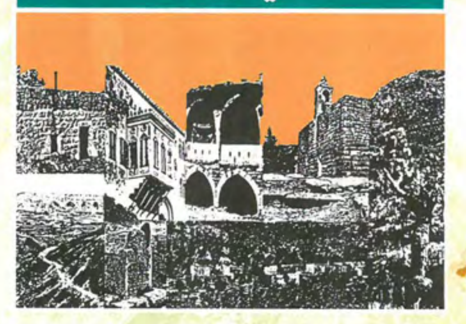
دومينيك شوفالييه

مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في اوروبا







دومينيك شوفالييه

مجتمع جبل لبنان
في عصر الثورة الصناعية
في اوروبا

نقله عن الفرنسية

منى عبدالله عاقوري

نظر في الترجمة

أحمد بيضون



الطبعة الأولى، أيار ١٩٩٤
الطبعة الثانية، شباط ٢٠٠١

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-325-5

مقدّمة الطبعة العربية

تأثرت تأثراً لا حدود له بجدارة الترجمة التي كتبتها منى عاقوري بكلّ كفاءة وكلّ ذكاء. ويرسم لي الإهتمام الذي أبداه أحمد بيضون وسمير قصير ونوّاف سلام بهذا النصّ، صورة الصداقة في هذه اللحظات: أن أكون مقروءاً باللغة العربيّة.

لقد عشت في لبنان تجربة إنسانيّة منعشة إذ اكتشفت الآفاق العربيّة عبر البنى الاجتماعيّة لأهله وعقليّتهم. وكان بعض المنطق في ثقافتي الأصليّة قد حجبها عنّي حتى ذلك الوقت، حتى تلك السنين المشرقة للغاية التي قضيتها في الجبل وفي بيروت بدءاً من عام ١٩٥٦ . لا يمكن إدراك الخصوصيّات اللبنانيّة إلّا بإرجاعها إلى إطارها الكلّي. وقد تطلّب منّي فهمها أن أدرس أعمق سلوكيّات العرب، وهكذا ساهمت تلك الخصوصيّات بقوّة في كشفها على حقيقتها أمام ناظِرَي.

ربّما دفعت ملاحظتي الأخيرة أولئك الذين لا يريدون أن يروا في المجتمع اللبناني سوى انعكاس (هو في الواقع صورة ساخرة تشبّعت بالطائفيّة) للغرب الأوروبي إلى الصياح منذّدين بما يرون مفارقة. لا يهمّني كثيراً ضجيج الجهلة أصحاب الآراء المسبقة؛ ولم يكن هدفي حجب الوقائع أبداً بل على العكس، أن أحلّلها لأعرضها كما هي. هذه، في كل حال، هي الطريقة الوحيدة لنردّ إلى كل طرف إبداعه التاريخي الخاص، أي لِيُكْتَشَف مجدّداً ذلك التكامل الذي يستند إليه المعنى الحقيقي للأخوّة بين البشر ذوي الانتماءات الثقافيّة المختلفة.

يتكوّن تاريخ حضاراتنا باستمرار من المبادلات التي تأتي تارة لهذه وتارة لتلك بأكثر ممّا تأتي به للأخرى. وكان نصيب لبنان أنّه كوّن نقطة إلتقاء، أي مكاناً

للإخصاب، وإن كان مكاناً للصدامات أيضاً، في حقبة كان الابتكار الأوروبي قد نال فيها من النظام الذي سبق أن أتاح الدوام، لا بل والعظمة، للإمبراطوريّة العثمانيّة. هذه المواجهة شكّلت مادة تفكيري. وقد أكّدت المآسي الرهيبة التي عاناها اللبنانيّون، للأسف، منذ السبعينات، الإتّجاه الذي رسمته لمسعاي. لا يزال هذا الكتاب الذي حرّرته منذ ما يقارب الربع قرن أكثر حضوراً من أي وقت مضى لفهم تاريخ ماض منفتح على الحاضر.

إلّا أن ما يمثّله من أبحاث لا يشكّل سوى مرحلة. بات هذا العمل بشكله الحالي، ينتسب إلى التاريخ المكتوب. ومنذ أن صدر كما هو عليه الآن في عام ١٩٧١، تبعته أعمال أخرى، الكثير منها بارع. وهي تشترك في اكتشاف كينونتنا في مجاهل الدروب المتّبعة، وتوسّع منظورنا وتجدّده. إنّي لفخور بالطبع بمؤلّفات الذين عملوا بجانبي والذين أعتزّ بصداقتهم للغاية.

منهم جميعاً لن أذكر سوى واحد: أنطوان عبد النور الذي قتله جنود إسرائيليّون في شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٢. إنّ الأستاذ ليمضّه موتُ تلميذه كالأب ينوء بوطأة موت ابنه. فليس له من ذلك شفاء.

عندما وصلت إلى لبنان في المرّة الأولى كانت الحياة أمامي. واليوم تنبسط أمامي الأبديّة، أقف حيالها وفي قلبي جميع أصدقائي اللبنانيين والعرب.

دومينيك شوفالييه

تموز/ يوليو ١٩٩٣

مقدّمة المترجم

قرأ جيلنا معاني هذا الكتاب «على خطّ النار» إذا صحّ التعبير، قبل أن يقرأها بين صفحاته. تقول الحكمة الشعبيّة: «إبْنَكْ ما تْعَلّمُهْ، الدَهِرْ بيعَلّمُهْ».

وكان الدهرُ قاسياً.

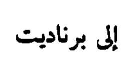
حاولت أن أطبّق في الترجمة المنهج الذي اتّبعه الأستاذ دومينيك شوفاليه في تخيّره الكلمة المناسبة للواقع الذي تعبّر عنه. وقد عرض لهذا المنهج مطوّلاً في أحد الفصول وذكّر به عند كل مقطع حسّاس. وإذا وفّقت في عملي فذلك يعود إلى الجهد الكبير الذي قام به المؤلّف، الأستاذ شوفاليه.

أشكر كلّ من ساعدني لإتمام هذه الترجمة، والأستاذ عبد الخالق الشهاوي لاهتمامه بفكّ بعض «الألغاز» اللغويّة، والآنسة ذات أبو زيد لنسخها الخرائط الواردة في الكتاب وإعدادها للنشر.

وأخصّ بالشكر رؤوف نظمي الذي رافقني في كلّ خطوة في هذا العمل، وأنصت وقرأ وصحّح، مراراً. وليس في وسعي التعبير عن امتناني العميق له.

وكلّ هذا الجهد وكلّ المحبّة التي أحاطت به أهديه لروح والدتي التي رحلت قبل أن يكتمل والتي أعطتني في أحاديثها عن لبنان الوطن ما ساعدني على فهم الكثير. لذكراها أهديه.

القاهرة، ١٩٩٣/٧/١٠


إلى برناديت

«أميل إلى الإعتقاد بأن ما يُسَمّى بالمؤسسات الضرورية ليس غالباً إلاّ مؤسسات إعتادها المرء، وبأن حقل الممكنات فيما يتعلّق بالتكوينات الاجتماعية، أوسع بكثير مما يتصوّره البشر الذين يعيشون في كلّ مجتمع».

ألكسي دو توكفيل، «ذكريات».

A. de Tocqueville, *Souvenirs*, Œuvres complètes, t. XII, p. 97.

تنويه خاص بطبعة ١٩٨٢

ينتمي لبنان إلى عالم الثقافة العربيّة والحضارة الإسلاميّة. وهو أيضاً أحد العناصر المكوّنة للعالم المسيحي وللمجموعة الناطقة باللغة الفرنسيّة. لقد تأسّس كدولة في عام ١٩٢٠ مبرّراً ذلك، مثله مثل بلدان الشرق الأدنى المعاصر كافة، بالبحث عن شخصيّة قديمة عتيقة. وبازدهار التجّار، ورمز شجرة الأرز التوراتيّة على العلم ووحشيّة الحرب الأهليّة التي اندلعت عام ١٩٧٥، يشارك اللبنانيون في أساطير ووقائع هي إرث الشعوب التي، من حوض البحر الأبيض المتوسّط إلى بلاد ما بين النهرين، أسّست الحضارة القائمة على الأسرة الأبويّة، والزراعة، والمدينة، والتبادل، والله.

لقد بيّنت هنا الصدمات التي أدّت إلى تجميع هذا البلد في الفترة التي أدركه فيها العصر الحديث وبيّنت الالتباسات في تفسيرها وكان مجتمعه ـ الذي تشكّل على نحو مجمّع بشري موحّد (isolat)* بفعل التماس ـ والمتعدّد الطوائف يتفاعل بأضلعه الكثيرة لاستقبال الحداثة مع الاحتفاظ بثقافته الخاصة. وهو بالفعل، لم يكفّ عن ابتكار شخصيّته بفضل الإشعاعات المُخصِبة التي كانت تجتذبها إليه علاقات ربطته بآفاق بشريّة تتخطّى إلى ما لانهاية حدود الصخر الذي كان قد تشبّث به بين البحر والبيداء.

* مجمّع بشري موحّد: (isolat): إنها كلمة حديثة في علم الإجتماع، دخلت على اللغة الفرنسيّة سنة ١٩٦٢. وهي تعني: مجمّع بشري ذو سمات جغرافية، وإجتماعية أو دينية، يتمّ في داخله إلتئام توافقي (المترجم).

عندما صدر هذا الكتاب أول مرّة في عام ١٩٧١، أثار ملاحظات كثيرة مثمرة، ونقاشات مفيدة، وحثّ بخاصّة على القيام بأبحاث جديدة، تولّاها شباب لبنانيون، ووصل بعضها إلى نتائج ممتازة. وفي الطريق، اغتنت مراجعي وأفكاري الخاصة مكتسبات جديدة. فهل كان يجب وضع المخزون الجديد في هذه الطبعة؟ وهل كان يجب بالتالي كتابة كلّ شيء مرّة أخرى؟ الكتابة لا تعاد. الكتابة تحصل. (وفي كلّ الأحوال، تساعد الوسائل التصويرية الحاليّة في إعادة الطبع، على تطبيق هذا المبدأ الصحيح). لقد أكرمني الذين أحبّوا هذه الدراسة واستفادوا منها، بقولهم أنّها أصبحت «عملاً كلاسيكياً»؛ يجب إذن تناولها بالمنطق الذي تمثّل في ذهني عندما أعددتها، أي أنه يجب إعتبارها، لا مجرّد محطّة في مجال البحث حول تاريخ المجتمع اللبناني، بل تعبيراً عن حاجة عميقة لإخراج هذا التاريخ من حيّز التفسيرات المتصارعة أو المضلّلة الرامية إلى تغطية ألوان مرادفة لها من التحيّز، ومن ثمّ إعادته إلى حيز الفكر النقدي الحقيقي، وبالتالي إلى التفكير العلمي.

لبنان حيث يعيش أصدقاء كثيرون لي، لبنان الذي أحبّ نوره ونتاجاته، لبنان هذا ما يزال ممزّقاً. إنه العالم المصغّر لكلّ حركات بل لكلّ مآسي الشرق العربي الباحث عن حياة خلّاقة أيضاً، وردود فعله اليوم تتبع ردود فعله بالأمس. يغمرني أشدّ التأثّر أمام أحزانه، ودماره، وكلّ معاناته، فتزداد محبّتي له. وكلّما رأيته من جديد قوي ما أكنّه له من حبّ. ليته يعثر في حشاشته على سبيل نهضته، ووحدته، ومستقبله، مع صداقة ومساعدة جميع الذين، في الشرق وفي الغرب، مدّوا له يد الأخوّة. أتمنّى له من صميم قلبي الحياة والسلام.

باريس، تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٨١

تمهيد
المسوّغ والمصادر

أطلت المكث كثيراً في لبنان فعاد لا يسعه أن يبدو لي بلداً عابثاً يصطبغ بالدماء أحياناً، على غرار صورة له لا طائل تحتها، وإن أمكن ملوّنة، تبقى في ذاكرة مَن يمرّون فيعيرونه حسن طويتهم ويخرجون منه بأوهام.

ولما كنت قد انطلقت من تصوّراتنا الخاصّة للعناصر الاجتماعية وللعلاقات بينها، فقد وصلت إلى المواجهة بين الثقافات: لم يكن حاضر شعوب الشرق الأدنى هو نفسه ما وقعت عليه؛ كان تاريخنا قد حرّك تاريخها بينما لا يفسّر أفعالها سوى ماضيها الخاص. أما لبنان، ذلك العالم الاجتماعي والطائفي المصغّر، فقد شكّل، ولا يزال، محوراً للأوضاع التي نجمت عن هذه المواجهة؛ وربّما لم يكن ليرى الوجود إلّا بها. وإذا كان هذا البلد لا يكوّن نموذجاً مطلقاً ومكتملاً، فإنه يقدّم حقلاً ممتازاً للإختبار التاريخي. لقد حدّدت دائرة أبحاثي فيه؛ وعشت فيه.

*

إن علم التاريخ هو من نتاج الحضارة الأوروبيّة الغربيّة؛ وقد نشأ بداية لسدّ الحاجة إلى توضيح ملامح هذه الحضارة، وتطوّرها، وتوسّعها. لذا لا يمكن تطبيق منهجيّته في دراسة حضارات أخرى إلّا ضمن إطار فكري ابستمولوجي* واسع لأن الحضارات المذكورة لم تكن هي التي ابتكرت لا هذا النمط من الفكر التاريخي ولا الإيقاع الجديد لحركة التاريخ، غير أنّها لم يكن يعوزها، للتعبير عن ذاتها، القيم

* تفكير إيستمولوجي: تفكير يتناول الشروط المنطقية لتكوّن علم ما، وملاءمة منطلقاته لموضوعه (المترجم).

المميّزة والمفاهيم الأصيلة.

يقع موضوع كتابنا في قلب هذا الإطار الفكري. في القرن التاسع عشر، وجد مجتمع الشرق الأدنى نفسه في موضع الإختبار ازاء «ثورة» طمحت أوروبا إلى تعميمها بعد أن حقّقت لها تفوّقاً عالمياً. هل كانت سمات هذه الثورة «مادية» فقط كما اعتقد رجال ذوو ثقافة عربية في أواخر القرن الماضي، وهل كان يكفي أن يتبنّى المرء بعض أشكالها الفنّية والسياسية، ويتمكّن في آن من الاحتفاظ بروحه الخاصة؟ الحال أن ما استتبعته هذه الثورة من حركة فكرية ومعنويّة كان هو الذي منحها نفوذها الإنساني الحقيقي. وتبيّن الصورة المعكوسة أن الخصوصيّة العربيّة التي أبرزها الإحتكاك العنيف بالحركة المذكورة، ليست فقط ترجمة لروحية ما، بل انها، كمفهوم حياتي وكسلوك بشري، تشكّل تعبيراً عن نظام إجتماعي أصيل.

هل يفترض إذن، إعتبار «الخصوصيّة» و«العالميّة» في وضع متعارض؟ «عندما نريد دراسة الناس يجب أن ننظر إلى ما يحيط بنا؛ بينما تتطلّب دراسة الإنسان أن نتعلّم كيف نلقي بنظرنا إلى بعيد؛ وفي البداية، يجب ملاحظة الفوارق [التي تقود إلى] إكتشاف الخصائص». بصياغته لهذا المبدأ في «مقالة حول أصل اللغات» *(Essai sur l'origine des langues)* كان جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) يحدّد موقفاً منهجياً بقدر ما كان يعبّر عن غاية نبيلة ولم يَطْوِ النسيان أبداً لا هذا الموقف ولا هذه الغاية. إن التشديد على الخصوصيّة لا يعني إعادة النظر بالعالميّة ولكن بالمستوى الذي تظهر عليه الهويّة الفعلية للطبيعة الإنسانيّة عبر تنوّعاتها الاجتماعيّة.

كانت أوروبا «التنوير» قد انتهت إلى اقتراح الحلول التي اكتشفتها لنفسها على البشريّة بأسرها، مع كلّ ما استتبعه هذا السلوك من تحرّر، ولكن أيضاً من خضوع، عند الذين فُرِضَت عليهم هذه الحلول دون أن يكونوا قد اكتشفوها. تعمّد الغرب الليبرالي أن يتمثّل مستقبل العالم في عمليّة تقدّمه. لقد «أيقظت» أفعاله وأفكاره وعي شعوب أخرى وبالتالي دفعتها إلى صيانة إرادة الحفاظ على ثقافتها الخاصة ثم إلى إثرائها. لقد عبّر الرفض عن الحاجة البسيطة لهذه الشعوب في أن تعيش وأن تصون نفسها أمام الاقتصاد، والسياسات، والعقائد الغازية؛ أما القبول ـ الشكلي بدرجة أو بأخرى ـ بالحداثة، فلم يمثّل سوى رغبة في النهوض، ومرحلة في مسار الإنبعاث. واصطدم الغرب إذاً بحركات اتسمت بالعنف والتردّد ولم يتمكّن من التعرّف على

«أنواره» فيها، وكانت غالباً ما تمثّل له الفوضى بالمقارنة مع نظامه. إن تطوّر أوروبا وتفوّقها أعطيا لمسعاها طابعاً إلزامياً وبيّن اختبار حيويّة الشعوب غير الأوروبية حدود هذا المسعى. وقد انفضحت نواقص بل وخِدَع عالميّتها «الأوروبيّة المركز» من جرّاء هذا الأمر ممّا حثّ إنسانويها على الإهتمام بالتحليل النقدي، وعلى العمل لإتقان المناهج، وعلى إطلاق مبادرات الحوار، وأدّى بالتالي إلى إحراز تقدّم في حقل المعرفة. والإهتمام الذي اضطرّت شعوب الشرق الأدنى أن تعيره للحضارة التي سيطرت عليها، جدّد في المقابل، عند هذه الحضارة طريقة فهمها لتلك الشعوب التي انطلق ردّ فعلها من ثقافتها الخاصة ومن أجل صيانتها، ولم يتحصل هذا التجديد من غير جدالات حادة ومؤلمة.

وحتى عندما تُفْرَض على ثقافة ما تغيّرات من قبل غيرها، فليس لأية ثقافة قيمة إلّا بتفتّح سماتها المميّزة. لا يمكن للمرء التعرّف على ذاته إلا في تعدّد عبقريّته. وتكمن العالميّة الحقيقية في هذا الجهد الرامي إلى التعارف المتبادل.

*

لكي نفهم كيف «عاملت» حضارتنا الأوروبية التوسّعية في نصرها، حضارة الشرق الأدنى البالغة التطوّر، علينا أن نتساءل أيضاً كيف «عاملت» هذه الأخيرة حضارتنا. ومثل هذا البحث يفترض القيام بدراسة مقارنة لنظامين من الوقائع الثقافية، تؤدّي إلى إمكانية فهم مجتمع لبنان ذي «النمط المتميّز» للغاية ضمن الإطار العام الذي نال منه سماته الخاصة، ومن ثم إلى مقابلته مع التفسيرات التي أثارها تنظيم طوائفه المختلفة وسلوكها إزاء حركات التاريخ، والأحداث، والبيئة.

لا يمكن أن يقتصر تطوّر الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر إلى مجرّد انتحال للظروف الأوروبية. إن التطبيق غير النقدي لمفاهيمنا ولنماذجنا على مجتمعات تملك بناها ومفاهيمها الخاصة أدّى إلى أخطاء في الحكم سبق الآخرين أن أدركوا شكلها وأشاروا إليها[1]. ومن عالم لغوي إلى عالم لغوي آخر، ومن عصر إلى عصر آخر،

١. «كانت الوحدات الإجتماعية والسياسية عند البدو العرب مكوّنة من مجموعات ذات أحجام مختلفة، يشير إليها الكتاب الغربيون عادة بمصطلح «tribus» (القبائل) أو، في حالة المجموعات والفروع الأصغر، بمصطلح «sous-tribus» (القبائل الفرعية) أو «clans» (العشائر). إلّا أن هذه المصطلحات لا تتطابق بالدقّة مع التسميات العربيّة؛ وتتضمّن اللغة العربية عدداً كبيراً من المصطلحات الخاصة بالوحدات الإجتماعية =

نبع الخطر من الكلمات ذاتها عندما تمّ استخدامها للإشارة إلى مؤسّسات لا تتطابق مع تلك المرتبطة بتاريخنا ولا تنتمي إلى تجربتنا، أو عندما عدّل معناها.

نترجم اليوم كلمة «طائفة» بمصطلح «الجماعة» الطائفيّة («communauté» confessionnelle)، بينما كان القناصل، والتجّار، والمرسلون، والرحّالة يستخدمون قبل الثورة الفرنسيّة ـ وخلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر ـ مصطلح «الأمّة» (nation) حسب المعنى الخاص الذي تضمّنته هذه الكلمة في أساكل* المشرق عند الإشارة إلى الجماعات البشريّة، لاسيما الجماعات الأجنبيّة أو

= والسياسيّة. ولكن العادة الشائعة تقضي بأن يشار إلى قبيلة أو إلى عشيرة ما بمجرّد تسميتها ببني فلان».
W. Montgomery WATT: art. «Badw», *Encyclopédie de l'Islam*, 2[e] édition, t. I, p. 917.

ويبدي جاك بيرك الملاحظة التالية: «نرى التعارض بين المنحيين المتنافسين اللذين قد يوحي بهما هذا الواقع. فهناك من جهة، منحى [التعامل مع الظاهرة] من الخارج؛ وهذا هو نهج الضابط الفرنسي أو الإنكليزي الذي يحصي القبائل، يخلق من خلال اللوائح والأقواس المزدوجة ما سُمّي في سوريا بنظام «الولاءات» (système des mouvances)، وينطلق من جزئيات كالفرق، والفروع، وفروع الفروع، والأمر حتى يصل تدريجياً إلى الكلّ، آملاً أنه سيسيطر على هذا الكلّ بفضل الجزئيات. أما المنحى الثاني، فهو نهج أبناء البلد الذي يرى أن الصفة الكليّة هي التي تفرض التنوّع الداخلي. ويمثّل هذا النهج الأخير وجهة نظر رجل القبيلة والمواطن في وصفه للإنسان وبيته؛ وهي وجهة النظر التي لا يمكن أن يتّفق حولها مع الغريب. هذا ما أثبته التاريخ الحديث». J. BERQUE: «Expression et signification dans la vie arabe», *L'Homme*, I, 1961, p. 55.

ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة حول الحضر، كما فعل كلود كاهين بالنسبة للمجتمعات الإسلامية في القرون الوسطى، وكما يتبيّن في هذا الكتاب.

* أسكلة، وجمعها أساكل (Echelles): تعني الكلمة الفرنسيّة السلالم التي كانت تستخدم لنزول الركاب والحمولات من على ظهر السفن الراسية عند حاجز الأمواج الممتد في البحر على مدخل الموانىء، وربّما يعود لفظها في اللغة العربيّة إلى الكلمات اللاتينية (scala) والإيطالية (scala) واليونانية (skala) التي تعني «سلّم» و«محطّة» *(Vescale)* بالفرنسيّة في آن واحد. وأصبح المصطلح يشير إلى الموانىء نفسها، فيقولون: أسكلة بيروت، أسكلة طرابلس، إلخ... (أنظر على سبيل المثال «أسكلة جونيه» في **«نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية»**، الخوري منصور الحتّوني، دار مارون عبود، ص ٢٣٤ و٢٤٠).
إلّا أن معنى كلمة الأسكلة والأساكل يكتسب بعداً آخر إذ أنها استُخدمت للإشارة بوجه الخصوص إلى «أساكل المشرق» (Echelles du Levant) و«أساكل المغرب» (Echelles de Barbarie) وهي الوكالات (comptoirs) التجاريّة، الساحليّة أو البريّة التي أقامها الأوروبيون في دار الإسلام وبالتحديد شرقي البحر الأبيض المتوسط (الإسكندرية بعض الجزر اليونانية، قبرص...) وفي شمال أفريقيا (طرابلس، تونس، الجزائر، وهران، أغادير...) وكانت تعمل بالتجارة مع أوروبا. وقد تمّ تكريس وجود الأساكل وتنظيم الإمتيازات للدول الأجنبيّة في الإمبراطورية العثمانية في معاهدات متالية مع فرنسا، إنكلترا، هولندا، النمسا... لقد

الأقليّات المتعايشة في ظلّ الإمبراطوريّة العثمانية. الكلمة العربيّة «طائفة» التي تعني «تجمّع» (groupement) والتي نُسِبَت إلى مختلف أنواع الجماعات، تستخدم على وجه الخصوص للإشارة إلى اجتماع الأشخاص ذوي الإنتماء الديني أو المهني الواحد الذي تضمنه بالتالي وعند الإقتضاء، وضعيّة واحدة. وعندما يتعلّق الأمر بالجماعة الطائفيّة فإن هذا المفهوم يكتسب معنى «الملّة» الذي كان يستخدمه الأتراك للإشارة إلى مجموعات الأقليّات المتمتّعة بوضعيّة معترف بها من قبل الإمبراطورية العثمانية طبقاً لتقاليد الضيافة والحماية التي كان يفيد منها المسيحيون واليهود المقيمون تحت سيطرة الإسلام والقابلون بها. وإذا كان من الممكن تطبيق مفهوم «الأمة» بمعناه القديم على هذه المجموعات، فقد اختلف الأمر عندما اتّسعت معانيه وأصبحت أكثر تجريداً في أوروبا؛ وهكذا استُبْدِل في أواسط القرن التاسع عشر، في المراسلات والتحريرات الدبلوماسية بمصطلح «الطائفة» الأكثر ملائمة.

غير أن بعض اللبنانيين، لاسيما المسيحيين، لا زالوا يترجمون اليوم «الطائفة» بمصطلح «الأمّة». وهكذا تعمّق الالتباس بين المعنى القديم والمعنى الحديث لكلمة «الأمّة»، وليس هذا سوى انعكاس الالتباس الذي ساد، منذ القرن الماضي، عمليّة الانتقال من [شكل] الطائفة إلى [شكل] الدولة الجديدة، كما ساد بوجه عام كل إطار وحدوي غير إطار التجمّعات الطائفيّة.

وهل نستغرب للأمر؟ إن مفهوم وتجربة الدولة اللذان بلورتهما أوروبا ثم اقترحتهما على العالم إثر ما حقّقته من تقدّم لم يكونا يشبهان لا نظرية السلطة في بلاد الإسلام ولا ممارستها. فمن جهة، كانت الإمبراطورية العثمانية، على غرار أسلافها في آسيا العربيّة، تتكوّن من تكتّل مجموعات تشكّلت إنطلاقاً من منظومة أصيلة للروابط العائلية وقرّبت بينها علاقات المجاورة والولاء؛ ومن جهة أخرى، وفي هذه «الديار» التي كانت غلبة المسلمين، أي «الأمة»، ضامنة فيها للشريعة المنزلة، كان جميع السكّان، على اختلاف انتماءاتهم الدينية يفهمون الإجماع الطائفي على أنه أوسع أشكال التجمّع، وإن تكوّن هذا الفهم من زاوية الإنتماء المذهبي. كان السلطان القائد الروحي والقائد الدنيوي في آن واحد ويحتلّ مكانه على رأس الطائفة

انتهى العمل بهذا النظام وألغيت المعاهدات في مطلع القرن العشرين (١٩٢٣). وكان التحرّك لإلغائها قد بدأ في تركيا منذ القرن الماضي. ويلاحظ أن الكلمة لم تعد تستخدم في اللغة الحديثة وكأن وجودها قد ارتبط بوجود تلك المعاهدات (المترجم).

الإسلاميّة؛ وعلى هذا الأساس كان يفرض احترام الحماية الممنوحة للطوائف غير الإسلامية الخاضعة. وبالطبع لم يكن هذا المسوّغ القانوني لسلطته هو وحده الذي يتيح له الاحتفاظ بمركزه فوق تنوّع الطوائف والمجموعات؛ فمن خلال إدارة الولايات وتنظيم جبائي يراعيان المؤسسات المحلّية ويتلاءمان مع الأطر الاجتماعية، كان ممثّلوه يستطيعون الإشراف على هرميّة المجموعات وربطها به. والباب الثالث من هذا الكتاب يهتمّ بدراسة التنظيم المذكور في إطار الحالة الخاصة بجبل لبنان وباقتصاده الزراعي.

سنغتنم فرصة هذا التحليل لفحص مفهوم «الإقطاع» (féodalité) الذي أدّى التسرّع في استخدامه للدلالة على شكل مجتمع ريفي من الشرق الأدنى، إلى تأويلات خاطئة. جرت العادة عند السياسيين والدبلوماسيين الفرنسيين على استخدام المصطلحين «إقطاعي» (féodal) و«إقطاع» (féodalité) مع ما كان يترتّب عليهما من امتدادات على الصعيدين المفهومي والإصطلاحي، في فترة الأربعينات من القرن الماضي؛ وبذلك كانوا يسقطون الجدل المرتبط بتجربتهم الداخليّة والعقائديّة على بيئة شرقيّة كان توازنها القديم مهدّداً في ذلك الوقت من أثر النظام الصناعي الناشىء والفعل الخارجي لبلدان أوروبا الغربيّة. ورغم أن صورة الوقائع الفعليّة الناجمة عن هذا الإسقاط كانت مغلّفة بالأوهام إلاَّ أن ذلك الإسقاط أسفر عن بعض النتائج العمليّة بقدر ما كان يعنيه من انقطاع عن الماضي وبقدر ما كانت تفرضه قوّة توسّعية.

وكان هذا بمثابة الإستنهاض للنشاط الفكري. لقد عبّرت التغيرات التي طرأت على مفرداتنا في القرن التاسع عشر عن التحوّلات الأوروبية، ومثّلت بالتالي حركة نظام كامل من المفاهيم، وتركت أثرها على صعيدي الملاحظة والتفكير. وهكذا ساهمت هذه التغيرات في نقل رسالة إلى الذين باتوا يرون في وسائل الغرب أمراً لا مفرّ منه، وقد تلقّوها وهم يحاولون تبيّن الجديد الناشىء في العالم وتحديد مسارهم فيه، وإن تضمّنت تلك الرسالة رؤية مغايرة عن تنظيمهم الاجتماعي الخاص.

*
* *

لكي أعيد للشرق ما له، بحثت في بُنى مجتمع جبل لبنان من وجهة نظر الثقافة العربية، وفهمت قاعدته الإداريّة ضمن أطر الإمبراطوريّة العثمانية.

بهذا المنهج تسترجع الوثائق اللبنانية أصالتها الحقيقية، مما يؤدّي في الوقت نفسه إلى إخصاب شهادة المصادر الأوروبية بشكل بالغ. وعندئذ يصبح من الممكن إدراك تأثير الدخول في العصر الصناعي.

إن التطابق بين هيكلية الدولة وتصوّرها الديني، وبين الشكل الاجتماعي العام الذي كان أبناء الطوائف المختلفة يتعرّفون فيه على بعضهم البعض من خلال السمات الثقافية المشتركة، كان أحد العوامل الأساسيّة في إطالة أجل الإمبراطورية العثمانية في آسيا، رغم تفاقم الصعوبات التي واجهتها. وعندما قرّر الباب العالي، لتدارك ضعفه الداخلي ولمواجهة الضغوط الخارجية، إصلاح مؤسساته بهدف بناء دولة حديثة على غرار القوى الغربية، تزاوجت محاولاته مع أثر التدخّلات الأجنبيّة فأجّجت التعبير عن الخصوصيات البشريّة وحوّلته إلى تعبير عن مطامح في مصير مغاير.

*

المصادر، هي أوّلاً من أدين لهم.

لقد سعى أستاذان، العميد بيار رونوفان (Pierre Renouvin) وهنري سيريغ (Henri Seyrig)، لحماية حرّيتي وبالتالي لحماية أفكاري. وامتناني لهما يتجاوز هذا الحدّ. كم كانت مشوّقة تلك الحوارات التي أمدّاني من خلالها، وكلّ حسب عبقريته، بالدروس العظيمة. لقد أعطتني مثال الوضوح في التحليل، وقادتني إلى آفاق واسعة.

اني مدين أيضاً لجاك بيرك (Jacques Berque) بمقامرة فكريّة مديدة [تجسّدت] في ذلك الحديث الذي بدأ ذات مساء من كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥ في القاهرة، في مكتبة معهد [الآثار] في مصر، واستمرّ زهاء سنة في بكفيّا المشرفة على مضايق نهر الكلب، ثم تواصل منذ ذلك الحين في بيروت، وباريس، ودمشق، وكور عمّاف، وشيكاغو وقرطاجة...

وكانت مؤلّفات ومشورة كلود كاهين (Claude Cahen) تثريني دائماً وتساعدني على توضيح البنى المؤسسيّة للشرق الأدنى بعلاقاتها مع البيئة ذاتها. ومن الظروف الاقتصادية إلى السيكولوجية الجماعية، ومن التحليل اللغوي إلى التنظيم الثقافي، ومن النظم السياسية إلى الفعل الفردي، فإن رؤى، ومناهج، ومعلومات عدد بالغ من

المؤرخين، ومن المستعربين، ومن علماء الآثار، والاقتصاد، والأعراق البشرية، والجغرافيا، والاجتماع، الذين تربطني بهم علاقات الصداقة، كانت تنعش باستمرار أفكاري وتأملاتي. لقد تعلّمت من كل الذين استعانوا بالكرم الإنساني كدليل لفضول أذهانهم. كم من اللقاءات تمّت في معهد الآثار الفرنسي في بيروت، وفي المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، ثم في جامعة تونس، وفي المركز الوطني للبحث العلمي، أتاحت لي فرصة إكتناز المعلومات والأفكار، وصياغة استنتاجاتي الخاصة.

لقد قرأ مخطوطاتي العميد بيار رونوفان، وكلود كاهين، وجاك بيرك، وبيار فيلار (Pierre Vilar)؛ وكانت ملاحظاتهم مفيدة للغاية فيما يتعلّق بإتمام صياغتها. كما أعبّر عن امتناني لجميع الذين ساهموا مباشرة في استكمال هذا الكتاب. وقد أبدى فرنان بروديل (Fernand Braudel) لطفه في اقتراحه إتمام الخرائط والرسومات البيانية في مختبر رسم الخرائط التابع للمعهد التطبيقي للدراسات العليا؛ وقد ابتكر جاك بيرتان (Jacques Bertin) مدير المعهد، وماري كلود لابير (Marie-Claude Lapeyre) أكثر الطرق لباقة من أجل تحقيقها. وتكرّم بيرنار فيرنيه (Bernard Vernier) بتقديم خبرته حول الشرق الأدنى من أجل إتمام الفهرست. وفي بيروت، حيث أكرمني هنري سيريغ ودانييل شلومبرجيه (Daniel Schlumberger) بقبول هذا المؤلّف ضمن سلسلة الأعمال الصادرة عن المعهد الذي أداراه بالتالي، تكفّل كلّ من هنري عبد النور، والكاهن جان ستاركي (Jean Starcky)، بمتابعة أعمال التصحيح، والطباعة، وحلّ المسائل الإداريّة، بتفان كبير.

ولكن، ما الذي كان سينتهي اليه هذا العمل من غير ضيافة الشعب اللبناني؟ كان استقباله لي في جميع الأنحاء يجعلني أكتشف حياته، وكانت حياته تقودني بدورها إلى اكتشاف قيمة شهادته.

تتّجه أفكاري إلى القرويين الذين اقتسموا معي ما لديهم من عنب وتين وهم يوحون لي بحكمتهم، وأحمّلها امتناني للأمير موريس شهاب المدير العام لمديرية الآثار اللبنانية الذي جمع في دائرته الوثائق البالغة الأهميّة لفهم التاريخ اللبناني والذي قدّم لي باستمرار وبرفق شديد مساعدته لدراستها. وإنما هذا الكتاب تكريم لجميع أصدقائي في لبنان.

«كنت أجد في القراءة، وفي الأحاديث، وفي الأفكار، أشياءاً من أوروبا، تلك التي نهرب منها عن ملل وعن كلل، إلّا أننا نحلم بها مجدّداً بعد حين، كما كنّا قد حلمنا بما هو ليس متوقّعاً، وغريباً، ولا أقول مجهولاً».

جيرار دو نرفال، «رحلة إلى الشرق».

Gérard de Nerval, *Voyage en Orient*, Paris 1875, I. II, p. 24

لقد سعيت لحصر مكتبة البحث بالعناوين المذكورة في الكتاب لتكون صالحة للاستعمال ومتجانسة؛ وتتعلّق الإستثناءات الوحيدة بالمؤلّفات التي استمرت قراءتها. وبالطبع، هناك تطابق بين قائمة المحفوظات المخطوطة والمؤلفات المطبوعة وترتيبها وبين الموضوع المعالج، وسنعمل على توسيع هذه القائمة في كتاب يتمّ إعداده حول «أزمة المجتمعات الحضريّة وتطوّرها في سوريا في القرن التاسع عشر» وهو يحتوي على دراسة مقارنة بين مدن دمشق، وحلب، وبيروت.

١ . المحفوظات

محفوظات المديرية العامة للآثار اللبنانية (إختصار: م إ آ)

لقد تمّ تجميعها بمبادرة من الأمير موريس شهاب إنطلاقاً من محفوظات لبنانية خاصة. وتقدّم هذه المجموعة المحرّرة باللغة العربيّة مثالاً ممتازاً عما يمكن تحقيقه، وتكشف في الوقت نفسه عن الثراء الحقيقي للشرق الأدنى بالأوراق ذات القيمة الوثائقية. وهي تتكوّن في الأساس من مستندات آل الخازن، الأسرة المارونية الكبيرة من كسروان، وثانوياً من مستندات آل بَيْهُم، التجار المسلمين من بيروت. وتكشف تلك المحفوظات بفضل مصدرها، عن دور أسر الأعيان وعن تكوينها، وتبرز العلاقات بين الأعيان، وعلاقات هؤلاء بـ «الأمير الكبير»، وعلاقاتهم بالفلّاحين، وواقع الإدارة الجبائية، وشكل الحجج، وقيمة المستندات، والمسلك المتّبع في تنظيم الأسرة والسلطة والعلاقات بين المجموعات؛ وتتّضح فيها معلومات جمّة حول النشاطات الزراعيّة ووتيرتها، والعادات والتقاليد، وتفاصيل الحياة اليوميّة القرويّة وإطارها، والأوضاع الماديّة، والمديونيّة، وحول طبيعة وأهمية حركة التبادل... ورغم وجود عدد كبير من هذه الوثائق بلا تاريخ ـ وهذا الجياب للتاريخ هو معلومة بحدّ ذاته ـ فإن المجموعة غنيّة جداً، وتعدّ الآن أكثر من ١٥ ٠٠٠ مستند يعود

معظمها إلى القرن التاسع عشر. وتتضمّن سجلّات الموجودات التي استخدمن ترقيمها هنا بغية التعرّف على الوثائق، وصفاً موجزاً عن تلك الوثائق؛ من جها أخرى، توجد مجموعة بطاقات للمادة المفهرسة، وهي في طور التشكيل، تلخّص الأفكار الرئيسية وتمكّن بوجه خاص من العثور على ما يرد من إشارات تتعلّق بالأسر الكبرى في لبنان.

وعلينا أن نذكر أيضاً مجموعة المحفوظات العامة في قصر بيت الدين، التابعة للإدارة نفسها، والتي تتضمّن المحفوظات الإدارية الخاصة بفترة المتصرّفية. وتتواصل عمليّة ترتيبها تحت إشراف صبحي أبو شقرا؛ وتتعلّق تلك المجموعة بالتحديد بمجالات القضاء، والموظّفين، والأموال المفروضة، والإحصاءات، والنفقات الإدارية، والأشغال العامة. كان جهد المديرية العامة للآثار اللبنانية بمثابة النموذج؛ وقد بدأ ترتيب محفوظات البطريركية المارونية، بينما يساهم الإهتمام بالمجموعات الخاصة، التي لا تزال كثيرة، بضمان الحفاظ عليها. والوثائق القديمة باللغة العربيّة، التي يعبّر شكلها ومضمونها عن المفاهيم الخاصة بثقافة محرّريها، ضروريّة لفهم البيئة البشرية من داخلها.

محفوظات المكتبة الشرقية في جامعة القديس يوسف (إختصار: م ش)

بفضل الأب فرانسيس هورس (Francis Hours)، تمكّنت من الإطّلاع، ضمن محفوظات اليسوعيين، على «مخطوطة أبوجي» (Abougit) حول «الإرساليات الجديدة لرهبانية اليسوعيين» وعلى ملخّص الرسائل المرسلة من الآباء إلى مركزهم في روما (Gesù) إبتداء من سنة ١٨٣١، وهو تاريخ عودة اليسوعيين إلى سوريا. إن هذه الملخّصات المكتوبة في نهاية القرن التاسع عشر إنطلاقاً من الوثائق المحفوظة في أرشيف مركز اليسوعيين في روما، تقدّم صورة بالغة الحيويّة عن مهمّة وحياة هؤلاء المبشّرين، وعن اهتماماتهم، وتعاليمهم وأحكامهم حول ردود فعل رجال الدين، والسلطات، وفئات السكّان المختلفة.

محفوظات القنصليّة العامّة لفرنسا في بيروت (إختصار: م ق ع)

إن وفرة وتنوّع الوثائق القادمة من مركز التبادل ومن نقطة المراقبة الممتازة التي باتت تشكّلها بيروت في القرن التاسع عشر، جعلت من محفوظات القنصليّة العامة مصدراً أساسياً لتقيم وضع البلاد وتطوّرها. كانت علاقات القناصل، وبالتالي

معلوماتهم، ترتبط بما تمتّعوا به من نفوذ واسع للغاية بفضل نظام الامتيازات الأجنبية الذي كان يتيح لهم التدخّل في مجالات كثيرة، وترتبط، من جهة أخرى، بدورهم وبمكاناتهم اللذين عزّزتهما إعادة تنظيم الدوائر القنصلية واتّساع حقل النشاط الدبلوماسي لفرنسا.

تتعلّق المحافظ من ٢ إلى ٩٩ بالمرحلة الممتدّة من أوّل القرن إلى سنة ١٨٧٠، إلّا أن المحافظ المرقّمة التالية تتضمّن أيضاً عدداً كبيراً من المستندات الخاصة بالفترة نفسها. وحتى العشرينات من القرن التاسع عشر، كانت الملفّات تأتي أساساً من المراكز القنصلية في طرابلس وصيدا. إن الترتيب حسب السنة وموضوع المراسلة يسهّل، رغم أخطاء عديدة، فحص هذه المجموعة التي يشكّل حجمها دليلاً على الموقع الذي احتلّه كلّ من بيروت وجبل لبنان في القرن التاسع عشر، وكذلك على الإهتمام الذي باتت تعيره فرنسا إلى هذه المنطقة من الشرق الأدنى. وتوجد نواقص بطبيعة الحال، إلّا أن المحفوظات المذكورة تتضمّن مجمل المواضيع التي تناولتها مراسلات القناصل. بالإضافة إلى نسخ الرسائل الرسمية المرسلة إلى الوزير وتلك المرسلة من قبله بختم الإدارة السياسية أو الإدارة التجارية في وزارة الخارجية، وتحتوي المحفوظات على الرسائل المتبادلة مع سفارة فرنسا في القسطنطينية، ومع القنصليات الفرنسيّة الأخرى، وبخاصة مع القنصليات ونيابات القنصليات والوكالات القنصلية التابعة لدائرة قنصليّة بيروت، ومع قنصليات الدول الأوروبية الأخرى، ومع «السلطات المحلّية» (autorités locales)، ومع «رجال الدين» (religieux) من الطوائف المسيحية ومن الإرساليات اللاتينية والمدارس الواقعة تحت حماية فرنسا، ومع «الأفراد» (particuliers). يضاف إليها تقارير عديدة، ومذكّرات، وملفّات المحكمة القنصليّة، ومستندات القنصليّة. . . يجب أن نعير إهتمامنا فيها إلى مجموعة قيّمة من الفرمانات والرسائل باللغتين التركيّة والعربيّة المحفوظة بخاصة في ملفّات تحمل عنوان «السلطات المحليّة». وتبيّن نسخ الجداول السنويّة للتجارة والملاحة في بيروت مع قوائم المنتوجات، والبلاد أو الأعلام، قيمة واردات وصادرات هذا المركز للأعوام ١٨٣٨، و١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، و١٨٥٧؛ وتكتمل هذه المعلومات بالأرقام الورادة من جهة أخرى في المراسلة التجارية. ورغم الشك الذي يحيط بجميع هذه الأرقام فإنها تسدّ فراغ المصادر العربية من المعلومات الكميّة

العامة. وتسمح ملفّات عديدة، وعلى وجه التحديد تلك التي تحمل عنوان «الأفراد» بالتعرّف على وضع المنشآت الفرنسيّة وحتى بعض المنشآت اللبنانية، وعلى المصاعب التي واجهتها أو النجاحات التي أحرزتها.

لقد نقلت المجموعة التي اطّلعت عليها في بيروت، منذ فترة قصيرة، إلى مستودع محفوظات وزارة الخارجية في مدينة نانت (Nantes) في إطار عمليّة إستهدفت تجميع المحفوظات التي لا تزال موجودة في المراكز المختلفة خارج فرنسا[٢].

محفوظات وزارة الشؤون الخارجيّة (إختصار: ش خ)

تمّ تجميع الرسائل الرسميّة القنصليّة المرسلة إلى الوزير في مجلّدات «المراسلة التجاريّة» *(Correspondance commerciale)* الخاصة ببيروت بدءاً من سنة ١٨٢١، ثم في مجلّدات «المراسلة السياسيّة» *(Correspondance politique)* الخاصة ببيروت بدءاً من سنة ١٨٤٠؛ إن هاتين السلسلتين تتبعان وتكمّلان المراسلة السياسية الجامعة للخطابات الرسميّة الواردة من مختلف قنصليات المشرق المحفوظة تحت عنوان «تركيا» (Turquie). إنّها توافق النسخ المذكورة في الباب السابق؛ وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما كانت ترسل نسختان من الرسائل، إلى الإدارة التجارية من جهة، وإلى الإدارة السياسية من الجهة الأخرى، علاوة عن الرسائل المرسلة إلى السفارة في القسطنطينية والمتطابقة في نصّها معظم الأحيان. إلا أنه يجدر التشديد على أهميّة المراسلة التجاريّة لكونها حلّت، في القرن التاسع عشر، محلّ الرسائل التي كانت تَرِدُ سابقاً إلى الغرفة التجارية في مرسيليا من قناصل المشرق. ويفترض استكمالها بالمعلومات الواردة في مجلّدات «المراسلة التجارية» في حلب التي ظلّت مركزاً للقنصليّة العامة لغاية الإحتلال المصري. بعد عام ١٨٦٠، تدنّى عدد الرسائل المرسلة بنسختين، وانخفض كثيراً حجم المراسلات التجارية بالمقارنة مع حجم المراسلة السياسية. وفي الواقع، شهدت المراجع الاقتصادية زيادة بِدءاً من هذا التاريخ، لكنها موجودة إما في دوائر محفوظات أخرى أو في مطبوعات متخصّصة

٢. حول إستخدام هذه المحفوظات فيما يتعلّق ببداية القرن العشرين أنظر: J. THOBIE: «Les Intérêts français dans l'Empire ottoman au début du XX^e siècle: étude de sources», *Revue Historique*, CCXXXV, 1966, p. 389 sqq.

كانت قد بدأت تنتشر حينذاك.

وتتضمّن سلسلة محفوظات تحت عنوان «تركيا، مذكّرات ووثائق» *(Turquie, mémoires et documents)* تقارير مفيدة للغاية، وبخاصة في المجلّدات رقم ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥٣، ٥٦، ٦٢، ١١١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٤.

المحفوظات الوطنيّة، مجموعة الشؤون الخارجيّة (إختصار: م ق، ش خ)

تفتقر هذه المجموعة إلى وثائق تتعلّق بالقرن التاسع عشر لأن وزارة الشؤون الخارجية إحتفظت بوثائقها. يحتوي المحفظ ٢٤٣ في السلسلة B III على تقريرين: يحمل الأوّل عنوان «إفادات حول التجارة في المشرق» *(Renseignements sur le commerce du Levant)* وكتب في عام ١٨٢٥، وكتب الثاني سنة ١٨٤٨ تحت عنوان «تقرير حول الحالة التجارية والسياسية في سوريا» *(Rapport sur l'état commercial et politique de la Syrie)*.

محفوظات الغرف التجاريّة والمجموعات الخاصّة

إن الانتقال من نمط التجارة المتوسّطيّة القديمة إلى نمط تجارة العصر الليبرالي قد غيّر حجم وأهميّة هذه المحفوظات. يتضمّن الباب VI، ٢ـ١٢، من محفوظات غرفة التجارة في باريس بعض الوثائق الخاصة بتشريع التجارة المشرقية الذي تمّ إعداده في الثلث الأوّل من القرن التاسع عشر. وتمّ تجميع مراجع غرفة التجارة في مرسيليا في سجلّات المراجعة والكفالة الخاصة بالمنشآت الفرنسية في المشرق، وضمن المراسلة مع الأساكل، وفي سجلّات المداولات. أما محفوظات غرفة التجارة في ليون، فهي خالية من المعلومات التي تهمّنا إلّا فيما يتعلّق بالفترة اللاحقة لعام ١٨٥٠، وقد وردت في سجلّات «المحاضر والمداولات» *(Procès-verbaux et délibérations)*، وفي المحافظ تحت عنوان «حراير» (soies)، وفي سجلّات الأسعار الرسمية للحراير التي لا تتوفّر بكثرة فعلاً إلا بعد سنة ١٨٧٠. وقد وجدنا فائدة في المنشورات الدورية لمؤسسة آرليس دوفور (Arlès-Dufour) إبتداءاً من تاريخ ١٨٥٤، وهي المنشورات التي حفظتها مؤسسة موريل جورنيل (Morel-Journel) في ليون وتكرّمت بإطلاعنا عليها.

مكتب المحفوظات العامة في لندن (إختصار: م م ع)

إن قيمة وأهميّة محفوظات وزارة الخارجية (إختصار: و خ) المودعة في هذا المكتب، هي بمقدار الأهميّة التي كانت تعيرها بريطانيا العظمى للشرق الأوسط. الرسائل الرسميّة المتداولة بين وزارة الخارجيّة وبين القنصليّات الانكليزية في المشرق، مجموعة في السلسلات ٧٥، و١٩٥، و٢٢٦؛ وهناك أيضاً وثائق قنصليّة مهمّة موجودة في المجلّدات ٣ و٤ من السلسلة ٦١٦؛ لقد اطّلعت أيضاً على المجلّد ٢/II من محفوظات هيئة التجارة (إختصار: هـ. ت.). وتمّ نشر برقيّات وتقارير بأعداد وفيرة إلى حدّ كبير في المضابط البرلمانيّة *(Parliamentary Papers)*. ولكن هذه المجموعات لا تغني أبداً عن الاطّلاع على المخطوطات ذاتها، لأنها لا تقدّم سوى مختارات تمّ نشرها في أغلب الأحيان تبعاً لمقتضيات السياسة الراهنة. وبينما نجد المحفوظات الفرنسية كثيرة التفاصيل والمعلومات حول بيروت ولبنان، فإن المحفوظات الانكليزية تكرّس مكاناً أكبر لدمشق، وحلب ومناطقها. ولا يرجع هذا الفرق لمجرّد الاختلاف في شخصيّة القناصل التي لا بُدّ أنها لعبت دوراً ما، بل انه ينتج بخاصة عن إمكانيات فعل الدولتين العظميين المختلفة حقيقة وعن اختلاف إتّجاه طموحاتهما.

محفوظات الدولة في ليفورنو (Livourne)

تبيّن سلسلة «الصحّة»، «بيانات الوصول» *(Sanità, Protocollo degli arrivi)* المجلّدات ٧١٨ـ٧٤٤ (١٨٢٠ـ١٨٥٠)، ورسائل القنصل التوسكاني في بيروت الواردة في سلسلة «المحافظ»، والمراسلات الخارجيّة» *(Governatore, Corrisponderiza estera)*، المجلّدات ٨٨١ـ٨٩١ (١٨٢٧ـ١٨٣٩)، و«حكومة ليفورنو المدنيّة» (Governo civile di Livorno) المجلّدات ١٩٠، ١٩٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٧٧، ٣٢٣، ٣٣٦، ٤٧٦، ٥١٤، ٥٧٨، ٥٨٨، (١٨٤٠ـ١٨٥٨)، أن ليفورنو لم تتمكّن خلال الربع الثاني من القرن التاسع عشر، من التحوّل إلى محطّة وصل مهمّة بالنسبة لتجارة بيروت كما كانت في القرن السابق بالنسبة لأساكل المشرق. وقد نجم هذا الوضع عن التغييرات الطارئة على التجارة في البحر الأبيض المتوسّط بعلاقتها مع التحوّلات الاقتصادية المتوسطيّة والمواقف

المتّخذة من قبل فرنسا وانكلترا، وهو يعبّر كذلك عن التغيّرات الخاصة بإيطاليا والنمسا. وإذا ظلّت الروابط المصلحيّة كثيرة، لاسيما من خلال المؤسسات اليهودية، فإنها كانت تتعلّق بمدن سوريا أكثر مما تتعلّق بلبنان.

٢. المصادر المطبوعة والتوجّه البيبليوغرافي

أ. أعمال مرجعيّة

- **حول المراجع (بيبليوغرافيا):**

- BIANQUIS (Ph. J.) et Stuart C. DODD, *A post-war bibliography of the Near Eastern Mandates (1919-1930)*, Beyrouth-Jérusalem, 1932-1933.
- BIANQUIS (Philippe J.), *A post-war bibliography of the Near Eastern Mandates (1919-1930)*, French fascicule, Beyrouth, 1934.
- DAGHER (Joseph A.), *L'Orient dans la littérature française d'après-guerre, 1919-1933*, Beyrouth, 1937.
- GRAF, (Georg), *Geschichte der christlichen arabischen Literatur*, 4 vol., Vatican, 1944-1953; index, 1961.
- LEWIS (Bernard) et P.M. HOLT, ed., *Historians of the Middle East*, Londres, 1962; comprend notamment Kamal S. SALIBI, «The Traditional Historiography of the Maronites», et Albert H. HOURANI, «Historians of Lebanon».

يشكل الكتابان الأخيران أكثر من مرجعين بيبليوغرافيين. ويتضمّنان دراسات نقديّة للمصادر والكتابات.

- MASSON (Paul), *Eléments d'une bibliographie française de la Syrie*, Marseille, 1919.
- PATAI (Raphael), *Jordan, Lebanon and Syria; an annoted bibliography*, New Haven, Conn., 1957.
- PEARSON (J.D.), *Index Islamicus, 1906-1955, A catalogue of articles on Islamic subjects in periodicals and other collective publications*, Cambridge, 1958; *Supplement, 1956-1960*, Cambridge, 1962; *Second Supplement, 1961-1965*, Cambridge, 1967.
- SAUVAGET (Jean) et Claude CAHEN, *Introduction à l'Histoire de l'Orient musulman*, 2ᵉ éd., Paris, 1961.
- THOMSEN (Peter) et autres, *Die Palästina-Literatur*, Leipzig, I (1895-1904), 1908; II (1905-1909), 1911; III (1910-1914), 1916; IV (1914-1915), 1927; V (1878-1894), Berlin, 1960.
- WEBER (Shirley Howard), *Voyages and Travels in Greece, the Near East and adjacent regions made previous to the year 1801*, Princeton, 1953.
  —, *Voyages and Travels in the Near East made during the XIX*th *century*, Princeton, 1952.

● حول المفردات (lexicographie) وتعريف المواقع (topographie)

- BARTHÉLEMY (Adrien), *Dictionnaire arabe-français, Dialectes de Syrie, Alep, Damas, Liban, Jérusalem,* Paris, 1935-1954. J.- B. BELOT, *Vocabulaire arabe-français.* Beyrouth,

عدّة طبعات. وهو مهمّ لمفردات العاميّة اللبنانية في القرن التاسع عشر.

- BERGGREN (J.), *Guide français-arabe vulgaire,* Upsal, 1844;

الأخطاء كثيرة ولكن المرجع مهمّ وينمّ عن اطّلاع واسع بقدر ما يمكن لرحلة ترويها المصطلحات.

- DOZY (R.P.A.), *Dictionnaire détaillé des noms de vêtements chez les Arabes,* Amsterdam, 1845.
- DUSSAUD (René), *Topographie historique de la Syrie antique et médiévale,* Paris, 1927.
- *Encyclopédie de l'Islam,* 4 vol. et supplément, Leyde-Paris, 1913-1938; 2e éd., Leyde-Paris, depuis 1954.
- État-Major des F.F.L., *Répertoire alphabétique des noms de lieux habités, Liban,* Beyrouth, 1944.

ـ فريحة، أنيس، **أسماء المدن والقرى اللبنانيّة**، بيروت، ١٩٥٦؛ والتعقيب المهمّ حول هذا الكتاب بقلم:

- FLEISCH (Henri), *Mélanges de l'Université Saint-Joseph,* XXXIV, Beyrouth, 1957, pp. 321-323.

● الخرائط

أوراق الخريطة المرسومة بنسبة ١/ ٠٠٠ ٥٠ في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين في الدائرة الجغرافية التابعة للجيش الفرنسي، سهلة الاستخدام، كما هي خريطة «دليل الطرق والسياحة المرسومة بنسبة ١/ ٠٠٠ ٢٠٠»، التي نشرتها جمعيّة تشجيع السياحة في بيروت، والتي تمّ رسمها وطبعها في المعهد الوطني للجغرافيا، باريس ١٩٤٨. *(Carte routière et touristique du Liban au 200.000e)*.

إستخدم لويس دوبرتريه (Louis Dubertret) الخريطة الأخيرة لرسم «خريطة طبقات الأرض في لبنان بنسبة ١/ ٠٠٠ ٢٠٠» مع هامش توضيحي، *(Carte géologique du Liban au 1/200.000e*, Beyrouth, 1955)؛ كما استخدمها جان راي (Jean Rey) لوضع «خريطة قياس الأمطار في لبنان بنسبة ١/ ٠٠٠ ٢٠٠، مع لمحة حول العناصر المناخيّة»، مرصد كسارا، ١٩٥٥ *(Carte pluviométrique du Liban*

au 1/200.000ᵉ, avec aperçu sur les facteurs du climat).

من الخرائط القديمة: دانفيل (D'Anville)، «خريطة فينيقيا ونواحي دمشق»، تمّ رسمها سنة ١٧٥٢، ونشرت في باريس سنة ١٧٥٠، تبيّن حدود المقاطعات *(Carte de Phœnicie et des environs de Damas)*؛ و«خريطة لبنان حسب إستطلاعات فرقة تعريف المواقع في قوّات الحملة العسكريّة في سوريا سنة ١٨٦٠-١٨٦١» التي تمّ رسمها في أمانة الحربيّة على يد النقيب الركن جيليس (Gélis)، باريس ١٨٦٢، ورقة واحدة بنسبة ١/ ٢٠٠ ٠٠٠، وثيقة ممتازة. *(Carte du Liban d'après les reconnaissances de la brigade topographique du corps expéditionnaire de Syrie en 1860-1861).*

خريطة الأديرة في لبنان التي رسمها أ. ن. طعمه (١٩٠٩)، وهي مفيدة رغم قلّة دقّتها. وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى «خرائط الأديان في سوريا ولبنان» *(Cartes des religions en Syrie et au Liban)* وهي لا تزال على شكل المخطوطات، وتمّ إعدادها قبل الحرب العالميّة الثانية في دوائر المفوّضية العليا للجمهورية الفرنسيّة، وتحفظ اليوم في مكتبة المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، الدرج رقم ٥؛ تتكوّن من ستة أوراق بنسبة ١/ ١٠٠ ٠٠٠: «بعلبك-زحلة»، «الشوف-المتن»، «طرابلس»، «كسروان»، «صور-صيدا»، «القلمون»، وتوجد ورقة إضافية لكافة الأراضي السورية.

- KHANZADIAN (Z.) et L. de BERTALOT, *Atlas de géographie économique de Syrie et du Liban,* Paris, 1926.

ب. شهادات ووثائق

إن تحيّزها يساعد على فهمها في أغلب الأحيان. لقد بدا المؤرّخون الإخباريون اللبنانيون كثيري الإنشغال بأمجاد الأعيان السلاليّة، وبعلاقات هذه المجموعة العائلية أو تلك، أو بإيجاد المبرّرات لطائفتهم؛ وبسبب هذا التحيّز تمتزج روايتهم للأحداث بمبالغات وتحويرات شبيهة بالطريقة التي تقدّم بها الإذاعات العربيّة اليوم نشراتها الإخباريّة، مع الفارق في النسبة. إنها سمات تتميّز بها عقليّة البشر وتعبّر عن المناخ الاجتماعي، والثقافي، والسياسي. في الجانب الفرنسي يوجد أيضاً الرأي المبالغ كالذي نقله هنري دوهيران عن لسان ابن سيلفستر دو ساسي:

- Henri DEHERAIN, *Silvestre de Sacy, ses contemporains et ses disciples,* Paris, 1938, p. 80:

«إني أكره الغرور القذر لقناصلنا في المشرق وتبجّجهم، وأكاذيبهم، وملاطفتهم الخادعة، وتذمّرهم الدائم» (رسالة فكتور سيلفستر دو ساسي إلى أبيه، مرسيليا، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٢٤). وهناك نموذج فرنسوا لونورمان:

- François LENORMANT, *Une persécution du christianisme en 1860, Les derniers événements de Syrie,* Paris, 1860, et *Histoire des massacres en Syrie, en 1860,* Paris, 1861.

الذي إستُخدِمَت المعلومات الورادة في كتابه دون تحفّظ نقدي أحياناً، وهو فرنسوا لونرمان نفسه، عالم الآثار المخادع والمزوّر الذي خصّص له فصل كامل في كتاب:

A. VAYSON DE PRADENNE, *Les fraudes en archéologie préhistorique,* Paris.

بعض المراجع التمهيدية

- HARAWI (Al-), *Guides des lieux de pèlerinage,* traduction annotée par Janine SOURDEL-THOMINE, Damas, 1957.
- ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة في أمراء الشام والجزيرة**، تحقيق سامي دهان، دمشق ١٩٦٣.
- LAOUST (Henri), *Les gouverneurs de Damas sous les Mamlouks et les premiers Ottomans, Traduction des annales d'Ibîn Ṭûlûn et d'Ibn Jum'a, Damas, 1952.*
- MUQADDASI (Al-), *Aḥsan al-taqâsîm fî ma'rifat al-aqâlîm (la meilleure répartition pour la connaissance des provinces),* traduction partielle annotée par André MIQUEL, Damas, 1963.

مصادر لبنانيّة

- ABKÂRIÛS (Iskandar ibn Ya'qûb), *The Lebanon in turmoil; Syria and the powers in 1860; Book of the marvels of the time concerning the massacres in the Arab country,* éd. J.P. SCHELTEMA, New Haven, Yale Un. Pr., 1920.

يجدر أن نضيف إلى النص المذكور أعلاه شهادة أحد أعيان دمشق، محمّد أبو السعود: «لمحة من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات» نشره وفسّره كمال سليمان الصليبي في مجلّة «الأبحاث»، ٢١، ١٩٦٨. كما درسه كمال س. الصليبي وترجمه جزئياً تحت عنوان:

- K. S. SALIBI, «The 1860 Upheaval in Damascus as seen by al-Sayyid Muḥammad Abu'l-Su'ûd al-Ḥasibi», dans William R. POLK et Richard L. CHAMBERS, *Beginnings of Modernization in the Middle East,* Chicago, 1968.
- أبو شقرا (حسين، يوسف وعارف): **الحركات في لبنان**، بيروت، ١٣٧١هـ،

١٩٥٢م.
- العقيقي (أنطون ضاهر): **ثورة وفتنة في لبنان**، نشره يوسف ابراهيم يزبك، بيروت ١٩٣٨؛ ملحق بالنص خمسون وثيقة من محفوظات البطريركية المارونية. ترجم الكتاب Malcolm H. Kerr، تحت عنوان: *Lebanon in the last years of feudalism, 1840-1868,* Beyrouth, 1959.
- العينطوريني (أنطونيوس أبو خطّار): **مختصر تاريخ جبل لبنان**، نشره الأب إغناطيوس طنّوس الخوري، بيروت ١٩٥٣.
- باز (رستم): **مذكّرات رستم باز**، حقق النصّ ونشره وقدّم له وأعدّ هوامشه وجداوله فؤاد إفرام البستاني، بيروت ١٩٥٥.
- الشدياق (طنّوس): **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت ١٨٥٩، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٥٤، ناقصة، ولكن لدينا اليوم أداة عمل ممتازة وهي الطبعة الجديدة التي راجعها وقدّم لها ووضع جداولها فؤاد إفرام البستاني، جزآن، بيروت ١٩٧٠.
- شهاب (حيدر أحمد): **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، حقق النصّ وقدّم له، وشرحه وأعدّ جداوله أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، ٣ مجلّدات، بيروت ١٩٣٣؛ الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٩.
- الدبس (يوسف): **تاريخ سوريا**، ٨ أجزاء، بيروت ١٨٩٣ـ١٩٠٥.
- الدويهي (إسطفان): **تاريخ الأزمنة، ١٠٩٥ـ١٦٩٩**، نشر فردينان توتل، بيروت ١٩٥٠.
- الخّوني (منصور): **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، بيروت ١٨٤٤، الطبعة الثانية، نشر يوسف ابراهيم يزبك، بيروت ١٩٥٦.
- مشاقة (ميخائيل): **منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب**، نشر صبحي أبو شقرا وأسد رستم، بيروت ١٩٥٥.
- ميخائيل الدمشقي: **تاريخ الحوادث في الشام ولبنان**، نشره لويس معلوف، بيروت ١٩١٢.
- منيّر (حنانيا): **كتاب الدرّ الموصوف في تاريخ الشوف**، نشره إي. سركيس في مجلّة المشرق: XLVIII-LI، ١٩٥٤ـ١٩٥٧. كتب أيضاً نصّاً ترجمه هنري غي: GUYS (Henri), *Théogonie des Druzes, ou abrégé de leur système religieux,* Paris, 1863.
- الصبّاغ (ميخائيل): **تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني**، نشره قسطنطين الباشا،

حريصا ١٩٢٧.

- الصفدي (أحمد الخالدي): **لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني**، حقّق النص وقدّم له وشرحه وأعدّ جداوله أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، بيروت ١٩٣٦؛ الطبعة الثانية بيروت ١٩٦٩.
- صالح بن يحيى: **كتاب تاريخ بيروت**، نشره وشرحه ل. شيخو، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٢٧، يضاف إليه:
- Jean SAUVAGET, «Corrections au texte imprimé de l'Histoire de Beyrouth de Ṣâliḥ b. Yaḥyâ», *Bulletin d'Etudes Orientales,* VII-VIII, 1937-1938, p. 65-81.

ونحلّ الطبعة الجديدة الممتازة مكان الإثنين:

- صالح بن يحيى: **تاريخ بيروت**، وهو أخبار السلف من ذرية بحتر بن علي أمير غرب بيروت، أشرف على تحقيقه فرنسيس هورس اليسوعي وكمال سليمان الصليبي، دار المشرق، بيروت ١٩٦٧.

تبيّن هذه القائمة الجهد القيّم الذي بذله رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد إفرام البستاني لنشر النصوص، وإعادة نشرها، ووضع هوامشها. لقد تمّ تداول بعض هذه المخطوطات منذ قبل منتصف القرن التاسع عشر لاسيما مخطوطة الأخبار التاريخية للأمير حيدر شهاب، سواء في النصّ الأصلي لصاحبها الذي عمل حسب العادة ونقل الكثير عن مؤرخين آخرين واستفاد من أعمال معاونيه، أو في الطبعات المختصرة التي أصدرها ناصيف اليازجي (أنظر الترجمة: Nacif El-YAZIDJI, *le Liban à l'époque des émirs Chéhab,* Beyrouth, 1943، وهي «خارجة عن التعامل التجاري». وقد تعرّف الغربيون وبسرعة على هذه النصوص، كما جاء في تأكيدات ميشو وبوجولا (Michaud et Poujoulat) (أنظر لاحقاً، المجلّد السابع، ص ٣٤٨)، من المجتمع البيروتي الذي كان قد بدأ يتطوّر آنذاك ويتداول فيه الإنتاج الذهني ويتقابل فيه التراجمة، والمستشرقون، والتجّار، والقناصل، والرحّالة؛ وفي عام ١٨٤٧، أشار القسّ الأميركي إيلي سميث إلى هيئة تحرير *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft* (III, p. 121)، أن طنّوس الشدياق يرغب ببيع مخطوطه (النص الأصلي). في العام نفسه، كان القنصل العام بروسبير بوريه (Prosper Bourée) ـ الذي لم يكن يعرف اللغة العربيّة وكان لديه إذن ترجمة عن النصّ المذكور ـ يستلهم منه في تقرير طويل يروي فيه تاريخ لبنان (ش خ، المراسلة

السياسية، بيروت، ٩، الورقة ٦ـ ٨٤)؛ كما وجدت في المراسلات القنصليّة، بيروت، ١٨٤٧، ترجمة حول «تاريخ أسرة آل شهاب وجبل لبنان» *(Histoire de la famille Chehab et du Mont-Liban, traduite de l'arabe par M. Schefer)*. إطّلع عليها أيضاً القنصل هنري غي والكولونيل شارلز هـ. تشرتشل (Charles H. Churchill). أنظر أيضاً:

- J. CATAFAGO, «Histoire des émirs Maan qui ont gouverné le Liban depuis l'année 1119 de J.-C. jusqu'à 1699, extraite d'un vieux manuscrit arabe», *Journal Asiatique*, 1864, 6^e^ série, III, pp. 266-287.

وتوجد حوليّات ذات مستوى أدنى، ونصوص مختلفة ودراسات حولها نشرت على وجه الخصوص في مجلّتي «المشرق» و«المنارة». ومما له دلالة كبيرة أن مجموعات أخرى من الوثائق قد تمّ تكوينها انطلاقاً من المحفوظات العائليّة والطائفيّة، أي من محفوظات المحورين الرئيسيين للحياة الاجتماعيّة اللبنانية، ولا تخلو بالطبع من همّ المديح. ولقد تمّ الإستفادة على وجه التحديد من النصوص التالية:

- الباشا (قسطنطين): **جريدة توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي**، «المشرق»، XXXI، ١٩٣٥.
- الخازن (شاهين): **أوقاف العائلة الخازنية**، «المشرق» IV، ١٩٠١، وV، ١٩٠٢.
- سعد (بولس) ونسيب وهيبة الخازن: **الأصول التاريخيّة**، (وثائق غير مطبوعة) ٣ أجزاء، عشقوت ١٩٥٦ـ ١٩٥٨.
- طبّارة (شفيق): **آل طبّارة**، بيروت ١٩٥٣.
- يزبك (يوسف ابراهيم): **أوراق لبنانية**، ٣ أجزاء، بيروت ١٩٥٥ـ ١٩٥٧.

ولتحقيق سلسلة النسب لآل شهاب تمّ الإطلاع على:

- ZAMBAUR (E. de), *Manuel de généalogie et de chronologie pour l'histoire de l'Islam*, 2^e^ éd., Bad Pyrmont, 1955.

في الصحافة اللبنانية الحالية، تساعد صفحة «المتفرّقة» كثيراً على معرفة ردّ فعل الأفراد في بيئتهم الاجتماعيّة؛ ولقد أشرنا مرّات عديدة إلى موادّ جريدة «لوريان» *(L'Orient)*. من جهة أخرى، ضمن التراث الشفهي، من أمثال شعبيّة وقصص وحكم، إنتقال التجربة الشعبيّة في العمل، والأفراح، والعلاقات الإنسانية، والسلوك الجماعي، والحفاظ عليها. وقدّم لنا تدوينها كتاباً مادة لا غنى عنها.

- FEGHALI (Michel), *Proverbes et dictons syro-libanais*, Paris, 1938.
  —, «Textes arabes de Wâdi-Chahrour (Liban)», *Journal Asiatique*, janvier-

mars, 1927, p. 59-88.
—, Textes libanais, Paris, 1933, معظمها مترجم مع مقدّمة في *La famille maronite au Liban*, Paris, s.d. (1937).
—, *Contes, légendes, coutumes populaires du Liban et de Syrie*, Paris, 1935.
—, «L'élevage du ver à soie», *Mélanges de géographie et d'orientalisme offerts à E.F. Gautier*, Tours, 1937, p. 226-233.
- FLEISCH (Henri), «Le parler arabe de Kfar-Sghâb, Liban», *Bulletin d'Etudes Orientales*, XVIII, 1963-1964, p. 95-125.
—, «Textes en arabe dialectal de la montagne libanaise», *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, XL, 1964, p. 313-374.

- فريحة (أنيس): **الأمثال العاميّة اللبنانية**، بيروت ١٩٥٣.
ـــ، حضارة في طريق الزوال: القرية اللبنانية، بيروت ١٩٥٧.
ـــ، اسمع يا رضا!، بيروت ١٩٥٦.
وينتمي العملان الأخيران إلى الفئة نفسها رغم أسلوبهما الأدبي.

- LANDBERG (Carlo), *Proverbes et dictons de la province de Syrie, Section de Saydâ*, Leyde-Paris, 1883.

● **وثائق إدارية، وسياسية ودولية باللغة العربية**

- الخازن (فيليب وفريد): **مجموعة المحرّرات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ٣ أجزاء جونيه ١٩١٠ـ ١٩١١.
- رستم (أسد): **الأصول العربيّة لتاريخ سوريا في عهد محمّد علي باشا**، ٥ أجزاء، بيروت ١٩٣٠ـ ١٩٣٤.
ـــ، **المحفوظات الملكية المصريّة**، ٤ أجزاء، بيروت ١٩٤٠ـ ١٩٤٣.
- رستم (أسد) وأبو شقرا (صبحي): **فهرس وثائق الشام في عهد محمّد علي الكبير**، القاهرة ١٩٥٢.

● **وثائق إداريّة، وسياسية ودولية باللغتين الفرنسية والإنجليزيّة**

- ARISTARCHI BEY (Grégoire), *Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations et autres documents officiels de l'Empire ottoman*, 7 vol., Constantinople, 1873-1888.
- HUREWITZ (J. C.), *Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record*, 2 vol., Princeton, 1956.
- *Paliamentary Papers*; خصوصاً: *Correspondance relative to the Affairs of the Levant*, Londres, 1841, et *Correspondance relative to the Affairs of Syria*, Londres, 1845.
- TESTA (I. de), *Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères*, 11 vol., Paris, 1864-1911.

- YOUNG (George), *Corps de droit ottoman, Recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire ottoman,* 7 vol., Oxford, 1905-1906.

- **وثائق إقتصاديّة**

- *Archives du commerce et de l'industrie agricole et manufacturière,* 1833-1846, et *Archives du commerce extérieur, 1834.*
- *Annales du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux,* n^os^ 1-32, 1834-1875.
- *Annales du commerce extérieur, Turquie, Législation commerciale,* n^os^ 1-16, 1845-1895.

وتقدّم هذه النشرات أيضاً معلومات مفيدة، مصدرها البرقيات القنصليّة والمداولات البرلمانية والصحف؛ في حين لم يمكن العثور على أية معلومة خاصة ببيروت أو بجبل لبنان في الأرقام الواردة في النشرة السنويّة لوزارة الماليّة: *Tableau du Commerce et de la Navigation.*

أما النشرتان التاليتان: *Moniteur officiel du Commerce* و *Bulletin consulaire français* فهما تخصّان نهاية القرن التاسع عشر.

- **ملاحظات ووجهات نظر غربية من القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر**

- ARVIEUX (L. d'), *Mémoires du chevalier d'Arvieux,* recueillis et mis en ordre par J. B. Labat, 6 vol., Paris, 1735.
- DANDINI (Jérôme), *Voyage du Mont Liban,* Paris, 1675.
- DES HAYES (l.), *Voyage de Levant fait par le commandement du Roy en l'année 1621 par le seigneur Louis Des Hayes, baron de Courmenin,* Paris, 1645.
- LA CROIX (de), *La Turquie chrétienne, sous la puissante protection de Louis le Grand, Protecteur unique du Christianisme en Orient,* Paris, 1695.
- La ROQUE (de), *Voyage de la Syrie et du Mont Liban,* 2 vol., Paris, 1722.
- LUCAS (Paul), *Troisième voyage du sieur Paul Lucas, fait en MDCCXIV,* 3 vol., Rouen, 1719.
- NIEBUHR (Carsten), *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins,* 3 vol., Amsterdam, 1780.
- RABBATH (Antoine), *Documents inédits pour servir à l'histoire du Christianisme en Orient,* 2 vol., Paris-Beyrouth, 1905-1921.

  ويضمّ هذا المجموع وثائق عديدة عن القرن التاسع عشر.
- SAVARY DE BRÈVES (Fr.), *Discours sur l'alliance qu'a le roi avec le grand seigneur, et de l'utilité qu'elle apporte à la chrétienté,* Paris, s.d. (début du XVII^e^ siècle); repris dans TESTA, t. I, p. 175-178.

  —, *Discours abrégé des asseurez moyens d'anéantir et de ruiner la monarchie des princes ottomans,* Paris, s.d. (début du XVII^e^ siècle).

- SAVARY DES BRUSLONS (J.), *Dictionnaire universel du commerce,* 5 vol., Copenhague, 1759-1765.
- TAVERNIER (J.B.), *Les six voyages de Jean Baptiste Tavernier, écuyer baron d'Aubonne, en Turquie, en Perse et aux Indes,* 2 vol., Amsterdam, 1678.
  —, *Recueil de plusieurs relations et traitez singuliers et curieux de J.B. Tavernier,* Paris, 1687.
- TOTT, *Mémoires du baron de Tott sur les Turcs et les Tartares,* 4 t., Amsterdam, 1785.
- VOLNEY (C.F.), *Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783, 84 et 85,* 2 vol., Paris, 1787; l'édition utilisée ici est celle de l'an VII.

● ملاحظات ووجهات نظر غربيّة من القرن التاسع عشر

- ADDISON (Charles G.), *Damascus and Palmyra,* 2 vol., Londres, 1838.
- ARMAGNAC (baron d'), *Nezib et Beyrouth, souvenirs d'Orient de 1833 à 1841,* Paris, 1844.
- BÆDEKER (K.), *Palestine et Syrie,* Leipzig-Paris, 1912.
- BAZILI (K. M.), *Siriya i Palestina,* Odessa, 1862; éd. I. M. SMILIANSKAIA, Moscou, 1962.
- BLONDEL (Edouard), *Deux ans en Syrie et en Palestine (1838-1839),* Paris, 1840.
- BOWRING (John), «Report on the Commercial Statistics of Syria», *Parliamentary Papers,* vol. XXI, Londres, 1840.
- BURCKHARDT (John Lewis), *Travels in Syria and the Holy Land,* Londres, 1822.
- CARNE (John), *Letters from the East,* 2 vol., Londres, 1826.
  —, *Syria, the Holy Land, Asia Minor, etc., illustrated,* 3 vol., Londres, 1836-1838.
- CHASSEAUD (George W.), *The Druzes of Lebanon, their manners, customs and history,* Londres, 1855.
- CHESNEY (Francis R.), *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris,* 4 vol., Londres, 1850.
  —, *Narrative on the Euphrates Expedition carried on by order of the British Government during the years 1835, 1836 and 1837,* Londres, 1868.
- CHURCHILL (Charles H.), *Mount Lebanon, A ten years' residence from 1842 to 1852,* London, 1853.
  —, *The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule from 1840 to 1860,* Londres, 1862.
- COLLAS (B. C.), *La Turquie en 1864,* Paris, 1864.
- [CORANCEZ (Louis-Alexandre-Olivier de)], *Itinéraire d'une partie peu connue de l'Asie Mineure,* Paris, 1816; وتوجد كلمة حول هذه الشخصية المولعة بالتحرّي في: Louis ROBERT, *La Carie,* t. II, 1954, p. 54, n° 1.
- DELAROIERE, *Voyage en Orient,* Paris, 1838.

- DOUIN (Georges), *La mission du baron de Boislecomte, l'Egypte et la Syrie en 1833,* Le Caire, 1927.
- DUSSAUD (René), «Le peintre Montford en Syrie, 1837-1838», *Syria,* t. I, 1920, p. 58-71 et p. 155-164, et t. II, 1921, p. 63-72.
- EDWARDS (R.), *La Syrie, 1840-1862,* Paris, 1862.
- GORDON (James), «Coup d'œil rétrospectif sur les affaires d'Orient et plus particulièrement sur l'état de la Syrie en 1840», *Revue Orientale,* janvier 1853.
- GOUDARD (Joseph), *La Sainte Vierge au Liban,* Paris, 1908.
- GUIZOT (Fr.,) *Mémoires pour servir à l'histoire de mon temps,* 8 vol., Paris, 1858-1867.
- GUYS (Henri), *Beyrout et le Liban, Relation d'un séjour de plusieurs années dans ce pays,* 2 vol., Paris, 1850.
  —, *Un derviche algérien en Syrie, Peinture des mœurs musulmanes, chrétiennes et israélites,* Paris, 1854; le même ouvrage sous le titre; *Voyage en Syrie, Peinture des mœurs musulmanes, chrétiennes et israélites,* Paris, 1855.
  —, *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie,* Paris, 1862.
  —, *La nation druze, son histoire, sa religion, ses mœurs et son état politique,* Paris, 1863.
- HEUSCHLING (Xavier), *L'Empire de Turquie,* Bruxelles-Leipzig, 1860.
- HOURY (C.B.), *De l'intervention européenne en Orient et de son influence sur la civilisation des Musulmans et sur la condition sociale des Chrétiens d'Asie,* Paris, 1840.
  —, *De la Syrie considérée sous le rapport du commerce,* Paris, 1842.
- JOANNE (A.) et E. ISAMBERT, *Itinéraire descriptif, historique et archéologique de l'Orient,* Paris, 1861.
- JOCHMUS (August), *The Syrian War and the decline of the Ottoman Empire, 1840-1848, in official and confidential reports, documents and correspondances with Lord Palmerston, Lord Ponsonby and the Turkish Authorities,* 2 vol., Berlin, 1883.
- KARAM (J.), *Joseph Karam aux gouvernements et aux nations d'Europe,* Rome, 1871; مرافعة مارونية معدّة لاستعمال بعض الأوساط الأوروبية.
- LABORDE (L. de), *Voyage de la Syrie,* Paris, 1837.
- LAMARTINE (A. de), *Souvenirs, impressions, pensées et paysages pendant un voyage en Orient, 1832-1833,* 4 vol., Paris, 1835; الطبعة المستخدمة هنا هي طبعة ١٨٧٥.
- LAURENT (Achille), *Relation historique des affaires de Syrie, depuis 1840 jusqu'à 1842.* Paris, 1846.
- LOCKROY (E.), «Voyage en Syrie, Mission de M. Renan en Phénicie», *Le Tour du Monde,* 1863, t. I.
- LORTET, *La Syrie d'aujourd'hui, voyages dans la Phénicie, le Liban et la Judée (1865-1880),* Paris, 1884.
- MALHERBE (R. de), *L'Orient, 1718-1845,* 2 vol., Paris, 1846.
- MICHAUD (J.) et J. J. POUJOULAT, *Correspondance d'Orient, 1830-1831,* 7

vol., Paris, 1833-1835.
- NEALE (F. A.), *Eight years in Syria, Palestine and Asia Minor, from 1842 to 1850,* 2 vol., Londres, 1851.
- NERVAL (Gérard de), *Voyage en Orient,* 2 vol., Paris, 1875.
- OPPENHEIM (Max Freiherr von), *Vom Mittelmeer zum Persischen Golf,* 2 vol., Berlin, 1899-1900.
- [PARIS (comte de)], *Damas et le Liban, extraits du journal d'un voyage en Syrie au printemps 1860,* Londres, 1861.
- PERRIER (Ferdinand), *La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali, jusqu'en 1840,* Paris, 1842.
- *Pièces communiquées à la Chambre des députés sur les affaires du Liban pendant les années 1843, 1844 et 1845,* Paris, 1846; وكرّاس آخر هو: *Note sur les populations syriennes et la demande d'émigration adressée à la Porte par les Maronites catholiques,* Paris, 1846.
- [PILLAUT (Julien)], *Les consulats du Levant,* Nancy, 1902; trois fascicules, «I. Smyrne, Satalie de Caramanie; II. Larnaca; III. Alep, Seide, Tripoli de Syrie».
- POUJADE (Eugène), *Le Liban et la Syrie, 1845-1860,* Paris, 1860.
- POUJOULAT (Baptistin), *La vérité sur la Syrie et l'expédition française,* Paris, 1861.
- REGNAULT, Recherches sur les Druzes et leur religion», *Bulletin de la Société de Géographie,* VII, 1827, pp. 5-30.
- REINAUD (J.), «De l'état de la littérature chez les populations chrétiennes arabes de la Syrie», *Journal Asiatique,* no 8, 1857.
- RENAN (Ernest) et Henriette RENAN, *Lettres intimes... précédées de «Ma sœur Henriette»,* Paris, 1896.
- ROBINSON (Edward), *Biblical Researches in Palestine, Mount Sinai and Arabia Petraea, A Journal of travels in the year 1838,* 3 vol., Boston, 1841; لائحة قرى لبنان في الجزء الثالث.
- SAY (Jean-Baptiste), *Traité d'économie politique,* Paris, 1841.
- URQUHART (David), *The Lebanon (Mount Souria), A History and a Diary,* 2 vol., Londres, 1860.
- VAN DE VELDE (C.W.M.), *Narrative of a Journey through Syria and Palestine in 1851 and 1852,* 2 vol., Edimbourg-Londres, 1854.
- VILLARET DE JOYEUSE, Rapport dans *Annales du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux,* no 7, septembre 1854.
- VILLERMÉ, *Tableau de l'état physique et moral des ouvriers employés dans les manufactures de soie, coton, et laine,* Paris, 1840.
- *Journal des Débats:*

تغطّي هذه الجريدة المداولات البرلمانية وتنشر مقالات حول الوجهات السياسية والاقتصادية الكبرى.

- *Annales de la Propagation de la Foi:* مجلّة حوليّات إعلاميّة عن الإرساليّات.

ج. جبل لبنان في تاريخ الشرق الأدنى

١. السكّان في العصور القديمة وبداية القرون الوسطى

- CARCOPINO (Jérôme), *César,* 4ᵉ éd., Paris, 1950.
- DUSSAUD (René), *La pénétration des Arabes en Syrie avant l'Islam,* Paris, 1955.
- JONES (A. H. M.), *The cities of the Eastern Roman Provinces,* Oxford, 1937.
- LAMMENS (Henri), art. «Lubnân» et «Mardaïtes», *Encycolpédie de l'Islam,* 1ʳᵉ éd., t. III.
  —, *La Syrie, précis historique,* 2 vol., Beyrouth, 1921.
  —, «Les "Perses" du Liban et l'origine des Métoualis», *Mélanges de l'Université Saint-Joseph,* XIV, 1929, p. 23-39.
- MASSIGNON (Louis), art. «Mutawâlî», *Encyclopédie de l'Islam,* 1ʳᵉ éd., supplément.
- PLANHOL (Xavier de), «Caractères généraux de la vie montagnarde dans le Proche-Orient et dans l'Afrique du Nord», *Annales de Géographie,* LXXI, 1962; ويوسّع المؤلف نظرياته أيضاً في: *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam,* Paris, 1968.
- SEYRIG (Henri), «Statuettes trouvées dans les montagnes du Liban», *Syria,* XXX, 1953, p. 24-50.
  —, «Némésis et le temple de Maqâm er-Rabb», *Mélanges de l'Université Saint-Joseph,* XXXVII, 1961, p. 261-270.
- TCHALENKO (Georges), *Villages antiques de la Syrie du Nord, Le massif du Bélus à l'époque romaine,* 3 vol., Paris, 1953-1958;

هذا العمل الممتاز ألهم مكسيم رودانسون ودفعه إلى كتابة مقالته التالية:
- Maxime RODINSON: «De l'archéologie à la sociologie historique, notes méthodologiques sur le dernier ouvrage de G. Tchalenko», *Syria,* XXXVIII, 1961, p. 170-200.

٢. الجماعات الطائفيّة وبيئتها

- **الدروز، الموارنة**

- AOUAD (Ibrahim), *Le droit privé des Maronites au temps des émirs Chihab (1697-1841),* Paris, 1933; تحليل مهمّ بقدر ما يعبّر عن عقليّة كاتبه
- بليبل (لويس): تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، القاهرة ١٩٢٤، و«المشرق» LI-LIII، ١٩٥٧-١٩٥٩.

- BLISS (Frederick J.), «The Maronites», *Palestine Exploration Fund*, 1892.
- BOURON (N.), *Les Druzes*, Paris, 1930.
- CHABOT (Jean-Baptiste), «Les origines de la légende de saint Jean Maron», *Mémoires de l'Institut National de France, Académie des Inscriptions et Belles Lettres*, t. XLIII, 2e partie, p. 1-19.
  —, «Les listes patriarcales de l'Eglise maronite», *Mémoires..*, t. XLIII, 2e partie, p. 21-43.
  —, «La liturgie attribuée à saint Jean Maron», *Notices et extraits des manuscrits... publiés par l'Académie des Inscriptions et Belles Lettres*, t. XLIII, 1940.
- DIB (Pierre), art. «Maronite (Église),» *Dictionnaire de théologie catholique*, t. X, Paris, 1928, col. 1-141.
  —, *Quelques documents pour servir à l'histoire des Maronites*, Paris, 1945.
  —, *Histoire de l'Église maronite*, 2 vol., Beyrouth, 1962.
- HODGSON (Marshall G.S.), «Al-Darazî and Ḥamza in the origin of the Druze Religion», *Journal of the American oriental Society*, LXXXII, janvier-mars 1962, no 1.
  —, art. «Durûz», *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., t. II.
- LAOUST (Henri), «Remarques sur les expéditions du Kasrawân sous les premiers Mamlûks», *Bulletin du Musée de Beyrouth*, IV, 1940, p. 93-115.
- LEROY (Jules), *Moines et monastères du Proche-Orient*, Paris, 1958.
- SALIBI (Kamal S.), *Maronite Historians of Mediaeval Lebanon*, Beyrouth, 1959;

دراسة مهمّة للغاية، يكمّل بعض جوانبها مؤلّف جبّور عبد النور:

Jabbour ABDEL-NOUR, *Etude sur la poésie dialectale au Liban*, Beyrouth, 1957.
- SALIBI (Kamal S.), «The Maronites of Lebanon under Frankish and Mamlûk Rule», *Arabica*, IV, 1957, p. 261-287.
  —, «The Buḥturids of the Gharb, Medieval lords of Beirut and of Southern Lebanon», *Arabica*, VIII, 1961, p. 75-97.
  —, «The *muqaddams* of Bcharrî: Maronite Chieftains of Northern Lebanon, 1382-1621», *Arabica*, XV, 1968, p. 63-86.
- SACY (A. I. Silvestre de), *Exposé de la religion des Druzes*, 2 vol., Paris, 1838; réimpression anastatique, 1964.

● إطار الإسلام، إطار الإمبراطورية العثمانية، الأموال المفروضة

- BARKAN (Ömer Lûtfi), «Les grands recensements de la population et du territoire de l'Empire ottoman, et les registres impériaux de statistique», *Revue de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université d'Istambul*, I, 1940, et II, 1941.

—, «Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire ottoman aux XV^{e} et XVI^{e} siècles», *Journal of economic and social history of the Orient*, I, 1957, p. 9-36.

—, «Le servage existait-il en Turquie?», *Annales Economies-Sociétés-Civilisations*, XI, 1956, p. 54-60.

- BLACHÈRE (Régis), *Introduction au Coran*, 2^{e} éd., Paris, 1959.
- BELIN (F.,) «Essais sur l'histoire économique de la Turquie d'après les écrivains originaux», *Journal Asiatique*, 1864, réunis en volume, Paris, 1865.
- CAHEN (Claude), «L'évolution de l'iqtâ' du IX^{e} au XIII^{e} siècles», *Annales Economies-Sociétés-Civilisations*, VIII, 1953, pp. 25-52.

—, «Notes pour l'histoire de la ḥimâya», *Mélanges Louis Massignon*, Damas, 1956, t. I, pp. 287-303.

تكفي أعمال كاهين الرائدة لتبين كم أصبح بالياً العمل التالي: A. N. POLIAK, *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1250-1900*, Londres, 1939.

- CAHEN (Claude), art. «Dhimma», *Encyclopédie de l'Islam*, 2^{e} éd., t. II, p. 234-238.
- DENY (Jean), art. «Timâr», *Encyclopédie de l'Islam*, 1re ed., t. IV.
- FATTAL (Antoine), *Le statut légal des non-musulmans en pays d'Islam*, Beyrouth, 1958.
- GIBB (H.A.R.) et Harold BOWEN, *Islamic Society and the West*, 2 vol., Londres, 1950 et 1957.
- HASLUCK (F.W.), *Christianity and Islam under the Sultans*, 2 vol., Oxford, 1929.
- HEFFENING, art. «Waḳf», *Encyclopédie de l'Islam*, 1re éd., t. IV.
- JUYNBOLL, art. «Kharâdj», *Encyclopédie de l'Islam*, 1re éd., t. II.
- LAOUST (Henri), *Les schismes dans l'Islam*, Paris, 1965.

—, *Le traité de droit public d'Ibn Taimîya*, Beyrouth, 1948.

—, *Le précis de droit d'Ibn Qudâma*, Beyrouth, 1950.

—, *La profession de foi d'Ibn Baṭṭa*, Damas, 1958.

- LOKKEGAARD (Frede), *Islamic Taxation in the classic Period*, Copenhague, 1950.

أنظر تلخيص الكتاب والتعقيب المهمّ عليه بقلم: Claude CAHEN, *Arabica*, I, 1954, p. 351.

- MANTRAN (Robert) et Jean SAUVAGET, *Règlements fiscaux ottomans, les provinces syriennes*, Paris, 1951.
- RODINSON (Maxime), *Islam et capitalisme*, Paris, 1966.
- SAHILLIOĞLU (Halil), «*Siviş* Year Crises in the Ottoman Empire», dans M.A., COOK, éd., *Studies in the Economic History of the Middle East*, Londres, 1970.

هذه الدراسة مثيرة وجديدة حول موضوع تطرّق إليه: Louis MASSIGNON, *Annuaire du monde musulman,* 3ᵉ éd., Paris, 1930.

- STROTHMANN (R.S.), art. «Takîya», *Encyclopédie de l'Islam,* 1ʳᵉ éd., t. IV, p. 659-660.

• ما يتعلّق بسوريا والبادية

- BODMAN (Herbert L.), *Political Factions in Aleppo, 1760-1826,* Chapel Hill, The Univ. of North Carolina Press, 1963.
- BOUCHEMAN (Albert de), «Note sur la rivalité de deux tribus moutonnières de Syrie, les «Mawali» et les «Hadidiyn», *Revue des Études Islamiques,* 1934, p. 7-58.
- CAHEN (Claude), *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Âge,* Leyde, 1959.
- CHEVALLIER (Dominique), «Techniques et société en Syrie, Le filage de la soie et du coton à Alep et à Damas», *Bulletin d'Études Orientales,* XVIII, 1963-1964, p. 85-93.
- GAUDEFROY-DEMOMBYNES (Maurice), *La Syrie à l'époque des Mamelouks d'après les auteurs arabes,* Paris, 1923.
- GRANT (Christina Phelps), *The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration,* Londres 1937; Ignazio OLAGÜE, «Les changements de climat dans l'histoire», *Cahiers d'Histoire Mondiale,* VII, 1963.

يستعين هذا الأخير بأمثلة من المؤلّف السابق للتأكيد على وجود علاقة بين انتقال قبائل بدويّة جديدة نحو الشمال في القرن الثامن عشر وبين تغيّرات المناخ. وقد ناهض مثل هذه النظريّات: Emmanuel LE ROY LADURIE, *Histoire du climat depuis l'an 1000,* Paris, 1967.

- GOBLOT (Henri), «Dans l'ancien Iran, Les techniques de l'eau et la grande histoire», *Annales E.S.C.,* XVIII, 1963, p. 499-519.
- HADDAD (G.M.), «The interests of an Eighteenth Century chronicles of Damascus», *Der Islam,* XXXVIII, 1963, p. 258-271, d'après Aḥmad AL-BUDAYRÎ AL-ḤALLÂQ, Ḥawâdîth Dimachq al-Yawmîya, Le Caire, 1959.
- MONTAGNE (Robert), «Contes poétiques bédouins», *Bulletin d'Études Orientales,* V, 1935, p. 33-119.

  —, *La civilisation du désert,* Paris, 1949.
- RAFEQ (Abdul-Karim), *The province of Damascus, 1723-1783,* Beyrouth, 1966, 2ᵉ éd. 1970.
- SAUVAGET (Jean), *Alep, essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIXᵉ siècle,* Paris, 1941.
- VERNIER (Bernard), «Dabaan le fils de la hyène», *La Kahena,* XIX, janv.-fév. 1939, p. 209-210.

٣. البنية العائليّة وتكوّن المجموعات

- BERQUE (Jacques), éd., *Systèmes de parenté, Entretiens interdisciplinaires sur les sociétés musulmanes,* Paris, 1959, avec notamment la participation de Claude LEVI STRAUSS et R. MAKARIUS.
- CHELHOD (Joseph), «Le mariage avec la cousine parallèle dans le système arabe», *L'Homme,* V, juillet-décembre 1965, p. 113-173.
- CHEVALLIER (Dominique), «Les cadres sociaux de l'économie agraire dans le Proche-Orient au début du XIX[e] siècle: le cas du mont Liban», *Revue historique,* CCXXXIX, 1968, p. 87-100.
- CRESSWELL (Robert), «Le concept de structure au Proche-Orient», *Travaux et jours,* no 20, juillet-septembre, 1966, p. 41-61.
- CUISENIER (Jean), «Endogamie et exogamie dans le mariage arabe», *L'Homme,* II, mai-août 1962, p. 80-105.
- CUISENIER (Jean) et André MIQUEL, «La terminologie arabe de la parenté», *L'Homme,* V, juillet-décembre 1965, p. 17-59.
- HADDAD (E.N.), «Blood revenge among the Arabs», *Journal of Palestine Oriental Society,* I, 1920, p. 103-117.
- إبن خلدون: المقدّمة، وضع الفهرس يوسف أسعد داغر، بيروت، ١٩٥٦.

ملاحظات ثاقبة للغاية درسها على سبيل المثال لا الحصر:

Mohammad TALBI, «Ibn Khaldûn et le sens l'Histoire», *Studia Islamica,* XXVI, 1967, p. 73-148; Mohsen MAHDI, *Ibn Khaldûn's Philosophy of History,* Londres, 1957; Francesco GABRIELI, «Il concetto della *açabiyya* nel pensiero storico di Ibn Khaldûn», dans l'*Islam nella storia, Saggi di storia e storiografia musulmana,* Bari, 1966.

- LECERF (Jean), «Note sur la famille dans le monde arabe et islamique», *Arabica,* III, 1956, p. 31-60.
- MURPHY (R.), et L. KASDAN, «The Structure of Parallel Cousin Marriage», *The American Anthropologist,* vol., 61, février 1959, p. 17-29.
- PATAI (R.), «Cousin-right in Middle Eastern marriage», *Southwestern Journal of Anthropology,* XI, 1955, p. 371-390.
- PETERS (Emrys L.), «Aspects of rank and status among Muslims in a Lebanese village», dans Julian PITT-RIVERS, éd., *Mediterranean countrymen, Essays in the Social Anthropology of the Mediterranean,* Paris-La Haye, 1963.
- SALAMÉ (Michel), «Une tribu chiite des montagnes du Hermel (Liban): les Nacer ed-Dine», *Revue de Géographie de Lyon,* XXXII, 1957, p. 115-126.
- SMITH (W. Robertson), *Kinship and Marriage in Early Arabia,* Cambridge, 1885;

بين عدّة اقتراحات للبحث، يسمح بقياس المراحل التي تمّ إجتيازها منذ تاريخ كتابته.

٤ . حياة أهل الجبل

• عوامل جغرافيّة

- BIROT (Pierre) et Jean DRESCH, *La Méditerranée et le Moyen-Orient*, t. II: *La Méditerranée orientale et le Moyen-Orient*, Paris, 1956.
- DESHAYES (Jean), *L'outillage du bronze des Balkans à l'Indus*, 2 vol., Paris, 1960;

فيه ملاحظات مهمّة حول شكل العدّة وطبيعة التربة المطلوب استثمارها.

- GAUTHIER (Jacques) et Eugène BAZ, *Aspect général de l'agriculture libanaise*, 3 fasc., Beyrouth, 1960-1961.
- LATRON (André), *La vie rurale en Syrie et au Liban*, Beyrouth, 1936.
- SANLAVILLE (Paul), «les régions agricoles du liban», *Revue de Géographie de Lyon*, XXXVIII, 1963, p. 47-90.
- THOUMIN (Richard), *Géographie humaine de la Syrie centrale*, Tours, 1926.
- VAUMAS (Etienne de), *Le Liban, étude de géographie physique*, 2 vol., Paris, 1954.
  —, «Les conditions naturelles des l'occupation humaine au Liban», *Annales de Géographie*, LVII, 1948, p. 40-49.
- WEULERSSE (Jacques), *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, Paris, 1946.

• الإطار العائلي والقروي

- CHEMALI (Béchara), «Mœurs et usages au Liban, La mort et les funérailles», *Anthropos*, IV, 1909, p. 37-53.
  —, «Naissance et premier âge au Liban», *Anthropos*, V, 1910, p. 734-747 et 1072-1086.
  —, «Mariage et noce au Liban», *Anthropos*, X-XI, 1915-1916, pp. 913-941;

  يقارن بمؤلّف: Khaled CHATILA, *Le mariage chez les musulmans en Syrie*, Paris, 1934.

  —, Mœurs et usages au Liban, l'éducation», *Anthropos*, XII-XIII, 1917-1918, p. 625-640.
- FEVRET (Maurice), «Un village du Liban, El-Mtaïne», *Revue de Géographie de Lyon*, XXV, 1950, p. 267-287.
- FULLER (Anne H.), *Buarij, Portrait of a Lebanese Muslim Village*, Cambridge, Mass., 1961.
- GULICK (John), *Social Structure and Culture Change in a Lebanese Village*, New-York, 1955.
- معلوف (عيسى إسكندر): **تاريخ مدينة زحلة**، زحلة ١٩١٢.
- REICH (S.), *Etudes sur les villages araméens de l'Anti-Liban*, Damas, 1938.

- TANNOUS (A.I.), «The Arab village community of the Middle East», *Annual Report, Smithsonian Institution,* 1943, Washington, 1944, p. 523-544.
  —, «The Village in the National Life of Lebanon», *The Middle East Journal,* III, 1949, p. 151-163.
- SAFI (M.), «Mariage au nord du Liban», *Anthropos,* XII-XIII, 1917-1918, p. 134-143.
- TOUMA (Toufic), *Un village de montagne au Liban (Hadeth el-Jobbé),* Paris-La Haye, 1958.
- VILLETTES (Jacqueline des), «La vie des femmes dans un village maronite libanais: Aïn el-Kharoubé» *IBLA,* 1960, p. 151-207 et 271-279.
- YOUNÈS (S.), «Un village du Maten libanais», *Annales de Géographie,* LXX, 1961, p. 145-161.

موضوع للمقارنة :

- Jacques BERQUE, «Dans le delta du Nil: le village et l'histoire», *Studia Islamica,* IV, 1955, p. 91-100.

● الحضارة المادية :

الغذاء: المعلومات العديدة الواردة في المراجع المذكورة في الباب السابق يفترض تكملتها بالمقالات التالية : Maxime RODINSON, «Recherches sur les documents arabes relatifs à la cuisine», *Revue des Études Islamiques,* 1949, p. 95-165, et art. «Ghidhâ'» *Encyclopédie de l'Islam,* 2[e] éd., t. II, pp. 1081-1097; E. ASHTOR, «Essai sur l'alimentation des diverses classes sociales dans l'Orient médiéval», *Annales É.S.C.,* XXIII, 1968, p. 1017-1053; Pierre GUIGUES, «L'alimentation au Liban», *Bulletin des Sciences Pharmacologiques,* XXXIII, 1926, p. 280-283 (le vin) et p. 569-572 (la farine).

- BOYER (Benoît), *Conditions hygiéniques actuelles de Beyrouth (Syrie) et de ses environs immédiats,* Lyon, 1897.
- CHÉHAB (Maurice), «Le costume au Liban», *Bulletin du Musée de Beyrouth,* VI, 1942-1943, p. 47-87.

توجد بعض النقاط للمقارنة مع المصدر السابق في : R. TRESSE, «L'évolution du costume des citadins syro-libanais depuis un siècle», *La Géographie,* LXX, 1938, p. 1-76, و «L'évolution du costume des citadines en Syrie depuis le XIX[e] siècle», *La Géographie,* LXXI, 1939, p. 257-271, et LXXII, 1939, p. 29-40.

- CHEVALLIER (Dominique), «Que possédait un cheikh maronite en 1859? Un document de la famille al-Khâzen», *Arabica,* VII, 1960, p. 72-84.
- CRESSWELL (Robert), «Un pressoir à olives au Liban, essai de technologie comparée», *L'Homme,* janvier-mars 1965, p. 33-63.

—, «La poterie libanaise», *Objets et Mondes,* IV, 1964, pp. 187-198. Voir aussi: J. BARCHINI, *La production artisanale de la céramique actuelle au Liban,* (thèse de 3e cycle dactylographiée), Paris, 1965.
- DALMAN (Gustav), *Arbeit und Sitte in Palästina,* 7 vol., Gütersloh, 1928-1939.
- FÉGHALI (Michel) , «Notes sur la maison libanaise», *Mélanges René Basset,* Paris, 1923, t. I, p. 163-189.
- KALAYAN (Haroutune Y.) et Jacques LIGER-BELAIR, *L'habitation au Liban,* 2 vol., Beyrouth, 1966;

يقارن هذا المصدر بمؤلّف: Richard THOUMIN, *La maison syrienne,* Paris, 1932.
- SALAMÉ (Michel), «L'élevage au Liban», *Revue de Géographie de Lyon,* XXX, 1955, p. 81-101.
- VIRÉ (F.), art. «Bayzara», *Encyclopédie de l'Islam,* 2e éd., t. I, p. 1186-1189.
- WEULERSSE (Jacques), *Le pays des Alaouites,* Tours, 1940.

د. المواجهة مع أوروبا

● من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

- BRAUDEL (Fernand), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II,* Paris, 1949; 2e éd., Paris, 1966.
- CARALI (Paolo), *Fakhr ad-Dîn II principe del Libano e la corte di Toscana, 1605-1635,* Rome, 1936;

يشكّل هذا المصدر الجزء التاسع من نشرة عنوانها: *Revue Patriarcale*، وهي تتضمّن محفوظات من [مؤسسة] محفوظات الدولة في مدينة فلورنسة الإيطالية.
- CHARLES-ROUX (François), *Les échelles de Syrie et de Palestine au XVIIIe siècle,* Paris, 1928.
- COLES (Paul), *La lutte contre les Turcs,* Paris, 1969.
- HASLUCK (F.W.), «The Levantine Coinage», *The Numismatic Chronicle,* 5e série, vol. I, 1921, p. 39-91.
- MANTRAN (Robert), *Istambul dans la seconde moitié du XVIIe siècle,* Paris, 1962.
- MASSON (Paul), *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle,* Paris, 1896.

  —, *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle,* Paris, 1911.
- RAMBERT (Gaston), *Histoire du commerce de Marseille,* t. V: Robert PARIS, *De 1660 à 1789,* Le Levant, Paris, 1957.
- RAPHAËL (Pierre), *Le rôle du Collège maronite romain dans l'orientalisme aux XVIIe et XVIIIe siècles,* Beyrouth, 1950.

- REBUFFAT (Ferréol) et Marcel COURDURIÉ, *Marseille et le négoce monétaire international (1785-1790)*, Marseille, 1966.
- RISTELHUEBER (René), *Traditions françaises au Liban*, Paris, 1918.
- VILLAR (Pierre), *L'or dans le monde du XVI^e siècle à nos jours*, cours polycopié, Paris, 1965-1967.
- WOOD (Alfred C.), *A History of Levant Company*, Oxford-Londres, 1935.

● لبنان في الوتيرة الجديدة للتاريخ

العرض الشامل الأكثر وضوحاً نقع عليه في كتاب: Kamal S. SALIBI, *The Modern History of Lebanon*, Londres, 1965.

وهناك أيضاً أعمال: Philip HITTI, *Lebanon in History*, Londres, 1957 و Jacques NANTET, *Histoire du Liban*, Paris, 1963.

أنظر تعقيبي على المصدر الأخير في: *Annales É.S.C.*, XX, 1965, p. 825.

أما المؤلف: JOUPLAIN (pseudonyme de B. NUJAYM), *La question du Liban, étude d'histoire diplomatique et de droit international*, Paris, 1908، فقد مضى عليه الزمن، ولكنه لا يزال يشهد على رغبة إدخال لبنان في قالب تاريخي ما.

- ABOU (Sélim), *Le bilinguisme arabe-français au Liban*, Paris, 1962.
- ANTONIUS (George), *The Arab Awakening*, Londres, 1938.
- BINDER (Leonard), éd., *Politics in Lebanon*, New York, 1966.
- CHEBLI (Michel), *Une histoire du Liban à l'époque des émirs (1635-1841)*, Beyrouth, 1955.

- شيخو (ل.): **الآداب العربيّة في القرن التاسع عشر**، جزآن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٢٤ـ١٩٢٦.

- CHEVALLIER (Dominique), «Aux origines des troubles agraires libanais en 1858», *Annales Economies-Sociétés-Civilisations*, XIV, 1959, p. 35-64.
  —, «Politique et religion dans le Proche-Orient: Une inconographie des Maronites du Liban», *Revue d'Histoire moderne et contemporaine*, X, 1963, p. 301-308.
  —, «Ombres et lumières sur le Liban», *Annales É.S.C.*, XX, 1965, p. 825-827.

HARIK (Ilya F.) *Politics and Change in a Traditional Society, Lebanon, 1711-1845*, Princeton, 1968.
  —, «The Iqṭâ' System in Lebanon; A Comparative Political View», *The Middle East Journal*, XIX, 1965, p. 405-421.

HOURANI (Albert), «The changing face of the Fertile Crescent in the XVIIIth century», *Studia Islamica*, VIII, 1957, p. 89-122.
  —, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*, Londres, 1962.

—, *Syria and Lebanon,* Londres, 1946.
—, *Minorities in the Arab World,* Londres, 1947.

- ISMAIL (Adel), *Histoire du Liban, Redressement et déclin du féodalisme libanais (1840-1861),* Beyrouth, 1958.
- LEVANTIN (pseudonyme de Henri LAMMENS), «Quarante ans d'autonomie au Liban», *Études,* n° 92, p. 31-52 et p. 157-169.
- لبنان، مباحث علميّة واجتماعيّة، نشرته لجنة من الأدباء بهمّة اسماعيل حقّي بك متصرّف جبل لبنان ١٣٣٤هـ/١٩١٨؛ نظر فيه ووضع مقدّمته وفهارسه فؤاد إفرام البستاني، الجزء الأوّل، بيروت ١٩٦٩.
- NASRALLAH (J.), *L'Imprimerie au Liban,* Harissa, 1949.
- POLK (William R.), *The Opening of South Lebanon, 1788-1840,* Cambridge, Mass., 1963.
- PORATH (Yehoshua), «The peasant revolt of 1858-1861 in Kisrawân», *Asian and African Studies,* II, 1966, pp. 77-157.
- RONDOT (Pierre), *Les institutions politiques du Liban, Des communautés traditionnelles à l'État moderne,* Beyrouth, 1947.
  —, *Les Chrétiens d'Orient,* Paris, 1955.
- RUSTUM (Asad), art. «Bashîr Shihâb II», *Encyclopédie de l'Islam,* 2e éd., t. I.
- رستم (أسد): بشير بين السلطان والعزيز، ١٨٠٤-١٨٤١، جزئين، بيروت ١٩٥٦-١٩٥٧.
- SAMNÉ (George), *La Syrie,* Paris, 1920.
- SMILIANSKAÏA (I.), *Kriéstianskoié dvijiénüé v Livanié piérvoï polovinié* XIX *v.,* Moscou, 1965;

  إن هذه الدراسة حول الحركة الفلاحية في لبنان خلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر تكمّل مواضيع المقالات التي سبق ونشرتها المؤلّفة في:

  Kratkiié Soobchtchiéniia Instituta Vostokoviédiéniia, XIV, 1955, p. 31-45, *Piériédnié-aziatskii étnografitchiéskii sbornik,* I, 1958, pp. 156-179, *Otchiérki po ustopii arabskikh stran,* Moscou, 1959, p. 103-120, *Kratkiié soobchtchiéniia Instituta narodov azii,* LVIII, 1962, pp. 44-52;

  وللمؤلّفة نفسها، ملاحظة حول «مسألة التبعيّة الإقطاعيّة للفلاّحين اللبنانيين في القرن الثامن عشر وفي النصف الأوّل من القرن التاسع عشر»، نشرت في:

  Arabskiié strany, Istoriia ékonomika, Moscou, 1966, p. 141-145.
- VAUMAS (E. de), «La répartition confessionnelle au Liban et l'équilibre de l'Etat libanais», *Revue de géographie alpine,* XLIII, 1955.

- **الوقائع الدولية والوضع الداخلي في الإمبراطوريّة العثمانية**

- BERKES (Niyazi), *The Development of secularism in Turkey,* Montréal, 1964.

- COLOMBE (Marcel), «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale», *Revue Historique,* CCXXIII, 1960, p. 85-98; Gilbert DELANOUE, «'Abd Allâh Nadîm (1845-1896), Les idées politiques et morales d'un journaliste égyptien», *Bulletin d'Études Orientales,* XVII, 1961-1962, p. 75-120; Anouar ABDEL-MALEK, *Idéologie et renaissance nationale, l'Égypte moderne,* Paris 1969.
- DAVISON (Roderic H.), *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1861,* Princeton, 1963.
  —, «Turkish attitudes concerning Christian-Muslim equality in the nineteenth century», *American Historical Review,* LIX, 1953-1954, p. 844-864.
- ÉMERIT (Marcel), «La crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», *Revue Historique,* CCVII, 1952, p. 211-232.
- ENGELHARDT (Ed.), *La Turquie et le Tanzimat,* 2 vol., Paris, 1882-1884.
- FIELD (James A.), *America and the Mediterranean World, 1776-1882,* Princeton, 1969.
- GANIAGE (Jean), *Les origines du Protectorat français en Tunisie (1861-1881),* Paris, 1959.
- HITTI (Philip), «The impact of the West on Syria and Lebanon in the nineteenth century», *Cahiers d'Histoire Mondiale,* 1955, p. 608-633.
- HUREVITZ (J.C.), «Ottoman diplomacy and the European State System», *The Middle East Journal,* XV, 1961, p. 141-152.
  —, «The Europeanization of Ottoman diplomacy: the conversion from unilateralism to reciprocity in the nineteenth century», *Belleten,* XXV, 1961, p. 455-466.
- HORNUS (J.-M.), «Le Protestantisme au Proche-Orient», *Proche-Orient Chrétien,* 1958-1960.
- JULLIEN (M.), *La nouvelle mission de la Compagnie de Jésus en Syrie (1831-1891),* 2 vol., Tours, 1898.
- LEWIS (BERNARD), *The Emergence of Modern Turkey,* Londres, 1961; 2[e] éd. 1968.
  —, art. «Djumhûriyya», *Encyclopédie de l'Islam,* 2[e] éd., t. II.
  —, *The Middle East and the West,* Londres, 1963.
- MADANI (Salah), *«L'expédition de Mohammad Aly en Syrie et l'administration du pays sous la domination égyptienne de 1832 à 1840»*, thèse dactylographiée, Paris, 1952.
- MA'OZ (Moshe), *Ottoman reform in Syria and Palestine, 1840-1861,* Oxford, 1968.
- PÉLISSIÉ DU RAUSAS (G.), *Le régime des capitulations dans l'Empire ottoman,* 2 vol., Paris, 1910-1911.
- POLK (William R.) et Richard L. CHAMBERS, éd., *Beginnings of Modernization in the Middle East, The Nineteenth Century,* Chicago, 1968.

—, *Syria and Lebanon,* Londres, 1946.
—, *Minorities in the Arab World,* Londres, 1947.
- ISMAIL (Adel), *Histoire du Liban, Redressement et déclin du féodalisme libanais (1840-1861),* Beyrouth, 1958.
- LEVANTIN (pseudonyme de Henri LAMMENS), «Quarante ans d'autonomie au Liban», *Études,* n° 92, p. 31-52 et p. 157-169.
- لبنان، مباحث علميّة واجتماعيّة، نشرته لجنة من الأدباء بهمّة اسماعيل حقّي بك متصرّف جبل لبنان ١٣٣٤هـ/١٩١٨؛ نظر فيه ووضع مقدّمته وفهارسه فؤاد إفرام البستاني، الجزء الأوّل، بيروت ١٩٦٩.
- NASRALLAH (J.), *L'Imprimerie au Liban,* Harissa, 1949.
- POLK (William R.), *The Opening of South Lebanon, 1788-1840,* Cambridge, Mass., 1963.
- PORATH (Yehoshua), «The peasant revolt of 1858-1861 in Kisrawân», *Asian and African Studies,* II, 1966, pp. 77-157.
- RONDOT (Pierre), *Les institutions politiques du Liban, Des communautés traditionnelles à l'État moderne,* Beyrouth, 1947.
—, *Les Chrétiens d'Orient,* Paris, 1955.
- RUSTUM (Asad), art. «Bashîr Shihâb II», *Encyclopédie de l'Islam,* 2^e^ éd., t. I.
- رستم (أسد): بشير بين السلطان والعزيز، ١٨٠٤-١٨٤١، جزئين، بيروت ١٩٥٦-١٩٥٧.
- SAMNÉ (George), *La Syrie,* Paris, 1920.
- SMILIANSKAÏA (I.), *Kriéstianskoié dvijiénüé v Livanié piérvoï polovinié* XIX v., Moscou, 1965;

إن هذه الدراسة حول الحركة الفلاحية في لبنان خلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر تكمّل مواضيع المقالات التي سبق ونشرتها المؤلّفة في:

Kratkiié Soobchtchiéniia Instituta Vostokoviédiéniia, XIV, 1955, p. 31-45, *Piériédnié-aziatskii étnografitchiéskii sbornik,* I, 1958, pp. 156-179, *Otchiérki po ustopii arabskikh stran,* Moscou, 1959, p. 103-120, *Kratkiié soobchtchiéniia Instituta narodov azii,* LVIII, 1962, pp. 44-52;

وللمؤلّفة نفسها، ملاحظة حول «مسألة التبعيّة الإقطاعيّة للفلاّحين اللبنانيين في القرن الثامن عشر وفي النصف الأوّل من القرن التاسع عشر»، نشرت في:

Arabskiié strany, Istoriia ékonomika, Moscou, 1966, p. 141-145.
- VAUMAS (E. de), «La répartition confessionnelle au Liban et l'équilibre de l'Etat libanais», *Revue de géographie alpine,* XLIII, 1955.

• **الوقائع الدولية والوضع الداخلي في الإمبراطوريّة العثمانية**

- BERKES (Niyazi), *The Development of secularism in Turkey,* Montréal, 1964.

- COLOMBE (Marcel), «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale», *Revue Historique*, CCXXIII, 1960, p. 85-98; Gilbert DELANOUE, «'Abd Allâh Nadîm (1845-1896), Les idées politiques et morales d'un journaliste égyptien», *Bulletin d'Études Orientales*, XVII, 1961-1962, p. 75-120; Anouar ABDEL-MALEK, *Idéologie et renaissance nationale, l'Égypte moderne*, Paris 1969.
- DAVISON (Roderic H.), *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1861*, Princeton, 1963.
  —, «Turkish attitudes concerning Christian-Muslim equality in the nineteenth century», *American Historical Review*, LIX, 1953-1954, p. 844-864.
- ÉMERIT (Marcel), «La crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», *Revue Historique*, CCVII, 1952, p. 211-232.
- ENGELHARDT (Ed.), *La Turquie et le Tanzimat*, 2 vol., Paris, 1882-1884.
- FIELD (James A.), *America and the Mediterranean World, 1776-1882*, Princeton, 1969.
- GANIAGE (Jean), *Les origines du Protectorat français en Tunisie (1861-1881)*, Paris, 1959.
- HITTI (Philip), «The impact of the West on Syria and Lebanon in the nineteenth century», *Cahiers d'Histoire Mondiale*, 1955, p. 608-633.
- HUREVITZ (J.C.), «Ottoman diplomacy and the European State System», *The Middle East Journal*, XV, 1961, p. 141-152.
  —, «The Europeanization of Ottoman diplomacy: the conversion from unilateralism to reciprocity in the nineteenth century», *Belleten*, XXV, 1961, p. 455-466.
- HORNUS (J.-M.), «Le Protestantisme au Proche-Orient», *Proche-Orient Chrétien*, 1958-1960.
- JULLIEN (M.), *La nouvelle mission de la Compagnie de Jésus en Syrie (1831-1891)*, 2 vol., Tours, 1898.
- LEWIS (BERNARD), *The Emergence of Modern Turkey*, Londres, 1961; 2e éd. 1968.
  —, art. «Djumhûriyya», *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., t. II.
  —, *The Middle East and the West*, Londres, 1963.
- MADANI (Salah), *«L'expédition de Mohammad Aly en Syrie et l'administration du pays sous la domination égyptienne de 1832 à 1840»*, thèse dactylographiée, Paris, 1952.
- MA'OZ (Moshe), *Ottoman reform in Syria and Palestine, 1840-1861*, Oxford, 1968.
- PÉLISSIÉ DU RAUSAS (G.), *Le régime des capitulations dans l'Empire ottoman*, 2 vol., Paris, 1910-1911.
- POLK (William R.) et Richard L. CHAMBERS, éd., *Beginnings of Modernization in the Middle East, The Nineteenth Century*, Chicago, 1968.

- PROUST (Adrien), *La défense de l'Europe contre le choléra*, Paris, 1892.
- RENOUVIN (Pierre), *Histoire des relations internationales*, t. V: *Le XIX^e siècle*, I: *De 1815 à 1871, L'Europe des nationalités et l'éveil de nouveaux mondes*, Paris, 1954.
- ROCHEMONTEIX (C. de), *Le Liban et l'expédition française en Syrie (1860-1861)*, Paris, 1921.
- SABRY (M.), *L'Empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'Orient (1811-1849)*, Paris, 1930.
- SMILIANSKAÏA (I.), «K. M. Bazili, rossiyskiy diplomat i istorik Sirii», *Otchiérki po Istorii rousskogo vostokviédiéniya*, Moscou, 1959, t. IV, p. 52-78.
- TIBAWI (A.L.), *American interests in Syria, 1800-1901, A study of educational, literary and religions work*, Oxford, 1966; ce travail est fondé notamment sur les archives de l'American Board et Commissionners for Foreign Missions.
  —, «The genesis and early history of the Syrian Protestant College», *The Middle East Journal*, XXI, 1967, n° 1, pp. 1-15 et n° 2, p. 189-212.
- TUDESQ (André-Jean), *Les grands notables en France, 1840-1848*, Paris, 1964.

هذا المصدر مفيد فيما يتعلّق بالشخصيّات التي ساهمت في المداولات الخاصة بشؤون الشرق؛ وحول تيّارات الرأي المختلفة أنظر:

E. LAVISSE, *Histoire de la France contemporaine*, Paris, 1921, t. V,
- Sébastien CHARLÉTY, et René RÉMOND. *La Droite en France*, Paris, 1964. : و
- YVER (G.), «Les maronites et l'Algérie», *Revue Africaine*, 1920, p. 165-211.
- ZEINE (Zeine N.), *Arab-Turkish relations and the emergence of Arab nationalism*, Beyrouth, 1958.

- **إلتقاء إقتصاد قائم على النمو**

- BAILEY (Frank E.), *British policy and the Turkish reform movement, A study in Anglo-Turkish relations, 1826-1853*, Cambridge, Mass., 1942.
- BOUVIER (Jean), «Les intérêts financiers et la question d'Égypte (1875-1866», *Revue Historique*, CCXXIV, 1960, p. 75-104.
- CHEVALLIER (Dominique), «Lyon et la Syrie en 1919, Les bases d'une intervention», *Revue Historique*, CCXXIV, 1960, p. 275-320.
  —, «Un exemple de résistance technique de l'artisanat syrien aux XIX^e et XX^e siècles», *Syria*, XXX, 1962, p. 300-324;

ترجم جزئياً إلى الانكليزية تحت عنوان:

  —, «A Syrian Craft», *Middle East Forum*, Juin 1963.
  —, «A Damas, production et société à la fin du XIX^e siècle», *Annales Economies-Sociétés-Civilisations*, XIX, 1964, p. 966-972.
  —, «De la production lente à l'économie dynamique en Syrie», *Annales É.S.C.*, XXI, 1966, p. 59-70.

- COOK (M.A.), ed., *Studies in the Economic History of the Middle East*, Londres, 1970.
- CUINET (V.), *Syrie, Liban et Palestine; Géographie administrative, statistique et raisonnée*, Paris, 1896.
- DUCRUET (Jean), *Les capitaux européens au Proche-Orient*, Paris, 1964.
- DUCOUSSO (Gaston), *L'industrie de la soie en Syrie*, Paris-Beyrouth, 1913.
- DU VELAY (A.) *Essai sur l'histoire financière de la Turquie, depuis le règne du sultan Mahmoud II jusqu'à nos jours*, Paris, 1903.
- FARNIE (D.A.), *East and West of Suez, The Suez Canal in History, 1854-1956*, Oxford, 1969.
- HELBAOUI (Y.), «Population et main-d'œuvre en Syrie», *L'économie et les finances de la Syrie et des pays arabes*, n° 58, octobre 1962.
- HERSHLAG (Z.Y.), *Introduction to the modern economic history of the Middle East*, Leyde, 1964.
- ISSAWI (Charles), *The economic history of the Middle East, 1800-1914, a book of readings*, Chicago, 1966.
  —, «Economic development and liberalism in Lebanon», *The Middle East Journal*, XVIII, 1964, p. 279-292.
- JULLIANY (J.), *Essai sur le commerce de Marseille*, 3 vol., Marseille-Paris, 1842.
- LANDES (David S.), *Bankers and Pashas, International finance and economic imperialism in Egypt*, 2e éd., New York, 1969.
- LÉON (Pierre), *La naissance de la grande industrie en Dauphiné*, Paris, 1954.

يقدّم هذا المصدر عناصر مفيدة لمقارنة أجور العمل.

  —, «La région lyonnaise dans l'histoire économique et sociale de la France», *Revue Historique*, CCXXXVII, 1967, p. 31-62.
- LÉVY-LEBOYER (Maurice), «Le rôle historique de la monnaie de banque», *Annales É.S.C.* XXXIII, 1968, p. 1-8.
- PARISET (E.), *Les industries de la soie*, Lyon, 1890.
- PURYEAR (Vernon J.), *International Economics and Diplomacy in the Levant, A study of British Commercial Policy in the Levant (1834-1853)*, Stanford, 1935.
- SAUSSURE (Hermine de), «De la marine antique à la marine moderne», *Revue Archéologique*, juillet-septembre, p. 90-105.
- SPAGNOLO (J.P.), «French influence in Syria prior to World War I: The functional weakness of imperialism», *The Middle East Journal*, XXXIII, 1969, p. 45-62.
- TRESSE (R.), «Histoire de la route de Beyrouth à Damas (1857-1892)», *La Géographie*, LXV, 1936, p. 227-252.
- VERNEY (Noël) et Georges DAMBMANN, *Les puissances étrangères dans le Levant*, Paris Lyon, 1900.

هـ. مناهج وآفاق

- ARON (Raymond), *Paix et guerre entre les nations,* Paris, 1962.
- AUGER (Pierre), «Les serres», *L'Homme,* III, janvier-mars 1963, p. 117-129.
- BERQUE (Jacques), *Les Arabes d'hier à demain,* Paris, 1960; 2e éd., 1969.
  —, «Expression et signification dans la vie arabe», *L'Homme,* I, janvier-avril 1961, p. 50-67.
- CHAUNU (Pierre), «Minorités et conjoncture, l'expulsion des Morisques en 1609», *Revue Historique,* CCXXV, 1961, p. 81-98.
- CHEVALLIER (Dominique), «En Égypte: le pouvoir et l'arabisme», *Annales É.S.C.,* XVI, 1966, p. 1323-1331.
  —, «Les Arabes et la "Fin du peuple juif?"», *Annales É.S.C.,* XVI, 1966, p. 1323-1331.
- DUPRONT (Alphonse), «Problèmes et méthodes d'une psychologie collective», *Annales É.S.C,* XVI, 1961, p. 3-11.
- GIBB (H.A.R.), *Les tendances modernes de l'Islam,* traduction française de Bernard VERNIER, Paris, 1949.
- GOLDMANN (Lucien), «Sur la peinture de Chagall», *Annales É.S.C.,* XV, 1960, p. 667-701.
- LÉVY-LEBOYER (Maurice), «La "New Economic History"», XXIV, 1969, p. 1035-1069.
- MARCUSE (Herbert), «Dynamismes de la société industrielle», *Annales É.S.C.,* XVIII, 1963, p. 906-932, repris dans *L'Homme unidimensionnel,* Paris, 1968.
- RENOUVIN (Pierre), *Le sentiment national et le nationalisme dans l'Europe occidentale,* cours ronéotypé, Paris, 1963.
- RENOUVIN (Pierre) et Jean-Baptiste DUROSELLE, *Introduction à l'histoire des relations internationales,* Paris, 1964.
- SAUVY (Alfred), *Théorie générale de la population,* 2 vol., Paris, 3e, éd., 1963.

إقتبست من هذا المصدر مفهوم الكثافة (السكّانية) المثلى، وهو مفهوم عليه خلاف، لأنه يسمح بتوضيح وضع الجبل اللبناني في منتصف القرن التاسع عشر.

- SEYRIG (Henri), *Antiquités syriennes,* 6 vol., Paris, 1934, 1938, 1946, 1953, 1958, 1966.
- SIEGFRIED (André), *Les États-Unis d'aujourd'hui,* Paris, 1941.
- STOETZEL (Jean), *La psychologie sociale,* Paris, 1963.
- TILLON (Germaine), «Dans l'Aurès, le drame des civilisations archaïques», *Annales É.S.C.* XII, 1957, p. 393-402.
- VIDAL-NAQUET (Pierre), «Histoire et idéologie: Karl Wittfogel et le concept de "Mode de production asiatique", *Annales É.S.C.,* XIX, 1964, p. 531-549.
- VILAR (Pierre), «Croissance économique et analyse historique», *Première conférence internationale d'histoire économique (Stockholm, août 1960),* Paris-

La Haye, 1961.
- VILAR (Pierre), *La Catalogne dans l'Espagne moderne,* 3 vol., Paris, 1962.
- زريق (قسطنطين): **نحن والتاريخ**، بيروت ١٩٥٩ .

الاختصارات

- محفوظات القنصليّة العامة لفرنسا في بيروت (م ق ع)
(Archives du Consulat général de France à Beyrouth)
- محفوظات الإدارة العامة لهيئة الآثار اللبنانيّة (م إ آ)
- محفوظات وزارة الشؤون الخارجيّة (ش خ)
(Archives du Ministère des Affaires étrangères)
- المحفوظات الوطنيّة، مجموعة الشؤون الخارجيّة (م ق، ش خ)
(Archives Nationales, Fonds des Affaires étrangères)
- محفوظات المكتبة الشرقيّة في جامعة القديس يوسف (م ش)
- مكتب المحفوظات العامة (م م ع)
(Public Record Office)
- وزارة الخارجية (و خ)
(Foreign Office)
- هيئة التجارة (هـ ت)
(Board of Trade)

الكتاب الأوّل

التراتبيّة* التاريخيّة للمجتمع الجبلي

حين تلوح للرحّالة الأوروبي سلسلة جبال لبنان يحسّ وكأنه استشفّها من قبل، بإشرافها على البحر الأبيض المتوسطّ، وبكتلتها الجيريّة، وبأشجارها القصيرة التي تعطيها لوناً داكناً عند المنحدر إلى البحر، وكأنما تحقق له هذه الصورة حلماً توراتيّا مألوفاً. ثم يتوحّد هذا الانطباع الروحاني مع تداعياته التاريخيّة ويشكّلان لديه إحساساً بالألفة الحميمة، وبالحقّ في هذه الأرض، حاجّاً كان أو تاجراً، حيث تأخذ الثروات الإلهيّة والبشريّة بمجموع حواسه. أما بساطة الإنسان الجبلي فإنها تنبّه في نفس الرحّالة الأوروبي مشاعر رثيفة لها النكهة ذاتها؛ حتى إذا رفض الإنزلاق وراء الخيال، فإنها أثارت دهشته. ومن القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر، إختار الرحّالة الثلاثة، الفارس دارفيو (d'Arvieux) بتهكّمه، وفولني (Volney) بعقلانيّته، وجيرار دي نرفال (Gérard de Nerval) بنفاذ بصيرته. . . إختاروا أن يعملوا على فتح الطريق إلى المعرفة بتنحية الأوهام.

وقد أخذت ملامح البشر بالنسبة لهم تتضح شيئاً فشيئاً مخترقة المشهد الخيالي مثلما يخترق المقطع الصخري منحنى الجبل الغارق في السكون.

إن التباس التقاليد والسلوك يسجّل في كلّ فعل، الماضي التاريخي المديد المرتبط بهذه الأرض وبالبشر الذين قدموا لتشكيلها. أما خبرة الجبليين الزراعيّة وحركاتهم وعاداتهم التقنيّة، فإن لكلّ منطقة محدّدة طابعها ولكن السلوك الاجتماعي لا يخضع

* التراتبيّة: (stratification): الكلمة التي تستخدم أصلاً في علم الجيولوجيا تشير هنا إلى عمليّة ترتيب العناصر والشرائح (strates) المكوّنة للمجتمع عبر الزمن وليست إشارة إلى التراتبية الهرمية (المترجم).

لهذه الحدود. هل نـنجرّ منذ البداية إلى طرح السـؤال الرئيسي حول الوحدة، هل هي وحدة عالم حوض البحر الأبيض المتوسّط أو وحدة العالم العربي؟ لا يتشابه التعبيران إلّا من ناحية الشكل، لأن الوقائع التي يشيران إليها لا تعبّر عنها أفعال بشريّة قابلة للمقارنة.

لا يكفي تكرار القول بأن احتمالات الحياة على أرض ما لا تتبيّن إلا من خلال قدرة مجموعات إجتماعيّة متناسقة على التكيّف مع مكوّناتها، أو أن العلاقة بين الاحتمالات والقدرات قد تغيّرت مع الظروف التاريخيّة. ويكشف التغيير عن الإمكانات الاجتماعيّة الكامنة عند مجموعة بشريّة ما لأنه لا يمثّل سوى محصّلة القوى والوسائل المبتكرة، والمستخدمة من قبل هذه المجموعة أو المفروضة عليها في مسارها التاريخي. وانطلاقاً من هذه النقطة يمكن تجميع العناصر من الأصول المختلفة ومن ثم فهم تلك الأصالة «اللبنانية» السورية المشرقيّة، التي تبدو كسلسلة من الأضلع المتجاورة مثلما نجدها في النماذج المعماريّة الإسلامية حيث تلتقي المساحات ثم تنقسم إلى أسطح متعدّدة وتعود لتؤلّف كتلاً مجسّمة.

يمكن تحديد بعض الخواص المكوّنة لثقافة ما، أو على الأقلّ، الإقتراب منها ومن المناطق المميّزة لتفاعلها، من خلال دراسة المجموعات التي تظهر في نظام علاقاتها الاجتماعيّة سمات عتيقة، والتي تشكّل الأقليّات الطائفية ذات القاعدة الإقليميّة الواسعة إلى حدّ ما، نموذجاً معبّراً عنها، وبخاصة عندما يبرزها تغيّر طرأ على الظروف التاريخيّة. وكذلك، إذا كان البدو قد أشبعوا العقليّة العربية بمثل النبل والشاعريّة، وإذا كانت البداوة قد أحدثت قلقاً يوازي ضرورتها للتوازن الاقتصادي في الشرق الأوسط، فإن تنظيمهم الاجتماعي لا يمكن أن يشكّل نمطاً مميّزاً وفريداً، وهو مجرّد مثال نموذجي في مجتمع ثقافي ليسوا سوى عنصر فيه، على ما لهذا العنصر من سمو المقام. وهكذا يتوجّب الرجوع دائماً في التحليل إلى كتلة الأغلبيّة لكي يمكن فهم ما تقدّمه هذه الثقافة المركّبة من إمكانات للفعل البشري. إن السمات التي تحدّد الفواصل بين المجموعات البشريّة في المجتمعات العربيّة لا تتشكّل إلا في تنوّع التعبير الثقافي، وعبر العمليّة المركّبة التي تحكم التكيّف مع بيئة ريفيّة أو حضريّة، وعبر طبيعة التطوّر الداخلي للمجموعة، وعلاقاتها المتغيّرة مع المجموعات الأخرى ومع الحضارات الأخرى.

الفصل الأوّل

الأقطاب الطائفيّة لسكّان الجبل

في المكان الذي تنفتح فيه آسيا على أوروبا وأفريقيا، بين البحر والبادية التي تجتازها القوافل، عند منفذ الصحراء العربيّة، يؤمّن الجبل اللبناني المياه والعزلة. إنه ملاذ برّي ومخضوضر، ويقع على المحور الذي عاش كلّ التاريخ منذ ثورة العصر الحجري الأخير. لم يكتسب هذا الموقع تدريجيّاً قيمته الإنسانية إلا مع ازدهار الهيمنات الكبرى ومع التصدّي لضغوطاتها، ولكن دون أن يختفي الطابع المشترك في السلوك الاجتماعي أو الذهنيّ من الروابط الاقتصادية أو الفنيّة؛ وكانت المحافظة الحريصة على التقاليد التي تعرّف الذات، ومشاركة الحضارات المحيطة هما الشرطان المكمّلان ـ المتعاقبان أحياناً، والمتزامنان غالباً ـ لتشكّله من الداخل. الطبيعة نفسها تعبّر عن الرفض والترحيب لأن تنظيمها تمّ على يد مجتمعات كانت مشغولة باستمرار بحماية نفسها دون أن تقطع شريان الحياة الذي ظلّ يربطها بالثقافات الكبرى التي التقت على الأطراف الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسّط.

جبل لبنان هو أعلى السلاسل الواقعة بين جبال طوروس وسيناء، والمحاذية للشاطىء السوري الفلسطيني. وهو يكوّن قبّة واسعة، يتراوح عمقها بين ٣٠ ـ ٤٠ كلم من الشرق إلى الغرب، ويبلغ طولها ١٦٠ كلم من الشمال إلى الجنوب بين النهر الكبير (Eleuthère عند القدماء)، ونهر الليطاني؛ يطلق عليه سكانه اسم «الجبل» ـ وكثيراً ما نشير إليه بهذا اللقب في كتابنا. وتبلغ هذه السلسلة في أقصى ارتفاعها ٣٠٨٨م، وهي تنتصب مباشرة فوق الشاطىء حيث لا تداخلها سوى أهداب ضيّقة في محاذاة البحر، وتقطّعها أخاديد عميقة إلى أجزاء تلتقي عمودياً مع البحر؛ وهي مقسّمة

أيضاً بين المجموعات البشرية، لأن التقاليد المعبّرة عن وعي المجتمعات المصغّرة أو عن حاجاتها كانت قد تشكّلت أثناء عمليّة الاستيلاء التدريجي على المحيط الجغرافي. ولكن، ومن جهة أخرى، يعيش جبل لبنان من وجوده في هذا الموقع الذي يطلّ منه مجمع جغرافي سياسي بأسره على الغرب.

إنه جبل تشبّع بورع أساسي، وتنتشر فيه المقامات القديمة، ومزارات المسيحيين المتواضعة، التي تشكّل كذلك مراكز نشطة للإيمان وللتماثل الطائفي. ولقد لجأت إليه شُعَبٌ من النِحَل الشيعيّة المتطرّفة، كالدروز الذين واصلوا فيه احتجاجهم الباطني.

كانت ذاتيّة هؤلاء الكفّار أو الهراطقة ومعتقداتهم الشعبيّة - مع تلك الوثبات التي تجلب القمع وتثير التوق إلى الماضي - تصطدم بإسلام المدن «المستقرّ»، المتحضّر. في وصف أماكن الحجّ الذي دوّنه الهروي في القرن الثالث عشر، هناك فراغ فيما يتعلّق بلبنان وبجبل النُصَيْرِيين الواقع إلى شماله، ووجه الغرابة أنه يبدو وكأن الإيمان قد غاب عنهما[1] بينما يتجاوران مع مراكز الحجّ الإسلاميّة والمسيحيّة الكبرى. والجغرافيون العرب الذين رصدوا ووصفوا لأغراض عمليّة حكوميّة الممالك والشعوب، أهملوا هذه المناطق الوعرة، التي تفتقر للمراقبة الجيّدة، والصعبة البلوغ[2].

لقد تمّ تعريف البلاد و«اكتشافها» تدريجياً من قبل السكّان أنفسهم؛ ووجد هذا التعريف وهذا الإكتشاف صيغتهما بعد أن اتّضحت أكثر مسؤوليات الوجهاء مع تدعّم الإطار الطائفي أو مع نشأة هرميّة إجتماعيّة أكثر صلابة. هكذا، وإثر موجات الوعي المتالية والمتزامنة، بدا لبنان كمنطقة متنوّعة بتنوّع الجماعات والسلطات. وكان هذا

---

١. Al-Harawi: Guide des lieux de pèlerinage, trad. J. Sourdel-Thomine, Damas, 1957.

٢. H. Lammens, art. «Lubnân», *Encyclopédie de l'Islam*, 1re éd., t. III, p. 33.

في القرن العاشر تباهى المقدسي بغير وضوح أنه تحدّث مع نساك «لبنان»؛ أنظر: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، *(La meilleure répartition pour la connaissance des provinces)*, trad. A Miquel, Damas, 1963, p. 84);

إبن شدّاد: الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، نشره س. دهان، دمشق ١٩٦٣، ص ٣٥.
M. Gaudefroy-Demombynes: *La Syrie à l'époque des Mamelouks d'après les auteurs arabes*, Paris, 1923.

يدلّ أيضاً على حالة من الاستقرار ـ لا الجمود ـ وعلى مشاركة أوثق في المحيط الشرقي والمتوسّطي في حين كانت دولة المماليك المشرفة على هذه الجبال، تحدّد صلاحيّات أسر الأعيان فيها على أسس جبائية* وإقليميّة[٣]. عند نهاية القرون الوسطى، ظهر مؤرّخون «لبنانيون» من الدروز ثم من الموارنة. وبنسخهم لمؤلّفات كبار كتّاب الحوليّات المسلمين، أدخلوا منطقتهم في سياق التأريخ العام للعالم الإسلامي، وبدراستهم للمصادر المسيحية، أثبتوا مشاركة هذه المنطقة في حياة حوض المتوسّط اللاتيني. لقد لحق سكان جبل لبنان بالعالم الحديث في ظلّ هذه الازدواجيّة ليشبعوا الأرض بروحانيّتهم.

هناك بالطبع حكايات أسطوريّة بدرجة أو بأخرى تروي كيفية الاستيلاء على الأراضي؛ وكانت الطائفتان المتقابلتان الأكثر ديناميكيّة، أي الموارنة في الشمال، والدروز في الجنوب، تبحثان عن الحدود الطبيعيّة الأصلح لتسويغ التوطّن وللدفاع عنه، وتتبنيّانها. ولكن المهمّ هو أن الأسطورة أو الروايات تعيدنا إلى الأحداث الكبرى التي شهدت المواجهة بين الشرق والغرب في القرون الوسطى.

كانت الجهود المبذولة للإندماج في مجتمعات أكبر تلزم الطوائف بمشقّة التبرير لمساعيها، إذ أن كلّا منها كان يتمثّل بحضارات لم تتعامل مع مفاهيم متطابقة وهي، على سبيل المثال، تصوّرت علاقة الإنسان بالتاريخ ومفهوم التاريخ نفسه على نحو مختلف. ويرجع العديد من الالتباسات المعاصرة إلى محاولات البحث عن ذلك النتوء أو الإمتداد للعالم الخارجي في أنماط التنظيم والأفكار التي كانت المجتمعات الجبليّة تجدها في داخلها وهي تعيش علاقاتها الإنسانية وتبرّر وجودها في منظومة فكريّة.

* جبائي (fiscal) من الجباية (tribut)، ومصلحة الجباية (fisc) والجباية أو الأموال المفروضة أو المال المفروض (impôt-impositions): لقد تجنّبنا استخدام كلمة «الضريبة» في الترجمة إلا عندما وردت في نصوص الرحالة أو القناصل أو الديبلوماسيين نظراً لما تحمله هذه الكلمة من مفاهيم لا تتوافق مع مفهوم المال المفروض المستند إلى الشريعة الإسلاميّة والتي كان يعمل بها العثمانيون. ولم يرد أصلاً مصطلح «الضريبة» في الفرمانات أو التشريعات الماليّة، إلخ. . . إلا، ربما، في وقت متأخر من القرن التاسع عشر وبعد أن أدخلت التنظيمات «الإصلاحيّة» مفاهيم الضريبة الأوروبيّة. قد يكون من المفيد مقارنة المفهومين لاسيما وأن المؤلّف قد أشار إلى التضارب بينهما وكتب النظام الضريبي الفرنسي الذي يُفترَض أن الإصلاحيين كانوا يستوحون منه (المترجم).

٣. صالح بن يحيى: كتاب تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب، نشره ل. شيخو، بيروت، ١٩٢٧، ص ٣٣.

لا توجد سوى معلومات قليلة حول سكان لبنان في العصور القديمة. وكان قِدم الإقامة البشريّة فيه موضع نقاش. «لقد توغّل العرب إلى لبنان في جميع العصور؛ نجدهم هناك عندما ظهر الإسكندر الأكبر في سوريا»[٤]. هذا التعميم لرينيه دوسو (René Dussaud) غير دقيق، ومبالغ فيه بالطبع. ولكن من الصعب أن نأخذ بما يزعمه الجغرافي كزافييه دو بلانول (Xavier de Planhol)، بعد إيتيين دو فوماس (Etienne de Vaumas) مبسّطاً افكاره، من أن هذه المرتفعات كانت لا تزال تغطّيها في العصر الروماني «أحراج شاسعة تكاد لا تخترقها سوى دروب تستخدم لاستغلال الغابات»، وان المنشآت الحضريّة تعود فقط إلى ما بين القرنين الثامن والحادي عشر[٥]. مرّة أخرى، ليست هذه الطروحات سوى تبسيطاً يرمي إلى دعم نظريّة عامة حول السكّان الجبليين من إيران إلى المغرب. أما الواقع فيظهر فوارق أكثر دقّة. ويؤكّد اكتشاف تماثيل نحاسيّة صغيرة من النصف الأوّل للألف الثاني (ق.م.)، أن بعض الجماعات كانت تقطن المناطق الجنوبيّة من لبنان على ارتفاع يتراوح بين ٤٠٠ و ١٢٠٠م. وقد اعتبر هنري سيريغ (Henri Seyrig) الذي وصف هذه التماثيل، انه من المحتمل «أن يكون الفينيقيون قد استولوا على الموانىء والقلاع الساحليّة وكذلك على الأراضي القابلة للزرع، تاركين المناطق الحرجيّة والجبليّة إلى سكان أقدم منهم»[٦]. وسمح تفحّص أدواتهم الفنيّة بالتكهن بأنّهم كانوا من الحطّابين، والفحّامين، والحمّالين الذين «ربّما شكّلوا الحلقة الأولى من سلسلة الوسطاء الطويلة المنطلقة من صور وصيدا باتجاه آسيا»[٧]. ومن جهة أخرى، تدلّ الأسماء الأراميّة

---

٤. R. Dussaud: *La pénétration des Arabes en Syrie avant l'Islam,* Paris, 1955, p. 178.

٥. X. De Planhol: «Caractères généraux de la vie montagnarde dans le Proche-Orient et dans l'Afrique du Nord», *Annales de Géographie,* t. LXXI, 1962, p. 117 et 125-127; E. De Vaumas: «La répartition confessionnelle au Liban et l'équilibre de l'Etat libanais», *Revue de Géographie Alpine.* t. XLIII, 1955, p. 517 et 567, et *Le Liban, Étude de Géographie physique,* Paris, 1954, p. 284.

ولكن، ص ٣١٢: «لقد جذب لبنان الإنسان منذ أبعد العصور القديمة».

٦. H. Seyrig: «Statuettes trouvées dans les montagnes du Liban» *Syria,* t. XXX, 1953, p. 39 et 47.

٧. المصدر نفسه، ص ٤٨-٤٩: «ربّما كان هؤلاء السكان يشكلون تجمّع عناصر ذوي سمات ما قبل الساميّة، مرتبطاً بأعراق الهضبة الأناضوليّة».

لقرى الجبل التي تغطّي على الأرجح أسماء كنعانية أقدم منها، على أن الإنسان قد دخل هذه المناطق الجبليّة قبل عصر المسيح بزمن بعيد[٨]. في العام ٦٣ (ق.م.) إصطدم بومبيوس بالإيطوريين، وهم سكّان عرب أقاموا في مناطق لبنان الشمالي، القليلة أو المتوسّطة الارتفاع وكانوا يرعبون المدن الساحليّة ويسلبون قوافل التجّار[٩]. ويبدو أن استثمار الأخشاب، والنقل، وقطع الطرق، كوّنت أهمّ نشاطات تلك العناصر الجبليّة التي كانت على الأغلب لا تزال مشتّتة. ومع احتضانه لأسرار الآلهة التي قدّستها المدن الساحليّة، جذب الجبل الحجّاج إلى أماكن سامقة مرصّعة بأطلال المعابد المشيّدة في العهد الروماني.

لقد جعل الفتح العربي من لبنان إحدى عتبات سوريا الغربيّة حيث دفع الخصوم المسلمون والمسيحيون إليها بجماعات مشاغبة ومتشوّقة إلى الحرب للتخلّص منها، بينما كانت الاستقلاليّة الذاتية التي يتمتّع بها أهل الجبل تسمح بنمو البدع المذهبية وبتشكّل الأقليّات؛ وكان من الممكن أن تنتشر فيه الزراعة وتربية الماشية، بين الصخور والأخاديد، على أرض أُتْلِفت أحراجها على مسافات واسعة، كما تشهد على ذلك الإجراءات التي اتخذتها السلطة الرومانية في القرن الثاني والقاضية بتكوين رصيد حرجي[١٠]. لقد افترض الأب لامنس (H. Lammens) أن الموارنة بدأوا يقيمون في شمال لبنان في أعقاب هجوم قام به المردة المرسلون من قبل بيزنطية لمقاتلة العرب[١١]. وكانت هذه المجموعة من المسيحيين قد تكوّنت حول الدير المبني على الضفّة الشرقيّة لنهر العاصي جنوبي أفامية، وبالقرب من قبر الناسك مارون الذي عاش في القرن الخامس. أصبح الدير مركزاً دينياً ـ وعلى ما يبدو، مركزاً زراعياً

٨. أنيس فريحة: إسمع يا رضا! ، والعرض المهمّ لهذا الكتاب:
H. Fleisch: *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, t. XXXIV, 1957, p. 321-323.

٩. حسب أقوال:
Strabon et Flavius Josèphe, cf. A.H.M. JONES: *The Cities of the Eastern Roman Provinces*, Oxford, 1937, p. 455, no 45, et J. CARCOPINO: *César*, dans G. GLOTZ: *Histoire romaine*, t. II, 2e partie, 4e éd., Paris, 1950, p. 619; H. SEYRIG: «Némésis et le temple de Maqâm er-Rabb», *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, t. XXXVII, 1961, p. 216-270.

١٠. R. DUSSAUD: *Topographie...*, p. 68-69.

١١. H. LAMMENS: art. «Mardaïtes», *Encyclopédie de l'Islam*, 1re éd., t. III, p. 289.

أيضاً[١٢] - مهمّاً، كان له أساقفته، والتقت جاليات من المؤمنين في مدن مختلفة من شمال سوريا؛ وبعد قرار التحكيم الصادر عن هرقليوس للتوفيق بين مختلف الفرق الدينيّة في إمبراطوريّته التي كان يهدّدها تقدّم العرب حينذاك، قَبِلَ الرهبان الموارنة بمبدأ المنوثيليّة* [أي بمبدأ المشيئة الواحدة للمسيح]. ولقد عانوا من الإضطرابات والصراعات التي سبّبها الغزو الإسلامي، ومن اختفاء شبكة الروابط المتعدّدة التي كانت قد أمّنت المنافذ إلى هذه المنطقة في إطار سوق حوض المتوسّط التابع لروما ثم لبيزنطية[١٣]، وعانوا بالتالي من انهيار الزراعة؛ ولما أرادوا الهرب من الظروف الجديدة ومن سلطة الولاة المسلمين المباشرة عليهم، إعتزلوا شيئاً فشيئاً في الوديان العالية شمالي لبنان حيث عاشوا مع طائفتهم حياة منعزلة وغامضة، وواصلوا التبشير بعقيدتهم. وهكذا تمكّنوا من تشكيل تجمّع بشري متجانس إلى حدّ ما، في المناطق المشرفة على أخاديد وادي قاديشا[١٤]، هذا «الوادي المقدّس» عند الموارنة، الأقرب إلى الجبل من سهل الكورة الذي قطنه أتباع الطائفة الملكيّة**.

١٢. الدور الإقتصادي للأديرة في هذه المنطقة وصفه بشكل مميّز:
G. TCHALENKO: *Villages antiques de la Syrie du Nord, Le massif du Bélus à l'époque romaine,* Paris, 1953 (1955), t. I, p. 181-182 *passim.*

وحول الأوجه الدينية: J. B. CHABOT: «Les origines de la légende de Saint Jean Maron», *Mémoires de l'Institut National de France, Académie des Inscriptions et Belles-Lettres,* t. XLIII, 2e partie, p. 1-19, et «Les listes patriarcales de l'Église maronite», *id.,* p. 21-23; cf. P. DIB: art. «Maronite (Église)», *Dictionnaire de théologie catholique,* t. X, Paris, 1928.

١٣. عرض هذه الظروف: G. TCHALENKO et M. RODINSON: «De l'archéologie à la sociologie historique, notes méthodologiques sur le dernier ouvrage de G. Tchalenko», *Syria,* XXXVIII, 1961, p. 197-199.

١٤. تقول اليوم الأسر القاطنة في القرى المشرفة على وادي قاديشا أنها في الأصل من خارج المنطقة. أنظر:
T. TOUMA: *Un village de montagne au Liban, Hadeth et-Jobbé,* Paris, 1958, p. 113.

* المنوثيليّة: هرطقة تعود إلى القرن السابع الميلادي وتقضي بأن للمسيح مشيئة واحدة وهي المشيئة الإلهية. أدان مجمع القسطنطينية الثالث هذه البدعة سنة ٦٨١. وقد آمن المنوثيليون بطبيعتين للمسيح لكنّهم لم يعترفوا إلا بمشيئة واحدة وفعل واحد هما المشيئة الإلهية والفعل الإلهي، بخلاف الكنيسة التي أثبتت الطبيعتين والمشيئتين للمسيح في المجمع المذكور (المترجم).

** أتباع الطائفة الملكيّة: «(...) كان النصارى في الشام على نوعين. منهم الملكيّة، أو الملكانيّة (نسبة إلى ملك الروم في القسطنطينية)، وهم أتباع كنيسة الروم من أهل البلاد. ومنهم اليعاقبة الذين حذوا حذو الأرمن في بلادهم، والأقباط في مصر، ورفضوا الانصياع إلى مذهب الروم، فانشقّوا عنهم في غضون القرن الميلادي السادس وانتظموا في كنيسة سريانية مستقلّة بقيادة المدعو يعقوب البردعي، أو البرادعي، ولذلك عرفوا

خارج هذه المناطق المحصورة، إتّسم التوطّن في أراضي جبل لبنان، في القرون الوسطى المتأخّرة، بتفوّق السكّان الشيعة عددياً. ويرى لامنس أن الشيعة الإماميين[١٥]، والذين لُقّبوا هنا بالمتاولة* وهم الموالون لعلي، قد يعود أصل جزء منهم إلى قبائل يمنيّة وإلى الإيرانيين المعرّبين القادمين من العراق والذين نقلهم الخليفة الأموي معاوية إلى هذه الأطراف السورية لكفاءاتهم العسكرية وبهدف إضعاف العنصر المناصر للإمام علي في العراق[١٦]؛ ولكن هذه فرضيّة واهية للغاية إذ أن مجمل الولايات الإيرانية في تلك الفترة كانت أبعد بكثير من أن تكون منحازةً لمذهب الشيعة. أمّا الطائفة الدرزيّة، فقد ظهرت في القرن الحادي عشر؛ وانطلقت عقيدتها من الاسماعيليّة المتطرّفة، التي اعتبرت أن خليفة مصر الفاطمي «الحاكم»، يجسّد العقل الكوني الأسمى، وفي البداية، ربما تكون العقيدة المذكورة قد أدّت

باليعاقبة. وكان الروم وأتباعهم من الملكية في الشام ومصر يقولون بالطبيعتين في المسيح، فيعتبرونه في الجوهر، إلهاً وإنساناً في آن واحد. أما اليعاقبة من نصارى الشام، فكانوا يقولون مع الأرمن والأقباط بالطبيعة الواحدة، ويعتبرون أن الله أصبح إنساناً في المسيح، لكنّه بقي في جوهره إلهاً كاملاً منزّهاً عن الناسوت، حتى عند اتخاذه صورة البشر. وحاول الروم في غضون القرن السابع أن يوفّقوا بين مذهبهم القائل بالطبيعتين، ومذهب الأرمن والأقباط واليعاقبة القائل بالطبيعة الواحدة. فاقترحوا حلاً وسطاً في المعتقد يقرّ من ناحية بأن في المسيح طبيعتين، ويشدّد من ناحية أخرى على أن انصهار هاتين الطبيعتين في شخص المسيح يجعل منهما مصدراً لفعل واحد ومشيئة واحدة. غير أن اليعاقبة والأرمن والأقباط لم يقبلوا بهذا الحلّ، واستمرّوا يقولون بالطبيعة الواحدة في المسيح، فباءت محاولة التوفيق في المذهب بينهم وبين الروم بالفشل. وما أن ثبت هذا الفشل حتى عاد الروم إلى القول بالطبيعتين والمشيتين في المسيح، فالتأم المجمع المسكوني السادس في القسطنطينية عام ٦٨٠م وكفّر القول بالمشيئة الواحدة والقائلين به (. . .)». أنظر: كمال سليمان الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، بيروت ١٩٧٩. ص ٣٦-٣٧. . . علماً بأن القول بالطبيعة الواحدة للمسيح يطلق عليها مصطلح «المونوفيزية» (monophysisme) (المترجم).

١٥. تعود شرعيّة الخلافة في نظر الشيعة إلى علي وبنيه. ويعتبر الشيعة الإماميون أن سلسلة أئمّتهم الظاهرين تتوقّف عند حسن العسكري، الإمام الحادي عشر. ويعتبرون أن ابنه محمداً الذي اختفى في السنة السادسة أو الثامنة من عمره، أي العام ٨٧٤، وهو العام الذي توفي فيه أبوه، هو المهدي المنتظر. وفي عقيدتهم أن محمّد الذي لا يزال حيا في حالة غياب، سيظهر ثانية يوماً ما.

* **المتاولة**: جمع متوالي: الشيعة. أنظر الكلمتين في لسان العرب (المترجم): «**الشيعة**: شيعة الرجل، أي أولياؤه وأنصاره (. . .) وقد غلب هذا الإسم على من يتوالى عليّا وأهل بيته، رضوان الله عليهم أجمعين، حتى صار لهم اسماً خاصاً. وأصل ذلك من المشايعة، وهي المتابعة والمطاوعة. **والولي**: هو الصديق والنصير، التابع والمحبّ. والوليّ ضدّ العدو ويقال منه تولّاه أي اتخذه وليّاً، وتوليت فلاناً أي إتبعته ورضيت به».

١٦. H. LAMMENS: «Les Perses du Liban et l'origine des Métoualis», *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, t. XIV, 1929, p. 23-29; L. MASSIGNON: art. «Mutawâlî», *Encyclopédie de l'Islam*, 1re éd., supplément p. 176-177.

دوراً ايديولوجياً في موجة العصيان التي اجتاحت أوساط الفلاحين في سوريا. وحافظت الطائفة الدرزية على وجودها في وادي التَّيم على السفوح الغربيّة لجبل الشيخ، وسط طبقة من الفلاحين تقودها أسر تابعة، من حيث تقاليدها، إلى قبائل عربيّة قديمة[١٧]. ومن هنا انتشر الدروز إلى جنوب وجنوب شرق بيروت، في منطقتي الغرب والشوف حيث يقال أن أتابك* دمشق أوكلوا اليهم مهمّة إيقاف تقدّم الصليبيين[١٨]. وقد شكّلوا تجمّعاً سكّانياً منغلقاً نظرياً، حريصاً على عاداته الخاصة، وخاضعاً لأسر الأعيان من الطائفة ذاتها؛ ومع أن هذا التجمّع كان منقسماً إلى «عقّال» مطّلعين على كنه العقيدة، وإلى «جهّال» لا يعلمون بأسرار الدين، فلم يكن من الممكن الدمج بين الأعيان غير المطّلعين وبين الجهّال العاديين لأن الأعيان يحملون لقب الأمير، أي القائد. ولقد ساهم هذا التميز بين الأسر الأرستقراطية - التي تسترعي وحدها تقريباً اهتمام المؤرخين - وبين أسر الفلاّحين، في ترسيخ الهرميّة الاجتماعيّة، القويّة عند الدروز، التي مكّنتهم من فرض أنفسهم في الجبل.

تمّ التوسّع الدرزي وسط المناطق المأهولة بالشيعة من قبل. إلاّ أن الأخيرين اضطرّوا منذ بداية القرن الرابع عشر إلى التخلّي عن مواقع كانوا يحتلّونها في الجزء الأوسط من لبنان بعدما اتّهمهم المماليك السنّة بالتواطؤ مع «الفرنجة» والمغوليين، وقادوا ضدّهم، بمعاونة أمراء دروز الغرب، حملات أدّت إلى إبادتهم في المتن وكسروان[١٩]. وفي العصر العثماني، ظلّوا في بادىء الأمر متركّزين جنوباً، أي في جبل عامل، ثم شرقاً وشمالاً، في مناطق بعلبك والهرمل حيث تدخّل الجيش التركي عدّة مرّات في أواخر القرن السابع عشر لكبح عصيانهم. كانوا قد حاولوا أيضاً توطيد أقدامهم مجدّداً في بلاد جبيل وكسروان، فهاجموا بعض القرى المارونيّة في عامي ١٦٧٧ و١٦٨٤؛ لكن الأمير أحمد المعني خاض ضدّهم حملات تأديبيّة، فأحرق

١٧. M.G.S. Hodgson: art. «Durûz», *Encyclopédie de l'Islam*, 2ᵉ éd. t. II, p. 647-650.

* أتابك: كلمة تركيّة تعني الوصي، والأتابك في عرف السلاجقة هو الوكيل على أمر أبناء الملوك (المترجم).

١٨. K. Salibi: «The Buḥturdis of the Gharb. Mediæval lords of Beirut and of Southern Lebanon», *Arabica*, VIII, 1961, p. 81 *passim*.

١٩. H. Laoust: «Remarques sur les expéditions du Kasrawân sous les premiers Mamlûks», *Bulletin du Musée de Beyrouth*, t. IV, daté 1940, p. 93-115, et *Les Schismes dans l'Islam*, Paris, 1965, p. 256-257.

قراهم وأجبر الكثيرين على العودة إلى منطقة بعلبك[٢٠]. ومنذ ذلك الحين أخذ عددهم يتضاءل بشكل مستمرّ في القطاع الأوسط من لبنان. وحتى أيامنا هذه، لا تزال مجموعة صغيرة منهم تسكن شرقي جبيل، في منطقة المنيطرة وأفقا[٢١]، كما لا تزال مجموعات عديدة من التي استقرّت في الهرمل محتفظة بتراث شفهي يذكّرها بأنها عاشت في منطقة جبيل[٢٢]. في تلك المرحلة، كان لهم محيطهم الماروني بالمرصاد، وكان غامراً وسريع الانقلاب عليهم، لاسيما في فترات التوتّر[٢٣]، ثم أنهم كانوا مديونين لتجّار المدن المسيحيين الذين انتزعوا منهم أراضيهم تدريجيّاً[٢٤]، ولذا ظلّ الشيعة في هذه المنطقة، وحتى القرن التاسع عشر يغذّون تيّار الهجرة الذي حملهم إلى شمال شرق السلسلة اللبنانيّة، أي إلى الهرمل. وفي القرن الثامن عشر، لم تكن المعارك التي تسبّب بها متاولة البقاع، ـ ذلك السهل المنبسط بين جبل لبنان وسلسلة الجبال الشرقيّة (Anti-Liban) في محاذاة الأراضي المارونيّة والجبليّة ـ، تدلّ على ديناميكيّة حقيقيّة بقدر ما كانت تدلّ على اضطرابهم الذي بات نذير تدهورهم.

واليوم تتصدّر الخصومات الدمويّة بين سكّان لبنان الشمالي، الأخبار في صفحات «المتفرّقة». وهذا مثال من بين أمثلة أخرى عديدة نقلته الجريدة البيروتيّة «لوريان» *(L'Orient)* بتاريخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٦٢: «كان أحد أبناء قبيلة أكروم [كذا]، الذي

٢٠. حول تاريخ هذه النزاعات في الربع الأخير من القرن السابع عشر، أنظر: إسطفان بن ميخائيل الدويهي: **تاريخ الأزمنة**، نشره ف. توتل، بيروت ١٩٥٠، ص ٣٦٩ ـ ٣٨٠. إقتبسه م. شبلي:
M. CHEBLI: *Une Histoire du Liban à l'époque des Emirs (1635-1841)*, Beyrouth 1955, p. 27-28.

٢١. في مقاطعة جبّة المنيطرة (اللوحة ٥ و٦). ط. الشدياق: **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت، ١٨٥٩، الطبعة الثانية ١٩٥٤، ص ٢١. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت. ٥، الورقة ٤١٧، تقرير من بوريه، كانون الثاني/ يناير ١٨٤٨: «لا زلنا نجد اليوم في بلاد جبيل أسر من المتاولة كانت قويّة في الماضي، وأصبحت الآن منفصلة عن جماعتها الدينية في بعلبك بسبب الجبال المشرفة على طرابلس والمأهولة بالمسيحيين فقط».

٢٢. M. SALAMÉ: «Une tribu chiite des montagnes du Hermel (Liban): les Nacer ed-Dine», *Revue de Géographie du Lyon*, XXXII, 1957, p. 116.

٢٣. (م إ ا) ٥٣٤٤، الرسالة المؤرخة ٩ حزيران/ يونيو ١٨٥٨، الموجّهة من قبل مشايخ آل الخازن الموارنة في غسطا إلى بعض أقاربهم المقيمين في عجلتون، والتي تشير إلى أن المتاولة في منطقة أفقا هادئون، وان متاولة منطقة المنيطرة إضطرّوا إلى اللجوء إلى مناطق مرتفعة، فوق مغارة أفقا، ويطلبون الصلح.

٢٤. A. LATRON: *La vie rurale en Syrie et au Liban*, Beyrouth, 1936, p. 213.

لم تتحدّد هويّته بعد، قد صرع، يوم الاثنين في الهرمل، المدعو صادق راشد مرعي جعفر انتقاماً لأحد أقربائه الذي سقط منذ عشرة أعوام قتيلاً على يد شقيق هذا الأخير. وبعد جريمة القتل هذه، وقع اشتباك مسلّح بين القبائل المتخاصمة من آل جعفر و[أهالي] أكروم راح ضحيّته ستة قتلى جدد وثلاثة جرحى». وهذه الصدامات أو عمليّات الأخذ بالثأر يمكن أن يسببها أيضاً الاعتراض على توزيع مياه الريّ[٢٥]، وزواج صبيّة دون موافقة أهلها[٢٦]... وحتى - مما يشير إلى التكيّف مع الحياة البرلمانيّة! - غضب نائب أصيب في رقبته بعقب سيجارة رماه أحد خصومه السياسيين من العشيرة المنافسة[٢٧]. ويضيف جغرافي لبناني الشرح التالي: «إذا ما أصيب أحد أعضاء العشيرة بضرر، فهو لا يرفع شكوى أمام قضاة الهرمل... ولكنه يرجع إلى أهله، إلى عشيرته. ويقوم "حكماء" العشيرة بإيجاد حلّ للمشكلة؛ وعند اللزوم يفرضون تنفيذه بالقوّة. وإذا كان أحد الأطراف المعنيّة ينتمي إلى عشيرة أخرى، فيجري نقاش مباشر بين قادة العشيرتين، أو في غالب الأحيان، بواسطة عشيرة ثالثة. وقد يطول الجدل. وإذا اتّضح انه من غير الممكن التوصّل إلى اتفاق، لا تتردّد كل عشيرة في استخدام الأسلحة "للدفاع عن شرفها". وكثيراً ما يُطبّق هذا النهج البدائي لحلّ الخلافات في جبال الهرمل، والروح القبليّة التي يتّسم بها هي روح التعاون ولا يمكن أن ندينها دون تحفّظ، رغم العنف المرتبط بها، لأنّها تعبّر عن التماسك وعن غريزة المجموعة للحفاظ على الذات»[٢٨]. يضع هذا الجغرافي يده على واقعة هي أقرب إلى أن تكون نتيجة. فهو أدنى، في الحقيقة، إلى التعبير عن شعوره منه إلى تعليل الوضع.

إن متابعة عمليّة التوطّن السكّاني تعني بطبيعتها الاستدلال على المجمّعات التي تشكّلها الطوائف، ومن ثم التشديد على دورها التاريخي كإطار للتجميع الواسع للبشر الذين يتعرّفون على بعضهم البعض عبر طقوسهم وحياتهم الروحيّة المشتركة. ولكننا نكتشف، بمجرّد اقترابنا من الفرد، ان ما يحدّد سلوكه هو واقع جوهري آخر، أي المجموعة العائليّة التي تتحدّد انطلاقاً منها شبكة علاقاته كلها. وبين السكّان ذوي الثقافة العربيّة، بقي ربط أصول العائلة بإحدى القبائل البدويّة هو الوسيلة لتأكيد

٢٥. *L'Orient:* 26 avril 1962, «2 morts et 6 blessés».

٢٦. *L'Orient:* 11 mai 1959.

٢٧. *L'Orient:* 9 et 10 novembre 1962.

٢٨. M. SALAMÉ: *art. cit.*, p. 124-125.

عراقتها ومكانتها الرفيعة، وتعلّمت أسر الأعيان من الدروز والموارنة، ومن سائر الطوائف، كيفية استخدامها. على مستوى أعمق، يبدو ردّ الفعل المشترك هذا، تعبيراً عن انتماء مشترك لنمط من البنية العائليّة إزدهر في المنطقة التي فتحها العرب. تتّسم هذه البنية بتجاور مجموعات بشريّة تنتسب كلّ منها إلى مرجع عائلي خاص، وتشكّل سلسلة من الكيانات المتعارضة بين بعضها البعض[29]. لا يمكن تخطّي الفواصل الناجمة عن هذا الوضع إلاّ داخل الجماعة الطائفية التي تجمّع الأسر وتجعلها تنفتح على العالم من خلال تحديدها لشخصيّة عليا وتسويغها لدور الإنسان في الكون.

كانت الخصومات المذكورة فيما يتعلّق بالطائفة الشيعيّة، والناتجة عن نظام العلاقات العائلية والاجتماعيّة فيها، تتكرّر بالوتيرة وبدرجة العنف نفسها بين طوائف الجبل الأخرى. لكننا نجد أيضاً عند هذه الأسر، علاوة على التماسك الحيوي للمجموعة العائليّة، هيكلية طائفيّة تمّ بناؤها بصلابة أكبر بفضل دور أسر الأعيان وهرميّة الأسر في الوسط الدرزي، وبفضل تنظيم الإكليروس في الوسط الماروني. وكانت أشكال هذه الأطر وطبيعتها في حدّ ذاتها ثمرة لتطوّر تاريخي منح الدروز والموارنة عند فجر العصر الحديث، ترابطاً وقوّة طائفيّين كان يفتقدها المتاولة بسبب بنيتهم الاجتماعية العتيقة المولّدة لفوضويّة موهنة. وبشكل مواز للنزيف الذي أحدثته حملات المماليك، ألا نجد هنا أيضاً أحد أسباب التراجع الشيعي؟ ربما كانت الإجابة نعم. وربّما تعود حدّة هذا التدهور إلى استئناف النشاط الرعوي بتركيز أكبر بعد الانتقال إلى الهرمل، وبالتالي إلى العودة لنمط الحياة القبليّة الأكثر تجزّءاً ولأن ضغوطات هذين العاملين لم تكن لتناسب، إلاّ بصعوبة بالغة، مع متطلّبات الأشغال الزراعيّة المحدّدة[30]. لكن الشيء المؤكّد، من وجهة نظر إجتماعيّة ـ سياسيّة ومن وجهة نظر ديمغرافية، هو أن لبنان الأوسط بات يكوّن في أواخر القرون الوسطى منطقة مقاومة متدنّية، إنفتحت من جهة الشمال للتوطّن الماروني، ومن جهة الجنوب لتقدّم «حكم الدروز».

ولقد اتّسمت بداية العهد العثماني بالحدث الكبير الذي شكّله هذه المقابلة.

---

٢٩. أنظر الفصل السادس.

٣٠. على سبيل المقارنة أنظر: A. De Boucheman: «Note sur la rivalité de deux tribus moutonnières de Syrie», *Revue des Études Islamiques*, 1934, p. 43 et 47.

لقد حافظ العثمانيون، بعد فتحهم لسوريا في عام ١٥١٦، على التقسيم الإداري القائم في الجبل اللبناني مقتدين بأسلافهم، ومراعين خطوط الانقسام البشري؛ كان الشمال يتبع ولاية طرابلس بينما كانت المنطقتان الوسطى، والجنوبيّة حيث فرض «حكم الدروز» نفسه، تتبعان ولاية الشام. في عام ١٦٦٠، بعد الصراعات التي اضطرّ الباب العالي إلى خوضها ضدّ طموح وعصيان أمراء الدروز من أسرة «المعنيّين» القياديّة، تمّ إنشاء ولاية جديدة استقرّ واليها في صيدا، وذلك بهدف تشديد المراقبة على الدروز والموارنة؛ وضمّت هذه الولاية القطاعين الأوسط والجنوبي من لبنان، وشمال فلسطين، أي المناطق المحاذية للبحر الأبيض المتوسّط التي كانت حتى ذلك الحين جزءاً من ولاية الشام. وكان واليا طرابلس وصيدا، إذا ما واجهتهما ظروف خطرة تطلّبت تنسيق العمل على نحو أفضل، يتبعان ـ عرفاً وليس شرعاً في أي حال من الأحوال ـ إمرة والي الشام الذي كانت تبرز أهميّته عندئذ[٣١].

لم يحاول الولاة الأتراك، كما لم يحاول من قبلهم المماليك، فرض سلطتهم المباشرة على الكتلة الجبليّة الصعبة البلوغ، والآهلة بمجموعات منظّمة. وطبقاً لممارسة الإدارة العثمانيّة ـ التي كانت تعمل وفقاً [للحدود] الإقليميّة [للمسارات] التاريخيّة ومن ثم تؤكّدها ـ، إستخدم الأتراك المسؤولين المحلّيين لجباية المال المفروض وتسليمه، علماً بأن هذه المهمّة كان لها أكثر الدلالات تعبيراً عن التبعيّة إزاء السلطان. وهكذا كان عليهم، فيما يتعلّق بالتطبيق الإقليمي، أن يتكيّفوا مع معالم الهرميّة والأشكال الاجتماعيّة للإفادة منها بما يتناسب مع تثبيت سيطرتهم التي تجسّد سيادة الباب العالي وتضمنها رغم بعد مركزه ورغم التفاوت في شدة قبضته. وكانت عمليّة التكيّف هذه تؤثر بدورها على الفئات الاجتماعية ـ أسر الأعيان ـ التي كانت تعمل وسيطاً بين السلطة والسكّان. وكان هذا الدور يشكّل بالنسبة للأسر المذكورة مصدراً للسلطة، وقد سعت إلى تعزيزها إزاء ممثّل السلطان، وبخاصة إزاء الموالين* لها والملزمين بأن يدفعوا لها الأموال المفروضة؛ غير أنّها بمزاولتها لهذا

---

٣١. H.A.R. Gibb et Bowen: *Islamic Society and the West*, Oxford, 1950, vol. I, part I, p. 222.

* الموالون (clientèle) وأحياناً علاقات الولاء، والعلاقات الولائيّة، والعلاقات الولائيّة النفعيّة (rapports de clientèle). فإذا كانت كلمة clientèle تشير في الأصل إلى الولاء الذي يكنّه المستجير للولي أو المجير الذي يحتمي به معبّرة في ذلك عن محتوى معنوي وإخلاقي للكلمة، فإن هذا المعنى قد =

الدور كانت تُلهب الخصومات الداخليّة المضنية، الناتجة عن بنية عائليّة واجتماعيّة تشكّلها كيانات متجاورة ومتعارضة، تزعزع باستمرار قوّة الفرد أو المجموعة.

وحيثما كانت الهرميّة الاجتماعيّة أكثر رقيّاً، تجسّدت في شكل من أشكال السلطة، في الجزء الجنوبي من لبنان، كانت بعض أسر الأعيان قد اكتسبت تفوّقاً على قاعدة إقليميّة سوّغتها الصلاحيّات الجبائيّة. ولقد تجلّى هذا النظام تحت «حكم» الأمراء «المعنيين»، ثم «الشهابيين»، الذين عُيِّنَ بعض أعضائهم لشغل أرفع منصب في الجبل كوسطاء بين الوالي ممثّل السلطان، وبين الجبليين الملزمين بدفع الجباية للسلطان. عندما نشير إلى تفوّق أسر الأعيان المذكورة، وبالتالي إلى تفوّق أبرز أعضائها، فإننا نبيّن أن المكانة التي كانت تستمدّها هذه الأسر من نظام إجتماعي أكثر هرميّة ومرتكز على حيّز واسع بما فيه الكفاية، كانت ترجّح تحقيق نوع من التوحيد الإقليمي؛ إذ كان نظام شرعي وإداري واحد يطبّق على يد سلطة ذات شكل مماثل. لذا، فإن الأساطير السياسيّة - التاريخيّة في لبنان اليوم، ولاسيّما عند المسيحيين، تستلهم تلك الفترة في تعظيمها لشخصيّتي فخر الدين المعني وبشير الثاني الشهابي، وكانا أبرز الممثّلين للأسرتين اللتين «حكمتا» الجبل في العهد العثماني. ولقد اكتسب الرجلان قيمة الرمز الوحدوي للخصوصيّات اللبنانيّة بعد أن تعزّز سلطانهما واتّسع نطاقه، ولو إلى حين، في مطلع القرن السابع عشر ثم في أوائل القرن التاسع عشر على نحو لم يعرفه الجبل من قبل. ولم يبلغ الرجلان تلك المكانة بمجرّد توظيف ضعف الوُلاة الأتراك وخصوماتهم لمصلحتهما إنما بحثاً أيضاً عن دعم الدول التي كانت تشهد، في حوض البحر الأبيض المتوسّط، على قوّة أوروبا المتجدّدة.

*

كان تنصيب الفاتح لأسرة «المعنيّين» المحليّة على رأس المناطق الدرزيّة، يدلّ على الاستقلالية الذاتية لأهل الجبل التي اضطرّ إلى الإقرار بها، بقدر ما يدلّ على قبول هؤلاء المشاركة في ذلك المجمع الواسع، الحكومي، والإقليمي، والتجاري الذي كانت تشكّله الإمبراطوريّة العثمانيّة. ولما أوجدت هذه المشاركة آفاقاً وإمكانيات جديدة أمام الجبليين، فقد ارتبطت إمكانية استفادتهم منها بشرط الإعتراف

= تطوّر مع تطوّر العلاقات، وأدخل إليه مفهوم المصلحة الفئويّة أو الحزبيّة أو الماديّة. وقد رأينا أن كلمة clientèle تضمّ في نصّ المؤلف كل هذه الأبعاد (المترجم).

بسيادة الباب العالي. ولم يكتفِ الولاة العثمانيّون بالتذكير بهذه السيادة من خلال حملات تأديبيّة كالتي قام بها خرَّم باشا في عام ١٥٢٣ ضدّ الدروز، وأمر عند عودته من دمشق بتعليق أربع دفعات من رؤوس أولئك الهراطقة المشكوك في إخلاصهم على أسوار المدينة[٣٢]؛ بل إن النظام التركي فرض نفسه بالسيطرة على السهول التي تشكّل مصدر الغذاء، وعلى طرق المواصلات، والمدن، والموانىء، والبشر الذين يعيشون فيها. وكان الولاة يديرون بالفعل أراضي مأهولة بالمسلمين السنّة في المناطق المنبسطة وفي السواحل؛ وسواء أكان هؤلاء من أهل المدن، أم من الفلّاحين، أو البحّارة، فإن عقيدتهم كانت عقيدة الأكثرية التي استمدّ منها السلطان مسوّغاً لسلطته. ومن جهة أخرى، نَعِمَ الروم الأرثوذكس في منطقة الكورة وفي المدن، بوضعيّة محدّدة، واضحة، وبالتالي نعموا بالموقع المميّز للطائفة المسيحيّة الأكثر عدداً في الإمبراطوريّة والتي كان مقرّ قائدها الروحي الأول في القسطنطينيّة، على مقربة من مقرّ السلطة التي جعلت منه ممثّلها.

ولقد قدّمت العلاقات مع الغرب إسهاماً متيناً للطوائف اللبنانيّة جعلها تجد فيها سبيلاً إلى موازنة النفوذ العثماني. في بداية القرن السابع عشر، باتت جهود فخر الدين المعني، حليف حاكم توسكانة[٣٣]، الرامية إلى بسط سلطانه إلى أبعد من الحدود الجغرافيّة للجبل، تشكّل خطراً حقيقيّاً على هيمنة الأتراك[٣٤]. كانت سياسة الباب العالي تهدف إذن إلى منع الإفراط في اتّساع نفوذ الأسرة المسيطرة التي كان

---

٣٢. يذكر المؤرّخ محمّد بن طولون عن سنة ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م ما يلي: «في يوم الخميس سابع عشري ذي الحجّة منها، سافر الكبس على الشوف الحيطي بعد أن جمع مشاة من دمشق ومعاملتها. وفي يوم الثلاثاء تاسع المحرّم سنة ثلاثين، أتت البشارة بنصرته على الدروز قرب عين قرحتا ثم وصلت أربعة أحمال من رؤوسهم وعلّقت على القلعة وفي شوارع دمشق. وفي يوم الإثنين خامس عشره عاد إلى دمشق في موكب حافل، وكان في الليل، تقدّم المشاة ومعهم مجلّدات من كتب الدروز؛ فبعضها ردّ على النصيرية وبعضها ردّ على أهل السنّة، (...) فشكره الناس على ما فعل». ترجمه إلى الفرنسيّة: H. LAOUST: *Les Gouverneurs de Damas sous les Mamelouks et les premiers Ottomans,* Damas, 1952, p. 162.

٣٣. كانت هذه فترة مؤاتية لتوسكانة «الدولة ذات الإشعاع الضعيف كما بيّنه Fernand BRAUDEL: *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II,* 1ère éd., Paris, 1949, p. 549-550. مع تشديد أقلّ على هذا المثال بالذات في الطبعة الثانية: 2e éd., Paris, 1966, t. II, p. 47; وثائق نشرها: P. CARALI: *Fakhr ad-Dīn II e la Corte di Toscana,* Rome, 1936

٣٤. فيما يتعلّق بالأتراك السنّة، كان الخطر الدرزي عليهم يوازيه التهديد الذي مثّله فارس الصفويين الشيعة من الشرق.

وفاؤها له يختلّ عادة مع اكتسابها الثروة أو القوّة مما يجرّه إلى التدخّل إما مباشرة وإما بإستخدامه للخصومات المحليّة الدائمة التي كانت تقسّم الأعيان وفرقهم باستمرار إلى حزبين كبيرين يتباهيان دائماً باسميهما التقليديين: اليمني والقيسي[٣٥]. وقد قُتِلَ الأمير فخر الدين خنقاً في القسطنطينيّة في عام ١٦٣٥؛ كما تمّ كبح طموحات المعنيّين بفعّالية؛ وفتح إخفاق هؤلاء المجال أمام استبدالهم بأسرة الأمراء الشهابيّين، في الربع الأخير من القرن السابع عشر.

إذ يفترض ألا تحجب عنّا الإتّصالات الجديدة الناجمة عن عواقب السيطرة التركيّة وعن تطوّر الدول الأوروبيّة، أولويّة الوقائع الداخليّة. فلم يتمّ التمثّل بالتأثيرات الخارجيّة ودمجها في المجتمع الجبلي إلاّ انطلاقاً من المعطيات المحدّدة لبنيته، وتجربته، وحاجاته؛ ورغم أن هذه التأثيرات نتجت عن المجرى الجديد للتاريخ، وساهمت بدورها في تطوير هذا المحيط البشري من خلال تغييرها للمواقع وموازين القوى، ودفع الصراعات المحليّة إلى التفاقم، لم يكن لتترك بصمتها على سكّان لبنان لولا استطاعتهم تمثّلها على صورتهم.

بينما كانت أسر الدروز الكبيرة تضمن مكانتها ودور تنظيمها بفضل توافق نظام الباب العالي الجبائي والإداري مع بنيتها وتقاليدها الخاصة، كان موارنة الشمال ـ الذين لم تظهر عندهم، إلى جانب الإكليروس، أسر أعيان تنعم بقوّة ذات ركيزة إقليميّة واسعة ـ، يرضخون منذ منتصف القرن السابع عشر للوصاية المكلفة والمنكّدة لأسرة مشايخ آل حماده الشيعة من البقاع الشمالي، المكلّفين بالجباية من قبل ولاة طرابلس كملتزمين عن مقاطعات بشرّي، والكورة، والبترون، وجبيل. في ذلك الوقت، كان السكّان الموارنة ينتشرون جنوباً عبر الوديان في أعالي الجبل. وبدحرهم للمتاولة، ثبّتوا بؤرة طائفية ثانية في كسروان حيث أسّسوا الأديرة، وحيث تكوّنت أسر كبيرة من الأعيان على نمط الأسر الدرزيّة؛ ولما كانت هذه الأسر المارونية في المقاطعة المذكورة تابعة لأمير الدروز فقد ارتبطت مصائرها وثرواتها به.

وبفضل حماية الأمراء المعنيّين المتسامحة نسبيّاً، إنتشر الموارنة في الشوف أيضاً حيث وجدوا أراض يزرعونها، بجوار الدروز المستقرّين هناك من قبل. فباستخدامهم

٣٥. تمشياً مع الانقسام الذي أدّى إلى المواجهة بين القبائل من شمال الجزيرة العربيّة، أي القيسيين، ومن جنوبها، أي اليمنيين، عند توطّنهم في سوريا بعد الفتح الإسلامي، أنظر: *Encyclopédie de l'Islam*. ويدلّ الإحتفاظ بالأسماء المزدوجة الموافقة لتجمّع ذي قطبين، على استمرارية نمط بنيوي معيّن.

لعناصر غريبة عن الديانة السائدة في المنطقة كان الأعيان الدروز يؤمّنون لأنفسهم جمعاً من الموالين من دافعي الأموال المفروضة والمحتاجين لحمايتهم[٣٦]. وقد لاحظ الفارس دارفيو أن في القرى التي سكنوها مع «الكفرة»، كان المسيحيّون «يتمتّعون بالحريّة الكاملة لإقامة جميع شرائع ديانتهم علناً، ولبناء الكنائس والأديرة، ولارتداء العمّة البيضاء. ويسمح لهم الكفرة أسياد هذه المنطقة بفعل كلّ شيء لكي يضمنوا بقاءهم فيها فيسحبوا منهم المبالغ المفروض عليهم تسليمها للباب العالي العثماني»[٣٧].

كان وجود الموارنة أكثر تبعثراً في الجنوب وفي بعض الأماكن التي استقرّوا فيها كمزارعين* أو كنواطير حيث ظلّوا يشكلون أقليّة صغيرة، بمحاذاة القرى الدرزيّة[٣٨]. ولكنّهم أصبحوا منذ القرن السابع عشر مجموعة سكّانية متجانسة وقويّة إلى حدٍّ ما في منطقة جزّين الجنوبيّة؛ وبفضل عملهم أو إخلاصهم في خدمة الأعيان الدروز، كانت بعض الأراضي توضع في حيازتهم ويسند إليهم قسط صغير من السلطة. وهكذا في عام ١٦٧٦، منح الأمير أحمد المعني إلى شيخ ماروني السلطة على قرية مشموشة «لكي تصبح مصدر عيشه الدائم مكافأة للخدمات التي أدّاها لنا. ولقد أعفينا القرية المذكورة من دفع كافة أموال الميري والجوالي طوال فترة حياته وحياة خلفائه أيضاً»[٣٩]؛ وقد يكون الإعفاء أمراً مشكوكاً فيه، وبالتأكيد لم يُعْمَل به إلاّ مؤقتاً؛ ولكن

٣٦. أنظر: A. LATRON, *op. cit.*, p. 232.

٣٧. L. D'ARVIEUX: *Mémoires du chevalier d'Arvieux*, recueillis et mis en ordre par J. B. Labat, Paris, 1735, t. II, p. 399-400.

* المزارع: (métayer): الذي لا يملك الأرض ويعطيها له صاحبها ليزرعها ويشاركه في الإنتاج بدلاً من الإيجار، أي يشاركه على نصيب معلوم مما يزرع، إما بقدر محدّد من الإنتاج أو بنسبة معيّنة منه. الجمع: مزارعون. ومنها المزارعة (métayage). وتستخدم بدلاً منها أحياناً كلمة المؤاكرة. وفيما يتعلّق ببعض عقود المزارعة الخاصة في جبل لبنان أنظر المغارسة في الفصل العاشر. أما بالنسبة إلى العاملين في الزراعة، فيشار إليهم بمصطلح «الزرّاع» (agriculteurs) (المترجم).

٣٨. نموذج قرية عماطور، درسه: W.R. POLK: *The opening of South Lebanon, 1788-1840*, Cambridge, Mass., p. 178.

٣٩. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «السلطات المحليّة»، نسخة عن حجّة تحمل تاريخ الأوّل من رمضان ١٠٨٧هـ/ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٧٦ حول ضريبة الرأس، المسماة بالجوالي أو الجزية المفروضة على الذميّين أنظر GIBB et BOWEN: *op. cit.*, II, p. 251 sqq. أما الميري فهو ضريبة الأرض؛ حول موضوع المال المفروض على الجبل أنظر لاحقاً، الفصل التاسع.

الشيء المؤكّد هو أن الموارنة قد تعزّز موقفهم. وفيما يلي مثال آخر عن التوطّن المذكور: في بداية القرن الثامن عشر، إقترب الرحّالة بول لوكا (Paul Lucas) من جزّين الواقعة على الطريق بين صيدا ودمشق، وتوقف عند قرية قيتولة واصفاً إياها كـ«ضيعة كبيرة يقطنها مسيحيون موارنة يقيمون شرائع ديانتهم بسلام مع الفرنجة تحت حماية أمير هذا القضاء الدرزي الذي يدفعون له سنويّاً ٥٠٠ قطعة فضّية (écus) قيمة الجزية»[٤٠].

ومن جهة أخرى، كان الموارنة يستثمرون الخصومات بين أسر أعيان الدروز لتدعيم موقعهم في المقاطعات التي تسيطر عليها هذه الأسر. ولما كان عددهم في تزايد، إحتلّوا مكاناً جعلهم في وضع التنافس مع السكّان الدروز؛ وإذا كان في إمكان الدروز الاعتماد على التضامن الطائفي، فإن الموارنة لم ينسوا روابطهم مع الأسر في قرى المنشأ وبإخوانهم في الدين من مناطق لبنان الأوسط والشمالي حيث استقرّ مركز السلطة الروحانيّة لطائفتهم. وهكذا وُلِدَت مسألة «المقاطعات المختلطة» التي شغلت القنصليّات الأوروبيّة في أواسط القرن التاسع عشر.

يشهد هذا التوسّع الإقليمي للموارنة على ديناميكيّتهم الديمغرافيّة؛ ولقد دعم هذه الحركة ما وجدوه من عون وموارد في التيّارات التجاريّة وفي نشاط الإرساليّات الذي دفعت إليه أوروبا المسيحيّة. وبفضل هذه الإمكانيّات، إستطاعوا أيضاً توطيد مجموعاتهم في المدن، في بيروت، وطرابلس، ثم في حلب[٤١]، على غرار أبناء المذاهب المسيحيّة الأخرى، وإيجاد فرصة لعمل مربح كوسطاء للتجّار الفرنجة، شأن «شلبي»، ذلك الماروني من حلب الذي حظي برضى الكبّوشيين فنقل نشاطه إلى سورات (Surate)، وأوفد إبن أخيه كوكيل إلى أجرا (Agra)[٤٢]. وقد لاحظ بول لوكا أن «طموح أكثر الموارنة نفوذاً بين قاطني المدن يقتصر على أن يصبحوا تجّاراً، وهذه أعلى درجات الشرف التي يمكنهم الطمع بها؛ غير أن عدداً ضئيلاً جدّاً منهم يملك الأموال الكافية للتوصّل إلى مثل هذه المكانة، بينما يرى الآخرون أنفسهم مجبرين

٤٠. P. LUCAS: *Troisième voyage du sieur Paul Lucas fait en MDCCXIV,* Rouen, 1719, t. I, p. 341.

٤١. J. SAUVAGET: *Alep,* Paris, 1941, p. 179 et 207.

٤٢. J. B. TAVERNIER: *Recueil de plusieurs relations et traitez singuliers et curieux,* Paris, 1687, p. 75-76.

على مزاولة مهنة لا تتطلّب مهارة كبيرة بهدف النجاة من البؤس»[٤٣].

تؤكّد الملاحظات السابقة المكانة المميّزة التي كان يحتلّها النشاط التجاري عند أبناء الأقليّة المسيحيّة حين خروجهم من الجبل، والذي كان يمثّل الهدف الأوّل لطموحاتهم والسبيل إلى إقامة إتّصال ماديّ مع أوروبا التي وجدوا في ازدهارها وقوّتها منفعة لهم. إلا أن المسيحيّين الذين انحصروا إلى حدّ بالغ في إطار النشاطات الخاصة بالأقليّات نمّوا أيضاً جميع العيوب المرتبطة بهذه النشاطات التي لم تجذب إليهم التقدير من «الفرنجة» فقط، بل أنه في القرن السابع عشر، لاحظ تافرنييه (Tavernier) وهو يتكلّم بدوره عن «شلبي» أن «هؤلاء، مسيحيي المشرق جميعاً، لما كانوا لا يبدّلون دياناتهم [أي مذهبهم] إلاّ بدافع المصلحة، فإنهم ما أن يوفّروا بعض المال حتى يعودوا إلى بطركهم ويتبرّعوا له بشيء ما مقابل الحصول منه على الغفران»[٤٤] ـ، وهذا على أي حال، تعبير عن وفائهم الطائفي. وفي أوائل القرن التاسع عشر، صرّح القنصل كورانسيز (Corancez) الأكثر «حكمة»، أن «الماروني هو أقلّ الناس قدرة على الحفاظ على السلم» وأن «صفته الغالبة» هي النفاق بسبب الإحتقار الذي يلاقيه من المسلمين[٤٥].



٤٣. P. LUCAS: *op. cit.*, t. I, p. 305.

٤٤. J.B. TAVERNIER: *id*.

٤٥. L. DE CORANCEZ: *Itinéraire d'une partie peu connue de l'Asie Mineure*, Paris, 1816, p. 161-162.

كان كورانسيز من العلماء الذين رافقوا بونابرت إلى مصر، وقد أرفق هذه الملاحظات بوجهة نظر سياسية: «إن كره الموارنة للأتراك، ودياناتهم، ورغبتهم في تحسين مصير إخوانهم في الدين المبعثرين بين حلب والمدن السورية، كل ذلك يتجمّع ويجعلهم يتمنّون حدوث ثورة تؤدّي إلى وقوع سوريا تحت السيطرة الأوروبية. وليست أقلّ دوافعهم هي رغبتهم في أن يقمعوا بدورهم الذين سبق وقمعوهم لفترة طويلة للغاية. إن هذه اللهفة إلى الثأر تحتّم أن تنبّه ضدّهم الشعب الفاتح الذي قد يسيطر على سوريا. إذا ما أُعطوا بعض النفوذ، فإن القمع الذي سيمارسونه سيصعب تحمّله أكثر من النير الأجنبي. ولأن الموارنة محتقرون اليوم من قبل الأتراك فإن احتقار هؤلاء بحدّ ذاته سيغذّي عدوانيتهم باستمرار لكونه يتصدّى لها على الدوام. ويضاف إلى تلك الدوافع غلّهم الناجم عن المظالم المتمادية التي هم ضحيّتها منذ القدم. وهكذا، فإن الجهود التي لن يتوارى الموارنة عن بذلها لتقاسم السلطة مع الشعب الأوروبي الذي قد يسيطر على سوريا، ستكون مضرّة جدّاً لهذا الأخير في حال نجاح الموارنة. ولن يتمكّن الشعب الأوروبي المذكور من نقل جزء من سلطته إلى الموارنة دون أن يجلب لنفسه أكبر المصائب لكونه سيعيد إلى المسلمين الحميّة التي فقدوها» (المصدر نفسه، ص ١٨٨ـ ١٨٩).

وفي القرن الثامن عشر، انتهى توطّن هؤلاء السكّان الجبليين إلى علامتين تاريخيتين تبيّنان الوجهات وخطوط السير الاجتماعيّة-الطائفيّة.

في سنة ١٧١١، وبالقرب من قرية عين دارة، قام الحزب القيسي[٤٦] التابع للأمير حيدر شهاب ومناصريه من دروز ومسيحيين، بسحق الحزب اليمني الذي كان يقوده آل علم الدين. ولقد طُرِدَ الدروز اليمنيّون من المنطقة ولجأوا إلى حوران؛ وفي لبنان، أدّى هذا التهغير إلى إضعاف الطائفة الدرزيّة لحساب الموارنة. وفي المقابل وجد «الشهابيون» في هذا الوضع فرصة لتثبيت تفوّقهم بشكل قاطع؛ ومنذ ذلك الحين والحزبان الكبيران اللذان تشكّلا من جديد تحت لقب اليزبكيين والجنبلاطيين، يتقاتلان باسم أحد أمراء هاتين الأسرتين. وفي ظلّ «حكومة الدروز» التابعة لوالي صيدا والتي شملت القطاعين الجنوبي والأوسط من لبنان، قام الأمير حيدر شهاب بتوزيع **المقاطعات** - وهي مناطق خضعت فيها الجباية لنظام **الالتزام** - على أسر الأعيان بما يدعّم بعضها ويضعف بعضها الآخر. في الوقت نفسه كانت سلطته الجبائية تمتدّ إلى جبل الريحان، جنوبي الشوف، وفي الشمال بوجه خاص، إلى مقاطعات بشرّي، والبترون، وجبيل، التابعة لوالي طرابلس؛ وقد صبّ هذا التحرّك بدوره في صالح الطائفة المارونيّة التي كان يناسبها الخضوع إلى أمير واحد يحكم شمال لبنان وجنوبه. وبدءاً من ذلك التاريخ، إنصهرت تقاليد الجبل بشكل أفضل في المؤسسات العامة في سوريا؛ وقد استطاع أمراؤه مراعاة عادات السكّان الخاصّة، والانسجام بصورة أفضل مع شروط الهيمنة العثمانية، في محاولتهم لكسب نفوذ أكبر، رغم تدخّل الولاة في الخصومات بين الأعيان.

وفي عام ١٧٣٦ إنعقد مجمع كنسي ماروني في دير اللويزة في كسروان لتحديد الأسس التنظيميّة لإكليروس هذه الطائفة في إطار التبعيّة لروما ولكن مع الحفاظ على أصالته «الشرقيّة». ولقد تُرْجِمَ أيضاً ازدياد مشاركة لبنان لحياة العالم الخارجي، سواء كان مسيحيّاً أو مسلماً، بانتشار أوسع للثقافة الأدبيّة باللّغة العربيّة، لاسيما في الأديرة، بكلّ ما تتضمّنه مثل هذه النشأة الفكريّة من مواقف تصوّرية؛ إذ أن اللبنانيين، على اختلاف طوائفهم، كان عليهم بالفعل أن يرجعوا باستمرار إلى حضارة أرقى حيث يمكنهم دمج السمات الأساسيّة لبنيتهم الاجتماعيّة والذهنيّة لتعريف ذواتهم بالنسبة إلى المحيط الشرقي وإلى التأثيرات الغربيّة.

٤٦. أنظر الهامش ٣٥ في هذا الفصل.

الفصل الثاني

أصول لبنان المعاصر في مرآة الطوائف

لم يكن لبنان يمثّل بالنسبة لمدن حوض البحرالأبيض سوى مركز ثانوي، وبعد الفتح العربي، أصبح يشكّل إحدى العتبات المؤدية إلى سوريا التي نمت مدنها الكبيرة المنفتحة على الشرق البعيد في محاذاة البوادي حيث تعبر القوافل. وداخل الإمبراطوريّة العثمانيّة وجد لبنان سبل العيش في مشاركته في سوق ضخم جعله على إتّصال أوثق مع التيّارات الكبرى في حوض المتوسّط.

ويتبيّن من التدقيق في عمليّة التوطّن أنّها تمّت على مراحل وشهدت فترات انقطاع تغيّر فيها الدور البشري للجبل وتوافق إيقاعها مع حقبات التاريخ الكبرى.

وعندما دخلت كتابة المذكّرات ساحة التراث الجبلي تمّ توظيفها في تبرير التنظيم الطائفي وتعزيزه.

إستند التبرير الطائفي عند الموارنة إلى التأكيدات الإنفعاليّة التي عبّرت عن همّ الطائفة في ترسيخ إتّجاهها وتماسكها. وظهرت حكايات، يتنافس فيها الغموض والأسطورة، ترمي إلى إثبات شرعيّة بطاركة الموارنة دون غيرهم في خلافة القديس بطرس الرسول، مؤسس كنيسة إنطاكية، وبطاركة إنطاكية الأوائل، للتأكيد على صفة «الأورثوذكسيّة الدائمة» لهذه الطائفة وعلى قدم علاقاتها مع الغرب المسيحي أيضاً؛ ومنذ مدة قريبة، إنضمّ إلى هذه الهموم همّ إيجاد النسَبْ الذي يربط الموارنة بأهل فينيقيا القدماء. وحتى إيامنا هذه، لا تزال الحكايات تحرّك إنفعالاً جماعياً يعبّر عن السمات المميّزة للطائفة وعن ولاءاتها، وعن معاني الإستقلال لديها.

في نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر، أي في زمن المواجهات الجديدة والإغراءات الجديدة، تمّ تدوين هذه الحكايات كتابة، ربّما للمرّة الأولى، بقلم جبرائيل بن القلاعي المولود سنة ١٤٥٠ في لحفد، إحدى قرى «بلاد جبيل»، والذي دخل في رهبانيّة الفرنسيسكانيين، وأقام في إيطاليا، ثم أصبح في عام ١٥٠٧ مطران الطائفة المارونيّة في نيقوسيا حيث توفي عام ١٥١٦. وقد جعل نفسه المدافع النشيط عن أرثوذكسيّة* روما بين أبناء طائفته المارونيّة الذين كان معظمهم يخضع للتأثير اليعقوبي**. ولم يجعله إندفاعه وحالة ثقافته التي تشكّلت في جوّ العقليّة السائدة في بيئته الأصليّة والتي لم يفعل أكثر من أنه ركّب عليها تعاليم روما، لم يجعله ذلك يتردّد في اختيار الوسائل؛ فقد قدّم نصوصاً دينيّة على أنها وثائق قديمة حقيقيّة دون غيرها، بينما قام في الواقع بتعديلها أثناء نسخه لها بما تقتضيه قضيّة روما التي تبنّاها. ومنذ بضعة عقود، إطّلع الأب جان باتيست شابو (Jean-Baptiste Chabot) المتبحّر في المعرفة، على تلك النصوص، ومن شدّة غضبه، خصّ صاحبها بـ «المكان الأوّل في قائمة المزيّفين الموارنة»[1].

ولكن جبرائيل بن القلاعي كان يحاول من خلال تلفيقاته وحكاياته الأسطوريّة أن يرفع مستوى الوعي في طائفته إنطلاقاً من تجربته العاطفيّة والاجتماعيّة. ما الذي يجعل من جهوده شهادة عن الكل؟ لقد احترم الإيقاع وصيغة الإتصال في التراث الشفهي في كتابته للشعر الشعبي باللغة العربيّة العاميّة، ودلّ بذلك على أن الموارنة قد تخلّوا عن لهجتهم الآراميّة واندمجوا في الثقافة السائدة في الشرق الأوسط وشاركوها بفعل التجانس الفكري وتوافق أشكال العلاقات البشريّة. في الوقت نفسه سعى للإلتحاق بالبابويّة لكي يتسنّى لطائفته الحفاظ على خصوصيّتها بتدعيم نفوذ

* الكلمة لا تشير هنا إلى الطائفة ولكن إلى «إستقامة الدين وصحّة المعتقد» اللتين تعتبرهما الكنيسة الكاثوليكية من مواصفاتها هي وحدها (المترجم).

** **اليعقوبيّة**: مذهب مسيحي غير كاثوليكي، نسبة إلى الأسقف يعقوب البرادعي الذي نشر مبدأه في القرن السادس الميلادي، وهو اسم إحدى الطوائف الشرقية التي تخالف الكاثوليكية بقولها أن للمسيح طبيعة واحدة ومشيئة واحدة هي الطبيعة الإلهية والمشيئة الإلهية. وكانت تقيم طقوسها الدينية باللغة السريانية. أنظر الهامش حول **الطائفة الملكانية** في الفصل السابق (المترجم).

١. J.B. Chabot: «La liturgie attribuée à saint Jean Maron», *Notices et extraits des manuscrits... publiés par l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres,* t. XLIII, 1940, p. 8.

الإكليروس الخاص بها وبالاستناد على المسيحيّة الغربيّة. وقد وفّقت قصيدته الممجّدة لمريم العذراء بين المشاعر الشعبيّة وبين أرثوذكسيّة روما[٢]. وفي زجليّته الطويلة التي تصوّر تاريخ الموارنة على نحو أسطوري، شدّد على سلطة البطريرك وعلى ضرورة أن يتّحد الموارنة للانتصار على اليعاقبة وللاستيلاء على أراضي وأرزاق جيرانهم وحتى لا يصبحوا بدورهم ضحيّة للشتات؛ وقد عرض إحتلال الأرض في المناطق الوسطى من لبنان عبر روايته لمآثر قائدَيْن وللمواجهة بين الموالين لهما[٣]. ورغم خلوّ هذه الوثيقة من الأحداث أو الشخصيّات المطابقة للواقع، فهي ذات قيمة لأنها تسمح بمعرفة الأطر الطائفيّة والاجتماعيّة للموارنة، وطبيعة إدراكهم لها في مطلع القرن السادس عشر.

ولقد لجأ دروز المنطقة الوسطى من لبنان إلى وسيلة تتّسم بدرجة الإيحاء نفسها. هذا النهج يوجّه الإهتمام إلى المجموعة العائليّة وهي العنصر الأساسي في البنية الاجتماعيّة، وإلى الهرميّة التي تتكوّن إنطلاقاً من تبعيّة المجموعات العائليّة لبعضها البعض وإلى خضوع المقاطعة لسيطرة أسرة الأعيان ذات الصلة بالنظام الجبائي والعسكري للدول الإسلاميّة؛ ومن ثمّ يبيّن أن تماسك الطائفة الدرزية وقوّتها قد ارتبطا بالسيطرة البشريّة والإقليميّة المكتسبة لدى أسر الأعيان التي كان يتوافق فعلها وموقعها مع نظام الحكم في الشرق المسلم. وقد ازدادت هذه الصيغة دلالة حول انبثاق معالم الثقافة العربيّة لاسيما وأن كتب الأخبار العائليّة كانت تستلهم من تراث المؤرّخين المسلمين وأنها أدرجت سيرة أعيان الدروز في سردها للأحداث المتعاقبة على سوريا المسلمة. تمّت صياغة أقدم هذه الأخبار في القرن الخامس عشر على يد صالح بن يحيى؛ روى فيها تاريخ أسرته هو، أي أسرة الأمراء البحتريين المسيطرين على مقاطعة الغرب، جنوبي بيروت[٤]. وإذا كان لا بدّ من أثر يكشف تطابق البنى

٢. Cf. J. Goudard: *La Sainte Vierge au Liban,* Paris, 1908; D. Chevallier: «Politique et religion dans le Proche-Orient: Une iconographie des Maronites du Liban», *Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine,* X, 1963, p. 301-308.

٣. K. Salibi: *Maronite of Mediæval Lebanon,* Beyrouth, 1959, p. 22-87. وللمؤلّف نفسه أنظر: «The Maronites of Lebanon under Frankish and Mamluk rule», *Arabica,* IV, 1957, p. 261-287; J. Abdel-Nour: *Étude sur la poésie dialectale au Liban,* Beyrouth, 1957, p. 19-21.

٤. صالح بن يحيى: المصدر نفسه. Cf. J. Sauvaget: «Corrections au texte imprimé de =

العائليّة والاجتماعيّة الأساسيّة، فإن ممّا له دلالة أن يكون المؤرّخون المسيحيون - أو المهتدون إلى الدين المسيحي - في مرحلة تطوّر «حكم» الجبل في العهد العثماني، هم الذين عاودوا استخدام هذا النهج في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى جانب تسجيلهم للتاريخ الكنسي للطائفة المارونيّة، كما أن «سائر الأصول العربية[٥] المهمة لتاريخ لبنان» تمّ نشرها في القرن العشرين على يد المثقّفين المسيحيين.

لقد كتب صالح بن يحيى وجبرائيل بن القلاعي في فترة كفّت فيها الطائفتان عن تكوين حاجز بشري إضافي أمام العتبة المتنازع عليها، مما دفعهما إلى السعي نحو الالتقاء في مجامع أوسع. وقد حدّدنا مشاركتهما في العالم الخارجي إنطلاقاً من المفاهيم المستمدّة من داخلهما. وكانت عمليّة التأريخ المستخدمة بدرجة أو بأخرى من البراعة للتعبير عن صور الاجتماع عند الجماعتين وعن عقليتهما، تمثّل تباعاً البحث عن ذلك الامتداد الخارجي وعن أبعاد كل من الطائفتين من خلال إنتماءاتهما. ومنذ القرن السادس عشر إشتدّ شعور الطائفتين، الدرزية والمارونية، بهذه الإنتماءات، وكان قد انتعش وعي الطائفة المارونيّة بنفسها بفعل إلتقائها بالطائفة الدرزية وبفعل الإمكانيات الجديدة الناجمة عن اندماجهما في الإمبراطورية العثمانيّة التي كانت تطوّق حوض البحر الأبيض المتوسّط الشرقي، وتوحّد الشرق الأوسط حتى الخليج الفارسي، وتنفتح أمام تجّار بلدان أوروبا الغربيّة النشطة.



لقد أكّد الجبليّون تميّزهم وتنظيمهم الخاص ضمن مشاركتهم في حياة هذه الإمبراطوريّة التي تكوّنت على شكل سوق تجاري كبير. وتبيّن أن الطائفة الدرزيّة كانت تتمتّع، في مطلع العصر الحديث، بهرميّة إجتماعيّة جعلتها تلعب دوراً مهمّاً في حكم جزء من الجبل في ظلّ العثمانيين، مما أدّى إلى تثبيت سلطة أسر الأعيان وبالتالي إلى تحقيق تماسك إقليميّ أكبر. أمّا الطائفة المارونيّة، فقد اكتسبت متانتها

= l'Histoire de Beyrouth de Ṣâliḥ b. Yaḥyâ», *Bulletin d'Études Orientales,* t. VII-VIII, 1937-1938, p. 65-81.

٥. إنها عبارة فؤاد إفرام البستاني وأسد رستم، ناشري تاريخ أحمد الخالدي الصفدي تحت عنوان **لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني**، بيروت ١٩٣٦، وتاريخ الأمير حيدر شهاب تحت عنوان **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، بيروت ١٩٣٣- ١٩٣٤.

في الأساس من تنظيمها الديني القوي؛ ولما كان المسيحيون يحظون بموقع على بوابة الأراضي المقدّسة، وعلى التقاطع بين السوق العثماني وسوق أوروبا، فقد وجدوا الدعم والإثراء اللذين حملتهما إليهم العلاقات الجديدة مع الغرب الكاثوليكي والمتاجر الجشع.

لم تفصل الطائفتان ذات الأصول الهرطقيّة ـ سواء أقرّت كل منهما بهذه الهرطقة أو أنكرتها ـ بين علاقاتهما الخارجيّة وبين ميولهما الروحيّة. ولم تُفهم المشاركة في العالم الخارجي إلّا من خلال شعور الأفراد بإجماعهم المعنوي؛ وقد تمّ تحديدها في إطار إنتماء طائفي يتيح لهؤلاء الأفراد الإحساس بالتضامن وسط جماعة أكبر وفيما يتجاوز الفواصل والخصومات الناتجة عن البنية الاجتماعيّة. فالدروز، أتباع البدعة النابعة من المذهب الشيعي المتطرّف، سموا باحتجاجهم القديم وحوّلوه إلى مذهب باطني مغلق، يقتضي الحرص والكتمان دون الكفّ عن التماثل، من خلال فلسفتهم، بالتيّارات الكبرى للفكر الشرقي. أما الموارنة، فقد أنكروا رمزياً إنتماءهم السابق إلى المسيحيّة المونوثيليّة القائلة بمشيئة المسيح الإلهية والواحدة التي لم تكن توافق أركان عقيدتها مبادىء كنيسة روما، عندما تقرّبوا من البابويّة في القرن الخامس عشر، وأقاموا فيما بعد علاقات دينيّة وماديّة متينة مع فرنسا التي أصبحت حامية مسيحيّي الشرق.

إن أشكال التجمّع وردود الفعل الفكريّة المماثلة وترجمتها المؤسسية النابعة من معايشة الثقافة الواحدة قد امتزجت بالخلافات الطائفيّة وبالنتائج غير المتساوية لهذا التوجّه الخارجي المزدوج وسبّبت إختلالات واحتكاكات كان لها أصداء عالميّة، مثال مجازر ١٨٦٠. فمن جهة كانت العلاقات مع الحضارات الشرقيّة والغربيّة التي سمحت للطوائف اللبنانيّة بتعميق بعض سماتها المميّزة، شديدة التعقيد لاسيما وأنها أُقيمَت على مستويات مختلفة للغاية؛ ومن جهة أخرى، كان لكل من الطائفتين الدرزيّة والمارونيّة ديناميّتها الخاصة بها، برزت في مراحل مختلفة من نشأة المجتمعين، وبالتالي لم تظهر في فترات متزامنة. وكان نظام القرابة الواحد، واللغة الواحدة، أي المكوّنات الأساسيّة لثقافة الشرق العربي، هما منبع الحياة الاجتماعيّة والفكريّة للجبليين كافة؛ وفي المقابل، جذب الدين المسيحيين وحدهم نحو الغرب الذي استطاعت تجارته وإرساليّاته أن تدعم حيويّة أبناء الأقليّة هؤلاء. غير أن هذه الازدواجيّة لم تكن محسوسة لدى الأهلين في حياتهم إلّا فيما يتعلّق بدفع المال

للباب العالي، وبالعلاقات الدينية، وبالنشاط الاقتصادي. . .، أي من خلال أوضاع حقّقتها تركيبة كوّنتها جملة من المعطيات المختلفة.

وإذ مثّل العصر العثماني مرحلة من التبلور السياسي العميق، فقد كانت نتائج تلك الفترة مليئة بالإلتباسات. ولا يوجد أفضل من آراء اللبنانيين الحاليّة حول الشعور الوطني لتوضيح ما نقوله هنا؛ مهما يكن من أمر، فإن الحكم على هذه الآراء غير ممكن خارج إطار الجدل الواسع الدائر في كافّة أنحاء الشرق الأوسط حول مفهوم الأمّة. يكتشف الذين يحاولون تبيّن إمكانيّات جمهوريّتهم الشابة وبقائها، عوامل موحّدة يرون فيها ركائز لحركة قوميّة. ولكن، عن أيّة وقائع ثقافيّة نشأت هذه العوامل؟ وإلى أي كيان قومي يجب إسنادها؟ قد تحصل لنا معطيات ذات دلالة من المنحيين اللذين اتّبعهما حديثاً كاتبان، أحدهما ماروني والآخر درزي، في تناولهما لهذه المسألة.

* * *

في مؤلّف حول «الازدواج اللغوي العربيّ - الفرنسيّ في لبنان *(Le bilinguisme arabe-français au Liban)*»[6]، يؤكد الأب اليسوعي اللبناني سليم عبو واقع «الأمّة اللبنانيّة» كمسلّمة يكفي للأخذ بها الرجوع إلى بعض الطروحات «التاريخيّة». وهذا لا يشكّل فقط تغاضياً عن جميع الصعوبات التي تظهر عند محاولة تحديد مفهوم متعدّد العناصر كمفهوم «الأمّة»[7]، فقد تجاهل سليم عبو تيّاراً فكريّاً بأسره كان قد حرّك مفكّري العالم العربي - الإسلامي منذ أواخر القرن التاسع عشر وجعلهم يبحثون، في روحانيّته الإسلاميّة وفي لغته العربيّة، عن مبدأ توحيدي قد يكون شبيهاً بمفهوم «الأمة» الذي أدخله الغرب[8]؛ بل أن الكاتب قد عمل، بخلاف ذلك، على تعريف

---

٦. S. Abou: *Le Bilinguisme arabe-français au Liban*, Paris, 1962.

٧. تجدر الإشارة إلى الفصل السادس الذي خصّصه العميد بيار رونوفان إلى الشعور القومي في المؤلّف التالي:
P. Renouvin et J.B. Duroselle: *Introduction à l'histoire des relations internationales*, Paris, 1964.

أنظر أيضاً: P. Renouvin: *Le Sentiment national et le nationalisme dans l'Europe occidentale*, (cours polycopié), Paris, 1963, p. 1-13.

٨. A. Hourani: *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*, Londres, 1962, notamment chap. XI; M. Colombe: «Islam et nationalisme arabe à la veille de la

تفتّح الأمّة اللبنانيّة بظاهرة ثقافيّة أخرى تضفي عليها أصالتها وحيويّتها. والظاهرة المذكورة هي ازدواجيّة اللغة.

هل هذه مفارقة؟ إن تحليله لازدواجيّة اللغة يرمي إلى أخذ موقع في قلب الشخصيّة الثقافيّة للبنان، ومن ثم إلى استنتاج سماتها الخاصة، التي يعتبرها سليم عبو من السمات «القوميّة»: لقد فُرِضَتْ اللّغة العربيّة على المسيحيين الذين كانوا يستخدمون لغة ساميّة أخرى، بينما حافظت اللّغة الفرنسيّة التي تعلّموها فيما بعد، على انتسابهم إلى العالم اللاتيني. يقول: «تكمن وظيفة ازدواجية اللّغة هذه بالدقّة في تغذية ازدواجيّة الولاء الثقافي العربي ـ الغربي والإبقاء عليها، وهي ازدواجيّة يعترف بها اللبنانيون بالإجماع ورسمياً كمسوّغ **للدولة** بمفهوم الكيان السياسي المستقلّ، وكتعبير عن **الروح** الموضوعيّة أو عن **الشخصيّة** الثقافيّة الشاملة للأمّة اللبنانيّة. ويترتّب على ذلك، مهما تكن الأهميّة الكميّة للأحاديّة اللغويّة العربيّة بالنسبة إلى الازدواجيّة اللغويّة العربيّة ـ الفرنسيّة، أن هذه الأخيرة تظهر على أنها البنية الأساسيّة التي تحصر جميع الأفراد سواء أكانوا يتكلّمون لغة واحدة أو لغتين»[9].

إن هذه الشهادة من وجهة نظر طائفيّة، مسيحيّة، هي شهادة موحية لأنّها تنطلق من وضع خاص يتمّ تحليله بمصطلحات عامة تتناول جميع اللبنانيين. ألا يُخشى بعد هذا أن يستمرّ السجال تأكيدات سرعان ما تصبح متضاربة؟

تكمن الأهميّة التاريخيّة لظاهرة الازدواجيّة اللّغوية في لبنان في أن اللغتين العربية والفرنسيّة ذات أصل، وبنية، وتطوّر شديدي الإختلاف، وأنهما تنقلان مفاهيم أنشأتها ثقافات لم تكن لها تجارب موازية، وغالباً ما لا يمكن مطابقتها مع بعضها البعض. والحال أنه لا يمكن الحكم على هذه المفاهيم من خلال معناها الأصلي فقط؛ يجب النظر إليها من خلال الطريقة التي تستقبلها وتفهمها الأوساط الاجتماعية اللبنانية المختلفة، وبالتالي، من خلال الشكل الجديد الذي تظهر عليه تلك المفاهيم وتعمل، ضمن حركة الفكر التاريخيّة التي يعرّفها اليوم علماء الاجتماع باصطلاح

---

première guerre mondiale», *Revue Historique,* CCXXIII, 1960, p. 85-98; G. DELANOUE: «'Abd Allâh Nadîm (1845-1896). Les idées politiques et morales d'un journaliste égyptien», *Bulletin d'Études Orientales,* XVII, 1961-1962, p. 75-119.

٩. S. ABOU: *op. cit.,* p. 18.

التثاقف* (acculturation). وعلى المؤرّخ أن يعتمد هذا التحليل أساساً ما دام تأكيد الوجود القومي يرتكز في نظر سليم عبو على الثنائيّة اللبنانيّة التي تجد تعبيرها الثقافي في ظاهرة الازدواجيّة اللغويّة، وما دام هذا اللبناني المسيحي يعبّر عن تأكيده ضمن صيغة التقدير السياسي.

ويتابع عبو: «إن ازدواجيّة اللّغة ضرورية إذن للبنان بقدر ضرورة الميثاق الوطني ذاتها[10]. ولا يمكن نقضها إلّا إذا نُقِضَ الميثاق. والحال أنه "إذا تمّ الإخلال بالميثاق، إذا غابت إرادة العيش المشترك هذه، فإن الأمّة اللبنانية لن يعود لها وجود". وبالترابط يمكن القول بأن الزوال المحتمل للازدواجيّة اللّغوية سيكون الدليل على إخضاع أحد فريقي البلاد»[11].

بالطبع يُستنتج من هذه الملاحظة أن القبول بازدواجيّة اللّغة كتعبير عن «الشخصيّة الثقافيّة الشاملة للأمة اللبنانية» هو أمر بعيد عن تحصيل الإجماع، رغم رغبة المؤلّف في تبيان الفعّالية العمليّة للازدواجيّة اللغويّة بمقارنته، بين القيمة «الغربيّة» للجبلي اللبناني والوضع الرديء للفلّاح الذي اتّصف تاريخيًّا «بالتخلّف»، حسب قوله، لكونه مسلماً وعربيّاً»[12]. وفي كلّ الأحوال، نحن هنا أمام نموذج ممتاز للتبرير الطائفي،

١٠. في عام ١٩٤٣، عشيّة الإستقلال، أقرّ كل من رئيس الجمهورية، وهو ماروني، ورئيس الوزراء، وهو سنّي، شفهيّاً مبادىء المساواة والتوازن الرامية إلى تحقيق تعايش الطوائف في الدولة اللبنانية؛ يشكّل هذا الالتزام الثنائي، الميثاق الوطني اللبناني.

١١. المصدر نفسه، ص ٥٩؛ نقل سليم عبو إقتباسه من جريدة «لوريان» بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٨، وهي الجريدة البيروتية الصادرة باللغة الفرنسيّة. دون إزدواجيّة اللغة، «لم يكن ليتمكّن اللبنانيون من إدراك الرسالة الثقافيّة لبلدهم، أو أن يتاح لهم تحقيقها على نحو أكبر في المستقبل. ودون ذلك الوعي الثقافي، فإن الوعي القومي بحدّ ذاته، لم يكن ليتحقّق بتعبيره المنطقي السياسي، وكان سيتضاءل، وهو مهدّد بالزوال إلى اليوم»؛ المصدر نفسه، ص ٥٩؛

١٢. المصدر نفسه، ص ٣٥. هنا، يستعيد سليم عبو فكرة تتخلّل الأدب الغربي منذ القرن الثامن عشر وإلى اليوم، بأشكال مختلفة. وقد استخدمها مؤخّراً هربرت ماركوزي H. MARCUSE («Dynamismes de la Société industrielle», *Annales E.S.C.*, XVIII, 1963, p. 925-926. ولكن لمحاولة إعادة النظر بقدريّتها الثقافيّة؛ لذا وضعها في إطار التساؤل حول التطوّر المعاصر: «هل يوجد أمر جليّ يسمح بالإعتقاد بأن البلدان المستعمرة سابقاً أو نصف المستعمرة يمكنها تبنّي نمط للتصنيع يختلف جوهرياً عن الأنماط الرأسمالية أو الشيوعيّة الموجودة حالياً؟ وهل يوجد في ثقافة وتقاليد أهل تلك المناطق ما يمكن أن يجعل هذا الإفتراض معقولاً؟ لا تتعلّق ملاحظتي إلّا بنموذج واحد للبلدان النامية، أي انها تخصّ البلدان التي خطت على طريق التصنيع الوطني، وهي بلدان تتعايش فيها عمليّة التصنيع وثقافة ما قبل الصناعة أو المناهضة لها (الهند، ومصر). تنخرط هذه البلدان في عمليّة التصنيع بينما لا يعرف أهلها لا قِيَم الإنتاج بالديناميكية الذاتية، ولا

لأن هذا الاستدلال يرمي إلى تبيان أن لبنان قد تغلّب على قدريّة التخلّف بفضل وجود الغرب الذي يقدّمه له المسيحيّون. عندئذ يستدعي سليم عبو الميراث الفينيقي مثله مثل الكثير من المسيحيين المتعلّمين.

في البداية، وبقدر كبير من الذكاء، يشدّد على أن الأمر يتعلّق بـ «نموذج نفسيّ» (archétype psychologique) وأنه ليس نتاجاً للنسب المباشر. ولكن المؤلف نفسه، بدلاً من متابعة برهانه في هذا الاتجاه، يقبل بهذا النموذج كترجمة لواقع تاريخي، مكتفياً للإقرار به بعرض بعض المماثلات الفلكلوريّة، ومسقطاً مزايا وعيوب رجل الأعمال اللبناني المعاصر على الفينيقي النموذجي في العصور القديمة[13] - بينما لم يبدأ النشاط التجاري للموارنة في التطوّر إلاّ منذ القرن السادس عشر، وتوسّع في القرن التاسع عشر في جوّ إقتصادي يختلف تماماً عن الذي أحاط بازدهار المدن الفينيقية.

إن بعض الطوائف، وطبقة إجتماعيّة محدّدة تضمّ عناصر من الطوائف المختلفة مرتبطة بالاقتصاد الغربي هي التي تعرّف شخصيّة لبنان بالتشديد على رسالته التجاريّة عبر التاريخ. وفي معارضته لهاتين المجموعتين، ينفي الزعيم الدرزي كمال جنبلاط أن تتمكّن عقليّة المتاجرة اللبنانية من إنشاء صفة قوميّة. وقد صرّح في مؤتمر صحفي عقده عام ١٩٦٠ بأن «دكّاناً مفتوحاً على البحر وفدرالية طوائف لا يصنعان أمّة»[14]. إن شهادته هي شهادة لبناني ذي ثقافة مزدوجة تتجابه فيها وجوه متعدّدة للمعرفة: انها شهادة درزي تسلّط عليه فلسفة توفيقيّة تكوّنت إنطلاقاً من روحانيّة بيته الطائفيّة وأرسطقراطي يمارس سلطته كرأس لأسرة أعيان على رجال طائفة - أصبحت اليوم على درجة من الفقر -، وبالتالي يلعب دوراً سياسياً وحكوميّاً، كما أنها شهادة جبلي تشدّه فكرة إشتراكيّة ضدّ اجتماع المصالح الرأسماليّة لـ «دكّان مفتوح على البحر».

قِيَم الفعّالية ولا قِيَم العقلانية الفنّية، أي أن أهل البلدان المذكورة لم يكوّنوا بعد، في غالبيّتهم العظمى، قوّة عمل منفصلة عن وسائل الإنتاج. وهل مثل هذه الظروف تشجّع تطوّراً تتفق في إطاره عمليّتا التصنيع والتحرير الخلق نمط تصنيع مختلف في الجوهر، أو لبناء جهاز إنتاجي جديد يتطابق مع الاحتياجات الحيويّة للشعب، ويؤكّد مجدّداً وفي الوقت نفسه، قِيَم ما قبل التكنولوجيا، أي قِيَم التأمّل، والسكينة، وقابليّة الإستقبال؟...» لقد عدّل الكاتب نهاية هذا المقطع في مؤلّفه: *L'Homme unidimensionnel*, Paris, 1968, p. 70-71.

١٣. S. Abou: *op. cit.*, p. 36.

١٤. *L'Orient:* 10 Février 1960.

هذا كله تعبير عن أصالته المركّبة. من جهة أخرى، وعلى عكس ما فعل سليم عبو، تكلّم جنبلاط عن «الوطنيّة» باللّغة العربيّة، وهذا ما يغيّر الكثير من زوايا الرؤية لمجرّد تحوّل المفاهيم من لغة إلى أخرى. وأراد هو أيضاً التعبير عن ديناميّة قوميّة، والعثور على حركة ربطها بالتراث. إننا نجد تلخيصاً لتصوّره هذا على مسلّة منصوبة في المدافن التي أقامها على هضبة جيريّة، عارية، بالقرب من مقرّ أسرته في **المختارة** لاستقبال رفات المقاتلين الدروز الذين لقوا مصرعهم أثناء الإضطرابات الأهليّة في عام ١٩٥٨:

«أيها المار في هذا السفح الذي شاهد على كرّ قرون التاريخ ثورات الجدود من أجل الحريّة والاستقلال والشرف والكرامة تذكّر: اننا ناضلنا وحاربنا واستشهدنا لأجلك ولأجل تحرير **بلادك** من الطغيان ومن الفساد والإستعمار ولتقويم الإنحراف الخارجي وللقضاء على الخيانة ولصيانة **السيادة الوطنيّة** والعروبة والدستور والقانون ولتوطيد مبادىء الحرّية والأخوّة والعدالة ولتدعيم **الوحدة الوطنيّة**... واننا انتصرنا في ثورة شعبيّة شاملة كان القطاع الأوسط في الشوف طليعتها ومحورها وأملها. التضحية والإستشهاد في حياة الأمم شهادة كفاح ودافع إستمرار ومحور تقدّم وبقاء... والحياة في أصالة تحقّقها ثورة دائمة لا تتوقّف... لذا كن ثائراً على الدوام! النصر لشعب لبنان!»[١٥].

يا له من نصّ غريب حقّاً! لا يمكن الإحاطة به في كماله إلّا ضمن مجموع المسلّات الأخرى التي تبدأ بإشهار تضامن العرب ووحدتهم وتنتهي بإعلان حكمة كونيّة متأثّرة بروحانيّة باطنيّة ذات أصل شيعي. انه مشحون كلياً بالقوى الروحانيّة التقليديّة التي يزجّ بها في تحديده للوضع الراهن. وفيه تستعيد العبارات السياسية الجديدة الإنفعاليّة الحيّة لكونه يستحضر الوقائع الاجتماعيّة القديمة، وتظهر منطقة الشوف الدرزي التي سيطر عليها آل جنبلاط، كمركز لتاريخ لبنان كما يظهر كمال جنبلاط كمحور للولاء وللطائفة؛ إنه شاهد على واقع لبناني، على «عصر» آخر عرفه الجبل، على أحد وجوه لبنان ـ المسمّى بالـ **«بلاد»** (pays)، بينما مفهوم **«الوطن»** المستخدم عادة لترجمة كلمة «patrie» لم يظهر هنا إلّا في كلمة **«الوطنيّة»**، وهي صفة ذات مدلول قومي (national) مبهم[١٦]. وهكذا وضع جنبلاط النموذج الثوري

---

١٥. أنظر اللوحة رقم ١٥.

١٦. منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تردّد المؤلفون العرب ـ وهم يستخدمون لغة المفاهيم التي يستند تعريفها إلى الإسلام، وهم محصورون بين الإجماع والخصوصية ـ، في تحديد المصطلحات العربيّة الصالحة

والعربي، الذي يستند إليه في الحاضر أو المستقبل، ضمن المسار المتواصل الذي عايشه أهل الجبل في تلك المنطقة المحدّدة بينما، في الوقت نفسه، تعكس بعض الصيغ الواردة صدى طموحات بقية العالم العربي وثقافته. غير أن ذلك البحث عن تسلسل ما المتشبّث بالشوريّة، يرشح منه قلق روحاني وسياسي، ينعكس في الجدل المؤلم بين **القديم والجديد**، والذي طالما انطلق منه تفكير جاك بيرك: «في النفسانيات الجماعيّة والفرديّة، هناك مَيل لأن يحلّ مكان النظام الأرستقراطي والتعدّدي ـ الذي لم يتوقّف عن تمثيله حتى أيامنا هذه البدوي الذي مجّده الشعر الجاهلي ـ، تسلّلاً أو عنوة، جدل حول الأمّة، والطبقة، والفرد، يتجسّد على الفور، في صراع مزدوج: ضدّ الآخر وضدّ الذات».[١٧]

في موقف كمال جنبلاط كما في موقف سليم عبو، لا يُفْهَم مسوّغ الكيان الخاص للبنان إلّا في إطار علاقة ضرورية تقام مع عالم خارجي بأسره. غير أن الأفق يختلف بالنسبة للدرزي؛ فهو ينفتح على الدول الإسلاميّة كما تسعى إلى تعريف ذاتها أو تأكيدها ـ قبل السعي إلى توضيحها ـ أمام الأمم الأوروبيّة، المسيطرة والغازية، من خلال الحركة الإسلاميّة الإصلاحيّة التي كثيراً ما جذبت آمالاً معذّبة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومن خلال المحاولات السياسيّة التي جرت في العقود الأخيرة. وتنقل اللّغة العربيّة، التي قدّسها القرآن ـ وهو نغمها الأكثر اكتمالاً ـ، هذه الصوفيّة القومية الجديدة المستندة إلى ماض ثقافي، نُسِبَ إليه الكمال، ومنه ينطلق الحلم بالمستقبل. وفي ما يتعدّى المنجزات الملموسة، نرى العروبة التي تمتزج بالإسلام وتخلفه لتجاوز فواصل المجتمع، تمسّ قدراً هائلاً من الأحاسيس. وتكمن قوّتها في أنها تقدّم نفسها كشكل رفيع من الوحدة تتفوّق على الخصوصيّات مثلما فعل الإسلام، وبثقافة الإسلام وبكلماته.

للتعبير عن المفاهيم الغربيّة كـ «الوطن» (patrie)، و«الأمّة» (nation)، و«القوميّة» (nationalisme)، وهي مفاهيم غير دقيقة إلى حدّ ما وبخاصة إذا ما استخدمت خارج سياقها التاريخي. كلمة «الوطن» لها صدى قومي ضمن نطاق البلد الواحد؛ أما كلمة «الأمّة»، أي جماعة المسلمين، فيتلقّاها المرء بما تعنيه من إجماع يتجاوز الإختلافات الإقليميّة، وأخيراً «القوميّة»...

١٧. J. Berque: «Expression et signification dans la vie arabe», *L'Homme*, I, janvier-avril 1961, p. 61; تتصدّر هذه الفكرة الرئيسيّة مؤلّفاً للكاتب نفسه وتوجّهه: *Les Arabes d'hier à demain*, Paris, 1960, 2e éd. 1969.

وبالنسبة لسليم عبو، تدعم ازدواجيّة اللّغة وتماثلها المخصب بالعالم المتطوّر، ديناميّة قوميّة لبنانيّة بحتة. أما بالنسبة لكمال جنبلاط، فإن تقاليد الوسط البشري وحركته تتطابق مع العروبة ومع الكفاح ضدّ الإمبرياليّة. وفي كلا القولين، لا يوجد تفكير بوحدة لبنان إلاّ في مشاركة خارجيّة. وإذا كان اللبنانيون يشعرون حالياً بالإنتماء إلى «البلاد» (pays) نفسها، فإنّهم لا يشعرون بالإنتماء إلى «الأمّة» (nation) نفسها. وفي كلّ الأحوال، يبدو مفهومهم لـ «الأمّة» غامضاً إلى حدّ كبير، لأن الإنفعالات السياسيّة عند الطلائع تسوّغها ردود فعل الجماعة التي لا يزال مرجعها الأعلى مرجعاً طائفياً، كما لا يزال تجمّعها حسب الأسرة والولاء على عفويّته المعهودة، يشكّل معطى أساسياً في المناطق الريفيّة، ويظلّ محسوساً ومعاشاً في المدن. إن الأمّة اللبنانيّة مثال مسيحي، بل وماروني؛ أمّا الأمّة العربيّة فقد أصبحت طموحاً إسلامياً.

يكمن هذان الاتجاهان في قلب التعارض الوجداني إذ يلوّح بكليهما باسم «الكيان» اللبناني ويستندان إلى سماته الخاصة. هذا الكيان خلقته حركة طائفيّة مزدوجة في التاريخ اللبناني: «حكم» درزيّ في ظلّ إمبراطوريّة إسلاميّة، ونمو ديمغرافي مسيحي دعمته علاقات متوسّطية. ولم ينتج تماسك ذلك الكيان عن الإطار الجغرافي بقدر ما جاء نتيجة للتشابه في العلاقات البشريّة التي عبّرت عن نفسها في أشكال متماثلة من التنظيم الاجتماعي والمسلك اللغوي والذهني. وبذلك يبقى لبنان اليوم غير قابل للإنفصال عن سائر البلدان العربيّة بينما يؤكّد اقتصاده مصاهرته للغرب[18]. وقد نجم هذا الإتّجاه الأخير عن عمل أجيال من أبناء البرجوازيّة الجديدة التجاريّة والماليّة، المنبثقة أساساً من الأوساط المسيحيّة. ومن خلاله طبّقت في لبنان صيغة مبتكرة تماماً، ويجب عرضها.

سمحت «الليبراليّة» التي نشأت في لبنان منذ قرن، بالربط بين كل من نظام

١٨. «نظراً للتقاليد الداخليّة وللمصادر الخارجيّة التي تتزوّد منها الطوائف المسيحيّة والإسلاميّة، ونظراً للتفاوت السائد فيما يتعلّق بمستوى المعيشة بين تلك الطوائف، تلعب السياسة الخارجية اللبنانية على وترين: ١) ان لبنان مندمج مالياً وتجارياً في الغرب الرأسمالي مما يسوّغ إزدهار اقتصاده الخدماتي، ويشجّع رجال الأعمال فيه على المضاربة، ويؤمّن مساعدات فنّية متعدّدة ورؤوس الأموال ويعزله عن مصر وسوريا؛ ٢) يبقى لبنان، على الصعيد الإجتماعي، جزءاً من الشرق العربي الذي تجبره الضرورات الجغرافية والإستراتيجيّة...، والإقتصادية والثقافية، أن يقيم معه علاقات حسن الجوار، وأن يساهم في الجماعة الدبلوماسية العربية المشتركة».
D. CHEVALLIER: «Ombres et lumières sur le Liban», *Annales E.S.C.*, XX, 1965, p. 824.

المبادرة الحرّة ذي الطراز الغربي، ومراعاة علاقات الأفراد التقليديّة في إطار الأسرة والطائفة، ونمط جديد لتجاور الطوائف في المساواة المدنيّة، وتكيّف الدولة بالحداثة. واستمدّت الطوائف المسيحيّة من العلاقات التجاريّة والدينية الوثيقة التي كانت تقيمها مع أوروبا، القدرة على فرض موقفها الاقتصادي والوجداني، على دعم دور أعضائها وتأثيرهم، وعلى الحصول كمجموعات على وضعيّة تجعلها نداً للمسلمين فيما يتعلّق بالحقوق المدنيّة. بل أن هذه المساواة تؤمّن لها تفوّقاً سياسياً ليس فقط بسبب الدعم الغربي ولكن أيضاً بسبب وضعها الاقتصادي المسيطر. لكن، لما كانت الطوائف المسيحيّة المذكورة ذات ثقافة إجتماعيّة عربيّة، فقد دفعت إلى هذه التحوّلات وحققتها في ظلّ الوحدة الحضاريّة ـ التي تجد تعبيرها في البنى الاجتماعيّة، واللّغة، والتاريخ ـ دون إحداث إنقطاع، ومن ثمّ، دون تحطيم التماثلات الجوهريّة بالطوائف الأخرى، المسلمة والدرزيّة التي يؤمّن نشاطها داخل هذه «الليبراليّة» عنصر الحيويّة الشرقيّة.

هذه الليبراليّة تشكّل إذن ثمرة سياسة مسيحيّة هدفها التحرّر من الوضعيّة المتدنيّة، وتأكيد الذات، وكرّسها تطبيق مشترك لمبادىء الحريّة الاقتصادية للرأسماليّة الغربيّة، ولمبادىء الحضارة الشرقيّة التي تصون الثقافة العربيّة سماتها الدائمة. ولقد تحقّقت بفعل توازن، مقرّ نظريّاً باعتباره ضروريّا، بين المجموعة المسيحيّة من جهة، والمجموعة المسلمة ـ الدرزيّة من جهة أخرى؛ وكان الحيّز المعترف به لهذا التوازن، في الشرق الأوسط الواقع تحت سيطرة الإسلام يتكوّن من منطقة محدودة نسبياً، نال فيها الإطار الجغرافي قيمته من التطوّر التاريخي، ثم تحدّد هذا الحيّز في نطاق متصرفيّة جبل لبنان حيث تمّ تطبيق المساواة المدنيّة بين مختلف الطوائف بعد التدخّل العسكري الفرنسي في عام ١٨٦٠، وتحدّد مجدّداً في نطاق الجمهورية اللبنانيّة التي أدّت إلى توسيع الحيّز المذكور بعد التدخّل العسكري الفرنسي في عام ١٩٢٠. من جهة أخرى، ساهم التجاور التنافسي للجماعات في الحفاظ بشدّة، داخل كلّ منها، على السمات الأساسيّة للحياة العائليّة والطائفيّة[١٩].

بالطبع، يؤدّي تفرّد الحالة اللبنانيّة إلى التباسات جمّة، لا نذكر منها سوى السبب

١٩. حول دلالة الحالة اللبنانية في السياق الحالي، أنظر: D. CHEVALLIER: «Les Arabes et la «fin du peuple juif», *Annales É.S.C.*, XXI, 1966, p. 1325.

الواضح مباشرة ألا وهو إشهار مبدأ «الليبراليّة» في منطقة اختارت فيها الدول المجاورة ذات الأغلبيّة المسلمة كلمة «الإشتراكيّة» لوصف سياستها القوميّة العربيّة وتوجّهاتها الاقتصاديّة. إن التوازن الذي تمّ بلوغه لم يكن إلا لبنانياً حصراً، وهكذا أراد أن يكون كما تبيّن منذ عهد الإنتداب من معاداة أغلبيّة المسيحيين لأي تعاون مفرط مع البلدان العربيّة المجاورة؛ فهو بالفعل كان توازناً محدوداً بحدود لبنان. إن تبيّن عناصر التكامل والتجزئة في الشعور الوحدوي اللبناني يعني البحث عن تحديد أفضل لسمات الشرق وعن معنى تدعيم الصلات بالغرب. أرجو ألا يُستنتَج من الفقرات السابقة اني قد اتّخذت موقفاً من مفهوم يصوّر لبنان بحدّ ذاته كأمّة، ومفهوم آخر يبدو فيه هذا البلد، قبل كلّ شيء، عنصراً من الأمّة العربيّة. كان هدفي مجرّد استعراض أوجه التطوّر الذي دفع بلبنان إلى شكل من أشكال الوحدة، ولكن هذه الوحدة المحصورة بين قطبين طائفيّين لا تزال قيمتها محطّ البحث. وقد تجلّى الأمر على الصعيد الشعبي من خلال المسلك «الفرنسي» للموارنة، والمسلك «العربي» للمسلمين. بعد ثورة صيف عام ١٩٥٨ بوقت قليل ـ وبينما كانت فرنسا متورّطة في حرب الجزائر ـ وقعت مشاجرة في إحدى دور السينما الكبرى في بيروت، بعد أن ظهر على الشاشة خلال عرض أحداث الساعة، وعلى التوالي، الجنرال دي غول ثم الرئيس جمال عبد الناصر. وتصاعدت إثر ظهور كلّ منهما هتافات التهليل أو السخرية وسط جمهور تطابقت صيحاته مع الاتجاهين الكبيرين السياسيين الطائفيين[٢٠]. ومما زاد الأمر خطورة، أن الشعب السنّي في العاصمة ليس له التقليد «اللبناني» الذي للدروز.



إذا كانت السيادات قد تبدّلت على مرّ الزمن وظهرت بعض الشرائع الاجتماعيّة وتنوّعت أو حلّت محلّ غيرها، فإن الوسط البشري ـ الذي يفصح عن تفرّده فيما وصلت إليه الدولة اللبنانيّة اليوم ـ، يجب تناوله ضمن مركّب سماته الخاصّة، وضمن الحيّز الزمني الذي تشغله كلّ من تلك السمات. لقد تراكبت أشكال التنظيم الاجتماعي، وتآلفت مع بعضها البعض، لتجسّم وجه المجتمع.

٢٠. «الفرد الواحد يثير الإجماع. ويبحث التجمّع الحصري عن مرجع أكبر من الأمّة»؛ J. BERQUE: *art. cit.*, p. 66.

وإذا نظرنا في الأمر بالاتجاه المعاكس تبيّن لنا أن البنى التي يتمّ البحث عنها موزّعة على مستويات مختلفة، ليس فقط في وعي البشر أو في تحليل الاجتماعي، ولكن في الزمن أيضاً فيما يتعلّق «بظهورها» وبالتسلسل التاريخي. وبين هذه المستويات لا تعرف أبداً ممارسة الإنسان وتجربته حدوداً واضحة؛ ويبقى أن يتبيّنها التحليل الذي يبقى عليه بالتالي أن يتجنّب عقبة التبسيط إذا أفلح في تجنّب التشويش، ولو بدا أن البيان التبسيطي يشكّل وسيلة للفهم في بعض مراحل البحث:

١. في أعقاب أزمة عام ١٨٦٠، وبعد تدخّل الجيش الفرنسي، ووضع الحلّ الدولي لهذه الأزمة بين ١٨٦٠ و١٨٦٤، كوّن لبنان ولاية تتمتّع بنوع من الإستقلاليّة وتخضع لسلطة والٍ عثماني مسيحي ولكن غير لبناني، يعيّنه الباب العالي على أن يكون مقبولاً لدى القوى الأوروبيّة الضامنة للوضعيّة (statut) الجديدة. كانت حدود هذه المتصرّفيّة تتطابق رسمياً ولأوّل مرّة مع وحدة جغرافيّة، إذ تضمّنت إجمالاً كتلة الجبل اللبناني. وتكمن أهميّة الأمر في أن الولاية الجديدة كانت تستمدّ حيويّتها من اللقاء التاريخي والاجتماعي للطائفتين المارونيّة والدرزيّة.

٢. إن الحلّ الذي وُجد آنذاك في هذه التكوين الإداريّ والذي تحقّق بفضل الدعم الأجنبي، لم يكن من الممكن بلوغه إلاّ في أعقاب ما شهدته هذه المنطقة من تطوّر داخلي منذ بداية العهد العثماني. أشرنا سابقاً إلى أن الولاة كانوا قد أوكلوا الى أسر الأعيان الكبرى إلتزام جباية الأموال المفروضة وحاولوا، من جهة أخرى، الحدّ من نفوذ الأسر المذكورة الناجم عن هذه الوظيفة بجعل طموحاتها تتعارض أو باللعب على الخصومات الداخليّة بين أبناء الأعيان أنفسهم. ربّما لم يكن «لبنان في عهد الأمراء» يشكّل وحدة جغرافيّة ـ سياسيّة، إلاّ انه كان هناك إلتقاء بين تنظيم أكثر ارتقاءاً تترأسه أسر الأمراء والمشايخ الكبرى من المنطقة الجنوبيّة للجبل، وبين حركة توسّع ديمغرافي إنطلقت من الشمال الماروني.

٣. كانت القوّة «الحكوميّة» تتكوّن إنطلاقاً من نمط الهرميّة الاجتماعيّة التي تطوّرت كثيراً داخل الطائفة الدرزيّة منذ منتصف القرون الوسطى. وكان الإلتزام الإقليمي والجبائي يكرّس المرتبة الرفيعة التي اكتسبتها بعض الأسر ـ [بيت فلان...] بالمعنى الواسع لكلمة «بيت» ـ، ويجعل منها الوسيط بين الأهالي والسلطة. وكانت هذه الهرميّة مبنيّة على اجتماع المجموعات العائليّة التي كانت بدورها تتناسق بالإمتثال لقواعد نظام كامل للعلاقات العائليّة.

إذن تشكّل المجموعة العائليّة، أو البيت، الوحدة الاجتماعيّة القاعديّة، ويؤثّر تنظيمها على جملة البنى ذات المستوى الأرفع، سواء في الطائفة المارونيّة أو في الطائفة الدرزيّة. وبالإضافة إلى ذلك يجد هذا التجمّع العائلي ركيزته الإقليميّة في القرية التي تحتوي على تجمّع عائلي مماثل آخر على الأقل. تشكّل القرية إذن مجمعاً مركّباً.

*

فيما يتجاوز بكثير الطائفة الدرزيّة والطائفة المارونيّة، يجب البحث عن أصول هذا النظام الأساسي للعلاقات البشريّة وعن الأنظمة المشابهة له في الشرق العربي - السامي برمّته. وبذلك يتمّ إدراج المجتمع اللبناني في أكثر أبعاده، دلالة على الأرجح، وهو يتضمّن جغرافيّاً، الشرق الأوسط، ويتأسّس تاريخياً على كل سمات الحياة الاجتماعيّة في القرون الوسطى العربيّة، وربّما في العصور القديمة الشرقيّة أيضاً.

وتزداد أهميّة هذه البنى الأساسيّة وضوحاً حين نلاحظ ان تنوّع الشرائح الاجتماعيّة قد أدّى، عوض الغائها، إلى الحفاظ عليها «غريزيّاً» كمرجع داخل التجمعات التضامنيّة التي تتجاوز الأسرة، وعلى وجه الخصوص، داخل الطوائف التي تتيح تماثلاً إنسانياً آخر. ولكن هذه السمة الأخيرة تدلّ على أن معاينة المستويات لا تكفي لتفسير بناء المجتمع اللبناني. فإن تكوّن أنماط مختلفة للتجمّع، وتماسكها أو تداخلها، هي سلسلة أخرى من الروابط التي تنعقد وتنحلّ حسب الظروف التاريخيّة.

* * *

لقد اجتمع، في جبل لبنان، كل من الوسط العائلي والقروي المطابق لنماذج الشرق الأوسط العربي، والزراعة المتوسطيّة الجبليّة على شكل مزارع صغيرة، والسيطرة العثمانيّة الموجودة من خلال النظام الجبائي وهي تستلهم من المبادىء القانونيّة العامّة التي سنّتها الدول الإسلاميّة في القرون الوسطى.

أين توجد نقطة الإلتقاء بين هذه العناصر؟ هناك تنظيم إجتماعي هرمي يتوسّط بين الشعب الجبلي والبيرقراطية العثمانية؛ وقد نجم هذا التنظيم من جهة، عن البنية العائلية وعن شكل الإستثمار الزراعي، ومن جهة أخرى عن الوجه القانوني والجبائي

للسلطة. وهو يتوسّط أيضاً بين الفلاحين والتجارة الكبرى من خلال إشراف على الإنتاج.

هذا النظام تُخضعه ركائزه المحلّية لحياة الجماعات التي صانت آدابها وتقاليدها والتي تجلّى ما يفرّق بينها من جرّاء دور المبادلات التجاريّة، والتأثيرات الدينيّة، والبحث عن حمايات خارجيّة. وإذا أردنا أن نتعرّف على أوجه «الإستمراريّة» عبر التغيّرات وعلى طبيعة تلك التغيّرات، وجب تحليل هذا التنظيم الذي يشكّل إطار المجتمع، والذي تميّز حالته وضعاً تاريخياً معيّناً.

هل كان دوام السمات الأساسيّة يحكم على مثل هذا المجتمع بتطوّر مضطرب للغاية رغم بطئه الشديد؟ لقد بَلوَر ظهور أوروبا الصناعيّة جميع اتّجاهاته؛ وكانت علاقات الجبل الحيويّة بكل من الشرق والغرب، واتّصالاته المنطلقة من مواقف مختلفة، تزيد من وطأة الحدث الشديدة. لقد مرّت البيئة الاجتماعيّة بأزمات حادّة في القرن التاسع عشر، مما جعل من تلك الفترة نموذجاً لدراسة هذه البيئة.

ولكن، أية فترة من القرن التاسع عشر تحمل دلالة أكثر من غيرها؟ بالنسبة لرجل عقلاني من طراز فولني، كانت سوريا تبدو، منذ أواخر القرن الثامن عشر، كعالم تخطّاه الدهر، بحرَفِه القليلة والمُخَرَّبة، وزراعته الخاضعة لأطوار البشر أكثر منها لأطوار المناخ، وحياته الفكريّة المنغلقة على ماض روحاني، وإدارته العثمانيّة المفسدة، البالية، ومجتمعه الغارق في الإنقسامات. من المؤكّد أن هذه رؤية جزئيّة لرجل فرنسي غريب عن ذلك النمط الحضاري، وهو، بالتالي، لا يشعر أو لا يستشفّ ما فيه من إمكانيّات؛ يبقى أن ملاحظته تدلّ على أن المجتمع المذكور لم يكن قد دخل بعد طور المواجهة المصيريّة - ذلك أن الموجة الأوروبيّة المتدفّقة لم تبلغه، إلاّ في القرن التاسع عشر. لقد اختار جيب وبوين نهاية القرن الثامن عشر، فرسما لوحة ساكنة عن الإمبراطوريّة العثمانيّة عشيّة انقلاب الأوضاع فيها بسبب أوروبا، في الجزئين الشهيرين من مؤلفهما **المجتمع الإسلامي والغرب** *(Islamic Society and the West)*. ولكن، إذا تأمّلنا من جهة أخرى، المدّ المهيمن لأوروبا الإمبرياليّة في نهاية القرن التاسع عشر، نلاحظ أنه يمسّ مجتمعاً سبق أن تأثّر، وصُدِم من جرّاء احتكاك مطوّل بنمط إقتصادي جديد، وبجيوش جديدة، وبقوانين وأفكار جديدة.

في الواقع، تتحدّد فترة التأزّم الكبرى بالصدمة التي أحدثتها التحوّلات الرئيسيّة في

أوروبا على الوقائع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشرق العربي. والحال أن الصدمة قد تزامنت مع التحوّلات نفسها. وحتى قبل أن تكمل بلدان معامل النسيج، والفحم، والصلب، ثورتها الصناعيّة، كانت التجديدات التي ولّدتها هذه الثورة، قد أحدثت تغيّرات في النشاط الخارجي لتلك البلدان ومن ثمّ أثّرت على بيئة كان للبعض صلة قديمة بها. وخضعت هذه البيئة بعناصرها المختلفة، سلباً أو إيجاباً، لظروف لم تكن هي طرفاً خلّاقاً فيها. وبدأ التوتّر عندما تغيّرت كميّة وطبيعة المنتجات المتبادلة بين البلدان الأوروبيّة والمشرق، وعندما تحسّنت الوسائل الفنيّة وإمكانات التجارة التي شهدت أيضاً تحوّلاً في اتجاهاتها. ثم تفاقم التوتّر مع تسارع الصفقات التي دعّمت مكتسبات وإقدام المنشآت الفرنسيّة في عهد الإمبراطوريّة الثانية، وبلغ ذروته عند اندلاع الإضطرابات الاجتماعيّة، التي حفظت منها أوروبا ذكرى مجازر ١٨٦٠؛ وهكذا، فإن الظروف التجاريّة البالغة أوج ازدهارها بفضل النجاح الصناعي في أوروبا، إنقلبت إلى أزمة حادة في مجتمع لم تكن حيلة له سوى الخضوع لها. وبدت الفترة السابقة للإندفاع الأوروبي في نهاية القرن كمرحلة تكيّف مع المعطيات المستجدّة، وتكوّن برجوازية جديدة وتفكيراً بدأ يستلهم التغيّرات المذكورة.

وتشكّل كل من العشرينات والستّينات من القرن التاسع عشر حدوداً تاريخيّة، إذ اتّسمت الفترة الأولى بتجدّد النشاط التجاري بينما شهدت الفترة الثانية أزمة إجتماعيّة وسياسيّة عكست تأثير وتيرة التطوّرات في أوروبا الصناعيّة. يتعلّق التاريخان، ١٨٢٠ و١٨٦٠، باقتصاد أوروبا وبسياستها، أما الوقائع الاجتماعيّة فإنّها تخصّ الشرق العربي. في مدّة لا تتعدّى نصف قرن، وُضِعت خبرة مجتمع عمرها عشرات القرون على محكّ المستقبل عن طريق حضارة كانت تُفرَض عليها من الخارج. وكان موقع لبنان في قلب هذه المواجهة. وإذا كان لا بُدَّ من أن نبحث، في الغرب، عما باعد عناصره البشرية وشجّع أفعالها، فإن درسنا لهذه الأزمة وفهمنا لطبيعتها يفترض أن ينطلقا من الأعماق السوريّة.

تشكّل الديمغرافيا أوّل مقياس للأزمة لأنّها تسمح بالوقوف على دينامية الطوائف المختلفة في علاقاتها مع الخارج كما في حركتها الداخليّة، وفي موقعها الجغرافي.

الكتاب الثاني

التوزّع الطائفي للسكّان والحركة الديمغرافيّة

ينفتح القرن التاسع عشر على صورتين متخالفتين: جبل مأهول وآمن نسبياً وسهول مفتوحة، فيها قرى خرّبتها غارات البدو والمضايقات الجبائيّة. جبل خصب وسهول يابسة.

يتكرّر المشهد باستمرار تحت أقلام القناصل والرحّالة الأوروبيين: «هناك، القرى الزاهية والعامرة بالسكّان...، وهنا... السهول الجرداء، لا أشجار فيها، ولا مساكن، ولا زروع»[1]؛ «لبنان وسلسلة الجبال الشرقيّة يشكّلان الموانع الوحيدة التي تعترض السيل الجارف [من البدو]، ومنحدراتها الغربيّة هي المناطق الوحيدة في سوريا التي لا يزرع فيها دماره»[2]. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبح التعارض بين الجبل الآمن وبين السهول غير الآمنة أحد المواضيع الفلسفيّة الرئيسيّة المفضّلة لأدب الرحلات الذي كشف عن «الإستبداد» العثماني وعن مظاهر ضعفه المتزايد. ومنذ فولني، باتت هذه فكرة مبتذلة.

أخذت المساحات السوريّة الواسعة المنفتحة شرقاً تفتقد حصونها أكثر فأكثر. وقد تراجع فيها الزرّاع والزراعة أمام البدو والصحراء.

خلف التضاريس الوعرة تمكّن أهل الجبل، الذين اختاروا العزلة والتمسّك بميزاتها، من تنظيم عوامل الطبيعة. وقد وجدوا في هذه العوامل مصدراً للحياة بينما

١. CORANCEZ: *op. cit.*, p. 199-200.

٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، حلب، ٢٨، الورقة ١٣٠، برقيّة السيد دو ليبس، ١١ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٥.

شكّلت العلاقات مع الخارج مقياس الدينامية عند كلّ جماعة منهم. ووراء السلوكيات التي تندرج تحت باب الإستمراريّة، ووراء الصراعات المحلّية التي تربك أحداثها الصغيرة جدّاً أخبار الحوليّات، يظهر عالم متحرّك تُبرِز فيه الديمغرافيا سمات المجموعات المختلفة وتعبّر عن اتّجاهاتها.

الفصل الثالث

عوامل طبيعيّة ومعلومات انفعاليّة

تتخلّل المزروعات الشجريّة الزاهية منطقتين منفّرتين من الصخر الجيري وتشير إلى وجود سكان على ارتفاع يتراوح بين ٩٠٠ و١٥٠٠ متر، بنى الإنسان **مدرّجات*** رائعة من المصاطب حيث تنبت أشجار الزيتون، والعنب، والتوت. وتضيع الجدران الصغيرة المبنيّة من الحجر الصلد التي تضلّع المنحدرات في آفاق من الحجارة. وبين الانحدارات الأولى التي تمزّقها الأخاديد العميقة، والهضاب الصلصاليّة العالية في الشمال أو القمم الجنوبيّة، أظهرت عوامل التآكل الطبقات الهشّة والخصبة من العصر الطباشيري؛ وفي المناطق التي يكون فيها الجوّ معتدلاً، والهواء صحيّاً، وتجري فيها مياه غزيرة، يحدث إنفراجاً في التضاريس يتأتّى من الحجر الرملي، **والجمْغَر****، والصلصال، والصخر البازلتي[1].

لقد قدّمت هذه المياه إلى الإنسان الجبلي أفضل الإمكانات لمؤالفة الموقع

* المدرّجات: يبني جدراناً متدرّجة على جوانب الجبل، في الأرض التي ينوي القيام بزرعها، لمنع التربة من الإنجراف. وتسمّى «الدرجة» أو المصطبة المؤلفة من قطعة أرض مسنودة بجدار، «الجلّ»، أو «الجلول» و«الجلالي» جمع «جلّ» (المترجم).

** الجمْغَر: تراب أصفر اللون مؤلّف من مواد جيريّة وصلصاليّة، ويستخدم لإصلاح التربة (المترجم).

١. L. Dubertret: *Carte géologique du Liban au 1/200.000ᵉ*, avec notice explicative, Beyrouth, 1955; P. Sanlaville: «Les régions agricoles du Liban», *Revue de Géographie de Lyon*, t. XXXVIII, 1963, p. 47-90; R. Thoumin: *Géographie humaine de la Syrie centrale*, Tours, 1936, p. 281.

ولإخصاب الأرض عبر عمليّة علاجيّة طويلة الأمد. عند هذا الارتفاع من الجانب الغربي لجبل لبنان، تبلغ نسبة مياه الأمطار من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ ملم سنوياً؛ وتتجمّع الكميّة الأساسيّة منها بين تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس. ولأن هذه الأمطار شتويّة فإن ارتباطها بالمساحات الصلصالية العالية يشكّل تزاوجاً حيويّاً؛ على ارتفاع يفوق ١٥٠٠ متر تكتسي هذه الكتل بطبقات كثيفة من الثلج، وتتشرّب المياه ببطء عند بداية ظهور الشمس، ثم تعود وتخرجها تدريجيّاً خلال فصل الصيف الجاف[٢]. في الربيع، على كعوب الأجراف الجيريّة، تنبعث ينابيع جوفيّة صاخبة لتختلط بالأمواج الشديدة البرودة، مثل نبع أفقا الذي كانت تقام عنده طقوس العبادة الخاصة بالإله أدونيس، في العصور القديمة. تلعب الجبال العالية إذن دوراً منظّماً للمياه؛ إذ تؤمّن نبضاتها الموسميّة إمدادات المياه في الصيف التي تتوقّف وفرتها على نسبة الثلوج الشتويّة.

وبينما الثلوج لا تزال تتساقط بشكل عام على المرتفعات المتوسّطة من الجبل، في شهر شباط/فبراير، تتسبّب الإضطرابات الإعصاريّة العابرة فوق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بعواصف عنيفة تتزامن مع موجة البرد. عندئذ تغطّي الثلوج الأرض بدءاً من ارتفاع ٥٠٠ متر؛ وتحفر السيول مجاريها نتيجة لزخّات المطر، فإن «الثلج بيُجبُر الشلش يشرب المَي»* حسبما جاء في القول الجبلي.

وقد ميّزت تلك السمات الإستثنائية لبنان عن منطقة الشرق الأوسط كلها؛ انه مروي ريّاً جيداً رغم موقعه على خطّ العرض الذي تصبح عنده المياه نادرة، وهو «يعيش على حساب الداخل»[٣]. ولكونه يشكّل حاجزاً بين البحر والبادية، فهو مصدر

٢. J. Rey: *Carte pluviométrique du Liban au 1/200.000ᵉ avec aperçu sur les facteurs du climat,* Observatoire de Ksara, 1955; É. de Vaumas: «Les Conditions naturelles de l'occupation humaine au Liban», *Annales de Géographie,* t. LVII, 1948, p. 40-49.

* لم أجد النصّ الأصلي لهذا القول المأثور لا في قاموس أنيس فريحة الأمثال الشعبيّة اللبنانية ولا في موسوعة الأمثال اللبنانية لأميل يعقوب. لذا حاولت أن أقترب في ترجمتي له من اللهجة العاميّة اللبنانية كما ترد عامة في الأمثال (المترجم).

٣. إنها عبارة عالم الجغرافيا إي. دو فوماس في مؤلّفه حول لبنان: É. de Vaumas: *Le Liban,* t. I, p. 305.

للتعارض بقدر ما يخلق الحاجة إلى التكامل. أما سهل البقاع (Coelé-Syrie) حسب تسميته في العصور القديمة)، ذلك المُنخفض الداخلي الواقع خلف المنحدر الشرقي لجبل لبنان، فإنه أكثر جفافاً بكثير. وتشتدّ فيه العوارض الجويّة المتعاكسة؛ يدير هذا المُنخفَض ظهره إلى البحر الأبيض المتوسّط ويبشّر بالحقول السوريّة الممتدّة وراء سلسلة الجبال الشرقيّة. أرضه أرض القمح، ويقصده الجبليون للتزوّد بقسط من تموينهم بالحبوب؛ وهو منفذ يدخل منه البدو، ويبقى عرضة للأطماع المتضاربة والمدمّرة لأمراء الجبل وولاة دمشق[4]. غربي جبل لبنان توجد سهول ساحليّة ضيّقة يثقل فيها الجوّ إلى درجة بالغة أيّام الصيف، وتشكّل ممرّاً لا يشجّع على ازدهار الحياة الحضرية في الظروف غير الآمنة، ولكن البحر يفتح أمامها الآفاق الأوروبيّة.

ويعيدنا هذا إلى جوهر المسألة لأن الجبل، المجزّأ والمحصّن، أصبح قطباً ـ كالمدينة، وإن اختلف عنها بشكل أساسي ـ حيث لم يمثّل المناخ أو الجيولوجيا سوى ركيزة مناسبة لبناء ما؛ وتشكّل السهول المزروعة بالغلال والسواحل ملحقات له ـ هل هذه مفارقة إذن؟ ـ وأحياناً، تشكّل المناطق السوريّة الداخليّة امتداداً له، ولكنّها ملحقات وامتدادات لا غنى عنها في عمليّة التطوّر البشري في الجبل وفي تحديد توجّهاته. عندئذ يبدو النمو الديمغرافي «كاشفاً» ثميناً لأنّه يبيّن الديناميّات الخاصة بمختلف الجماعات السكّانيّة، ومن ثم يظهر تفسّخها الداخلي ومعنى اتّصالاتها الخارجيّة. كيف نتناول المسألة الديمغرافية؟

*
* *

المراجع نادرة، وتبدو متناقضة بسبب معلومات غامضة تمّ تزويرها عمداً، مما يثرينا بدليل إضافي. الرقم سلاح لأنه حجّة قائمة على الدوام، وتلتقي فيه، بالتالي، الغريزة الدفاعيّة ورغبة الجماعات في تأكيد ذاتها.

تفسّر طبيعة الدولة والبيئة غياب الإحصاءات الدقيقة في سوريا خلال كلّ الفترة التي تهمّنا. ولا يعود جهل الإدارة العثمانيّة وعدم كفاءتها فقط إلى التدهور الذي عانت منه في الفترة التي كانت تشهد فيها أوروبا نهوضاً، أو إلى تردّدها في تطبيق

٤. «كانت هذه الأعمال العدوانية تنتهي دائماً بحرق المحاصيل».
Henry GUYS: *Beyrouth et le Liban, Relation d'un séjour de plusieurs années dans ce pays*, Paris, 1850, t. I, p. 281.

الإصلاحات، بل يبدو على مستوى أعمق، أنهما ناتجان في الأساس عن صورة نظام بأسره. فحتّى عندما بلغت الإمبراطوريّة العثمانيّة قمّة تطوّرها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لم يكن لدى الأتراك معرفة تقريبيّة لأعداد البشر إلّا في المناطق التي كانوا يستطيعون بلوغها[٥]؛ وكان نفوذهم المباشر يتوقّف دائماً حيث يبدأ الجبل[٦]. والحال انه بالنسبة للأقليّات التي لجأت إليه، كان سعيها لإخفاء عدد أبنائها يشكّل وسيلة إضافيّة لتأمين إستقلاليّة التنظيم الاجتماعي الذي يسمح لها، لضمان ديمومتها، بالإبقاء على نمط البنى الذي يفرز مفهومها لكيان الفرد وتماثله في المجموعة ومن ثم علاقاته مع الجماعة ومع السلطة. هل يدهشنا ذلك؟ في لبنان اليوم، يصرف النظر عن القيام بأي إحصاء لأن الجهل الرسمي بعدد البشر الحقيقي يُعتبَر ضمانة للتوازن الطائفي الثابت نظريّاً[٧]. وهكذا تظهر مجدّداً غريزة الدفاع عن الذات الطائفيّة القديمة على صورة سرّ من أسرار الدولة.

غير أنّه كان قد أصبح من الضروري، على الأرض، معرفة من يجب أن يدفع المال المفروض. وكان الشيوخ المكلّفون بجباية المستحقّات يدوّنون أحياناً حساباتهم في مفكّرة خاصة. وقد حُفِظت بعض المسودّات عند أسر الأعيان؛

٥. بفضل تلك المعلومات، أمكن تقدير الحركات العامة للسكان في أعمال بَركان الممتازة:
Ö. L. BARKAN: «Les grands recensements de la population et du territoire de l'Empire ottoman, et les registres impériaux de statistiques», *Revue de la Fac. des Sciences économiques de l'Université d'Istanbul.* I, 1940, no 1, p. 21, et II, 1941, no 2, p. 168: «Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire ottoman aux XVe et XVIe siècles», *Journal of Economic and Social History of the Orient,* t. I, no 1, 1957, p. 9-36.

٦. «في التجوال على الساحل السوري، يلاحظ أن استبداد الأتراك منتشر في جميع أنحاء الشاطىء، إلاّ أنه يتوقّف ناحية الجبال، عند أوّل صخرة، عند أوّل أخدود يسهل الدفاع عنه، بينما يحافظ الأكراد (كذا) في تلك الجبال، والدروز، والمتاولة أسياد جبل لبنان والسلسلة الشرقيّة باستمرار على استقلالهم وتقاليدهم، ويصونون ذكرى فخر الدين الشهير».
Mémoires du Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares, Amsterdam, 1785, p. XIV-XV.
إستخدمه: F. BRAUDEL: *op. cit.,* 2e éd., t. I, p. 35.

٧. بالطبع، تسمح الأساليب التقديريّة لعدد السكان المتبعة حالياً إستناداً إلى سجلات الأحوال المدنيّة والقوائم الإنتخابية، للحكومة اللبنانية بالوصول إلى معرفة دقيقة إلى حدّ ما بعدد السكان من كل طائفة؛ إلاّ أن الأمر يعتبر من أسرار الدولة.

والأرجح أنها استُخْدِمت لوضع الكشوفات التي تمّ الإستفادة منها مركزياً في إطار التوزيع العام للميري* وتحديد حصص المشايخ. معظم هذه الوثائق لا يحمل تاريخاً، والمعلومات التي تقدّمها جزئيّة للغاية وغالباً ما تصعب الإفادة منها. ولكنّها أكثر دقّة فيما يتعلّق ببضع قرى، إذ ترد فيها لوائح «الدافعي الأموال المفروضة»، الميري أو الخراج، وتوضيحات حول الذين تركوا منازلهم، وأحياناً حول المكان الذي ذهبوا ليستقرّوا فيه[8]. كما توجد لوائح بأسماء الرجال، تحمل أوصافهم، كالسنّ، والطول، والشارب[9] ـ لا شرف دون شارب، ولا رجولة دون شارب؛ والجبلي يقسم بشاربه.

على الصعيد الإجمالي، يأتي الغموض من وجود الفوارق الكبيرة بين التقديرات المختلفة؛ من جهة أخرى وفي أحيان كثيرة، ذكر المراقبون الأوروبيّون، كما تقدم الكاتب اللبناني طنّوس الشدياق بأرقام دون ذكر مصدرها. ويقول القنصل هنري غي (Henri Guys): «لما كانت الإحصاءات أمراً غير مألوف في الشرق، فانّه في أحسن الأحوال، يتمّ تسجيل عدد البيوت في مكان ما، وأسماء السكّان الذين تستحقّ عليهم ضريبة الرؤوس التي لا تخصّ في المدن إلّا المسيحين؛ أما المسلمون فإنهم مسجلّون وفقاً للحرفة، وعلى كلّ رئيس حرفة أن يعرف طائفته**[10]. هذا صحيح فيما

* الميري: المال المفروض على الأراضي. أنظر الفصل الثامن (المترجم).

٨. سكان توقّفوا عن دفع المال المفروض لأنهم رحلوا عن قراهم (م إ آ) ٢٩٧٧، (الملفّ ٦، ١) [بدون تاريخ] ٥٢٦١، (٦، ١) [١٨٤٧]، ٤٩٠٧ (الملف ٦، ١) [١٨٥٢]، ٥٥ (الملفّ ١٢٦) [١٨٧١]. تبيّن الوثائق المتعلّقة بالجباية، في الأساس، الأموال التي يفترض أن يجمعها المشايخ ثم أن يسلموها؛ إلّا أنه يوجد بعض القوائم بأسماء دافعي الأموال المفروضة (م إ آ) ٥٦٤٩ (الملف ٦، ١) [١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م]، ٢٥٧١ (الملف ٦، ١) [١٢٠٦هـ]، وعلى وجه الخصوص ٤٥٠٧ (الملف ٦، ١) [١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م]. يوجد ملف من (م إ آ) يحمل عنوان «إحصاء»، ولا يحتوي سوى على بعض الأوراق الشخصيّة المتعلّقة بالأحوال المدنيّة. جميع هذه الوثائق مأخوذة من آل الخازن وبالتالي لا تخصّ سوى مقاطعة كسروان المسيحيّة.

٩. إحصاء للرجال: (م إ آ) ٧٤٩٨ (٦، ١) [دون تاريخ]، ٧١٩٨ (٦، ٤) [دون تاريخ]. سجل إحصاءات خاص بمختلف قرى منطقة جزّين (لم يكن مرقّماً في الفترة التي اطّلعت فيها عليه)، وعلى صفحاته الأخيرة التي بقيت فارغة، كتب مجهول لمحة عن تاريخ تشييد كنيسة بكاسين المكرّسة للقديسة تقلا؛ يحمل هذا النصّ تاريخ سنة ١٨٧٨؛ وقد كتب في الغالب بعد فترة إتمام الإحصاء بكثير. ويدعو مثل هذا السجل إلى التفاؤل بوجود وثائق أخرى من الصنف نفسه.

** الطائفة: هنا بمعنى جماعة هذه الحرفة (المترجم).

١٠. H. Guys: *Beyrout...*, t. II, p. 139-140.

يتعلّق بالمدن على وجه الخصوص؛ وفي مقطع آخر، عندما يقترح تقديره لعدد سكّان جبل لبنان، تدفعه الحيطة إلى التصريح بأنه «هنا كما في سائر المناطق التركيّة، من شبه المستحيل العثور على معلومات تمكّن من تشكيل فكرة صائبة حول عدد السكّان، وإذا ما استطاع المرء أن يعرفه على وجه التقريب، فهذا لا يتمّ إلّا بعد أبحاث مطوّلة وحسابات مستندة إلى معطيات غامضة»[11]. ولكنّه لا يعرّفنا بالمكان الذي أجرى فيه أبحاثه، ولا بالطريقة التي اتّبعها في إنجاز «حساباته». وفي كل الأحوال، كان الطابع التقريبي للتحرّيات الجبائيّة يفرض الحيطة على الذين يجتهدون لوضع نظام قياسي؛ فتلك المعلومة من سنة ١٨٣٧ يرافقها حكم لا تستبين فيه الدقّة من المبالغة: «الأمير أمين، إبن الأمير بشير، موجود الآن في جبل لبنان ليعيد إحصاء الأفراد المستحقّ عليهم دفع الفردة. وللأسف، لا يتمّ هذا الأمر بالإنصاف لأن الدفع مفروض على الجميع بدءاً من الأطفال البالغ عمرهم عشر سنوات وصولاً إلى الشيوخ في سنّ الثمانين»[12]. وهذه الشكوى من الغبن تقابلها شكوى من كتم المعلومات، إذ اتّهمت السلطات العثمانية، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٤٩، الأعيان الموارنة المكلّفين بالجباية في منطقة كسروان بأنهم يقدّمون اليها معلومات مغلوطة فيما يتعلّق بعدد السكّان[13].

إلى أية أعداد إجماليّة وصلت إذن التقديرات المتعلّقة بجبل لبنان وحده، أو بالأحرى، التقديرات المتعلّقة بالمناطق التي حكمها الأمير بشير الثاني الشهابي حتى عام ١٨٤٠؟ في بداية القرن السابع عشر إدّعى سفاري دوبريف (Savary de Brèves) أن هناك «خمسة عشر أو عشرين ألف بواردي (arquebusiers)*» يستطيع ملك فرنسا أخذهم من الموارنة ليغزو بهم الأراضي المقدّسة[14]. ويقول فولني في نهاية القرن

١١. المصدر نفسه، الجزء الأول، ص ٢٧٥ـ ٢٧٦.

١٢. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، (١٨٣١ـ ١٨٣٢)، سجلّ المراسلة مع الوزارة، (آذار/مارس ١٨٣٦ـ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٣٧)، برقية من جوفروا، طرابلس، ١١ تموز/يوليو ١٨٣٧.

١٣. (م إ أ) ٦٧٥٣ (الملف ٦، ٣)، رسالة موجّهة إلى الشيخ قانصوه الخازن بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٩ وتقول أن «المشير» غير راض عما أعطي من معلومات حول عدد سكان الجبل. في ذلك الوقت كانت تقوم محاولات لإجراء عمليّات مسح. أنظر الفصل الثاني.

* arquebusier، من arquebuse: وهي بندقيّة قديمة تعمل بالإشعال (بالفتيل أو بالحجر) (المترجم).

١٤. «هؤلاء المسيحيون الموارنة هم من الشعوب التي أصقلتها الحرب منذ زمن بعيد، ويتطوّعون في =

الثامن عشر، مستنداً إلى «إحصاءات» لم يذكر مصدرها، انه يمكن إيجاد ٤٠ ألف رجل مسلّح عند الدروز و٣٥ ألفاً عند الموارنة؛ ويستخلص من ذلك أن عدد السكّان الدروز يبلغ ١٢٠ ألف نفر بينما يبلغ عدد الموارنة ١١٥ ألف نفر[١٥]. بعد ما يقارب العشرين عاماً، إعترض كورانسيز على هذه العمليّات الحسابيّة فخفّض عدد السكّان الدروز إلى ٧٠ ألف نسمة وعدد «رجالهم القادرين على حمل السلاح» إلى ١٦ أو ١٧ ألفاً، ثم أضاف قائلاً أن هذه «حقيقة ثابتة ومسلّم بها أن عدد الموارنة يفوق بكثير عدد الدروز في جبل لبنان»[١٦]. وفي المدة ما بين ١٨٢٠ و١٨٢٥، لم يجعل رينيو، القنصل الفرنسي في صيدا، لـ «المقاطعات» التي يسكنها الدروز إلّا «خمسة عشر ألف مقاتل، من ضمنهم أربعة آلاف مسيحي»[١٧]. وحتى إذا كانت تغيّرات قد طرأت فيما يتعلّق بحجم الطوائف خلال الأربعين سنة الفاصلة بين ملاحظات فولني وملاحظات رينيو، فإن الخطأ الذي ارتكبه الرحّالة الفيلسوف فولني والذي يصبّ في مصلحة الدروز، ربّما نتج عن إنطباعه ـ بالإضافة إلى الإحترام الذي كان يكنّه لهم ـ الناجم عن الدور السائد الذي كان هؤلاء لا يزالون يقومون به في الجبل رغم تدنّي عددهم بالنسبة إلى المسيحيين.

لقد دفعت أزمات الشرق إلى القيام باستقصاءات أكثر تفصيلاً؛ وتمّ وضع الجداول الإحصائيّة. فبلغ مجموع السكّان في جدول أشيل لوران (Achille Laurent)

= غالبيّتهم لخدمة التركي تحت إمرة والي في طرابلس، بينما يتطوّع الباقون مع الدروز، وهم شعب آخر من جبل لبنان. وإذا ما وُجِدَ مشروع لفتح الأراضي المقدّسة، سيكون من السهل الحصول على ١٥ أو ٢٠ ألف مسلّح من أبناء هذا الشعب الذي يكنّ حبّاً كبيراً للمذهب الكاثوليكي بل وبالأخصّ للإسم الفرنسي الذي يضعون فيه كلّ آمالهم وهذا يزيد إلى حدّ كبير من أهمّية هذه الصداقة لأن الملك يجعل نفسه حامياً لعدد ضخم من الشعوب التي لا يجد الراحة والأمان إلا في ظلّ إسمه»؛ F. SAVARY DE BRÈVES: «Discours sur l'alliance qu'a le roi avec le grand-seigneur et de l'utilité qu'elle apporte à la chrétienté» dans I. DE TESTA: *Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères,* Paris, 1864, t. I, p. 177.

١٥. VOLNEY: *Voyage en Syrie et en Égypte pendant les années 1783, 84 et 85,* Paris, an VII, t. I, p. 456 et 416.

١٦. CORANCEZ: *op. cit.,* p. 181-182.

١٧. REGNAULT: «Recherches sur les Druzes et leur religion», *Bulletin de la Société de Géographie,* VII, 1827, p. 7.

٢١٨٦٢٢ نسمة[١٨]. وتبيّن الإحصاءات التي جمعها في عام ١٨٤٧ بروسبير بوريه (Prosper Bourée)، القنصل العام لفرنسا في بيروت، أن عدد السكّان في جبل لبنان برمّته يبلغ ١٩٣٩٣٥ نسمة[١٩]؛ سنرى فيما بعد كيف وصل إلى هذا الرقم. وكان هنري غي قد اطّلع عليه[٢٠] ولم يتوقّف عنده ورفع المجموع إلى ٣٠٠٩١٩ نسمة سنة ١٨٤٦ [٢١]. وفي الفترة نفسها، قدّر الماروني طنّوس الشدياق عدد «الذكور» بـ ١٠٧٥٩٤ نسمة[٢٢]؛ لم يكن القادرون على القتال وحدهم بل جميع السكّان الذكور هم المشار إليهم بهذا الرقم، فإن استنتاجه يكون قريباً من تقدير بوريه. أما الكولونيل تشرشل (Churchill) فهو يكتفي بالكتابة أن عدد السكّان، «إستناداً إلى الإحصاءات الأخيرة» (كذا)، يقارب ٤٠٠٠٠٠ نسمة»[٢٣].

بعد مجازر ١٨٦٠، صدرت مجموعة جديدة من التقديرات لا تخلو دائماً من الإنفعالات التحزّبية. إذ يؤكّد الماروني يوسف كرم أن الجبل يعدّ ٤٤١٥٠٠ نسمة منهم ٣٥٠٠٠٠ ماروني و٤٠٠٠٠ درزي[٢٤]! بينما يطغى الشكّ والتردّد على

١٨. A. LAURENT: *Relation historique des affaires de Syrie, depuis 1840 jusqu'à 1842*, Paris, 1846, p. 467.

أنظر أيضاً: F. PERRIER: *La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali, jusqu'en 1840*, Paris, 1842, p. 294. (٣١٣ ١١٠ نسمة، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٠ سنة، من دافعي الفردة)·

وأنظر: G. DOUIN: *La mission du baron de Boislecomte. L'Egypte et la Syrie en 1833*, Le Caire, 1927, p. 195: (٢١٥٠٠٠ نسمة، منهم ١٣٠٠٠٠ ماروني، و٣٠٠٠ من الروم الكاثوليك، و١٠٠٠٠ من الروم المنشقين، و٦٥٠٠٠ درزي، و٢٥٠٠ مسلم، و٣٠٠٠ متوالي).

١٩. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٤٠٩، تقرير بوريه بتاريخ ٢٦ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤٧.

٢٠. H. GUYS: *«Beyrout...»* t. I, p. 276.

٢١. ٢٩٢ ١٠٦٢ نسمة بدون سكان بلدة مرجعيون في الجنوب.
H. GUYS: *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie*, Paris, 1862, tableau no 7: «Statistique du gouvernement du Mont Liban en 1846».

٢٢. طنّوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، بيروت ١٨٥٩، ص ٣٤، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٥٤، ص ٣٢.

٢٣. CHURCHILL: *Mount Lebanon, a ten year's residence from 1842 to 1852*, Londres, 1853, t. I, p. 54.

٢٤. *Joseph Karam aux gouvernements et aux nations d'Europe*, Rome, 1871.

تقديرات لوكروا (Lockroy) الذي تتراوح أرقامه فيما يتعلّق بالسكّان بين ٠٠٠ ٢٣٣ و٠٠٠ ٢٩٥ نسمة[٢٥].

وفي الفترة نفسها اتّسمت مجموعة أخرى من التقديرات بدقّة أكبر كما اقتربت أكثر من الحقيقة فيما يتعلّق بالنتائج الإجماليّة التي حدّدت عدد السكّان اللبنانيين بين ٠٠٠ ٢١٠ و٠٠٠ ٢٦٠ نسمة. وقدّر رتشارد ادواردز (Richard Edwards) عددهم بـ٠٧٠ ٢١٣ نسمة[٢٦]. وبلغ المجموع في كشف، أكثر تفصيلاً إلى حدّ كبير، يخصّ «سكان جبل لبنان الذكور كافة من تاريخ الولادة» باستثناء الرهبان ورجال الدين، ٠٥٥ ١٠٥ نفراً من جنس الذكور؛ ربّما وُضِعت هذه الوثيقة المجهولة الأصل إستناداً إلى معلومات سابقة لعام ١٨٦٠، إلا انها محفوظة في أرشيف القنصلية الفرنسية العامة في بيروت ضمن الأوراق المتعلّقة بأوضاع لبنان أثناء الحملة الفرنسيّة[٢٧]. أما توفنيل (Thouvenel) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، فقد أخذ بالرقم ٠٠٠ ٢٤٥ نسمة[٢٨]؛ ويتبيّن من الإحصاء المدوّن على الخريطة التي رسمها ضبّاط الحملة الفرنسيّة والتي تتضمّن جبل لبنان، والمدن الساحليّة غرباً، وعكّار شمالاً، والهرمل شرقاً، والبقاع والأراضي الممتدّة بين لبنان وجبل الشيخ حتى مرجعيون، والمقاطعات الواقعة بين صيدا وبنت جبيل جنوباً، ان عدد السكّان يبلغ ٦٠٠ ٤٨٧ نسمة يقطن ٩٨٠ ٢٦٩ منهم المناطق التابعة سابقاً للأمير بشير[٢٩]. وفي عام ١٨٦٣،

٢٥. موزّعين كالآتي: من ١٥٠ إلى ٠٠٠ ٢٠٠ ماروني، ومن ٦٠ إلى ٦٥ ألف درزي، ومن ١٥ إلى ٠٠٠ ٢٠ متوالي، ومن ٨ إلى ٠٠٠ ١٠ مسلم.
E. LOCKROY, «Voyage en Syrie, Mission de M. Renan en Phénicie», *Le Tour du Monde*, 1863, t. I, p. 36.

٢٦. R. EDWARDS, *La Syrie, 1840-1862*, Paris, 1862, p. 71.

٢٧. موجودة في الملفّ نفسه الذي يتضمّن تقرير الليوتنان كولونيل شانزي حول إدارة جبل لبنان، بتاريخ كانون الثاني/يناير ١ ١٨٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٦٠، ١٨٦٠.

٢٨. «إن وضع المسيحيين في لبنان يبرّد تماماً ما نطالب به لهم من وضعيّة متميّزة. فإذا تأمّلنا أحوالهم، بغضّ النظر عن المذاهب، نجد أن عددهم يفوق ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة، بينما لا يتجاوز عدد الدروز ٠٠٠ ٢٨ نسمة، ويبقى عدد المسلمين مجتمعين، بمن فيهم المتاولة، أقلّ من ٠٠٠ ١٧ نسمة».
Circulaire de Thouvenel aux représentants français à Londres, Vienne, Saint-Pétersbourg et Berlin, 2 avril 1861, dans TESTA, *op. cit.*, t. VI, Paris, 1884, p. 375-376.

٢٩. في هذه الحالة الأخيرة: ٠٠٠ ١٧٢ ماروني، و١٠٠ ٢٧ روم أرثوذكس، و٤٠٥ ٢٠ روم كاثوليك، و٥٦٠ ٢٨ درزي، و٣٢٠ ١٣ متوالي، و٧٧٩٥ مسلم، و٣٠٠ يهودي. وفي الحالة الأولى: ١٨٠ ٢٠٨ =

إعتبر النقيب فان (Fain) قائد البعثة العسكريّة في لبنان، أن عدد السكّان داخل الحدود الإقليمية المقرّة عام ١٨٦١، يبلغ ٦٠٧ ٢٦٦ نسمة[٣٠]. وفي السنة نفسها، اشتكى ممثلون عن الطائفة المارونية من فداحة الأموال المفروضة على إخوانهم في الدين في هذه «المتصرّفيّة» الجديدة، وجاء في كتاباتهم أنها تعدّ ٠٠٠ ٢٦٢ نسمة[٣١].

كل هذه الأرقام تكشف ملامح الجبل الذي شدّ عدد أهاليه إنتباه المراقبين الأجانب وبخاصّة عندما قارنوه بما شاهدوه في سائر البلاد السورية. وتلتقي الشهادات أيضاً لتبيّن أن أهل الجبل يشكّلون ظاهرة متحرّكة وأن الأسر كانت تتنقّل مما أدّى إلى مضاعفة إختلال التوازن العددي بين الطوائف.

ولا يمكن لهذه التحرّكات السكّانيّة إلا أن تؤكّد الفوارق القائمة بين المجموعات الاجتماعيّة ـ الطائفيّة. كان على هذا التجمّع البشري أن يعيش على أرض محدودة المساحة... فما فائدة النتائج الكميّة الناجمة عن تقديرات كان أصحابها يقترحون حلولاً مختلفة؟

إذا أردنا أن نحلّل هذه النتائج، كان علينا بالضرورة أن نقدّر الكثافة الممكنة لسكان الجبل وأن نحدّد إنطلاقاً من ذلك، التطوّر الديمغرافي للجماعات الطائفيّة وأشكال توطّنها الجغرافي. ويجب مقابلة الأرقام والشهادات المتعلّقة بالتجمّعات الطائفيّة وبمناطق تمركزها.



قبل كل شيء يفترض الإحتراس من المبالغات التحزّبية. عندما أعدّ القنصل العام

= ماروني، و٠٤٠ ٦٨ روم كاثوليك، و٤٧٥ ٣٣ روم أرثوذكس، و١٦٠ ٤٤ درزي، و١٢٠ ٥٥ متوالي، و٥٦٥ ٧٦ مسلم، و٠٦٠ ٢ يهودي.

Carte du Liban d'après les reconnaissances de la brigade topographique du corps expéditionnaire de Syrie en 1860-1861... au 1/200.000ᵉ.

٣٠. منهم ٨٠٠ ١٧١ ماروني، و٥٦٠ ٢٨ درزي (ش خ) تركيا، مذكرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ ١٨٦٣، ورقة رقم ٤٢٦.

٣١. منهم ٠٠٠ ٢٠٦ ماروني، و٠٠٠ ٢٥ درزي، و٠٠٠ ٢٤ مسيحي من المذاهب الأخرى؛ وفي هذه الشكوى، ربما يكون الإهتمام بتجنّب دَفع التكليفات الجبائيّة قد دفع موقّعي العريضة إلى عدم المبالغة بالعدد الإجمالي للسكان ولكن مع الإعلان عن عدد أكبر فيما يتعلّق بأبناء طائفتهم. (ش خ)، تركيا، مذكّرات، ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ١٨٦٣، الورقة رقم ٥٢٨.

بوريه مذكرّته حول سكان لبنان سنة ١٨٤٧ أشار بوضوح إلى هذه المشكلة لتبرير أرقامه المنخفضة نسبياً:

«يتراوح عدد سكان البلاد التي حكمها الأمير بشير حتى سنة ١٨٤٠ والتي حاول الباب العالي أن يخضعها لسلطة والٍ تركي، بين مائة وتسعين ومائة وخمسة وتسعين ألف نسمة. وفي كشوفات تمّ إعدادها لأوروبا وأرسلت إليها بخط اليد أو على شكل مطبوعات، إرتفع هذا الرقم إلى ثلاثمائة وخمسين الف، وأربعمائة ألف وحتى إلى خمسمائة ألف نسمة. غالباً ما يؤخذ بهذه الأرقام على علاّتها. ويؤسفني عدم التمكّن من تفسيرها بغلط وقع فيه الذين جمعوها؛ فالسبب يعود ببساطة، إذا أردنا أن نسمّي الأشياء بأسمائها، إلى كذب إرادي»[٣٢].

يلمّح بوريه هنا إلى مؤامرة كانت تحيكها بعض العناصر المارونية يتزعمّها، في لبنان، كل من الأب جان عازار رئيس ثانوية عين ورقة في كسروان، وقريبه جوزيف كونتي (Joseph Conti) الوكيل القنصلي لفرنسا في صيدا، والمطران الماروني في صيدا عبدالله البستاني. وفي باريس، كان الأب عازار يحظى بتأييد فعّال للغاية من أحد العاملين في جمعيّة القدّيس فانسان دي بول (Saint Vincent de Paul) المدعو ماليرب (Malherbe) والذي كان المؤسّس لـ «جمعيّة النجدة من أجل المسيحيين في لبنان» (Société de secours en faveur des Chrétiens du Liban)، وأراد للغاية نفسها إنشاء فرع مستقل لجمعيّة القديس فانسان دي بول في بيروت. كان ماليرب يعمل بالإتفاق مع المعارضة الكاثوليكيّة الملكيّة القانونيّة* في مجلس النواب،

---

٣٢. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة رقم ٣٦٦، برقية من بوريه بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٧.

* **عصر عودة الملكيّة (Restauration) والملكيّة القانونية والقانونيّون (légitimistes)**. بعد تنحي نابليون الأوّل (١٨١٤) أعيد النظام الملكي إلى فرنسا وتولّ العرش الملك لويس الثامن عشر من سنة ١٨١٤ إلى سنة ١٨٢٤ مع إنقطاع ١٠٠ يوم في عام ١٨١٥ عندما استطاع نابليون أن يفلت من منفاه وأن يمسك مجدّداً بزمام الحكم في فرنسا، وهي الفترة التي انتهت بهزيمته في معركة واترلو. عاد بعدها الملك لويس الثامن عشر وخلفه الملك شارل العاشر (١٨٢٤ ـ ١٨٣٠). وفي عام ١٨٣٠، تولّ العرش لويس فيليب الأوّل بعد ثورة تموز/يوليو ١٨٣٠ . لم يكن لويس فيليب من أسرة البوربون الملكيّة القانونيّة ولكن من فرع أورليان التي لم يكن من حقّه اعتلاء العرش، مما أدّى إلى معارضة شديدة من قبل القانونيين أي أنظار الملكيّة القانونيّة. وفي كلّ الأحوال سمّيت فترة حكمه بـ «ملكيّة تموز» (Monarchie de Juillet، ١٨٣٠ إلى ١٨٤٨) لأنها بدأت مع ثورة تموز/يوليو ١٨٣٠ التي اندلعت على أثر تدهور الأحوال المالية والإقتصاديّة والإجتماعيّة، وفتحت الطريق أمام ما أطلق عليها إسم «الملكيّة البرجوازيّة» إشارة إلى تحالف برجوازيّة الأعمال الكبرى مع النظام الملكي بغية السيطرة على الثورة الشعبيّة وحصر نتائجها بحدود مطالب الطبقة المسيطرة على الحياة الإقتصادية. وقد تميّز ذلك=

ويوصي بعمل سرّي لدعم الموارنة ضدّ الباب العالي وضدّ انكلترا بالطبع ولكن أيضاً ضد غيزو** والحكومة - «لو كنّا لا زلنا في عصر عودة الملكيّة (Restauration) لكان لبنان حرّاً»، تلك صيحة أطلقها السيّد كتربارب (Quatrebarbes)[33] كأنّه يفصح عن برنامج عمل، في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٣ يوليو/تموز ١٨٤٧ لمناقشة الشؤون اللبنانيّة[34]. في الوقت نفسه كان ماليرب يحاول كسب اللعازاري (lazariste)* أوجين بوري (Eugène Borée)

= «العهد» الملكي الجديد بإنهاء نفوذ الكنيسة الكاثوليكية في الحكم (خلافاً للعهد الملكي السابق - أسرة البوربون -) والذي كانت تتمتّع به قبل الثورة الفرنسيّة ثم خلال الفترة الأولى لعودة الملكيّة (المترجم).

** غيزو (Guizot): مؤرّخ وسياسي فرنسي. شغل عدّة مناصب وزارية في فترة عودة الملكيّة وملكيّة تموز إلى جانب تدريسه تاريخ الحضارة الأوروبية والحضارة الفرنسيّة في جامعة السوربون على فترات متقطّعة (حسب رضا السلطات عليه). وحلّ مكان تيير (Thiers) في منصب وزارة الخارجية من سنة ١٨٤٠ حتى تولّيه رئاسة الحكومة سنة ١٨٤٧ . سعى لتحقيق تقارب بين فرنسا، وانكلترا والنمسا ولإحلال سلام أوروبي وهو ما لم يتفق مع الشعارات القوميّة التي كانت ترفعها الحركات الليبراليّة آنذاك. وقد ساهمت سياسته الداخليّة الداعمة لبورجوازيّة الأعمال وحدها والمعادية لليبرالية، وسياسته الخارجيّة الرافضة لحقّ تقرير المصير للشعوب والقوميّات المختلفة، في إنهاء نظام لويس فيليب. وسقط نظام الملكيّة الجديدة بعد اندلاع ثورة ١٨٤٨ (المترجم).

٣٣. كاتربارب من حزب الشرعية الملكية وعضو لجنة الدفاع عن التعليم التي ترأسها مونتالامبير (Montalembert)، إنتخب سنة ١٨٤٦، نائباً عن إقليم مان إي لوار (Maine-et-Loire) في دائرة (شوليه) (Cholet)، ضدّ النائب الوزاري السابق. في برقيّة بتاريخ ٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤٨، نعته والي إقليم Maine-et-Loire بـ «الواهب الجندي»؛ A.-J. TUDESQ, *Les grands notables en France*, Paris, 1967, p. 707, 911 et 1132. *Journal des Débats*, 4 juillet 1847.

٣٤. في ٢٩ آب/أغسطس ١٨٤٧، كتب ماليرب لكونتي ما يلي: «عليها [الأمة المارونية] أن تتّحد في حزمة واحدة تتبع لقيادة سرّية ووحيدة، وأن تقاوم بالسلبيّة جميع الإجراءات التي يتّخذها الباب العالي لطمس إستقلاليّتها، وألا تقبل أبداً بدفع أية ضريبة سواء بالرجال أو بالأموال، وأن يلجأ الوكلاء دائماً إلى وسيلة للمماطلة في المجالس الجديدة عن طريق إثارة مشكلة أو أخرى، وأن يهدّدوا، كلما اقترح تدبير ما يربط مستقبلهم أو يبدو تعسّفياً، بالإنسحاب أو بالإمتناع لإفشال المداولات. وبغية التوصّل إلى كل هذا الذي قد يكون من الصعب إفهامه للموارنة بشكل مباشر، لا أعرف حلاً أفضل من إنشاء جمعيّة القدّيس فنسان دو بول التي سبق أن أرسلت لكم نظامها عن طريق مؤسسة روستان [تاجر فرنسي مقيم في بيروت] منذ فترة طويلة. وبعد تأسيسها، ستشكّل هذه الجمعيّة الخيريّة قاعدة يمكنكم الإرتكاز عليها للبناء، ثم أنها سترتبطكم مباشرة بالمؤسسة الكبيرة التي يوجد رأسها في باريس وأصبحت فروعها تغطّي أوروبا» (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٣٩، ١٨٤٦-١٨٤٧، ملفّ «الأفراد».

* اللعازاري: راهب من رهبنة سان فانسان دي بول (Saint Vincent de Paul) وجمعها اللعازاريون (المترجم).

والكونت دولالمان (Comte de Lallemand) الملحق بالسفارة الفرنسيّة في القسطنطينية و«الكاثوليكي جدّاً»، وهما اللذان أرسلهما غيزو إلى لبنان في مهمّة إستعلاميّة شبه رسميّة؛ وكان ينصح كونتي بأن يوضح للكونت دولالمان أن انكلترا تريد الإذلال لفرنسا والخراب للموارنة، وأنه لم يسبق أن كان الموارنة مضطهدين كما هم اليوم، وأنّهم أكبر عدداً بكثير مما يقال عموماً»[٣٥].

كان قد سبق لماليرب أن حثّ كونتي على تزويده بمضابط تطالب بإرجاع سلطة الشهابيين، وبدفع التعويضات للمسيحيين ابان الصدامات التي واجهوا فيها الدروز في عام ١٨٤١ ثم في عامي ١٨٤٤ و١٨٤٥، وبإنهاء سلطة الدروز في لبنان الجنوبي[٣٦]. وفي كل الأحوال، وبينما كان يتمنّى إنهاك الدروز، كان يودّ الحصول على تأييد الأسر المارونيّة الكبرى لاعتقاده بأن «الإقطاعية ضروريّة للحفاظ على الكاثوليكية وعلى أمن الإمبراطورية العثمانيّة»[٣٧]؛ هذا الرأي يدلّ على الدرجة التي وصل إليها ماليرب في إسقاط شجونه الفرنسيّة وهمومه في السياسة الداخليّة على عالم آخر... ومن أجل دعم هذا الشأن «الفرنسي والكاثوليكي للغاية» طلب أيضاً من كونتي تزويده بمعلومات مفصلّة جداً حول سكان لبنان ووضع الموارنة[٣٨]. وفي مقابل كل هذه الخدمات، وعد ماليرب الوكيل القنصلي بمنحه وسام الشرف ومركز القنصل العام[٣٩]!

على الصعيد اللبناني، لم تَحْظَ تلك الدسائس بدعم البطريرك الماروني يوسف الخازن، وكذلك اتخذ منها أعضاء الإرساليات الفرنسية، اللعازاريين واليسوعين،

---

٣٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٩، ١٨٤٦ـ ١٨٤٧، ملف «الافراد»، رسالة من ماليرب إلى كونتي، باريس ١٥ نيسان/ أبريل ١٨٤٧.

٣٦. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٦٨، نسخة من رسالة ماليرب المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٦ ضمن برقيّة بيريتيه (Pérétié)، ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٨.
راجع .R. de MALHERBE: *L'Orient, 1718-1845,* Paris 1846, t. II, p. 136-137

٣٧. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٩، ١٨٤٦ـ١٨٤٧، ملف «الافراد»، رسالة ١٥ نيسان/أبريل ١٨٤٧.

٣٨. المصدر نفسه. رسالة من ماليرب إلى كونتي، باريس آذار/ مارس ١٨٤٧. في رسالته المؤرخة ٢٩ آب/ أغسطس ١٨٤٧ يشكر ماليرب كونتي للتفاصيل التي أرسلها إليه حول سكان لبنان؛ «استفدنا هذه الإحصائيّة إلى حدّ بالغ».

٣٩. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت ٦، الورقة ٦٩، نسخة من رسالة من شهر تموز/ يوليو ١٨٤٧.

موقف الحياد[٤٠]. وقد اتّهم بوريه الأب عازار والمطران عبدالله البستاني وكونتي بأنهم يريدون القيام بدور بارز داخل الطائفة المارونية والإحتفاظ بالقسط الأكبر من المبالغ المدفوعة لهم لمساعدة المسيحيين، وقام بوريه بإخطار وزير الخارجية بأن المضابط المعدّة من قبل المطران عبدالله البستاني وكونتي مزوّرة[٤١]؛ وكان قد سبق للمقرّر بول دارو (Paul Daru) أن رفض تلك المضابط عندما تمّ عرضها على مجلس النواب [الفرنسي] المنعقد بتاريخ ٣ تمّوز/يوليو سنة ١٨٤٧، موضحاً أن تصوّري اللجنة المكلّفة والحكومة متطابقتان أساساً في النقاط التالية:

١) «يجب تشجيع حكومة السلطان الحالية في جهودها وليس إرهاقها أو إحباطها بتقديم مطالب ربما كانت غير مناسبة»؛ ٢) «يجب ألا تهمّنا قضيّة الأمراء في لبنان بقدر ما تهمّنا قضيّة المسيحيين أنفسهم»[٤٢]. كانت الإتهامات الموجّهة إلى الأب عازار وأصدقائه خطيرة إذن. وقد حاول الوكيل القنصلي كونتي أن يبرّر نفسه وأوضح، على وجه الخصوص، أن تقديراته كانت ترمي إلى تصحيح المفاهيم لدى بعض الكاثوليكيين الفرنسيين الذين وصلوا إلى حدّ الإدّعاء بأن عدد السكّان الموارنة يبلغ مليوناً ونصف مليون نسمة. ولما اتُّهِمَ بإرسال البيانات الكاذبة إلى باريس وروما ولم يتمكّن من تقديم الكشوفات المنتظمة عن إدارته لخان صيدا، تمّ عزله من منصبه في آب/أغسطس ١٨٤٨؛ لاسيما وان مناوراته كانت قد أثارت قلق السلطات التركيّة و«دفعتها إلى الشك في صدق نوايا الحكومة الفرنسيّة»[٤٣].

---

٤٠. «الإكليروس الأوروبي برمّته يقف ضدّكم، الأب بلانشيه (Planchet) [يسوعي]، واللعازاريون، وحتى هؤلاء الذين تثق بهم». في الرسالة نفسها كان ماليرب يشكو لكونتي من الطبع الخجول للبطريرك الماروني «رغم أنه من آل الخازن»، المصدر نفسه، الورقة ٧١، و(م ق ع)، بيروت، المحفظة ٣٩.

٤١. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، الورقة ٣٦٥.

٤٢. «Journal des débats», 4 Juillet 1847.

٤٣. (ش خ)، المراسلة التجارية، ٦، الورقة ٢٦، برقيّة بيريتييه. كان بوريه موجوداً في باريس آنذاك وتعرّض لهجوم عنيف من قبل الأب عازار الذي سعى لإقالته من منصبه. أقام الأب عازار في باريس من سنة ١٨٤٦ إلى سنة ١٨٥٤. كان رجلاً متآمراً من الدرجة الأولى، حتى أنه اشترك في الخطّة الهادفة إلى استعمار الجزائر بتوطين الموارنة فيها، والتي حَظِيَت بدعم الأوساط الكاثوليكيّة والملكيّة الشرعيّة نفسها (ش خ، المراسلة السياسيّة، بيروت، ٩، الأوراق ١١١ـ ١١٦، رسالة لويس دو بوديكور (Louis de Baudicour) إلى لامارتين المؤرّخة من روما، ٢٧ آذار/ مارس ١٨٤٨؛ الورقة ١١٨، برقيتا بيريتييه، ٢٦ نيسان/ أبريل و٢٦ أيار/ مايو ١٨٤٨).

Cf. G. Yver: «Les Maronites et l'Algérie», *Revue Africaine*, 1920, p. 165-211.

وهكذا، بات العمل من أجل المُثُل العليا يصبّ في إطار الدسائس المنحطّة المتفاقمة من جرّاء التواطؤ والمخاصمة المسيطران على وضع الشرق والغرب. وكان لا بُدّ من سرد هذه القصّة ـ التي تذكّر نكهتها فيما يتعلّق بالجانب الفرنسي بنكهة أسلوب ستندال (Stendhal) (في روايته لوسيان لوفين *Lucien Leuwen*) ـ لفهم الجوّ الذي كان يتمّ فيه تحديد بعض الأرقام.

وإذا التزوير قد بدا أمراً وارداً فذلك لأن عدد البشر في لبنان أخذ يكتسب قيمة جديدة أثناء تلك الفترة المضطربة. لقد ترك رحيل المصريين، وسقوط الأمير بشير الثاني الشهابي، وما ظهر من ضعف في الأطر الاجتماعية ـ السياسية القديمة في الجبل بعد عام ١٨٤١، بلداً تتجابه فيه جماعتان طائفيّتان، وكان الباب العالي وفرنسا وانكلترا يبحثون في أمر إدارته، بما يتّفق مع اختلاف مصالحهم، عن حلول يواجهها دائماً وجود هاتين الطائفتين. وكانت درجة العنف التي اتّسمت بها المجابهة الداخليّة بحدّ ذاتها إشارة إلى التحوّلات المتزايدة الوضوح التي طرأت على قوّتهما العددية وعلى توزّعهما الجغرافي. إذن، فإن الفترة المذكورة لها أهمية خاصة فيما يتّصل معرفة الوضع الديمغرافي للبنان، ومن ثم الوصول إلى فهم أفضل لتطوّر تلك المجموعات السكّانيّة.

الفصل الرابع

الكثافة السكّانية المثلى وتصادم الطوائف

حدّد بوريه أن التقديرات المهمّة يفترض أن تتناول «البلاد التي حكمها الأمير بشير لغاية ١٨٤٠» والتي أنيطت إدارتها بعد ذلك بقائمقام مسيحي وقائمقام درزي. وضمن هذه الحدود، نذكّر بأن الأرقام التي تقدّم بها طنّوس الشدياق قدّرت عدد السكّان «الذكور» بـ ١٠٧٥٩٤ نسمة. أما بروسبير بوريه فقد قدّر عدد السكّان عامة بـ ١٩٣٩٣٥ نسمة، وقدّره أشيل لوران بـ ٢١٨٦٢٢ نسمة، بينما تراوحت أرقام هنري غي بين ٩١٩ ٣٠٠ و٠٦٢ ٢٩٢ نسمة، مستثنية بلدة مرجعيون الواقعة جنوب شرق نهر الليطاني، خارج إطار جبل لبنان بحدّ ذاته، والتي لم تدخل ضمن الأراضي الخاضعة عامة لسيطرة الأمير بشير. وتقترب من مجموعة الأرقام هذه، بتفاصيل معلوماتها وربّما أيضاً بتاريخ مصادرها، الوثيقة القنصلية غير الموقّعة المحفوظة في ملفّات عام ١٨٦٠ والتي تحدّد مجموع السكّان الذكور في لبنان بما يساوي ١٠٥٥٥٠ نفراً باستثناء أعضاء الإكليروس[1]. وتُبرِزُ هذه الأرقام إذن فوارق مهمّة، على وجه الخصوص بين تلك التي قدّمها بوريه، والشدياق، ولوران، والمجهول القنصلي من جهة، وبين التي طرحها غي، من جهة أخرى.

وحده بوريه، الذي أرسل نتائج إستمارته إلى وزارة الخارجية في نهاية عام

---

١. كان كهنة المذاهب الشرقيّة، «المتحدون» أو «المنشقّون»، يتزوّجون ويصبحون أرباب أسر كبيرة، بينما يبقى الرهبان والأساقفة عزّابا. ويقول هنري غي (*«Esquisse...»*, Tableau VII) انه كان هناك ١٥١٥ راهباً من الموارنة و٩٨٧ كاهناً من المذاهب المختلفة.

١٨٤٧، قدّم بعض المعلومات يشرح فيها كيف توصّل إلى هذا المجموع لتعداد السكّان البالغ ١٩٣٩٣٥ نسمة. ومن أجل القيام بعمليّة تقدير لسكان جبل لبنان، لاسيما القطاع الجنوبي منه حيث تركّزت بؤرة الصراع بين الدروز والموارنة، ضَمَنَ بوريه تعاون الدكتور غاياردو (Gaillardot) الذي اكتسب شهرة في أوساط علماء الآثار لمساعدته إرنست رينان في إتمام «المهمة في فينيقيا» أثناء العامين ١٨٦٠ و١٨٦١. كان هذا الطبيب في الجيش المصري سابقاً قد استقرّ في مدينة صيدا حيث جعل منه فضوله، وعلاقاته مع الوجهاء، والصلات الحميمة مع السكّان التي كانت تفرضها مهنته، وندرة إشتراكه في المشاجرات المحليّة، ـ مصدراً منصفاً نسبياً للمعلومات بمعنى أنه لم يكن يحمل من الآراء المسبقة سوى الأحكام التي كانت تمليها عليه ثقافته الغربية. هل تمكّن من الإطلاع على بعض الوثائق وبعض السجلات؟ هناك ما يوحي بذلك فيما تبقّى من مراسلاته دون أن يؤكّده. فقد اكتفى بالكتابة إلى بوريه: «أسرع في إرسال كشف لكم عن الواقع السكّاني لجبل لبنان. وحيث أن نسخه قد تمّ بسرعة بالغة في حينه واني كنت شديد التواني فيما يتعلّق بالتصحيح فقد وردت بعض الأخطاء في العديد من عمليّات الجمع؛ لم أجد الوقت لتسجيلها عندي قبل إرساله إليكم. ويوجد خطأ آخر: فيما يتعلّق بإقليم جزّين، حيث كل الذي تمّ تدوينه في عمود المسلمين يجب نقله إلى عمود المتاولة»[٢]. وهذا التشكّك الذي يظهره غاياردو، يعوّضنا عن الإتقان بكونه يبرهن على الأقلّ عن تعقّله.

كان هدف بوريه هو تمكين الحكومة الفرنسية من التوصّل إلى أوضح تصوّر ممكن لوضع معقّد، وتسويغ وجهة التعامل التي كان يوصي بها فيما يخصّ لبنان والتي كانت على أي حال تتفق إلى حدّ كبير مع رؤية غيزو ـ، مما مكّن صاحبها من التأثير على هذا الأخير. لم يكن لديه أي وهم حول دقّة الأرقام التي في وسعه الحصول عليها؛ وكان يبحث فيها فقط عمّا يقترب من الواقع إلى حدّ معقول؛ ولم يكن حرصه على الدقّة، النابع من روح نقديّة، يرمي إلّا إلى استخلاص نتيجة متوازنة. وتدلّ سجلّات الوقائع المحفوظة في أرشيف القنصليّة الفرنسيّة العامة في بيروت على أن بوريه قد

٢.(م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٠، ١٨٤٧، ملفّ «صيدا»، رسالة ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٧. وأضاف يكتب بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر: «لم أتمكّن من الحصول إلّا على المراجعة التي أرسلها اليكم، ولم أحصل عليها إلا في الخفاء».

اضطرّ إلى مقارنة المعلومات الأوّلية التي زوّده بها غاياردو إلى سلسلة أخرى من الأرقام الناتجة عن بعض التحقيقات المحلية؛ ولكي يكوّن لنفسه فكرة عن مجموع السكّان في حين لم يكن في متناوله إلّا عدد «حملة السلاح»، إختار ضرب هذا العدد بـ ٤,٥ بدلا من ضربه بـ٥ [٣]. وهذا المنهج يفترض الإقرار بأن كل رجل من هؤلاء هو صاحب أسرة[٤]، ومن ثم يُعْتبر الرجل القادر على حمل السلاح وحدة مماثلة «للنار»* في الإحصاءات الأوروبيّة. ومن المفيد الأخذ بعين الإعتبار المقاربة الضمنيّة التي قام بها بوريه (أو غاياردو؟) بما في ذلك الحكم على السلوك الذي اتّبعه الولاة العثمانيون أو المصريون بخصوص الجبل وعلى وجه التحديد فيما يتعلّق بتقدير الأموال المفروضة.

هل كانت جدارة غي وإخلاصه على المستوى نفسه؟ هو لم يأخذ بأرقام بوريه واقتصر على التأكيد التالي: «إن الإحصائية التي أقدّمها عن سوريا هي تجميع لمعلومات مستمدّة من مصادر موثوقة وتطلّب تجهيزها فترة طويلة»[٥]. غير أنه لا يوجد عنها أي أثر في أرشيف القنصليّة العامة لفرنسا في بيروت؛ ورغم أن تقديره لعدد سكان لبنان كان يتراوح منذ سنة ١٨٣١ بين ٣٤٥ و٣٥٠٠٠٠ نسمة[٦]، إلّا أن أبحاثه ربما تمّت بعد مغادرته قنصليّة بيروت عام ١٨٣٨. وقد تكون أحكامه قد تأثرت حينذاك بعلاقاته مع مجموعة عازار وكونتي والبستاني التي نشر لها نصّاً، أو تأثرت أيضاً بحقده على بوريه الأصغر منه سناً بكثير والمتفوّق عليه مهنيّاً[٧]. بشكل عام، إن الخبرة المتينة التي اكتسبها غي تجعل منه مصدراً مفيداً للمعلومات؛ إلا أن

٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٩، ١٨٤٦ـ ١٨٤٧، ملفّ «السلطات المحليّة».

٤. حول تلك الأساليب الحسابية أنظر: P. VILAR: *«La Catalogne dans l'Espagne moderne»*, Paris 1962, t. II, p. 48 *passim*.

* «نار»: «feu»: يتمّ تعداد الأسر من خلال عدد المواقد الموجودة في قرية ما. وقال: قرية فيها أربعون «ناراً» أي أربعون أسرة (المترجم).

٥. H. GUYS: *«Beyrout...»*, t. I, p. 276.

٦. في ذلك الوقت قدّم لبوجولا (Poujoulat) المعلومة التالية: «يمكن تقدير عدد سكان لبنان بـ٣٤٥ أو ٣٥٠٠٠٠ نسمة؛ وتعدّ سلسلة الجبال الشرقية بين ٥٠٠٠٠ و٥٥٠٠٠ نسمة»؛ MICHAUD et POUJOULAT: *«Correspondance d'Orient, 1830-1831*, Paris, 1835, t. VIII, p. 299.

٧. كان هنري غي صديقاً للتاجر روستان الذي استخدم «كصندوق للمراسلة» بين ماليرب وكونتي في بيروت؛ ومن جهة أخرى نشر غي في ملحق كتابه حول «بيروت ولبنان» (*«Beyrout et le Liban»*, T. II, p. 324-336) رسالة الأسقف عبدالله البستاني إلى الأب عازار؛ وقد تضمّنت الرسالة التي تحمل تاريخ =

كتبه وبخاصة مراسلاته القنصليّة تنمّ عن ذهنية دنيئة ذات رؤى ضيّقة وفظّة لا توحي دائما بالثقة الكبيرة.

ويتمثّل القاسم المشترك بين بوريه، والشدياق، ولوران، وغي، في أن المعطيات الرقميّة التي يذكرونها تمّ تجميعها في الأربعينات (١٨٤٠) على مدى سنوات عدة، وانها بالتالي ناتجة عن «إنطباع» ديمغرافي يتركّز حول بضع «سنوات فاصلة»*. من جهة أخرى، تُظْهِر تلك المعطيات، على غرار التي يذكرها المجهول القنصلي، بُعْدَيْن جوهريّين لتصنيف سكّان جبل لبنان: المنطقة والطائفة. والجدير بالذكر أن النسب المئوية في القياس الديمغرافي لهذين البعدين متشابهة في أعمال باحثينا الخمسة ـ مع بعض التحفّظات فيما يتعلّق بلوران سيتمّ توضيحها فيما بعد ـ ، وكأنهم استمدّوها من مصدر أوحد للمعلومات أو كأن البيئة فرضت ذلك التطابق الضروري في ملاحظاتهم.

*

* *

ثمّة إجراء يفرض نفسه قبل التدقيق في هذه النسب المئويّة: لا بد من معرفة عدد السكّان الإجمالي الذي سيتّخذ مرجعاً، ولو على وجه التقريب، ممّا يدفعنا إلى طرح السؤالين التاليين: ما هو المستوى الذي يمكن منطقيّاً أن يبلغه عدد السكّان؟ في أيّة بيئة بشرية نبحث عن تفسير لفرص الطوائف المختلفة؟

الجبال، والصخور، ومساحة الأرض المحدودة، كلّها سمات جغرافية تفرض طرح المسألة على صعيد الكثافة السكّانية الممكنة. وقليلة هي الشهادات القديمة

= ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٦ والمكتوبة بهدف النشر بطبيعة الحال، نداءاً مؤثراً للأب عازار لكي يستنهض «الشعب الفرنسي» ليقوم هذا الأخير بنصرة الموارنة ضدّ الدروز. وبنشره النصّ المذكور، لم يكن هدف غي مجرّد الإعلام، إذ عبّر أيضاً بهذه الطريقة عن حقده على غيزو، وإستطراداً، على نظام ملكيّة تّموز (يوليو) متهماً إياه بعدم تقبّل نصائحه وبعرقلة ترقيته. (أنظر الفصل الثالث عشر، الهامش ٢١ والهامش ٢٥). ولّما أحبطت طموحاته وجّه غِلّه إلى بوريه بوجه خاص؛ وبالفعل، عندما ارتقت قنصليّة بيروت إلى مستوى القنصليّة العامة، إنضمّت قنصليّة حلب، وكان قنصلها هنري غي، إلى اختصاصات القنصل العام في بيروت وهو بوريه. وقد تذرّع غي بهذا الوضع ليطلب إحالته على التقاعد عام ١٨٤٧ أي في العام نفسه الذي رمى فيه بوريه بثقل حججه الديمغرافيّة ضدّ خصوم السياسة التي كان مكلّفاً بتنفيذها. .

• الترجمة الحرفيّة هي «سنوات-مراحل» (المترجم).

القائمة على هذا المفهوم؛ إذ يؤكّد الذين استخدموه على شدّة التركّز السكّاني. وينتج عن حسابات فولني أن «بلاد الدروز» تعدّ ١٠٩٠ نسمة للفرسخ المربّع الواحد، «مما يعادل عدد السكّان في أهمّ أقاليمنا»[٨]. وتبيّن لنائب القنصل مزوايه (Mazoillier) أن المناطق الوسطى والجنوبيّة من لبنان، «تلك البلاد الجبليّة، تربتها عبارة عن كتلة صخريّة. إلّا انها أكثر المناطق السورية الآهلة بالسكّان؛ وتعدّ على الأقلّ مئتي نسمة في الميل المربّع»[٩].

فلنذكر بداية ان تقديرات بوريه، والشدياق ـ شرط أن يتعلّق الأمر فعلاً عند هذا الأخير بجميع الأفراد الذكور ـ ، والمجهول القنصلي، هي الأقرب إلى المنطق إذا ما قوبلت بالظروف الجغرافيّة والاقتصادية.

ولكي يتسنّى لنا تقدير قيمة الكثافة السكّانية في هذه المنطقة الجبليّة، من الضروري التعرّف، ولو نسبيّاً ـ على مدى المساحات الصالحة للزراعة، إذ لم يتمّ قياس تلك المساحات إلّا في عصرنا الحالي. مع ذلك، وبما أن التغيّرات محدودة بالإمكانات التي تقدّمها طبيعة الأرض نفسها، يصبح من المقبول الرجوع إلى سلّم القياسات المعاصر، لاسيما وأن جميع الأراضي الصالحة للزراعة كانت تُستثمر منذ أكثر من قرن. وقد لاحظ أحد الرحّالة انه «لا يوجد شبر من التربة الصالحة للتقليب إلا وعالجه محراث الجبليين»[١٠]؛ وقد جاءت التحقيقات التي تمّت على صعيد القرية لتؤكّد شهادته[١١]. هذه الإفادة المثلى من الأراضي في ظروف الإستثمار السائدة في

٨. VOLNEY: *op. cit.*, t. I, p. 259-260.

٩. (م ق) الشؤون الخارجيّة: B III, n° 243 «*Rapport sur l'état commercial et politique de la Syrie*», par Mazoillier, 1848.

«تقرير حول الوضع التجاري والسياسي في سوريا»، بقلم مازوايه، ١٨٤٨. كان مازوايه إبن تاجر فرنسي في طرابلس، وشغل منصب نائب قنصل فرنسا في طرطوس. وكانت أمّه مارونيّة من إهدن في شمال لبنان، وهكذا كان مازوايه إبن أخت الشيخ بطرس كرم وإبن عمّة إبنه يوسف كرم وهذان لعبا دوراً كبيراً في أحداث الأربعينات، والخمسينات، والستينات من القرن التاسع عشر. (ش خ)، تركيا، مذكرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ ١٨٦٣، الورقة ١٤١: «*Note sur la famille Karam*», par R. GUYS: 3 décembre 1860. مذكّرة حول أسرة آل كرم، بقلم ر. غي، ٣ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٦٠. أنظر الفصل الثاني عشر.

١٠. «عند الدخول إلى لبنان، تدهشنا الزروع المنتشرة في كلّ مكان، وسط الأراضي الصخريّة». MICHAUD et POUJOULAT: *op. cit.*, t. VI, p. 138.

١١. «إن طبيعة التربة وشدّة المنحدرات التي تحدّ من انتشار النباتات. وعدا ذلك، لم يكن يوجد هكتار =

تلك الفترة، تشكّل خير برهان على الضغط الديمغرافي.

وماذا عن الواقع إذن؟ يتيح لنا بحث قيّم تمّ إنجازه لحساب وزارة الزراعة اللبنانية[١٢]، إمكان القيام بعملية حسابية تبيّن أن «في البلاد التي حكمها الأمير بشير لغاية سنة ١٨٤٠» ـ والتي تقدّر بأكثر من ٣٢٠٠ كم² ـ، تبلغ اليوم المساحة الصالحة للزراعة حوالي ٨٠ ٠٠٠ هكتار، أي انها لا تشكّل سوى ربع المنطقة كلها. والحال انه إذا ما توقّفنا عند الرقم الإجمالي الذي تقدّمه لنا أكثر التقديرات اعتدالاً وهو ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، تكون النتيجة أن هناك ٢,٥ نسمة للهكتار الواحد من المساحة الصالحة للزراعة أي ٢٥٠ نسمة للكيلومتر المربّع الواحد من المساحة الصالحة للزراعة.

يتبيّن إذن ان الكثافة السكّانية مرتفعة. حتى انها تدهشنا إذا ما قارنّاها بحالة الأدوات الزراعية السائدة آنذاك، وبنمط الحراثة، وبالجودة غير المتكافئة للأراضي، وبضآلة المحاصيل من الزراعات الغذائية. وفي عصرنا هذا، يتدنّى مستوى المعيشة للغاية في الجبل عندما يفوق عدد السكّان ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربّع من المساحة المزروعة وعندما لا يملك الفلاحون دخلا سوى الذي يوفّره محصول أراضيهم؛ هذا هو الحال في سوريا أيضاً، في جبل العلويين الممتدّ شمالي سلسلة جبل لبنان حيث لا تزال الزراعة تستخدم الوسائل التقليدية[١٣].

وفي الواقع، عملت ثلاثة عناصر في مصلحة التوسّع الديمغرافي والمحافظة على كثافة بشرية مرتفعة، وهي: تطوّر زراعة الأشجار المثمرة التي أمكن تسويق محصولها، وعدم حدوث مجاعة بفضل ازدهار حركة التبادل التجاري، والحالة الصحيّة الجيّدة السائدة في الجبل حيث تمّ، من جهة أخرى، الحفاظ على أمن

= واحد في المناطق السفلى من جبل لبنان قابل للزرع إلّا وتمّ زرعه»؛ R. THOUMIN: *op. cit.*, p. 125 et 288; T. TOUMA: *op. cit.*, p. 24-25.
ودائماً تتخلّل هذه المناطق المزروعة أراض موات وأراض يتمّ تريحها. ويرتبط هذا الموضوع بمسألة الإستثمار الزراعي التي سيتناولها البحث في الفصل العاشر.

١٢. J. GAUTHIER: *Aspect général de l'agriculture libanaise*, Beyrouth, 1960, t. I, لاسيما الجدول التلخيصي ص ١٠٤.

١٣. Y. HELBAOUI: «Population et main-d'œuvre en Syrie», *L'Économie et les finances de la Syrie et des pays arabes*, n° 58, octobre 1962, p. 43.
حول الزراعة اللبنانية في القرن التاسع عشر أنظر الفصل العاشر.

الأفراد حفاظاً مرضياً نسبياً.

*
* *

في تلك المساحة الزراعية المحدودة ذات الخصائص المعيّنة كان إنتاج الحبوب في جبل لبنان هزيلاً لا يمنح لسكانه من أسباب العيش إلا ما يكفيهم لربع العام أو ثلثه. ولكي يتمكّن أهل الجبل من التكاثر كان لا بدّ من توفير الطعام؛ فلم يجدوا سبيلاً إلى ذلك إلا التبادل التجاري.

وجاء في كتابات بوريه أن «الجبل لا يستطيع إنتاج الغذاء لسكانه لأكثر من أربعة أشهر؛ ويلبّي سهل البقاع، ومقاطعات نابلس وصور وعكا، قسماً كبيراً من حاجاته، وفي السنين العادية، يمكن لسوريا الإستغناء عن الخارج بفضل التموين الذي تأخذه أيضاً من طرطوس. وفي حال لم تكتف بهذه المحاصيل لجأت إلى مصر أو إلى القرم وأخذت منها حاجتها من القمح»[14].

لم يكن هذا الوضع جديداً إذ روى أحد المرسَلين* في عام ١٦٥٢ ما يلي: «على طول الطريق الذي قطعته، يوجد قليل من القمح»؛ ثم أضاف: «سهول فلسطين هي التي تموّن كل الساحل بالقمح... ويأتي الأرزّ من القاهرة في مصر ويكاد يكون الغذاء الوحيد والأكثر استهلاكاً حتى عند الأغنياء»[15]. وكان البحث عن الحبوب يدفع إلى هجرات موسميّة: «بسبب غياب التربة المناسبة... يقصد سكان المناطق المرتفعة في شمال جبل لبنان بلاد بعلبك لزراعة القمح فيها... ورغم لجوئهم إلى

---

١٤. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ١٩٨، تقرير حول التجارة والملاحة في عام ١٨٤٥، مرسل بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ١٨٤٦: «الحبوب التي ينتجها لبنان وتوابعه (القمح، والشعير، والذرة، والعدس، والحمّص) تكاد لا تكفي ثلث الحاجة الإستهلاكيّة». H. GUYS, *«Beyrout...»*, t. I, p. 289.

«يعتمد جميع الأهالي على الواردات الخارجيّة لسدّ احتياجاتهم السنويّة. وتشكّل الأراضي المفتوحة في فلسطين، وسهول البقاع وحوران، مخازن الحبوب الضرورية لتلبية هذا الطلب»؛ CHURCHILL: *op. cit.*, t. I, p. 19.

يطلب الأب لوروا (LEROY) مدير ثانوية عينطورة، في أيلول/ سبتمبر ١٨٣٨، من قنصل فرنسا في قبرص، أن يرسل له كمية من القمح، والشعير، لأن قمح البلاد سيّء، وغالٍ جداً؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١ـ ١٨٣٢، ملفّ «رجال الدين ١٨٣٢»، رسالة بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٨.

* التابعين للإرساليّات الأجنبيّة (المترجم).

١٥. *Relation* de N. POIRRESSON, dans A. RABBATH: *Documents inédits pour servir à l'histoire du christianisme en Orient*, Paris, 1905-1921, t. I, p. 44-45.

هذه الوسيلة فإنهمّ يضطرون إلى شراء نصف مؤونتهم من يافا وحيفا»[16] . كان الشوف يتلقّى قمحه من حوران بواسطة القوافل، أو يتلقّاه من صيدا أحياناً عن طريق البحر؛ وعلى هذا المحور تخصّصت قرية عماطور في طحن الحبوب[17].

وهكذا كان التزوّد بالحبوب يشكّل القضية الكبرى[18] . في عام ١٨١٠ وفي عام ١٨٢٠، نازع الأمير بشير الثاني الشهابي والي دمشق السيطرة على البقاع إذ كان عدم وجود منفذ إلى الخارج يؤدي إلى اختناق الجبل. ولأن هذا الجبل يشكّل قلعة طبيعية فكيف لا يفكّر بعضهم في محاصرته؟ في عام ١٨٤٠، حاول الجيش المصري استخدام سلاح التجويع لسحق المتمرّدين في لبنان فمنع خروج المؤن المخزّنة في بيروت وسائر مدن الساحل للحيلولة دون وصولها إلى الجبل[19] . في بداية القرن التاسع عشر، لاحظ قنصل فرنسا في حلب أن الباب العالي كان يمكنه اعتبار الجبليين اللبنانيين من رعاياه، على الأقل لأنهم كانوا رهن السهول والمواني فيما يتعلّق بغذائهم[20] . ربّما ولكنّهم وجدوا في هذه التبعيّة فرصة للعيش وللإشتراك في الحركة التجاريّة واكتشاف الأسواق.

لم يكن من الممكن أن يرتكز وجود الجبليين على مجرّد الضغط الذي كان بإمكانهم ممارسته على السهول المجاورة، بدرجة أو بأخرى من التوفيق. كان لا بدّ أن يشتروا وأن يسدّدوا ثمن مشترياتهم مما يجنونه من زراعة الأشجار المثمرة كشجرة التوت وهي الأكثر توافقاً مع الظروف الزراعية لهذا الجبل المتوسّطي والأكثر توفيراً

---

١٦. (م ق) الشؤون الخارجية، B. III، رقم ٢٤٣، تقرير مازوايه المذكور.

١٧. W.R. POLK: *op. cit.*, p. 62.

كانت منطقة حوران تموّن بالقمح دمشق وقافلة الحُجّاج المتجهة إلى مكّة؛ GIBB et BOWEN: *op. cit.*, I, p. 266.

١٨. كانت المجاعة، هي كالعادة، أوّل ما تأثرت به الذاكرة الشعبيّة؛ تبدأ إحدى قصائد الزجل بتعداد مصائب سنة ١٧٩١ التي تميّزت بالإضطرابات بسبب غلاء الحبوب؛ J. ABDEL-NOUR: *op. cit.*, p. 26.

١٩. (ش خ) المراسلة السياسية، بيروت، ١، برقيات بوريه بتاريخ ١٧ و٢٩ أيار/ مايو، و٣ و٨ حزيران/ يونيو ١٨٤٠؛ أ. رستم، الأصول العربيّة لتاريخ سوريا في عهد محمّد علي باشا. ***(Materials for a Corpus of Arabic Documents relating to the History of Syria under Mehemet Ali Pacha)***, t. IV, p. 357, n° 6313, cit. par A. ISMAIL: *Histoire du Liban*, Beyrouth 1958, t. IV, p. 62-63.

٢٠. CORANCEZ, *op. cit.*, p. 157؛ أنظر الفصل السابع.

للفرص ليد عاملة غزيرة. وكما أن نتاج هذه الزراعة لا يكتسب قيمته إلا بعد المعالجة، كذلك لا تظهر له منفعة إلّا إذا تمّ تسويقه. ولقد تمكّن الجبل من توفير سبل العيش لعدد السكّان المتزايد عندما استطاع الإفلات من اقتصاد محصور في البحث عن القوت والغذاء.

كانت التجارة سبباً للحركة. فقد شاهد بوركهارت (Burkhardt) بؤساً كبيراً عند الفلّاحين أثناء عبوره للبنان سنة ١٨١٢ [٢١]، أي في فترة بلغت فيها تجارة المشرق أدنى درجاتها إثر النزاعات الأوروبية[٢٢]. وكانت آخر مجاعة أودت بحياة الناس، تلك التي طرأت أثناء الحرب العالمية الأولى حيث انقطع الجبل عن منافذه وعن مصادر تموينه. وتوسّط هذين التاريخين قرن من التوسّع الديمغرافي لم توقفه مجازر عام ١٨٦٠ رغم ضخامتها وما تبعها من أصداء كبيرة ورغم تأثيرها على التوزّع السكّاني؛ هذا مع العلم أن المجازر نفسها لم تكن سوى واحدة من نتائج التوسّع الديمغرافي المذكور.

*

كلما توفّرت للناس سبل كافية للعيش بدرجة أو بأخرى بفضل التبادل التجاري لجأوا مجدّداً إلى الجبل وإلى النظام الذي أقاموه لأنفسهم فيه.

كانت مراءة الهواء في المرتفعات حيث تركّزت أكثرية السكّان، والمناطق النائية الفاصلة بينها وبين السهول والمدن، والحيوانات المفترسة للفئران، تنجّي الأهلين من الإصابة بأخطر الأوبئة. ويُعْتَبَر هذا أيضا شكلاً أساسياً من أشكال الحماية.

ويرى غي أنه «منذ إدخال التلقيح بجدري البقر، أخذ عدد السكّان يتنامى بشكل محسوس في الجبل. والطاعون الذي لم يظهر فيه إلا في أوقات متباعدة، تمّ ردعه بسرعة كلّ مرّة؛ وذلك بسبب فرض الأمير تطبيق القواعد الصحية في بلاده، قبل أن يفكّر حاكم مصر والسلطان بكثير بنظام الحجر الصحّي»[٢٣].

---

٢١. J.L. BURCKHARDT: *Travels in Syria and the Holy Land*, Londres, 1822, p. 182.

٢٢. حول الظروف الإقتصاديّة أنظر الفصل الثالث عشر. لم نلن شروط الحصار القاري إلاّ فيما يتعلّق بإدخال الحبوب إلى فرنسا وبتصدير المنتجات الصناعيّة منها؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤، ١٨١٠ـ ١٨١٢، الملفّ ١٨١١ «وزارات ـ برقيّات»، برقيّة الدوق دو بسّانو ـ ماريه (duc de Bassano-Maret) إلى تيتبو (Taitbout) نائب القنصل في صيدا، مؤرّخة من كومبيان (Compiègne)، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٨١١.

٢٣. H. GUYS: «*Beyrout...*», t. I, p. 276-277؛ يعزو هذا الكاتب إدخال اللقاح بجدري البقر إلى =

غير أن جيش إبراهيم باشا هو الذي أخذ على عاتقه المراقبة الصحيّة خلال فترة احتلاله لسوريا. وها هو قبطان المركب* التوسكاني «كوريري دي شيبرو» (Corriere di Cipro) يصرّح لدى وصوله إلى ليفورنو (Livourne) بتاريخ ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٧ أن صفاً من العساكر قام بمحاصرة قرية لبنانية تفشّى فيها الطاعون؛ وأكّد هذا النبأ جميع القباطنة القادمين من بيروت[٢٤]. وفي شهر حزيران/ يونيو ١٨٣٨ أيضاً، قامت السلطات المصرية بعزل بيروت عند ظهور الطاعون فيها؛ وأشار قنصل فرنسا إلى أن «الإتصال بالداخل المدينة ممنوع قبل مرور سبعة أيام من المراقبة، وربّما يتوجّب انتظار قدوم الحرّ الشديد لكي تزول نهائياً هذه الآفة التي تعود بضرر بالغ على الصفقات التجارية خاصّة منذ أن أخذ الأهالي يحتاطون من العدوى بانكفائهم في المنازل»[٢٥]. ولكن ليس كلّ الأهالي.

وفي كل الأحوال آلت المحاولة المصرية إلى النسيان بسرعة. وكانت الغريزة القديمة تدفع القادمين من الجبل إلى الفرار من المدينة حالما يصبح الوضع فيها خطراً. ولما كان الفائض من سكّان الجبل قد استفاد من نمو مدينة بيروت للتدفّق عليها بعد عام ١٨٤٠، فقد عاد وتذكّر أولئك الحضريون الجدد وتذكروا مراءة قراهم المرتفعة وهربوا من النكبات التي حلّت في المدينة. لم يكن هناك ما يمنعهم من

= الطبيب الإيطالي لوريلا (Laurella) الذي كان قنصلاً للنمسا ولتوسكانا في بيروت؛ المصدر نفسه، ص ٣٠٢-٣٠٣. لم يكفّ الجبل عن توفير المأوى للهاربين من المعارك ومن الأمراض: «لم يتردّد في الخمسة عشر يوماً الأخيرة سوى إشاعات عن الإصابة بالطاعون: كانت هذه الآفة موجودة في كل مكان يموت فيه شخص ما رغم اختلاف الأعراض. ودفع الهلع الذي يرافق شيوع هذا المرض، جزءاً كبيراً من المسيحيين إلى الهرب. وقد إتّخذ أمير الدروز إجراءات فعّالة تبشّر بدحر المرض فور ظهوره. وتمكّن أهل البلاد، والمسيحيون منهم على وجه الخصوص، من إخلاء منازلهم متذرّعين بالطاعون، ونقلوا أثاثاتهم إلى الجبل لتكون في مأمن [من تهديد القراصنة اليونانيين لميناء بيروت]، دون أن تتدخّل السلطة». (م ق ع) بيروت، المحفظة ١١، ١٨٢٧، ملفّ «سلطات مختلفة»، برقيّة هنري غي بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٨٢٧. في عام ١٨٣١، بعد الإعلان عن الإعدادات المصرية للقيام بحملة على سوريا، «لجأ إلى الجبل جميع الذين كانت لديهم وسيلة للهروب تقريباً»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢١، ١٨٢٨-١٨٢٩، مسودّة نشرة الأنباء، عدد ٢١، ٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٣١.

* Brigantin: مركب صغير ذو صاريين وأشرعة مربّعة (المترجم).

٢٤. Archivio di Stato, Livorno, Sanità, 731, Protocollo degli arrivi, 1837; 21 janvier, 14 février, 24 mars, 3 avril 1837.

٢٥. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٣٦٤، برقيّة دوفال (Deval) بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو ١٨٣٨.

الرحيل؛ وكانت قوّة الضغط التي يشكّلونها تأتي من عددهم المتزايد.

في شهر أيلول/سبتمبر ١٨٤٨، «تفشّى وباء الكوليرا في بيروت؛ لم يعبث فيها بشدّة بعد، غير أن مجرّد ظهوره كان كافياً لترويع سكاننا؛ ولقد هاجر حتى الآن أكثر من ثلث أهالي المدينة. وأصبحت الأسواق خالية، والدكاكين مقفلة، وجميع الأعمال معلّقة؛ ممّا يعود بضرر كبير على التجارة التي سبق أن عانت الكثير هذا العام»[٢٦]. وتكرّرت الظاهرة عند انتشار وباء الكوليرا مجدّداً في شهر تموز/يوليو ١٨٦٥ ثم في شهر تموز/يوليو ١٨٧٥، وبلغت كل مرّة حجماً أكبر بسبب الازدياد السريع لعدد السكّان البيروتيين. وبدأ الرحيل حالما أُبلِغ عن بعض الإصابات المزعومة بالكوليرا في بداية شهر تموز/يوليو ١٨٦٥؛ «منذ ثلاثة أيام على وجه الخصوص، نقلت الجمال، والحمير، والأحصنة، والبغال المحمّلة بالفراش وبالأدوات المنزلية والصناديق، أكثر من اثني عشر ألف بيروتي إلى الجبل»[٢٧]. وبتاريخ ١٢ آب/أغسطس لاحظ القنصل العام أن ثلاثة أرباع السكّان قد هجروا المدينة[٢٨]. وفي تمّوز/يوليو ١٨٧٥ تكرّر المشهد نفسه. فعند سماع أنباء عن انتشار الوباء في دمشق، «ورغم أن الكوليرا لم تظهر بعد في بيروت، بلغ الهلع ذروته والنزوح مستمرّ. لا يصادفك على الدروب سوى أرتال طويلة من العربات المتّجهة إلى الجبل»[٢٩] ـ هذا ما يلفت انتباهنا إلى تطوّر شبكة الطرق ووسائل النقل. وبتاريخ ٤ آب/أغسطس «هجر المدينة ما يقارب أربعين ألف نسمة للجوء إلى الجبل؛ ولم يبق في بيروت، سوى خمسة عشر ألف نسمة وكان قسم من هؤلاء السكّان من العاجزين والفقراء»[٣٠].

من يهرب؟ المسيحيون الذين يمكنهم اللحاق بمن بقي لهم من أهل في القرية. ومن يموت؟ الفئات الشعبيّة من المسلمين التي يقتصر أفقها الاجتماعي على المدينة.

---

٢٦. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٦. الورقة ٦٣، برقيّة بريتيه بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٨.

٢٧. المراسلة التجارية، بيروت، ٨، الورقة ٨٠، برقية ج. برنار ديزسّار (G. Bernard des Essards) تاريخ ٣ تموز/ يوليو ١٨٦٥.

٢٨. المصدر نفسه، الورقة ١٠٠، برقية بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس ١٨٦٥.

٢٩. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٩، الورقة ٢٤١، برقية تريكو (Tricou)، ٨ تموز/ يوليو ١٨٧٥.

٣٠. المصدر نفسه، الورقة ٢٤٥، برقية بتاريخ ٤ آب/ أغسطس ١٨٧٥.

وبسبب المأوى الجبلي، بسطت الطائفية ظلّها على الصحة والمرض أيضاً[٣١].

يشكّل الجبل حماية من حيث ظروفه المناخيّة ونقاوة مياه السيول فيه: فرغم تلك الموجات الغريبة من الهلع التي كانت تدفع جموعاً بشرية إلى الانتقال الكفيل وحده بنشر العدوى[٣٢]، كانت نوبات الكوليرا المنتظمة في الشرق الأوسط منذ العشرينات (١٨٢٠) تخمد عند المنحدرات الأولى لجبل لبنان وذلك طوال القرن التاسع عشر.



يزيد إذن غياب المجاعات أو الأوبئة الفتّاكة من فرص الحياة بينما يشجّع المناخ الاجتماعي عمليّة الإنجاب: «البيت اللي ما فيه ولاد الله ما بياركه»[٣٣]. ويلجأ الموارنة إلى جميع الوسائل لضمان خصوبة الزوجة أو حياة الرضيع: زيارات الحجّ، والتمائم، وحياة التقشّف، والأحجبة، والنذور لجميع القدّيسين والقديسات، وقضاء ليلة المخاض في كنيسة العذراء عشيّة بعض الأعياد[٣٤]. وكانت الزيجات المبكرة، ومراقبة القرية للسلوك الخاص للفتيات ثم لسلوك الأزواج، والحياة البسيطة حيث دائماً تجتمع أوقات العمل وأوقات الترفيه مع حيويّة البدنة*، والضغوط المعنوية، وتجاور وتداخل المساكن ـ، يصبّ في صالح ارتفاع نسبة الإنجاب.

٣١. «وبالإضافة إلى ذلك، فرّ جميع المسيحين تقريباً إلى الجبل؛ لذا، وفي هذه الأيام التي تشهد انتشاراً جديداً للمرض، تصيب الآفة المسلمين بوجه خاص»؛ (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٨، الورقة ٩١، برقية ج. برنار ديزشار بتاريخ ١ آب/ أغسطس ١٨٦٥.

٣٢. في شهر آب/ أغسطس ١٨٧٥، أبدى رستم باشا والي جبل لبنان تخوّفه إزاء هذا الأمر بعد الإبلاغ عن إصابات بالكوليرا في بعض القرى؛ ولوقف النزوح، أعلن الحجر الصحي على مدينة بيروت، إلّا أن هذا الإجراء لم ينفّذ بفعاليّة. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٩، الورقة ٢٥١ـ ٢٥٢، برقية تريكو بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٨٧٥.

٣٣. مثل شعبي نقله: M. FÉGHALI: *Contes, légendes, coutumes populaires du Liban et de Syrie*, Paris, 1935, p. 4.

٣٤. B. CHEMALI: «Naissance et premier âge au Liban», *Anthropos*, t. V, 1910, p. 734.

* البَدَنَة (lignée): جماعة قرابيّة، يُعْرَف أعضاؤها، أو يُعَرِّفون بانتمائهم إلى سلف واحد. وتقوم البدنة على شجرة نسب محدّدة ودقيقة للغاية أكثر من العشيرة. أنظر **قاموس علم الإجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩. وقد عرّفتها **الموسوعة العربية الميسّرة** بأنها: «وحدة قرابيّة كبيرة تضمّ جميع الأفراد الذين يستطيعون ردّ نسبهم إلى جدّ واحد مشترك خلال أربعة أجيال على الأقلّ». وقد جاء في «لسان العرب» أن «بَدَنَ الرجلُ: نَسَبُه وحَسَبُه». أنظر التفاصيل اللاحقة في الفصل السادس (المترجم).

تنضمّ لهذه الأسباب، بالطبع، حالة الأمن التي كان الجبليون ينعمون بها في ظلّ «حكم الدروز»، هذه الحالة التي جعل لها فولني، ـ الفيلسوف الرحّالة المتحمّس، في عام ١٧٨٧، لإثبات أن الحرّية هي مصدر أي تقدّم ـ الأهميّة الكبرى: «من أين يأتي هذا الحشد البشري في ذلك الحيّز الضيق للغاية؟ لا أستطيع بعد إستنفاد التحليلات، أن أرى له سبباً سوى شعاع الحرية الذي يسطع فيه. هنا، وعلى خلاف ما يجري في بلاد الأتراك، يتمتّع كل فرد، في ظلّ الظروف الآمنة، بالملك وبالحياة. إن الفلاح لا يعرف اليسر أكثر من أماكن أخرى؛ لكنه ينعم براحة البال **إذ أنه**، كما تردّد على أذني مرّات عدّة، **لا يخشى أن يرسل الآغا، أو القائمقام، أو الباشا الجنود لنهب بيته، وخطف أسرته، وضربه بالعصا**، إلخ... إن مثل هذه التجاوزات مستهجنة في الجبل حيث شكّل الأمن أوّل السبل إلى العمران بسبب الميل الذي يشدّ جميع البشر إلى التكاثر في أي مكان يتوفّر فيه الرخاء. ثم كان زهد الأمة الدرزيّة، المقتصدة في استهلاكها في شتّى المجالات، السبيل الآخر، وعلى الدرجة نفسها من الأهميّة»[٣٥].

إلّا أن نسبة الخصوبة، هي أيضاً، لم تكن متساوية بين الطوائف، سنة ١٨٤٠.

لقد تجلّى هذا الأمر في إحصائية مرجعيّة لسكان قرى الجرد، وهي «المقاطعة المختلطة» حيث يسكن الدروز والمسيحيون الممثّلون أساساً بالموارنة[٣٦]. إنه إحصاء قيّم للغاية رغم اختصاره: هو يميّز بين «الدروز» و«المسيحيين»، ثم يميّز داخل كل مجموعة طائفيّة بين الرجال، والنساء المتزوّجات، والأطفال دون الستة عشر عاماً، لم يُذكَر مصدر هذا الإحصاء لكن بوريه ينسبه إلى رجلين فرنسيين من أصحاب حلّالات الحرير[٣٧]؛ ولا بُدّ أن الأمر يتعلّق بنقولا وجوزيف بورطاليس (Nicolas et Joseph Portalis) اللذين كانا قد أنشآ مصنعاً لحلّ الحرير في بلدة بتاتر في الجرد. وقد أبرزت هذه الإحصائيّة النتائج التالية: يبلغ عدد المسيحيين ٣٣١٩ نسمة (٦٤٪ من المجموع) وبينهم ١١٥٥ رجلاً، و٨٤٧ إمرأة، و١٣١٧ طفلاً؛ بينما لا يبلغ عدد الدروز سوى ١٨٦٠ نسمة (٣٥,٩٪ من المجموع)، بينهم ٥٧٢ رجلاً، و٦٠٠ إمرأة،

٣٥. VOLNEY: *op. cit.*, t. I, p. 460-461.

٣٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٩، ١٨٤٦ـ ١٨٤٧، ملفّ «سلطات محليّة».

٣٧. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٥، ورقة ٤٠٨، برقيّة بوريه بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٧.

و٦٨٨ طفلاً[٣٨].

يلاحظ آل بورطاليس في تعليقهما أن عدد الرجال عند الدروز أقلّ منه عند المسيحيين نسبة إلى عدد سكان كل من الطائفتين. ويرى هذان الرجلان في بحثهما أن سبب النقص يعود إلى التجنيد الذي فرضه ابراهيم باشا على الدروز ـ وقد تمرّدوا عليه في كل الأحوال. ويستندان إلى السبب نفسه، ثم «وبوجه الخصوص إلى الطلاق (وهو الحق القاصر على الرجال)» عند الدروز، التفاوت الملحوظ بين أعداد النساء المتزوّجات بالنسبة إلى عدد الرجال في كل من الطائفتين: يفوق عدد النساء المتزوّجات عدد الرجال عند الدروز، بينما لا يمثّل عدد النساء المتزوّجات عند المسيحيين إلاّ ثلاثة أرباع عدد الرجال. ويضيفان أنه «من الممكن الإفتراض أيضاً أن عدداً من هذه الأسباب هو وراء التفاوت الملحوظ بين عدد الأطفال بالمقارنة بعدد النساء المتزوّجات الذي يشمل، في الواقع، النساء الدرزيات المطلّقات... وهكذا يكون لدينا ١٣١٧ طفلاً مقابل ٨٤٧ امرأة مسيحيّة، بينما لا نجد سوى ٦٨٨ طفلاً مقابل ٦٠٠ إمرأة درزية». وقد يعود هذا التباين، حسب قولهما، إلى العقم الذي كثيراً ما لاحظوه عند النساء الدرزيات ويعزوان سببه «إلى أن الدروز يتزوّجون عادة في سن مبكّر للغاية بالمقارنة بالمسيحيين».

وتكمن ميزة هذه التفسيرات، رغم محدوديتها، في إبرازها لمسألة التجنيد الإجباري (وكان يخضع له من يخضع ويهرب منه من يهرب لاجئاً إلى حوران) الذي سبق واختطف من الطائفة الدرزية عدداً من رجالها قبل عشر سنوات، ثم في إبرازها للفرق في السلوك الزوجي والجنسي الملاحظ بين الطائفتين. وفي كل الأحوال، تتّسم الأرقام بالأهميّة رغم جزئيّتها لكونها تدلّ على التفوّق العددي للسكان المسيحيين بالإضافة إلى سمتي الشباب والديناميّة اللتين يتميّزون بهما عن السكّان الدروز.

ثم ان نسبة الرجال عند المسيحيين (٣٤,٨٪) أكبر من نسبة الرجال عند الدروز؛ وعدد الرجال عند المسيحيين يفوق عدد نسائهم (٢٥,٥٪) بينما عدد الرجال عند

٣٨. لا يتّفق مجموع السكان المقدّر بـ٥١٧٩ نسمة لمنطقة الجرد، مع تقدير أقدم، مجموعة أدنى من الأوّل، جاء في جدول بوريه (الملحق ـ أ ـ في الفصل الخامس)، ولا مع تقدير قد يعود ربّما إلى فترة لاحقة، مجموعة أعلى من الأوّل، جاء في جدول وضعه مجهول (الملحق ـ ب ـ في الفصل الخامس).

الدروز أدنى من عدد نسائهم (٣٢,٢٪ من النساء). وتوحي الفوارق الظاهرة في هذه الأرقام بأن هناك أيضاً إختلافات في توزّع شرائح السنّ: فالرجال الشبّان أقلّ عدداً عند الدروز ويلاحظ بشكل عام، أن الشيخوخة قد أصابت المجموعة السكّانية الدرزية دون استثناء نسائها على ما يبدو.

ويشمل عدد السكّان المسيحيين ٣٩,٦٪ من الأطفال دون السادسة عشرة بينما لا يشمل عدد الدروز سوى ٣٧,٣٪ منهم[٣٩]. وجاء في ملاحظة لآل بورطاليس أن النساء المسيحيات أكثر إنجاباً من النساء الدرزيات. ويبدو أن التفوّق في نسبة المواليد عند المسيحيين ينعكس بفعاليّة أكبر على النتائج الإجمالية، لاسيما وأن عددهم يتخطّى كثيراً عدد الدروز؛ ومن ثم، يتبيّن أن التفاوت العددي بين الجماعتين الطائفيتين كان آخذاً في الاتّساع. وشدّد آل بورطاليس على اختلال التوازن الناجم عن هذا الوضع لصالح المسيحيين في تلك المنطقة من الجرد الخاضعة لسيطرة الأسر الدرزية: «والملاحظة الغريبة أنه في جميع قرى الجرد ذات الأغلبية المسيحية لا ترى درزياً واحداً بينما يقيم في جميع القرى الدرزية تقريباً عدد من المسيحيين».

*

وقد دفع النمو واكتشاف الأبعاد والفرص المتوفّرة في العالم الخارجي كل جماعة طائفيّة إلى حساب إمكانياتها الكامنة، وعلى وجه الخصوص عندما كانت الشخصيّة الطائفيّة للجماعة القويّة بتماسكها الذاتي تجد في ذلك العالم الخارجي مبرّراً تواجه به جماعة أخرى. وبالتالي، لم تكن درجة الاستفادة من التبادل التجاري متساوية عند الطوائف المختلفة؛ وكان الإنتاج ودورة الأشياء يتقاطعان دائماً مع مسألة الوضعيات الخاصة أو التجانس الفكري والروحي. وكذلك كان المسلك الاجتماعي والنفسي يرتدي الشكل الذي تمليه عليه احتياجات السوق. كان الإثراء المادي والتشكيل البنيوي الديني، قد أصبحا مصدر حماية للبشر، وقد فاز المسيحيون في هذا المجال إذ ربطوا أنفسهم بأوروبا الماضية في طريق التقدّم. والحال أن النمو كان يقتضي بالضرورة تساكن الجماعات الطائفيّة، أكثر فأكثر ضمن حيّز جغرافي محدود.

وبينما تحتّم على ازدياد عدد السكّان إتّساع في مساحة الأراضي الزراعية التي

٣٩. تبيّن من تحقيق أجري في عام ١٩٥٢ في أوساط مارونيّة من المناطق الجبليّة العالية، أن الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ١٥ عاماً بلغت نسبتهم ٣٢٪ من مجموع السكان؛ T. TOUMA: *op. cit.,* p. 85.

تطلّب إستصلاحها مجهوداً ضخماً ـ لاسيّما فيما يتعلّق بالأراضي المخصصة للصادرات ـ، كان التقدّم في هذا المجال يتوقّف عند حدود المساحات القابلة للزراعة ولم تسمح الأدوات الزراعيّة، من جهة أخرى، المستخدمة بتحسّن جوهري على صعيد المحصول الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبيّة العظمى من المستثمرين الزراعيين في لبنان لم تعد تكتفي اليوم بمجرّد محصول أراضيها لتأمين معيشتها[٤٠]. أضف إلى هذه اللوازم تلك المتعلّقة بالبيئة البشريّة وبأطرها وهي ليست أقلّ إلحاحاً من الأولى: فهناك المستحقّات والرسوم المحبطة لنوايا استثمار الأراضي ذات التربة الرديئة أو الأراضي التي يصعب بلوغها، وهناك تدمير المزارع لأغراض القمع أو القتال، وفقر الفلاحين وإثقالهم بالديون[٤١]، ونتائج الضغط الديمغرافي نفسه.

وتدلّ سلسلة كاملة من المعالم الاجتماعية ـ من هجرة سكانيّة كانت تغذّيها المنطقة الشمالية المارونية من البلاد منذ زمن بعيد، وتوتّر كان يسود العالم القروي، واحترام للعلاقات بين الطوائف على أن الكثافة السكّانيّة المثلى[٤٢] الممكنة ضمن الشروط السائدة آنذاك، كان قد تمّ تجاوزها. وبين عامي ١٨٣٠ و١٨٤٠، بلغ الجبل حدّ التشبّع الديمغرافي بما يقارب الـ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة وبمعدّل ٢٥٠ نسمة في الكيلومتر المربّع الواحد من المساحة القابلة للزراعة.

ذاك حدث أساسي. وقد خلق وضعاً خطيراً لاسيما وأن هذا الانقطاع طرأ في ظرف كان يسوده إختلال التوازن العددي بين الطوائف. واختلال التوازن في النمو الديمغرافي لتلك الطوائف وقد أبرز اختلال التوازن الاجتماعي فيها، واختلال التوازن في علاقة كل منها بالخارج. فكان ذلك يعزّز فرص التصادم الطائفي وتضخيمها.

---

٤٠. J. Gauthier: *op. cit.*, t. I, p. 109-110.
يتبيّن في هذا التشبيه أن الأسباب ليست بالطبع هي نفسها، سواءاً تعلّق الأمر بصغار المستثمرين أم بكبار الملاّك، وأنها تؤثّر في مناخ إقتصادي وإجتماعي مختلف عن ذلك الذي ساد في القرن الماضي.

٤١. حول هذه الأوجه أنظر الفصل العاشر.

٤٢. حول هذا المفهوم: A. Sauvy: *Théorie générale de la population*, 3e éd., Paris, 1963, t. I.

الفصل الخامس

التوزّع الطائفي للسكان والمناطق البشريّة

بعد أن تبيّنا تقريباً عدد السكّان الذين كان يمكن أن يستوعبهم جبل لبنان، بات من الضروري تحديد التوزّع السكّاني حسب المناطق وحسب الطوائف، مما يحتّم العودة إلى تفاصيل التقديرات التي استند إليها كل من بوريه، وغي، والشدياق، والمجهول القنصلي، ولوران، وحدّدوا بناءاً عليها مجموع عدد السكّان المقدّر.

وإذا كانت المعطيات الإجماليّة التي قدّمها هؤلاء الباحثون الخمسة متباينة إلى حدّ كبير فإن نسب التباين في أرقامها التفصيلية هي بالضرورة على الدرجة نفسها من الأهمّية. غير أنه سبق وأشرنا إلى توافق ذي مغزى كبير: فقد تبيّن، بعد تحويل هذه الأرقام إلى نسب مئويّة، أن التفاوت بين النسب المذكورة يبدو طفيفاً. نحن إذن في صدد نتائج تعطينا، بسبب توافقها فكرة قيّمة حول التركّز الجغرافي والطائفي. إلا أن هناك شذوذاً تجدر ملاحظته: إذ تعير النسب المئوية المستخلصة من أرقام أشيل لوران إهتماماً أكبر مما تفعله النسب الأخرى إلى سكان المنطقة الوسطى من لبنان وجنوبه ـ ولو بدرجة أقلّ فيما يتعلّق بالجنوب ـ على حساب سكان شمالي لبنان (في الجدولين رقم ١ و٨ على وجه التحديد). هل استعان لوران بمصادر أخرى؟ ربما، ولكن هذا التفاوت ناتج على الأرجح عن فكرته الغامضة للغاية حول مساحة المقاطعات وتوزّعها الجغرافي كما يتبيّن في قائمة المقاطعات التي دوّنها. وبغية التوصّل إلى مقارنة أفضل للنسب المئوية الأخرى، لن نتوقّف في التحليل عند تلك المستخلصة من أرقام لوران كما أننا لا نقدّمها إلاّ لغرض الإطّلاع في العمود الأخير من الجداول اللاحقة.

من جهة أخرى، لا بدّ من أن تبقى البيانات التي تمّ استنتاجها بهذه الطريقة غير مؤكدة وغير كاملة في بعض جوانبها. في بادىء الأمر، يبرز، مجدّداً، ولو بقدر أقلّ، الفارق بين بوريه وغي؛ وعلى سبيل المثال، احتلّ الدروز مكاناً أكبر قليلاً في النسب المستخلصة من أرقام بوريه. ويستحقّ إختلاف المناهج أن يعار اهتماماً أكبر؛ فقد ضمّ بوريه والشدياق تحت باب «المسيحيون» جميع المذاهب المسيحيّة، بينما ميّز غي والمجهول القنصلي بين «الموارنة» و«الروم المتّحدون»، و«الروم»[1]. وفي كل الأحوال، نجد في هذا التصنيف تبسيطاً للأمر إذ أن مجموعات تنتمي إلى مذاهب مسيحية أخرى كـ «الأرمن» و«السريان» كانت تقطن في جبل لبنان غير أنها في الحقيقة لم تكن تشكّل فيه سوى أقليّات صغيرة للغاية في ذلك الوقت.

بالطبع، قد يفيدنا الإطلاع على نسبة الموارنة ضمن مجموع المسيحيين، والفرصة لذلك يتيحها مبدئياً التصنيف الذي أورده غي، كما توجد مسودّة بين الأوراق التي استند إليها بوريه في إعداد جدوله الديمغرافي تشير إلى عدد الموارنة، والروم الكاثوليك، والروم الأرثوذكس[2]. غير أن الأوّل حاول تضخيم الأهميّة النسبية للموارنة بينما كان الثاني يميل إلى إنقاصها لصالح المذهبين المسيحيين الآخرين. فيبدو حسب غي أن المسيحيين يمثلون ٨١٪ من مجموع السكّان، والموارنة وحدهم ٦١٪، بينما تبلغ النسبتان كما حسبهما بوريه على التوالي ٧٩٪ للمجموع و٤٧٪ للموارنة. ويظهر هذا التباين في التقدير ثانية على صعيد المنطقة مما يجعل المقارنة عديمة الجدوى. وقد بدا لي من المستحسن بغية الإبقاء على تقدير معقول، أن أحتفظ بباب «المسيحيون» الجامع لكلّ المذاهب المسيحيّة مع العلم أن الموارنة يحتلّون فيه موقع الأكثرية الغالبة؛ وسيساعدنا التدقيق في عملية التمركز الجغرافي لكل مجموعة طائفية على توضيح هذا الأمر.

في الجداول السبع التالية تجري المقارنة بين النسب المئوية المستخلصة من أرقام مصادرنا الأربعة. وتوضّح الجداول المذكورة التوزّع الإقليمي والطائفي للسكان وتشير إلى نسب الدروز والمسيحيين فقط؛ أما النسبة المئوية الباقية فهي تخصّ

١. نستخدم هنا مصطلحي «الروم الكاثوليك» و«الروم الأرثوذكس» الدارجين اليوم في لبنان واللذين كثيراً ما كانا يستخدمان منذ القرن الماضي.

٢. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٩، ١٨٤٦ـ ١٨٤٧، الملف ١٨٤٧، «سلطات محلّية».

المجموعات الصغيرة من المسلمين الشيعة (المتاولة) والسنّة. من جهة أخرى، أضاف الشدياق إلى سكّان زحلة ونواحيها المباشرة سكان القرى الجنوبية الواقعة على المنحدر الشرقي من جبل لبنان؛ ومن غير المؤكد أن يكون الأمر مماثلاً فيما يتعلّق بالباحثين الآخرين.

يبيّن الجدولان، الأوّل والثاني، التوزّع السكّاني حسب التقسيمات الإدارية التي كان الجبل تابعاً لها: بداية حسب الولايتين اللتين كانتا تتقاسمانه ولم يكن الجبل يشكّل سوى جزء إقليمي منهما، ثم حسب المقاطعات الخاضعة بعد عام ١٨٤٥ لسلطة القائمقام المسيحي في الشمال والقائمقام الدرزي في الجنوب. وكانت هاتان المنطقتان تضمّان الأراضي التي حكمها الأمير بشير قبل سنة ١٨٤٠ وقد تطابقت مع حدود الولايتين دون إلغائها نظرياً. وتمّ تسجيل تلك الحدود المختلفة على الخريطة (اللوحة رقم ٦).

توزع سكان جبل لبنان حسب المناطق الإدارية

	بوريه	غي	الشدياق	المجهول القنصلي	لوران
(١) الدوائر التابعة:					
ـ لولاية طرابلس	٣٥٪	٣٣,٦٪	٣٣,٤٪	٣٥,٦٪	٢٦٪
ـ لولاية صيدا (بما فيها زحلة)	٦٥٪	٦٦,٤٪	٦٦,٦٪	٦٤,٤٪	٧٤٪
(٢) الدوائر التابعة:					
ـ للقائمقامية المسيحية	٦٧٪	٧١٪	٦٩,٧٪	٧٠,٥٪	٦٥٪
ـ للقائمقاميّة الدرزية (بما فيها دير القمر)	٣٣٪	٢٩٪	٣٠,٣٪	٢٩,٥٪	٣٥٪

يستنتج من الجدول رقم (١) أن هناك ما يقارب ٣٤٪ من السكّان يقيمون في الجزء من الجبل التابع لولاية طرابلس، و٦٦٪ منهم في الجزء التابع لولاية صيدا بما فيها منطقة زحلة. ويدلّ الجدول رقم (٢) على أن القائمقامية المسيحيّة تضمّ ما يقارب ٧٠٪ من السكّان بينما تضمّ القائمقامية الدرزية ٣٠٪ منهم.

إذن، شكّلت عمليّة إعادة تنظيم الجبل في عام ١٨٤٥، إقراراً بتقدّم المسيحيين باتّجاه الجنوب، وبذلك عزّزت موقعهم. ويوجد ثلث السكّان فقط في المنطقة الدرزية ويمثّل المسيحيون الأغلبيّة فيها كما يتبيّن في الجداول رقم (٤)، و(٥)، و(٧)، **في حين لا يوجد درزي واحد في جزء الجبل التابع لولاية طرابلس.**

هكذا تجيء خلاصة التوزّع الطائفي للسكان على النحو التالي:

	بوريه	غي	الشدياق	المجهول القنصلي	لوران
(٣) في كل أنحاء جبل لبنان					
الدروز	١٣,٥٪	١٠,٤٪	١٢٪	١٢٪	١٣,٨٪
المسيحيون	٧٩٪	٨١٪	٧٢,٢٪	٨٠,٥٪	٧٩,٤٪
(٤) في الجبل التابع لولاية صيدا					
الدروز	٢٣٪	١٧,٤٪	٢٢٪	٢٠,٦٪	١٨,٧٪
المسيحيون	٧١,٥٪	٧٨,٦٪	٧٤,٤٪	٧٣٪	٧٦,١٪
(٥) في «المقاطعات المختلطة»					
الدروز	٢٧,٢٪	٢٥٪	٢٢,٧٪	٢٣٪	٢٤,٤٪
المسيحيون	٦٥,٨٪	٧٠,٥٪	٧٢٪	٦٩,٧٪	٧٥,٥٪
(٦) في الأراضي المنسوبة إلى القائمقاميّة المسيحيّة					
الدروز	٤٪	٣,٤٪	٢,٨٪	٣٪	٥٪
المسيحيون	٨٩,٤٪	١٩,٥٪	٩٠,٣٪	٩٠,٢٪	٩٤٪
(٧) في الأراضي المنسوبة إلى القائمقامية الدرزية (بما فيها دير القمر)					
الدروز	٣٢,٦٪	٢٨,٣٪	٣٣,٤٪	٣٢,٨٪	٣١,٧٪
المسيحيون	٥٧,٦٪	٦٤,٦٪	٦١,٨٪	٥٦,٢٪	٦٨٪

يتفوّق المسيحيون إذن في جميع المناطق. وهم يشكلون في مجمل المناطق الخاضعة سابقاً لحكم الأمير بشير، ما يقارب ٧٩٪ من السكّان والدروز ١٢٪ منهم. وفي الأراضي المنسوبة إلى القائمقامية المسيحية تبلغ نسبة المسيحيين ٩٠٪ مقابل ٣٪ للدروز. حتى الجنوب الدرزيّ تمّ اكتساحه: ففي نطاق الجبل التابع لولاية صيدا هناك ما يقارب ٧٣٪ من المسيحيين مقابل ٢١٪ من الدروز، وفي نطاق «المقاطعات المختلطة» هناك ٦٩٪ من المسيحيين مقابل ٢٤٪ من الدروز، وفي نطاق الأراضي

المنسوبة إلى القائمقامية الدرزية هناك ٦٠٪ من المسيحيين مقابل ٣٢٪ من الدروز (أنظر اللوحة رقم ٦).

ماذا إذن عن وضع هذه النواة اللبنانية المركّزة وسط السكّان السوريين؟

*

تختلف كثيراً عن هذا صورة التوزّع الطائفي في مدن سوريا وأريافها.

لنلقِ نظرة أولاً على المجموع السوري ـ الفلسطيني من جبال طوروس إلى غزّة. وفي سنة ١٨٣٥ تقريباً، تمكّن الكولونيل الانكليزي كامبل (Campbell) من مطالعة سجلّات الضرائب المصريّة ثم قدّر بـ ٣٢٧ ٧٣٨ نفراً عدد دافعيها في ولايات حلب، ودمشق، وطرابلس، وصيدا، والقدس. وقد استخدم بورينغ (Bowring) هذا الرقم في تقريره إلى مجلس العموم، وانطلاقاً منه، قدّر أنه يوجد ٤٤٦ ٣٤٩ ١ من **الحضر** المقيمين؛ وإذا ضُرِبَ رقم كامبل بخمسة يصبح عدد **الحضر** ٦٩٠ ٦٣٨ ١ نفراً ـ ويرفع غي، مشيراً إلى التقديرات الانكليزية، هذا المجموع إلى ٠٧٦ ٧٩١ ١ نفراً[٣]. ٢٥٪ من هؤلاء السكّان هم من المسيحيين من كافة المذاهب وفي طليعتهم الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك؛ و٣,٥٪ هم من الدروز؛ و٦٢٪ هم من المسلمين السنّة وحدهم. وبالإضافة إلى ذلك، تبيّن هذه الأرقام أن جبل لبنان يضمّ ما يقارب $\frac{١}{٧}$ من مجموع السكّان الحضر في سوريا في مساحة تكاد لا تصل إلى $\frac{١}{٥٠}$ من مجمل أراضيها.

لنعد إلى الأطراف السورية للبنان. غرباً، تشارك جبهة مدن الساحل المتوسطية في حياة الجبل وتتابع تقلّبات التجارة المتوسطية. ويبدو أن عدد سكان طرابلس، تلك الأسكلة القديمة، كان قد استقرّ في ذلك الوقت عند ما يقارب الـ ٠٠٠ ١٠ أو ٠٠٠ ١٥ نفس؛ يمثّل المسلمون منهم أربعة أخماس، والمسيحيّون الخمس[٤]، في حين كانت بيروت قد بدأت تعرف نمواً سريعاً إذ يرجّح أن عدد سكان هذا المرفأ كان قد تجاوز الـ ٠٠٠ ١٠ نسمة قبل سنة ١٨٤٠ ثم اقترب من الـ ٠٠٠ ١٥ نسمة بعد

---

٣. «السلطات المصريّة المحتلّة لسوريا أثناء رحلة العَالِم في الإحصاء (الكولونيل كامبل، Campbell) وضعت تحت تصرّفه معلومات كانت بحوزة الإدارة وحدها؛ لذا استطاع الدكتور بورينغ (Bowring) إجراء حساباته مستنداً إلى أفضل مادة رسميّة متوفرة في هذه البلاد التي لا تدّعي حبّ الدقّة».
H. GUYS: *Esquisse...*, p. 31.

٤. H. GUYS: *Esquisse...*, tableau n° 4.

هذا التاريخ مباشرة[5]؛ وقدّر غي عدد سكان المدينة بـ ١٢٠ ١٩ نسمة لعام ١٨٤٦، منهم ٠٢٠ ٩ مسيحياً من مختلف المذاهب، و ٩٠٠٠ مسلم سنّي، و١٠٠ ١ من الطوائف الأخرى[6]. جنوباً، تعدّ صيدا بين ٠٠٠ ٦ و٠٠٠ ٨ نفس، ثلثهم من المسيحيين حيث شكل الروم الكاثوليك الأغلبيّة[7]؛ وتعدّ صور أقلّ من ٩٠٠ نفس ربعهم من المسيحيين[8].

يتبين إذن أن أغلبية سكان الساحل هي من المسلمين. وفي الواقع يجب أن يضاف إلى عدد المسلمين السنّة الذين يشكّلون الجزء الأكبر من سكان المدن، أولئك الذين تمّ ذكرهم في التقديرات الديمغرافية للمناطق اللبنانية هم يقيمون في النواحي الساحلية على وجه الخصوص. فحتى من استقرّ منهم في إقليم الخرّوب، شمالي مدينة صيدا، مخترقاً العمق الجبلي لغاية ١٠ كيلومترات أو أكثر دون أن يتجاوز ارتفاع ٥٠٠ متر، لم يبتعد عن البحر فعلاً.

كذلك كانت تتّسم سهول ومدن ولاية دمشق بغالبيتها المسلمة. أما التحديد بالأرقام فيتطلّب الرجوع إلى الوثائق الانكليزية؛ وهذا أمر ذو دلالة، يكشف عن وجهات اهتمام الدول الأوروبية الكبرى إذ ان الأبحاث المتعلّقة بسكان جبل لبنان موجودة في المحفوظات الفرنسية وتلك المتعلّقة بسكان ولاية دمشق موجودة في المحفوظات الانكليزية. وحسب التقديرات عن سنة ١٨٤٢ للقنصل الانكليزي وود (Wood) - ٨١٢ ٥٢٦ نسمة - وغي - ٥٠٠ ٨٤٥ نسمة -، يمثل المسلمون السنّة وحدهم ٧٤٪ من مجموع السكّان بينما لا يبلغ مجمل المسيحيين، المكوّن أساساً من

٥. ١٨٣٧: ٠٠٠ ١٠ حسب: C. Houry: *De l'intervention européenne en Orient*, Paris, 1840, p. 48.
١٨٣٨: ٠٠٠ ١٢ حسب: E. Blondel: *Deux ans en Syrie et en Palestine*, Paris, 1840, p. 20.
١٨٤٠: ٠٠٠ ١٠ حسب: Armagnac: *Nezib et Beyrout, Souvenirs d'Orient de 1833 à 1841*, Paris, 1844, p. 276.

٦. H. Guys: *Esquisse...*, الجدول رقم ٦: ٨٠٠ ١ ماروني، ٧٠٠ ١ من الروم المتحدين، ٢٥٠ من الأرمن الموحّدين، ٧٠ من السريان ومن الكلدانيين، ٥٠٠ من اللاتين، ٥٠٠ ٤ من الروم، ٢٠٠ من الأرمن والسريان، ٠٠٠ ٩ مسلم، ٢٥٠ يهودياً، ٨٥٠ درزياً.

٧. المصدر نفسه، الجدول رقم ٦ (م ق)، الشؤون الخارجية، B. III، رقم ٢٤٣، تقرير مزوايه، ١٨٤٨.

٨. H. Guys: *Esquisse...*, الجدول رقم ٦.

الروم الأورثوذكس والروم الكاثوليك، سوى ١٥٪، والدروز ٣,٥٪[٩]. توجد هنا مدن كبيرة: دمشق، الحاضرة القديمة حيث يعيش أكثر من ١١٠ ٠٠٠ نسمة، وحمص، وحماة. وتبدو الكثافة السنّيّة مرتفعة شرقي سلسلة جبل لبنان الشرقيّة على وجه الخصوص، وشرقي الشريط الجبلي برمّته الذي تشبّثت به الأقليات الشيعيّة والمسيحية. أما جبل حوران الذي استقرّت فيه بعض الأقليّات، الدرزية بالتحديد، فهو الإستثناء الذي يؤكّد القاعدة.

في هذه المنطقة المنفتحة على الشرق بقوافله وبدوه، تمتصّ المدن ما يقارب ثلث السكّان، لذا فإن كثافة التكتّل البشري الريفي في المساحات الواسعة المتبقية أقلّ بكثير مما هي عليه في جبل لبنان المجاور. وجاء هذا نتيجة حركة استمرّت مدة قرن ونصف القرن: فمنذ أن ازداد الإضطهاد الضريبي والبدوي المتزامن مع إضعاف السلطة العثمانية، تقلّصت المساحات المزروعة بين دمشق وحلب؛ وقد تكون فترة الجفاف الطويلة أيضاً من أسباب تقدّم البدو[١٠]. في كلّ الأحوال، تدفّقت موجة جديدة من بدو الجزيرة العربية تنتمي إلى قبيلة العنزة على البادية السورية في نهاية

---

٩. لا تشكّل نسبة الدروز ٣,٥٪ تماماً؛ وتشكل المجموعات الشيعيّة المختلفة ٦٪، واليهود أكثر من ١,٥٪ (م م ع) (و خ) ١٩٥/١٩٦. أرسل رتشارد وود (Richard Wood) من دمشق بياناً بسكان تلك الولاية إلى ستراتفورد كاننغ (Stratford Canning) بتاريخ ١٩ أيار مايو ١٨٤٢. ما هي قيمة هذه الأرقام؟ لقد أرفقها القنصل بالتعليق التالي: «في بلاد لا تحتفظ بسجلّات عامة لعدد المواليد أو الوفيات ولم يجر فيها أبداً أي إحصاء، يكون من الصعب للغاية تبيّن عدد السكان بدرجة كبيرة من الدقّة؛ وفي كلّ الأحوال، حاولت، بكلّ قوّتي وبالإمكانيات المحدودة المتاحة لي، الوصول إلى رقم تقريبي بالتحقّق من عدد أبناء كلّ طائفة التي قسّمتها إلى مذاهب دينيّة ثم دوّنت عدد أبناء كلٍّ مذهب؛ وهكذا أمكنني القيام بعمليّة حسابيّة أجرؤ على القول بأنّها دقيقة إلى درجة مقبولة.» H. GUYS: *Esquisse...*, tableau n° 5.

١٠. I. OLAGÜE: «Les changements de climat dans l'histoire», *Cahiers d'Histoire Mondiale*, t. VII, 1963, p. 637-674.

يستنتج هذا الكاتب خلاصاته من معطيات مجزّأة للغاية جمعها: C.P. GRANT: *The Syrian Desert: Caravans, Travel and Exploration*, Londres, 1937.

أنظر نقد منهجه في تفسير التاريخ البشري للمناخات في مؤلّف: E. LE ROY LADURIE: *Histoire du climat depuis l'an 1000*, Paris, 1967, p. 13.

وهذا لا يمنع أن الزراعة على تخوم المناطق الصحراوية والبوادي تظلّ حسّاسة إلى حدّ كبير لتغيّرات المناخ. حول نظام الجباية والفراغ السكاني، أنظر الفصل التاسع.

القرن السابع عشر[11]، وكانت تنقلّات هذه القبائل، وخصوماتها، وعمليّات السلب الناجمة عنها، لا تزال، في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، تحوّل المناطق الزراعية إلى مناطق مقفرة وتهدّد الطرق التجارية. في ذلك الوقت كان يصعب إحصاء كتلة بشرية كهذه تتميّز بالانتشار والحركة. وجاء في تقدير عن سنة ١٨٥٤ أن قبيلة العنزة المتبدّية في سوريا قد تعدّ ١٢٠ ٠٠٠ خيمة، بمعدّل فارسين قادرين على حمل السلاح لكلّ خيمة. «مما يجعل عدد المحاربين من العنوز وحدهم يتراوح بين ٢٤٠ ٠٠٠ و٢٥٠ ٠٠٠ محارب. يجب ألا تدهشنا هذه النسبة الهائلة بالمقارنة بعدد النفوس. فعند البدو يعتبر كل فرد جندياً»[12]. وفي عام ١٩٣٥ كتب روبير مونتاني (Robert Montagne) قائلاً انه: «في غياب أية إحصاءات، قد يمكننا تقدير مجمل هذه الشعوب بما يتراوح بين عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف خيمة أو أسرة لا يزال أكثر من نصفها يعيش في نجد»[13]. إذا ضربنا عدد المحاربين بـ ٢ تقريباً ـ كما يقترح صاحب البحث المكتوب سنة ١٨٥٤ـ، وضربنا عدد الأسر حسب مونتاني بـ ٤,٥، نبلغ في إحدى الحالتين جماعة سكّانية قوامها ٥٠٠ ألف نفس تقريباً ونبلغ في الحالة الثانية ما يقرب من عشر هذا العدد. ولكن كم هو متعذّر تأكيد هذا الحساب إذ تتجاذبه عوامل الزمان والمكان البشري والإقليمي.

يبقى أن الحضر يعيشون مسندين ظهورهم إلى ما يشكّل الملجأ، أي إلى الجبال والمدن. يبدو إذن أن المراقبين الأوروبيين القدامى قد أصابوا عندما رأوا أن هذا الوضع تسبّب في كساد سكاني في السهول وحتى في انخفاض عدد سكّانها. وعلى سبيل المثال، فقد جاء في تعقيب على ملاحظة تعود إلى سنة ١٨٣١ أن «بعلبك التي كانت لا تزال تعدّ خمسة آلاف نسمة في بداية القرن الثامن عشر عاد لا يقطنها سوى ألفي نسمة سنة ١٧٣٣، وهي الفترة التي كان يسافر فيها عالم النبات غرانجيه

---

١١. C.P. Grant: *op. cit.;* A. de Boucheman, *art. cit.*, p. 23; R. Montagne: «Contes poétiques bédouins», *Bulletin d'Etudes Orientales*, V, 1935, p. 40.

في الفترة نفسها، أخذ البدو أيضاً يتنقلون إلى الشمال ناحية التخوم الغربيّة للعالم الإسلامي، في المغرب الأقصى.

١٢. (ش خ) تركيا، مذكّرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤ـ ١٨٦٣، الورقة ١١١ـ ١١١٢ قد يكون كاتبها إدمون دو باريير (Edmond de Barrère).

١٣. R. Montagne: *art. cit.*, p. 42.

(Granger). . . ؛ وسنة ١٧٨٤ وجد فولني ألفاً ومئتي نسمة في بعلبك؛ واليوم أكاد لا أجد مئتي نسمة في الأكواخ الحجرية المجاورة لمعبد الشمس؛ لقد حوّلت الحروب بين ولاة من أمراء لبنان هذا البلد إلى منفى. أضف إلى هذه الكوارث جيوش الجراذين والجراد التي نادراً ما تفوّت فرصة الانقضاض على أراضي بعلبك. . .»[١٤]. هذا التطوّر شبيه بالذي أشار إليه عمر لطفي برقان في رسمه البياني لمنطقة الأناضول المحقّق حسب سجلّات الجباية العثمانية[١٥]: فقد ارتفع فيها عدد السكّان بنسبة ٤٠٪ في القرن السادس عشر ثم توقفت الزيادة الديمغرافية في القرن السابع عشر. هذا ما يتوافق مع الجدول الإجمالي الخاص بأطراف حوض البحر الأبيض المتوسّط. وقد تكون أرياف سوريا قد تأثّرت بالحركة نفسها رغم أن عدد سكان المدن في القرن السادس عشر قد بدا ثابتاً في ذلك الإقليم؛ وفي القرنين التالين لا يزيد عدد سكان مدنها إلا من جرّاء انضمام الهاربين من الأرياف. أما في القرن الثامن عشر وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر فقد اقفرّت السهول السورية. هل كان ذلك نتيجة لازدياد عدد البدو أو لمجرّد اتّساع حيّز تنقلاتهم باتّجاه الشمال؟

على هذه الخلفيّة، تزداد أهميّة التشديد على النمو الديمغرافي لمسيحيي لبنان الذين أفلتوا من ظروف البادية ليتأثّروا بوضع البحر الأبيض المتوسّط الذي تتّصل بهم عبره أوروبا. يبرز الخزان البشري الذي هو جبل لبنان في تناقضه مع المساحات الشاسعة التي يهجرها الفلاحون، ويفرض نفسه بهذا النمو الذي تعيد الطوائف خلاله إحصاء أفرادها.

جبل ذو كثافة سكانية عالية، وأرياف شحيحة السكّان؛ ديناميّة ديمغرافية مسيحيّة وزراعة اشجار مثمرة في جبل لبنان، وإحتياطي من المسلمين في مدن سوريا. . . قد يغرينا الإستمرار في لعبة التباينات هذه والعصر المدروس قد يشجّع على ذلك. غير أن التفاعلات بين المجموعات الجبلية وبين المجتمع العام في الشرق الأوسط، هي تفاعلات ثابتة إذ تحمل التقاليد المسيحية آثار مناطق أخرى ويأخذ التعارض الجغرافي

١٤. MICHAUD et POUJOULAT: *op. cit.*, t. VI, p. 251.

١٥. وثائق عرضت في المؤتمر المعقود حول التاريخ الإقتصادي للشرق الاوسط، جامعة لندن، تموز/ يوليو ١٩٦٧. أنظر: O.L. BARKAN: «Research on the Ottoman Fiscal Surveys», dans M.A. COOK: *Studies in the Econmic History of the Middle East*, Londres, 1970, p. 166-171.

والبشري بين لبنان والبقاع شكلاً تكاملياً. وتبدو التماثلات بين أنماط التجمّع أنها هي الأكثر عمقاً وحيويّة. إنها تتجسّد في أشكال تضامنية ملموسة للغاية فتزول التجزئة ويزول التباعد الإقليمي بفعل من الروابط الطائفية: فعلى سبيل المثال يُضاف إلى عدد الدروز البالغ ٤٤٥ ٢٦ نفراً في لبنان الجنوبي (حسب أرقام بوريه) الـ ٠٢٠ ١٤ درزياً من سلسلة جبل لبنان الشرقية والـ ٥٠٠ ٣ درزي من حوران (حسب أرقام وود)؛ وفي مقابل المحور الذي يرسمه التوسّع الديمغرافي للموارنة من الشمال إلى الجنوب يمتدّ من الغرب إلى الشرق خطّ انسحاب الدروز إلى حيث منبع ثقافتهم.

يسعف الترتيب الجغرافي لمقاطعات جبل لبنان الناجم عن تطوّر طويل الأمد في توضيح السمات الأساسية لتاريخ التوطّن الجبلي وتباعاً، في توضيح دلالة حركته المتمّمة.

ثم أن ازدواجية جديدة تفرض نفسها: إذ تسجّل كل مجموعة طائفية على الأرض الوجود العضوي لجماعة ما؛ والبلاد تنتمي إلى دولة. وأيضاً، يعبّر التوزّع الجغرافي للكتلة السكّانية غير المتجانسة هذه عن أبعاد تاريخية متعدّدة وتباعاً عن إمكانيات كامنة مختلفة.

بالنسبة للفرد، المرجع هو عائلي في المقام الأوّل، ثم طائفي، مما يزجّه في شبكة كاملة من الروابط التضامنية الجوهريّة. وهو يعيشها في قريته المنظّمة بحسب تقاليد المجموعات القاطنة فيها، غير أنها تخضع لتنظيم أوسع يشمل المنطقة والذي بدوره، عبر سلّم الولاءات العائليّة، يلحق بسلطة الحاكم. بالإضافة إلى ذلك، تنتمي القرية إلى منطقة تركّز بشري حيث مشاركة الفرد للجماعة وتقيّده بهرميّتها وبرموزها يجدان دائماً تعبيرهما.

الجماعة تحتلّ المكان؛ تتركّز فيه، وتولّد جماعات جديدة، وتلتقي غيرها، وتستطيع، متجاوزة حدودها، أن تأخذ من الخارج ما تتمثّل به وتتزوّد طاقته. يصبح التوطّن الإقليمي رهاناً بين الجماعات، وبين الهرميّات التي تنشأ في المجتمعات، ومن ثم، يصبح رهاناً بين أنماط التنظيم التي تقود إلى تماسك الجماعات وإلى سلطة الدولة.

يحدّد التوزّع الإقليمي لأفراد كل جماعة حدود انتشارها ودلالة ترتيب **المقاطعات** في آن معاً. وفي مرحلة الأربعينات (١٨٤٠) كانت أقدم البؤر البشرية ونقاط التركّز المميّزة، لا تزال تشكّل «أقطاباً» طائفيّة في قلب الإنتشار الديمغرافي. من جهة

أخرى، كانت تبرز في مناطق الإختلاط الطائفي سمات متشابهة وأخرى متعارضة. ودفعت التأثّرات المتبادلة إلى إيجاد أشكال من التواؤم سواء فيما يتعلّق بعمليّة التوطّن الإقليمي أو بالممارسة السياسية والاجتماعيّة لتنظيم هذه المناطق. ومن خلال الطوائف، فرض عنصران نفسهما فيها، هما قوّة السلطة المنظّمة وثقل العدد.

تمّ رسم حدود **المقاطعات** على الخريطة (اللوحة ٦) حسب وصف طنّوس الشدياق[١٦]، ويلخّص الرسم البياني المكمّل لها النسب المئويّة للسكان التي سبق أن حلّلناها. ويبيّن الجدول «ت» (الملحق بنهاية هذا الفصل) توزّع الطوائف في كلّ **مقاطعة**. يبيّن هذا الجدول توزّع الجماعات بشكل مبسّط بهدف إبراز السمات الأساسية. غير أنه يجب الإشارة إلى وجود جزر صغيرة من «المتاولة» في الجبل وفي ولاية طرابلس على وجه التحديد، وجزر صغيرة سنّية في الساحل؛ من جهة أخرى، غالباً ما تظهر على نحو متفرّق، مجموعات مسيحيّة من مذاهب مختلفة، كبيرة بدرجة أو بأخرى، في المقاطعات التي يسودها مذهب معيّن من المسيحيين.

والأمر الأساسي هو أن الدروز لا يتجاوزون منطقة المتن إلى الشمال في حين يتواجد الموارنة في كلّ مكان رغم أن مراكزهم الرئيسيّة تقع شمالي هذه المقاطعة. وبالتالي فإن الحدود الشمالية للتوطّن الدرزي هي أيضاً حدود «المقاطعات المختلطة»؛ والمقاطعات المذكورة التي أطلق عليها هذا اللقب من قبل القنصليّات الأوروبيّة في القرن التاسع عشر، يقطنها في آن واحد، الدروز والمسيحيون لاسيما الموارنة، وتخضع لسلطة الأسر الدرزية أو، كما هو الحال في المتن، تخضع لسلطة الأسر الدرزية الأصل التي اعتنقت الديانة المسيحية[١٧].

تصوّر اللوحة رقم ٦ وضع مقاطعات الجبل خلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر. إنها الأراضي التي كان الأمير بشير الثاني الشهابي قد تمكّن منها تقريباً وجعلها تستقرّ تحت سلطته. في بعض مراحل حياته الطويلة والمضطربة كان بالفعل قد سعى إلى مدّ سلطانه إلى ما وراء تلك الحدود، جنوباً باتّجاه مرجعيون وبلاد الشيعة، وشرقاً باتجاه البقاع وقريتي حاصبيّا وراشيّا، وهي المنطقة الواقعة في سلسلة الجبال الشرقية والتي كانت في الماضي مركزاً للدروز ولأسرة آل شهاب.

١٦. طنّوس الشدياق: المصدر المذكور، ص ١٦-٣١.

١٧. REGNAULT: *art. cit.*, p. 7.

ينتج عن مطابقة المناطق الإدارية إنطباع بأن كل شيء يبقى متحرّكاً بصورة الحركة الديمغرافية نفسها للجماعات؛ وترجعنا هذه المطابقة إلى ماض كانت فيه الحدود البشرية وحدود المقاطعات متغيّرة، كما تشير إلى حاضر يتطوّر فيه مفهوم امتداد البلاد. غير أن الأنماط المختلفة من الجماعات والمناطق الإدارية تتنظّم حول عدد معيّن من العناصر الثابتة بل المكوّنة التي تشكل هي نفسها علامات الاستدلال.

بقي التقسيم الإداري القديم للبنان بين ولايتي طرابلس وصيدا على حاله خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر كما بيّنه طنّوس الشدياق بتصنيفه ووصفه للمقاطعات في «**كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**» الصادر سنة ١٨٥٩[١٨]. وفي عام ١٨٣٤، في فترة الإحتلال المصري، أكّد قنصل فرنسا أن «دائرة ولاية صيدا لا تزال على حالها حيث أن الجزء من الأراضي السورية الممتدّة حتى نهر المعاملتين يتبع بالفعل إلى حكومة عكّا»[١٩]. إذ أن علامة الحدود هي في الواقع **جسر المعاملتين** أي «جسر الحاكميّين» الذي يعبر النهر الصغير حامل الاسم نفسه عند خليج جونيه[٢٠]؛ إنّه الحدّ الساحلي المخصّص للسادة الذين لا يدخلون الجبل. لذا كان على والي عكّا ووالي طرابلس أن يقلّدا الأمير بشير حقّ جباية الأموال المفروضة عن الباب العالي العثماني في الأراضي الواقعة جنوبي نهر المعاملتين وشماله، بغية تمكينه من جمع لبنان بشقّيه تحت سلطته.[٢١]

الى الشرق حيث يلتقي لبنان الأراضي التابعة لوالي دمشق، يجد في جزئه المحوري، باباً وحماية في زحلة ومنطقتها التي كانت لهذا السبب محطّ الأطماع. إنها مبنيّة على سفح المنحدر الشرقي للجبل، في تجويف في وادي البردوني عن ارتفاع ١٠٠٠ متر تقريباً من سطح البحر؛ تسكنها أغلبيّة من الروم الكاثوليك[٢٢]،

١٨. إنه التقسيم نفسه الذي أشار إليه مازوايه سنة ١٨٤٨؛ (م ق، ش خ) B. III، الرقم ٢٤٣.

١٩. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١ مكرّر (٣)، الورقة ٣، برقية هنري غي بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٤.

٢٠. لم يُسَمَّ «جسر المعاملتين» بهذا اللقب إلاّ بدءاً من الفترة العثمانيّة، عندما كان مركزاً للحدود بين معاملة طرابلس ومعاملة صيدا؛ K. SALIBI: *Maronite Historians of the Mediæval Lebanon*, Beyrouth, 1959, p. 121, n°1.

٢١. BURKHARDT: *op. cit.*, p. 169. حول السلطة الناجمة عن صلاحيّة جباية الأموال المفروضة أنظر الفصل السابع.

٢٢. طنّوس الشدياق: المصدر المذكور، المجلّد الأوّل، ص ٣٠.

وتلعب هذه البلدة الكبيرة دوراً دفاعياً أساسياً أثناء النزاعات الطائفيّة حيث أنها مسيطرة على الدروب التي تسمح بالإلتفاف على منطقتي كسروان والمتن. وقد لاحظ بوريه أثناء الإضطرابات التي وقعت سنة ١٨٤١ أن «زحلة تشرف على طريق كسروان، ولو سقطت زحلة لكوّن ذلك بداية الكارثة بالنسبة للجبل المسيحي؛ ولحسن الحظّ، اشتهر أهالي تلك المدينة ببسالتهم التي تجعل انتصار الدروز أمراً غير وارد»[٢٣]. من جهة أخرى، تكمن أهمّية زحلة في موقعها التجاري على الطريق الواصل بين البحر المتوسّط ولبنان الأوسط وأراضي سوريا الداخليّة؛ وكما لاحظ فولني، فقد أصبحت زحلة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر «مركز إرتباط لبعلبك، ودمشق، وبيروت بمناطق الجبل الداخلية. حتى أن البعض يزعم أنها موقع لتزييف النقود...»[٢٤]. وتفتح زحلة أمام الجبليين سهلاً هم في أشدّ الحاجة إلى محاصيله، وأسواقاً لبيع الخرفان يقيمها الرعاة كلّ سنة في البقاع، إذ يأتي بعضهم، كالأكراد والتركمان، بقطعانه من أعلى بلاد ما بين النهرين[٢٥]. تبدو إذن السيطرة على هذا الموقع مصلحة حيويّة للمسيحيين. في عهد الأمير بشير أعطى التزام جباية الأموال المفروضة في مناطق زحلة، والمنحدر الشرقي لجنوب جبل لبنان، والشوف البياضي إلى **مقاطعجيّة** المتن الموارنة، أمراء آل أبي اللمع[٢٦]. ثم ان شيخ هذه الأسرة هو الذي عيّن في منصب قائمقام المسيحيين سنة ١٨٤٢ فأخضعت زحلة لسلطته؛ إلا أن قرى البقاع المجاورة بقيت تابعة لوالي دمشق[٢٧]. وفي عام ١٨٥٩،

---

٢٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقيّة بوريه بتاريخ ٤١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١. في أثناء الأحداث نفسها، قام ٥٠٠ فلّاح من مسيحيي الجبل بقيادة أحدهم المدعو أبو سمرا غانم، بالإنضمام إلى المدافعين الزحلاويين؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، برقيّة بوريه بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١.

٢٤. VOLNEY: *op. cit.*, t. II, p. 81. أصبحت زحلة التي لم تكن تعدّ سوى ٢٠٠ بيت حول سنة ١٧٧٥، تعدّ ٥٠٠٠ نسمة سنة ١٨١٠ (حسب تقدير بوركهارت، ص ٥)، و٨٠٠٠ نسمة سنة ١٨٦٠ (أبكاريوس، ص ٨٩)؛ كانت زحلة تنتعش بينما بعلبك تتدهور.

٢٥. H. GUYS: *Beyrout...*, t. I, p. 287.

٢٦. ق. الباشا: «جريدة توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي».
(Répartition de l'impôt foncier au Liban sous l'émir Béchir II), *al-Machriq*, t. XXXIII, 1935, p. 321.

٢٧. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٥٤، ١٨٥٦، برقيّة بتاريخ ١٨ نيسان أبريل ١٨٥٦.
TESTA: *op. cit.*, t. IV, p. 64: برقية برانت (Brant)، القنصل البريطاني في دمشق، بتاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٩.

عندما أرادت السلطات العثمانية ضمّ زحلة إلى ولاية دمشق من خلال اللعب على انقسامات الأهالي والاستفادة من ضعف القائمقام المسيحي، إعترض مسيحيّو هذه البلدة بشدّة وكان القنصل العام لفرنسا في بيروت يساندهم في موقفهم هذا[٢٨].

*

* *

يحدّد نهر المعاملتين، الفاصل بين المنطقتين الإداريتين، بوضوح مكان التقاء مرحلتين مختلفتين من التنظيم السياسي والاجتماعي. غير أن هذا النهر، لم يعد يجسّد في القرن التاسع عشر، خطّ الحدود الطائفيّة إذ تراجع عنه الدروز جنوباً في المتن، وانتشر المسيحيون، والموارنة بوجه التحديد، انتشاراً واسعاً في لبنان الجنوبي.

ويسمح الفرق القائم بين مناطق التنظيم الإداري ومناطق التوصّل البشري بتمييز ثلاثة أقاليم رئيسية (أنظر اللوحة رقم ٧):

- يقع الأوّل شمالي نهر ابراهيم حيث توجد البلاد المارونيّة القديمة في المرتفعات وبؤرة للروم الأرثوذكس في الكورة.

- ويقع الثاني بين نهر ابراهيم وقمّة المنحدر الجنوبي لوادي نهر بيروت حيث يشكّل الموارنة الغالبيّة العظمى من السكّان ويتبعون رغم ذلك لولاية صيدا ولـ«حكومة الدروز» - و«حكومة الدروز» هو المصطلح القديم المنقول عن الرحّالة والقناصل واستخدامه عملي إذ ينمّ عن واقع سياسي وبشري*.

- أما الثالث، فيقع جنوبي هذا الوادي، في بلاد يسيطر عليها الدروز منذ زمن طويل رغم التكاثر المستمرّ للسكان المسيحيين فيها.

هذه المناطق الثلاث الكبيرة التي تكوّنت على هذا النحو وتميزت بخصائص بشرية معلومة كانت تخضع بالترتيب وحتى نهاية القرن الثامن عشر للتسميات التالية: **جبل لبنان أو بلاد جبيل، وجبل كسروان، أو جبل الشوف**. وأشار كورانسيز في مطلع

---

٢٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٦٠، ١٨٦٠، تقرير حول وضع زحلة بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو ١٨٥٩؛ TESTA: *op. cit.*, t. VI, p. 57: برقيّة القنصل البريطاني في بيروت، مور، بتاريخ ٢٠ نيسان/ ابريل ١٨٥٩.

* ورد مصطلح «حكومة الجبل» («حكومة جبل الشوف وكسروان») تحت أقلام المؤرخين المحليين بينما استخدم الرحّالة والقناصل الأوروبيون مصطلح «حكومة الدروز». أنظر الفصل السابع (المترجم).

القرن التاسع عشر، إلى أن هذه «المقاطعات» الثلاث، جبيل وكسروان والشوف، كانت معروفة تماماً في الموقف العملي إذا ما تعلّق الأمر بجباية المال المفروض[٢٩]. هل نذكّر بأن الهامش الساحلي للجبل كان في زمن الحروب الصليبية ينقسم إلى كونتية طرابلس، وإقطاعيّة بيروت، وإقطاعيّة صيدا؟

وتبرز خريطة توزّع الأديرة المسيحيّة في القرن التاسع عشر (اللوحة رقم ٨) فرادة كل من هذه المناطق الثلاث إذ يدلّ موقعها على أنها تتطابق أيضاً مع حيّز التمركز البشري للخلايا الأساسية الثلاث: بؤرة مارونيّة ومركز للروم في الشمال، وتركّز ماروني جديد في كسروان، وانتشار مسيحي في «بلاد الدروز». وتؤكد خريطة **المقاطعات** هذا الترتيب إذ تبيّن بوضوح إختلافها من حيث الشكل تبعاً لوقوعها في الشمال أو في الجنوب. وفي ولاية طرابلس، يلي البؤر القديمة للروم الأرثوذكس في الكورة وللموارنة في جبّة بشرّي، مقاطعات يدلّ امتدادها «من مرمى الثلج إلى فقش الموج»[٣٠] على بنية أدنى ارتقاءاً. وبينما يتّسم كسروان والمتن بأوجه جغرافية مماثلة إلّا أنهما أُتبِعا بولاية صيدا و«حكومة الدروز». وتبدو تجزئة المنطقة الجنوبية ذات الطابع المختلف تماماً والخاضعة لسلطة أسر الأعيان الدرزية، على صورة التقسيمات القديمة المتعدّدة.

وهذا الاختلاف بين **المقاطعات** هو الذي بقي يفرض على ممثّلي السلطان رؤية ثلاثية للجبل، في أواسط القرن التاسع عشر. وسنة ١٨٤٢، عندما فكّر الباب العالي بمبدأ تقسيم إدارة جبل لبنان بين قائمقام مسيحي وقائمقام درزي، ثم عيّن أسعد باشا المقيم في بيروت والياً لصيدا لكي يرعى تطبيق هذا النظام الذي لم يُنْهِ في كل حال التقسيم ما بين الولايات، ـ قدّمت تلك الشخصيّة الكبيرة إلى قنصل بريطانيا العام الكولونيل روز (Rose) القائمة التالية: **للمقاطعات** المسيحية: المتن وتوابعه، كسروان، الفتوح، بلاد جبيل وتوابعها. إذن عدّد أسعد باشا **مقاطعات** المنطقة الوسطى على النحو المألوف تقريباً، بينما لجأ إلى مصطلح «بلاد جبيل»، القديم والعمومي، للإشارة إلى كل الجزء الواقع في ولاية طرابلس، ـ باستثناء الفتوح.

٢٩. CORANCEZ: *op. cit.*, p. 156, 157.

٣٠. كان هذا التعبير يستخدم في كسروان على وجه الخصوص للإشارة إلى تنوّع واتّساع أراضي مشايخ آل الخازن؛ D. CHEVALLIER: «Aux origines des troubles agraires libanais en 1858», *Annales É.S.C.*, XIV, 1959, p. 42.

وعلى عكس ذلك، فقد تميّزت قائمته **بالمقاطعات** الدرزية وهي الأكثر تفكّكاً بالشمولية التامة. وهو أمر ذو مغزى كبير: الغرب الأسفل، الغرب الأعلى، الشحّار، المناصف، العرقوب، الجرد، الشوف، جبل الريحان، إقليم الخرّوب، إقليم جزّين، إقليم التفّاح[٣١].

من بين هذه المناطق الثلاث الظاهرة بوضوح تام، يبرز الجدول رقم ٨ الدور الخاص للمنطقة الوسطى، كسروان ـ المتن، حيث يتمّ الإتصال بين الكثافة السكّانية المارونية و«حكومة الدروز». أثناء عملية إعادة التنظيم الإداري التي عرفتها هذه المنطقة في الأربعينات (١٨٤٠)، وبعد سقوط الأمير بشير، بقيت تابعة لولاية صيدا، غير أنها أُلحِقَت بعد ذلك ـ وهذا هو الأساس ـ، بسلطة قائمقام المسيحيين. وهذا دليل على أن وزن الطائفة الممثّل بالضغط الديمغرافي، يكمن وراء أشكال تنظيم السلطة والمحاولات الرامية إلى توحيد تلك الأشكال في جبل لبنان.

يفترض إذن النظر إلى التوزّع السكّاني ضمن هذا الإطار الإقليمي الثلاثي. مرّة أخرى تساعدنا النسب المئوية المستنتجة من أرقام مصادرنا السابقة على تكوين صورة عن الموضوع. ويبيّن الجدول رقم ٨ توزّع الأهالي على المناطق الشماليّة والوسطى والجنوبيّة من لبنان.

الجدول رقم ٨

	بوريه	غي	الشدياق	المجهول القنصلي	لوران
لبنان الشمالي	٪٣٥	٪٣٣	٪٣٣	٪٣٢	٪٢٥
لبنان الأوسط	٪٣٢	٪٣٨	٪٣٦	٪٣٣	٪٤٠
لبنان الجنوبي	٪٣٣	٪٢٩	٪٣١	٪٣٠	٪٣٥

مدهش تماثل عدد البشر في هذه المناطق الثلاث من لبنان. إلا أن ما يبدو متوازناً للوهلة الأولى يختلف حالة تماماً عند التطرّق إلى التوزّع الطائفي.

٣١.(م م ع) وزارة الخارجية ١٩٥/١٩٤، برقيّة الكولونيل روز. أشار أسعد باشا أيضاً إلى أن الدروز والمسيحين كانوا يطالبون بالساحل ولم يتطرّق إلى موضوع زحلة. وتعبّر الخريطة التي أرسلها بوريه إلى وزارة الشؤون الخارجية في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٧ (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٤٠٩) عن الخلفيّة الفكرية نفسها إذ أنها لا تتضمّن رسم حدود المقاطعات الدرزية الجنوبيّة.

وجاء حسب المصادر نفسها أن زهاء ٣٨٪ من مجموع مسيحي جبل لبنان يعيشون في المنطقة الشمالية حيث يشكّلون أكثر من ٩٠٪ من عدد السكّان، وأن ٣٩٪ منهم يعيشون في المنطقة الوسطى حيث يشكّلون ما يقارب ٦٠٪ من عدد السكّان.

ويعيش ٢٠٪ تقريباً من مجموع دروز جبل لبنان في المنطقة الوسطى حيث يشكّلون أكثر من ٦٪ من عدد السكّان، و٨٠٪ منهم في المنطقة الجنوبية حيث يشكّلون أكثر من ٣٠٪ من عدد السكّان.

يصاحب هذا التباين في التوزّع الطائفي تباين في توزّع الأراضي القابلة للزراعة بين المناطق الثلاث إذ يحوي لبنان الشمالي ٤٥٪ من مجموع تلك الأراضي بينما لا يوجد في لبنان الأوسط سوى ٢٠٪ منها وفي لبنان الجنوبي ٣٥٪[٣٢]. وتظهر هنا وطأة الضغط الديمغرافي بوجه خاص في المنطقة الوسطى من لبنان والتي سبق وأشرنا إلى فرادتها، وفي الأحداث خير دليل على ذلك: إضطرابات وسط الفلّاحين الموارنة في كسروان سنة ١٨٥٨، ونزاعات بين الدروز والموارنة في المتن استمرّت من عام ١٨٤١ حتى عام ١٨٦٠.

لكن أزمة زراعيّة عميقة ذات أصداء طائفية كانت تعمّ الشمال والجنوب. فيما يتعلّق بلبنان الشمالي، توحي مقارنة أعداد السكّان المنقولة عن بوريه بأرقام المساحات القابلة للزراعة المنقولة عن غوتيه (Gauthier)، بأن مقاطعة بشرّي المارونيّة تحوي عدداً من السكّان يبلغ خمسة أضعاف عدد السكّان الكورة الأرثوذكسية [الروم أرثوذكس] هذا بينما مساحة أراضيها لا تتجاوز النصف من مساحة أراضي الكورة. وفي كلّ الأحوال تتّسم المقاطعات المارونية الجبليّة العالية بشدّة الضغط الديمغرافي، المماثل لما في منطقتي كسروان والمتن.

أما في الجنوب فقد كان النمو الديمغرافي المسيحي يثقل على الأراضي الباقية تحت سيطرة الدروز.

كانت الأهميّة التي اكتسبها الدروز ترتكز على البنية السياسية الاجتماعية التي أنشأوها في الجبل؛ وفي القرن التاسع عشر أرادوا الإبقاء على البنية نفسها. وكان الأمير بشير الثاني الشهابي لا يزال يستند إلى تجربة «حكومة الدروز» الذي بات هكذا

٣٢. J. GAUTHIER: *op. cit.*, t. I, p. 104

ممتدّاً إلى الشمال، بغية الاحتفاظ بسلطته على المناطق التابعة لولايتي صيدا وطرابلس. إلّا أن هذه الحركة وطّدت في الوقت نفسه التوجّه المعاكس أي المحور الشمالي ـ الجنوبي للتوطّن المسيحي. مثّلت مرحلة ١٨٤٥ أيضاً ـ وفيها تمّ إقرار «التقدّم» المسيحي بتأسيس قطاع إداري يرأسه قائمقام مسيحي ـ طعناً أوضح بالنظام. كان الضغط البشري ينزع بالضرورة إلى استيعاب الناتج المكتسبة من خلال القوّة السياسيّة رغم اختلاف مصدرها الطائفي، وكان يفرض نفسه عبر الحركة الماضية باتجاه مطابقة الوحدة الجغرافية الطبيعية والوحدة الإداريّة للجبل، وذلك بإطلاق اسم المنطقة الشمالية منه (لبنان) على الجبل برمّته.

إذذاك، حاولت كل مجموعة طائفية إثبات ذاتها من خلال أنماط التنظيم الاجتماعي، بينما شكّلت الحاجة إلى الأرض تهديداً للهرميّات[٣٣].

٣٣. إن مجرّد التكاثر في عدد السكان قد يؤدّي في أغلب الأحيان إلى تدمير ركائز التنظيم القديم؛ ويتأكّد هذا الواقع في مكان آخر وفي زمان آخر. أنظر على سبيل المثال: G. TILLON: «Dans l'Aurès, le drame des civilisations archaïques», *Annales É.S.C.*, XII, 1957, p. 397.

«في هذا العالم القديم للغاية (الريف المصري) نجد سيطرة الحضارات الصناعيّة تشوّه الأطر القديمة كذلك بفعل تكاثر البشر». D. CHEVALLIER: «En Égypte: le pouvoir et l'arabisme», *Annales É.S.C.*, XX, 1965, p. 829.

ملاحق الفصل الخامس

وهي تحتوي على تفاصيل تقديرات بوريه و«المجهول القنصلي» التي لم يسبق نشرها. احتفظت بترتيب الجداول كما وضعها كاتبوها، وعدّلت في كتابة أسماء المقاطعات بما يتمشّى مع كتابتها في نصّي.

أ. تقديرات بوريه (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٤٠٩)

أسماء المقاطعات	عدد القرى	المسيحيون	الدروز	المسلمون	المتاولة	اليهود	المجموع
الجزء المسيحي أو المقاطعات الخاضعة لسلطة القائمقام المسيحي							
بشرّي	٣٣	٢٢٣٣٠					٢٢٣٣٠
الزاوية	٢١	٤٢١٥					٤٢١٥
متاولة	١٧	٦٥٠			٤٦٩٥		٥٣٤٥
البترون	٧٦	١٩٩٥٠			٥٧٥		٢٠٥٢٥
الفتوح	١٣	١٨١٠					١٨١٠
جبيل	٤٤	١٢٧٣٠		١٦٥			١٢٨٩٥
كسروان	٣٣	١٢٠٠٥			٢٥		١٢٠٣٠
الساحل (الجزء المسيحي)	١٨	٥٣٤٥		٦٥			٥٤١٠
القاطع	٥١	١٥٠٨٠	٢٧٠٥				١٧٧٨٥
المتن	٥٨	١٠٥٥٠	٢١٠٥	١٠٠			١٢٧٥٥
البقاع والهرمل	١٤	١١٢٦٥	٥٨٠	٢٥٩٠			١٤٤٣٥
المجموع (الجزء المسيحي)	٣٧٨	١١٥٩٣٠	٥٣٩٠	٢٩٢٠	٥٢٩٥		١٢٩٥٣٥

أسماء المقاطعات	عدد القرى	المسيحيون	الدروز	المسلمون	المتاولة	اليهود	المجموع
الجزء المختلط أو المقاطعات الخاضعة لسلطة القائمقام الدرزي							
الغرب الأعلى	٢٥	١٩٧٥	١٥٤٥	٤٠			٣٥٦٠
الغرب الأسفل	٧	١٧٠٠	٢٣٩٥				٤٠٩٥
الجرد	٢٧	٢٤١٠	١٨٢٠				٤٢٣٠
العرقوب	٢٥	٢٦٦٠	٢٧٥٠				٥٤١٠
الشوف ١	١٣	٢٩٨٥	٥٢٤٠				٨٢٢٥
الشوف ٢	٩	١٢٩٥	٣٣٩٥				٤٦٩٠
المناصف	١٩	١١٩٥	١٦٩٥				٢٨٩٠
الشحّار	١٢	٣٩٧٠	١٠٥٠				٥٠٢٠
الخرّوب	٤٨	٣٣٣٠	٤٥	٣٤٩٠	١٠٠		٦٩٦٥
جبل الريحان	١٠	٦٠		٨٧٠			٩٣٠
جزّين	٤٧	٥٣٣٠	٦٥	٥٦٠			٥٩٥٥
التفاح	٣٤	٣٧٥٥	٥	١٠٥			٣٨٦٥
الساحل (الجزء الدرزي)	١١	٢٠٥٠	٧٥	٧٩٠			٢٩١٥
المجموع (الجزء المختلط)	٢٨٧	٣٢٧١٥	٢٠٠٨٠	٥٨٥٥	١٠٠		٥٨٧٥٠
دير القمر، مستقلّة عن سلطة القائمقامين							
	١	٤٣٨٥	٩٧٥			٢٩٠	٥٦٥٠
المجموع العام لسكان لبنان	٦٦٦	١٥٣٠٣٠	٢٦٤٤٥	٨٧٧٥	٥٣٩٥	٢٩٠	١٩٣٩٣٥

ب . تقديرات الشخص المجهول (م ق ع) بيروت، المحفظة ٦٠، ١٨٦٠؛ سكان لبنان الذكور بمن فيهم المولودين الجدد، باستثناء الكهنة والرهبان

	السكّان الذكور	الموارنة	الروم غير الموحدين	الدروز	الروم الموحّدون	المتاولة	المسلمون	طوائف مختلفة	المجاميع
جزين									
جزين	٣٣١٤								
التفّاح	١٧٣٣	٣٠٧٥	١٥٥	٢٣	١٥٢١	٧٠١	٨٥		٥٥٦٠
جبل الريحان	٥١٣								
الشوف									
الشوف السويجاني	٢١٩٧								
الشوف الحيثي	٢٨٤٥								
العرقوب الأعلى	٦٠٠								
العرقوب الأسفل	٢٣٣٠								
الخروب	٣٦٩٦	٧٢٣٦	٢٢٧٣	١٠١٣٧	١٨١٨	٢٦٠	٢٢١٣	١٤٨	٢٤٠٨٥
المناصف	١١٧٠								
الغرب الأعلى	٢٨١٧								
الغرب الأسفل	٢٧٦٨								
الجرد	٣٥٤٣								
الشحّار	٢١١٩								
المتن									
المتن الشمالي	٥٠٩٦								
المتن الأعلى	٥٩١٠								
القاطع	٤٢٥٩	١٣٩٩٣	٤٦٤٦	٢٣٧٢	١٦٥٦	٣٩٩	٦٤	١٨	٢٣١٤٨
الشوير	١٩٩٦								
بسكنتا	٢٣٧٢								
الساحل	٣٥١٥								
زحلة									
زحلة (٥ قرى)	٤٥٣٣	٧٤٤	٥٧٥		٣١٦٣	١٥	٣٦		٤٥٣٣
الكورة									
الكورة العليا	١٧٢٢								
الكورة السفلى	٣٣٣٦	٩٠١	٤٤٩١		٤	٢٠	٥٣٨		٥٩٥٤
القويطع	٨٩٦								

	السكّان الذكور	الموارنة	الروم غير الموحدين	الدروز	الروم الموحّدون	المتاولة	المسلمون	طوائف مختلفة	المجاميع
كسروان									
غزير	١١٨٩								
كسروان	٧٧٨١	١٧٦٨٠	٥٠٢		٣٠٢	١٦١٨	١٩٣		٢٠٢٩٥
الفتوح	٣٢٧٩								
جبيل والمنيطرة	٨٠٤٦								
البترون									
الزاوية، اهدن	٤٦٤٩								
بشرّي، حصرون وكفرصغاب	٦١١٩								
قنات	١٥٥١	١٧٧٦٠	١٠٣٨		٢٣٨	٩٥٧	١٢٩		٢٠١٢٢
البترون الأعلى والأسفل	٧٠٣٩								
الهرمل	٧٦٤								
دير القمر									
بيت الدين ودير القمر	١٣٥٨	١١٧١		١١	١٧٦				١٣٥٨
المجاميع العامة	١٠٥٠٥٥	٦٢٥٦٠	١٣٦٨٠	١٢٥٤٣	٨٨٧٨	٣٩٧٠	٣٢٥٨	١٦٦	١٠٥٠٥٥

	المقاطعات	الجماعات الطائفية	الأسر الكبرى وانتماؤها الطائفي	
في ولاية طرابلس	الزاوية	موارنة	مشايخ آل الضاهر، موارنة	تابعة للقائمقامية المسيحية
	الكورة	روم ارثوذكس، موارنة	مشايخ آل عازار، روم ارثوذكس	
	القويطع	روم ارثوذكس، موارنة	مشايخ آل أبي صعب، موارنة	
	جبّة بشرّي	موارنة		
	بلاد البترون	موارنة، روم من المذهبين، سنّة		
	بلاد جبيل	موارنة، روم كاثوليك		
	جبّة المنيطرة	موارنة، متاولة		
	الفتوح	موارنة	مشايخ آل الدحداح، موارنة	
في ولاية صيدا الدرزية	كسروان	موارنة، روم كاثوليك	مشايخ آل الخازن، موارنة، ومشايخ آل حبيش، موارنة في غزير	
	القاطع	موارنة، روم كاثوليك		
	المتن	موارنة، دروز، روم ارثوذكس	أمراء آل أبي اللمع، موارنة (من أصل درزي)	
	زحلة والشوف الياضي	روم كاثوليك، موارنة، سنة، روم أرثوذكس		
	ساحل بيروت	موارنة، روم من المذهبين، متاولة	أمراء آل شهاب، من أصل سنّي وبينهم موارنة	
	الغرب الأسفل	دروز، روم أرثوذكس، موارنة	أمراء آل أرسلان، دروز	تابعة للقائمقامية الدرزية
	الغرب الأعلى	موارنة، روم أرثوذكس، دروز	مشايخ آل تلحوق، دروز	
	الجرد	موارنة، دروز، روم من المذهبين	مشايخ آل عبد الملك، دروز	
	الشحّار	موارنة، دروز، روم أرثوذكس	مشايخ آل أبو نكد، دروز	
	المناصف	دروز، موارنة، روم كاثوليك		
	العرقوب	دروز، موارنة	مشايخ آل العماد، دروز	
	الشوف	دروز، موارنة، روم كاثوليك	مشايخ آل جنبلاط، دروز	
	إقليم الخرّوب	سنّة، موارنة، روم كاثوليك		
	إقليم جزّين	موارنة، روم كاثوليك، متاولة		
	إقليم التفاح	روم كاثوليك، موارنة		
	جبل الريحان	متاولة		

- الأسماء المسطّرة هي أسماء أسر المقاطعجية الرئيسية والطوائف الأكبر عدداً في كل مقاطعة.

الكتاب الثالث

الضوابط الاجتماعيّة
الأمير والمقاطعجيّة بين السلطان والرعايا

لماذا انتهت العصور القديمة بإخفاق الحضارة الهلّنية في هذا الجزء من آسيا المتوسطيّة الذي كانت تقطنه شعوب سامية؟ لماذا في عصرنا هذا، لا تزال حضارة النظام الصناعي هنا غلافاً خارجياً؟ يفرض السؤال نفسه على المؤرّخ بمجرّد أن ينزع البشر ثوبهم المستعار في محاولة لفهم روحهم. الأجوبة تتحدّى أي تبسيط لكثرة وتعقيد عناصر السلوك الاجتماعيّ والروحيّ المكوّن للمواقف والمرشد للأفعال. أياً كان الأمر، لم تساعد الإنفعالات كما لم يساعد استخدام مناهج منطقيّة مختلفة على البحث الصريح عن تلك الأجوبة، ولا يزال بعض المؤلفين ميّالاً إلى تركها معلّقة. غير أنه لا يمكن تجاهلها عند التصدّي لدراسة النظم التي يحقّق الفرد شخصيّته الاجتماعيّة في إطارها. لذا فإن تناول الموضوع على نحو جزئي يأتي ببعض الأضواء التي تساعد على فهم مسألة بمثل هذه الضخامة.

ما هو الشكل الذي تتخذه تلك المسألة في جبل لبنان عند منتصف القرن التاسع عشر؟ في ذلك الحين، كان التشبّع الديمغرافي يتسبّب بنقص في الأراضي ويمسّ استقرار البدنات القرويّة. لقد تأثّر الإنسان الجبلي في عمله وفي أسرته، أي حيث ينجح في التوفيق بين فرديّته الشديدة وبين مشاركته القسريّة في نظم الجماعة. كانت الأزمة تعمّ إذن جملة الميادين التي تتكوّن فيها شخصيّته الاجتماعيّة وتعبّر عن نفسها، والتي تشابكت انطلاقاً منها العلاقات بين الظروف الاقتصاديّة وممارسة السلطة. والحال أن هذه الأزمة قد تزامنت مع تجدّد وازدياد الأثر الغربي.

ولكي يمكن تقدير طبيعة هذه الأزمة، وحدّتها ومترتّباتها، يُفْتَرَض أن نعرف ما

هو المجال الذي يتطابق فيه الاقتصاد الزراعي، ونسق القرابة، والتنظيم الاجتماعي، والأعراف القانونية، والهيكليّة الطائفيّة ليتشكّل منها كلّ مترابط استخدمته السلطة العثمانية، الظاهرة من خلال جباية المال المفروض، فساعده ذلك أو ثبّته في أشكاله المؤسسيّة حتى بداية القرن التاسع عشر. والسير في هذا الاتّجاه يعني أيضاً تحديد طبيعة الدوافع إلى العمل، والإحاطة بأسس العقليّة الجماعيّة من خلال تمثّلاتها في الوعي الاجتماعي.

الفصل السادس

بُنى الأسرة العربيّة وتكوّن المجموعات

إن العلاقة العائلية، التي ينتظم من خلالها تجدّد النوع، والعلاقة الاجتماعيّة، النابعة من عملية إنتاج الخيرات بهدف تأمين معيشة الفرد، تتبادلان التأثيرات لتعريف سلوك المجموعة العائليّة والمنتجة في آن واحد. والروابط العائليّة هي التي تؤكّد بفعل أهمّيتها الأساسية، نفوذ الثقافة الاجتماعية في حياة ذلك المركز للروابط البشريّة ولتنسيق العمل الذي تمثّله القرية.

كان استثمار الأراضي الزراعيّة التابعة للقرية يرتكز على مشروع قطعة الأرض الصغيرة المقيّد بالتضاريس وبأشكال الجهد البشري أي: ـ بمجموعة الأدوات المستخدمة في هذه «المنطقة الثقافيّة»*، والملائمة لتربة حجريّة في مناخ جاف، منذ عصر الحجر المصقول[1]، وبالتقاليد المتحكّمة بتنظيم العمل الزراعي والعلاقات الاجتماعيّة في الشرق الأدنى المتوسطي[2]، ـ وبصغر مساحة الحقول في المصاطب

* aire culturelle: «المنطقة الثقافية» أو «المنطقة الحضاريّة»؛ في حالة لبنان استخدَمْت مصطلح «المنطقة الثقافيّة» إشارة إلى خصوصيته. غير أن لبنان يتبع حضارياً منطقة تتجاوز حدوده الضيّقة لتعمّ جزءاً كبيراً من شرق المتوسط (على الأقلّ) الذي ينطبق عليه مصطلح «المنطقة الحضاريّة»، هذا بينما لا يوجد سوى مصطلح واحد باللغة الفرنسيّة للحالتين (المترجم).

١. J. DESHAYES: *L'Outillage de l'âge du bronze, des Balkans à l'Indus*, Paris, 1960, t. I, p. 392-393.

٢. M. RODINSON: «De l'archéologie à la sociologie historique», *Syria*, XXXVIII, 1961, p. 182 et 198-199. ذكّر ماكسيم رودانسون بأن «نمط الإنتاج» الممثّل بـ«رق الأرض» والمؤدّي إلى تجزئة الملكيّة الكبيرة من خلال عقود الإيجار الطويلة الأمد (التي يمكن مقارنتها بالمفارسة؛ أنظر لاحقاً =

التي أثار تكاثرها إعجاب اليسوعي جيروم دانديني (Jérôme Dandini) في أواخر القرن السادس عشر[٣]. غير أن قطعة الأرض التي يزرعها الجبلي وعائلته ـ سواء تمتّع بحقّ التصرّف بالأرض أو كان مزارعاً ـ، كانت مرتبطة بالمجهود العام للجماعة الفلاحية وخاضعة لها.

وتعطي المصاطب الزراعيّة التي تزيّن جبل لبنان بمنظرها البديع، أرقى صورة للتحفة المخططة جماعياً والضامنة لعمل كل مشارك فيها. وقد أنشىء هذا المجموع البنائي بمستويات بنائه المتتالية والأفقيّة، بما يتمشّى مع تضاريس الجبل وهو لا يتماسك إلّا بفضل متانة كلّ عنصر فيه: فالصيانة الجيّدة لحائط كلّ مصطبة ولتربتها عمليّة ضرورية للحفاظ على المصاطب الأخرى المتدرّجة إلى أعلى أو إلى أسفل. وكانت المصطبة تخضع أيضاً للأعباء العابرة وكثيراً للدورة الزراعية الإجبارية وللأعراف المتحكّمة بتقسيم مياه الريّ[٤]. وفي حين يسّرت المصطبة تميز قطعة الأرض فإن انفرادها التام بنفسها لم يكن ممكناً.

إن ممارسة هذه الأشكال التضامنيّة في العمل تحكمها أنماط التنظيم الاجتماعي التي يوجّهها من القاعدة نسق القرابة[٥]، وهو المجال الذي ترتدي فيه الأوجه الثقافيّة

= الفصل العاشر) لصالح المستمر الصغير، لم يكفّ أبداً، عشيّة الفتح العربي وفي القسم الأكبر من المنطقة التي تهمّنا، عن أن يكون علاقة إقتصاديّة ـ إجتماعيّة أساسيّة بدأت منذ العصر الحجري الأخير أو ما يقاربه.

٣. J. Dandini: *Voyage du Mont Liban,* Paris, 1675, p. 85. فرضت الضرورة أن تكون المصاطب ضيّقة ليس فقط بحكم الانحدار بل من أجل منعها من التشبّع بالمياه في فترة الأمطار على حساب متانتها. Gauthier: *op. cit.,* fasc. II, p. 46.

٤. Latron, *op. cit.,* p. 203.

٥. R. Murphy et L. Kasdan: «The Structure of Parallel Cousin Marriage». *The American Anthropologist,* vol. 61, n° 1, feb. 1959;

لقد درس علماء الانثرولوجيا «البُنى الأوّليّة للقرابة» التي اتّضح منها أن الشكل الغالب للتعاهر هو الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعة (cousins croisés)، مما دفعهم إلى التساؤل حول البعد الناجم عن الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازية (cousins parallèles) إذا أن «الزواج من إبنة أخ الأب هو مبادلة إمرأة بشيء آخر»؛ C. Lévy-Strauss: *Systèmes de parenté,* Entretiens interdisciplinaires sur les Sociétés musulmanes (animés par J. Berque), Paris 1959, p. 19 (polycopié).

ثم عاد ج. كويزونيه وتناول مسألة علاقات القرابة في البلدان العربيّة:

J. Cuisenier: «Endogamie et exogamie dans le mariage arabe», *L'Homme,* II, n° 2, mai-août 1962, p. 80-105; J. Cuisenier et A. Miquel: «La terminologie arabe de la parenté», *L'Homme,* V, n° 3-4, juillet-décembre 1965, p. 17-59.

العامة شكلها الأكثر تحديداً. وقد تميّزت العلاقات الاجتماعيّة داخل القرية اللبنانية وعلى اختلاف الإنتماء الطائفي لسكّانها بالأفضليّة المعطاة للزواج من بنت العمّ وبالتجمّع المستمرّ للبدنات في حزبين؛ وتغطّي هذه السمات المنطقة الحضاريّة العربية بأسرها. ثم أن الأولويّة المعطاة للزواج الداخلي* الذي يوفّر للمجموعة العائليّة تماسكها الشديد من خلال الإنكفاء على الذات، والتعارض الدائم في الحياة الاجتماعيّة بين عنصرين ـ على مستوى الأفراد والمجموعات ـ كانت ترافقهما سمة أخرى لبنية المجتمعات العربية، ألا وهي: انفصال المجموعات وتجاورها.

الأمر جدير بالملاحظة لأن فرادة الحالة اللبنانيّة لا تفصلها عن الكلّ أبداً؛ بل إنه لا يمكن فهم تلك الحالة إلاّ في تكاملها والمحيط. وقد نشأت هذه الوظائف الثقافية المحدّدة التي استندت في لبنان على اقتصاد زراعي وعلى جماعات ريفيّة قديمة، من بُنَى تعمّ الشرق الأوسط العربي وقد كان العالم البدوي نموذجها المميّز لكونه متوائم مع حالة التجزئة التي تفرضها حياة البداوة على التجمّعات. ورغم الاختلافات الإقليميّة، فإن القاسم المشترك بين أنماط التنظيم الاجتماعي في الشرق الأوسط يكمن في عناصرها المكوّنة الموجودة لدى جميع الشعوب الناطقة بالعربيّة؛ أما الفرادة الإقليميّة فيحدّدها الشكل الذي تتركّب على نحوه العناصر المذكورة لاسيما في علاقاتها بالاقتصاد وبممارسة السلطة. هل نحن في صدد نسق قرابة «عربي» صرف؟ أم أنه نظام يعمّ منطقة حضاريّة بأكملها أثّرت عليها التنظيمات البدويّة بشدّة وفاضت بالروحية المرتبطة بانتشار اللغة العربيّة بفضل الإسلام (رغم أن فقهاء المسلمين لم يقرّوا رسمياً أبداً بمشروعيّة هذه العلاقات العائلية)؟ وهل نجم الإنغراس العميق لذلك النسق عند الحضر أيضاً فقط عن النفوذ العربي الظافر في ظلّ التوسّع

أنظر أيضاً:

R. PATAI: «Cousin-right in the Middle Eastern Marriage», *Southwestern Journal of Anthropology*, XI, 1955, p. 371-390; J. GULICK, *Social Structure and Culture Change in a Lebanese Village*, New York, 1955, p. 104-133; E.L. PETERS, «Aspects of Rank and Status among Muslims in a Lebanese Village», in J. PITT-RIVERS, *Mediterranean Countrymen*, Paris-La Haye, 1963, p. 159-200.

* الزواج الداخلي (mariage endogamique): الزواج من داخل المجموعة العائلة. وفي المقابل، هناك الزواج الخارجي (mariage exogamique): أي الزواج من خارج هذه المجموعة (المترجم).

الإسلامي أو أنه أيضاً تعبير عن ركائز سابقة قديمة لاسيما ركائز سامية، بدويّة أو غير بدويّة؟ ومرّة أخرى تصعب الإجابة. وفي كلّ الأحوال فإن هذا النظام منتشر في العالم العربي برمّته ويشكّل أحد أكثر التعبيرات نموذجيّة عنه. وكان البشر المختلفون في انتمائهم الطائفي والمجتمعون في نطقهم للغة العربية، كالدروز والموارنة، قد تصرّفوا وفقاً لشكل ثقافي مماثل رغم بعض الفوارق المحتملة بين الطائفتين في وتيرة النزول عند الأعراف القاضية بالقران الداخلي على سبيل المثال.

والزواج من بنت العمّ هو واقع بنيوي لم يَحْظَ بإقرار الفقهاء المسلمين، ناهيك عن المسيحيين - وفي هذا المجال، نتصوّر الحذر الذي تملّك أعضاء الإكليروس الشرقيين الذين التحقوا بمدرسة روما -، غير أن ذلك لم يحل دون أدائه الدور الأساسي. فقد شاع في جميع الطوائف اللبنانية أن يتنادى الأزواج بلقب «إبن عمي» و«بنت عمّي»[٦]. وسواء تعلّق الأمر بالإشارة إلى إبنة العمّ الحقيقيّة أو إلى إبنة عمّ بعيد، أو كان مجرّد تعبير ودّي، فإن المصطلحات المستخدمة في الحياة اليوميّة تذكّر بأن مفهوم تماسك الأسرة، ومتانتها، ودوامها يقترن بالزواج بين الأقارب من ناحية الأب*. وتنمّ هذه المصطلحات عن روح اللغة العربية الفصحى نفسها التي يؤكد تحليل دلالتها «تفضيل المذكّر على المؤنّث، والأسلاف على الأنسال، والأنساب على الأصهار»[٧]. ويسخر القول المأثور من الإرتباط بنسب الخال وكأنه فعل يجلب العقم؛ وجاء فيه أنهم «سألوا البغل: من أبوك؟ فقال: الحصان خالي»[٨].

ويتبيّن ترجيح الذكورة الذي أقرّه بالضرورة هذا المفهوم وتطبيقه، في استخدام

---

٦. عبارة مستخدمة في جميع الرسائل المتبادلة بين الأزواج من أسرة الأعيان المارونية، آل الخازن، والمحفوظة في (م إ أ):

B. CHEMALI: «Mariage et noce au Liban», *Anthropos*, X-XI, 1915-1916, p. 914-915.

وكذلك يُلَقّب الحمو بالعمّ.

* الأقارب من ناحية الأب أو «القرابة العاصبة». أنظر «قاموس علم الإجتماع» مصدر سبق ذكره (المترجم).

٧. J. CUISENIER et A. MIQUEL: *art. cit.*, p. 44.

٨. C. LANDBERG: *Proverbes et dictons de la Province de Syrie, section de Saydâ*, Leyde - Paris, 1883, p. 196.

في حلب، كان تعبير «بنات الخال» يشير إلى العاهرات.

A. BARTHÉLÉMY: «*Dictionnaire Arabe-Français*», Paris, 1935-1954, p. 63.

سلسلة النسب الأبويّة دون غيرها والتي تعتبر وحدها القادرة على تحديد الحجم الحقيقي للبدنة. وقد تمّت تسمية مجموع الأهل الذكور من فرع الأب **بالعصب**، أي بالكلمة التي تعني أيضاً مكوّنات الجهاز العصبي. كما جاء في إحدى الصيغ التي يتغنّى بها الفكر الشعبي العربي ـ وقد سمعتها على لسان موارنة من لبنان ـ أن «**إبن العمّ من العصب**». كذلك تؤكّد الحكمة الجبليّة على أن «إبن إبنك إلك، وإبن بتك مش إلك»[٩].

ودائماً كانت البدنات ترسم الفواصل الواضحة بينها بهذا الإنكفاء على الذات وأخضعت له تقاليد الزواج الأخرى سعياً منها لضمان استقرارها البيولوجي والاقتصادي. وهكذا كان على العريس أن يدفع **المهر** أو **النقط** إلى والد عروسه؛ وإذا اختار الرجل زوجة من خارج مجموعته مثّل زواجه خسارة مادية للأسرة التي تستقبل الزوجة، وربحاً بالطبع للأسرة التي تقدّمها. وعلى عكس ذلك، أي في حال تمّ الزواج من داخل المجموعة، فقد تكون قيمة المهر صغيرة جداً وحتى معدومة. غير أن الممتلكات والنساء تبقى داخل مجموعة النسب الأبوي ـ ولو تمّ ذلك على حساب المصلحة الشخصيّة والآنيّة للعمّ الذي تنازل عن إبنته لصالح إبن أخيه فهو في الواقع سيُعَوَّض بالإفادة من المزايا المذكورة عند زواج رجال ذرّيته[١٠]. وفي كلّ الأحوال، لم يكن **المهر** يلعب دوراً إجتماعياً كما لم يكن موضوعاً للمساومات الطويلة إلّا تبعاً لثراء الفريقين المعنيين[١١]. أما فيما يتعلّق بالفلاحين الموارنة، فقد حاول الإكليروس في القرن الثامن عشر تحديد قيمة المهر[١٢]. ويتلخّص الأمر

---

٩. M. Feghali: *Proverbes et dictons syro-libanais,* Paris, 1938, p. 213, n° 961.
على المرأة التي تتزوّج أن تكرّس نفسها تماماً لأسرة زوجها. إلّا أن ولادة الإبن هي التي تؤكد نظام حياتها الجديد، وفي الوقت نفسه، تؤكّد دورها: «الإبن مولود، والجوز موجود، والأخ مفقود».
M. Feghali: *id.*, p. 213, n° 963.

١٠. J. Weulersse: *Paysans de Syrie et du Proche-Orient,* Paris, 1946, p. 221.

١١. Cf. Kh. Chatila: *Le mariage chez les musulmans en Syrie,* Paris, 1933, p. 183-200.

١٢. I Aouad: *Le droit privé des Maronites*, Paris, 1933, p. 165-166.
إلّا أن التقاليد القرويّة هي التي غلبت؛ أنظر: Cf. J. Gulick: *op. cit.,* p. 82.
كان الأب الذي لا يرغب في تزويج إبنته يلجأ إلى المطالبة بمهر باهظ القيمة؛ M. Feghali: *op. cit.,* p. 313-314, n° 1362.

الأساسي في النهاية بأن السلطات والمسؤوليات التي يمنحها أو يدعّمها الزواج من إبنة العمّ لا يمكنها إلا أن تساهم في صيانة ممتلكات البدنة.

وقد اتّسم تقليد الزواج الداخلي بعاملين أساسيين ومتكاملين هما: الفصل بين المجموعة العائلية والمجموعات الأخرى، ثم الاستقرار الاقتصادي النسبي لتلك المجموعة، بشرط عدم حدوث تغيّرات ديمغرافية أو تجارية بالغة الأثر.

*

غير أن ذلك لم يلغ الزواج من خارج المجموعة العائليّة كخيار بديل، وهو الخيار الذي مكّن المجموعة من الإنفتاح على الخارج. ولقد مثّل القران الخارجي نسبة متغيّرة بدرجة أو بأخرى من مجموع عقد الزواج حسب مكانة ووضعيّة البدنات[13]، وحسب متوسّط عدد أطفال الزوجين، والتسهيلات أو الصعوبات التي واجهتها المجموعات القرويّة في عمليّة الإتصال ببعضها البعض أو بالخارج، وبالتالي حسب الزمان، والمكان، والطائفة[14]؛ وبشكل عام، فقد تخطّى عدد عقود الزواج الخارجي بكثير عدد عقود الزواج من داخل المجموعة العائلية بحصر المعنى، أي بين أولاد العمومة*، لأنه كان يكفي لتأمين دوام وتماسك البدنة الأبويّة أن يراعي أربابها، وبالدرجة الأولى البكور منها، تقليد عقد الزواج من إبنة عمّهم. وفيما يتعلّق بالبدنات ذات المكانة الرفيعة، فقد أعطى الزواج من الخارج فرصة لزيادة عدد نسائها أو لاكتساب الممتلكات بالتنازل عن بعضهنّ ومن ثمّ توثيق الروابط المصلحيّة، وإقامة روابط جديدة، وعقد التحالفات مع مجموعات أخرى؛ وأما الفقراء، فكان الزواج الخارجي يوفّر لهم في أحيان كثيرة الوسيلة الطبيعيّة للبقاء مع العلم بأن الفقر كان يؤدّي إلى إضعاف التماسك في البدنات.

غير أن العامل المسيطر على هذه التقاليد في عقد القران كان توطيد [روابط] المجموعة. وفي القرى اللبنانية كان الزواج يتمّ في الأساس من داخل البدنات أو

١٣. E.L. PETERS: *art. cit.*, p. 178-179.

١٤. إعتقد بعض علماء الأنتروبولوجيا الذين سجّلوا بجدارة النسب المئويّة لمختلف أنواع تلك الزيجات في المناطق الجغرافية التي درسوها، أنها لا تتغيّر مع الزمان والمكان. إنهم يسيئون التقدير فيما يتعلّق بمدى تعقيد التركيبة الهيكلية، والبيولوجيّة، والتاريخيّة لمجتمع ما.

* cousins parallèles: أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازية. يشير هذا المصطلح إما إلى إبن أخ الأب أو إبن أخت الأم. والتوازي هنا يعني الإشتراك بينهما في الجنس أو النوع. وقد تمّ هنا حصر المعنى من قبل الكاتب بالزواج من إبنة العمّ أو إبن العمّ (المترجم).

يوصل بين بدنات مجتمعة تحت اسم سلف مشترك، وهمي بدرجة أو بأخرى، بغية ضمان إستمرارية التماسك العائلي، علماً بأنه في أغلب الأحيان ونظراً لتلك الروابط المتجدّدة على الدوام والمتشابكة، يصعب تبيّن ما إذا كان الزواج يتمّ بين الأقارب في فرع الأب أكثر منه في فرع الأم[15]. وفي هذا الإطار الذي شهد قدراً متساوياً من التحالفات ومن الخصومات بين الأسر، لم يتوقّف النسب الأمومي عند الدور السلبي بل تمكّن من مساعدة «المحتجّين» من أبناء الصفّ الثاني المهملين في أسر الأعيان والذين أرادوا فرض أنفسهم بمقاومة سيطرة النسب الأبوي. وعلى سبيل المثال يُنظَر إلى الفعل الطموح للأمير بشير الشهابي، وهو الشاب الفقير الذي اكتسب الثروة والحلفاء بزواجه سنة ١٧٨٧ من الأرملة الثريّة لأحد أخوال الأمير يوسف شهاب حاكم الجبل حينذاك وكان هو نفسه أحد أعمام بشير[16].

في المجتمع الجبلي، نسبت كل بدنة نفسها إلى سلف أسطوري بدرجة أو بأخرى. وكما في سائر البلدان العربية، كان الهدف الأساسي من هذه العودة إلى الأصل المشترك، هو إطلاق الشعور بالتضامن «العائلي» عند أعضاء المجموعة؛ وقد عبّرت هذه الظاهرة عن نفسها من خلال البناء المعقّد والمليء بالكبرياء لشجرة النسب الذكورية للبدنة الأبويّة والتي غالباً ما كانت تُنْقَلُ [أسماؤها] شفهياً مما سمح بالإبتكار أو التحريف عبر مطابقات لبقة. وهكذا وجدت المجموعات «الأسرية» الرئيسيّة الفرصة الفعليّة للتوسّع أو التجدّد عن طريق التحالف، من خلال الزواج، مع مجموعات ثانويّة أو غريبة أو أدركها الإنحطاط، ثم تبنّيها لتلك المجموعات بفضل الإلتباس الطارىء على شجرة النسب. وكان إبن خلدون قد أوضح منذ القرن الرابع عشر، أن **العصبيّة**، أي صلة القرابة من فرع الأب وميلها إلى التجمّع التضامني، كانت تتمثّل بروابط النسب، إلا أن متانة تلك الروابط، لكونها وهميّة في أغلب الأحيان، ترجع في المقام الأوّل إلى المصالح المشتركة وإلى واقع العلاقات الاجتماعيّة. وكتب حينذاك قائلاً: «وإذا وُجِدَت ثَمَراتُ النَّسَبِ فَكَأَنَّهُ وُجِدَ، لأَنَّهُ لا مَعْنَى لكونِهِ من هؤلاءِ ومن هؤلاءِ إلاّ جَرَيانُ أَحْكامِهِمْ وأَحْوالِهِمْ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ الْتَحَمَ

١٥. R. MAKARIUS: «Famille, mariage, parenté chez les Arabes», dans *Systèmes de parenté, op. cit.;* J. GULICK: *op. cit.,* p. 116 et 130.

١٦. أنظر الفصل الثامن.

بِهِمْ»[١٧]*.

كان الفقيه الحنبلي ابن تيميّة، الذي دافع عن مبادئ المعتقد السنّي وثبّتها في آخر القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر، يهاجم روحية مثل هذا النظام التي تعمل على حساب تضامن الإسلام[١٨]، وكانت في ذلك الوقت قد تجسّدت في اضطرابات تملّكت أوساط البدو والقرويين على حساب نفوذ ولاة المدن في سوريا. وفي كل الأحوال، لا توجد شهادة أكثر كمالاً عن حيويّة الواقع الاجتماعي المذكور في تلك الفترة. وكذلك فإن المكانة المركزية التي تحتلّها **العصبية** في تفسير إبن خلدون للسلوكيّات الاجتماعيّة ولممارسة السلطة[١٩] تعكس أهمّيتها الحقيقيّة، ليس فقط في فكر إبن خلدون، وإنما أيضاً في المجتمع العربي الذي كان المؤرّخ يدرسه. وقد لاحظ أن العصبيّة التي تمهّد السبيل لتكوُّن المجموعات من خلال روابط الدم الحقيقية أو الوهميّة كانت تؤدّي أيضاً إلى تجاور تلك المجموعات وإلى تراتبها الهرمي من خلال روابط الجيرة، أو الولاء، أو التحالف، . . . وأن هذا جُمْلَة ما يمكّن من ممارسة السلطة. ويقول إبن خلدون أيضاً: «إعْلَم أنَّ المُلْكَ غايةٌ طبيعِيَّةٌ للعصبِيَّةِ، لَيْسَ وقوعُهُ عَنْها باختِيارٍ، إنَّما هُوَ بِضَرورَةِ الوجودِ وتَرْتيبِهِ»[٢٠]**. وإذا كان إبن خلدون يتلو بتأملاته الفلسفية حول طبيعة السلطة وعناصر الإضمحلال الكامنة فيها ـ من ظلم، وترف، وخمول، تنهض في وجهها قوى داخليّة جديدة تكوّنت هي الأخرى إنطلاقاً من **العصبيّة** ـ، فقد أشار من جهة أخرى إلى أن **العصبيّة** تولّد عداءات وصراعات دائمة بين المجموعات وتستمدّ منها ديناميّتها في حركة دائمة

١٧. M. TALBI: «Ibn Haldûn et le sens de l'histoire», *Studia Islamica*, XXVI, 1967, p. 89; IBN KHALDÛN: *al-Muqaddima*, éd. Y.A. DÂGHIR: Beyrouth, 1956, p. 229.

* ابن خلدون: المقدّمة، الباب الثاني، الفصل العاشر، ص ١١٩، طبعة «كتاب الشعب»، القاهرة (المترجم).

١٨. Cf. H. LAOUST: *Le traité de droit public d'Ibn Taimîya*, Damas, 1948, p. 5-6.

١٩. Cf. M. MAHDI: *Ibn Khaldûn's Philosophy of History*, Londres, 1957; A. HOURANI: *Arabic Thought in the Liberal Age (1789-1939)*, Londres, 1962, p. 21-27; F. GABRIELI: *L'Islam nella Storia, Saggi di storia e storiografia musulmana*, Bari, 1966, chap.: «Il concetto della *açabiyya* nel pensiero storico di ibn Khaldûn.»

٢٠. M. TALBI: *art. cit.*, p. 87; IBN KHALDÛN: *op. cit.*, p. 362.

** المقدّمة، الباب الثالث، الفصل الثامن والعشرون، ص١٨٠ (المترجم).

تسقط الأسر والدول ثم تعيد تكوينها؛ لذا كان إبن خلدون يعتبر أنه لا يمكن إصلاح وتجاوز شرّ **العصبيّة** إلا بتبنّي قيم الإسلام. إن مثل هذه اللمحات التي تمكّن من فهم الآليات الداخليّة للمجتمعات العربيّة متميّزة لكونها تلقي الضوء على بعض أوجه «التواصل» الثقافي، والنفسي، والاجتماعي التي لا تزال قائمة بعد مرور قرون عدّة وفي أماكن غير المغرب الذي كان إبن خلدون قد خصّه باستنتاجاته.

*

نتقدّم فيما يلي بمثل قرية عماطور الدرزية التي كانت سوقاً ذا أهميّة في الشوف[٢١]. وكانت أسرتان رئيستان تنظّمان حياة القرية. وتجمعت كل منهما حول اسم السلف الضائع في الأساطير، وهما آل أبو شقرا وآل عبد الصمد. وتنقسم كل من هاتين الأسرتين «المتّسعتين» إلى أربع **بدنات**. وهذا الفرع من الأسرة ـ المسمّى **بالبيت** أو **الجبّ** ـ يشار إليه أيضاً بلقب أحد الأسلاف ولكنّه بفعل طبيعته وحجمه الأصغر، تمتّع بتماسك فعلي أكبر بكثير من الذي عرفته المجموعة الأساسيّة، مع العلم أنه لم يكن أحياناً سوى فرع صغير أضيف [إلى الشجرة] بعد أن تمّ تبنّيه. وداخل القرية، سكن أعضاء البدنة الحيّ نفسه، **الدار** أو **الحارة**، المكوّنة من تكتّل حصين من المنازل. وباشتراك الجميع نُظّمت فيها الإحتفالات الاجتماعية أو الدينية كالأعراس أو المآتم وهي مناسبات للتعبير عن حيويّة **البدنة** وبالتالي لتأكيد هويّة الفرد وقيمتها.

وبالإضافة إلى ذلك كان تماسك البدنة ينطبق على تنظيم العمل الزراعي: وتمّ تقسيم مياه الري بين الأجباب؛ **فالبدنة**، وبسلطة زعيمها، هي إذن التي ثبّتت حقوق أعضائها وأشرفت على استثمار أراضي القرية، ورعت بإنصاف توزيع الدخل أو الرسوم. وفوق التجزئة اللامتناهية للأرض الزراعية التي سبّبتها لعبة الميراث، نشأت شبكة من الحقوق الشائعة* لتنظيم استثمار الأراضي وتوزيع محاصيلها بين أصحاب

---

٢١. W.R. POLK: *op. cit.*, p. 175-189. Cf. A.I. TANNOUS: «The Village in the National Life of Lebanon», *The Middle East Journal*, III, 1949, p.155-158, et «The Arab Village Community of the Middle East», *Annual Report of the Smithsonian Institution*, 1943, Washington, 1944, p. 523-524.

* الحقوق الشائعة: جمع «حقّ مشاع» (المترجم).

الحقّ[٢٢]. والزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازية لم يسمح فقط بالاحتفاظ بالممتلكات العقاريّة داخل البدنة، بل وأدّى التماسك الأسري المنطبق على [نظام] إستثمار الأراضي، إلى الحدّ من الآثار الوخيمة المترتّبة على تفتّت الأرض المتقاسمة بين أعضاء البدنة. وهكذا شكّل الزواج الداخلي ضمانة لاستقرار الإنتاج ومردوديته. وبالمقابل، ساهم الإبقاء على قطع الأرض الفردية داخل الجماعة الاقتصادية الواحدة في الحفاظ على تماسك وقوّة المجموعة التي تربطها قرابة الدم، [أي القرابة العاصبة]، وأعطى الأسر المالكة وسيلة لحماية مكانتها رغم قلّة النصيب العائد لكلّ من أعضائها.

لقد بيّن و.ر. بولك (W.R. Polk) في تحقيق ذي دلالة، أجراه دون التطرّق إلى التفاصيل المتعلقّة بالبدنات المكوّنة للمجموعتين الرئيسيّتين في القرية، انه من بين ١٨٩ زيجة في أسرة عبد الصمد، ١٦ فقط تم عقدها من أسر من قرى أخرى، و١١ من أسرة أبو شقرا، وواحدة لا غير من أسرة درزيّة فقيرة ولكن ليس قبل القرن العشرين. أما عن أسرة أبو شقرا، فمن بين ١٨٧ زيجة، تمّ عقد ٢٤ من أسر من قرى مختلفة، و ١١ من أسرة عبد الصمد، وبالطبع لم يُعْقَد أي قران مع الفلاحين المسيحيين الذين قدموا للإستقرار في هذه القرية. وهكذا توازنت الأسرتان الرئيستان في عماطور وحَمَتا تماسكهما بالتكرار المتواصل لعلاقات الزواج الداخلي؛ وبهذا السلوك ـ الذي ترافق في كلتي الأسرتين مع [تطبيق] قواعد لتنظيم إستثمار الأرض تمّ تحديدها بشكل مشترك ـ، صانت الأسرتان ممتلكاتهما و«مكانتهما»، وبالتالي حافظتا على دورهما الريادي في القرية. ولهذه النقطة أهمّيتها البالغة على الصعيد الاجتماعي: فالزواج من نساء القرى المختلفة كان قليلاً؛ وقبل القرن العشرين لم يحدث زواج من الأسر الدرزية الفقيرة التي عاشت في التبعيّة ولكن على هامش المجموعتين الرئيسيّتين؛ كما أنه لم يتم عقد قران مع الأسر الدرزيّة الرفيعة، لاسيما مع آل جنبلاط الذين كانوا يحتلون المكانة العليا في الشوف.

*

تُبرز هذه الحالة النموذجيّة عنصرين هامّين في التنظيم الاجتماعي: **أوّلاً**: إنقسم سكان القرية إلى عصبتين قادتها أسرتان رئيستان؛ وعلى سبيل المثال، حتى عندما

٢٢. A. Latron: *op. cit.*, p. 81-82.

كانت القرية تتكوّن من ثلاث بدنات رئيسيّة، فقد خضعت دائماً للإنقسام الثنائي[٢٣] وكان المسؤول عن كل فريق يؤمّن له الحماية ويكفله في آن واحد، لاسيما أمام أسر الأعيان المكلّفة جباية المال المفروض[٢٤]. ثانياً: كما كان للمجموعات العائليّة هرميّة إجتماعيّة تستند إلى مساحة الأراضي المُسَيْطَر عليها وإلى السلطة النافذة.

تتطابق النقطة الأولى مع النزعة العامة لدى الشعوب العربيّة للتجمّع دائماً في فريقين؛ وقد صيغت هذه التجربة في القول المأثور: «أنا وأخي على إبن عمّي، وأنا وإبن عمّي على الغريب»[٢٥]. وكان التماثل بالنسبة للغير، ثم التوحّد مع الغير في مواجهة الآخر الأبعد منه، هما الشرطان الدائمان في كل التجمّعات. لم يتمكّن الأفراد من «التماثل إلاّ أزواجاً، وبالنسبة للغير»[٢٦] لأن حياتهم الاجتماعية لم تتحدّد

٢٣. إنها حالة قرية المنصف، شمالي عمشيت، التي عرضها: J. GULICK: *op. cit.*, p. 131.

٢٤. (م إ آ)، ٥٠٤١، من دون تاريخ (١٨٢١ـ ١٨٢٢ تقريباً)، تسليم دفتر الجباية لمنطقة كسروان من قبل الأمير عبّاس شهاب للشيخ الماروني بشارة حصن الخازن الذي كان من المفروض أن يرافقه مشايخ من أتباعه وإثنان من الأعيان عن كلّ قرية.

٢٥. C. LANDBERG: *op. cit.*, p. 63.

J. CUISENIER: *art. cit.*,:

يوحي بأن هذه الإزدواجيّة تنطلق من تعارض أخوين يتزوّج أحدهما من داخل الأسرة (endogamie) والثاني من خارجها (exogamie)؛ ويوجد هذا التعارض على جميع المستويات في المجموعة ذات القرابة العاصبة أي من فرع الأب. وأشار بعضهم ناقداً هذه النظرية وهدم منطقية الحسابات الناجمة عنها، إلى أن رجلاً من المسلمين المتعدّدي الزوجات يمكنه في آن واحد أن يتزوّج من إبنة عمّه أو إبنة خالته ومن إمرأة تنتمي إلى سلالة أخرى:
(J. CHELHOD: «Le Mariage avec la cousine parallèle dans le système arabe», *L'Homme*, V, n° 3-4, juillet-décembre 1965, p. 126 et 164-173).

يبقى أن الإزدواجيّة في العلاقات بين الأفراد والمجموعات، في إطار انكفاء المجموعة وتعريفها بالنسبة للمجموعات الأخرى، محسوسة بدقة كبيرة ومميّزة في نسق للقرابة يشكّل مرجعاً إجتماعيّاً وإثباتاً للهويّة الإجتماعية لكلّ فرد.

٢٦. R. CRESSWELL: «Le concept de structure au Proche-Orient», *Travaux et Jours*, n° 20, juillet-septembre 1966, p. 56.

المقال موحي إلى درجة كبيرة أيضاً ص ٥٣:

«المجتمع ليس كياناً عضوياً ينتمي إليه رجل لمجرّد تمثّله بمجموعة عرقيّة أو إثنيّة. إنه تكتّل وتراكم، بالمعنى المادّي للكلمة، لوحدات أساسيّة تتطابق في أغلب الأحيان مع أسر أو سلالات. إذن، فإن الوحدات الإجتماعيّة ذات الطبيعة المختلفة أو ذات الحجم المختلف، لا تتسم بأي جمود، ويمكنها أن تحوّل من حيث تكوّنها العددي، أو الشكلي، أو من حيث نمط العلاقات فيما بينها دون أن يحدث تحوّل مواز في الصيغ الثقافيّة الأساسيّة. وهكذا تصبح الدولة تكتلاً للجماعات التي بدورها تشكّل تراكمات من الوحدات الأصغر وهلمّ جرّا، وتنتج الروابط بين تلك الوحدات عن ظروف خاصة في فترة معيّنة من التطوّر التاريخي».

إلا داخل مجموعات منفصلة وإلا بالنسبة إلى مجاورة هذه الكيانات بعضها لبعض. وكانت هذه المجموعات المتميّزة قد انحصرت ضمن حدود بيولوجية، ونَسَبِيَّة، واجتماعيّة، وحزبيّة، واقتصاديّة، وطائفيّة؛ ونشأت بينها إذن عتبات إنطلقت منها لإقامة علاقات تميّزها، حسب مستويات وأهمية المجموعات، الروابط الأسرية أو روابط الجوار، والعلاقات المصلحيّة والولائيّة الناجمة بخاصة عن ممارسة سلطة ما. وباتّجاه معاكس، فإن كل مجموعة مكوّنة حملت في داخلها عوامل الإنقسام إلى قطبين. يتمّ كل شيء بالنسبة إلى الواحدة التي تضمنها في الغالب [حدودها] الفاصلة والتي تعرّف ذاتها بالنسبة لكيان آخر؛ وبالتالي، يتمّ كل شيء بالنسبة إلى ازدواجيّة دائمة على مختلف أصعدة البناء الاجتماعي.

وحدهما نَجَوا من هذا التقسيم الزوجان (الرجل وزوجته) اللذان يشكّلان كلاً واحداً[٢٧] في الزواج العربي، إذ أن المكوّنات لم تكن قابلة للمقارنة بسبب التفوّق الذكري (الزائد في الوسط الإسلامي حيث تعدّد الزوجات وسهولة الطلاق)؛ الزوج وحده يمثّل الزوجين في شجرة النسب التي منحت الأسرة بُعْدها الزمني وامتدادها في الحيّز الاجتماعي، وهو وحده الذي يحقّق هويّة الزوجين ضمن المجموعة. وعلى سبيل المثال وحسبما جاء في أساطير شهيرة، فإذا وقعت مشاجرة ولم تَخْفِ الزوجة إهتمامها بمصلحة أبيها وإخوتها الذين يواجههم زوجها، فإن التصادم الداخلي الناجم عن ذلك الموقف لا يغيّر شيئاً في واقع أن مصير الزوجة قد تقرّر مسبقاً في نسق القرابة؛ فالإنشقاق لم يكن ليحدث بينها وبين شيء آخر يختلف عنها بطبيعته؛ وقد تستطيع الزوجة التكدير والتحريض، وأن تكون سبباً أو ذريعة، إلا أنه لا يمكنها أن تعارض أو أن تقف [ككيان] مجاور وعامل فعّال في التحقّق الاجتماعيّ. ولذا ترجع حيويّة الزوجين إلى صعيد آخر؛ ولكونهما لا يتمثّلان إلاّ في هويّة واحدة، لا يتمكّنان، خلافاً لسائر التجمّعات، من تمثيل كيانين يتعارضان إجتماعياً.

وتستدعي النقطة الثانية ملاحظة تمهيديّة ناجمة عن السمات المذكورة سابقاً: لقد تمّ تكييف أشكال الهرميّة الاجتماعيّة ـ العائليّة بالبعد البيولوجي الذي تتضمّنه بالضرورة مجموعة أرادت أن تكون، من حيث تكوينها، ومعيشتها، وعلاقاتها، أسرة

٢٧. J. Cuisenier et A. Miquel: *art. cit.*, p. 33-35 et 37.

منكفئة على ذاتها بغية تأمين الشروط الأفضل للإستمرارية، وتعريف هويّة أعضائها. وأتعس ما يمكن أن يواجهه المرء هو أن يكون من دون أصل، وبالتالي أن يكون محتقراً[٢٨]. فهو لا يشعر بأن المجموعة تعنيه إلا لأنه أُدْخِل فيها كـ «إبن فلان». إذن، فإن المرجع العائلي قد فرض نفسه منذ البداية لكي يستطيع شخص ما أن يجد نفسه ملتزماً بكيان إجتماعي يتمايز دائماً عن كيان آخر ويتجاور معه؛ وقد بيّن هذا المرجع بنفسه بعض الحدود الطبيعية إذ أن **البدنة** قد تكوّنت من جمع من أبناء العمّ كان عليهم أن يتعرّفوا بروابط قرابتهم الأبويّة، وأن الأسرة الجامعة لبعض **البدنات** تحت اسم سلف مشترك تمّ إدراكها على أنها «الإمتداد الأقصى فيما يتعلّق بمفهوم التضامن العائلي»[٢٩]. وهذه الحدود التي أنشأت مناطق تماس بين المجموعات العائليّة، سواء كانت هذه المجموعات متشابهة أو متمايزة في هرميتها، أوجدت أيضاً مناطق تتفاقم فيها الحساسية في فترة الأزمات الاجتماعيّة والتغيّر الديمغرافي.

لقد احتلّت الأسر الرئيسية في القرية، والتي حافظت بحرص شديد على وظيفتها، وممتلكاتها، ومكانتها، موقع الوسط. وتتبعها الفئات الفقيرة القادمة إلى القرية منذ فترة قريبة نسبياً[٣٠]، والضعيفة التماسك على صعيد المجموعة العائليّة، والمحتقرة لسببين، أوّلهما غموض الأصل وثانيهما الفقر. إلاّ أن هذه الأوساط الهامشية كانت العنصر الأكثر حركة بين السكّان وكانت أوّل من انتقل عندما أجبرهم على ذلك البؤس وضرورة البحث عن الأراضي، لاسيما في فترة التوسّع الديمغرافي. وقد تطابقت فترة النزوح هذه مع ظهور إمكانيات إقتصادية جديدة، وسياسات جديدة، وتمّ الانتقال بما يتّفق على وجه الخصوص، وكما رأينا سابقاً، ومصلحة أهل الجبل من الطائفة المارونية الذين أسفرت حركة نزوحهم وزيادة أعدادهم عن خلل في التوازن الديمغرافي والإقليمي بين الجماعات الطائفية، وعن تشبّع بشري في الجبل بلغ نقطة الخطر في أواسط القرن التاسع عشر. ولقد تفاقم التوتّر بين الطوائف لاسيّما وأن التضامن الطائفي استخدم كتعويض عن تلاشي العلاقات مع الأقارب الذين بقوا

---

٢٨. C. Landberg: *op. cit.*, p. 56.

إذا ترك الفرد مجموعته لا بدّ أن يلقى معاملة تحطّ من قدره: «الغربة بتضيّع الأصل»؛ M. Féghali: *op. cit.*, p. 292, n° 1265.

٢٩. R. Montagne: *La Civilisation du désert*, Paris, 1949, p. 57.

٣٠. أنظر: T. Touma: *op. cit.*, p. 116-118

في قراهم الأصليّة، وعن النقص في تكوين مجموعات عائلية جديدة بعد التوطّن الحديث، كما استخدم عند الدروز، في مواجهة الخطر الماروني. ومن جهة أخرى، تسبّب النمو الديمغرافي أيضاً بتضخّم مفرط أصاب البدنات الرفيعة الموقع في الهرم؛ ولمّا أدّى هذا التضخّم أو كاد أن يؤدّي إلى حدوث انقسامات جديدة ومن ثم إلى تجمّعات جديدة، فقد شكّل عاملاً في إفقار هذه البدنات وفي زعزعتها، بينما أخذ الضغط الاجتماعي يكتسب وزناً بفعل نمو أعداد البشر والظروف الاقتصادية والسياسية المستجدّة.

فوق المجموعات العائلية القروية، سيطرت الأسر ذات المكانة العليا وهي اكتسبت تماسكها الداخلي القوي من سلطة امتدّت على أراض أكثر اتّساعاً. وبقيت أفعال وقرارات أعضاء هذه الأسر خاضعة بدقّة لقواعد القرابة إذ أنها كانت تميل إلى الكمال البنيوي بغية الحفاظ على نفوذها وعلى ثرواتها وتعزيزها على امتداد منطقة جامعة لقرى عديدة. ولقد نشأت بين المجموعات العائلية ذات المستويات الاجتماعية المختلفة، موازين قوى تجسّدت في العلاقات الولائية، ومن خلال احتياجات الإستثمار الزراعي للمنطقة وأشكاله، تثبّت هذه العلاقة بفعل المسؤوليات الجبائية التي كانت تتحمّلها الأسر القيادية إزاء السلطة، وبالتالي في التزاماتها التقليديّة إزاء الأسر القروية؛ وهذه الواجبات الخاصة بكل مجموعة والتي أخذت مظهر الإمتيازات، وشعائر الاحترام، والسلوك الخاص بكل منها، تحدّدت على الصعيد الاقتصادي في «شراكات» المزارعة، وطبيعة الرسوم، وتوزيع الجباية[31].

وبالإضافة إلى ذلك فإن التضامن الطائفي كثيراً ما ضمن هذه العلاقات أو دعّمها. والظاهرة بالغة الأهمّية، إذ ان المجتمع، وفيما يتجاوز الحدود الفاصلة بين المجموعات وهرميتها، بلور وعيه بخصوصيته في عملية تنام ديني تجسّدت في الجماعة الطائفية. فكان من شبه الطبيعي أن تحاول الأسر القيّادية مطابقة وظيفتها على الأقلّ مع المصالح الدنيويّة للطائفة التي تنتمي إليها؛ هذا ما سعت إليه أسر درزية كبيرة، وسعت في أعقابها واقتداءاً بصيغها الاجتماعية، أسر مارونية كبيرة من كسروان والمتن في لبنان الأوسط. ويؤكّد هذا الإقتران أن القوة المادية للجماعة لطائفية كانت تتوقّف على بنية أطرها الاجتماعية أو الدينية، وعلى عدد أعضائها،

٣١. حول تفاصيل هذه المسائل أنظر الفصول الأربعة التالية.

وعلى أهمّية نشاطها الاقتصادي. ولقد أمّن دور الأسر الكبرى والهرمية الطائفية للجماعتين الدرزية والمارونية، وانطلاقاً من أصولهما المختلفة، متانة كبيرة في المجال الزراعي ميّزتهما عن الطوائف الأخرى، لاسيما الشيعيّة. أياً يكن الحال فقد خضع التضامن الطائفي لأعمق ردود الفعل الاجتماعيّة؛ وفي إطار تعدّدية الجماعات الدينية النابعة من المسيحية ومن الإسلام، إقتصر التجمّع الطائفي على الحجم البشري للجماعة التي، إلى جانب تعايشها والطوائف الأخرى، كانت تؤكّد هويتها بدرجات مختلفة، تراوحت، فيما يتعلّق بالأقليات، بين المحافظة على مكانتها بالنسبة للموقع المتفوّق لطائفة السلطان وللأكثرية السنية، وبين تحديد الطقوس الدينية بالنسبة للمذاهب المتقاربة.

ومن هنا نعود إلى الأمر الجوهري: لم يكن يمكن للجماعة بحدّ ذاتها أن تتكوّن إلا ضمن جمع من الكيانات المتجاورة المتراتبة وفقاً للولاءات. وهكذا فإن أثر الصدامات الداخلية في الأسر القياديّة والتعارض بين الحزب اليزبكي والحزب الجنبلاطي اللذين تقاسما أبناءها كان بحجم امتداد نفوذها وبحجم روابط التبعيّة الاقتصاديّة التي أقيمت مع المجموعات القرويّة. من جهة أخرى، فقد مسّت هذه الخصومات السياسية الحكومية بسبب النفوذ الاجتماعي لهذه الأسر والدور الجبائي الذي اضطلعت به إزاء ممثّلي الباب العالي العثماني، إذ أن الدولة لم تتمكّن من الظهور إلا من خلال تلك التراتبيّة الهرميّة وذلك التجاور للمجموعات التي انعكست عليها الأحداث الخاصة والعامة، إبتداء من المستويات العليا وصولاً إلى أدناها والعكس بالعكس، فارضة على الأفراد أن يتجمّعوا وفقاً للتكتّلات السياسية ـ العائلية أو الطائفيّة.

*

كيف كان يمكن فهم أفعال البشر في ضوء مثل هذه الأبعاد الاجتماعية؟

كانت السلطة تنظر إلى الكيان القروي في إطار المسؤولية الجماعية وصولاً فيما يتجاوزه، إلى المجموعات العائلية وإلى الأفراد المكوّنة لها، من خلال أسر الأعيان التي كانت ممتلكاتها، ونفوذها، ومسؤولياتها، تمتدّ إلى قرى عدّة. وقد نصّ اتفاق أبرم بتاريخ ٢ يونيو/حزيران ١٨٤٥ تحت رعاية ممثّل عن الباب العالي، بين **المقاطعجيّة**[٣٢] الدروز والموارنة بهدف إنهاء الخصومة الدمويّة بين الجماعتين

٣٢. حول تعريف هذا اللقب أنظر الفصل القادم.

الطائفيّتين، على أنه، تمشّياً مع العرف القديم المعمول به في الجبل، إذا هرب مجرم ما، يمكن الحجز على أهله أو حتى على أعيان قريته وإلزام القرية بأسرها بدفع تعويض أكبر لأسرة الضحيّة، ويكون ثمن «الفدية» أكبر أيضاً[٣٣].

يدلّ هذا المثل على أن العقاب الجماعي الذي كثيراً ما طبّق في العالم، تمّت مواءمته في لبنان مع السمات الخاصة بالنظام الاجتماعي. وهنا تتشابك العلاقات العائلية، وعلاقات الجوار، وعلاقات الولاء والمسؤوليات المضطلع بها إزاء السلطة والجماعة في الصراع بين جماعتين طائفيتين لكي: ١) يتمّ «ضبط» الفرد من خلال الجماعات التي يرى هويته فيها؛ ٢) ويتمّ منع استمرار المواجهة بين المجموعات ـ أسر كانت أم قرى، أم جماعات طائفية ـ التي تدفعها حاجة دائمة إلى إتمام التوازن في الجرائم والأضرار بين الفرقاء وذلك بمعاقبة الجاني، وأسرته، أو قريته (المنتمية إلى الجماعة الطائفية نفسها). ويدلّ مثل هذا الإجراء على التقاء الفرد بالمجتمع إذ ان المجتمع لم يكن ليتمكّن من الطموح إلى بعض الفعالية، أو على الأقلّ، من مسّ الوعي الجماعي، إلاّ بإلمامه بالأبعاد الاجتماعيّة للأفعال التي ينفّذها أما الفرد واما المجموعة.

أما القناصل الغربيون فقد ارتأوا أنه، في غياب تقدّم «الأنوار» أو الفلسفة الأخلاقيّة، لم يمثّل هذا الإجراء سوى أثر لتعسّفية حكومة الأتراك وشراستها الهادفة إلى إخضاع السكّان المشغلين، لسوء الحظّ، «بالتعصّب الديني» أو «بمشاجرات لا

---

٣٣. TESTA: *Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères*, Paris, 1868, t. III, p. 182:

«يجب إلقاء القبض على أهالي الجبل المرتكبين لجناية أو جنحة وفرض العقوبات التي تنصّ عليها الأنظمة السابقة وأن ترسل الحكومة الجنود بعدد كاف وفقاً لعرف الجبل القديم لكي يطالبوا أهالي القرية بتسليم المجرم إذا كان من سكّانها، وبانتظار القبض عليه، يمكن الإستعاضة بتوقيف بعض أهله وحبسهم أو بتوقيف بعض الأعيان من القرية حيث يمكن أن يبقى الجنود حتى إلقاء القبض على المجرم وإذا ما تعذّر ذلك فإن قيمة ما سيدفع لافتدائه ستكون ثلاثة أضعاف قيمة الفدوة المحدّد. عادة وذلك على أن يتمّ إقتطاع المبلغ من أموال القاتل، وفي حال لا يملك هذا الأخير شيئاً تتولّ القرية الدفع عنه. وفي حال لم يكن القاتل معروفاً يرسل الجنود إلى القرية التي ارتكبت الجريمة على أرضها وإذا امتنع الأهلون به سيجبرون بالإكراه على دفع قيمة الفدية بالكامل إلى أهل المجني عليه ولن يفرج عن الأهالي إلاّ بعد تسديدهم للمبلغ المطلوب.» أنظر الفصل العاشر حول «الفدوة»، والفصل الثاني عشر حول الأوضاع السائدة سنة ١٨٤٥.

سبب لها»[٣٤] ـ أي التي لم يتمكّن هؤلاء القناصل من تبيّن دوافعها. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم لم يميّزوا في تعبير المرء ونشاطه العام ما يمكّنهم تشبيهه بالفردية التي كانت قد ارتكزت عليها المواطنية الليبرالية آنذاك في أوروبا البرجوازية.

وقد تحدّدت الشخصيّة الفرديّة أيضاً من خلال سلسلة من الكيانات المتجاورة؛ وإذا أراد الإنسان الجبلي التعريف عن نفسه كان لا بدّ من سرد صفات المجموعات التي ينتمي إليها في سلسلة من الأسئلة والأجوبة غالباً ما بدت للمشاهد الغريب نوعاً من التطفّل والتباهي. وحسب الشخصيّة المخاطبة كان المرء يعرّف نفسه بالنسبة إلى الأسرة، والقرية، والحزب، والجماعة... ويضطرّ إذن إلى ذكر هويّته نسبة لهذه المجموعة أو تلك، مما يحدث بالضرورة تغيّرات في السمات «الموضوعية» ظاهرياً لشخصيته، ـ وهذا بالنتيجة ما سارع المراقب الغربي إلى نعته بالنفاق وبالازدواجيّة. إلّا أن هذا أيضاً ما ترك للمرء هامشاً من حريّة التصرّف، وأتاح للشخصيّة الفرديّة، عبر نسق القرابة وقواعد التجمّع، فرصاً كبيرة نسبياً، للظهور فجأة بمظهر المتشبّثة بفرديّتها، معبّرة عن نفسها بعنف بالغ لاسيما وأن الإنسان الآخر كان يرتدي دائماً وجه الخصم قبل الحليف وأن متطلّبات المجموعة غيّرت الأفعال باتّجاه إرساء التمايز الدائم إزاء مجموعة أخرى. وكما أن المجموعة أثبتت نفسها بالتمايز عن مجموعة أخرى، كذلك فإن هامش التصرّف المتاح للفرد، أي «حرّيته»، لم تتحقّق عبر احترامه للفرد الآخر ولكنها تحقّقت ضدّه.

«الأب ربّ، الولد كمد، الأخ فخّ، الخال وَبال، العمّ غمّ، القرايب عقارب؛ والإنسان ما لو غير صديقو وجارو»[٣٥]. ليس الإحتجاج الذي يتضمّنه هذا المثل الشعبي سوى تعبير عن الخضوع «المحتّم» للبيئة البشرية ولو من خلال التذكير الصريح بالمشاجرات العائليّة، والتذكير الضمني بتفوّق الرجل في نسق القرابة، والتعارض بين الجيرة والأسرة. وفي كل الأحوال، كان تعريف المرء بالنسبة إلى الصديق أو الجار نوعاً من الإعلان عن هويّته.

ولأن القرية انقسمت إلى فريقين متعارضين بطبيعتهما إذا صحّ القول، فقد تزايد تأثير علاقات الجيرة على عمليّة تنظيم الإدارة والعمل اليومي. من جهة أخرى، لم

٣٤. حجّة التعصّب مستمرّة وعامة وليست بلا مبرّر في كلّ الأحوال؛ وعلى سبيل المثال: «مشاجرة بلا سبب» في (م ق ع) بيروت، المحفظة ٥١، ١٨٥٥، ملفّ «سفارة»، برقيّة ٧ أيار/ مايو ١٨٥٥.

٣٥. M. Feghali: *op. cit.*, p. 212, n° 959.

تكن القرى التي تحصّنت من مخاطر السهل بالمرتفعات الجيريّة الأولى منقطعة عن بعضها البعض، وقد لبّت ضرورة تحقيق العلاقات البشرية الإقليمية من خلال الشروط الطبيعية. وحكمتها التضاريس بالنسبة إلى اختيار الموقع وإلى التخطيط، بينما رتّب التجانس العائلي توزّع منازلها الحجريّة. على المنحدر الغربي حيث تفتّحت حياة الجبل، احتلّت القرى التي لم يبلغ ارتفاعها ألف متر موقعاً مواجهاً للبحر الأبيض المتوسّط لتتشبّع بنسيمه، وفي مناطق أكثر ارتفاعاً، دفعتها قسوة المناخ المتزايدة إلى البحث عن موقع مشمس في منجى من الرياح. وحيث تزايد عددها عند المدرّجات الخصبة المشيّدة في سفوح الهضبات الرأسيّة في شمال لبنان ووسطه وتنتصب على طول الوديان مثلها مثل القرى المغروسة على الهضبات المدعّمة لجبل الباروك في الشوف، نجدها تجنّبت المنحدرات الشديدة وامتدّت بمحاذاة القمم أو الأسطح، أو «تقوقعت في نقطة يتّسع عندها السطح ويكوّن مصطبة تعلو الأسوار الصخريّة»[٣٦]. وهكذا تكون القرى المزوّية في قلب التضاريس الممزّقة التي تمتزج تفاصيلها المضطربة لتبدي من بعيد ذلك المنحنى الوديع، قد ساهمت في إعطاء الإنطباع الغريب بالتقارب والإنفصال الذي حرّك مشاعر جيرار دو نرفال فكتب: «إن هذه القرى العديدة التي كانت تبدو من بعيد مختبئة في الأحضان السوداء للجبل نفسه، إنما هي بخلاف الظاهر مسيطرة وتتوّج سلسلة المرتفعات التي تفصل بينها وديان وهوّات»[٣٧]. فوق هذا المسرح، وجد المجتمع قناعه في مشهد من الطبيعة.

لقد توافقت سمات الإنفصال والتوحّد في التضاريس مع أوجه العلاقات البشريّة. وكانت الأصداء العائليّة والاجتماعيّة لنبأ الوفاة تتوقّف على طريقة إيصال الخبر إلى الجيران ثم إلى القرى الأخرى؛ في المتن والشوف، «حيث يسكن الدروز والموارنة جنباً إلى جنب، كانت أوراق النعي مشتركة وعامة. . . وهكذا فإن بعض المآتم كانت تجمع آلاف الأشخاص في قرية صغيرة للغاية. وبالطبع، كلما زاد إعتبار الفقيد كلما كان الجمع أكبر»[٣٨]. وكانت الروابط العائلية، والتحالفات، وعلاقات الجيرة والولاء

٣٦. R. THOUMIN: *op. cit.*, p. 283-284. Cf. aussi M. FEGHALI, «Notes sur la maison libanaise», *Mélanges René Basset*, Paris, 1923.

٣٧. G. DE NERVAL: *Voyage en Orient*, Paris, 1875, t. II, p. 5.

٣٨. B. CHEMALI: «Mœurs et usages au Liban», *Anthropos*, IV, 1909, p. 38-39. Voir pl. XVI.

تمتزج لتؤدّي إلى هذه التجمّعات الإقليميّة الضخمة. وكانت القرى الواقعة على منحدر واحد حيث تتجاور أراضيها ويمرّ فيها الجميع، هي أوّل من يجمعها اللقاء. ثم تقام العلاقات بين جهتي القمّة، غير أن حياة المنحدر كانت تأتيه أيضاً من مقابله. فالوديان التي فرّضتها السيول لم تشكّل إنقطاعاً فقط، فكان الجبليون يشاهدون بعضهم بعضاً من جانبي الوادي الضيّق ويتمكّنون من التخاطب بصوت عالٍ[٣٩]. وكانت المنحدرات، رغم وعورتها، تشكل ممرّاً لا يسمح بالانتقال إلا على ظهر الدواب. كم من الرحّالة ذوي الحماسة الرومانسيّة وصفوا نشوتهم القلقة وروعة تلك النزهات على شفير الهاوية! كان سكان قرى المتن الشمالي المسيحيون يقصدون ميناء جونيه الصغير بالطريقة نفسها، فينزلون إلى عمق وادي نهر الكلب عبر الدروب الوعرة المليئة بالحجارة ثم يتسلّقون أوّل تلال كسروان تاركين إياها ثانية؛ وفي طريق سيرهم هذا، كانوا لا يخترقون إلا القرى المسيحيّة متجنّبين المرور بالساحل المحفوف بالمخاطر في أغلب الأحيان.

ولكن من البديهي القول أنه إذا كانت متطلّبات الإطار الجغرافي قد استُغِلّت وتمّ استيعابها وفقاً لضرورات الحياة الاجتماعية والاقتصاديّة، فإننا لا نستطيع الحكم على المواقف البشريّة بمجرّد التمعّن في تقاطيع المنظر الجغرافي. بقي حيّز العلاقات بين القرى محدوداً وكانت تنشط بفعل مبادرات المجموعات العائليّة، وارتكزت دائماً على التجانس الطائفي عندما اتّسعت المسافات من جرّاء هجرة البشر. وكان اجتماع القرى يتحقّق إما من خلال ما تتمتّع به أسر الأعيان من ولاءات إذ تنبسط سيطرتها على أراض واسعة بما فيه الكفاية لتشكّل عامة مقاطعة ذات حدود طبيعيّة واضحة إلى حدّ ما. أو أن المجموعات القرويّة كانت تلتقي إنطلاقاً من تعايشها في إطار طائفي جامع. وإذ كانت أسباب الاجتماع تعود إلى العامِلَيْن معاً إلاّ أن الظروف الآنية كانت تتحكّم بها لتعزوها إلى هذا العامل أكثر من ذاك. وقد شكّل الضغط الديمغرافي، والنشاط العثماني الجبائي ثم الإصلاحي، والأثر الاقتصادي الغربي، والتدخّل السياسي والعسكري، ... جملة من الظروف التي بمساهمتها في إضعاف الهرميات الاجتماعيّة ـ العائليّة، زادت من إظهار أهمّية التجمّع الطائفي وآفاقه، في القرن التاسع عشر، وذلك من خلال الأزمات الداخلية والدولية حيث كانت المؤامرات

---

٣٩. أنظر: أوراق لبنانية آب/ أغسطس ١٩٦٥، ص ٣٨٠.

المُدَبّرة والمُدْركة بأشكال مختلفة تعمّق الإلتباس في الدوافع والأهداف[٤٠].

وفي إطار التشكيلة القويّة للولاءات كان فعل الفرد أو المجموعة يفرض عليهما الخضوع لمترتّبات هذه القوة لبلوغ آفاقها، أي انه كان يفرض عليهما تجاوز المجموعة العائلية لتحقيق انتمائهما إلى قبيلة ما، أو إلى حزب، أو جماعة، وبالتالي ليرفعا من مستوى وعيهما لدورهما. إن ما «كبّر» من شأن الأفراد أو المجموعات هي سلسلة الأطر المتجاورة التي، إنطلاقاً من الأسرة ومروراً بعلاقات الجيرة، وبالقرية، كانت تصلهم بالأعيان وبالجماعة الطائفيّة. ثم أن اكتساب صفات أرفع قد تطلّب بدوره الدفاع عنها. ومثلما تحصّنت كيانات متواضعة بانتسابهما إلى كيان قوي، كذلك سعت الطائفة المارونية إلى الإرتقاء بتماهيها بكنيسة روما وبربط مصالحها بالسياسة الفرنسيّة في إطار عصبيّة حقيقية تعارضت مع العصبية التي توصل الجماعات بسلطة الإسلام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر القرويّة الموالية لأسر الأعيان كانت تشترك معها في الصراع لاسيما وأن الأسر القروية كانت تدمج تلك النزاعات مع خصوماتها الخاصة وتعيش روحيتها إنطلاقاً من تجربتها الذاتية. هنا أيضاً تتداخل النماذج. فمن جرّاء الصراع بين الحزب اليزبكي والحزب الجنبلاطي اللذين توزّعت بينهما أسر الأعيان المكوّنة لـ «حكومة الدروز»، كانت تدور المواجهة وأحياناً داخل الأسرة الواحدة ـ بين الأبناء البكور المحتكرون لزعامة البدنة على الصعيدين المادي والمعنوي من جهة وبين أبناء الصفّ الثاني الذين كانوا يحاولون الوصول إلى مراكز المسؤولية من خلال عقد ما أمكن من التحالفات خارج القرابة الأبوية. أما عند القرويين الموارنة، كثيراً ما كان يتمّ اختيار الرهبان ـ المفروض أن يبقوا عازبين خلافاً للكهنة ـ من بين أبناء الصف الثاني في أسر الفلاحين الفقراء؛ وبهذه الطريقة كانت تلك الأسر تتمكّن من تغيير وضع أبنائها الأكثر حرماناً بجعلهم شركاء في قوّة الأديرة وتعلن عن تطلّعاتها بواسطة الإكليروس. وبعد عام ١٨٤٠ أصبح هذا الوضع وسيلة يستخدمها جزء من الإكليروس لإظهار طموحاته مع استمراره في معايشة الجماهير الريفية.

وإذا أردنا المضي في تقيم السلوك والتصرّفات، وجدنا أخيراً ذلك التوق العربي

٤٠ . تعطي الفصول القادمة أمثلة حول ذلك. أنظر الكتاب السادس.

إلى الوحدة التي تبدو وكأنّها المبدأ الأعلى لنظام يذكّر على الدوام بالإنتماء الواحد غير أن التجزئة تغذّي فيه باستمرار أسباب الإصطدام. فبعد مشاجرة وقعت عام ١٨٥٥ في بلدة عماطور بين آل أبو شقرا وآل عبد الصمد وأسفرت عن مقتل ١٨ شخصاً وجرح ٢٢ من الجانبين، أعيدت الأمور إلى نصابها بعد توسّط الموفدين من القائمقام الدرزي. وروى قنصل فرنسا أن «هذه المصالحة التي لاقت ترحيباً عاماً لم تتمّ إلا اليوم وبشرط أن يصبح الماضي نسياً منسياً وأن تعدل السلطات العليا تماماً عن ملاحقة المذنبين»[41]. وهذا الشرط الذي كثيراً ما يتردّد في مثل هذا النوع من التسويات أعاد التكافؤ بين الأسرتين علماً بأنهما مستعدّتان سواء للمجابهة في مناسبة جديدة أو للإتحاد في مواجهة خصم مشترك. من جهتها، لم تتمكن «السلطة العليا» نفسها من فرض تحكيمها إلّا بعد أن وعدت بالنسيان أي بترك الجرائم بلا عقاب لكي لا يتولّد ثانية دافع للثأر بعد عودة الإستقرار. وبالفعل، كثيراً ما كانت عمليات الثأر ترمي إلى منع المجموعة المناوئة من التفوّق بالرجال وبالممتلكات؛ وقد ساد الشعور بأنها أيضاً فعل من أفعال تحصيل الشرف إذ كانت تؤدّي مهمّة حماية المجموعة من الإذلال وتثبت حيويّتها.

وينتج عن هذا التطابق بين الأفعال وسمات التنظيم الاجتماعي، تباين في وجهات النظر: بدءاً من وجهة نظر إبن البلد الذي لم يتمكّن من تصوّر سلوكه خارج إطار تجربته وثقافته، وصولاً إلى وجهة نظر الغربي الذي، لمّا كان عليه اما أن يتعلّم من الشرق العربي أو أن يؤثّر فيه، عمّم مبادئه على سلوك الآخرين. وقد اختفى معنى الأحداث طويلاً خلف هذه الازدواجيّة.

٤١. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٥١، ١٨٥٥، الملفّ «سفارة»، برقيّة من القنصل العام لفرنسا إلى سفير فرنسا في القسطنطينية، بيروت ٧ أيار/ مايو ١٨٥٥.

الفصل السابع

سيطرة أسر الأعيان على المقاطعات

جعلت العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية من الأسر المسيطرة الوسيط الطبيعي واللازم للسلطان العثماني لأن الوظيفة الجبائيّة التي كانت الأسر المذكورة مؤهلة للقيام بها لمصلحته إرتكزت على نفوذها الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. وتحدّد هذه النقطة بالدقّة طبيعة المصالح المتبادلة: لم تتمكّن الدولة من الإستغناء عن هذه الأسر لإظهار سيادتها في الوقت الذي كانت فيه تلك الأسر بحاجة إليها لضمان تفوّقها من خلال السلطة الجزئيّة التي اضطرّت الدولة العثمانية لتفويضها إليها لتكون مسؤولة عن جباية المال المفروض في إقليم ما.

وكما أن تنظيم المجتمع الجبلي، مهما يبدو فريداً، لا يتكوّن إلّا من عناصر مركّبة وفقاً لنماذج موجودة في سائر المناطق العربيّة، كذلك يؤكّد الموقع الإقليمي لبعض الأسر المسيطرة ودورها المتوارث على خصوصيّة الحالة اللبنانية دون فصلها على الإطلاق عن المجمع العثماني. وبالفعل، كان استخدام البُنى الموجودة لإثبات السيادة المطلقة يتوافق مع مبادىء الإدارة التركيّة ومنهجها منذ غزوها لسوريا. ثم ان الأنماط الاجتماعيّة المشتركة، وتقاليد الحكم في الإسلام، وتجانس ردود الفعل ازاء السلطان والمحرّمات، ضمنت نجاح هذه السياسة، أي ضمن انصياع الأهالي وفهمهم لها. وكان الحفاظ على تنظيم الجبل واستخدامه الحتمي من قبل ولاة طرابلس وصيدا مرتبطاً بدفع الجباية، وهو التعبير الأفضل عن الولاء للسلطان وبالتالي عن الاعتراف الضمني بامتلاكه العليّ للأراضي المحروثة. ويشكّل هذا

الاعتراف حلقة نظريّة لا غِنى عنها لأن الممارسة الجبائيّة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم ملكية السلطان الشاملة لجميع الأراضي التي قلّبها المحراث، والمراعي، والغابات، ولا يستثنى منها سوى الأراضي البائرة، والأراضي الموهوبة **للوقف**، والبساتين الصغيرة الواقعة في ضواحي المدن والمعتبرة **مُلْكاً**، أي أنها تعود لأصحابها كملكيّة تامة[١]. ويشير مصطلح **الميري** إلى ممتلكات الدولة العليّة، ولكنه يشير أيضاً إلى الأموال التي تتمّ جبايتها لحساب السلطان[٢].

يهمّنا التشديد على هذا الوضع منذ البداية إذ أن بعض المؤلفين أنكره أو أهمله، لاسيما الموارنة منهم الذين ادّعوا أن جميع الأراضي اللبنانية كانت **ملكاً**، أي أنها كانت تخضع بشكل تام للمقيمين عليها[٣]. ويمكن تفسير هذا الالتباس بالعودة إلى تقاليد الشرع الإسلامي في القرون الوسطى حيث جاء تصوّر ملكيّة الأمّة على مستوى راق إلى درجة أن الوجود، في الواقع العملي، كان للملكيّة التامة. لذا يكون من الضروري إبراز الحقيقة الآتية: تحت حقّ السلطان الأساسي في الملكيّة الأصيلة توجد في الواقع حيازة للأراضي وحريّة الإنتفاع منها، وهذا الوضع مثبّت تماماً في الجبل اللبناني. ولكن هذه الظاهرة وإن كانت بيّنة في جبل لبنان المحمي من التعسّف العابث في السواحل والسهول، فإنها لا تشكّل خصوصيّة على الإطلاق؛ ففي المناطق التي كان يمكن بلوغها بسهولة أكبر في الإمبراطوريّة العثمانية حيث تمّت أيضاً مراعاة العمل المتواصل للفلاحين وارتباطهم بالأرض، أقرّت الشرائع بحريّة التصرّف بالأراضي مستخدمة لهذا الغرض مصطلح **«التصرّف»** الذي تمّ إدراجه شرعياً في إطار حقوق وواجبات الفلاحين إزاء المسؤولين عن المال الميري فوق هذه الأراضي[٤]. ولم يتّجه مفهوما الحيازة مع حريّة التصرف، والملكيّة، نحو التطابق إلا

١. GIBB et BOWEN: *op. cit.*, I, p. 236 et 258.

على غرار الحالة التي يمكن فيها إعتبار شجر الفاكهة المزروع على أرض أميرية على انه ملكيّة خاصة، فإن الخطّ الفاصل بين الملكية الخاصة، أي الملك، وملكيّة السلطان، أي الميري، غالباً ما كان تحديده معقّدا حتى في المناطق الواقعة تحت السيطرة المطلقة لممثلي الباب العالي.

٢. أنظر بداية الفصل التاسع.

٣. ورد هذا الإدّعاء الخاطئ في عبارة كاريكاتوريّة للغاية كتبها رجل قانون ماروني في أطروحته في مادة الحقوق: I. AOUAD: *Le Droit privé des Maronites au temps des Emirs, (1697-1841)*, Paris, 1933, p. 247-249.

٤. GIBB et BOWEN: *op. cit.*, I, p. 238-249.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تبعاً لضغوطات القوى الأوروبيّة والإصلاحات التي أدخلتها الحكومة التركيّة.

وكانت الوسائل المتّبعة لتحصيل الجباية وتحديد قيمتها من قبل الولاة ترتكز على استخدام الخصومات العائلية والضغوطات الاقتصادية. وقد اضطرّ الفلّاحون إلى الخضوع ودفع الأموال المفروضة إذ لم يكن يمكنهم إستثمار الموارد الطبيعية في لبنان إلا باعتماد التبادل التجاري مع سهول ومدن وموانيء سوريا، أي بالمشاركة في نشاط السوق العثماني وعلاقاته المتوسطيّة ليتسنّى لهم بيع حريرهم وزيتهم وشراء الحبوب. هذا ما لاحظه القنصل كورنسيز في بداية القرن التاسع عشر: «يحصّل هؤلاء الأمراء [الشهابيون] الميري ويحاسبهم به ولاة عكا وطرابلس. واليوم، يتمّ سداد هذا المال بالكامل. والسبب هو لزوم الإتصال ببيروت، وصيدا، وطرابلس، وعكّا»[٥]. ويشكّل هذا الخضوع الإضطراري أيضاً، فرصة لوالي عكّا لزيادة دخله الخاصّ؛ وهكذا؛ لم يحصل الأمير بشير، في نهاية عام ١٨٢٥، على إذن يخوّل الفلاحين شراء القمح في أسواق ولاية عكّا إلاّ بشرط أن يباع لهم وبـ «السعر المحدّد»، الصابون المصنّع في المصابن التي يحتكرها الوالي نفسه[٦].

لقد أعطى وَهَن السلطة المركزيّة في القسطنطينية فرصة لاتّساع دائرة التجاوزات. وفي عام ١٨٣٠ تقريباً، لاحظ أحد الرحّالة أن «لبنان، لكونه التزاماً يمنحه السلطان للمزايد الأكبر والأخير، فكل أمير [من آل شهاب] يعرض دفع مبلغ أكبر من الذي يعرضه خصمه، يلاقي ترحياً في عكّا ويتمّ تنصيه والياً»[٧]. إلا أنّه يجب توضيح ما

٥. CORANCEZ: *op. cit.*, p. 158.

كتب أيضاً: «وحيث أنّهم محصّنون في بلادهم، فإنهم [أي سكان جبل لبنان] أسياد القانون فيه. غير أن اضطرارهم للحصول على جزء من غذائهم من البلاد المجاورة يجعلهم تابعين لها فيما يتعلّق بهذا الفرض على الأقلّ. لذا يعتبرهم الباب العالي من أتباعه. وسبق أن أشرنا إلى أنّهم يسدّدون الميري، أي المال المفروض سنويّاً». أنظر الفصل الرابع.

٦. «لقد حصل الأمير بشير على إذن يسمح لأهل الجبل بشراء القمح بحريّة من أسواق ايالة عكّا. وما لبث عبدالله باشا أن طلب ثمناً لهذا الجميل بإرساله جزءاً كبيراً من صابون مصابنه الخاصة إلى الأمير ليوزّعه على رعاياه بسعر محدّد. لم ترق هذه البدعة لزعيم الدروز الذي لا يفوّت باشا عكّا فرصة لإذلاله، رغم الحماية التي يتمتّع بها ذلك الزعيم من قبل عزيز مصر»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١، الورقة ٣١٤، برقية هنري غي بتاريخ ١٥ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٢٥.

٧. MICHAUD et POUJOULAT: *Correspondance d'Orient, 1830-1831*, Paris, 1835, t. VI, p. 351.

جاء بإيجاز في هذه الملاحظة؛ إذ لا يكفي لأمير ما أن «يعرض دفع المبلغ»، فمن المفروض أيضاً أن يوحي بأنه قادر على جمع المبالغ المطلوبة. وهذه الكفاءة هي بالضبط التي أثبتت تفوّق الأمير بشير الثاني الشهابي حينذاك.

*

* *

والإطار الإقليمي الذي تبسط فيه الأسر المسيطرة نفوذها على مجموعات عائلية من المزارعين موزّعة بين عدّة قرى، هو **المقاطعة** التي إختلطت تسميتها مع ما تمثّله من مستحقّات مالية.

وجاء في تعريف وضعه كلود كاهين حول **المقاطعات** في عهد سالف ولكنّه لا يزال صحيحاً بمجمله فيما يتعلّق بلبنان في القرن التاسع عشر، أنها «مناطق يتحمّل فيها أحد الأعيان مسؤولية المستحقّات المالية إزاء مصلحة الضرائب بالمقطوعيّة»[٨]. ولكن، في لبنان، لا ينهض بهذه المسؤولية رجل وحده بل تنهض بها أسرة من الأعيان بكاملها ويحمل أعضاؤها بالشراكة لقب **المقاطعجيّة**. وقد أحصى القنصل بوريه في «المقاطعات المختلطة» التي كان يسكنها دروز ومسيحيون، «ما يساوي مجموعه ٢٣٢ قرية تحكمها ست أسر درزية مكوّنة من ١٢١ شيخاً من المقاطعجيّة يضاف إليهم أكثر من ٣٠٠ شيخ من المشايخ الصغار أي الذين لا يتمتّعون بالإمتيازات الخاصة **بالمقاطعجية** إلا أن سلطتهم على أهل مقاطعتهم تساوي تقريباً نفوذ المشايخ المقاطعجيّة الذين هم من أنسبائهم المقرّبين»[٩].

ولأنهم ينتمون لأسرة متفوّقة من حيث تراتبها الهرمي على كافة الأسر، وبذلك يسيطرون على عدّة قرى، إستطاع المقاطعجية إحتلال موقع الوسيط بين الدولة والفلاحين.

---

٨. Claude CAHEN: «Notes pour l'histoire de la himâya», *Mélanges Louis Massignon*, Damas, 1956, t. I, p. 296.

أنظر أيضاً للمؤلّف نفسه تلخيصه لكتاب LOKKEGAARD في: *«Arabica»*, I, 1954, p.351, et «L'évolution de l'iqtâ' du IX^e au XIII^e siècle», *Annales Économies - Sociétés - Civilisations*, VIII, 1953, p. 25-52.

٩. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٩، ١٨٤٦ ـ ١٨٤٧، ملفّ «سلطات محليّة». حول اختلاف المسؤوليات وحول الخصومات داخل أسر الأعيان، أنظر الفصل السادس.

حتى في لبنان، كانت **وظيفة*** **المقاطعجي** التي تكلّل الصعود الاجتماعي والتي يمكن بالتالي أن تنتقل من أسرة إلى أخرى حسب نصيبها التاريخي ـ لا تزال نظرياً رهن تصرّف ممثّل الباب العالي؛ ولم تحصل عليها أسرة طموحة كآل جنبلاط إلاّ منذ القرن الثامن عشر. والمطالبة بتثبيت الوظيفة في القرن التاسع عشر، لا تندرج في تقاليد إستقلالية الجبل فحسب إنما تبيّن أيضاً جانباً من التدهور الذي أصاب البُنى القديمة للإدارة العثمانية[10]. بالنسبة لدوائر القسطنطينيّة كانت **المقاطعة** لا تزال تعني ضمان جزء من الدخل الجبائي في الأرياف أو المدينة. بينما خُصّصَ مصطلح «المقاطعجي» للإشارة إلى الملتزم بجباية المال المفروض[11]. وعلى سبيل المثال فإن التيماريين الذي مُنِحوا تخصيصاً من الأراضي الأميرية مسمّى **بالتيمار** مقابل

* الوظيفة (fonction): مصطلح «الوظيفة» الذي ترجمت به كلمة «fonction» قد لا يكونا مناسباً لإعطاء المعنى الدقيق لما كان يقوم به المقاطعجي ولمهمّة ملتزم الجباية. وهي تعني هنا بالدقّة «العمل» إذ أن كلمة «وظيفة» في التركي مرتبطة «براتب» نقدي أو عيني يتقضاه الموظّف. تتكلم النصوص القديمة عن «تقليد الإلتزام»، و«حيازة الإلتزام»، ... إلخ، ولا ترد كلمة «الوظيفة» بهذا الخصوص. (أنظر: محسن علي شومان، **المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، كليّة الآداب في الزقازيق، مصر ١٩٩٠). أما بالنسبة للموظفين الذين كانت تدفع لهم الرواتب فكانوا يعملون في جهاز الدولة أو في الأوقاف «بقرّرهم» القاضي الشرعي (أنظر: محمّد محمّد أمين، **الأوقاف والحياة الإجتماعيّة في مصر** ٦٤٨ـ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧، القاهرة ١٩٨٠) ـ أو في القوات الثابتة التي كانت «تتقاضى رواتبها نقداً» من خزانة الدولة (أنظر: جيب وبوين، مصدر سبق ذكره، الجزء الأوّل، ص ٢٨) كالسباهيين (الخيّالة)، الذين يذكرهم المؤلّف لاحقاً، قبل أن تخصّص لهم الحكومة الأرض المسمّاة بالتيمار. إلاّ أن التنظيمات «الإصلاحيّة» التي أعلنت في خطّ كلخانة ألغت نظام الإلتزام في تحصيل الأموال، وأصبح الجميع، من الوالي إلى القائمقام والمسؤول عن الجباية في عداد «المأمورين» أي «موظفي الدولة». ومرّة أخرى لم يكن من السهل توفيق المفاهيم الخارجيّة مع الواقع المحلّي. أنظر التفاصيل في الفصل الثاني عشر (المترجم).

١٠. يلاحظ بوريه في التقرير الذي سبقت الإشارة إليه «انه من الخطأ الإعتقاد بأن لقب المقاطعجي كان أو هو لقب متوارث داخل الأسرة الواحدة. وهذا بعيد عن الحقيقة لدرجة انه إذا ألقينا نظرة سريعة على المقاطعات المختلفة نجد أن أسرة آل جنبلاط، وهي أقوى الأسر الدرزيّة، لا تحكم الشوف إلاّ منذ بضع سنوات بعد قيامها باغتيال مشايخ آل القاضي المقاطعجيّة السابقين.» وفي ختام تقريره، يشير بوريه ألى أمثلة عديدة حول التغيّرات؛ (م ف ع) بيروت، المحفظة، ١٨٤٦ـ ١٨٤٧، ملفّ «سلطات محليّة».

١١. حول مدلول مصطلح المقاطعة بالنسبة للإدارة العثمانية المركزيّة أنظر:
GIBB et BOWEN: *op. cit.*, I, p.132-134, et II, p.21-22; J. BELIN: *«Essais sur l'histoire économique de la Turquie d'après les écrivains originaux»*, Paris 1865, p. 311:
يعطي هذا الأخير المفاهيم المختلفة لمصطلحي المقاطعة والمقاطعجي الواردة في الوثائق العثمانيّة الرسمية لاسيما التعريف الآتي للمقاطعجي: «إنه ملتزم جزءاً من الدخل العام، لأجل يتفاوت طوله».

قيامهم بجباية الضريبة فيها لصالح السلطان وبتأدية الخدمة العسكرية في فرقة الخيّالة السباهية، تحرّروا أكثر فأكثر من مهامهم العسكريّة مقابل إشتراك في الخزينة الأميرية، وكفلوا بهذه الطريقة إنتقال وظيفتهم إلى وارثيهم؛ وباتوا عندئذ يقتربون من وضعيّة **المقاطعجية**[١٢]. إذن رغم المعنى المحدّد الذي تحمله كلمة «المقاطعة» في لبنان والذي يربطها في كل الأحوال بسائر الأعراف الجبائية السائدة في الدول الإسلامية منذ القرون الوسطى، فإنها ترتبط أيضاً بمدلول عام عند الإدارة التركية التي لا تنظر إلى الخصوصيات الاجتماعيّة إلّا من زاوية التشابه في الشروط القانونية.

لقد نتج من إعلان الحكومة العثمانية النيّة في إصلاح إدارتها الماليّة، بعد عام ١٨٣٩، إلتباس كبير وصراعات شتّى؛ وتضاعف الإرتباك لكون الدبلوماسيين الأوروبيين كثيراً ما ترجموا في بعض النظم الدولية كلمة **المقاطعة** بـ «الإقطاعة» (fief) فيما يتعلّق بحالة لبنان وأسرعوا في تشبيه النظام الخاص بالشرق الأدنى بالنظام الإقطاعي القديم لأوروبا الغربية، مما أدّى إلى تفسيرات مغلوطة تكرّرت كثيراً فيما بعد. وهكذا كان النظام المتعلّق بإعادة ترتيب أوضاع جبل لبنان الموقّع في بيرا (Péra) بتاريخ ٩ يونيو/ حزيران ١٨٦١، يقضي بـ «إلغاء جميع الإمتيازات الإقطاعيّة، لاسيما تلك التي يتمتّع بها **المقاطعجيّة**»[١٣]. إلا أنه يلاحظ وجود ترجمات أفضل؛ وعلى سبيل المثال، وفي الحكم الصادر ضد القادة الدروز بعد مجازر ١٨٦٠، ترجمت كلمة «**المقاطعجي**» بكلمة «الملتزم»: «حكم على المتّهمين في أحداث الجبل (...) بالإعدام: (...) ٦) سعيد بك جنبلاط، ملتزم مقاطعات الشوف، وجزّين، وغيرها (...) ٧) حسين تلحوق، مقاطعجي (ملتزم) الغرب...»[١٤]. وكان التراجمة الضالعون في هذه الأقساط متردّدين؛ ففي عريضة قدّمها آل حبيش

---

١٢. B. Lewis: *The Emergence of Modern Turkey,* Oxford University Press, Londres, 1961, p. 89; Gibb et Bowen: *op. cit.,* 1, p. 46-56, p. 254-257.

حول مفهوم التيمار أنظر أيضاً:

J. Deny: art. «Tîmâr», *Encyclopédie de l'Islam,* 1ère éd., t. VI, p. 1154-1162; R. Mantran et J. Sauvaget: *Règlements fiscaux ottomans, les provinces syriennes;* Paris, 1951, p. 71-75, *passim.*

١٣. Testa: *op. cit.,* t. VI, Paris, 1884, p. 340.

«يتبع هؤلاء الناس النظام الإقطاعي بحذافيره؛ H. Guys: *op. cit.,* II, p. 142

١٤. أنظر: R. Edwards: *La Syrie, 1840-1862,* Paris, 1862, p. 403.

حول «إلتزام» (ferme) بلدة غزير في كسروان كانت كلمة **«العهدة»**[15] هي التي تُرجِمَت بـ «الإلتزام»، وبقي المترجم على تردّده فألحق إضافة بمصطلح «أسر **المقاطعجية** (أصحاب الالتزام او السادة)[16]».

ما هو مصدر الحيرة؟ يرى البشر بطبعهم الآخرين في المرآة المغايرة لتجربتهم الذاتية، كما أن ارتباكاً يصيب فهمهم لهذه التجربة عندما يلتقون بنىً شديدة الإختلاف عن بناهم. هذا بينما تكمن قوّة المراقب الغربي وإشعاع يقينه، في قدرته على إعتبار الواقع شيئاً من خارجه والإقرار بموضوعيته، ومن ثم في امتلاك القدرة على تحليله[17]؛ من جهة أخرى، وخلافاً للفكر الشرقي الذي يرصّ المعطيات في إطار المشاركة بالمطلق الأزلي، فإن منطق المراقب الغربي يعمل على تبيّن العنصر من أجل التوصّل إلى فهم الكلّ[18]. وإذا ما انطلق بتحليل خاطىء أو ناقص، إنما يكفيه ذلك منذ البداية لتسويغ فعله ومن ثم للتقدّم وللسيطرة، فيستطيع، في كلّ مرّة، أن يراجع تحليله إستناداً إلى مكتسبات المراحل المتابعة، وأن يمضي قدماً. عليه فالمكتسب الجزئي الذي لا يشكّل سوى عتبة في مسار إستكشافه لا يُعتَبَر «نموذجاً» بحدّ ذاته إذ وحده المنهج المستخدم كأداة لتصحيح المعرفة يجب أن يصبح نموذجاً. لذا، فإن استقبال هذا المنهج في البيئة الذهنيّة التي نبع منها، لا يتمّ دون تردّد، أو تخوّف، أو تحريف. وهذه إحدى المشاكل التي تتّسم بها المجابهة الكبرى في

---

١٥. حول هذا المصطلح أنظر بداية الفصل العاشر.

١٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٥١، ١٨٥٥، ملفّ «السفارة»، إلتماس آل حبيش بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل ١٨٥٥.

١٧. في إطار هذه المواجهة الفكريّة والماديّة، أنظر الملاحظات الموحية لعالم الانتولوجيا:
R. CRESSWELL: «Le Concept de structure au Proche-Orient», *Travaux et Jours,* n° 20, juillet-septembre 1966, p. 57:
«في الغرب يمكنك أن تكون مراقباً وبالتالي أن تعتبر أنّ الظواهر تتوالى [مستقلّة] خارج إطار معرفتنا بها. ذلك لأنّنا نستطيع إنتزاع الفرد من الشمل الإجتماعي دون أن يختفي الموقع الذي كان يشغله في البنية ودون الإضرار بالبنية نفسها. إن إحساسنا بالواقع يخضع، على هذا النحو، لمفهومنا عن طبيعة العلاقات البشريّة. أما في الشرق الأدنى فيحدث كل شيء وكأن المجموعة لا يمكنها الإستغناء عن الأفراد الذين يكسبونها وجودها، وكأن الكائن هو الظاهرة الفعليّة الوحيدة الممكنة. وفي كلّ الأحوال، ليس هناك وجود للبنية، من هذا المنظور، خارج الكائنات التي تؤلّفها».

١٨. أنظر العرض الكلاسيكي القيّم لمؤلّفه:
H.A.R. GIBB: *Les Tendances modernes de l'Islam,* trad. B. Vernier, Paris 1949.

عصرنا، وهي ليست أصغرها.

هذا وكثيراً ما يؤدّي إكتساب الشرقيين لبعض مبادىء الثقافة الغربية إلى وضع كاريكاتوري يكشف عنه، من ضمن أشياء أخرى، إستخدام المفردات بعزلها عن الوقائع الملموسة التي تعرّفها؛ ومن المؤسف أن الكلمات لا تملك القدرة على تطويع الواقع. هل هذا مجرّد ثمن للجهل أم أنه ناتج عن عدم الفهم الذي كثيراً ما واجه به الغربيون أمور الشرق؟ لقد أثّر الغرب في القرن التاسع عشر على مجتمع تختلف تجربته كثيراً عن تجربة أوروبا؛ وربّما تسبّب خضوع العلاقات بين الثقافة الغربيّة والثقافة الشرقيّة منذ تلك الفترة إلى هيمنة الأولى، بتغذية إلتباسات جمّة، لا تزال قائمة حتى اليوم، حول طبيعة المجتمع الشرقي وردوده الإنفعاليّة. إلا أن الإستخدام النقدي للمنهج التحليلي لم يظهر بعد عند الذين وجدوا فيه مجرّد وصفة سحريّة لتعميم «التطوّر»، فلم يتمكّنوا حتى من توضيح خصوصيتهم. وإذا ما استُخْدِمَت لغة ما في إطارين من المشاعر المختلفة فذلك لا يتيح إستخلاص المفاهيم الخلاّقة ذاتها، علماً بأن هذه اللغة تكون الأصليّة للبعض، والأجنبيّة للبعض الآخر.

وعلى سبيل المثال، فقد سعى إيليا حريق في مقال حديث[19] إلى تشبيه تنظيم جبل لبنان في القرن الثامن عشر بنموذج مجرّد ساد أوروبا خلال القرون الوسطى، بدلاً من تحديد موقعه بدقّة في إطار أنظمة وبُنى الشرق الأوسط العربي والإمبراطورية العثمانيّة؛ ويزيد من حدّة التشوّش الذي تنتهي إليه محاولته بمجملها أن معرفته بالإقطاعيّة الغربيّة معرفة سطحيّة. ويترافق هذا الخطأ مع «ميل» يدفع إلى فصل مصير لبنان عن مصير سائر الدول العربيّة وعن الماضي العثماني. يشير حريق إلى **المقاطعة** بكلمة «الإقطاع» - التي ترجمها خطأً بـ «إقطاعية» (fief) -، وهي كلمة كانت، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لا تزال مستخدمة في كتابات صالح بن يحيى

---

١٩. Ilya F. HARIK: «The Iqṭâ' System in Lebanon; A Comparative Political View», *The Middle East Journal*, Autumn 1965, Vol. 19, p. 405-421.

وقد عرض حريق نظريّاته مجدّداً في مؤلّفه:

Politics and Change in Traditional Society; Lebanon, 1711-1845, Princeton 1968.

يحتوي الكتاب على مراجع قيّمة راكمها المؤلّف خلال الجردة الدقيقة التي قام بها. إلاّ أن الخطأ الأوّلي في التحليل والتقدير قد نال، لسوء الحظّ، من قيمتها. إن إنتقادي لنظريّات حريق يصلح بالطبع لدراسات كتّاب آخرين ينقلون فيها أوضاع القرون الوسطى الغربيّة عن غير فهم لتطبيقها على الشرق الأوسط.

على سبيل المثال ولكنها لم ترد إلّا قليلاً جداً في الوثائق اللبنانية من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ ورغم أن للكلمتين أصلاً مشتركاً وأنهما أصبحتا مرادفتين عملياً منذ القرن السادس عشر، ورغم أن أهل جبل لبنان ظلّوا يعيشون في دفيئة (serre)[20] محتفظين بتقاليد قانونيّة قديمة احترمها الأتراك، إلّا أن تطوّراً قد طرأ في الفترة العثمانية باتّجاه الإندماج في إطار الإدارة الجبائيّة للإمبراطوريّة. لكن حريق رفض الإقرار بهذا الأمر البيّن ولم يَرَ في **الإقطاع** سوى نظام سياسي ـ وبالطبع أحاط كلمة «سياسي» بغموض جعلها أشبه بالأساطير.

غير أن الألقاب التي تشير إلى الشخصيّات البارزة بمصطلح **الأعيان** تلفت انتباهنا إلى الواقع لكونها تعبّر عن التطابق بين النفوذ الاجتماعي لحاملي اللقب ووظيفتهم. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه الألقاب مستخدمة في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية، عربية كانت أو غير عربيّة، بمفاهيم مختلفة للمضمون وكصفة إجتماعيّة. ولا يلغ المعنى الذي قد تتّخذه فيما يتعلّق بلبنان، على الإطلاق مدلولها العام مع كلّ ما يترتّب عليه من إندماج ثقافي وإداري. ومصطلح «**الأعيان**» الذي استخدمه الشدياق، ـ والذي لا يرد إلّا بصيغة الجمع ـ، للإشارة إلى شخصيّات تشغل موقعاً مرموقاً، يتّسم بدرجة الإبهام نفسها المحيط بالكلمة الفرنسية «notable». في الأناضول وفي الروملي* مثلاً، استُخدِم المصطلح في تسمية أرستقراطية الأرض التي تعاظم نفوذها المحّلي، المرتكز بوجه خاص على جباية الأموال بالإلتزام، من جرّاء تضاؤل قوّة السلطة المركزيّة[21].

في لبنان، خُصّ الأعيان، وفي فترات مختلفة كانت آخرها عام ١٧١١ [22]،

---

٢٠. لقد إستخدمت هنا كلمة «serre» للتعبير عن تكيّف بيئة بشريّة ما وعن حمايتها، بالمعنى الذي يضفيه عليها: P. AUGER: «Les serres», «*L'Homme*», III, n° 1, janvier - avril 1963, p.117-129

* روملي: (أي بلاد الروم باللغة التركية): الإسم الذي أطلقه العثمانيون على الجزء الأوروبي من إمبراطوريتهم، الذي يغطّي المنطقة الشرقية من شبه جزيرة البلقان ومقدونيا (Macédoine) الواقعة أيضاً في البلقان (المترجم).

٢١. أجريت أبحاث لتحديد وتعريف دور **الأعيان** وموقعهم في أنحاء آسيا العثمانية كافة في القرن التاسع عشر؛ أنظر مقدّمة:

R.L. CHAMBERS et W.R. POLK: *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century,* Chicago, 1968.

٢٢. حول هذا الحدث أنظر الفصل الأوّل.

بالتسميات العربية التقليديّة كلقب «الشيخ»، ولقب «الأمير» الأكثر ندرة والذي تحيط به هيبة أكبر، من قبل من ناط بهم المسؤوليات وكرّس بذلك صعودهم الاجتماعي؛ وتشير هذه التسميات إلى المكانة الراقية للأسر التي تحملها كما تدلّ على موقعها على رأس مجموعات عائلية موالية[٢٣]. أما لقب **المقاطعجي** فهو يشير إلى وظيفتها إزاء الحكم العثماني وبالتالي إلى طبيعة السلطة الموكولة إليها من قبل هذا الحكم لجباية المال السلطاني، أي الميري. وهكذا تبيّن المهمّة المترتّبة على لقب **المقاطعجي** والمؤقتة نظرياً، أن مفهوم ملكيّة السلطان العليّة للأراضي المحروثة وواقعها هما أمران محقّقان بالفعل في الجبل اللبناني وأن هذا الإقليم لا يخرج عن القاعدة العامة في نظر الباب العالي. تستند فعالية الإلتزام الجباني على أمر واقع ـ أي على النفوذ الذي اكتسبه أسرة ما بين عدّة مجموعات عائليّة ـ وبالتالي تكرّسه؛ وبالنتيجة، يتوقّف حفظ هيبة الأسرة النافذة وثروتها على الجزء الصغير من السلطة الموكول إليها لتمكينها من إتمام دورها الجبائي. وقد دعّمت الإدارة العثمانية الهرمية الاجتماعية ـ العائلية عندما استخدمتها لتحصيل المال المفروض من بلاد يصعب بلوغها ليس فقط بسبب طابعها الجغرافي وإنما أيضاً بسبب القواطع التي تفصل بين المجموعات.

❀

يورد الجدول ت (الملحق بالفصل الخامس) أمام اسم كل **مقاطعة الطوائف** التي ينتمي إليها السكّان، ثم يورد أسماء الأسر المسيطرة فيها ومذاهبها؛ ومن أعلى إلى أسفل، يبيّن توزّع **المقاطعات** من الشمال إلى الجنوب، تلك التابعة لولاية طرابلس أو لولاية صيدا، والتي تبعت، بعد عام ١٨٤٥، لإدارة القائمقامية المسيحية أو لإدارة القائمقاميّة الدرزية. لقد تمّ إعداد هذا الجدول بناء على معلومات طنوس الشدياق بعد مقابلتها بالشهادات المعاصرة الصادرة عن القنصل بوريه وعن الكولونيل تشرتشل[٢٤]. وتستدعي قراءة الجدول ثم مقارنته بخريطة **المقاطعات** (اللوحة رقم ٦)

٢٣. إستُخدِمَت كلمة العشائر بصيغة الجمع التي تشمل الأقارب من ناحية الأب للإشارة إلى مجموع الأعيان الدروز في عريضة تندّد بالأموال المفروضة، مرفوعة بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٨٤١، وتُرجمت بكلمة «النبلاء»؛ (م م ع)، (و خ) ١٨٧/١٩٥). وقد وردت كلمة شرف في وثيقة (م إ أ) ٦٠٣٢ تشديداً على «عزة» الأعيان.

٢٤. قائمة جزئية أيضاً حققها القنصل بوجاد، (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٤، ١٨٤٤، ملفّ «الإدارة السياسية»، برقية بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٨٤٤. أنظر الفصل الثاني عشر.

بعض الملاحظات حول مدلول التوزّع الجغرافي والطائفي بين الأسر المسيطرة من ١٨٤٠ إلى ١٨٥٠.

يجدر التذكير مرّة أخرى بأننا نُخْضِع المفاهيم الخاصة بوعي الناس لبيئتهم إلى تلك التي تقود تحليلنا؛ فالخريطة والرسم البياني ينتسبان إلى ثقافتنا ونحن ننقل من خلال رؤيتنا للأمور، بالتالي، تجربة مختلفة تماماً، إذ كانت **المقاطعات** تضم أسراً ريفيّة متجمّعة في قرى وتدفع الجباية، وعالمنا الفكري هو الذي دفعنا لأن نرى أوّلاً في ذلك الحيّز مقاطعات. هذا بينما هي تتحدّد أيضاً بملامحها الاجتماعية.

وإذ أمكن استدلال مجمّعات كبرى على امتداد فترات زمنيّة طويلة مثلما تبيّن من دراسة التوطّن البشري، إلا أن تغيّرات كانت قد طرأت على حدود المقاطعات وعلى حجمها ونطاق تجمّعها في القرون السابقة. يعود الترتيب الذي عرضناه إلى عام ١٧١١ تقريباً؛ فبعد الإنتصار الذي أحرزه في ذلك العام الأمير حيدر شهاب وبعد تفوّق الحزب القيسي على الحزب اليمني، جرت إعادة توزيع المقاطعات ومن ثم المسؤوليات الجبائية. يدلّ فعل القوّة هذا على النفوذ الحقيقي لأسرة الأمير الشهابي المكلّف بحكم الجبل ـ وأسرته هي المتفوّقة على سائر الأسر ـ بل ويكشف أيضاً عن طبيعة سلطته النافذة، بوسائلها وبأهدافها، داخل إطار محدّد. لقد سعى الأمير بشير الثاني الشهابي طوال عهده (١٧٨٨ ـ ١٨٤٠)، في ظروف مختلفة وبمساعدة أقربائه، إلى السيطرة على نشاطات **المقاطعجيّة** بشكل أوثق؛ وقد أبعد أخطر خصومه أو معارضيه. لكن الوظائف وما يترتّب عليها من نفوذ بقيت موجودة وقامت أسر **المقاطعجيّة**، التي لم تختف، بالمطالبة بها كحقّ لها بعد طرد الجيوش المصرية في حركة رد الفعل واسترداد النفوذ التي قادها الأعيان. وتوجّه الأمير بشير إلى المنفى سنة ١٨٤١.

من جهة أخرى، تظهر قائمة **المقاطعات** التي وضعها الشدياق، اتساقاً شكلياً محضاً يحجب، للوهلة الأولى، ما يميّز المناطق التابعة لولاية طرابلس عن المناطق التابعة لولاية صيدا. يجب إذن التشديد على أمر مهمّ: إن التطابق الجغرافي بين **المقاطعات** والأسر ذات النفوذ الكافي ليمكّنها من توارث المسؤوليّة، ملحوظ بدرجة كبيرة لاسيما في منطقتي جنوبي لبنان ووسطه، ـ وهما الحيّز المسمّى بـ «**حكم جبل الشوف وكسروان**» من قبل المؤرّخين المحليّين، وبـ «حكومة الدروز» في نصوص الرحّالة والقناصل الأوروبيين وهو يتبع صيدا ـ حيث أسّست أسر الدروز قوّتها منذ

زمن بعيد على قاعدة الأرض وحيث اتّبعت العلاقات بين الأسر المسيحيّة الكبرى والأسر القرويّة المسار الهرمي نفسه في المناطق المارونية الواقعة تحت «حكم الدروز». ويشكّل هذا تأكيداً وخلاصة للدراسات السابقة حول أماكن توطّن البشر والمتعلّقة بالتكوّن الخاص للهرميّات الاجتماعيّة. أما النفوذ الاجتماعي الذي يتحدّد من خلال إنشائه الهرميات العائلية في إطار نسق القرابة وتجاور المجموعات المنفصلة، فهو يستند على الوظيفة وعلى السلطة المترتبة على التخصيص بمقاطعة في الإدارة العثمانية.

هذا الشق المُمَيِّز بين مكانة وأهميّة أسر الأعيان في الجنوب التي يندرج موقعها في تنظيم المقاطعات، وبين مكانة وأهميّة أسر الأعيان في الشمال التي غالباً ما لم يتعدَّ نفوذها المحلّي آفاق القرية، أشار إليه بقصد أو بغير قصد ومنذ الثلاثينات (١٨٣٠) شهود أوروبيون. وذلك أن الدور الذي كان يلعبه بعض القادة الدروز، وحالة الشغب الناجمة عن تحرّك بعض الأسر المارونية، كانا قد لفتا انتباههم، ثم لأن مسألة «الأقضية المختلطة» أثارت قلقهم. ولم تكن إنطباعاتهم ناتجة عن الملاحظة أو المعلومات المباشرة أو عن قراءة حكايات الرحّالة السابقين فقط؛ لقد تمكّنوا، من خلال المترجمين، من الإطّلاع غير المباشر على كتب الأخبار المحليّة المستلهمة من مآثر الأسر الكبرى والتي كانت لا تزال على شكل مخطوطات تتداولها أوساط المثقّفين[٢٥]. ورغم الأسماء الواردة، صواباً أو خطأ، أمام بعض المقاطعات من ولاية طرابلس في قائمة الشدياق، هناك نواقص ذات دلالة فيها إذ تلفت الإنتباه إلى المنطقة الشماليّة حيث لا تتطابق مسؤوليّة أسر الأعيان الأقلّ أهميّة مع المساحة الكاملة للمقاطعة[٢٦]. ولا يعني هذا على الإطلاق أن هذه المقاطعات تفلت من جباية الأموال؛ والعكس صحيح تماماً إذ أنها كانت أكثر خضوعاً للسيطرة الجبائية المباشرة لآل شهاب الذين حلّوا في أواسط القرن الثامن عشر مكان آل حمادة، مشايخ الشيعة من شمال البقاع، وملتزمي هذه المناطق المسيحية من قبل والي طرابلس منذ منتصف

٢٥. رغم أن المؤلفين الذين يستخدمون تلك المصادر نادراً ما يذكرونها - بينما يسهل رصد إستخدامها في بعض التقارير لبوريه وفي كتاب تشرشل على سبيل المثال - يؤكّد ميشو وبوجولا أن تاريخ الأمير حيدر أحمد شهاب كان معروفاً: MICHAUD et POUJOULAT: *op. cit.*, t. VII p. 348.
أنظر المقدّمة والفصل الثاني، الهامش الخامس.

٢٦. أنظر الفصل الثاني عشر.

القرن السابع عشر.

على الأراضي التي تكوّن «حكم الدروز» ما هي الأسر ذات الأهميّة الفعليّة بحيث تمكّن أعضاؤها من الحصول على لقب **المقاطعجيّة** المترتّب عليه إمتداد المسؤوليّة والنفوذ، ليشملا تقريباً كل مساحة المقاطعة؟ لقد ميّزت صفة «الأمير» أبناء أسرتين سوى آل شهاب: آل ارسلان، وهم من الدروز الذين سيطروا على منطقة الغرب بأسرها في القرن السابع عشر إلاّ أن موقعهم قد انحصر في عهد الشهابيين بفعل انقسامهم بين الحزبين، اليمني والقيسي؛ ثم احتلّ هذه المكانة آل أبي اللمع سنة ١٧١١، وهم من أصل درزي واعتنقوا المسيحيّة، وتعاظمت هيبتهم نتيجة ارتباطهم، دون غيرهم، بأسرة الشهابيين من خلال الزواج. وبعدهم تأتي ثماني أسر من المشايخ، وقد سبق لإثنين منها، عند الدروز، آل عماد وآل أبو نكد، أن اكتسبتا هذه المرتبة في عهد المعنيين؛ أما آل جنبلاط، الذين استقرّوا في الجبل في القرن السابع عشر، وهم ربّما من أصل كردي، فقد تكرّس صعودهم بعد معركة عين داره في عام ١٧١١، مثلهم مثل آل تلحوق وآل عبد الملك. نظرياً، لا تعقد أسر مشايخ الدروز هذه قراناً خارجياً إلا فيما بينها. أما على صعيد الموارنة، يحتلّ آل الخازن المرتبة الأولى من حيث الأقدمية بين أسر المشايخ الثلاثة، آل الخازن، وآل حبيش، وآل الدحداح بينما بقي موقع الأسرتين الأخريين ثانوياً. وتتشابه هاتان الأسرتان من حيث الأهمّية، مع بعض أسر الأعيان المارونية في الشمال. وبالفعل، كان آل الخازن المهيمنون على الجزء الأكبر من كسروان، ينعمون منذ القرن السابع عشر بموقع أرفع من آل حبيش وآل دحداح الأقلّ عدداً والذين اتّسم نفوذهم كـ «ملتزمين» بمحدوديّة أكبر وبالتبعيّة.

هناك عنصر يميّز إختلاف المكانة هذا: إن آل الخازن لا يملكون سوى حقوقهم التقليديّة **كمقاطعجيّة** لتدعيم نفوذهم الآيل إلى الانقسام والضعف؛ هذا بينما وَضَع آل الدحداح، مثل غيرهم من الأعيان من الدرجة الثانية، أنفسهم في خدمة الأمير بشير لحماية مصالحهم العائليّة ثم انخرطوا في ميادين النشاطات الاقتصاديّة الجديدة بوجه خاص. وكانوا قد حاولوا، منذ وقت مبكّر، تكوين الثروات بالمشاركة في مضاربات رأس المال الغربي ربّما لأن الموارد القليلة التي كانوا يجلبونها من مقاطعة صغيرة وفقيرة جعلتهم ـ بسبب موقع تلك المقاطعة المشرف على البحر الأبيض المتوسّط ـ أكثر إلماماً بإمكانيات التجارة البحريّة الحديثة. وهاجر بعض أبناء هذه الأسرة إلى

مرسيليا وأنشأوا فيها مؤسسة تجارية ومُنِحوا الجنسيّة الفرنسيّة قبل عام ١٨٤٠ بقليل، مما أتاح لهم الاستفادة من الامتيازات الخاصة بالتّجار الفرنسيين العاملين في الإمبراطوريّة العثمانيّة، وفرصة تطوير نشاطهم التجاري فيها[٢٧]. وأثناء الإضطرابات التي تبعت إسترجاع السلطان لنفوذه في سوريا أخذ رُشَيْد، أحد آل الدحداح، يدبّر المؤامرات لمناهضة الأتراك في مشروعهم الهادف إلى تدعيم إدارتهم في جبل لبنان، مستغلاً لذلك الإنفعالات الطائفيّة ومستنداً على الإمكانيات المتاحة في وسطه العائلي؛ وقد ساهمت هذه الإضطرابات في جعل الخصومات بين أسرة الدحداح وجارتها أسرة حبيش تتفاقم إلى حدّ المجابهة الدمويّة. ولما كانت حياته مهدّدة، هرب رُشَيْد الدحداح إلى مرسيليا حيث سعى بدوره إلى العمل من أجل النهوض بالمؤسسة التجاريّة الناشئة[٢٨]. وعلى غرار تجّار مسيحيين عدّة من بيروت وسوريا،

---

٢٧. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٦، ١٨٤٠، رسالة وجّهها «ميرعي دحداح» (Méri Dahdah) من مرسيليا، بتاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل ١٨٤٠ إلى قنصل فرنسا في بيروت ليوصيه بابنه جوزيف (يوسف) دحداح القادم على إفتتاح متجر في بيروت: «كوني إكتسبت فضل الإستمتاع بحقوق المواطنية الفرنسيّة... فإني أجرؤ على تقديم إبني لكم بصفتي أخ في المواطنية.» بعد فترة قصيرة، قامت مؤسسة Autran Bellier Fils et Paul Autran من مرسيليا بإعلام القنصل بأن جوزيف دحداح هو وكيلهم المفوّض القيام بأعمالهم في سوريا؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٦، ١٨٤٠، رسالة بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٨٤٠. في العقد التالي اتّضح أن مؤسسة دحداح في بيروت تربطها صلات عمل مع مرسيليا وليفورنو ولندن: (م ا ا) ١١ـ ٢، ٧٧٢١ (١٨٥٧)، ٧١٩٧ (١٨٥٨)، ٧١٣٠ (١٨٦٥). في عام ١٨٤٨ دعم مرعي دحداح مشروع توطين الموارنة في الجزائر، ذلك المشروع الذي من أجله قام لوي دو بوديكور (Louis de Baudicour) بتأسيس شركة أفريقيا والمشرق» بموافقة البابا بيوس التاسع، حسبما جاء في قوله؛ (ش خ)، المراسلة السياسية، بيروت، ٩، ١٨٤٨ـ ١٨٥١، الورقة ١١١ ـ ١١٢، رسالة من لوي دي بوديكور إلى لامارتين، مؤرّخة من روما، ٢٧ آذار/ مارس ١٨٤٨؛ أنظر الفصل الثالث، الهامش ٤٣.

٢٨. «لقد أطلعني الكاردينال رئيس مجمع التبشير على إلتماس وأوصاني به. وكان رجل ماروني يدعى رشيد دحداح قد أرسله اليه بغية الحصول على الحماية من الإضطهاد الذي يدّعي انه واقع على أسرته وعليه بوجه الخصوص من قبل السلطات التركية لرفضه التوقيع على مذكّرات يطالب فيها عدد من مواطنيه، أو يقال انهم يطالبون فيها، بوضع لبنان تحت إدارة والٍ تركي. اني أناشدكم التدخّل إذا ما احتاج الأمر وبقدر ما ترونه مناسباً، بغية وضع حدّ لذلك الإضطهاد الذي يقول السيد رشيد ـ المهدّد أكثر من سائر أهله المحتفظين على الأقل بأمل في إيجاد حلّ وسط يضمن أمنهم ـ، انه يجبره على الفرار والإختباء للنجاة بنفسه»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٣، ١٨٤٣، الملفّ «سياسة»، برقية من غيزو، باريس ١٧ نيسان/ ابريل ١٨٤٣. «جاء السيد رشيد دحداح الذي تناوله برقية معاليكم واستقرّ في فرنسا سنة ١٨٤٥ بعد الإضطرابات الأخيرة الواقعة في لبنان والتي

كان له دور في تجدّد النشاط الأدبي العربي: «في مرسيليا ومنذ عدّة سنوات، سعى شخص مسيحي كاثوليكي آخر، وهو الشيخ رُشَيْد من آل الدحداح... الذي يدير حالياً مؤسسة تجارية في مرسيليا ولندن، لإعادة طبع قاموس عربي بالتصحيحات والإضافات. وهذا القاموس ألّفه منذ أكثر من قرن، مطران من حلب يُسمّى فرحات ولا يزال ينعم بشهرة كبيرة في البلاد. ونشر السيد الدحداح كذلك ديوان عمرو بن الفارض في الشعر الصوفي، الذي يسعى لدراسته حتى الآن الدراويش والصوفيون في سوريا ومصر»[٢٩]. وبين العامين ١٨٦٣ و١٨٦٩، ضاعف هذا التاجر من مرسيليا ثروته بدخوله في إدارة مالية باي تونس وبتوسّطه في باريس لتوظيف قروض حكومة الوصاية. ثم سكن هذه المدينة وألصق هناك أسطورته العائليّة بأسطورة المارونيّة لاكتساب هالة إجتماعيّة[٣٠]. هذا الفعل «الخارجي» الناجم عن الصعوبات الداخليّة ـ ولكن أيضاً عما طرحته العلاقات مع الغرب من إمكانيات على المسيحيين ـ، يندرج في إطار الأفعال التي ساهمت بدورها بتفاقم الأزمة في الوسط الذي ينتمي إليه آل الدحداح[٣١].

في الجهة الدرزيّة، إكتسبت أسرة آل جنبلاط، صاحبة النفوذ الممتدّ على عدّة مقاطعات، دوراً ذا أهمّية خاصة جنوبي الجبل في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وإذ يتحدّد وجود **المقاطعجيّة** الموارنة في المنطقة الوسطى من لبنان حيث كان عدد السكّان الدروز ضئيل للغاية، يبقى أن أكثرية أسر **المقاطعجيّة**

لعب فيها دوراً بارزاً. كان مشهوراً، كسائر أبناء أسرته، لحركته ونشاطه. ولم يترك وسيلة إلّا ووظّفها لبعث حزب الأمير بشير العجوز، وكاد أن يدفع ثمناً غالياً لما دبّره من مكائد ضدّ الحكومة الراهنة. طاردته السلطات التركيّة ونجّاه عدّة مرّات فرنسيون مقيمون في لبنان. وجد أنه لم يعد بمأمن في سوريا والتحق بقريبه مرعي في فرنسا». (م ق ع) بيروت، المحفظة ٥٤، ١٨٥٦، ملفّ «السياسة»، برقية بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ١٨٥٦.

٢٩. M. Reinaud: «De l'état de la littérature chez les populations chrétiennes arabes de Syrie», *Journal Asiatique*, 1857, n° 8, p. 9.

في الفترة نفسها، كان نعمة الله الدحداح، سكرتير البطريرك الماروني بولس مسعد، يشارك في هذه الحركة الأدبية في الأوساط المسيحيّة البيروتية واللبنانية.

٣٠. أنظر: J. Ganiage: *Les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)*, Paris, 1959, p. 204-208, n° 81.

مع وجوب تصحيح ما يتعلّق ببدايات رُشَيْد الدحداح. حول آل الدحداح أنظر أيضاً: طنوس الشدياق، المصدر السابق، الطبعة الجديدة، الجزء الأول، ص ١٠٦ـ١٢٦.

٣١. أنظر الفصلين الثاني عشر والرابع عشر.

كانت درزيّة أو من أصل درزي بينما أصبحت أكثرية السكّان من المسيحين؛ وبيّن هذا الوضع المضمون الاجتماعي للتعارض بين الطوائف.

الفصل الثامن

جباية الجبل ومغامرات الأمير بشير في السلطة[1]

تستمدّ أسرة الأمراء الشهابيين هيبتها الكبيرة في المرتبة الأولى التي تحتلّها على رأس الهرميّة الاجتماعيّة العائليّة، من كونها هي نفسها عميلة للسلطان، المُمَثَّل بالوالي، والمعتبر رأس العصبية؛ منها يأتي المسؤولون أمام الوالي عن مال الجبل ثم أن وظيفتهم هذه تضمن وتفرض إتساع الحيّز الخاضع لسلطتهم. ويمكن أن يقوم بهذه المهمّة أمير واحد كما يمكن أن يشغلها أميران أو ثلاثة بالشراكة. وليس تعيينهم مرهوناً فقط بموقعهم في السلّم العائلي الذي يعطيهم فرصة المناورة لفرض أنفسهم داخل الأسرة؛ إنما من المفروض أيضاً أن يحظوا برضى كبار الأعيان، ممثّلي الأسر النافذة، عندما يجتمع هؤلاء في السمقانيّة في قلب البلاد الدرزية للإدلاء برأيهم في هذه المسألة.

وبالفعل، يمثّل «حكم الدروز» أعلى مستوى في التراتبيّة الهرميّة للمجموعات إذ أن أسر الأعيان كافّة والأسر الموالية التابعة لها تشكّل معاً إطار جماعياً أوسع؛ وتأخذ أسر الأعيان نفسها داخل هذا الإطار موقع الموالي لآل شهاب وتتولّى مسؤولياتها الجبائية من خلالهم؛ مهما يكن من أمر فقد عرفت أسرة الشهابيين كيف تنتحل شخصيّة طائفيّة متمثّلة بالصورة المعقّدة لجبل لبنان إذ كانت من أصل مسلم سنّي،

١. «الشيء الذي يتغيّر من ثقافة إلى أخرى ليس فقط الشخصيّة المثاليّة، أو النموذج أو حتى الشخصيّة المتوسّطة، إنّما سمات الشخصيّة المرتبطة بالمقامات المختلفة». عن: J. STOETZEL: *La psychologie sociale*, Paris 1963, p. 36.

واحتلّت موقعها على رأس حكم الدروز الذين اعتبروها من جماعتهم، ثم اعتنق بعض أبنائها الديانة المسيحيّة المارونية. ويشار إلى الأمير الذي تولّى حكم الجبل بلقب «الأمير الكبير»، الذي ورد ذكره في كتابات الرحّالة، أو «الحاكم»، مما يشير إلى موقعه في الحكم وإلى سلطته القضائية[٢]. الأمير هو الذي يعيّن سنوياً لكل أسرة أعيان ما عليها جبايته من مبالغ، وفقاً لما يحدّده الباب العالي ولما يطلبه الوالي. وهو الذي تقوم كل أسرة من أسر الأعيان بتسليمه جزء الميري الموكّلة به بعد جبايته من مقاطعاتها، وهذا بالطبع، إذا تمكّن الأمير من فرض هيبته وإذا نال موافقة ممثّل السلطان على شغله هذه الوظيفة.

إن أهميّة المسؤوليات الواقعة على رأس هرميّة المجموعات العائليّة تفرض على الأمير الذي يريد تولّيها أن يضمن إلتفاف كافة الجماعة المكوّنة لهذه الهرميّة حوله بما تتطلّبه صيانة مصالح تلك المجموعة الموسّعة. وبالتالي فإن ما يحدث في النطاق الأوسع كان يحدث داخل كل أسرة إذ أن الروابط التضامنية كلّها نشأت في الأسرة، ويتمّ إدراكها بالنسبة إلى الأسرة، كما أنها تفرض شروطاً قيادية ومسلكية مماثلة لتلك المحدّدة داخل البدنة. فالتماسك الذي يستطيع الأمير أن يسوّغ به سلطته وفعله، وقوى التفكّك الداخلي التي تهدّدهما، تتوقّف على بنية المجتمع الذي يشكّل منبع قوّته.

وبناء على هذا، فإن حياة الأمير بشير في موقعه على رأس «حكم الدروز» تملأها مناورات لا نهاية لها، تهدف إلى التوفيق بين شروط بيته وبين ضرورة تسليم المال السلطاني حفاظاً على موقعه الوظيفي. ثم إن عليه أن يراقب أعضاء أسرته وأن يحيّد الأعيان الآخرين. وذلك لأنه إذا كان صحيحاً أن «الأمير الكبير» لا يأتي إلاّ من أسرة آل شهاب، فقد جاء المنافسون أيضاً من داخل الأسرة نفسها يستمدّون الدعم من الموالين لهم وتسعفهم مناورات بعض المقاطعجيّة، ليستعرضوا أنفسهم أمام الوالي وإختياره المفرض. والحال أن هذا الإختيار يتمّ كل عام نظراً إلى أن التكليف والإلتزام لا يُوكّلان إلاّ لعام واحد تمشّياً مع العرف السائد في الإمبراطورية العثمانية، وأن المطالبة بالمال المفروض كانت فرصة لتغيير المسؤول عن جبايته أو لتثبيته[٣].

٢.(م ١١) ٦٦٦٨.

٣.حول نموذج المقاطعة والإلتزام أنظر:
GIBB et BOWEN: *op. cit.*, t. I, p. 259-260, et II, p. 21.

كانت منطقة «حكم الدروز» الواقعة جنوبي الحدّ الذي يشكّله نهر المعاملتين الصغير والجارف، تُلزَّم لأحد الأمراء الشهابيين من قبل والي صيدا. وكانت مهارة الأمير بشير الثاني الشهابي تكمن في أنه حصل على هذا الإلتزام وعرف كيف يحتفظ به طوال الفترة ما بين ١٧٨٨ و١٨٤٠ أي لمدّة نصف قرن، عبر تقلّبات الدهر ومع فترات إنقطاع، ثم انه تبع سياسة أسلافه، فضمّ إلى مهمّته الأصليّة إلتزام مقاطعات بلاد جبيل الواقعة شمالي نهر المعاملتين والتابعة لولاية طرابلس. وقد فعل ذلك ـ هو الذي استمدّ سلطته من التنظيم «الدرزي» للمنطقة الجنوبية للجبل ـ، مستنداً على الموارنة الذين دفع بهم إنطلاقهم الديمغرافي إلى التحرّك من الشمال نحو الجنوب. وهذا العمل الدؤوب، المليء بالدسائس وبالطموحات الهادفة إلى إعطاء الجبل اللبناني برمّته قيادة واحدة، هو الذي تمسّكت الأجيال اللاحقة بعظمته التاريخيّة.

لقد اضطرّ الأمير بشير بداية إلى مجاراة البشناقي أحمد باشا الجزّار الذي اشتهر بجشعه على وجه الخصوص ـ إذ أنه لم يجد في الأجيال اللاحقة من يبرّر أفعاله التي تقاسمتها مصالحه الشخصيّة ومصالح الباب العالي. كانت سيرته المضطربة والدمويّة قد ألصقت به لقب «الجزّار» باشا منذ تولّيه الحكم في ولاية صيدا في عام ١٧٧٥ وحتى وفاته في عام ١٨٠٤، وقد جعل من عكا مقرّ حكمه.

لقد إتّسمت هذه الأسكلة من الأقاليم الآسيويّة للإمبراطورية العثمانية، بالخصوصيّة وأصبحت مركزاً جديداً من مراكزها منذ أن نجح الشيخ السنّي ظاهر العمر ـ وهو من أبناء المنطقة ومن أصل بدوي ـ في السيطرة على بلاد صفد ـ الجليل الأعلى الواقع إلى الجنوب، بعد جبل لبنان ـ بمساعدة أمراء «الدروز»، ثم حصّنها ليجعلها محطّه الرئيسي من عام ١٧٥٠ حتى سقوطه ووفاته في عام ١٧٧٥. وكان تطوّر التجارة في البحر الأبيض المتوسّط، التي سيطر عليها التجّار والبحّارة الأوروبيون، يشدّ الطموحين إلى السواحل[٤]. ألا يوجد وجه للمقارنة بين مصير ظاهر ومصير الأمير بشير الثاني أو بشير جنبلاط؟ فقد ظهر هو أيضاً «بمظهر الجبروت الذي أضفاه عليه بيته»، وإذا تمكّن من الإحتفاظ بسلطته فذلك لأن الباب العالي لم يضع بحيازته «أرضاً إلا بصفته ملتزماً مقابل إيجار سنوي»[٥]. في الفصل الذي خصّصه

---

٤. «إن التجارة التي كان يعمل بها كعادة جميع ولاة وأمراء آسيا، جعلته يشعر بالمصلحة المترتّبة على الإتّصال المباشر بالبحر». عن: VOLNEY: *op. cit.*, t. II, p. 3

٥. *Ibid., op. cit.*, t. II, p. 3 et p. 10.؛ حيدر شهاب: المصدر السابق، الجزء ١، ص ٨؛ =

لسيرة ظاهر، يرى فولني الأمور على الشكل التالي[٦]: بعد إحراز نجاحه الأوّل «أكّد ظاهر أنه لا يزال المأمور المطيع للسلطان وللوالي، وأنه سيدفع الميري عن المقاطعة التي استولى عليها. . . كان لمرافعة ظاهر، المرفقة ببضعة آلاف من **الذهب البندقي*** ، تأثير في ديواني صيدا والقسطنطينيّة، حيث تمّ الإصغاء لحججه وأُعطِيَ كل مراده. ذلك لا يعني أن الباب العالي قد خدعته مجاهرات ظاهر بالولاء، فهو أَلِفَ هذه المناورات بحيث لم يعد هناك مجال للمغالطة: غير أن الأتراك لا يبغون إلزام أتباعهم بالطاعة المطلقة. لقد أدركوا منذ زمن بعيد أنهم إذا حاربوا جميع المتمرّدين فسيكلفّهم الأمر بذل مجهود بلا هوادة يترتّب عليه إستهلاك ضخم للرجال والمال، ناهيك عن احتمالات الفشل الواردة في أحيان كثيرة مما يؤدي إلى تشجيع المتمرّدين. عندئذ اتخذوا قرارهم بالصبر واتّبعوا سياسة التسويف، وإثارة الجيران أو الأهل، أو الأولاد، فإذا بالمتمرّدين الذين يسلكون جميعاً طريقاً مماثلاً، يلقون عاجلاً أم آجلاً المصير نفسه، وينتهي بهم الأمر إلى إثراء السلطان بغنيمتهم».

لكن الأمر لا يقلّل من دلالة مساعي الشيخ ظاهر ـ الذي عقد التحالفات مع الأمراء الشهابيين، وكبرى القبائل الصحراوية، ومماليك مصر، ثم سعى لجلب تجّار مرسيليا إلى عكا، وتحدّى والي دمشق منتصراً، وساند الأسطول الروسي عندما وصل إلى أمام شواطئ المشرق عام ١٧٧٢ ـ إذ بيّن تراجع النفوذ العثماني في الوقت الذي كانت شعوب المناطق العربيّة آخذة في إثبات شخصيّتها[٧].

وإذا كان الوالي الجيّد في نظر ديوان القسطنطينية هو الذي يعرف أوّلاً كيف يزوّد الخزينة الأميرية بالنقود ويوزّع الهدايا على الشخصيّات المرموقة في السراي، فإن الملكات التي كان يتوقّعها والي عكّا من أمير الدروز تتلخّص في تلبية حاجته من الجباية. في القرن الثامن عشر، سعى ولاة الأقاليم البعيدة عن العاصمة إلى توطيد

= ميخائيل صبّاغ: **تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني**، نشره قسطنطين الباشا، حريصا، غير مؤرّخ.

٦. *Ibid., op. cit.*, t. II, p. 5.

أنظر الفصل التاسع، الهامش ٩٦.

* الذهب البندقي (sequin): وهو نقد ظهر في البندقية عند نهاية القرن الثالث عشر وأصبح النقد المتداول في تجارة البحر الأبيض المتوسّط. وتمّ تقليده في سائر أنحاء البلدان الأوروبية (المترجم).

٧. أنظر: A. HOURANI: «The Changing Face of the Fertile Crescent in the XVIIIth Century», *Studia Islamica*, t. VIII, 1957, p. 89-122.

مواقعهم المتزعزعة على الدوام بسبب النظام الإداري الذي انعكست عليه الشكوك المتنامية عند ملوك المسلمين إزاء ممثليهم. غير أن حكومة السلطان، نظراً لضعفها السياسي المتزايد، لم تعد قادرة على التهديد إلّا بتكثيف تآمرها ضدّ الولاة الذين ترى في طموحهم وثرائهم تخطّياً للحدود المقبولة. وعلى أمل أن يتمكّن من إبطال هذه المناورات، كان الوالي يرسل الأموال إلى القسطنطينية ويسعى للاحتفاظ بمبالغ كبيرة لتكون تحت تصرّفه لضمان نفوذه المحلّي، إذ أن حيازة المبالغ الكبيرة كانت أيضاً وسيلة لتجريد الخصوم المحتملين ولكبح طموحاتهم، بقطع الأموال عنهم؛ وكان تحويل الجباية و«الهدايا»، ومراكمة الأموال بدرجة أو بأخرى من السرّية، يدفعان الوالي إلى اختيار رجل مؤتمن، أي إلى اختيار ضحيّة، بين الصيارفة المسيحيين أو اليهود. وبالطبع بدت هذه الشروط أكثر ملاءمة لموهبة الأفّاقين منها استقامة رجال الإدارة أصحاب الضمير.

وفي السهول، لم يعد الباب العالي يملك لا السلطة ولا الإمكانيات الضرورية لفرض تطبيق الأنظمة[٨] التي سنّت في القرنين السادس والسابع عشر والتي كانت تضمن مصالح الإدارة الجبائيّة من خلال تأمينها لبعض الحماية للمنتجين ومراقبتها للمكلّفين بجباية المستحقّات. وقد استطاع الجبل بالفعل أن يحمي نفسه من التجاوزات التي ذهبت ضحيّتها قرى السهول، ولكن إلى حدّ ما فقط نظراً إلى أن إقتصاده ومجتمعه كان يحييهما تنظيم المجمع العثماني. وإذا كان من الصعب على الوالي أن يدفع جنوده إلى التدخّل المباشر دون أن تدعوه إلى ذلك إحدى الفئات، فعلى الأقلّ كان يمكنه، من خلال تعينه الملتزم بالجباية، إستخدام المناورة داخل بيئة إجتماعيّة تتجاذبها خصومات دائمة؛ وبلغت دسائس الوالي مراميها لاسيما وأن الساحة لم تخل من المنافسين الساعين وراء الربح والسلطان المترتّبين على جباية المال المفروض. وقد عرض فولني هذا الوضع ببساطة وإن فاتته أوجهه الاجتماعيّة العميقة: «لقد تمنّى والي طرابلس باستمرار أن يدير بنفسه بلاد **النصيريين والموارنة**؛ إلا أن هذين الشعبين عارضا دائماً وبالقوّة دخول الأتراك إلى جبالهما مما اضطرّ الوالي إلى توكيل ملتزمين مقبولين من السكّان بجباية الضرائب. وكان عقد التزامهم

٨. نشرها عمر لطفي بركان باللغة التركيّة، وترجمها جزئياً ونقّحها بالفرنسية:
R. MANTRAN et J. SAUVAGET: *Règlements fiscaux ottomans; les provinces syriennes*, Paris-Beyrouth, 1951.

مثل عقد التزامه، ينتهي كل سنة. وكان يعرضه بالمزاد، فتدور المنافسة بين الأغنياء ويجد هو سبيلاً للتحريض أو لإثارة الإضطرابات داخل الملّة المكلفة[9]».

وفي نظر الوالي، كما في نظر السلطان، كان الشخص المفضّل هو من يلتزم بدفع أكبر مبلغ من المال ويدفعه فعلاً، فيحظى عندئذ بمساندة ـ وهي في كل الأحوال مساندة مشوبة بكلّ المحاذير التي يولّدها الخوف من المنافسة المحتملة. ورأى ممثّل الباب العالي أن نفوذ الأمير بشير الثاني الشهابي كان يكمن بالضبط فيما أظهره من قدرة على تحصيل المستحقّات بقمعه للمقاطعجيّة العاصين أو الطموحين للغاية ثم بتلّقي تظلّمات الفلاّحين ضدّهم بينما كان، وفي آن واحد، يجبر المقاطعجيّة على استنزاف الفلاحين هؤلاء[10]. هذه القدرة، إكتسبها الأمير بشير بالسير على خطى أسلافه ولكنه لم يكتف باللعب على الخصومات بين أسر الأعيان، ولعب أيضاً على التناقضات الاجتماعية والطائفية.

من جهة أخرى، كان تفويضه بتحصيل الجباية ومن ثم تخويله بجزء صغير من السلطة السيدة يفسح أمامه مجالاً لتوظيف طموحه، ونفاقه، ووحشيّته، وبخاصة لاستخدامه الماهر ليثته التي كان يجيد التعامل بما يمليه شرفها وعظمتها، بغية توطيد سلطته «الحكوميّة». وكان الرحّالة لويس دي هي (Louis des Hayes) قد لاحظ منذ بداية القرن السابع عشر أهميّة هذا الواقع فيما يتعلّق بحكم الأمير فخر الدين المعني قائلاً: «إن قيمة دخله قد تبلغ تسعمئة ألف ليرة، يدفع منها ثلاثمئة وأربعين ألف ليرة سنوياً قيمة الجباية للسلطان؛ وفي المقابل يقوم بكلّ ما يترتّب على الحاكم من مهام بإستثناء المهام القضائية حيث أن السلطان كان يرسل قضاة يتولونها في جميع مدن دولته[11]».

وكان الأمير بشير يستمدّ نفوذه في آن واحد من مكانة أسرته المتميّزة ومن مهارته

---

٩. VOLNEY: *op. cit.*, t. II, p. 64.

١٠. «عندما يرشّح الأمير نفسه... لا يحظّ بالمنصب إلاّ بفضل الوعود بالمال. والأمير بشير الذي طرد سبع مرّات أو ربّما ثمانياً من دير القمر، يتمكّن دائماً من العودة إلى السلطة؛ وكلّما ارتدى عباءة الوالي من جديد، زاد الأموال المفروضة على الجبليين». عن: MICHAUD et POUJOULAT: *op. cit.*, t. VII, p. 351. أنظر هنا الفصل العاشر.

١١. L. DES HAYES: *Voyage de Levant fait par le commandement du Roy en l'année 1621 par le Seigneur Louis Des Hayes, Baron de Courmenin*, Paris, 1645, p. 383.

في استغلال وضعه الخاص داخل أسرته ومن ثم في وسط أسر الأعيان، ومن الموقع الذي نجح في اكتسابه بالنسبة للإدارة العثمانية. غير أن الوسيلة التي مكّنته من الحفاظ على ذلك الموقع ومن فرض نفوذه كانت دليلاً على التدهور في حالة بعض الهرميّات وسبباً إضافياً لهذا التدهور سواء على صعيد المجتمع أو على صعيد الدولة كما يبيّنه صعود الأمير بشير إلى مركز السلطة، وكما تبيّنه سيرته التي كانت كلّها عبارة عن سلسلة طويلة من المناورات. وأسفر هذا عن ترسيخ قوى تحتيّة وجدت حافزاً لها بانتظار تقاطع مسارها مع مسار التجدّد في العالم.



كيف فرض الأمير بشير نفسه مستفيداً من مكانة أسرته ومن النظام الحكومي والجبائي العثماني الآخذ في الإنحطاط[١٢]؟

لقد قضى شبابه في مشقّة التعرّف على وقائع بيته. وكان والده، الأمير قاسم قد قام بتجربة قصيرة للإمساك بزمام الحكم سنة ١٧٦٠، إلاّ أن أعمامه حالوا دون تمكّنه من ذلك. ولجأ هذا المسلم السنّي الذي أراد أن يصبح أمير الدروز، إلى منطقة كسروان المارونية حيث اعتنق الديانة المسيحيّة؛ وقد تمسّك بشير فيما بعد بكتمان متحفظ تجاه ما يتعلّق بهذه الديانات بما يتمشّى مع التعدّدية الطائفيّة السائدة بين الجبليين ويوافق فنّ التستّر المشروع (التقيّة) الرائج بين ملل الإسلام المنشقّة لاسيما بين القادة الدروز[١٣]، ويشكّل ضماناً للموازنة. توفي الأمير قاسم سنة ١٧٦٨ بعد

١٢. رُويت وقائع هذه السيرة باللغة العربيّة في حوليات حيدر شهاب وطنوس الشدياق، كما عرضها بالفرنسية وبالإنكليزية عدد من المؤلفين، لاسيما:

M. CHEBLI: *Une histoire du Liban à l'époque des émirs (1635-1841)*, Beyrouth 1955;
A.J. RUSTUM: art. «Bashîr Shihâb II», *Encyclopédie de l'Islam*, 2ᵉ édition, t. I, p. 1110-1111.

وبشكل أوضح في: K.S. SALIBI: *The Modern History of Lebanon*, Londres, 1965, Chap. II.

وحول سلالة الذكور من آل شهاب أنظر:

E. de ZAMBAUR: *Manuel de généalogie et de chronologie pour l'histoire de l'Islam*, Bad Pyrmont, 1955, p. 108 et tableau K.

١٣. R.S. STROTHMANN: art. «Takîya», *Encyclopédie de l'Islam*, 1ʳᵉ éd., t. IV, p. 659-660.

= H. LAOUST: *La profession de foi d'Ibn Baṭṭa*, Damas, 1968, p. 72, n° 4:

ولادة بشير بفترة قصيرة؛ وقد عاش هذا الأخير طفولته وأخيه الأكبر حسن في الحرمان وتعرّضا لمضايقات مستمرّة سببها الشكوك المحيطة بهما من قبل باقي الأسرة. وإذ اتّسم بشير بالقسوة، والنفاق، والحقد، تعلّم إخفاء شراسة طباعه وراء مسلكيّات حسنة، وجرّب حظّه في خدمة أحد أبناء عمّ أبيه، الأمير يوسف الذي كان مكلّفاً حينذاك بـ «حكم جبال الشوف وكسروان» وكان مقيماً في دير القمر.

وفي الفترة التي كان فيها جشع يوسف الشديد يثير عداوة متزايدة لاسيما أنه اضطرّ إلى رفع قيمة المستحقّات نزولاً عند طلبات الجزّار باشا المتزايدة اللجاجة، كان معارضوه يبحثون عن أمير جديد بدفع من آل جنبلاط الأسرة الكبيرة في الشوف، وقد لفت بشير نظرهم. وبينما كان محترساً في البداية، عرف فيما بعد كيف ينتهز الفرصة لربح الثروة والمصاهرة معاً. في عام ١٧٨٧ أُرْسِلَ إلى حاصبيّا، البلدة الصغيرة، ومسقط رأس آل شهاب، الواقعة غربي سلسلة جبل لبنان الشرقيّة، ليهتمّ بميراث أحد

= يذكّر بأن مفهوم التقية الذي يعود إلى القرون الأولى في الإسلام، يطبع العقيدة والمسلك الشيعيين على وجه الخصوص، إلّا انه موجود أيضاً عند الخوارج والسنّة؛ «تدلّ الكلمة على تصرّف المرء الذي يخفي معتقداته ويتخلّ ظاهرياً عن الأنظمة الدينيّة بهدف الإحتراس في حال تعرّضه لضغط أو لخطر ما». إنّ الدفاع عن الجماعة يعني كذلك الدفاع عن أحد أبنائها؛ وقد أورد:

S. DE SACY: *Exposé de la religion des Druzes,* Paris, 1938, t. II, p. 661-662,

النصّ الدرزي التالي:

«إن استعمال [الكذب] على كل حال مذمّة ومعرة. وإنما رخصنا بذلك عند الأضداد، إذا كان يؤول أمره إلى مضرة (. . .) مثل أن يكون أحدكم (. . .) قد أخذ لأحدهم شيئاً أو غصبه على ربع أو مال أو كان للضد عنده دين بغير وثيقة أو وديعة بغير بيّنة وكان معسراً عن وفائه غير واصل إلى إرضائه يجوز له الإنكار وقلة الصدق عند الإعسار خيفة من ثبوت البيّنة عليه ومطالبته بما لم تصل يده إليه. وإن كان ذا إيسار لافاقة به ولا إعسار، فلا بأس أن يصدقه لأنه لا ضرر ولا ضرار وليس للحطام من المقدار أن يفسد المعاملة في الدار. وإنما سهلنا هذه الصورة إذا دعت إليها الضرورة.

«وأما جماعة الإخوان الموحدين التابعين المخلصين الصادقين المتحافظين الناجين من شبكة إبليس اللعين فما بينهم خلف في دنيا ولا في دين. وإذا كان لأحدهم عند أخيه مال وعلم إعساره صبر عليه، وإن سأله الزيادة دفع إليه. فهذا مع إعساره لا ينكره وذاك لعلمه بصدقه أبداً يعذره». كانت الشكوك الناجمة عن هذا المسلك وانحرافاته تتفاقم في فترات التوتّر الطائفي، وقد لاحظ بوريه عن كثب أن «نظرة المسيحيين إلى الدروز تتّسم بأقصى درجة من الشك، ويتهمونهم بالخداع الذي يتيح لهم، أي للدروز، اللجوء إلى أية وسيلة تضمن النجاح.» (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٢٢٥، برقيّة بتاريخ ٧ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٤١.

أخوال الأمير يوسف؛ وعاد من هذه المهمّة متزوّجاً من أرملة الفقيد الثريّة جداً[١٤]. تبيّن هذه المناورة بشكل ملفت أهميّة دور القرابة الأمويّة في مساعدة الإبن الثاني، الفقير، والمنبوذ، والذي يحاول فرض نفسه، لمواجهة سيطرة القرابة الأبويّة.

عندئذ استطاع الأمير بشير الذي كان لا يزال يحظى بمساندة آل جنبلاط، أن يستخدم بشكل مثمر الخصومات التي قسّمت الأعيان الموارنة والدروز إلى حزبين، اليزبكي والجنبلاطي، فتجمّعوا تباعاً للإنقسام الواقع داخل أسرة الشهابيين. إلا أنه اضطرّ إلى انتظار أن يعيد والي عكّا النظر في توكيل السلطة إلى الأمير يوسف. في عام ١٧٨٨ إندلعت حركة العصيان في عكّا بين المماليك الذين كانوا في خدمة الوالي، وحاول يوسف أن يخدعه بتقديم المساعدة إلى المتمرّدين؛ فبعد أن انتهى الجزّار باشا من قمع التمرّد، وجّه جيوشه ضدّ يوسف وهزمه، وأجبره على التنحّي، ونال موافقة الأعيان بتعيين الأمير بشير، الذي بات أشهر أمراء آل شهاب، خلفاً له. أصبح تعيين بشير أمراً مضموناً، فذهب إلى عكّا للحصول على المصادقة الضرورية. ويبيّن تتابع الأحداث هذا أن ممثّل الباب العالي كان يحتفظ بالحقّ الجوهري في تقليد الأمير وظيفته السنويّة وإن كانت التقاليد والواقع الاجتماعي تفرض اختيار الأمير الذي سيكلّف تحصيل الجباية باسم السلطان، بدا حقّ الوالي في اتّخاذ القرار النهائي يشكّل حتميّة سواء بالنسبة للأمير أو بالنسبة للباب العالي إذ كان الأمر يتعلّق بإيلاء الأمير جزءاً صغيراً من السلطة السيدة التي لا يمكنه إثبات نفوذه دونها أو فرض الإعتراف به.

وهكذا أتمّ بشير تعليمه كأمير للجبل.

كانت بداية حياته المتعثّرة سبباً في تطوير مهاراته. في عام ١٧٨٩ أعيد الأمير يوسف إلى منصبه بعد تنحيته رغم عدم تمكّنه من تلبية طلبات الجزّار باشا الماليّة، ثم قُتِلَ خنقاً في عكا عام ١٧٩٠. في إطار لعبة الفئات المتعارضة التي كانت تتفكّك ثم تعيد تجميع نفسها، وفي إطار الإلتزامات الماليّة المسدّدة أو المستحيل تسديدها

---

١٤. كان للأمير بشير ثلاثة أولاد من زوجته الأولى، قاسم، وخليل، وأمين. بعد وفاتها، تزوّج امرأة من جيورجيا في الخامسة عشر أو السابعة عشر من عمرها كان قد ابتاعها من سوق الرقّ في اسطنبول؛ أنجبت له إبنتين. «كثيراً ما اضطرّ آل شهاب الذين لم يتزوّجوا إلاّ من داخل الأسرة، إلى اللجوء إلى الجواري الجيورجيّة أو الشركسيّة، مما أسهم إلى حدّ كبير في تحسين النسل الملحوظ في تلك الأسرة»، H. GUYS: *Beyrout et le Liban...*, t. II, p. 152-153.

والمجابهات الدمويّة، كانت مناورات بشير والجزّار باشا تتقاطعان ضمن مصلحة واحدة في جوّ من الحذر، أو تفترقان عند افتراق المصالح دون أن يؤدّي ذلك إلى قطيعة بين الطرفين. ومنذ عام ١٧٩٠، وجد الأمير بشير نفسه في مواجهة الأميرين حيدر، وقعدان، وهما عمّه وابن عمه، ثم أبناء يوسف الثلاثة الأمراء حسين، وسعد الدين، وسليم، وهم أيضاً من أبناء العمّ، إذ تمّ تفضيلهم عليه بالشراكة في السنوات ١٧٩٣، و١٧٩٤ و١٧٩٨. وفي مقابل الهيكلّية «الدرزية» للمقاطعجيّة، إختار الشهابيون رجالهم المعتمدين في الأوساط المسيحيّة؛ هكذا كان سعد الخوري (١٧٢٢ـ ١٧٨٦) بالنسبة للأمير يوسف، وهكذا أصبح جرجس باز (١٧٦٨ ـ ١٨٠٧) بالنسبة لأبنائه[١٥]. وعملا بنصائح ذلك الماروني الطموح وتبعاً لمناوراته، سعى أبناء عمّ الأمير بشير إلى السيطرة على منطقة جبيل[١٦] حيث يمكنهم الإتصال بأنصار اليزبكيين من آل الخازن، وبخاصة الارتكاز على أعداد وافرة من السكّان الموارنة المقيمين في شمال لبنان ووسطه، والاعتماد على التضامن الطائفي من جانب موارنة الجنوب. وبهدف الاحتفاظ بهذا المركز الأثير، تدبّر جرجس باز أمر الجزّار باشا بمناوراته وتوصّل إلى تسوية مع الأمير بشير. في الفترة التي كانت تشهد ولادة «المسألة الشرقية» الناجمة عن سياسة أوروبا وتحوّلاتها كان الأهل المتخاصمون في الأسرة المكلّفة بالجباية في الجبل يقدّرون الوزن البشري للجماعات الطائفيّة، معتمدين الأساليب التجريبية في إحصائهم لعدد الفلاحين الدافعين للمال المفروض والقادرين على حمل السلاح.

لقد أيقظ تقدّم جنود بونابارت ـ الجمهوريين ربما، لكن الفرنسيين أوّلاً ـ في فلسطين آمالاً مسيحيّة وعداء درزياً، مما أثار الخلافات الطائفيّة وزاد من حدّة التوتّر. وبينما كان بونابارت يسعى الى إقامة تحالف مع الأمير بشير كان الكومودور (عميد

١٥. I. Harik: *op. cit.*, chap.VIII: يشدّد على دور المدبّر أو الكاخية في إدارة الأمراء الشهابيين، وكأنه لا يوجد إلّا في جبل لبنان، لكونه يبرز الموارنة. إلّا أن هذه الوظيفة ليست في أي حال من الأحوال إستثنائية في الإمبراطورية العثمانية بل العكس صحيح، وكانت جميع الشخصيّات المهمّة يرافقها كاخية، أمين سرّ، مدبّر، وكيل، كثيراً ما يحبك المكائد، ونادراً ما ينسى مصالحه الشخصيّة. حول محيط الأمراء الشهابيين أنظر ر. باز: **مذكّرات**، نشر ف. بستاني، بيروت، ١٩٥٥.

١٦. منصور الحتوني: **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانية**، بيروت، ١٨٤٤، ص ٢١٢. أعيد نشر الكتاب عن دار مارون عبّود، لبنان، ١٩٨٧.

البحرية) سيدني سميث (Sidney Smith) يحثّ الأمير على الترقّب والإحتراس. وقد تضرّر بونابارت من جرّاء ذلك. لكن الجزّار باشا، بعد أن اضطرّ الجيش الفرنسي إلى فكّ الحصار عن عكّا، وجّه اللوم إلى بشير لعدم تقديمه المساعدة، ولعب كعادته على الخصومات القائمة بين الأمراء الشهابيين واستفاد من حالة الإرتباك السائدة في لبنان آنذاك. فاضطرّ الأمير بشير إلى مغادرة الجبل، إلا أنه حظي بوساطة الكومودور سيدني سميث الذي تدخّل لصالحه ورتّب له لقاء مع الصدر الأعظم يوسف ضياء في العريش. في تلك الفترة كان الوزير يعمل لتأمين أكبر عدد ممكن من الموالين للسلطان؛ وشدّد المؤرّخان حيدر شهاب وطنوس الشدياق على الإمتيازات التي، على حدّ قولهما، خصّ بها الصدر الأعظم الأمير بشير، أي: الإعتراف بسلطة الأمير على جبل لبنان برمّته، وعلى البقاع حتى بعلبك، وتخويله دفع الجباية إلى الباب العالي مباشرة[17]. وإذا كانت هذه الشروط [المفترضة] تعبّر عن مطالبة بمزيد من الاستقلالية اللبنانية، فهي في كل الأحوال، لم تدخل أبداً حيّز التنفيذ ـ هذا على إفتراض أنها كانت فعلاً موضوعاً لالتزام صريح مع الصدر الأعظم؛ وبقي تعيين حاكم الجبل وتسليم واردات جبايته يتمّان عن طريق والي عكّا.

غير أن وفاة الجزّار باشا سنة ١٨٠٤ والعلاقات الحسنة التي أقامها الأمير بشير مع خليفته المسالم سليمان باشا، سمحت له بتدعيم موقعه لغاية عام ١٨١٩. وكانت خطّته ترمي إلى فرض النفس، فتظاهر بالإحترام الشديد لسلطة الباب العالي في الشام، من جهة ـ لكن الهدف كان حماية مصالح الأقلّيات الطائفيّة ضد الولاة ـ، وسعى إلى تحجيم معارضة **المقاطعجية** وكبح أطماعهم، من جهة أخرى.

وأضطرّ الأمير بشير إلى دفع المبالغ الجديدة التي طلبها منه سليمان باشا، إذ كان الوالي الجديد قد وعد الجند بدفع رواتبهم مرغماً بغية السيطرة على التمرّد والتمكّن من الإستقرار في عكا. وقد ظهرت سياسة الأمير بشير العثمانية النفعيّة والتميزيّة عندما أبدى استعداده في عام ١٨١٠ لتقديم الدعم المسلّح لوالي دمشق، كنج باشا، في تصدّية للخطر المشترك الممثّل بالوهابيين من الجزيرة العربيّة الذين كانوا يقاتلون من أجل العودة إلى لزوم الاستقامة السنيّة؛ ثم عاد، بعد زوال الخطر، ووضع رجاله

١٧ ـ حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤؛ طنّوس الشدياق: مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠. وقد تناول هذه المواضيع مجدّداً وبالتشديد المتوقّع، المؤلّف المسيحي م. شبلي: مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

تحت أمرة سليمان باشا، مندوب الباب العالي الجديد في دمشق، لمساعدته في الخلاص من منافسه على سهل البقاع الغني بالحنطة. من جهة أخرى، وبينما كان واليا حلب ودمشق يحاولان مضارعة الهيبة المعنويّة للطهرية الوهابية بتدعيم الإجراءات التميزية المطبقة ضد الأقليّات غير المسلمة أو غير السنّيّة، نصّب الأمير بشير نفسه مدافعاً عن بعض المضطهدين، وعرض أن يستقبلهم في لبنان، غير أنه أرفق عرضه بشرط أن يسمح لهم انتماؤهم الطائفي بالإندماج في إحدى جماعات هذه المنطقة. ونقل عدد من التجار ورجال الدين الروم الكاثوليك نشاطهم من حلب إلى بيروت والجبل. ومن المناطق المجاورة لحلب، قدمت أسر درزيّة إلى الشوف، في عام ١٨١١، حيث أمّن لها الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط المصاريف الضرورية لترتيب إقامتها.

مثل هذه السياسة كانت تفترض سيطرة أفضل على الداخل. لذا لم يوفّر الأمير بشير جهداً لحماية نفسه من **المقاطعجيّة** الدروز أبرز المُهَدّدين لسلطته وأقوى من يليه في الهرمية الاجتماعيّة ـ العائلية وفقاً لعرف «حكم الدروز»؛ وكان هؤلاء **المقاطعجيّة** يعتمدون في المسيحيين الساعين وراء من يحمي نموّهم، على قوّة هيبتهم الاجتماعيّة. وكان بشير، من خلال تجميع الجنبلاطين حوله ضدّ اليزبكيين، قد أوجد دعماً لطموحاته، إلا أن الجنبلاطيين كانوا يبدون تحفّظهم حالماً يتمادى الأمير في استخدام نفوذه. وفي مواجهة المناورات المستندة على خصومته مع أبناء عمّه، كان الأمير يعتمد ببساطة الإستراتيجيّة التقليدية التي أفرزتها البيئة مضيفاً إليها ما اتّسم به من قسوة، وازدواجيّة، وبراعة في انتهاز الفرص. وكان قد سبق له، في عام ١٧٩٧، أن حرّض آل جنبلاط وآل عماد على خصومهم من آل أبو نكد المناصرين لأبناء الأمير يوسف؛ وأسفر ذلك النزاع عن مقتل الأخوة الخمسة من مشايخ آل أبو نكد وعن تدمير دارهم في دير القمر. وفيما يتعلّق بأسرته ذاتها، عمل الأمير بشير الشهابي على شلّ النشاط المناوئ له من طرف أبناء عمّه؛ وأمر سنة ١٨٠٧ بخنق الماروني جرجس باز مستشار أبناء يوسف الثلاثة ورجلهم المعتمد؛ وبينما لم يَنْس أن الشرف يمنعه من إصدار حكم الإعدام بنفسه ضدّ أمراء من أسرته، فقد كسر شوكتهم بإفقادهم البصر. ثم انقلب على آل أرسلان، وتلحوق، والعماد، وعبد الملك، وبثّ الشقاق بين هذه الأسر أو في الأسرة الواحدة بغية إخضاع الجميع لطاعته أو التمكّن من تجريدهم من وظائفهم ثم من أملاكهم. كانت عمليّة الجباية تقدّم الفرصة الجيّدة لإذكاء الأحقاد بين مشايخ الأسرة الواحدة ذوي المسؤوليات

المتفاوتة. وكان الأمير يواجه المقاطعجيّة الذين يريدون الإحتفاظ بحصّة أكبر مما ينبغي من الأموال المحصّلة فيستنجد بتظلّمات الفلاّحين، ويستمع إلى هؤلاء وكأنّه المصلح العادل، ويستميل ولاءهم لمصلحته. ولمن يتأخّر كثيراً عن تسليمه المبالغ المطلوبة، كان يرسل الحوالة[18]. وقد تصدّى الأمير بالوسائل نفسها إلى الأعيان الموارنة من كسروان والمتن، ولاسيما آل الخازن وأبي اللمع، وكبح طموحاتهم.

كانت هذه الطريقة في التعامل تنمّ عن تكوين المجتمع ذاته. ففي بيئة بشريّة كثيراً ما يصل التعارض فيها بين مجموعتين متخاصمتين إلى حدّ نشر الدمار وتضييع الثروات، وإلى التصفية الدموية للحسابات، لم يكن يُنْظر إلى الوحشيّة والخديعة المعبّرتين عن السلطة الضرورية للسيطرة على الخصوم أو للتحكيم في نزاعاتهم على أنهما طغيان عبثي، بل اعتبرتا من الخصال الأصيلة للقائد. وكان إظهار القدرة على التصرّف بقسوة وبتعسّف يعني الكفاءة لفرض قدر أكبر من الأمن. ولم يلق الإحترام إلا من عرف كيف يفرض نفوذه بقسوة أكبر. فهو وحده يمكنه تجنيب الشعب الويلات التي تسبّبها الصراعات المتجدّدة على الدوام؛ وعلى عكس ذلك، كانت الوداعة أو الإنصاف يواجّهان بالاحتقار لعدم جدواهما في وضع حدّ للفوضى وما يترتّب عليها من معاناة وإذلال[19]. وحيث كان الليبرالي الأوروبي يستنكر الخضوع لـ «الاستبداد»، كان الإنسان الشرقي يقدّر ما يتوفّر من حماية نسبيّة للبسطاء وللأغلبيّة تنجّيهم من مصائب أعظم.

في ظلّ مثل هذا النظام ومفهومه لممارسة السلطة، كان يتوجّب على الحكم إذن إظهار قوّته وهيبته علناً لكسب الإحترام. لكن الخشية لم تكن المقياس الوحيد لجدارة الأمير التي افترضت التمتّع بملكات أخرى كاحترام أعراف الشرف النابعة من سير النظام الاجتماعي ـ العائلي، والشجاعة، وحسن الضيافة، والكرم، والتألّق، والتفاخر، إذ كانت هذه الخصال تبرّر وتوازن ما في عملية جباية المستحقّات من شدّة وصرامة[20]. وعندما بلغ سلطانه الذروة، إستوحى الأمير بشير من أسعد باشا العظم

---

١٨. أنظر الفصل العاشر.

١٩. GIBB et BOWEN: *op. cit.*, I, p. 205.
يشير المؤلفان إلى تقديرات ذات مغزى للمؤرخين ميخائيل الدمشقي والجبرتي.

٢٠. «كان الأمير يرحّب بدرجة متساوية بجميع زوّاره، حتى انه كان يبقيهم في داره ويدعوهم للإقامة قدر رغبتهم. وقد شكّل حسن ضيافته هذا دائماً العبء [المالي] الأكبر على الأمير بشير»؛ H. GUYS: =

الذي اشتهر في أواسط القرن الثامن عشر وميّز سنوات حكمه الأربع عشرة في دمشق بناء قصره الفخم وخان جميل لغرض التجارة والذي حشد كافّة المعماريين الموجودين في ذلك الحين من أجل تنفيذ هذه الأعمال[٢١]. وما أحيا مجد بشير ورفع

= .«Beyrout et le Liban...», t. II, p. 131

إلّا أن أساليب هذه الضيافة وتقاليدها في استخدام الأرض كانت تفاجئ أذواق أوروبية القرن التاسع عشر ومنطقهم، مثل لامرتين، الذين اعتادت حركتهم وأحاسيسهم على السرير، والكرسي، والمنضدة، وأدوات تناول الطعام، وعلى طراز معيّن من الفرش وتوابعه يؤمّن الراحة الشخصيّة: «كانت غرفنا، رغم انها في ذلك القصر الرائع [في بيت الدين]، ستبدو بالغة العري في نظر أفقر فلّاحينا ممّن يقطنون الأكواخ؛ النوافذ خالية من الزجاج، ذلك الترف المجهول في الشرق، رغم قسوة الشتاء في هذه الجبال؛ لا أسرّة ولا أثاث، ولا كراسي؛ فقط جدران عارية، قاحلة، فيها ثقوب للفئران والسحالي؛ أما الأرضيّة فهي من الطين المطروق المجبول بالقشّ، وهي غير مستوية. جاء العبيد بالحصر وفرشوا بها الأرضيّة ثم غطّوا الحصر بالسجّاد الدمشقي؛ وأحضروا منضدة صغيرة من صنع بيت لحم من الخشب المرصّع بالصدف واللؤلؤ: لا يتجاوز قطرها نصف قدم وكذلك ارتفاعها... كان طعام العشاء المصفوف عليها يتكوّن من طبق من اللبن الرايب المخلوط بالزيت ومن القرع، الشبيه بخيار بلادنا، المحشي بلحم الضاني المفروم... أما المشروب، فيتكوّن من المياه العذبة التي يتمّ تناولها في أباريق من الخزف طويلة العنق، تتناقلها الأيادي وتسكب المياه منها في الفم دون أن تلمس الإناء الشفتان. لا سكاكين، ولا ملاعق، ولا شوك...»

A. DE LAMARTINE: *Souvenirs, impressions, pensées et paysages pendant un voyage en Orient, 1832-1833,* Paris, 1875, t. I, p. 193.

٢١. Cf. G. M. HADDAD: «The Interests of an Eighteenth Century Chronicler of Damascus», *Der Islam,* XXXVIII, 1963, p. 258-271

فيما يتعلّق بالتوسّعات التي لم يمكّن من إتمامها في مدرسة اللعازاريين في عينطورة يذكر القنصل هنري غي أنه في سنة ١٨٣٧ أيضاً إحتجز الأمير بشير معماريّي الجبل [لمشاريعه الخاصة]. «في العام الماضي وضع لنا الأمير عراقيل جمّة بخصوص معماريين إثنين، رغم احتياجنا لخمسة أو حتى ستة معماريين بالفعل، مع العلم أن هناك أكثر من مائة معماري في الجبل مسخّرين لتنفيذ الأعمال الخاصة بالأمير وبجماعته. إضطررت إلى اللجوء إلى والي سوريا العام طالباً منه أن يتدخّل، كما استصدر السيد ميمو (MIMAUT) [قنصل فرنسا العام في القاهرة لغاية ١٨٣٦] فرماناً من العزيز [محمّد علي] لصالحي ويقضي بأن يتنازل لنا الأمير عن معلمين، كانا يعملان لنا في الأصل، طوال مدّة احتياجنا لهما.» إلّا أن الأمير صمّم على استرجاع هذين المعماريين «اللذين بذلنا جهداً لتدريبهما على طريقتنا في العمل... وعلاوة على ذلك، لقد وضعت تحت حمايتي أحدهما علماً بأنهما عانيا كثيراً في العام الماضي، ولأن تركه حرّاً كان سيعرّضه لأوحش الأعمال الثأرية حيث سبق للأمير وخرّب حقله، وهدم بيته، ولم يطلق سراح زوجته وولده من سجن غزير إلّا بعد الحاحي الشديد»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٠، ١٨٣٦، سجلّ المراسلة حتى شهر تموز/ يوليو ١٨٣٦ حتى شهر أيار/مايو ١٨٣٨، رقم ١١٤، ٨ نيسان/ أبريل ١٨٣٧. إذا أردنا تقدير المعلومات والصعوبات التي واجهت هـ. غي، لا بدّ من الإشارة إلى أن علاقاته مع الأمير بشير ومحيطه كانت عسيرة في تلك الفترة.

مكانته فوق سائر أبناء الأسرة والأعيان مباشرته منذ سنة ١٨٠٦ بتشييد قصر فاخر، فائق الروعة في بيت الدين بمساهمة معلّمي الورش الإيطاليين والحرفيين الدمشقيين. وتطلّب الحفاظ على تلك المكانة أن يحقّق الأمير انجازات ذات منفعة عامة: فشيّد جسراً على نهر الكلب عام ١٨٠٩، وآخراً على نهر الدامور عام ١٨١٥ كلّف إنشاؤه ١٠٠ ٠٠٠ قرش واشترك في انجازه ١٥٠ من البنّائين[٢٢]، وبنى طريقاً مدرّجاً يوصل إلى دير القمر. وهكذا جمع الأمير بشير، الطاغي، والماكر، والمستبدّ، والكريم، بين كل المزايا التي ما لبثت أن تغذّت منها أسطورته. وقد ظهرت هذه في لبنان بعد تنحيه بفترة وجيزة بين العامين ١٨٤٢ و١٨٤٣. وفي عام ١٨٤١، عاب الدروز على ابن عمّه بشير قاسم الذي قام بمحاولة لخلافته لم تدم طويلاً، بأنه مجرّد «أمير لا يتزيّن بالكرم الذي يعتبرونه خاصّية ضرورية في القائد وإنه غير قادر على إنزال العقاب، وإنه لا ينالهم منه سوى المهانة»[٢٣]. لقد انطبعت قسوة الأمير بشير الثاني في ذاكرة اللبنانيين كإحدى الذكريات المجيدة عن فترة نعم فيها الجبل بحالة أمن مرضية إلى حدّ ما.

وكان بشير جنبلاط، شيخ آل جنبلاط، هو الذي احتفظ وحده بقوّته أمام نفوذ الأمير. كان يسيطر على عدّة **مقاطعات**، وعرف على غرار الأمير بشير شهاب كيف يغتني بالاستيلاء على أراضي أعدائه؛ وفي عام ١٨١٠، قدّر بوركهارت قيمة المدخول السنوي للشيخ بشير جنبلاط بمليون قرش[٢٤]. هذه الركيزة الإقليميّة، وهذا الرخاء، مع الهيمنة على قاعدة واسعة من الأسر القرويّة الموالية وعلى الحزب الجنبلاطي، فرضت الشيخ بشير جنبلاط كزعيم رئيسي للطائفة الدرزية على أراضي الشام كافة؛ وبينما كان يسعى لجلب دروز ولاية حلب إلى منطقة الشوف، ويصون العلاقات الوثيقة مع دروز حوران، دفعه نشاطه وسط الطائفة باتجاه العمق السوري.

---

٢٢. M. CHEBLI: *op. cit.*, p. 241.

٢٣. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٤، الورقة ١١٤، برقية دي ميلواز بتاريخ ٥ آذار/ مارس ١٨٤١. أنظر الفصل الثاني عشر.

٢٤. J.L. BURKHARDT: *op. cit.*, p.196-199, cité. par W. R. POLK: *op. cit.*, p. 19 et 144. عندما تصبح محفوظات آل جنبلاط متاحة تماماً للباحثين، قد نتمكّن من التعرّف على الركائز المادية للشيخ بشير جنبلاط بدقّة أكبر، ولكن أيضاً على علاقاته مع الدروز، والمسيحيين، والمسلمين وبالتالي الوزن الحقيقي لطموحاته.

أما الأمير بشير، فقد جعل من لبنان أساس سلطانه؛ لذا عمل على مراعاة مشاعر أهله المسيحيين الذين أصبحوا العنصر البشري الأهمّ في الجبل والذين كانوا يتلقّون العون من جهة البحر المتوسّط.

وتفاقم الصراع بين الرجلين عند قدوم الوالي الشاب عبدالله باشا، البالغ من العمر ٣١ عاماً، إلى عكا ليخلف سليمان باشا المتوفّى سنة ١٨١٩. لقد أراد عبدالله باشا، منذ البداية، أن يثبت تفوّقه على الأمير بشير الثاني واختار وسيلته في فرض زيادة كبيرة على مبلغ الجباية المطلوب. إن ما وقع من أحداث متالية طوال تلك السنين، يلخّص خبرة الأمير بشير في فنّ المناورة.

لقد تسبّب تحصيل الجباية وما أضيف إليها نزولاً عند مطالب والي عكا الجديدة، باندلاع حركة عصيان شعبي بين الموارنة المتجمّعين في الحزب اليزبكي في كسروان والمتن. ومع إتّساع الحركة، إضطرّ الأمير بشير لأن يتوجّه إلى المنفى في حوران، لكنّه لم يكفّ عن المناورة. ولما تبيّن أن ابني عمّه الأميرين حسن وسلمان شهاب اللذين خلفاه، عاجزان عن جباية المستحقّات وعن إعادة الإستقرار إلى الجبل بمعاونة الحزب اليزبكي وحده، عاد الأمير بشير إلى جنوبي لبنان وسعى وراء دعم أسر الأعيان؛ وقام أعضاء هذه الأسر، المجتمعون كما جرت العادة في السمقانية في الشوف، بتجديد مبايعتهم له بموافقة عبدالله باشا. ثم توجّه الأمير بشير إلى منطقة جبيل، زارعاً طريقه بالوعود، والفتن، والتهديدات، والقتلى. ونال مساعدة الشيخ بشير جنبلاط ورجاله في قمعه الشديد للتمرّد الماروني القائم في وسط لبنان، وحصّل الأموال المفروضة، وأوقع العقوبات الماديّة. ثم أنه سرعان ما تورّط في تحرّك جديد ضدّ والي دمشق، درويش باشا، الذي كان ينازع عبدالله باشا السيطرة على سهل البقاع الغني بالقمح، وساند الأخير في مشروعه لضمّ ولاية دمشق إلى ولايته. لكن الباب العالي أدان عبدالله باشا ما أن بدأ الوالي بإحراز التقدّم، وحشد ضدّه جيوش ولاة دمشق، وحلب، وأضنة، التي حاصرته في عكّا. وبينما انحاز الشيخ بشير جنبلاط إلى السياسة العثمانية، رفض الأمير بشير تسوية كانت ستُضْعِف موقف والي عكا على حسابه، وقطع علاقاته بالحزب الجنبلاطي سنة ١٨٢٢. ثم هرب إلى مصر حيث أمكنه إقناع محمّد علي، الذي كان يسعى إلى التدخّل في شؤون سوريا، بأن يتوسّط لدى الباب العالي لصالحه ولصالح عبدالله باشا إستناداً إلى أسباب مالية: في ذلك الوقت كان الباب العالي يواجه التمرّد اليوناني ومضاعفاته الدولية، وكان يحتاج

إلى جيوش محمّد علي الحديثة ليتمكّن من كبح التمرّد[٢٥]. وانتهى الأمر بأن حكومة القسطنطينية أصدرت عفوها، إذ كانت أيضاً تفضّل الإبقاء في عكّا على رجل أثبت جدارته بالمقاومة، لمواجهة مرامي حاكم مصر.

وعند عودة الأمير بشير إلى لبنان سنة ١٨٢٣ بصفته صديقاً لمحمد علي وينعم بحمايته، قدّر أن قوّته كافية لإهلاك منافسيه أو خصومه. وجهّز استقبالاً قاسياً للشيخ بشير جنبلاط الذي استغلّ غيابه ودعم الأمير عبّاس شهاب وساهم في إيصاله إلى مركز زعامة الجبل. وعملا بأسلوبه القديم، فرض الأمير بشير عليه دفع مبالغ طائلة من المال. ولم يتمكّن الشيخ بشير جنبلاط من تلبية هذه الطلبات، وحاول تجميع أنصاره، ثم حاول التفاوض[٢٦]. وعندما لم يجد دعماً من والي عكا ودمشق، لجأ إلى حوران. فقام الأمير بشير بتدمير داره في المختارة، واستولى على أملاكه وعائداته في الشوف. أما الزعيم الدرزي، فقد ردّ على أعمال السطو هذه بالتحريض على العصيان في كانون الثاني/ يناير ١٨٢٥. لكنّه فوجئ عند عودته إلى الشوف، برجال الأمير يتصدّون له بمساعدة مدفعيّة والي عكّا. وبعد أن لاقى الهزيمة، هرب إلى دمشق حيث تمّ أسره ثم إرساله إلى سجن عكا حيث أمر عبدالله باشا بخنقه نزولاً عند رغبة الأمير بشير. وأراد الأمير أن يتمّم نصره فأوعز بإيغار أعين أبناء عمّه الأمراء عبّاس وسلمان وفارس شهاب وبقطع ألسنتهم إذ كانوا قد انضمّوا إلى حركة الشيخ بشير جنبلاط وكان بإمكانهم إقلاقه. وكتب رحّالة فرنسي بتهكّم: «هكذا نعُم الأمير بشير بهدوء البال»[٢٧].

إلّا أن هذا النجاح كان محفوفاً بالأخطار. لقد اختفى أقوى القادة الدروز، والدروز لم يغفروا هذا الإضعاف لطائفتهم لا للأمير بشير ولا لأبنائه الثلاثة خليل وقاسم وأمين الذين أحاط نفسه بهم لبسط نفوذه، كما أنهم لم يغفروا إجمالاً لسائر

٢٥. P. RENOUVIN: *Histoire des relations internationales,* t. V: *Le XIXe siècle,* I: *De 1815 à 1871, l'Europe des nationalités et l'éveil de nouveaux mondes,* Paris, 1954, p. 103.

٢٦. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ١، برقية بتاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٣: «يبدو أن الأمير بشير الذي جرّد تماماً أوّل متلكين للأرض في الجبل وأجبر معظمهم على الفرار، يريد اليوم تخفيف الإجراءات البالغة العنف والتفاوض مع الفارين. يقال أنه شرع في البحث مع الشيخ بشير، القائد الدرزي وأحد أثرى وأقوى خصوم الأمير». توضّح برقية بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٣، الورقة ٥٨، أن الأمير يستفيد في هذه المفاوضات من الامتياز الناجم عن حماية محمّد علي له.

٢٧. MICHAUD et POUJOULAT: *op. cit.,* t. VII, p. 353.

المسيحيين من آل شهاب. وبعد سنوات عدّة ومع تراكم الأحداث، كان يكفي للقنصل بوريه عندما أراد شرح الوضع والتنبيه إلى خطورته، أن يذكر الوقائع وحدها: «لقد تولّى الأمير بشير السلطة في جزّين، وفي إقليم التفّاح، وإقليم الخرّوب، والشوف بشطريه. وحكم هذه المناطق لغاية ١٨٤٠ دون حدوث قلاقل. وفقد آل العماد الذين ساندوا قضيّة الشيخ بشير جنبلاط، منطقة العرقوب التي عُهِدَ بها إلى الأمير قاسم الإبن البكر للأمير بشير. وفي الفترة نفسها، إنتُزِعَت منطقتي الساحل والغرب (١) من آل أرسلان الذين تورّطوا في التمرّد الذي قاده الشيخ بشير، وعُهِد بهما [أيضاً] إلى الأمير قاسم الذي حمل منذ ذلك الحين لقب الأمير الكبير. في عام ١٨٣١، رفض آل أبو نكد الإنحياز إلى إبراهيم باشا، كما فعل آل شهاب والتحقوا بالجيش التركي في حمص. عندئذ تولّى الأمير السلطة المباشرة في المناصف والشحّار. وبقيت الأسرتان الدرزيتان الحاكمتان في الغرب (٢) والجرد، دون غيرهما محتفظتين بإدارة مقاطعاتهما. هكذا، ومن بين اثنتي عشرة مقاطعة، بقيت إثنتان فقط مقاطعات درزية، واثنتان حكمهما مسيحيون لمدّة عشر سنوات، بينما أصبحت السلطة الدرزية في المقاطعات الثماني المتبقية، أمرا منسيّا طوال تسعة عشر عاماً»[٢٨].

إلا أنه يجدر التوضيح بأن أُسر من تمّ قتلهم أو نفيهم من المقاطعجيّة قد بقيت على قيد الحياة وكان أعضاؤها ينتظرون فرصة لوضع اليد من جديد على ما سُلِبَ منهم. كما أن المسألة الطائفية في مقاطعات جنوب لبنان لم تُحْسَم بل إنها تفاقمت بسبب المحاولات الرامية إلى تنحية الأسر الدرزية المسيطرة. لا تحول الدقّة النسبيّة لمجمل الصورة التي قدّمها بوريه دون الانحراف في تفسيرها. وهل كان من الممكن أن يختلف الأمر في حالة شاهد توغّل في مجتمع بعيد كل البعد عن تجربته فروى ما رآه وحذّر منه؟ وما الذي توقّعه منه غيزو ونوّاب المجلس الفرنسي؟ إنها النتائج التي أبرزها التوتّر الطائفي والتي بحثوا من خلالها، وعبر الولاءات، عن سبل تبنّاها السياسة، وعن توجيهات ومبّررات لها. وبالطبع، كان في عنف الحدث ما يذهل. كان الأمير بشير يشرف أيضاً بمساعدة ابنه الثالث، الأمير أمين، وبشكل أوثق، على جباية المال المفروض في المناطق المارونية الواقعة شمالي نهر الكلب، لكن الأمر

٢٨. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٤، الورقة ١١٠، برقية بوريه بتاريخ ٢٨ نيسان/ ابريل ١٨٤٣.

المؤدّي إلى التوحيد على مستوى أهل الجبل ككلّ بما يصبّ في مصلحة الطائفة المتفوّقة عدديًا، كان، على صعيد أسر الأعيان، يساهم في إضعاف القيادة الاجتماعيّة على حساب الطائفة الأصغر. وكان التوتّر الناشىء عن هذا الوضع يتفاقم، ويتعقّد الحال لكون المسيحيين ـ وهم الأقوياء في لبنان إلا أنهم أيضاً من رعايا السلطان ـ بقوا يشكّلون أقلّية في الإمبراطوريّة وفي مجمل أراضي سوريا. وهكذا تجسّد الجدل بشكل مأساوي بصعوده من مستوى الأسر والولاءات والأحزاب إلى مستوى الجماعات الطائفيّة.



غير أن الأمير بشيراً لم يكن يمتّ إلى الشخص المبدع بصلة. وهو لم يكن قط ذلك المستبدّ المستنير الذي عمل لمركزه السلطة على الطريقة الأوروبية كما حاول أن يصوّره بعض أنصاره المعاصرين. هل أُعْطِيَ وجه الإصلاحي تشبّهاً بما كان يحدث في القاهرة والقسطنطينية ولأنّه أذلّ الأعيان؟ كان منهجه القاضي بإنهاك الخصم والإغناء من غنيمته وتوسيع قاعدة العملاء بضمّ عملائه، يتحدّر من مناهج قديمة بقدم المجتمع الشرقي الذي عاش فيه بشير وفرضتها بنيته. فالأمير بشير لم يعمل إلاّ بالوسائل المتاحة في بيئته وتمشّياً مع عاداتها. وهو لم يدمّر بنية إجتماعيّة كانت هي الركيزة الوحيدة لهيبته ولفعله. فقط، زاد الأمير، ودون أن يدري، من خطورة الخلل الواقع ومن حدّة أزمة الهرمية الاجتماعية، بسعيه لتجيير ما قد ينجم عنهما من إمتيازات وفوائد لمصلحته، كما ساهم في تأجيج الصراعات الطائفيّة؛ وفيما يتعلّق بعموم السكّان، فقد استمرّ نسق القرابة، ذو الوظيفة الآساسيّة، بتنظيم العلاقات العائلية ولم يتوقّف عن ذلك أبداً. وأراد بشير، باستبعاده لبعض المقاطعجيّة أو بحصر مسؤولياتهم بما يناسب مصلحته، ضمّ جميع المجموعات اللبنانية إلى دائرة عملائه بشكل مباشر أكثر ودفع سلطته لتصبح فوق الخصومات الدائمة التي تمزّق الأسر المسيطرة بما فيها أسرته. خلف هذه السياسة كانت تقف شخصيّة بالغة الحيويّة لكنّ انتمائها كان إلى الماضي، وإذا ما ساهمت في إدانته فذلك يرجع لمجرّد أن الظروف هي التي كانت جديدة كما تبيّن في التطوّر الديمغرافي غير المتكافىء للطوائف، والتزعزع المتزايد في المجالين الاقتصادي والنقدي، والتدّخلات الأوروبية التي هيّأت للإصلاحات المصرية والتركيّة. إذن، كانت الظروف الجديدة

المسيحيين من آل شهاب. وبعد سنوات عدّة ومع تراكم الأحداث، كان يكفي القنصل بوريه عندما أراد شرح الوضع والتنبيه إلى خطورته، أن يذكر الوقائع وحدها: «لقد تولّى الأمير بشير السلطة في جزّين، وفي إقليم التفّاح، وإقليم الخرّوب، والشوف بشطريه. وحكم هذه المناطق لغاية ١٨٤٠ دون حدوث قلاقل. وفقد آل العماد الذين ساندوا قضيّة الشيخ بشير جنبلاط، منطقة العرقوب التي عُهِدَ بها إلى الأمير قاسم الإبن البكر للأمير بشير. وفي الفترة نفسها، إنتُزِعَت منطقتي الساحل والغرب (١) من آل أرسلان الذين تورّطوا في التمرّد الذي قاده الشيخ بشير، وعُهِد بهما [أيضاً] إلى الأمير قاسم الذي حمل منذ ذلك الحين لقب الأمير الكبير. في عام ١٨٣١، رفض آل أبو نكد الإنحياز إلى إبراهيم باشا، كما فعل آل شهاب والتحقوا بالجيش التركي في حمص. عندئذ تولّى الأمير السلطة المباشرة في المناصف والشحّار. وبقيت الأسرتان الدرزيتان الحاكمتان في الغرب (٢) والجرد، دون غيرهما محتفظتين بإدارة مقاطعاتهما. هكذا، ومن بين اثنتي عشرة مقاطعة، بقيت اثنتان فقط مقاطعات درزية، واثنتان حكمهما مسيحيون لمدّة عشر سنوات، بينما أصبحت السلطة الدرزية في المقاطعات الثماني المتبقية، أمراً منسيّاً طوال تسعة عشر عاماً»[٢٨].

إلا أنه يجدر التوضيح بأن أُسر من تمّ قتلهم أو نفيهم من المقاطعجيّة قد بقيت على قيد الحياة وكان أعضاؤها ينتظرون فرصة لوضع اليد من جديد على ما سُلِبَ منهم. كما أن المسألة الطائفية في مقاطعات جنوب لبنان لم تُحْسَم بل إنها تفاقمت بسبب المحاولات الرامية إلى تنحية الأسر الدرزية المسيطرة. لا تحول الدقّة النسبيّة لمجمل الصورة التي قدّمها بوريه دون الانحراف في تفسيرها. وهل كان من الممكن أن يختلف الأمر في حالة شاهد توغّل في مجتمع بعيد كل البعد عن تجربته فروى ما رآه وحذّر منه؟ وما الذي توقّعه منه غيزو ونوّاب المجلس الفرنسي؟ إنها النتائج التي أبرزها التوتّر الطائفي والتي بحثوا من خلالها، وعبر الولاءات، عن سبل تتبنّاها السياسة، وعن توجيهات ومبّررات لها. وبالطبع، كان في عنف الحدث ما يذهل. كان الأمير بشير يشرف أيضاً بمساعدة ابنه الثالث، الأمير أمين، وبشكل أوثق، على جباية المال المفروض في المناطق المارونية الواقعة شمالي نهر الكلب، لكن الأمر

٢٨. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٤، الورقة ١١٠، برقية بوريه بتاريخ ٢٨ نيسان/ ابريل ١٨٤٣.

المؤدّي إلى التوحيد على مستوى أهل الجبل ككلّ بما يصبّ في مصلحة الطائفة المتفوّقة عدديًا، كان، على صعيد أسر الأعيان، يساهم في إضعاف القيادة الاجتماعيّة على حساب الطائفة الأصغر. وكان التوتّر الناشىء عن هذا الوضع يتفاقم، ويتعقّد الحال لكون المسيحيين ـ وهم الأقوياء في لبنان إلا أنهم أيضاً من رعايا السلطان ـ بقوا يشكّلون أقلّية في الإمبراطوريّة وفي مجمل أراضي سوريا. وهكذا تجسّد الجدل بشكل مأساوي بصعوده من مستوى الأسر والولاءات والأحزاب إلى مستوى الجماعات الطائفيّة.



غير أن الأمير بشيراً لم يكن يمتّ إلى الشخص المبدع بصلة. وهو لم يكن قط ذلك المستبدّ المستنير الذي عمل لمركزه السلطة على الطريقة الأوروبية كما حاول أن يصوّره بعض أنصاره المعاصرين. هل أُعْطِيَ وجه الإصلاحي تشبّهاً بما كان يحدث في القاهرة والقسطنطينية ولأنّه أذلّ الأعيان؟ كان منهجه القاضي بإنهاك الخصم والإغتناء من غنيمته وتوسيع قاعدة العملاء بضمّ عملائه، يتحدّر من مناهج قديمة بقدم المجتمع الشرقي الذي عاش فيه بشير وفرضتها بنيته. فالأمير بشير لم يعمل إلّا بالوسائل المتاحة في بيئته وتمشّياً مع عاداتها. وهو لم يدمّر بنية إجتماعيّة كانت هي الركيزة الوحيدة لهيبته ولفعله. فقط، زاد الأمير، ودون أن يدري، من خطورة الخلل الواقع ومن حدّة أزمة الهرمية الاجتماعية، بسعيه لتجيير ما قد ينجم عنهما من إمتيازات وفوائد لمصلحته، كما ساهم في تأجيج الصراعات الطائفيّة؛ وفيما يتعلّق بعموم السكّان، فقد استمرّ نسق القرابة، ذو الوظيفة الآساسيّة، بتنظيم العلاقات العائلية ولم يتوقّف عن ذلك أبداً. وأراد بشير، باستبعاده لبعض المقاطعجيّة أو بحصر مسؤولياتهم بما يناسب مصلحته، ضمّ جميع المجموعات اللبنانية إلى دائرة عملائه بشكل مباشر أكثر ودفع سلطته لتصبح فوق الخصومات الدائمة التي تمزّق الأسر المسيطرة بما فيها أسرته. خلف هذه السياسة كانت تقف شخصيّة بالغة الحيويّة لكنّ انتمائها كان إلى الماضي، وإذا ما ساهمت في إدانته فذلك يرجع لمجرّد أن الظروف هي التي كانت جديدة كما تبيّن في التطوّر الديمغرافي غير المتكافىء للطوائف،، والتزعزع المتزايد في المجالين الاقتصادي والنقدي، والتدّخلات الأوروبية التي هيّأت للإصلاحات المصرية والتركيّة. إذن، كانت الظروف الجديدة

المذكورة هي السبب الحقيقي في سقوط الماضي. وإذا أدّى فعل الأمير بشير إلى إحداث بعض التغييرات، فقد كان ذلك بغير إرادته وعلى حساب غايته.

فأية قيمة كان سيكتسبها لو انه دار خارج أي نظام للحكم نشأت أطره عبر الماضي المديد؟ ربّما كان الأمير بشير قد حاول تدعيم الإستقلالية التي تمتّع بها في الجبل بسعيه إلى بسط نفوذه الاجتماعي وحده عليه؛ إلا أنه وجد نفسه مجبراً، لكي يثبّت موقعه في إطار الأحوال المتغيّرة، على التماس الإقرار بوظيفته السنويّة من والي عكّا. كما أن مسؤوليته عن جباية المال المفروض في لبنان أبقته في تبعيّة دائمة للولاة الأتراك طوال فترة حكمه. خلال العامين ١٨٣٠ و١٨٣١ برّر عبدالله باشا طلبه مبالغ إضافيّة بمطالب الباب العالي[٢٩]. ولم يكن الأمير بشير يملك في محاولته مقاومة الوالي سوى اللجوء إلى **المقاطعجيّة**: «لقد إضطرّ الأمير بشير، الذي وجد أسباباً جديدة للتذمّر من الباشا، إلى جمع كبار زعماء مقاطعاته وسألهم إذا كانت الطاعة العمياء لجور الوزير واجبة. وعندما أجابوه بالنفي تقرّر توجيه التحذيرات ومواجهة أية شروط جائرة بالقوّة. وهذا العزم، المرتكز على موقف الجبليين الحالي بعد تحمّلهم نفقات حرب نابلس[٣٠] وأخطارها، أعاد السلام؛ إلاّ أن انطباعاً يسود بأن الباشا سيحطّمه بأسرع ما يمكن»[٣١].

يكشف تقرير ناقل الأخبار عن خبرته الطويلة بالأمر، وبخاصة عن أن جسارة الأمير **والمقاطعجيّة** عبّرت عن نفسها بحذر في فترة كانت فيها جميع الشائعات تتحدّث عن استعدادات عسكريّة تقوم في مصر وتنذر بحملة وشيكة على الشام. وعندما قدم ابراهيم باشا على رأس الجيش المصري وضرب حصاره على عكّا، أُرْغِمَ بشير نزولاً عند أوامر محمّد علي الجبار، على الإلتحاق بإبراهيم، ووضع نفسه تحت تصرّفه، ومساعدته في إتمام مهمّته. وبقي الأمير بشير، في نظر والي مصر

٢٩.(م ق ع) بيروت، المحفظة ١٢، ٢٩ـ١٨٢٨، ملفّ «سلطات مختلفة»، كرّاس يحمل عنوان «نشرات أنباء»، العدد ١١، ٣١ تموز/ يوليو ١٨٣٠؛ والعدد ١٣، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٠.

٣٠.في بداية سنة ١٨٣١، إضطرّ الأمير بشير أن يلبّي طلب عبدالله باشا فدفع ٠٠٠ ٥ جندي لبناني إلى فلسطين لمساعدة جيش والي عكا على قمع قبيلة بني جرّار في منطقة نابلس الجبلية؛ حيدر شهاب: **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠٣ـ٨١١.

٣١.(م ق ع) بيروت، المحفظة ١٢، ١٨٢٨ـ١٨٢٩، ملفّ «سلطات مختلفة»، كرّاس يحمل عنوان «نشرات أنباء»، العدد ٢١، ٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٣١.

الذي أصبحت القنصليات الأوروبية تلقّبه بنائب السلطان، هو المسؤول عن حكم الجبل.

إلّا أن تحوّلا طرأ على سلطته الفعليّة في الجوّ الإصلاحي الذي عمّ القاهرة والقسطنطينية وبسبب الانقطاع الذي أحدثه الإحتلال المصري. كانت الإجراءات التي اتخذها ابراهيم باشا ترمي إلى تأمين فعّالية حكومته بتحسين الدخل الجباتي وتوسيع نطاق التجنيد في جيشه. ما هو الجديد في ذلك بالقياس إلى الهموم الحكومية التقليدية للملوك المسلمين ولاسيما من يشغل منهم منصب السطان؟ ألم تكن الخزانة المليئة والجيش القوي هما اللذان يصنعان عظمتهم ويسيّران تنظيم دولتهم؟ ربّما بقيت النزعة إلى التسلّط على حالها؛ غير أن الوجود المكتسح للغرب كان دافعاً لاتّباع مناهج أوحتها فعّاليته بغية مواجهة ما يشكّله من تهديد أو على الأقلّ للتفاخر بها عوضاً عن التمكّن من تطبيقها. أمّا عامّة الناس البعيدون عن موقع القرار والذين لم يبدّلوا عاداتهم فقد نالهم من هذه المناهج سيّئاتها قبل حسناتها. لقد زاد ابراهيم باشا من الأموال المفروضة بتعديله للرسوم وبفرض السخرة على المسيحيين الذين لم يطلهم التجنيد الإجباري. وبينما كان هدفه تحسين مدخوله من كل طائفة، لم يفعل سوى إذكاء الريبة والحسد الطائفيين حيث كان كل شخص يتمسّك بالامتيازات الخاصة المرتبطة بوضعه الطائفي. في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٣٥، انتقل ابراهيم باشا إلى بيت الدين ليقيم بجوار الأمير بشير بينما كان جيشه يقوم بنزع السلاح من أهل المناطق المحيطة. وطلب أن يتقدّم إليه رجال من الدروز المدعوّين إلى الالتحاق بالجيش النظامي، مثلهم مثل سائر المؤمنين. إلّا أن تمرّد هؤلاء ضدّ التجنيد الإجباري سنة ١٨٣٧ أدّى إلى قيام ابراهيم باشا بتسليح الموارنة على كره من الرأي العام الإسلامي وقد فعل ذلك عن طريق الأمير بشير، ليتولّى الموارنة عمليّة قمع العصيان الدرزي في حوران.

أدّت هذه السياسة إلى تأجيج العداءات الطائفيّة ثم أنها لم تترك للأمير بشير سوى دور العميل. وفي الظروف السائدة آنذاك بدت سلطته أكثر قمعاً للجبليين لاسيما وأنها تجرّدت من مظهر الإستقلاليّة. ولم يعد قصره ورمز عظمته سوى مشهداً مكلفاً. وقد وجده أحد الرحّالة، بعد لامارتين[٣٢]، في قصره في بيت الدين، عجوزاً

٣٢. A. de Lamartine: *op. cit.*, t. I, p. 194; E. Blondel: *Deux ans en Syrie et en* =

رسيماً ذا عينين لامعتين، ولحية بيضاء جليلة، يخرج من خصره المزنّر بالكشمير قبض خنجره الفخيم وهو يسبّح متربّعاً فوق أريكة مكسوّة بالمخمل الأحمر في صدر قاعة فسيحة يتزاحم فيها الكتّاب، والخدم، والضبّاط المصريون المرتدون لسترة الأوروبية والطربوش. وجاء إعلان الباب العالي في تلك الفترة عن التنظيمات مؤذناً بنهاية سلطانه، إذ نصّ خطّ كلخانة الشريف المعلن بتاريخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٩ (يوم الأحد ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ) بحضور السلطان الشاب عبد المجيد على الآتي:

«. . . كما أن مادة تعيين التكاليف تستلزمها كل دولة بسبب الاحتياج إلى العساكر وغيرها من المصاريف المقتضية لأجل المحافظة على بلادها وبما أن هذا الأمر لا يُدْرَك إلاّ بالأموال ولا يُدْرَكُ المال إلاّ من عطاء الأهالي كان التبصّر في صورة حسنة له من أهمّ الأمور ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلّصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة التي كانت تظنّ فيما سلف إيرادا لم تزل أصول الإلتزامات التي هي من آلات الخراب ولم يُجنَ منها ثمر نافع في وقت من الأوقات جارية حتى اليوم وكأنما هي عبارة عن تسليم مصالح إحدى البلاد السياسية وأمورها الماليّة لإدارة أحد الناس وربّما إلى مخالب جبره وتغلّبه فإنه إذا لم يكن في حدّ ذاته صالحا ينظر لحين في ما هو لمنفعته الخصوصيّة وتكون جميع حركاته وسكناته مبنيّة على الغدر والظلم ولذلك يلزم بعد الآن أن يتعيّن على كلّ فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته وكذلك يجب تحديد مصاريف دولتنا العليّة العسكريّة وغيرها برّا وبحراً وتعيينها بقوانينها المقتضية وعلى ذلك يصير إجراؤها[٣٣]».

= *Palestine (1838-1839)*, Paris, 1840, p. 89; C.G. ADDISON: *Damascus and Palmyra* Londres, 1838, t. II, p. 23.

٣٣. TESTA: *op. cit.*, t. V, p. 141, Cf. E. EGELHARDT: *La Turquie et le Tanzimat*, Paris, 1882, t. I, Chap. VI; B. LEWIS: *The Emergence of Modern Turkey*, Londres, 1961, p. 104 106;

حول الأوضاع الدولية أنظر: P. RENOUVIN: *op. cit.*, p. 114-126. بالطبع، لم يكن من الممكن أن يجد علان النوايا هذا تطبيقات عامة فوريّة في بيئة كان يعاكس تقاليدها، وكان التفسير يتمشّى بخاصّة مع بعض رغبات عند الأهالي: «في يوم ١٩ من الشهر الجاري، قرىء هنا على الجمهور الخطّ الشريف المرسل من قسطنطينية. ولمّا لم يفهمه أحد باستثناء شخصين أو ثلاثة، ربما لأنه محرّر باللغة التركية، كانت النتيجة أن كل شخص فسّره بطريقته الخاصة؛ غير أن هذا الكتاب، حسب ما أمكنني ملاحظته، ترك انطباعاً سيّئاً عند أهالينا عن لحكومة المصريّة وتفاقم التحسّر على السلطة السابقة أكثر من أي وقت مضى»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٥، ١٨٤، ملفّ «طرابلس»، برقيّة من نائب القنصل في طرابلس الشام، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٠.

والأمير بشير، الذي لم يكن طوال عهده سوى وسيط للسلطة، مُنيَ حينذاك بهزيمة نهائية؛ وكانت حبكة مأساته الشخصيّة قد تجسّدت في دوره كمسؤول عن الجباية إذ شكّلت هذه عمله الأساسي في حكم الجبل. في ربيع سنة ١٨٤٠، إستجاب لطلب السلطات المصريّة التي كانت تخشى الخطر الناجم عن جميع من أحنقتهم أمور الجباية والتجنيد وأرادت انتزاع الأسلحة الموزّعة على الموارنة، وطالب الأمير هؤلاء بفظاظته المعتادة بتسليم بنادقهم. فتخلّوا عنه. وكان الدروز بفعل عصيانهم، محسوبين على أعداء محمّد علي. فعندما وصلت جيوش السلطان والحملة الانكليزية، كان لبنان يشهد برمّته عصياناً على إبراهيم باشا وعلى الأمير بشير. في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر إتّجه الأمير بشير إلى المنفى مرّة أخرى[٣٤]. ولكن تكليفة عمله لم يجدّد أبداً بعد ذلك. وبهذا سقط أبرز الأعيان من «الطراز القديم»، لأن السلطة المركزيّة بسعيها إلى التجديد كانت توجّه ضرباتها إلى الرأس أوّلا. وقد عبّر رحيل الأمير عن تصفية نظام بأكمله. وجاءت إهتمامات أخرى لتخلّ بالتقاليد.

٣٤. ذهب الأمير بشير إلى الأميرال الإنكليزي ستوبفورد واقتيد إلى مالطا. في العام التالي سمح له بالذهاب إلى اسطنبول؛ إستقرّ في الضاحية الآسيوية قاضي كوي حيث توفي عام ١٨٥٠.

الكتاب الرابع

جباية الأموال والإنتاج

كان المال الرئيسي يُفرض على المحاصيل، ويرتبط بأولويّة الإنتاج الزراعي. وكانت ملكيّة السلطان لرقبة الأراضي المحروثة هي التي تسوّغ قانونياً هذا المال المفروض على الأراضي والمسمّى بالميري. وتشكّل جبايته شهادة على السيادة العثمانية.

حدّدنا في الفصلين السابقين دور الجباية وما يترتّب عليها. يحكم الأمير في الجبل لأنه مسؤول عن الجباية إزاء ممثّل الباب العالي. والمقاطعجيّة الذين يحصّلون المستحقّات في المقاطعات ويسلّمونها للأمير هم ملتزمو الضريبة لكونهم ينتمون لمجموعات عائلية ذات الهرميّة الراقية فيتمتّعون بالنفوذ على باقي الأسر وهم أوّل الحائزين على الأرض؛ ويستند تعيينهم كملتزمين عن الجباية على نفوذهم الاجتماعي والإقليمي الذي تعود وظيفتهم لدى مصلحة الجباية العثمانية فتضمنه بدورها.

لقد تداخلت التقاليد الجبائية في الدول الإسلامية وشكل النفوذ العثماني على لبنان مع العلاقات الاجتماعية ـ العائلية وأنماط استثمار الأرض، مما أدّى إلى تحديد فئات الأموال المفروضة وتنظيم جبايتها. وتشكّل العلاقات بين المقاطعجيّة والفلاحين محور الأوضاع الإداريّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة. إلاّ أن هذه العلاقات، في تطوّرها وتمزّقها الداخلي، تخضع باستمرار لضغوطات خارجية ناجمة عن المشاركة في السوق وعن تحوّلات هذا السوق، ومن جهة أخرى، عن قصور نظام معيّن ثم عن الجهود المبذولة بهدف تجاوز هذا القصور تحت تأثير الظواهر المتعدّدة للوجود الأوروبي المستجدّ.

الفصل التاسع

المصادرة الجبائية للمدّخرات وانخفاض قيمة النقد

لأن الإدارة العثمانية كانت دائماً تفضّل الإبقاء على عامل الجباية ثابتاً، كان من المفروض ألا يطرأ سوى تغيير طفيف على الرسوم المفروضة على جبل لبنان. لكن هذا المبدأ بقي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر مجرّد نظريّة بسبب المضاعفات المحليّة الناجمة عن ضعف السلطة المركزيّة وعن الصعوبات الماليّة الكبيرة التي واجهتها. وإذا كان من الممكن أن نتبيّن أن أجرة الالتزام لم تتغيّر إلّا ببطء، فقد أضيفت إليها «المظالم» المتزايدة باستمرار التي فرضها الولاة في تلك الفترة ثم النفقات الخاصة بالأمير بشير. وبالطبع كان الولاة يستفيدون من وضع يطلق مبادرتهم الشخصيّة بشكل أكبر إلّا أنهم، هم أنفسهم، كانوا مضطرّين إلى السعي لضمان ديمومة وظيفتهم الخاضعة للتجديد السنوي بتلبية الإحتياجات المالية للسلطان ولحاشيته، وفي آن واحد، لتحمّل نتائج التحوّلات النقديّة المستجدّة في القسطنطينية. من جهة أخرى، كان تحديد قيمة الميري يتمّ في أغلب الأحيان وفقاً لطبيعة المحاصيل[1]؛ ومع ان الإنتاج كان يُحسب جزافياً بنسبة متوسّطة في عقود

١ . كانت التنظيمات العثمانية تحدّد بوضوح عند أية مرحلة من إعداد المحصول (الحبوب بعد الدرس، الزيت بعد عصر الزيتون) تتمّ حسبة المال المفروض؛ أنظر: .MANTRAN et SAUVAGET: *op. cit*.
نجد هذا التفصيل أيضاً في عقود المزارعة التي سندرسها في الفصل القادم. وبخلاف ذلك، بقيت شهادة الرحّالة الأجانب غامضة حول هذه النقطة؛ أنظر على سبيل المثال: VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 454 «تفرض هذه الضريبة المسماة بالميري على شجر التوت، والكروم والقطن والحبوب».

المزارعة، فقد عرف هذا النظام بعض الإنحرافات كما يتبيّن على سبيل المثال في قرار تخفيض قيمة الميري الصادر على أثر محصول بالغ السوء[٢].

يُفترض تناول هذه الظروف الجبائية في جبل لبنان من خلال الإطلاع على قوائم الجباية العينيّة المفروضة على الجبلين ثم تقدير المبالغ المدفوعة ـ وإن كان تقديرها يتمّ بشكل إجمالي إلى حدّ كبير ـ، ومقارنتها بانخفاض سعر العملة.

*
* *

كان دفع الجباية للوالي يتمّ سنوياً على أن تسلّم إلى الخزينة الأميريّة، تلك الخزينة التي تسمّى عامة **بالميري** في دوائر القسطنطينية[٣]؛ أما الجباية بحدّ ذاتها فكان يشار إليها بمصطلح **المال الميري**، أي مال الخزينة الأميرية أو بتعبير أبسط **الميري**، وتتضمّن أساساً المال المفروض على العقار المشار إليه في جميع الوثائق بمصطلح **الميري**[٤]. نذكّر أيضاً بأن كلمة الميري كانت تستخدم عادة للإشارة إلى أراضي السلطان، أي **الأراضي الأميرية**. وهكذا، فإن المصطلح نفسه، أي **الميري**، الذي يندرج من عبارات مركّبة مختلفة، لكنّها دائماً مرتبطة بالسلطان، أصبح يشير في نهاية الأمر إلى خزينة الدولة العثمانيّة، وإلى الجباية التي تغذّي تلك الخزينة، وإلى الأموال المفروضة المكوّنة لهذه الجباية والخاصة بالعقارات. ويغطّي تسلسل المعاني هذا مساراً آخر يبدأ بدفع الجباية للسلطان وينتهي بالحيازة الفعليّة للأرض. لم يرد في

---

٢. (م إ آ) ٩٨٢ : خفض الميري بنسبة لثلث من المبلغ المطلوب بسبب سوء المحصول. وبالطبع، لا يشكّل هذا المسلك، النابع من طبيعة الإقتصاد الزراعي، إستثناءً على الإطلاق، بل أنه، على عكس ذلك، أمر إعتيادي في كل الشرق الأوسط.

٣. GIBB et BOWEN: *op. cit.*, p. 128 n° 5, p. 133 n° 4, et II, p. 9-12; B. LEWIS: art. «Bayt al-mâl», *Encyclopédie de l'Islam*, 2ᵉ éd., II, p. 1181-1182.
كلمة «ميري» مشتقّة من الكلمة العربيّة «أمير»، وهي تنطبق على كلّ ما يرتبط «بالأمير»، بالسلطان.

٤. ينقل شبلي (CHEBLI: *op. cit.*, p. 232) عن حيدر شهاب أن هناك مالاً مفروضاً على الأرض يسمّى دَيْمُوسْ، ربما أعاد فرضه الأمير بشير سنة ١٨٠٧ في كسروان. على مدى القرون، تراكم بين المعنى الأصلي للمصطلحات، واستخدامها العملي، ومرادفاتها الفعليّة، كمّ من الملابسات يصعب على المؤرّخين القليلي الإطلاع تبيّنها. في الواقع، لا يتعلق الأمر هنا إلاّ بالميري، غير أن تزايد الأموال المفروضة هو الذي كان يثقل كاهل السكان في تلك الفترة. حول الدَيْمُوس أنظر: MANTRAN et SAUVAGET: *op. cit.*, p. 5, n° 3.

أوراق أسرة آل الخازن، كبار مقاطعجيّة كسروان، سوى مصطلح **الميري**[٥] للإشارة إلى مجمل التحصيلات العقاريّة المثقلة على المحاصيل.

فيما يتعلّق بتأسيس **الميري** لم يكن تقدير الأراضي الزراعية يتمّ بصفة دوريّة حقيقية إنما كان يتمّ «وفقاً لاحتياجات الحكومة»[٦]، وبالتحديد وفقاً لقدرتها على الفعل. في عام ١٨١٠ تقريباً، بوشرت عمليّة المسح التي استخدمت كقاعدة لتوزيع حصص الجباية في عهد الأمير بشير؛ ويشير المؤرّخ الماروني منصور الحتّوني إلى أن الأمير حسن شهاب، شقيق الأمير بشير، إهتمّ بالموضوع واشتغل عليه في كسروان عام ١٨٠٦[٧]، كما يذكر تقرير قنصلي من سنة ١٨٦٩ حول الأوضاع الجبائية في لبنان، أن الأمير بشير «أجرى مسحاً للأراضي خلال السنوات الأولى من هذا القرن (١٨١٠ ـ ١٨١٥)» لكي يتسنّى التوزيع بدقّة أكبر[٨].

وقد وُضِعَت قائمة القرى التي ستخضع لدفع المال المفروض وأرفقت بقيمة المبالغ التي يطلبها الأمير[٩]، وكان المقاطعجيّة يضعون بدورهم كشوفات بالمبالغ التي تمّت جبايتها ويرفقونها بالتفاصيل المتعلّقة بكل قرية[١٠].

على هذا الصعيد، ينطبق المصطلح العام، أي **الميري**، على أنواع مختلفة من الرسوم تمّ تحديدها عرفاً ووفقاً للإنتاج المحلّي؛ ومن ثم لا يمكن فصل مصطلح **الميري** عن المستحقّات التي كان يتقاضاها الأمير والمقاطعجيّة لحسابهم الشخصي. ويضاف إلى المبالغ التي يجبيها هؤلاء، بعد حلّ الشرانق، ودرس الحبوب، وعصر

---

٥. في إحدى المخطوطات (م إ آ ـ ٢٨٢٣) سُمِّيَ بـ ميري الأراضي.

٦. Cf. Gibb et Bowen: *op. cit.*, II, p. 43.
H. Guys: *Beyrout...*, II, p. 140.
C. Niebuhr: *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins*, Amsterdam, 1780, t. II, p. 353.
يتكلّم هذان المؤلّفان عن أعمال دورية لإحصاء الأملاك كل ٥، أو ١٠، أو ١٥ أو ٢٠ عاماً؛ غير أن هذا كلام نظري بقدر ما هي غير دقيق ولا يمكن تبيّن الأمر إلّا من خلال دراسة الوقائع الإقليميّة.

٧. الحتّوني: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

٨. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٩، الورقة ٩٥، برقية من أ. روسو بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩؛ ومحضر في (م ق ع)، المحفظة ٩٦، ١٨٦٩، ملفّ «سياسة».

٩. (م إ آ) ٢٨٢٣؛ إخطار من الأمير قاسم شهاب إلى الشيخ فرجان الخازن يقضي بتوزيع الميري على القرى حسب القائمة المرسلة.

١٠. (م إ آ) ٢١٤٨، و١٩٩١؛ قوائم بتفاصيل الميري المدفوع عن قرى في كسروان.

الزيتون ـ محتفظين بقسط منها ـ، نفقات أخرى فرضوا أيضاً دفعها على الفلّاحين. إنها النفقات الخاصة بالناطور، وهو كالخفير والوكيل في آن واحد يعمل في خدمة المشايخ[11]، و«هدايا» الأعياد، ورسوم المباركة والزواج، والحلّالات، والمعيز، والحراسة، والحملات العسكريّة. . . ؛ سندرس توزيع هذه الرسوم وطرق دفعها في الفصل القادم في إطار العلاقات بين المقاطعجيّة والفلّاحين. من جهة أخرى، كانت توجد رسوم خاصة بالحرير وهو على رأس السلع المطروحة للبيع في الأسواق؛ كانت تفرض الرسوم على تسويقه بينما يكون الإنتاج لا يزال يرزح تحت ثقلها. وبهذا انكشف جانباً من دور الأعيان الذين تولّوا هنا دور الوساطة بين عمليّتي الإنتاج واستثماره التجاري. وفي عام ١٧٧٩، فرض الأمير يوسف شهاب رسماً قيمته خمسة قروش على أوقيّة (٢١٣ غراماً تقريباً) «بزر» دود القزّ، إلا أنه اضطرّ إلى التخلّي عن إجرائه بعد وقت قصير بسبب الإستياء الشديد الذي أثاره عند الفلاحين في دير القمر[12]. وهكذا، ربّما لم تكن جباية ذلك الرسم على «بذور» دود القزّ أو **الطَرح**[13] والذي أُقِرَّ بعد حين في المنطقة الوسطى من جبل لبنان، جرت في كلّ مكان وبشكل منتظم. كان مسؤولو الضريبة يتنازعون الأرباح المترتّبة على احتكار «ميزان الحرير» في المناطق التي كان يتمّ فيها وزن شلل الحرير؛ وفي سنة ١٨٠٦ تقريباً، كان الأمير حسن شهاب لا يزال حاقداً على جرجس باز الذي انتزع منه هذا الإحتكار المثمر الخاضع لنفوذ مشايخ آل الخازن في بلدة الذوق في كسروان، في حين كان الأمير حسن يريد نقل مركزه إلى ميناء جونيه لمنفعته الشخصيّة[14]. وابتداءً من سنة ١٨٣٣، أقامت إدارة محمّد علي في بيروت ميزان الحرير الوحيد واحتكرته، إلّا أنها عادت بعد مرور وقت قصير، وتركت مهمّة إستثماره لبضعة تجّار من هذه المدينة.

أما الأمير بشير فقد ضمن لنفسه الجباية المباشرة لجميع المستحقّات في بعض القرى على حساب المقاطعجيّة الذين كان قد تسبّب في إفقارهم، واتّبع منهج ولاة عكا، فـ«احتكر بعض المهن متقاضياً بعض الرسوم عليها: وقد مُنِع ذبح البهايم، في

---

١١. (م إ آ) ٥٦١٢، ٢٨٨٩ (١٠ تشرين الأوّل/ أتوبر ١٨٤٤)، وإشارة إليه في عدد من عقود المزارعة.

١٢. حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧. CHEBLI: *op. cit.*, p. 133.

١٣. (م إ آ) ٨١٠، ٤٢٢٩، و٥٩٦٧؛ H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 141
وربّما دلّ مصطلح «الطرح» هذا على رسم مفروض على البرمات وعلى الحلّالات.

١٤. CHEBLI: *op. cit.*, p. 230؛ أعدم جرجس باز سنة ١٨٠٧.

جميع القرى الكبيرة، دون دفع الرسم المطلوب، وتمّ كذلك إنشاء حوالي عشرين جزارة وأجّرها بعقود إلتزام. وأقيم، في جميع القرى الداخلية التي كانت تُنْقَل إليها المواد الغذائية المخصّصة لاستهلاك الأهالي، نوع من الأسواق وفرض على الباعة القدوم إليها. وكان كل بائع يدفع رسماً على المكان الذي يشغله. وكان إنعال الدواب محظوراً في الأماكن التي لم يعيّن فيها الأمير بياطرة ذوي إمتياز وقد طال هذا النوع من الرسوم كل شيء تقريباً، كل شيء بما فيه **دواليب حلّ الحرير**•. وكانت الطواحين قد أخضعت لهذا النظام منذ زمن بعيد»[15]. من جهة أخرى، فُرِضَ على المناطق التي كان يعبرها الأمير بشير خلال تنقّلاته أن تتولّى تزويده بالمؤن[16]. وتجدر الإشارة فيما يتعلّق بكلّ هذه المبالغ التي كانت تدخل خزنة الأمير والمقاطعجيّة، إلى أن هذا الدخل الشخصي لم يكن يستخدم لمجرّد تغطية النفقات العامة والخاصة المرتبطة بمكانتهم وبوظيفتهم بل كان أيضاً يسمح عند الضرورة بالإستجابة السريعة في حال طالبتهم السلطات العليا بمزيد من الأموال.

وفيما يتعلّق **بالجوالي** [وهو المال المفروض على الرأس]، كانت الإمبراطوريّة العثمانية تطبّق الشريعة الإسلامية القاضية بأن يفرض هذا المال على الذمّيّين [أي الطوائف المسيحية واليهودية] المعفيّين من الجنديّة والذين ينعمون بحماية الدولة الإسلامية. تدلّ الوثائق المذكورة أعلاه على أن الجوالي كان يدفعها في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر المسيحيون من قرى لبنان الجنوبي الخاضعة لنفوذ الأمراء والمشايخ الدروز غير أنهم كانوا أيضاً يتمكّنون من الحصول على إعفاء من دفع هذا المال[17]. وعندما حاول الأمير ملحم شهاب سنة ١٧٤٩، ثم الأمير يوسف

• أنظر الفصل الرابع عشر كل ما يتعلق بالمصطلحات الخاصة بعمليّة إنتاج الحرير وتسويقه (المترجم).

١٥. (م ق، ش خ) ب III رقم ٢٤٣: «تقرير حول الوضع التجاري والسياسي في سوريا» كتبه نائب القنصل مازوايه، ١٨٤٨: «يتكوّن دخل الأمير الكبير من ريع المزارع، ومن مناجم الحديد، وميزان الحرير، والمصابن، والجزية المفروضة على النَوَرْ، ورسوم المرور، والرسم المفروض على الأغنام، والأملاك، والقرى، والساحل... ويباع الجير المحضّر في الجبل لحساب الأمير الكبير، وإذا ما حصل بعض الأمراء والمشايخ على إذن لتحضيره في مناطق إقامتهم، يدفعون له رسماً مقابل ذلك»؛ H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 151.

١٦. (م إ ا) ٥٥٢٧: القمح والشعير الذي يطلبه الأمير بشير أثناء تنقّلاته.

١٧. الفصل الأوّل. وكذلك في الرسالة الموجّهة من الأمير منصور شهاب إلى الشيخ كنعان نكد سنة ١١٧٧هـ/ ١٧٦٤م والتي نقلها حريق: HARIK: *op. cit.*, p. 294.

شهاب سنة ١٧٨٢ جباية رسم خاص دعي **الشاشية**[١٨] بالإضافة إلى الميري، رفض الجبليون دفعها في المرّة الثانية واستعدّوا للعصيان[١٩]. وكان أهل جبل لبنان قد اعتادوا على ما يبدو إعتبار الميري صفقة جبائية تجرى مع السلطات العثمانية حول الجباية[٢٠]، كذلك انتهى الأمر بهذه السلطات إلى اعتبار أن الإلتزام يتضمّن مجمل الرسوم المطلوب دفعها من الجبل. وعند نهاية القرن الثامن عشر، لاحظ فولني أن «**الجوالي** ليست رسماً مفروضاً في البلاد التي يسري عليها نظام الإلتزام مثل بلاد الموارنة والدروز، إنما هو رسم يطالب بدفعه الرعايا المباشرون فقط»[٢١]. مما يعني أن جباية الجوالي لم تكن تتمّ بشكل مرض إلّا في المدن والسهول.

ربّما استطاع جبل لبنان أن يفلت من دفع الجوالي بفعل استقلاليّة نظامه الجبائي الذي ضمنته حمايات طبيعيّة وبشريّة؛ إلّا أن مبدأ المطالبة بدفعها قد استمرّ. وغالباً ما كان يسمّى هذا الرسم **بالخراج**. وهذا إلتباس إضافي عمّ سائر أنحاء الإمبراطوريّة العثمانية؛ وتجدر الإشارة هنا إلى التحوّلات التي طرأت على معنى هذا المصطلح: في القرن الأوّل الهجري كان يدلّ على المال المفروض على العقار في أراضي غير المسلمين، ثم في القرون اللاحقة، دلّ على المال المفروض على فئات معيّنة من الأراضي وإن كان أصحابها من المسلمين[٢٢]؛ غير أن هذه المفاهيم كانت تتداولها أساساً على وجه الخصوص أوساط الفقهاء المسلمين المهتمّين بتسويغ المصطلحات. وقد أحاط الغموض بمصطلح **الخراج** منذ القرون الوسطى لاسيما عندما لم يكن هناك جباية منفصلة للمال المفروض على العقار وللجزية كما كان الحال في الدول السلجوقية في آسيا الصغرى. وفي نهاية القرن الثامن عشر كشف فولني النقاب عن العادة السائدة بتسمية ضريبة الرؤوس **الخراج**، وليس **الجزية** أو **الجوالي**. في القرن التاسع عشر ثبّت الإصلاحيّون الأتراك الذين أرادوا إبراز صورة

---

١٨. (م إ أ) ٢٩٩٢: **الشاشية المجبية زيادة على الميري.**

١٩. حول هذه المحاولات أنظر: حيدر شهاب: **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠؛ الشدياق: **مصدر سبق ذكره**، I، ص ١٥٢؛ CHEBLI: *op. cit.*, p. 83. ورد في: POLK: *op. cit.*, p. 43

٢٠. هذا ما يتبيّن من مشروع إعادة تنظيم أعدّته الكنيسة المارونيّة بين سنة ١٨٤٠ ـ ١٨٤٥ تقريباً. أورد حريق هذه الوثيق في ملحق كتابه: HARIK: *op. cit.*, p. 292.

٢١. VOLNEY: *op. cit.*, II, p. 225

٢٢. JUYNBOLL: art. «Kharâdj», *Encyclopédie de l'Islam*, 1ère éd., II, p. 955

التواصل الإسلامي في مؤسسات الإمبراطورية العثمانية هذا الإلتباس بتأكيدهم أن **الخراج**، بمفهوم المال الواقع على الرأس، هو مال مفروض على المسيحيين واليهود مقابل إعفائهم من الجنديّة[٢٣]. وقد اعتمدت الدوائر الأوروبيّة هذا التفسير ـ ومن ثم ما كان يتيحه للجانب التركي من مجال للمساومة ـ عندما تفاوضت مع الباب العالي حول تحسين وضعيّة الأقليّات الدينية وبالتالي حول إلغاء الإجراءات الجبائية التميزية المفروضة عليها. وتوجد إشارة إلى جباية **الخراج** في كسروان عام ١٨٠٧ [٢٤]؛ في تلك الفترة كانت المطالبة به تشكل في الواقع من جهة سليمان باشا، خليفة الجزّار في عكا، وسيلة تمكّنه من زيادة المبلغ الجزافي السنوي الذي كان على الأمير بشير أن يدفعه له[٢٥]. وعملاً بالمفهوم نفسه كان الأمير بشير، سنة ١٨٢١، لا يزال يقوم بجبايته من حين إلى آخر في منطقة جبيل لكبح المعارضة فيها ولتلبية الطلبات الماليّة المتكرّرة لعبدالله باشا[٢٦]. وحتى عندما أُخضِعَت سوريا لقبضة جديدة، أي لقبضة جيش محمّد علي وإدارته ودُعِيَ المسيحيون في لبنان بطلب خاص إلى دفع **الخراج**، فإن المعنيين بالأمر لم يفهموا المصطلحات بمعناها القديم ولم يفسّروها إلّا وفقاً للأعراف الجبائيّة السائدة في الجبل. وفي الثلاثينات (١٨٣٠) سعى ابراهيم باشا إلى فرض الأنظمة نفسها على مجمل أراضي سوريا وسط بلبلة حول مفاهيم النظم القديمة والممارسة الجبائية الفعليّة في سياق تطوّرها[٢٧]. وقد تمّت جباية مال شخصي لا جماعي، أقرّ في سنة ١٨٣٣ تحت اسم **الفردة** (ferdé في النصوص الغربية)، في سائر أنحاء البلاد التي كان يحتلّها جيشه بما فيها منطقة جبل لبنان؛ وكان مفروضاً مبدئياً على الأفراد الذكور فوق الإثني عشر عاماً مهما يكن انتماؤهم الطائفي، وتراوحت قيمته بين ١٥ قرشاً و٥٠٠ قرش للشخص الواحد، كلّ حسب ثروته. ويلاحظ غي الذي نقل صورة عن الإستياء الشعبي الذي ساد بيروت على أثر الإجراء

٢٣. GIBB et BOWEN: *op. cit.*, II, p. 251-252; R.H. DAVISON: *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, Princeton, 1963, p. 53, n° 6.

٢٤. (م إ آ) ٢٢٠٥ و٣١٥: الخراج المجبي سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.

٢٥. حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ٥١٣.

٢٦. المصدر نفسه، ص ٦٨٣، ورد في: POLK: *op. cit.*, p. 43

٢٧. حتى أنه طلب بالدقّة من سكان جبل لبنان أن يدفعوا نقوداً للمساهمة في تموين قافلة مكّة (م إ آ ـ ٢٨٢٣)، بعكس الولاة السابقين، رغم أن هؤلاء كانوا يدبّرون الأمر من خلال الموارد المسحوبة من ولاياتهم.

أن «جباية **الفردة**، وهي الضريبة الوحيدة التي أقرّها المصريون، تطاول جميع الطبقات في هذه المدينة. وبينما يدفع الأغنياء ٥٠٠ قرش، وهذا ليس بشيء بالنسبة لهم، يُطالب أصغر العمّال بدفع مبلغ يتراوح بين ٤٠ و٩٠ قرشاً مما يشكّل عبئاً ضخماً عليهم»[٢٨]؛ من جهة أخرى، كان مأخذ المسلمين على **الفردة** أنها المال المفروض على الرأس والذي لا يجوز أن يُلْزَموا به. وكانت جبايتها تتمّ بصرامة أكبر نظراً لاحتياجات جيش ابراهيم باشا. وقدّر مور (Moore)، القنصل الانكليزي في بيروت، أنه في عامي ١٨٣٨-١٨٣٩ كان يدفع المال المذكور في لبنان، ٨٠٠٠ درزي، و٠٠٠ ٢٧ مسيحي، و١٥٠٠ شيعي، و١٠٠٠ سني[٢٩]. وقدّر غي مبلغه الإجمالي بـ ٠٠٠ ٦١٠ ٢ قرش يسدّدهم «٠٠٠ ٥٨ من دافعي الضرائب بمتوسّط ٤٥ قرشاً»؛ ومن جهة أخرى إعتبر ربما بشيء من التحيّز أن المال الشخصي المفروض على الحضر «قد حلّ محلّ المظالم المفروضة عليهم في ظلّ النظام العثماني، في حين ازدادت أعباء الجبل السابقة بفعل هذا الرسم الجديد؛ وبينما كان يتوجّب على المصريين، **لو أرادوا الإنصاف**، إعفاء الجبل تماماً من هذا الرسم، فقد أبقوا على الرسم القديم الذي لم يكن يمثّل الضريبة **الشرعيّة** (légale)* بل مبلغاً طاب للولاة أن يزيدوه تعسّفاً»[٣٠].

وفي ربيع سنة ١٨٣٩، عبّر «سكان جبل لبنان عن استيائهم عندما طولبوا بدفع ضريبة تسمّى **الفردة**، ثلاثة أشهر قبل الموعد المعهود وقبل أن يتمكّنوا من جني الحرير الذي يمثّل موردهم الوحيد»[٣١].

---

٢٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٠، ١٨٣٦، سجل المراسلة لشهر تموز/ يوليو ١٨٣٦-١٨٣٨، رقم ١٣١: هـ. غي إلى القنصل في الإسكندرية، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧.

٢٩. ورد في: POLK: *op. cit.*, p. 155

* **الشرعيّة** (légale): يتوجّب عدم الخلط بين كلمتي «القانوني» و«الشرعي». وقد شاعت ترجمة كلمة (légale) ومشتقّاتها بكلمة «شرعي» ومشتقّاتها. ولكن الكلمة الفرنسية تعني «قانوني» وليس «شرعي» ذات الأبعاد الدينيّة بانتسابها إلى الشريعة الإسلامية التي كان العثمانيون يستندون إليها في كافة أوامرهم الإداريّة. بهذا المعنى الأخير إسْتُخْدِمَتْ الكلمة لتوفيق الإتّساق مع الظروف التاريخيّة التي صدرت فيها الأوامر العثمانيّة (المترجم).

٣٠. H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 248

٣١. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٢، ١٨٣٨، ملف «سفارة»، برقيّة من القنصل الكسندر دوفال (Alexandre Deval) إلى سفير فرنسا في القسطنطينية بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٣٩.

وقد فُرِضَ نوع آخر من الأعباء وهو السخرة، ممّا زاد من معارضة أهل جبل لبنان للنظام المصري. كانت السخرة تشكّل وسيلة قديمة جداً في مصر لتعبئة العمل الفلّاحي جماعياً؛ وكان إطارها الاقتصادي والاجتماعي قد تكوّن منذ قرون ليوظّف في استثمار وادي النيل[٣٢]. ولما أدخلها ابراهيم باشا على إطار بشري وريفي مختلف وعلى موازين مختلفة للعلاقة بين المجموعة الفلّاحيّة والجماعة والسلطة، إستُقْبِلَت كفعل اضطهادي لا يمكن تحمّله. غير أن إجراء مصادرة العمل لم يكن غريباً على الجبليين. ففي عام ١٨١٢ شارك الرجال الأصحّاء من جنوب لبنان في بناء قناة لنقل المياه إلى قصر بيت الدين، وكرّسوا لهذا الغرض يومين من العمل على أن يبدو ذلك فعلاً تطوّعياً من قبلهم[٣٣]؛ وكان الأمير قد أرسل رجالاً ليعملوا في تحصينات عكّا. إلّا أن ابراهيم باشا أضفى طابعاً نظامياً على ما كان يحدث بالمصادفة وكانت وطأته خفيفة نسبياً على الفلاحين في المواسم التي لم تكن تحتاج إلى عمل زراعي مكثّف. وفي البداية كان طلب إبراهيم باشا تسخير العمّال يهدف أيضاً إلى إصلاح ما سبّبه حصار عكّا من دمار[٣٤]. ثم تزايدت المطالب بعد العمليّة العنيفة التي أدّت إلى تجريد الجبليين المسيحيين والدروز من سلاحهم سنة ١٨٣٥؛ وفي كلّ الأحوال إنتهى الأمر بعمليّة نزع السلاح هذه أن أصبحت نوعاً من الجباية إذ أن الذين لم يتمكّنوا من تسليم بندقيّة كان عليهم أن يدفعوا مبلغاً موافقاً لقيمتها[٣٥]. كما فُرِض على قرى لبنان الجنوبي تحمّل أعباء ومصاريف إرسال رجال بِعَدَدِهم لاستخراج ونقل الفحم الخشبي القليل الجودة الذي تمّ تنشيط عمليّة استخراجه سنة ١٨٣٧ لاسيما بالقرب من بلدة قرنايل الواقعة على بعد ساعتين من بيروت سيراً على الأقدام؛ وقد تمّ فرز ٢٠٠ رجل للعمل في المنجم[٣٦]. واستخدمت يد عاملة من المصدر نفسه لبناء

٣٢. J. BERQUE: «Dans le Delta du Nil: le village et l'histoire», *Studia Islamica*, IV, 1955.

٣٣. CHEBLI: *op. cit.*, p. 243.

٣٤. H. GUYS: *«Beyrout...»*, II, p. 131-132.

٣٥. المصدر نفسه، ص ١٣٥-١٣٦.

٣٦. M. SABRY: *L'Empire égyptien sous Mohamed-Ali et la Question d'Orient (1811-1849)*, Paris, 1930, p. 361; POLK: *op. cit.*, p. 157-158; L. DUBERTRET: *Carte géologique du Liban*, notice, Beyrouth, 1955, p. 65.

تمّ استخراج فحم الخشب هذا منذ سنة ١٨٢٣ لحساب مصر: «لم يبدأ إستثمار مناجم الفحم الخشبي في =

المحجر الصحّي في بيروت[٣٧]. وكانت عمليّات مصادرة الرجال والدواب تتزايد، لاسيما في شمال لبنان، بهدف تأمين تنقلّات الجيش المصري[٣٨]؛ وإذ كان الجبليون غير قادرين على الإستغناء عن العلاقات التجاريّة مع الساحل، استطاعت السلطات المصريّة أن تخضعهم لهذا الغرض[٣٩].

بدت السخرة ظالمة للجبليين بشكل فاضح وبقدر ظلم فريضة أخرى أخذت منهم الرجال وهي الخدمة الإلزاميّة. لقد عارضها الدروز عندما طولبوا بتنفيذها بسبب ما كان يترتّب عليها من نفقات وخسائر[٤٠]، ولأنها تناقضت مع تقاليد ووضعيّة طائفتهم، واعتبروها إساءة إلى شرفهم. وكان بحري بك القبطي هو من كُلّف بجمع الأعيان الدروز لإقناعهم بالإنصياع لأوامر ابراهيم باشا، فتناوبت في خطابه الوعود بالنعم لمكافأة الخضوع («انظروا إليّ، إنني مجرّد مسيحي إرتقى إلى رتبة جنرال») والتهديد في حال الرفض (لقد أذلّ ابراهيم باشا السلطان نفسه)؛ «إنتظر الأعيان نهاية كلامه وأجابوه بأنّهم امتثلوا دائماً لما طُلِب منهم وانهم ما يزالون مستعدّين للسير كأنصار إلى أي مكان توجّههم إليه الأوامر، ولكنّهم لن يقدّموا أبداً رجالاً للجنديّة»[٤١]. هذه الطرفة نقلها هنري غي؛ ومع الإفتراض أنه «عدّلها» فهي تعبّر تماماً عن العقليّة السائدة. لم يرض الدروز بالخدمة الإلزامية لمصلحة حكومة مركزيّة بعيدة عنهم كلّ

= لبنان إلّا منذ عام، وليس لهذا الفحم قيمة إلّا في مصر بسبب ندرة المحروقات. وبما أن هذا الفحم ملك عام يسمح الأمير بشير بشحنه دون مقابل نقدي، مجاملة لباشا مصر؛ لذا لم تذكر قيمته على هذا الكشف، غير انه يمكن تقدير نفقات نقله وشحنه بمبلغ ١٠ ٠٠٠ فرنك»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١، الورقة ١٩١؛ «بيان بالبواخر التجارية الخارجة من ميناء بيروت خلال الفصل الرابع» لسنة ١٨٢٤.

٣٧. H. Guys: *Beyrout*..., II, p. 250.

٣٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١ ـ ١٨٣٢، سجلّ المراسلة مع الوزارة آذار/ مارس ١٨٣٦ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧، برقية من جوفروا (Geofroy)، وكيل القنصلية في طرابلس، ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٧.

٣٩. كانت محاولات التهرّب من أعمال السخرة الزائدة تسبّب باضطرابات اقتصادية؛ هذه وجهة نظر من المدينة: «أصبحت أعمال السخرة للرجال والخيول تكرّر إلى درجة أن الفلاحين المساكين لم يعودوا يجرأون على قصد مدينتنا [طرابلس]؛ وهكذا بدأت تنقص جميع المواد الغذائية مما بدأ يزعج السكان كثيراً»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١ ـ ١٨٣٢، سجل المراسلة مع الوزارة آذار/ مارس ١٨٣٦ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧، برقية من جوفروا، وكيل القنصلية في طرابلس، ١١ تموز/ يوليو ١٨٣٧.

٤٠. Bowring: *Report*..., cité par Polk: *op. cit.*, p. 157.

٤١. H. Guys: *Beyrout*..., II, p. 133-134.

البعد؛ ولم يكن بودّهم التخلّي عن إمتيازاتهم الطائفية من أجل المساواة في وظيفة ترتكز على أقدم أشكال الطغيان ولا تمثّل بالنسبة لهم سوى مزيد من الإضطهاد الجبائي والعسكري. كانت غريبة عن آدابهم، وعن حقوقهم، وعن استقلاليتهم النسبيّة («السير كأنصار»). وكان الإجراء دخيلاً عليهم بقدر ما كانت السلطات التي أرادت إخضاعهم له دخيلة؛ ثم أن حداثته نفسها قد زادت من الشعور بالغربة عنه.

ربّما ترافقت عودة إدارة السلطان بوعود تطرّقت إلى تخفيف المال المفروض؛ أما في الواقع، فقد ازداد على أثرها سوء التفاهم، إذ كانت الحكومة التركيّة قد ربطت إسترجاع نفوذها بالإصلاحات الجبائية والعسكريّة، حسبما جاء في النيّات المعلنة في خطّ كلخانة الشريف.

*
* *

لا يمكن معرفة المجموع السنوي للمستحقّات المدفوعة من قبل الجبليين إلاّ بشكل تقريبي للغاية.

وحيث أن ميري الجبل كان يخضع للإلتزام، فالذين أرادوا تقدير قيمته سعوا بالطبع إلى معرفة سعر هذا الإلتزام ثم جمعوه مع المبالغ الإضافية التي كان يطالب بها الولاة، ليبيّنوا، بدرجة أو بأخرى من الدقّة، المبلغ الذي كان هؤلاء يتقاضونه. والحال أن هذه الأموال لم تكن تمثّل مجموع النفقات المفروضة على النشاط الاقتصادي والمخصومة من الثروات المتراكمة في جبل لبنان، كما لم تكن الأموال المرسلة إلى القسطنطينية من قبل الولاة تمثّل مجموع ما يدخل إلى خزينتهم. كان الأمراء والمقاطعجيّة يحتفظون لأنفسهم بجزء من الأموال التي يدفعها الفلاحون، وكانوا ينظّمون الجباية بشراسة أكبر لاسيما وأن ارتفاع الميري أو «المظالم» كان من الممكن أن ينعكس على دخلهم الخاص[٤٢]؛ من جهة أخرى كان دائنو المدن يستوفون بفوائد ربويّة ما يمنحونه للأعيان أو للفلاّحين من سلف لتسديد الجباية. وبالتالي، لا يستنتج من مستوى العلاقات بين الأمير والوالي سوى معلومات غير كاملة، إذ بقي المبلغ الذي كان يقتطعه المكلفون بالجباية أو دائنو الأموال المخصّصة لدفعها مجهولاً، غير أن البحث في هذا المجال يشكّل المنطلق الأفضل لمحاولة

٤٢. أنظر الفصل الثامن، والهامش ٩٧ في هذا الفصل، والفصل العاشر.

المحجر الصحّي في بيروت[٣٧]. وكانت عمليّات مصادرة الرجال والدواب تتزايد، لاسيما في شمال لبنان، بهدف تأمين تنقلّات الجيش المصري[٣٨]؛ وإذ كان الجبليون غير قادرين على الإستغناء عن العلاقات التجاريّة مع الساحل، استطاعت السلطات المصريّة أن تخضعهم لهذا الغرض[٣٩].

بدت السخرة ظالمة للجبليين بشكل فاضح وبقدر ظلم فريضة أخرى أخذت منهم الرجال وهي الخدمة الإلزاميّة. لقد عارضها الدروز عندما طولبوا بتنفيذها بسبب ما كان يترتّب عليها من نفقات وخسائر[٤٠]، ولأنها تناقضت مع تقاليد ووضعيّة طائفتهم، واعتبروها إساءة إلى شرفهم. وكان بحري بك القبطي هو من كُلّف بجمع الأعيان الدروز لإقناعهم بالإنصياع لأوامر ابراهيم باشا، فتناوبت في خطابه الوعود بالنعم لمكافأة الخضوع («انظروا إليّ، إنني مجرّد مسيحي إرتقى إلى رتبة جنرال») والتهديد في حال الرفض (لقد أذلّ ابراهيم باشا السلطان نفسه)؛ «إنتظر الأعيان نهاية كلامه وأجابوه بأنّهم امتثلوا دائماً لما طُلِب منهم وانهم ما يزالون مستعدّين للسير كأنصار إلى أي مكان توجّههم إليه الأوامر، ولكنّهم لن يقدّموا أبداً رجالاً للجنديّة»[٤١]. هذه الطرفة نقلها هنري غي؛ ومع الإفتراض أنه «عدّلها» فهي تعبّر تماماً عن العقليّة السائدة. لم يرض الدروز بالخدمة الإلزامية لمصلحة حكومة مركزيّة بعيدة عنهم كلّ

= لبنان إلاّ منذ عام، وليس لهذا الفحم قيمة إلاّ في مصر بسبب ندرة المحروقات. وبما أن هذا الفحم ملك عام يسمح الأمير بشير بشحنه دون مقابل نقدي، مجاملة لباشا مصر؛ لذا لم تذكر قيمته على هذا الكشف، غير انه يمكن تقدير نفقات نقله وشحنه بمبلغ ٠٠٠ ١٠ فرنك»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١، الورقة ١٩١؛ «بيان بالبواخر التجارية الخارجة من ميناء بيروت خلال الفصل الرابع» لسنة ١٨٢٤.

٣٧. H. Guys: *Beyrout...*, II, p. 250.

٣٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١ ـ ١٨٣٢، سجلّ المراسلة مع الوزارة آذار/ مارس ١٨٣٦ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧، برقية من جوفروا (Geofroy)، وكيل القنصلية في طرابلس، ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٧.

٣٩. كانت محاولات التهرّب من أعمال السخرة الزائدة تتسبّب باضطرابات اقتصادية؛ هذه وجهة نظر من المدينة: «أصبحت أعمال السخرة للرجال والخيول تتكرّر إلى درجة أن الفلاحين المساكين لم يعودوا يجرأون على قصد مدينتنا [طرابلس]؛ وهكذا بدأت تنقص جميع المواد الغذائية مما بدأ بزعج السكان كثيراً»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١ ـ ١٨٣٢، سجل المراسلة مع الوزارة آذار/ مارس ١٨٣٦ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧، برقية من جوفروا، وكيل القنصلية في طرابلس، ١١ تموز/ يوليو ١٨٣٧.

٤٠. Bowring: *Report...*, cité par Polk: *op. cit.*, p. 157.

٤١. H. Guys: *Beyrout...*, II, p. 133-134.

البعد؛ ولم يكن بودّهم التخلّي عن إمتيازاتهم الطائفية من أجل المساواة في وظيفة ترتكز على أقدم أشكال الطغيان ولا تمثّل بالنسبة لهم سوى مزيد من الإضطهاد الجبائي والعسكري. كانت غريبة عن آدابهم، وعن حقوقهم، وعن استقلاليتهم النسبيّة («السير كأنصار»). وكان الإجراء دخيلاً عليهم بقدر ما كانت السلطات التي أرادت إخضاعهم له دخيلة؛ ثم أن حداثته نفسها قد زادت من الشعور بالغربة عنه.

ربّما ترافقت عودة إدارة السلطان بوعود تطرّقت إلى تخفيف المال المفروض؛ أما في الواقع، فقد ازداد على أثرها سوء التفاهم، إذ كانت الحكومة التركيّة قد ربطت إسترجاع نفوذها بالإصلاحات الجبائية والعسكريّة، حسبما جاء في النيّات المعلنة في خطّ كلخانة الشريف.

*
* *

لا يمكن معرفة المجموع السنوي للمستحقّات المدفوعة من قبل الجبليين إلاّ بشكل تقريبي للغاية.

وحيث أن ميري الجبل كان يخضع للإلتزام، فالذين أرادوا تقدير قيمته سعوا بالطبع إلى معرفة سعر هذا الإلتزام ثم جمعوه مع المبالغ الإضافية التي كان يطالب بها الولاة، ليبيّنوا، بدرجة أو بأخرى من الدقّة، المبلغ الذي كان هؤلاء يتقاضونه. والحال أن هذه الأموال لم تكن تمثّل مجموع النفقات المفروضة على النشاط الاقتصادي والمخصومة من الثروات المتراكمة في جبل لبنان، كما لم تكن الأموال المرسلة إلى القسطنطينية من قبل الولاة تمثّل مجموع ما يدخل إلى خزينتهم. كان الأمراء والمقاطعجيّة يحتفظون لأنفسهم بجزء من الأموال التي يدفعها الفلاحون، وكانوا ينظّمون الجباية بشراسة أكبر لاسيما وأن ارتفاع الميري أو «المظالم» كان من الممكن أن ينعكس على دخلهم الخاص[٤٢]؛ من جهة أخرى كان دائنو المدن يستوفون بفوائد ربويّة ما يمنحونه للأعيان أو للفلاّحين من سلف لتسديد الجباية. وبالتالي، لا يستنتج من مستوى العلاقات بين الأمير والوالي سوى معلومات غير كاملة، إذ بقي المبلغ الذي كان يقتطعه المكلفون بالجباية أو دائنو الأموال المخصّصة لدفعها مجهولاً، غير أن البحث في هذا المجال يشكّل المنطلق الأفضل لمحاولة

٤٢. أنظر الفصل الثامن، والهامش ٩٧ في هذا الفصل، والفصل العاشر.

التوصّل إلى تقدير عام؛ وحيث أن محفوظات المقاطعجيّة هي، في وضعها الراهن، جزئية، ومتقطّعة، وغير مؤرّخة في الغالب، يتبيّن أن النقص البالغ فيها لا يسمح بإتباع منهج آخر، رغم أهميتها فيما يتعلّق بحصر الوقائع القرويّة وإيضاح النقاط المغفلة إلى حدّ ما في المصادر الأخرى حيث كان الإستثناء يلفت إنتباه كتّاب الحوليّات ـ وعلى وجه الخصوص حيدر شهاب ـ أكثر مما كانت تفعله القاعدة العامة. وكانت الأرقام المذكورة على يدهم تصوّر الوضع المأساوي أكثر مما كانت تستجيب لضرورات المعلومات الإحصائية. وإذا كان بعض الرحّالة والقناصل قد حرصوا إلى حدّ ما، على التميز بين «المظالم» والميري الواجب دفعه قانوناً للسلطان، فغالباً ما تعثّر جهدهم التحليلي أمام المراجع المجزّأة وأمام الرأي المشوّش أو المتحيّز لمصادرهم. من جهة أخرى، ورغم الإلتزام المزدوج نظرياً لميري الجبل، فإن والي عكا، كان يمارس حينذاك ضغطه الجبائي على أمير «الدروز»[٤٣].

إذا أردنا تقييم النتائج، يفترض مقارنة هذه المعطيات كما هي. تستند الأرقام إلى المقاييس السائدة في الأقاليم الشامية حيث كان تحديد مبلغ الضريبة وتوزيعها يتمّان بناء على الوحدة الحسابية المعتمدة لدى الخزينة الأميريّة العثمانية، وهي «الكيس» المقسّم إلى ٥٠٠ قرش. ولا يعزى تغيّر المبالغ التي تتضمّنها هذه الوحدة الحسابية إلى احتياجات الولاة أو طموحاتهم فقط إنّما يعبّر أيضاً عن واقع نقدي متقلّب للغاية.

يقول فولني مستنداً إلى معلومات سبق أن قدّمها كارستن نيبور (Carsten Niebuhr)[٤٤]، أن الجباية السنويّة في بلاد الدروز كانت تبلغ ١٦٠ كيساً في بداية القرن الثامن عشر ولكن الأمير الشهابي الذي حكمها من سنة ١٧٢٩ حتى سنة ١٧٥٤ «أجبر الأتراك على تخفيضها لتبلغ ٦٠ كيساً»[٤٥]. وذكر فانتور دو بارادي (Venture de Paradis) في كتاباته سنة ١٧٧٧ أن «الدروز المتوطّنين في أنحاء سلسلة جبل لبنان الشرقية كافة وفي منطقة نهر صيدا»، كانوا يدفعون ٤٠٠ كيس قيمة الميري[٤٦].

---

٤٣. أنظر لاحقاً في هذا الفصل.

٤٤. C. NIEBUHR: *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins*, Amsterdam, 1780, t. II, p. 362, cité par POLK: *op. cit.*, p. 34.

٤٥. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 454.

٤٦. ورد في: F. CHARLES-ROUX: *Les Échelles de Syrie et de Palestine au XVIII^e siècle*, Paris, 1928, p. 206.

واستخلص فولني أنه، عندما أصبح الجزّار باشا والياً لعكّا، «كان إلتزام البلاد يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك»، أي ما يعادل ٨٠ كيساً، لكنّ الجزّار انتزع من الأمير يوسف شهاب ما يقارب «أربعة ملايين فرنك» في مدّة ٥ سنوات[٤٧]، أي ما يساوي ٣٢٠٠ كيس بمعدّل ٦٤٠ كيساً لكل سنة. وبالإضافة إلى ذلك كان الأمير يوسف شهاب يدفع ٣٠ كيساً لوالي طرابلس مقابل إلتزام «الموارنة» لمنطقة لبنان الشمالي[٤٨]. أي أن المجموع كان يبلغ ٦٧٠ كيساً، علماً بأن الثمن الحقيقي للإلتزام كان يبلغ ١١٠ أكياس فقط. على سبيل المقارنة واستناداً إلى بيانات الكاتب نفسه، كان واليا عكا وطرابلس يدفعان كلاهما ٧٥٠ كيساً في السنة للخزينة العثمانية ويضمنان تموين القافلة المتّجهة إلى مكة[٤٩] كل سنة أيضاً بما يساوي ٧٥٠ كيساً إضافياً.

وابتداءاً من العام ١٧٨٨، أعطت الخصومات الواقعة بين الأمير يوسف، ثم بين أبنائه وبين الأمير بشير فرصة للجزّار لرفع سعر المزاد (فيما يتعلّق بالإلتزام). ولم يكن من السهل تميز ما الذي دُفِع بالفعل وسط كل المطالبات والوعود. يذكر حيدر شهاب، وربّما لأن الأمر استثنائي، ما مفاده أن الجبل قد دفع ١٢٠٠ كيس سنة ١٧٨٩ وأن الأمير يوسف قد اقترح على الجزّار ١٥٠ كيساً في الشهر مقابل احتفاظه بالحكم بينما اقترح الأمير بشير ٢٥٠ كيساً في الشهر[٥٠]. وهناك أرقام تبدو مطابقة لمبالغ تمّ دفعها بانتظام أكبر. وقيل أن الجزّار فرض سنة ١٧٩٢ على الأميرين حيدر وقعدان دفع ٤٠٠٠ كيس عن ستّ سنوات، أي ما يعادل ٦٦٦ كيساً عن السنة الواحدة[٥١]؛ وفي فترة ١٧٩٤ ـ ١٧٩٥ أعاد الجزّار حكم الجبل إلى الأمير بشير وأخيه مقابل ٥٠ كيساً في الشهر أي مقابل ٦٠٠ كيس في السنة[٥٢]. لم تكن تلك المبالغ تتضمّن لا «الهدايا» التي يقدّمها الأمراء ولا «المظالم» أو رسوم المرور المجبيّة في المدن الساحليّة.

ويبدو أن الأمير بشير قد التزم ابتداءاً من عام ١٨٠٣ دفع ٨٠٠ كيس في السنة

٤٧. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 448.

٤٨. *Id.*, II, p. 65.

٤٩. *Id.*, II, p. 63-64 et p. 74-75.

٥٠. ورد في: POLK: *op. cit.*, p. 35-36.

٥١. *Id.*, p. 39.

٥٢. H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 119.

للجزّار بمفعول رجعي عن السنوات الأربع السابقة[٥٣]. وبعد وفاة والي عكا في عام ١٨٠٤، جاء خليفته سليمان، الذي يجدر التذكير بأنه كان يعتبر رجلاً معتدلاً، ليحصّل من الجبل ٨٠٠ كيس على الأقل في السنة، فكان يطالب بجباية الخراج أو يطالب بتسديد الأموال التي كان الأمراء قد اقترضوها من سلفه الجزّار[٥٤]. وقد تمّ تحويل جزء من المبالغ المطلوبة «لتسديد» تلك الديون إلى عكّا بواسطة تجّار فرنسيين يبدو أنهم وافقوا على تسليف الأمير بشير مبلغ من المال على أن يعيده إليهم بعد الموسم وبالتحديد بعد جني الحرير ونتاج الزيت. وفي عام ١٨١٠، قدّر بركهارت قيمة الميري بـ ٠٠٠ ٢٦٥ قرش أي بما يساوي ٥٣٢ كيساً، لكنه أشار أيضاً إلى أن جبايته كانت في أحيان كثيرة تتمّ أكثر من مرّة في السنة[٥٥].

بعد ارتقائه منصب والي عكا بوقت قليل سنة ١٨١٩، طالب عبدالله باشا الأمير بشير بدفع ٢٠٠٠ كيس بالإضافة إلى خنجرين ثمينين[٥٦]. وقد اضطرّ الأمير بشير إلى الاقتراض من تجار البلاد ومن الشيخ بشير جنبلاط ليتمكّن من تلبية طلبات الوالي الجديد على وجه السرعة، ثم فرض رسوماً أكبر على الفلاحين الذين وظّف الحزب اليزبكي استياءهم ضدّه. في عام ١٨٢١، فرض على المقاطعات المسيحيّة في لبنان الأوسط دفع احتياطي يبلغ ضعف الجباية أشير إليه في الوثائق بمصطلح المالَيْن. وقد سبق ذكر هذه الوسيلة المفضوحة لزيادة المستحقّات في بداية القرن عندما اقتضى

---

٥٣. حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٧.

٥٤. المصدر نفسه، ص ٤٣٢؛ وأيضاً: CHEBLI: *op. cit.*, p. 227

حيث إن الجزّار لم يسلّم قيمة إلتزامات الأمراء اللبنانيين منذ ٣٠ عاماً، طالب سليمان الأمير بشير بدفعها؛ وتمّت الصفقة على أساس دفع قسط سنوي بقدر ٦٠٠ كيس. وهناك تفسير آخر:

H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 121.

«أدّت كل هذه الفتن إلى تراكم الديون التي بلغت مقداراً فادحاً يساوي ٠٠٠ ٩ كيس (ستة إلى سبعة ملايين فرنك). وعند تولّي سليمان باشا السلطة خلفاً للجزّار، كان لا بدّ من التفكير في سدادها. رفض سكان الجبل الإعتراف بهذا الدين إلّا أنهم إضطرّوا للخضوع إلى الترتيب الذي وافق عليه الباشا والقاضي بتجزئة المبلغ بحيث يتمّ دفع ٦٠٠ كيس سنوياً لمدّة ١٥ عاماً، وإذا ما أضيف المبلغ السنوي إلى قيمة الجباية البالغة ٢٠٠ كيس، يصبح المقدار المطلوب دفعه سنوياً ٨٠٠ كيس إلى أن ينتهي الدين».

٥٥. ورد في: POLK: *op. cit.*, p. 41 et p. 145.

كانت الظروف التجارية سيئة في تلك الفترة، إلّا أن إحتياجات الخزينة كانت ملحّة.

٥٦. حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٦ ـ ٦٥٩؛ CHEBLI: *op. cit.*, p. 266-267

الأمر تلبية مطالب الجزّار ثم سليمان، ثم احتياجات الأمير بشير[٥٧]؛ ولما كان المال الثاني يُجْبى مباشرة بعد الأول وفي موسم الحصاد، لم يكن من الممكن أن ينجم عنه سوى نفاذ المدّخرات أو إغراق الريف في الديون إذ كان، على وجه التحديد، يترتّب على الجباية الثانية رهن المحاصيل القادمة، مما كان يصبّ في مصلحة دائني المدن.

وقد ثار موارنة كسروان وجبيل، وقُمِع تحرّكهم، واضطرّوا إلى دفع المال المفروض[٥٨]. ورفع عبدالله باشا قيمة الميري إلى ٢٠٠٠ كيس؛ وقال غي معلّقاً: «تجدر الإشارة إلى أن هذه الشهوة المفرطة للذهب ظهرت عند الباشا بعد أن أرغم على دفع مبلغ كبير مقابل حصوله على العفو المنشود عقب تمرّده في عام ١٨٢٣»[٥٩]. بعد هزيمة الشيخ بشير جنبلاط ثم إعدامه في عام ١٨٢٥، لم يسحب عبدالله باشا جيوشه من الجبل إلا مقابل تغطية النفقات المترتّبة على مرابطتها هناك.

من جهة أخرى، إضطرّ الأمير بشير إلى دفع فدية قيمتها ٠٠٠ ٥٠ قرش (١٠٠ كيس) مقابل الإفراج عن أبناء حسن جنبلاط، إبن عمّ عدوّه، وإلى تسليم ٠٠٠ ٥٠ قرش لموفد محمّد علي الذي كان قد عرض وساطته، بالإضافة إلى الأحصنة، والأمتعة، والفرو، وقطع السلاح الثمين[٦٠]. في تموز/ يوليو ١٨٣٠، إتّفق عبدالله باشا مع الأمير بشير على مبلغ سنوي بالمقطوعيّة قدره ٣٥٠٠ كيس[٦١]، مما يدلّ على أن الميري مع المبالغ الإضافية كان ربّما قد بلغ هذه القيمة من قبل؛ غير أنه، في شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر رجا عبدالله باشا الأمير مرّة أخرى «أن يعاونه في تجميع المبلغ الذي يطالب به السلطان من أصل المستحقّات الجبائية» لأن «الإتفاق لم يستثن شروط الباب العالي»، وقدّر القنصل هنري غي القيمة الإضافية بألف كيس[٦٢].

---

٥٧. Cf. POLK: *op. cit.*, p. 36 et 146-147.

٥٨. حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ٦٨٥.
CHEBLI: *op. cit.*, p. 272-273 ؛ HARIK: *op. cit.*, p. 212 sqq.

٥٩. H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 123-124.

٦٠. حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٢ ـ ٧٧٨.
CHEBLI: *op. cit.*, p. 295-297.

٦١. (م ق ع)، بيروت، المحفظة ١٢، ١٨٢٨ـ ٢٩، ملفّ «سلطات مختلفة»، «نشرة أنباء» من إعداد هـ. غي: العدد ١١، ٣١ تموز/ يوليو ١٨٣٠.

٦٢. المصدر السابق، العدد ١٣، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٠. وعلى سبيل المقارنة، إضطرّت =

وبعد أن احتلّ إبراهيم باشا سوريا، إعتمدت الإدارة المصريّة النسبة التي حدّدها عبدالله باشا أساساً[٦٣]. منذ عام ١٨٣٢، حاولت هذه الإدارة، بأمر من محمّد علي، الإطلاع بدقّة أكبر على شؤون الجباية في الجبل[٦٤]. وقد تفاقم الضغط الجبائي بسرعة وأصبحت السيطرة على مجمل الأقاليم الشامية أمراً مكلفاً لعزيز مصر إذ كان مرغماً على دفع مبلغ سنوي ضخم للسلطان، بدل الميري، يقال أن قيمته بلغت ٠٠٠ ٥٠٠ ١٧ قرش بعد معاهدة كوتاهية للسلام[٦٥]، كما كان مرغماً على تغطية نفقات جيوشه وعملائه. في السنة المالية المبتدئة من شهر آذار/مارس ١٨٣٥، قدّم جبل لبنان بمجمله ٠٠٠ ٣٢٥ ١ قرش قيمة الميري و١٣٩ ١١٥ ١ قرشاً قيمة الضرائب الأخرى، أي ما مجموعه ٤٨٨٠ كيساً[٦٦]. وقد جاء المال المفروض على الفرد، أي

= مدينة بيروت إلى دفع «غرامة» قيمتها ٠٠٠ ٢٠ قرش (المصدر نفسه، العدد ١٠، ١٥ حزيران/ يونيو ١٨٣٠: «إلّا أن هذه الغرامة رغم ضآلة قيمتها، قد أرهبت سكان بيروت إلى درجة أن معظم المسيحيين غادروها إلى الجبل بعد الإعلان عن أن هذا الطلب سيكون شهرياً»)، فُرِضَ عليها رسم بقدر ٤٠٠ كيس «موزّعة كالآتي: الأتراك [أي المسلمون] ١٦٠ كيساً، الموارنة ٧٢، اليهود ٨، الروم الكاثوليك ٤٠، والروم ١٢٠» (المصدر نفسه، العدد ١١، ٣١ تموز/ يوليو ١٨٣٠) مما يمثّل ضريبة مرتفعة نسبياً نظراً لعدد السكان (٠٠٠ ٦ نسمة سنة ١٨٢٧ واستناداً إلى أرقام لابورد)؛ وقد تحدّدت قيمة الإلتزام عن الجمرك الوحيد في بيروت بمبلغ ٠٠٠ ١ كيس لسنة ١٨٢٧ (ش خ، المراسلة التجارية، ١، ورقة ٤١١، برقية هـ. غي، ٢٢ آذار/ مارس ١٨٢٧)، وبمبلغ ١٣٦٠ كيساً لسنة ١٨٣٠ («نشرة أنباء»، العدد ٩، ١٥ نيسان/ أبريل ١٨٣٠).

٦٣. H. Guys: *Beyrout...*, II, p. 132.

٦٤. A. Rustum: *A Calendar of State Papers from the Royal Archives of Egypt relating to the Affairs of Syria*, Beyrouth, 1940-1943, n° 1921, 2084 et 2140, cit. par Polk: *op. cit.*, p. 153.
ورد في وثيقة لأسرة من جنوب لبنان (نشرها ق. الباشا: «جريدة توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي» (*Al-Machriq*, XXXIII, 1935) قائمة بالرسوم التي تمّ دفعها حول تلك الفترة وقيمتها المتدنيّة إلى حدّ ما. وبالطبع تبقى هذه القائمة جزئية إلى حدّ، مثلها مثل جميع الوثائق المشابهة. وفي نقده لهذا النصّ، أشار بولك (Polk: *op. cit.*, p. 142, sqq) إلى أن الأرقام المذكورة لا تتضمّن المبالغ المجبيّة مباشرة على يد آل شهاب ـ وهي مبالغ مرتفعة جداً منذ أن تمّ إقصاء الشيخ بشير جنبلاط وعدد من المقاطعجية الدروز، ومصادرة ممتلكاتهم ـ، وتشير القائمة إلى فرض مال واحد وليس مالَيْن، وربّما تمّ استخدامها لخداع السلطات المصرية؛ أضيف إلى ذلك انه لم يذكر فيها سوى نوع واحد من الرسوم.

٦٥. يذكر بورينغ (Bowring) في تقريره الوارد في: Polk: *op. cit.*, p. 282, n° 21 et 22 أن قيمة الباية ٠٠٠ ١٧٥ ليرة استرلينية، علماً بأن الليرة تساوي ١٠٠ قرش.

٦٦. Rustum: *Material for a Corpus...* الوارد في: Polk: *op. cit.*, p. 156

الفردة التي كان مبلغها يُجَيَّرُ بالكامل لحساب الإدارة المصريّة، ليرفع هذا المجموع إذ تشير المصادر إلى أن الدخل الناجم عنها وحدها قد تراوح بين ٠٠٠ ٨٧٥ ١ قرش (٣٧٥٠ كيساً) و٠٠٠ ٦١٠ ٢ قرش (٥٢٢٠ كيساً)[٦٧] في العامين ١٨٣٨ و١٨٣٩. من جهة أخرى وعلى حدّ قول القنصل مور[٦٨]، بلغت قيمة **الميري والخراج** ٠٠٠ ٠٠٠ ٤ قرش أي ما يساوي ٨٠٠٠ كيس أضيفت إلى المبالغ السابقة. وقد وصل غي إلى النتيجة نفسها تقريباً إذ قدّر «مجموع المدفوعات الضريبيّة بـ ٠٠٠ ١٢ كيس[٦٩]. غير أن هذه الفترة كانت على الصعيد المالي أيضاً في مصلحة بشير. فالأمير، الذي كان ابراهيم باشا قد جرّده جزئياً من سلطته، إستغلّ الخوف الناجم عن مرابطة جيوشه وفرّج عن نفسه بزيادة إيراداته الشخصيّة؛ وعندما جمع باحثون آخرون عائدات الأمير وعائدات المصريين، وجدوا مبلغاً إجمالياً أكبر. فقدّر القنصل دي ميلواز (Des Méloizes) هذا المبلغ بـ٥٠٠ ١٧ كيس موزّعة كالآتي: ٥٠٠٠ كيس (٠٠٠ ٥٠٠ ٢ قرش) **للفردة**، ٢٥٠٠ كيس (٠٠٠ ٥٠٠ ١ قرش) **للميري**، و ٠٠٠ ١٠ كيس (٠٠٠ ٠٠٠ ٥ قرش) تمّت جبايتهما «بالإضافة إلى هذين الرسمين» على يد الأمير بشير[٧٠]. كما نقل عن مصدر قنصلي متأخر «أن المبلغ الذي كان يدفعه الجبل للأمير سنوياً وصلت قيمته في تلك الفترة إلى ٥٠٠ ١٢ كيس موزّعة كالآتي: ٥٠٠ ٦ كيس للضريبة العقاريّة، و٤٠٠٠ كيس للضريبة الشخصيّة أو الفردة، و٢٠٠٠ كيس **للبكاليك**[•]، والرسوم على الغنم، والمعيز، والمصابن، والمطاحن،

---

٦٧. مور وميخائيل مشاقة، ورد في:
H. GUYS: *Beyrout*..., II, p. 248 ؛POLK: *op. cit.*, p. 155

٦٨. ورد في: POLK: *op. cit.*, p.155.

٦٩. وفي كل الأحوال، يوجد إلتباس في الخبر: «إن الميري الذي يمثّل مجموع الضرائب يمكن تحديد نسبته بين ١٥ و٢٥٪ حسب البلاد والمنتجات. وقد يبلغ الرقم الإجمالي لكل هذه الرسوم المباشرة وغير المباشرة ٠٠٠ ١٢ كيس تقريباً (٠٠٠ ٤٠٠ ٢ فرنك)».
H. GUYS: *Beyrout*...

٧٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ١٣٨، «جدول مقارن للرسوم المفروضة على لبنان قبل الإحتلال المصري وأثناءه وللرسوم التي تهدّد هذا الجزء من سوريا»، مرفق ببرقية دي ميلواز، ٢٩ نيسان/ أبريل ١٨٤١.

• **البكاليك**: هي «الأملاك الأميرية التي تعود للحكومة وتتكوّن من الأراضي المشاع التي لم يمتلكها أحد أو المصادرة من قبل الحكومة بعد الكوارث والنزوح (...)» أنظر «**لبنان واللبنانيون**»، قسطنطين بتكوفيتش (مذكرات القنصل الروسي في بيروت ١٨٦٥ ـ ١٨٨٢)، دار المدى، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧٩ (المترجم).

إلخ... وكان من المفروض إضافة من ٢٥ إلى ٣٠٪ على هذا المبلغ الرسمي للنفقات المترتبة على الجباية، وللمظالم، إلخ...، أي ما مجموعه ١٦٠٠٠ كيس تقريباً مما كان يساوي بسعر العملة آنذاك ما يقارب الثلاثة ملايين فرنك»[٧١]. ورغم الطابع الجدّي لهاتين الشهادتين إلا أنهما تتركان هامشاً كبيراً للشك لاسيما حول المبلغ الحقيقي الذي كان من المفروض أن يدفعه الأمير بشير إلى السلطات المصريّة.

سنة ١٨٤٠، وعد قادة الحملة العسكرية الانكليزية والتركية أهالي سوريا بتخفيف الأموال المفروضة، في محاولة لكسب الدعم الشعبي لعودة النفوذ المباشر للسلطان. لكن سكان جبل لبنان أعربوا في ربيع سنة ١٨٤١، أثناء جني الحرير، عن احتجاجهم الشديد على التعرفة الجمركيّة الجديدة المقرّة بموجب الإتفاقيات التجارية المبرمة سنة ١٨٣٨ بين فرنسا وانكلترا والباب العالي، لأن «الحرير الذي يتمّ تصدير الجزء الأكبر منه والذي لم يكن يخضع سوى لرسم جمركي بسيط قيمته ٨٠ أُقجة* يساوي ½ ٪، أصبح يخضع مذذاك فصاعداً لرسم التجارة الداخليّة الذي يساوي ٩٪» مثله مثل السلع الغذائية التي يشتريها اللبنانيون[٧٢]. وتابع القنصل دي ميلواز دفاعه عن الجبليين الذين تزعّم البطريرك الماروني مقاومتهم ضدّ الرسوم الجمركية الجديدة، وطالب

---

٧١. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٩، الورقة ٩٦، برقية بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩.

* أُقجة: ½ ٪ من القرش (المترجم).

٧٢. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٣، الورقة ١٣٤، برقية بتاريخ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٨٤١؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١؛ كان القرش مقسّماً إلى ٤٠ بارة، والبارة إلى ٣ أقجات؛ وكان القرش يساوي إذن ١٢٠ أقجة. «الحرير هو ثروة لبنان؛ وهو يقدّم سبل العيش لسكّانه إذ يمكّنهم من شراء الحبوب والأقمشة التي يتجها الجبل بكميّات غير كافية. وتخضع أيضاً هذه الضروريات لرسم التجارة الداخلية البالغ ٩٪»؛ المصدر نفسه.

TESTA: *op. cit.*, t. III, Paris, 1868, p. 111.

«مذكرّة أمراء ومشايخ جبل لبنان إلى الباب العالي، بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٨٤١»: «إننا مكرهون على بيع منتجاتنا بثمن بخس في أحيان كثيرة من جهة، ومن جهة أخرى على شراء الحبوب بثمن مرتفع للغاية؛ وبالنتيجة سيطالبنا المضاربون الذين يشترون منا الحرير والزيت بخصم الرسوم المفروضة في التعريفة من ثمن هذه المنتجات، وكذلك فإن بائعي الحبوب سيطلبون عليها رسوماً أيضاً.» كان الموقّعون يحتجّون على رسم التصدير البالغ ١٢٪، لكن أرقامهم الإثباتية كان مشكوكاً فيها للغاية.

بنظام تفضيلي لـ «هذا الجزء من سوريا الذي لا ينتج المواد الضرورية لاستهلاكه، حيث أن إنتاجه الأساسي مخصّص للتبادل التجاري»[٧٣]. وقال بوريه، مبدياً قدراً أكبر من التحفّظ تجاه ما زعمه الجبليون ومفاده أن «التعرفة وحدها تسحب منهم عدداً من الأكياس أكبر مما يفعله محمّد علي بضرائبه المجتمعة»، أنه لن يكون من السهل التدقيق في هذا الإدّعاء «وسط المعلومات الخاطئة، والمبالغات، والأكاذيب المتعمّدة التي ينبغي إيجاد السبيل إلى الحقيقة من خلالها»[٧٤].

وكان الأعيان اللبنانيون يحتجّون على الرسم الجمركي الجديد ويطالبون في الوقت نفسه بإعفائهم من الميري لمدّة ثلاث سنوات، وفقاً لما بلغهم من وعد أثناء حملة سنة ١٨٤٠ [٧٥] بألا يدفعوا الميري بعد ذلك إلّا بحدود قيمته السابقة للإحتلال المصري، مذكّرين بأن تمرّدهم على السيطرة المصرية كان يهدف «أساساً إلى مواجهة الفردة، والرسوم الأخرى البالغة الظلم، وكذلك الخدمة الإلزامية»[٧٦]. وقد قدم

---

٧٣. المصدر نفسه، الورقة ١٣٥.

٧٤. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ١٨٦، برقية بتاريخ ١٩ آب/ أغسطس ١٨٤١. (م م ع، وخ) ١٩٥/ ١٨٧: في أيلول/ سبتمبر، وتشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٤١، جرى تبادل رسائل بين القنصل الانكليزي رتشارد وود والبطريرك الماروني حول الرسم الجمركي الجديد المفروض على الحرير بنسبة ١٢٪، كلّف البطريرك أسقف بيروت الماروني بمناقشة وود حول موضوع التعرفة هذا الذي أصبح أحد عناصر المساومة السياسية في الترتيبات المتعلّقة بشؤون جبل لبنان.

٧٥. TESTA: *op. cit.*, t. III, p. 112.

«مذكرة...»: «إننا فخورون بما يعوّضنا به كرم الباب العالي وبما تمتّعنا به من وعود صريحة من طرفه والتي قطعها لنا شفهيّاً وخطّياً ممثّلوه وممثّلو القوى الحليفة الذين شرّفونا، أي معاليه سليم باشا، ومحمّد عزّت باشا، والأميرال ستوبفورد، والكومودور نابييه، وم.ر. وود، مؤكّدين لنا بأوضح ما يمكن اننا سَنُعْفَى من جميع الرسوم النقدية لعدّة سنوات.» لم تقبل الحكومة التركية أبداً بهذا التفسير الذي بقي الموارنة يصرّون عليه بعد مضي عشرين عاماً. المصدر نفسه، ص ٨٧، «رسالة من الصدر الأعظم إلى الحاج أدهم بك (دفتردار)، بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٨٤١»: «أما الرسوم، فيطلب الدروز إعفاءهم منها لمدّة ثلاث أعوام؛ إلّا أنه سبق إعفاؤهم من الفردة ومن تغريمات جائرة أخرى. ولكن الحال، حسبما علمنا، أن معالي سليم باشا، مشير صيدا، كلّم أهالي قرية أو قريتين مجاورتين لبيروت عن تنازلات سيقرّها جلالته لصالحهم».

٧٦. المصدر نفسه، ص ١١١. فيما يتعلّق بنصائح قنصل فرنسا لرسول جاءه من قبل آل الخازن، وحبيش، والدحداح (أعيان موارنة من كسروان) حول المسلك المفروض اتباعه بخصوص الرسوم الجديدة: «شعرت بضرورة الإصرار في دفعهم إلى مزيد من الصبر لاسيما وأنهم أبدوا النيّة في التوجّه إلى الطرق للشروع بقطع المواصلات. لقد ألهبت أحداث كاندي (Candie) مخيّلتهم بوجه خاص. وهم يتساءلون لماذا لا يتبعون هذا المثال»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية بتاريخ ٦ تموز/ يوليو ١٨٤١.

القنصل الانكليزي رتشارد وود من القسطنطينية وسط هذه الموجة الإحتجاجيّة، في نهاية آب/أغسطس ١٨٤١ حاملاً معه شروط الباب العالي المتعلّقة بجبل لبنان[٧٧].
كان الميري السنوي الذي رفع ابراهيم باشا مبلغه يقدّر بما قيمته ٥٠٠ ٢٤٤ ٣ قرش (٦٤٨٩ كيساً) - باستثناء ما كان الأمير بشير يجبيه لحسابه الخاص -، وأعيد إلى ٠٠٠ ٧٥٠ ١ قرش (٣٥٠٠ كيس)، على أن يخصّص ٠٠٠ ٠٥٠ ١ قرش (١٠٠ ٢ كيس) من هذا المبلغ لتسديد «نفقات إدارة الجبل»، وأن يُسلَّم الباقي - ٤٠٠ ١ كيس - لخزينة عكا على ثلاث دفعات في السنة. كانت هذه الإجراءات تستلهم جزئياً برنامج ضبط الواردات والنفقات، وإعادة تنظيم الإدارة الجبائية تحت إشراف الحكومة المركزيّة، المعلن في خطّ كلخانة الشريف.

وأثارت الموافقة على هذه الشروط من قبل أهمّ الأمراء والمشايخ المكلّفين جباية المال في جبل لبنان[٧٨]، تساؤلاً حول «كيفيّة توزيع هذه الأموال التي سيدفع الفلّاحون وحدهم الجزء الأكبر منها لكون الأمراء معفيين من دفع الجباية، والتي سيعود واردها

---

٧٧. (م م ع) (و خ) ١٩٥/١٨٧، برقيّة من وود إلى بالمرستون، بيروت ٧ أيلول/ سبتمبر ١٨٤١؛ برقية من وود إلى الوزير رفعت باشا، ٨ أيلول/ سبتمبر ١٨٤١.

TESTA: *op. cit.*, III, p. 91.

«أمر من محمّد سليم باشا إلى الأمير بشير» [ابن عم بشير الثاني من الدرجة الثانية، والذي خلفه لبضع شهور]، بتاريخ ٥ سبتمبر/ أيلول ١٨٤١: «نحيطكم علماً بأن الأمير بشير السابق كان يخصّ نفسه بمبلغ طائل ينتزعه من الشعب بفرض تغريمات كيدية علاوة على ٦٤٨٨ كيساً كان يجبيها من جبل لبنان، أي من الشوف، وكسروان وتوابعهما، أيّام حكم محمّد علي، لدفع الميري والفردة. وقد أصبحت سوريا اليوم تحت رعاية سلطاننا الكريم، عبد المجيد، الذي أمر بفضل كرمه ورحمته برعاياه، بأن يكفّ القادة عن كيد شعبهم، حتى انه منع موظفيه من تقاضي المكافآت، وأمر بأن يدفع جبل لبنان ٥٠٠ ٣ كيس في السنة لما يسمّى بالبُرُك أي الميري، إبتداءاً من مطلع العام ١٢٥٧هـ. (١٣ آذار/ مارس ١٨٤١)؛ على أن تخصم من المبلغ المذكور مرتبات كل من الأمير بشير، وأعضاء المجلس، والولاة، والموظفين.» (م م ع) (و خ) ٤٤٧/٧٨: «مذكّرة تفصيلية عن المرتبات (المكفولة بموجب التنظيمات الخيرية) المخصصة لسمو الأمير بشير حاكم جبل لبنان، والقضاة، ومأموري الإدارة، وبعض الموظفين في الخدمة العامة، وأمناء السر، وعدد محدود من رجال الشرطة وباقي الموظفين في الخدمة العامة الذين سيبدأ صرف مرتبهم منذ يوم توظيفهم»، بيروت، ٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٤١ - ١٨ رجب ١٢٥٧، موقّع من «سليم باشا»، مشير وسرعسكر، و«الحاج أدهم بك»، دفتردار؛ بلغ المجموع ٠٠٠ ٠٥٠ ١ قرش للسنة الواحدة.

٧٨. TESTA: *op. cit.*, t. III, p. 89-90.

«عقد موقّع من أمراء ومشايخ جبل لبنان بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر ١٨٤١».

إلى هؤلاء الأمراء على شكل أجر يتقاضونه»[79]. لذا قوبل إعلان القيمة الجديدة للميري بالإحتجاج رغم ما طرأ عليه من تخفيض. وقد تجمّع الفلّاحون في المتن، بدفع من البطريرك الماروني، وأعلنوا أن الجبل لن يدفع سوى الـ ١٤٠٠ كيس المخصّصة للقسطنطينية. ولاحظ بوريه أن «الأفكار في هذه البلاد، تجري مداولتها بسرعة مفرطة تضرّ بقوّتها. إن اجتماع الفلّاحين هذا، أمر خارق في سوريا؛ لا أعتقد أنه ذو قيمة بحدّ ذاته، لكن اسم البطريرك أضفى عليه صفة رفيعة للغاية وإلى حدّ أن الأمراء والمشايخ موقّعي إتفاقية بيروت أعلنوا أنهم لم يضعوا عليها ختمهم إلّا خشية مما كان سيلحق بأشخاصهم في حال الرفض»[80]. لقد استغلّت السلطة الطائفية المارونية الحركة الشعبيّة الموجّهة ضدّ الأعباء المفروضة على الإنتاج كما استغلّت إستنكار الحكومة المركزيّة ـ الساعية إلى تجديد نفسها ـ للتجاوزات العابثة بالشعب، ووظّفتهما في مواجهة سلطة أسر الأعيان في القطاعين الأوسط والجنوبي.

كانت صدامات دموية بين الموارنة والدروز قد بدأت منذ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٤١ في بلدة دير القمر. وأغلب الظنّ أنه أثناء الإضطرابات التي عمّت «المقاطعات المختلطة» بالتحديد، لم تتمّ جباية الأموال بشكل جيّد. لكن مبلغ الـ ٣٥٠٠ كيس[81] لم يطرأ عليه تغيير وبقي مثبتاً حتى سنة ١٨٦١؛ ولم يُتَمَّم مسح الأراضي الذي شُرِعَ به في العامين ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨، و«كانت الجباية تحصّل دائماً أقساطاً من أصل المبلغ النهائي المطلوب تسديده والذي لم يكن من الممكن أن تتمّ جبايته بانتظام إلا بعد الإنتهاء من عمليّة المسح»[82]. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن الأموال المفروضة على جميع المقاطعات متساوية إذ كان كسروان، على سبيل المثال، يدفع نسبيّاً أكثر من

---

٧٩. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٢٠٢، برقية بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٨٤١.

٨٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٢١٢، برقية بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٨٤١؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١.

٨١. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٤، ١٨٤٤، برقية القنصل بوجاد، ١٨ أيار/ مايو ١٨٤٤: في سنة ١٨٤٤، بلغت جباية الجبل كلّه ٣٥٠٠ كيس، أي ٠٠٠ ٧٥٠ ١ قرش؛ وحسب هذا المصدر كانت المقاطعات التابعة للقائمقاميّة المسيحيّة تدفع منها ٦٥٦ ٩٧٣ قرشاً، ومقاطعات القائمقامية الدرزية ٣١٧ ٣٦٥ قرشاً، والمقاطعات التي يطالب بها المسيحيون والدروز ٥٢٧ ٣٧٣ قرشاً، ويدفع دروز المتن المحسوبون على حكم القائمقامية المسيحية ٠٠٠ ٣٧ قرش.

٨٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٩، الأوراق ٩٥ـ ١٠٦، برقية أ. روسو بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩. أنظر الفصل الثاني عشر.

المتن[٨٣]. وبعد أن أُقِرَّ نظام سنة ١٨٦١، بلغ المال المفروض على جبل لبنان ٧٠٠٠ كيس، «يقع ثلثاه على الأملاك ويسمّى بالـ ويركو، أما الثلث المتبقّي فيتحمّله الأشخاص ويسمّى بالـ فردة أو الرسم الشخصي»[٨٤]. وفي سنة ١٨٦٩، انتهى مسح جديد للأراضي تخلّلت إنجازه مخالفات شتّى غير أن الغاية منه كانت التنظيم الأفضل لعمليّة توزّع الأموال المفروضة وجبايتها.

***

ينتهي بنا العرض السابق المبني على مصادر ناقصة إلى نتائج غير وافية إلاّ أن أهميّتها تكمن:

١) في أنها تدقّق في كل فترة، وبالتالي أنها توضّح طبيعة وتطوّر التبعيّة الجبائيّة والنقديّة لجبل لبنان إزاء السلطة المركزية؛

٢) في أنها تحدّد إختلاف مستويات جباية الأموال، من خلال ارتفاع المبلغ، بين ما كان يجبى من الأهالي بالفعل وما كان يدخل إلى خزينة الدولة.

وفيما يلي عرض لمراحل ارتفاع مبلغ الجبايات بين ١٧٨٠ و١٨٦١:

ـ في سنة ١٧٨٠ تقريباً، رفع والي عكّا قيمة المستحقّات المستوجبة على «حكم الدروز» إلى ٦٤٠ كيساً، وكان والي طرابلس يتلقّى ٤٠ كيساً مقابل إلتزام «الموارنة».

ـ بعد عام ١٧٩٠، كان الجزّار باشا يتلقى معدّل ٦٥٠ كيساً في السنة.

ـ إرتفع هذا المبلغ إلى ٨٠٠ كيس عند بداية القرن التاسع عشر.

٨٣. المصدر نفسه. سنة ١٨٤٤، إشتكى سكان القاطعات الشمالية (بشرّي، جبيل...) من أن القائمقام المسيحي، الأمير حيدر أبي اللمع، كان يطالبهم بدفع بارة ونصف عن كلّ نصبة توت، بينما في المتن، حيث توجد مصالحه «يدفع بارة واحدة عن نصبة التوت»؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٣٥، ١٨٤٤، ملف «طرابلس»، برقية نائب القنصل بامبينو (Bambino)، ١٢ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٤٤. سنة ١٨٥٢، طلب القائمقام المسيحي من القاطعة الكسروانية دفع ٦١٩ ١١٣ قرشاً للميري (أكثر قليلاً من ٢٢٧ كيساً، مما يعادل $\frac{1}{15}$٪ تقريباً من مجموع الجباية في لبنان)، وأضاف أن هذا المال مطلوب إرساله «مع المبالغ الأخرى التي تمّ تحديدها حتى الآن»؛ (م إ أ) ٩٨٣٠.

٨٤. المصدر نفسه. برقية بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩. الويركو هو رسم مفروض على الإيرادات والحاصلات السنوية للأملاك العقارية: أنظر الفصل العاشر.
HEUSCHLING: *L'Empire de Turquie*, Bruxelles, 1860, p. 377 sqq; B.C. COLLAS: *La Turquie en 1864*, Paris, 1864, pp. 105-106; A. LATRON: *op. cit.*, p.138 n° 3; Z.Y. HERSHLAG: *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, Leyde, 1964, p. 57.

ـ بعد سنة ١٨٢٣، تلقّى والي عكّا ٢٢٠٠ كيس في السنة، وطالب بـ٣٥٠٠ كيس سنة ١٨٣١.

ـ في نهاية الثلاثينات (١٨٣٠)، سحب ابراهيم باشا ٦٥٠٠ كيس على الأقلّ من مجمل مناطق جبل لبنان، وربما احتفظ الأمير بشير بمبلغ مماثل لحسابه الخاص.

ـ وفي عام ١٨٤١، فُرِضَ على جبل لبنان بمجمله دفع ٣٥٠٠ كيس في السنة ـ على أن تقتطع من المبلغ النفقات الإدارية التي لا تمثّل جباية إضافية. غير أنه أضيف إلى هذا المبلغ قيمة الرسوم الجمركيّة، الداخليّة والخارجيّة، في وقت عرفت فيه حركة التبادل التجاري المتوسطي إنطلاقة جديدة.

ـ ثم بلغت قيمة الجباية ٧٠٠٠ كيس سنة ١٨٦١.

تستدعي هذه الأرقام بعض الملاحظات. نكاد لا نملك معلومات عن الفترة السابقة لاحتلال الجيش المصري سوريا إلا فيما يتعلّق بالمبالغ المدفوعة لوالي عكّا. يعود ذلك إلى وجهة للمصادر يعلّلها ما تركته الشخصيّات القويّة التي حكمت عكا من أثر على المخيّلة، ولكنه قد يعود أيضاً وبشكل أعمق، إلى تبيّن مصدر النفوذ الذي كان يتمتّع به «الأمير الكبير» في الجبل.

لم يكن يمكن لأمير من آل شهاب أن يتباهى بوظيفته على رأس هرم الجماعات العائليّة إلاّ إذا مارسها أوّلاً في إطار «حكم الدروز» التابع لولاية عكّا، وإذا قلّده والي عكّا هذا المنصب؛ وحيث أن الوالي كان يدرك مدى أهميّة تلك الوظيفة، سعى إلى رفع مطالبه إلى مستوى طموحاته، واحتياجاته، أو واجباته إزاء الباب العالي.

غير أنه لا توجد شهادة واحدة توحي أن الفلاّحين في الجزء الشمالي من لبنان التابع لولاية طرابلس كانوا يتمتّعون بوضع جبائي متميّز بالنسبة إلى غيرهم في القطاعين الأوسط والجنوبي من الجبل. يجب إذن عدم إهمال نصيب مقاطعات الشمال الذي من المحتمل أن يكون قد بلغ ما يقارب ثلث الجباية المدفوعة عن أنحاء الجبل كافة. لكن المبالغ المجبيّة في هذه المنطقة كانت تصبّ أوّلاً في خزينة الأمير بشير الذي كان يقتطع لنفسه حصّة وفيرة ويعطي الأولويّة لحماية موقعه بتلبية طلبات باشا عكا. ربّما لم يكن والي طرابلس يتلقّى إذن إلا جزءاً بسيطاً من المبالغ المجبيّة في الشمال تحت إشراف الشهابيين. في زمن الأمير بشير، كانت وضعيّة ذلك الموظّف العثماني أدنى من مكانة والي عكّا، أو غالباً ما كانت ولايتا عكا وطرابلس تبعان لشخص واحد. وقد أُقِرَّ ربط لبنان الشمالي ببقيّة الجبل على الصعيد الجبائي

إبتداءاً من سنة ١٨٤٢ في إطار عمليّة إعادة تنظيم جبل لبنان[٨٥].

وفي عام ١٧٩٠، تجاوز المعدّل السنوي للميري المدفوع لوالي عكا ٦٥٠ كيساً، وبلغ ٣٥٠٠ كيس تقريباً سنة ١٨٣١. وهذا يعني أن الميري قد تضاعفت قيمته أكثر من خمس مرّات خلال ٤٠ عاماً، وأن وتيرة ارتفاعه قد تسارعت بشكل ملحوظ في العقد الأخير. وغالباً ما كانت الزيادات تطرأ على شكل ضريبة إستثنائية يفرضها الوالي ثم تتحوّل مع مرور الزمن إلى استحقاق يطلب تسديده بانتظام إستناداً إلى سابقة الجباية الأولى. وتدلّ معطيات عدّة على أن الجباية كان تتمّ مرّتين (دفع المالَيْن) في السنة الواحدة في بداية القرن التاسع عشر. ولم يكن هذا الإجراء الغريب يشكّل إستثناءاً على الإطلاق في الممارسة الجبائية للإمبراطوريّة العثمانية التي ينبغي الإطّلاع عليها من جديد لفهم سير الأحداث في لبنان.

هناك أمر مهمّ لم تحسب نتائجه كثيراً إلى الآن[٨٦]، أثقل باستمرار ماليّة الإمبراطورية العثمانية بالأعباء كما كان الحال في الدول الإسلامية المعتمدة على التقويم الهجري القمري: كانت النفقات تحدّد حسب التقويم القمري بينما فرضت الواردات المرتبطة إلى حدّ كبير بالمواسم والمحاصيل إستخدام التقويم الشمسي. وحيث أن السنة القمرية أقصر من السنة الشمسيّة بما يقارب ١١ يوماً، كان ينجم عن هذا التفاوت فرق سنوي بين النفقات والواردات نسبته ٣٪، أو بتعبير آخر، كانت النفقات، لكلّ قرن شمسي، تسبق بثلاث سنوات تقريباً، سنين الواردات؛ وفيما يتعلّق بالمحاسبة، كانت معالجة الإشكال تتمّ على النحو التالي: يبدأ العام المالي (الشمسي) في شهر آذار/ مارس ويؤرّخ بالسنة الهجرية الموافقة؛ وكل ٣٣ عاماً تقريباً كان يتمّ تجاوز سنة ماليّة لإعادة التطابق مع السنة الهجريّة الأقصر منها؛ وكانت السنة الماليّة المسقطة من الحساب تسمّى بالسنة «الساقطة» («سيفيش» باللغة التركية). لم يشكّل هذا الحلّ الحسابي إطلاقاً حلاً على الصعيد العملي إذ كان يترتّب عليه في النتيجة إلغاء سنة من الواردات والإبقاء على سنة من النفقات ممّا خلق عجزاً مزمناً في

٨٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملفّ «طرابلس»، برقيّة من بريتيه (Pérétié) بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو ١٨٤٥.

٨٦. H. Sahillioğlu: «*Siviş* Year Crises in the Ottoman Empire», dans M.A. Cook, *Studies in the Economic History of the Middle East*, Londres, 1970, p. 230-250. V. aussi L. Massignon: *Annuaire du monde musulman*, Paris, 1930, p. 11-12.

الخزينة الأميرية، دون التغاضي عن الأسباب الأخرى المؤدّية إلى هذا العجز. وقد أصبح الضغط المالي المزمن الناجم عن ذلك الوضع قابلاً للتصاعد لاسيما وأن النفقات كان يمكن أن تسبق الواردات بعدّة أشهر بسبب ما ذكرناه من تفاوت بين التقويم القمري والتقويم الشمسي.

بقي السعي إلى تعويض تفوّق النفقات على الواردات محصوراً في البحث عن الموارد الإستثنائية كالتي كانت تأتي عن طريق عمليّات السلب المرافقة للفتوحات (وقد شحّ هذا المصدر منذ زمن بالنسبة للعثمانيين)، والتلاعب النقدي، والإقتراض، ومصادرة الثروات الضخمة، وعلى وجه الخصوص عن طريق زيادة الضرائب سواء بتطبيق نظام الضريبة المزدوجة (**المالّين**) أو بإقرار رسوم جديدة. وكانت القرى في الأناضول والروملّلي قد فرغت من سكّانها بسبب الإفلاس الناجم عن جباية الأموال مرّتين في العام الواحد وعن العمل بنظام جبائي بات ظلمه سمة مزمنة. وكان ولاة الأقاليم يطبّقون الإجراءات الجبائية بصرامة أكبر لاسيما أنهم كانوا يتحمّلون شخصياً نتائج هذا الوضع المالي، أولاً لأنه كان يتوجّب عليهم تلبية طلبات الباب العالي من المال تحت التهديد بالإقالة، والإعدام، والتجريد من الممتلكات، ثم لأنه كان عليهم شخصياً أن يدفعوا لحاشيتهم العسكريّة والمدنية وفقاً للأشهر القمريّة. وكان الضغط الجبائي يتعاظم بوجه خاص عند اقتراب السنة «الساقطة»، أو بعدها مباشرة، وهكذا كان الحال بالضبط في بداية القرن التاسع عشر عندما تمّت جباية مزدوجة للأموال المفروضة في جبل لبنان. والحال أن هذه الفترة عادت على الجبل بالسوء على الصعيد الاقتصادي لأن إنتاجه كان يتحمّل بشكل غير مباشر مترتّبات الحصار القارّي* الذي حدّ من حركة التجارة في المشرق.

وبمواصلة التدقيق في الأرقام، تلفت نظرنا أمور ثلاثة:

١) تمّ رفع مبلغ ميري الجبل مجدّداً في العقد الأوّل من القرن التاسع عشر بينما كان الإنتاج القابل للتسويق ذو الأهميّة البالغة فيما يتعلّق بمعيشة الجبليين قد عانى من الكساد الناجم عن أحداث أوروبيّة بعيدة وقعت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية

* الحصار القارّي: مجمل الإجراءات التي اتّخذها نابليون الأوّل بين العامين ١٨٠٦ و١٨٠٨ لمنع موانئ القارّة الأوروبيّة من التجارة مع بريطانيا وللقضاء على البحرية البريطانية (المترجم).

القرن التاسع عشر؛ على أنه كان لا يزال يوجد في الواقع سوق داخلي كبير.

٢) إتّسمت العشرينات من القرن التاسع عشر بعودة العلاقات التجاريّة مع موانئ أوروبا الغربية، ولكنها اتّسمت أيضاً بارتفاع سريع لمبلغ الجباية وبأن الأمير بشير كوّن ثروة على حساب الأعيان البارزين وبخاصة الدروز.

٣) وافقت المراحل الثقيلة جبائياً في نهاية العهد المصري بداية النزيف الشديد للعملات والمعادن الثمينة الذي أصيبت به بلاد الشام بفعل الأوجه الجديدة للأثر الاقتصادي الأوروبي والذي استمرّ لغاية ١٨٥٠ تقريباً[٨٧].

فقد تمّ المساس إذن ببعض المدّخرات. «وتبرهن أيضاً وفرة هذا المعدن [الفضّة] بين الجبلين، والكنوز التي سحبها الجزّار من الأمراء، أن الميزان التجاري يميل لصالح هؤلاء الأمراء»[٨٨]. كتب كورانسيز هذه الملاحظة في بداية القرن التاسع عشر، وكانت تتعلّق بماض قريب: لقد تراكمت «الكنوز» في القرنين السابع عشر والثامن عشر من جراء صادرات الحرير والزيت. وبالفعل، كان جبل لبنان قد استفاد، بانخراطه المباشر أو غير المباشر في السوق العثماني، من تيّار تجاري حدّد تافرنييه أساسه كالآتي: «ليست هناك عادة تقضي بجلب النقود من المشرق، وإنما المعتاد هو استخدامها في سلع جيّدة يمكن الإستفادة منها»[٨٩]. من جهة أخرى، كانت الإمبراطورية العثمانية، التي لم تستطع سدّ احتياجاتها الكبيرة من المعادن الثمينة من إنتاج مناجمها البالغ الضعف، قد وجدت في التجارة مصدر تموينها الأساسي بالنقد؛ وبهذا شكّلت حيّزاً للطلب على المعدن القادم من أميركا، جعل من المتاجرة ـ المرتبطة بالتهريب في أحيان كثيرة ـ التي نشط فيها الباعة الأوروبيون، عمليّة مثمرة للغاية[٩٠]. في القرن الثامن عشر، كان القحط فيما يتعلّق بالمعادن الثمينة، والنقص

٨٧. أنظر الفصل الثالث عشر

٨٨. CORANCEZ: *op. cit.*, p. 153.

٨٩. J.B. TAVERNIER: *Les Six Voyages de Jean-Baptiste Tavernier en Turquie, en Perse et aux Indes*, Amsterdam, 1678, t. I, p. 331; v. aussi p. 87.

٩٠. P MASSON: *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle*, Paris, 1896, p. 493-497; G. RAMBERT: *Histoire du commerce de Marseille*, t. V, R. PARIS, *De 1660 à 1789, le Levant*, Paris, 1957, p. 129-138; F.W. HASLUCK: «The Levantine Coinage», *The Numismatic Chronicle*, 5e série vol. I, 1921, p. 39-91; R. MANTRAN: *Istanbul dans la seconde motié du XVIIe siècle*, Paris, 1962, p. 233-285; P. VILAR: =

في خزينة الدولة العثمانية يجبران السلطان على تجديد وتحديد التسهيلات الممنوحة للتجّار الفرنسيين بفعل نظام الإمتيازات الأجنبيّة المقرّ في عام ١٧٤٠، لإدخال العملات إلى الأساكل[٩١]. ورغم أن الباعة الأوروبيين كانوا يسعون أكثر فأكثر لحصر مبيعاتهم بالمنتجات المصنّعة ولسحب «المواد الذهبيّة والفضّية» كانت الأرباح الناجمة عن تجارة العملات ضخمة إلى حدّ أن مرسيليا استمرّت في إرسالها كميّات كبيرة منها في نهاية العهد السابق للثورة الفرنسيّة ممّا أدّى إلى توسيع «وظيفتها كموقع مصرفي توسيعاً كبيراً»[٩٢].

وكانت مصلحة الجباية تصادر قسماً كبيراً من هذه العملات عند دخولها الإمبراطوريّة العثمانيّة أو كان يتمّ سحبها من التداول بهدف الإدّخار. لقد أثارت الكنوز التي راكمها الباشوات الأتراك الفضول والإعجاب منذ زمن بعيد، وأيقظت أطماع الباب العالي الذي كان بشكل شبه دائم يجد طريقة لاستردادها[٩٣]. إلّا أن عادة الإدّخار [الشخصي]* لم تكن سائدة عند الأعيان الكبار والمتوسطين فقط؛ بل تعمّمت بين الأهالي آخذة شكل الحلى النسائيّة؛ فكلّما أتت ظروف مواتية، تراكمت

= *L'or dans le monde du XVI^e siècle à nos jours,* cours polycopié, Paris, 1965-1966, fasc. 3, p. 174-175.

٩١. «المادة ٣. ولما لم يدفع التجار وفرنساويون آخرون من قبل رسوماً على القروش التي أحضروها من بلادهم إلى ممالكنا، لن نطالبهم بذلك في الوقت الحاضر، ولن يتعرّض لهم أمناء صناديقنا ولا مأمورو العملة بحجّة أنهم يصنعون عملة محليّة بفروشهم... المادة ٦٤. التجار الفرنساويون والمحميّون من فرنسا لن يدفعوا رسماً ولا جمرك على العملات الذهبيّة والفضّية التي سيأتون بها إلى ولاياتنا، وكذلك الأمر بالنسبة للعملات التي سيخرجون بها ولن يفرض عليهم تحويل عملاتهم إلى عملة دولتي»؛ TESTA: *op. cit.*, t. I, p. 186 sqq.; Cf. F.A. BELIN: *Essais sur l'histoire économique de la Turquie d'après les écrivains originaux.*

٩٢. F. REBUFFAT et M. CORDURIÉ: *Marseille et le négoce monétaire international (1785-1790),* Marseille, 1966, p. 165. «État du commerce du Levant en 1784, d'après les registres de la Chambre de Commerce de Marseille», dans VOLNEY: *op. cit.*, II, p. 340 sqq.

٩٣. H. LAOUST: *Les gouverneurs de Damas sous les Mamlouks et les premiers Ottomans,* traduction des Annales de Muḥammad b. Jum'a, Damas, 1952, p.191-193: trésor de Sinân Pacha à la fin du XVI^e siècle.

أحمد البديري الحلّاق: «حوادث دمشق اليوميّة»، القاهرة ١٩٥٩؛ و:
G.M. HADDAD: «The Interests of an Eighteenth Century Chronicler of Damascus», *Der Islam,* XXXVIII, 1963, p. 258-271: حول كنوز باشاوات دمشق في القرن الثامن عشر.

* الإدّخار (الشخصي): أضفنا مصطلح «الشخصي» لتميز هذا الإدّخار المركزي للدولة (المترجم).

القطع الثمينة على جبهات وصدور النساء والأساور حول أذرعتهنّ. ودلّت طبيعة المعدن على الموقع الاجتماعي وكان الذهب مخصّصاً «للنساء ذات المكانة المميّزة»؛ لقد دأب هنري غي على وصفه المطوّل للثروات المكوّنة من قطع الذهب البندقي، والحلى الذهبيّة، والأحجار الكريمة التي كانت تتزيّن بها أميرات آل شهاب[٩٤]. «حتى أن النساء الفلاّحات كنّ يتزيّن بعقود من العملات كالقروش أو أدنى منها لعدم حيازتهنّ الذهب... وأثّر هذا الترف على التجارة بأنه سحب منها مبالغ طائلة أصبحت أصولاً ميتة؛ بالإضافة إلى ذلك، عندما كانت بعض قطع العملة هذه تعود إلى التداول كان من الضروري وزنها من جديد بعد أن فقدت من قيمتها بسبب ثقبها»[٩٥]. وإذ اهتمّ فولني بتسجيل تأرجح عصره بين فترات «النشاط» وفترات «الخمود»، لاحظ بالضرورة النتيجة الاقتصاديّة السلبيّة للإدّخار الشرقي؛ ولا يزال هذا الموضوع رهن الأبحاث سواء فيما يتعلّق بأسبابه أو بنتائجه.

ومثلما كان الباب العالي يطمع بكنوز الباشوات، أغرت هذه المدّخرات الخاصة الباشوات وأتباعهم، إذ تكفّلت الجبايات المتكرّرة بتذويبها بسرعة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر في مجمل أراضي سوريا كما زادت من حالة «التدهور في الأرياف» و«التفريغ السكّاني»[٩٦]. ورغم أن الحماية كانت أفضل في جبل لبنان منها في السهول إلاّ أن ذلك لم يمنعه من التأثّر بالوضع السائد؛ ويؤكّد كاتب الحوليات حيدر شهاب معلّقاً على التصرّفات الظالمة للجزّار باشا أنه نهب ثروات جبل الدروز[٩٧]، وفي عهد خلفائه، استمرّ تبديد المدّخرات الناجم عن الطلب الجبائي: «إن مختلف الزعماء في جبل لبنان الذين افقرتهم المطالبات الجوريّة العديدة المنقضّة

---

٩٤. H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 162 sqq; M. CHÉHAB: «Le costume au Liban» *Bulletin du Musée de Beyrouth*, VI, 1942-1943, p. 47-87.

٩٥. VOLNEY: *op. cit.*, t. II, p. 276-277.

٩٦. المصدر نفسه، ص ٢٦٥. يروي فولني أيضاً (المصدر نفسه، ص ٣٣ و٣٦ ـ ٣٧) كيف إغتنى إبراهيم صبّاغ في عكا في خدمة ظاهر العمر، وأخفى «عند رهبان من الأراضي المقدّسة وعند تاجرين فرنسيين عدّة صناديق، كبيرة للغاية ومحشوّة بالذهب إلى درجة أنه إستوجب نقل أكبرها الإستعانة بثمانية رجال»؛ وقد وضع الباب العالي يده على هذا الكنز بعد ذلك.

٩٧. حيدر شهاب: مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٢، ورد في: ..POLK: *op. cit.*, p. 40-44 (م إ آ) ٣٨٤٩: كتب الأمير يوسف إلى فرع من آل الخازن أن من عادتهم الاحتفاظ بفائض الميري وأن عليهم أن يسدّدوا العجز الواقع فيه هذا العام.

على أقاليمهم، لا تستميلهم المنتجات الكماليّة التي كانوا يهوونها بدرجة كبيرة. بل بالعكس، فإنهم يبلغون بصعوبة درجة الإكتفاء الذاتي»[٩٨]. لقد ساء وضع المقاطعجيّة من جرّاء تصرّفات الأمير بشير الذي زاد قسطه من الدخل على حسابهم، وصادر أملاك أكبر مشايخ الدروز، وفرض تقديم السُلَف «من حين لآخر على أبناء أخيه، وأبناء عمّه، أو على أقاربه الصغار بهدف إضعاف إمكانياتهم الماليّة ومن ثم تدمير أو إنهاك تلك الرغبة الجامحة في القيادة التي كانت تلتهمهم»[٩٩]. وعجّل التحويل للممتلكات وللأموال الذي شرع به الأمير بشير في إضعاف الروابط الولائية أو انقطاعها بينما كان الوسط الاقتصادي قد بدأ يعاني من تأثيرات التغيير المفروض من الخارج؛ ثم إنه لما كان الأمير قد جرّد بعض أسر الأعيان من ثرواتها فقد إرتدّ ذلك على أسرته بالإفلاس الجزئي وبالعزلة بعد الهزيمة النهائية التي مُنِيَ بها.

وبالنتيجة كانت الأعباء تثقل الفلاّحين؛ في كسروان، لجأ هؤلاء إلى المطران جرمانوس الخازن واشتكوا من أن مشايخ آل الخازن يدفعون المال المفروض من لحم أكتافهم، وذلك منذ عهد الأمير يوسف، أي منذ عهد الجزّار باشا[١٠٠]. وهكذا، كان المقاطعجيّة يحاولون الإحتفاظ بإيرادات شخصيّة بالتخلّص من أعباء الرسوم المستحقّة عن أراضيهم وتحميلها للفلاّحين. لا يمكن تقدير قيمة ما سلب من المدّخرات الجبائية. بيد أن هذا السلب يبقى، رغم أخذ انخفاض سعر العملة التركيّة بعين الإعتبار عند احتساب زيادة الأموال المفروضة، أصبح عاملاً فعليّاً بقدر ما كان ظاهراً ـ ومهمّاً بالتالي على الصعيد النفسي ـ في التأزّم الاجتماعي.

وعندما لم يعد جبل لبنان يدفع سوى ٣٥٠٠ كيس بعد عام ١٨٤١، إنخفضت أعباؤه الجبائية إلى حدّ كبير مقارنة بالفترة السابقة. وكان حجم هذا الإنخفاض أهمّ بكثير من الذي لحق باقي مناطق سوريا؛ وباستثناء الرسوم الجمركيّة فإن المبلغ المستحقّ على ولايتي دمشق وصيدا قد انخفض من ٣٣٠ ٨٧٣ ٤٢ قرشاً في عام ١٨٣٩ إلى ٠٨٤ ٧١٦ ٣٠ قرشاً في عام ١٨٤٢، أي من ٦٩٥ ٨٥ كيساً تقريباً إلى

---

٩٨. (ش خ) المراسلة التجارية، حلب، ٢٨، الورقة ٣٨، تقرير ماتيو دو ليسبس (Mathieu de Lesseps) حول «تجارة سوريا سنة ١٨٢٤»، ٢٥ شباط/ فبراير ١٨٢٥.

٩٩. H. Guys: *Beyrout...*, II, p.160.

١٠٠. (م إ أ) ٤٦٦٩، بدون تاريخ. أنظر: Michaud et Poujoulat: *op. cit.*, VII, p. 353

٤٣٢ ٦١ كيساً[١٠١]. وكان ذلك بمثابة التأكيد على الوضع المميّز للبنان المدعوم باهتمام القوى العظمى الأوروبيّة.

كان ميري الجبل البالغ ٠٠٠ ٧٥٠ ١ قرش عن ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة يمثّل معدّل ٨ قروش و ٣/٤ لكلّ نفر، مما يساوي ٤٠ قرشاً تقريباً لكل مكلّف. وكان هذا المبلغ أصغر مرّتين ونصف مرة تقريباً من الذي كان مفروضاً على باقي المناطق السوريّة؛ لكن مثل هذه المعدّلات لا تعني الكثير بسبب التوزّع غير المتساوي، وبسبب العبء الإضافي الناجم عن الرسوم الجمركيّة الذي ينبغي إضافته إليها فيما يتعلّق بالمناطق التي كان إنتاجها مرتبطاً بالتجارة، وخارج لبنان، بسبب المجازفة المترتبة على أي تقدير حول عدد السكّان وتوزّعهم في مدن سوريا وأريافها. وعلى سبيل المقارنة، كان العامل الزراعي اللبناني يتقاضى سنة ١٨٣٠ أجراً قيمته قرش ونصف القرش[١٠٢]، وكان أجر عمّال مصانع حلّ الحرير التي أنشأها الأوروبيون في الجبل يتراوح سنة ١٨٥٢ بين ثلاثة وخمسة قروش «ويشكّل هذا مبلغاً هائلاً عند الفلاّح في سوريا»[١٠٣]. رغم انخفاضها، بقيت المبالغ المجبيّة محوراً للسخط إذ كانت لا تزال تمثّل بالنسبة لغالبيّة الريفيين الدليل الأكثر حسيّة لما كانوا يعانونه من جرّاء ما كان يلحق بهم من إهانات على يد المقاطعجيّة الذين أصبحت مناوراتهم تصطدم أكثر فأكثر بمناورات الإكليروس الماروني، أو من جرّاء ديونهم للوسطاء الذين كانوا يفاوضونهم على محصولهم من الحرير.

إن ارتفاع الأسعار الذي طرأ على سوريا في فترة الخمسينات من القرن التاسع عشر جعل الفارق الجبائي بين جبل لبنان وسائر البلاد أكثر بروزاً. وقد أوحى تعديل

---

١٠١. (م م ع، و خ) ١٩٥/١٩٦ : «كشف بعائدات ولايتي دمشق وصيدا طبقاً لسجلّات الخزينة المركزيّة في دمشق، التي جبتها الحكومتان المصرية والتركيّة في العامين ١٨٣٩ و١٨٤٢»، أرسله رنشارد وود بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٢. يتبيّن من هذا الكشف أن دمشق هي التي استفادت من الحسم الأكبر.

١٠٢. (م إ آ) ٤٧٢٧ (الملفّ ١٢)، رسالة من الأمير أسعد، ١٢٤٦هـ.

١٠٣. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣٩٤، برقية من لسباردا (Lesparda)، ٢٠ حزيران/ يونيو ١٨٥٢، حسب تحقيق تمّ عام ١٨٥١ وحُفِظ محضره في (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد». سنة ١٨٣٥، كان أجر المعلّم المعماري في خان الفرنج في صيدا يبلغ ليوم العمل ٧ قروش بينما تراوح أجر العمّال بين قرش وربع القرش وأربعة قروش وربع القرش (ش خ ـ المراسلة التجارية، بيروت، الورقة ٢٠٧)؛ سنة ١٨٥٠ وفي المكان نفسه، كان المعلّم المعماري يتقاضى مبلغ ٩ قروش مقابل يوم العمل، في حين يتقاضى العمال بين ٢ وأربعة قروش (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣١٠).

الضريبة لسنة ١٨٦١ ـ ٧٠٠٠ كيس ـ إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت الملاحظات التالية المدوّنة سنة ١٨٦٩ :

«إن الضريبة المفروضة على الممتلكات في الجبل قد لا تعادل في النهاية سوى ٢/٥ بالمئة من القيمة! لن أتكلّم عن الضريبة الشخصيّة التي يقلّ مبلغها عن الفرنكين لكلّ رجل تجاوز ١٨ عاماً. هذه الأرقام الزهيدة تلفت النظر بالمقارنة مع ازدهار البلاد؛ وإذا اقتصرنا على ذكر منتَج واحد فقط ـ هو الحرير ـ فإن لبنان يجني سنوياً ما تتجاوز قيمته ١٠ ملايين فرنك! من جهة أخرى، إذا قارنّا هذه الأرقام بالتي يدفعها سكّان المدن مثل بيروت، إزداد ظهوراً لنا إختلال التناسب لصالح الجبليين. يبلغ عدد سكان لبنان ٢٦٠ ٠٠٠ نسمة تقريباً؛ ويدفعون ٧٨٤ ٠٠٠ فرنك لمجمل الضرائب، أي ٣ فرنكات عن الفرد سنوياً! . . . هذا فيما يدفع المزارع والملّاك في الأرياف، بالإضافة إلى بدل الجنديّة، ١٠٪ عينياً على المحاصيل و١٠٪ نقداً من الضرائب المسمّاة **بالمال الميري**، أي ما يعادل مجموعه أكثر من ٢٠ إلى ٢٥٪ على المحاصيل. في لبنان، لا يوجد شيء من هذا القبيل. ولذلك نرى في الجبل ظاهرة عجيبة، لا مثيل لها، تعزى بشكل مطلق إلى حماية أوروبا الرئيفة: فالحكومة هي التي تدفع نوعاً من الضريبة لرعاياها بدلاً من أن يدفعوا لها. وبالفعل، تبلغ الضريبة العامة في لبنان ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ قرش بينما تبلغ ميزانية النفقات ٦ ٥٠٠ ٠٠٠ قرش»[١٠٤].

كان القنصل منزعجاً من مطالب مسيحيي لبنان المتواصلة؛ معلوماته غير كاملة في أغلب الأحيان، وتحليله للأوضاع العقاريّة سريع وموجز. أما فيما يتعلّق بالصعيدين الإقليمي والطائفي، فقد أصاب بتشديده على النظام الإمتيازي الذي لفت انتباه المعاصرين في فترة كانت الحكومة تعاني فيها من صعوبات ماليّة كبيرة.

*
* *

هنا تجدر أيضاً مقارنة تغيّرات المبلغ الجبائي بقيمة العملة التركية.

لقد أجرت الحكومة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تجديدات نقديّة عديدة في محاولة لتدارك النقص الحاد في الخزينة ولضبط تداول المعدن

١٠٤. (م ق ع) بيروت المحفظة ٩٦، ١٨٦٩، ملف «سياسة»، مسودة برقية روسو، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩.

الثمين؛ كان تغيير عيار، ووزن، وشكل واسم العملات، إجراءاً يتكرّر منذ القرن السابع عشر؛ وأصبح معتاداً في عهد محمود الثاني[١٠٥]. وفي عام ١٨٢٦، لخّص ماتيو دو ليسبس القنصل في حلب الوضع بقوله أن «خفض قيمة العملات المتالي والمخيف حقّاً كلّ نصف عام» كانت تتبعه «تعليمات بسحب العملات المتداولة واستبدالها بسعر جبري بعملات جديدة رديئة وذات قيمة ذاتيّة أدنى بكثير». ولاحظ أن ذلك لم يمنع العملات الأخرى من أن تساوي «كميّة أكبر بكثير من القروش وهي العملة العرفيّة والإصطلاحيّة. وعلى سبيل المثال، فإن الريال أبو طاقة (talari/thaler d'argent) الذي كان يساوي ٨ قروش منذ سنة تقريباً، و٩ قروش منذ ستة أشهر، يساوي اليوم ١٠ قروش وسيرتفع سعره بعد قليل. . . ولا يساوي القرش اليوم إلّا ١٢ صولاً بينما كان يساوي ٤٥ صولاً قبل بضع سنوات»[١٠٦].

عند سكّ القطع النقديّة الجديدة، كانت تصدر قرارات تحدّد قيمتها الاسميّة وتفرض سحب القطع القديمة، وتمنع تداول العملات الأجنبية[١٠٧]؛ لكن هذه

---

١٠٥. B. Lewis: *The Emergence of Modern Turkey* 2ᵉ éd., Oxford, 1968, p. 110-111; E. Engelhart: *La Turquie et le Tanzimat*, Paris, 1882, t. I, p. 72-73 et 100-101.

١٠٦. (ش خ)، المراسلة التجارية، حلب، ٢٨، الورقة ٤١، برقية بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير ١٨٢٥. «صدر في الأيام الأخيرة فرمان، يهدّد بعقوبات شديدة ويأمر بخفض العملات المتداولة في البلاد على نحو إستثنائي، مما يعود بخسارة تبلغ نسبتها أكثر م ٢٥٪ إذا ما أردت بعد ذلك صرف بعض القطع من الذهب البندقي (sequins) الرديئة وثلثين من السيكة المتداولة منذ فترة قصيرة لشراء ذهب ذي جودة بالسعر الجديد. وقبل أن يمكن تحقيق ذلك تكون نفقات المستهلك قد إرتفعت بنسبة الربع، مع العلم أن هذه النفقات باهظة بسبب الرسوم التعسّفية التي شملت جميع ضروريات الحياة». (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١، الورقة ٥٦، برقية من دوبون (Dupont)، بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٢٣. أنظر أيضاً برقيّة القنصل في صيدا، أيار/ مايو ١٨٢٥، في: A. Rabbath: *Documents inédits...*, t. I, p. 118-119.

في بيروت، كان الريال أبو طاقة (talari de la reine) يساوي ٢١ قرشاً في ٢١ شباط/ فبراير ١٨٣٨، و٢١ قرشاً و ٣/٤ في ٣ نيسان/ أبريل ١٨٣٩، و٢٢ قرشاً في حزيران/ يونيو ١٨٣٩، و٢٢ قرشاً و ١/٤ في ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٤٠، و٢٤ قرشاً في ٢٩ تموز/ يوليو ١٨٤٣، و٢٣ قرشاً ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٥١؛ وفقاً لـ«سجلّ الإيداعات (١٨٣٨ ـ ١٨٦٣)» لقنصليّة فرنسا في بيروت، (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٣٢، ١٨٣٨.

١٠٧. Belin: *op. cit.;* Testa: *op. cit.*, t.IV, 1ᵉʳᵉ partie, p. 18-29, *passim*, p. 217 sqq.

حول العملات أنظر:

Gibb et Bowen; *op. cit.*, t. II, p. 49-59; C. Issawi: *The Economic History of the Middle East*, Chicago, 1966, p. 520-522; Collas: *op. cit.*, p. 166-167; A. du Velay: *Essai sur* =

الإجراءات، ورغم تهديد المهرّبين بعقوبات جسيمة، لم تكن تُنَفَّذ عملياً لأنّها كانت غير قابلة للتنفيذ بسبب الكميّة الضئيلة للغاية من النقود المتداولة والتي كانت دون الحاجة بكثير، وبسبب نوعيّتها الرديئة التي كانت تدفع إلى تفضيل العملة القديمة عليها. وفي كل الأحوال، إنتهى الأمر بين ١٨٣٥ و١٨٥٠، باختفاء أفضل العملات التركيّة والأجنبية التي امتصّتها التجارة الأوروبيّة كـ «مقابلات» سلعية[١٠٨]. كان التداول يتمّ إذن بتشكيلة كبيرة من العملات ازدادت فيها كميّة النقود ذات القيمة المخفّضة، بينما عملياً، أدّى التحديد التعسّفي للقيمة الرسميّة للعملة إلى التباس بين الوحدة الحسابيّة والنقود الحقيقية. وقد نتج عن ذلك أن الكيس ـ وهو الوحدة الحسابيّة المنقسمة بشكل ثابت إلى ٥٠٠ قرش في تلك الفترة ـ الذي كانت قيمته تساوي ١٢٥٠ ليرة سنة ١٧٨٥ استناداً إلى أرقام فولني، و٧٥٠ فرنكاً ذهبياً سنة ١٧٩٥ إستناداً إلى أرقام غي، هبط من ٥٥٠ فرنكاً في عام ١٨٠٤ إلى ١٠٠ فرنك في عام ١٨٤٢ [١٠٩].

في الواقع كان انخفاض قيمة الكيس مترتّباً على انخفاض قيمة القرش. لذا ينبغي تحديد مفاهيم هذا المصطلح. لقد دلّت كلمة «قرش» في القرنين السادس والسابع عشر على العملات الفضّية الإسبانية، والهولندية، والنمساويّة ثم على النقد العثماني المسكوك في عام ١٦٨٨ على نموذج العملات المذكورة وكان ينقسم إلى ٤٠ بارة؛ وقد تمّ سك هذه العملة والعملات اللاحقة دون الإشارة إلى القيمة؛ في بداية القرن التاسع عشر، كان القرش المتضمّن ٤٠ بارة يستخدم في الأساس كمرجع حسابي لتحديد قيمة العملات المتداولة وسعر الصرف. وتمثّلت إحدى مناورات الباب العالي في أنه أعطى آنذاك عملات جديدة من ذوات العيار الرديء القيمة الاسميّة نفسها، بالقياس إلى القرش، التي كان أعطاها من قبل لنقود قديمة ذات العيار الأرقى بغية

= *l'histoire financière de la Turquie, depuis le Sultan Mahmoud II jusqu'à nos jours*, Paris, 1903, p. 56-57.

سنة ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩، كتب أحد التجّار الفرنسيين: «إن معرفة العملات هي أصعب ما يمكن التوصّل إليه إذ يوجد في سوريا مائة عملة مختلفة تقريباً وتبدو قطع نقدية كثيرة متشابهة تماماً غير أن قيمتها تختلف في الواقع بإختلاف الفترة التي سُكّت فيها، لأن الحكومة التركيّة عدّلت عيارها مرة بعد مرة»؛ BLONDEL: *op. cit.*, p. 25.

١٠٨. أنظر الفصل الثالث عشر.

١٠٩. VOLNEY: *op. cit.*, II, p. 63 *passim*; H. GUYS: «*op. cit.*», II, p. 119 et 121, et I p. 59.

الحصول على هذه الأخيرة بأسعار زهيدة؛ وقد أسرع ذلك في خفض قيمة القرش.

وورد في المصادر القنصليّة[110] أن معدّل سعر الصرف للقرش مقابل الفرنك في بيروت كان كالآتي: بلغت قيمة القرش ١,٥٠ فرنك ذهبي سنة ١٧٩٥، و١,١٠ فرنك سنة ١٨٠٤، و٠,٦٠ فرنك في حلب سنة ١٨٢٥، و٠,٣١ فرنك سنة ١٨٣٠؛ ممّا يدلّ على أن القرش فقد ٨٠٪ من قيمته خلال ٣٥ عاماً. وكان سعر صرفه ٠,٢٥ فرنك بين ١٨٣٤ و١٨٣٩؛ ثم تراوح سعره، من ١٨٤٠ حتى ١٨٤٨، بين ٠,٢٠ و٠,٢٢ فرنك واستقرّ على ٠,٢٠ فرنك من ١٨٥٢ حتى ١٨٥٧؛ وفي العقد التالي تراوح سعره بين ٢٢ و٢٣ سنتيما. إذن، ورغم أن القرش فَقَدَ خمس ما كانت قيمته من سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٥٠، فقد طرأ استقرار نسبي على سعره حالما باشرت الحكومة التركية سياسة إصلاحية.

على الصعيد النقدي، تجسّدت هذه السياسة إبتداءاً من سنة ١٨٤٤ بسكّ قطع نقديّة ذهبيّة وفضّية تماثل بشكلها، وعيارها، ووزنها عملات القوى العظمى الأوروبية؛ وقد تمّ تحديد مقياس النقد المزدوج المعدن بـ ١/١٥,٩٠٩، على أن يكون المرجع المتداول هو الليرة الذهبيّة التي تساوي ١٠٠ قرش والقطعة النقدية الفضيّة التي تساوي ٢٠ قرشاً[111]. عندئذ أصبحت الوحدة الحسابية والنقد الحقيقي متطابقين مبدئياً. إلّا أن الإصلاح النقدي لعام ١٨٤٤ كان في المقام الأوّل بمثابة الحلّ الفنّي المستوحى من البلاد الأكثر تقدّماً من الناحية الاقتصادية، ولا أساس له سوى ضمان النقد المعدني من الغشّ؛ وحيث كان هذا الإصلاح جارياً عند بلوغ الحاجة إلى المعادن الثمينة ذروتها[112] ودون أن يسنده جهاز مالي مركزي، لم يتسنّ

---

١١٠. المراجع المذكورة في الهامش السابق: VOLNEY: *op. cit.*, II, p.275.
«القرش المسمّى بالقرش الأسدي... يساوي... خمسين قرشاً فرنسياً»، (أي ليرتين ونصف). و(م ق ع)، بيروت، محاسبة القنصليّة للسنوات ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤٦، ١٨٤٨، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، المحفظة ١٤. ١٨٣١ ـ ١٨٣٢ «نسخ رسائل، أيار/ مايو ١٨٣٠ ـ نيسان/ أبريل ١٨٣٢»، برقية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٠، المحفظة ٣٨، ١٨٤٦، ملفّ «محاسبة»؛ المحفظة ٩٦، ١٨٦٩، برقيّة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩.

١١١. TESTA: *op. cit.*, t. IV, p. 218-219:
«العيار، الوزن، القيمة الفعلية والقيمة المعلنة للعملات الجديدة المسكوكة في القسطنطينية من ١ شباط/ فبراير ١٨٤٤ إلى ٣١ تموز/ يوليو ١٨٥٦».

١١٢. أنظر الفصل الثالث عشر.

ا، فاةُ، إنزال كميّة كافية من العملات للتداول، كما لم يكن تلافي الإرتباك الإضافي م عن التجربة الساذجة للعملة الورقية التي نشرتها الحكومة في القسطنطينية .وارها؛ لم يأت الإجراء المذكور إذن بأي علاج للعجز المزمن في الخزينة التركيّة. وبالنتيجة بقي النقد الأجنبي مطلوباً بكثرة كما يتبيّن من تطوّر سعر النابليون في سوق بيروت[١١٣]: ٧٧ قرشاً و٦ بارات بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٣٩، و٨٦ قرشاً بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤١، و٩٢ قرشاً بتاريخ ٩ تشرين/أكتوبر ١٨٥١، و٩٣ قرشاً و٢٠ بارة بتاريخ ٣ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٥١، و٩٥ قرشاً بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٨٥٣، و٩٦ قرشاً بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٨٥٢، و٩٥ قرشاً بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٨٥٣، و٩٧ قرشاً في عام ١٨٦٣. غير أن سعر العملات التركيّة الذهبيّة إرتفع بدوره؛ وأيضاً في سوق بيروت، كان سعر ليرة الذهب التركيّة يبلغ ١١٣ قرشاً و١٠ بارات في عام ١٨٦٣. وأدّى انخفاض السعر العالمي للفضّة بعد عام ١٨٦٠، إلى انخفاض قيمة القروش الفضيّة، إعْتُرِفَ به رسمياً سنة ١٨٨١ عندما تبنّت تركيا نظام المعدن الواحد في النقد*.

*

لا تسمح مواجهة هذه النبذة السريعة عن التاريخ النقدي بتاريخ الجباية في جبل لبنان بشيء غير استخلاص معطيات رقميّة تقريبيّة للغاية. ويبدو أن انخفاض قيمة القرش قد تسارع منذ بداية العقد الأخير من القرن الثامن عشر؛ وكان ارتفاع مبلغ المال المفروض قد بدا جليّاً منذ تولّي الجزّار منصبه في عكّا. يطلعنا رسم بياني عام وتقريبي إلى حدّ كبير، على تدنّي سعر صرف القرش إلى الخمس بين ١٧٩٠ و١٨٣٠ بينما تضاعف مبلغ الجباية المدفوع لوالي عكا خمس مرّات. غير أن هاتين الحركتين لم تتعادلا على الإطلاق؛ بل العكس صحيح إذ انعكست كلتاهما على النقود الحقيقيّة، فاجتمع أثرهما مؤدّياً إلى مزيد من الإفقار: فمن جهة، نالت جباية الأموال من مدّخرات المعادن الثمينة إلى حدّ كبير، ومن جهة أخرى، تبع التغيّرات النقديّة وضع نقود مغشوشة في التداول. ولم تكن حالة الاقتصاد غير مؤهّلة لرأب هذه

---

١١٣. (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٢، ١٨٣٨، «سجل الإيداعات» (١٨٣٨ـ ١٨٦٣)؛ «Annales du Commerce extérieur», Turquie, *Faits Commerciaux*, n° 23, février 1866, p. 17-18.

* نظام المعدن الواحد في النقد: إستعمال معدن واحد ليكون معياراً للنقد (المترجم).

الخسارة المزدوجة في النقد الفعلي فحسب، بل تحمّلت أيضاً نتائجها السلبيّة.

وليس هناك شك في أن السكّان قد عانوا بفظاعة من ارتفاع المبلغ الجبائي الذي طرأ في تلك الأوضاع السّيئة، في فترة الإحتلال المصري. وبعد عام ١٨٤١، إنخفض ميري الجبل واستقرّت قيمة القرش في ظروف اتّسمت بالضغط الديمغرافي، والبلبلة الاقتصاديّة، والتغيّرات الإداريّة، والاضطرابات الاجتماعيّة بحيث لم يمكن أن يشكّل هذان الحدثان عاملاً للتهدئة الداخليّة كما سنرى في الفصول اللاحقة. وحتى إذا بدا، في أصعب الفترات، أن جبل لبنان قد مرّ بظروف أقلّ قسوة مما شهدته أرياف سوريا، ربّما باستثناء الفترة الأخيرة من الإحتلال المصري وحكم الأمير بشير، فقد قاسى مبكّراً وبعمق من الإختلالات الناجمة عن الظرف الاقتصادي والسياسي الجديد. ولم يكتسب ضمانة قانونية جديدة ومتينة لوضعه الإمتيازي إلاّ مع نظامه الذي فرضته القوى الأوروبيّة على الباب العالي عقب مجازر ١٨٦٠.

الفصل العاشر

المقاطعجيّة والفلاّحون في عملهم

تورد سلسلتان من الوثائق الخاصة وصفاً للمقاطعجيّة أثناء أداء مهامهم، ولعلاقاتهم مع الفلاّحين بشأن زراعة أراضيهم. إنّها، من جهة، نصوص الإتفاقات التي يحدّد فيها أعضاء أسر الأعيان أو يذكّرون قواعد عملهم فيما يتعلّق بجباية المال، ومن جهة أخرى ، المستندات الإثباتيّة التي كانوا يدوّنون فيها الشروط المفروضة على مزارعيهم.

إن عدد الإتفاقات المكتوبة قبل القرن التاسع عشر قليل. ولا يعود اختفاؤها لمجرّد سوء الحفظ[1] ، إذ كان للعقود الشفهيّة القيمة والقوّة نفسها التي يضمنها النصّ المكتوب. وكما لاحظ اليسوعي الإيطالي جيروم دانديني في نهاية القرن السادس عشر، «يتعامل (الموارنة) ببساطة شديدة عند عقدهم لإتفاق ما، إذ ليس لديهم كاتب عدل لتحرير العقود ويعتمدون على صدق القول، أو على مجرّد كلمة مكتوبة، أو أخيراً، على حسن نيّة أحد الشهود، ويتعاملون بالطريقة نفسها فيما يتعلّق بوصيّاتهم»[2]. كانت العادة لا تزال سارية في القرن التاسع عشر، أن تعقد الشراكة بحلفان اليمين في إحدى الكنائس «تحت نظر» مريم العذراء[3]. وعلاوة على ذلك،

١ . بعض الوثائق، دوّنها صالح بن يحيى في القرن الخامس عشر (مصدر سبق ذكره).

٢ . J. DANDINI: *Voyage du Mont-Liban,* Paris 1675, p. 91

٣ . J. GOUDARD: *La Sainte Vierge au Liban,* Paris 1908, p. 113 et p. 507-508

(م إ أ) ٥٢٨٧ (١٤)، ٢٥ تموز/ يوليو ١٨٣٥ : يتعاقد ثلاثة أشخاص من آل الخازن، وباخوس، وحبيش لتأسيس جزارة، ويحلفون بمريم العذراء، أمام الخوري أنطون حبيش أنهم لن يسرقوا بعضهم بعضاً لا في المشتريات ولا في المبيعات.

كانت إتفاقات كل فرد مضمونة جماعياً بشبكة من الواجبات والمسؤوليات المتعلّقة بالأسرة والجيرة أو الروابط الولائيّة، الناجمة كلّها عن نسق القرابة[٤]؛ وكان هذا الضابط الاجتماعي أساسياً.

كان السند المكتوب يستخدم في الأساس للتذكير وكان إطاره القانوني بدائياً: يكتب الشيخ أو المشايخ أسماءهم أو يوقّعون بختمهم المنقوش على سطح الخاتم. وعمليّاً، إذا أراد المقاطعجيّة تضمين السند طبيعة الجبايات وتحديد مسؤولياتهم في المقاطعات، كان نصّه ينقل أو يفصّل النظم التي صنّفها العثمانيون في القوانين الجبائية والتي غالباً ما يرجع وجودها إلى عهد أسلافهم في سوريا[٥]. ويتبيّن مرّة أخرى أنه لا يمكن فهم العرف الخاص بجبل لبنان إلّا بمقارنته بنظم الأقاليم السوريّة الباقية. ولا يلغي ذلك طابع التفرّد عنه إذ ان الإطار الاقتصادي والاجتماعي للجبل لم يوظّف إلّا عدداً من هذه النظم كما أن الرسوم التي ألغاها العثمانيون مبدئياً عند فتحهم للمنطقة أُبْقِيَت فيه أو أُدْخِلَتْ إليه ثانية. والأمر الأهمّ هو أننا نجد في هذا العرف الدعائم التي ارتكزت عليها بعض الأسر لتثبيت نفوذها. وقد استهدف الاستنكار الشعبي هذه الدعائم عند الطعن في سلطة المقاطعجيّة خلال القرن التاسع عشر.

لا تزال عمليّة إحصاء أو حتى معرفة المحفوظات العائلية في لبنان التي يمكن من خلالها الإطّلاع على مجمل الحقوق، والإمتيازات والواجبات، بعيدة عن الإكتمال[٦]. ويبدو أن محفوظات أسرة آل الخازن، التي كانت تسيطر على كسروان في وسط لبنان، هي الأسهل منالاً لأن القسم الأكبر منها أصبح في حيازة الهيئة العامة للآثار اللبنانيّة؛ وهي التي أمكننا استخدامها هنا. وتكمن أهمّيتها النادرة في أنّها تطلعنا على موقف أسرة أعيان مارونية نافذة في «حكومة الدروز»، وعلى نشاط زراعي اتّجه أساساً إلى زراعة أشجار التوت وتربية دود القزّ.

❁

٤. أنظر الفصل السادس.

٥. Cf. MANTRAN et SAUVAGET: *op. cit.*

٦. إختفت بعض المحفوظات، بالطبع، منها على سبيل المثال محفوظات أحد فروع أسرة آل شهاب أثناء الحرب العالمية الأولى؛ تعود هذه المعلومة إلى فضل الأمير موريس شهاب. وقد تمّ نشر بعض الوثائق. أنظر الفقرات المتعلّقة بالمصادر والبيبليوغرافيا.

تتضمن هذه المجموعة وثيقة مفصّلة نسبيّاً وقديمة هي نصّ لاتفاق أبرم عام ١١٧٢هـ/ ١٧٥٩م بين اثني عشر عضواً من أسرة آل الخازن لتنظيم إدارة **عهدتهم**[٧]. **والعهدة**[٨] هي جزء من المقاطعة حيث يملك المشايخ عقارات تؤمّن لهم الموارد أو **الرزق**[٩]، وحيث يبسطون سلطتهم المترتبة على مكانتهم ومسؤوليتهم الجبائية. وتضمّ **العهدة** المذكورة في نصّ الإتفاق، قرى ذوق مصبح، وجعيتا، وعجلتون، وعرمون التي كانت قرى أخرى تفصل بينها؛ لم تكن **العهدة** تشكّل إذن كتلة متّسقة من الأراضي نتيجة لتجزئة الأملاك المستمرة وانقسامها بين فروع آل الخازن المختلفة.

كان يتمّ عقد الإتفاق «الخدمة أفندينا»[١٠]؛ كان مبلغ جباية الميري يُسَلّم أوّلاً إلى الحاكم من آل شهاب الذي نذكّر بأنه فرض سلطته على كافة المقاطعجيّة في عام ١٧١١. ويذكر في البند الأوّل أنه يفترض ألا يعارض أيّ من المتعاقدين ـ المنتمين إلى أربع «بيوت» ـ المسؤول عن دفاتر **الميري** أي المكلّف بجبايته. وكان يحقّ لهذا الأخير التصرّف بالسجلّات لمدّة عام، ابتداءً من الفصح، **العيد الكبير** ـ نحن في بلاد الموارنة ـ الذي يطابق موعده تقريباً مع بداية العام المالي. يتبيّن ضمنيّاً من هذا البند أنه كان يتمّ تناوب سنوي على وظيفة المقاطعجي التي يتقاسمها عدّة مشايخ. لم يتطرّق النصّ إلى التفاصيل المتعلّقة بمبلغ **الميري** وبتوزّعه إذ كانت تلك التفاصيل ترد في السجلّات وأحياناً كثيرة في عقود المزارعة[•].

وكانت تتمّ جباية رسم موسمي يطلق عليه **العيديّة**، وهو رسم العيد الذي يحدّد مبلغه «بمقتضى العرف» بـ ٥ أو ١٠ أو ٢٠ قرشاً حسب القرية؛ ولم يذكر إذا كان المبلغ إجمالياً أم لا؛ وقد ورد في عدّة عقود سيتمّ تحليلها فيما بعد، فقط أن المزارع

٧.(م إ أ) ٦٦٦٨ (٣)؛ بعض المقاطع ناقصة لسوء الحظّ بسبب تآكل الوثيقة. توجد معلومات إضافية في (م إ أ) ٥٨٦٥ (٦)، ٥٧٠٦ (٦)، ٢٨٧٩ (٦)، ٥٦٤٩ (٦)، ٤٦٠٢ (٦)، ٢٦٧٠ (٦).

٨.العهدة كلمة من اللغة العامية وهي تحريف لكلمة عقدة؛ أنظر:
F. Lokkegaard: *Islamic Taxation in the Classic Period*, Copenhague, 1950, p. 85.

٩.(م إ أ) ٥٤٢٩ (٦)، ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.

١٠.في نصّ آخر، (م إ أ) ٢٨٥٩ (١) من سنة ١١١٢هـ/ ١٧٠١م، يُشير هذا اللقب إلى باشا صيدا الذي يتّصل به ثلاث رجال من آل الخازن لتسيير شؤون الجباية.

• فيما يتعلّق بنصوص الحجج وعقود الشراكة والمزارعة المذكورة في النصّ، لم نتمكّن من نقلها إلى العربيّة عن الأصل لأن محفوظات المديرية العامة للآثار اللبنانية جميعاً وُضِعَت في مكان آمن خارج منال الجمهور أثناء الحرب اللبنانية ولا تزال في مكانها هذا (المترجم).

مجبر على دفع هذا الرسم «بمقتضى العرف». كما جاء في النص المذكور أن أديرة الذوق عليها أن تساهم بدفعه وكذلك أديرة عرمون والمزارعون من أسرة حبيش المقيمون في هذه القرية.

وقد عمّم العثمانيّون رسماً يسمّى رسم العروس[11]؛ لكن النصّ الذي تناولناه يحدّد أيضاً أنه يتوجّب دفع «هبة» قيمتها ٣ قروش ليس فقط لكلّ صبيّة بل ولكلّ رجل يعقد قراناً؛ ومن لا يخطر بزواجه يحكم عليه بدفع ١٠ قروش. ويبدو ـ وهنا توجد ثغرة في النصّ ـ انه لم يفرض على الأرامل (رجلاً أو امرأة) إذا تزوّجوا ثانية سوى نصف قيمة الرسم المذكور. وإذا زوّج المزارع إبته إلى رجل من عهدة مختلفة، كان عليه أن يدفع ٣ قروش؛ وكان هذا البند المتوافق مع عرف الزواج من داخل الأسرة المُرَجَّح في تنظيم المجموعات العائليّة، ومع عرف العلاقات القائمة بين هذه المجموعات، يجنّب المشايخ خسارة مبلغ الرسم إذا ما خرجت امرأة من دائرتهم، أي في الواقع، إذا ما خرجت من أسرة موالية لهم وتزرع أرضهم. ويذكر فيما يتعلّق بالأسر ذات المكانة الأرقى مثل آل الخازن أنفسهم وآل حبيش، أن رسم الزواج المدفوع بمقتضى العرف يبلغ بالطبع نسبة أعلى لم يتمّ تحديدها، وكان يترتّب على تنظيم هذه الإحتفالات نفقات كبيرة، غير أن وظيفتها الاجتماعية لم تقتصر على مجرد مسألة دفع الرسوم[12].

وقد فُرِضَ رسم على المعيز التي يدفع أصحابها أكثر من ٣ قروش للميري- باستثناء معيز آل الخازن التي لم يتضمّنها الإحصاء؛ ولم يطل هذا الرسم الأهالي الأكثر فقراً الذين لم يملكوا غالباً مورداً سوى المعيز. وكان من يربّي «مجموعة» من دود القزّ المسمّاة بالشكارة يدفع رسماً قوامه ٣ قروش. وجاء في النصّ، فيما يشبه الملحوظة، أن رسماً يفرض في الزوق على حلّالات الحرير[13]، وآخر على الحراسة

---

١١. MANTRAN et SAUVAGET: *op. cit.*, p. 75, 78, *passim*; Ö.L. BARKAN: «Le servage existait-il en Turquie?», *Annales É.S.C.*, XI, 1956, p. 54 et p. 58, n° 1.

١٢. لقد وصفت تقاليد الزواج. أنظر:
B. CHÉMALI: «Mariage et noce au Liban», *Anthropos*, X-XI, 1915-1916, p. 913-941; M. FÉGHALI: *Contes, légendes, coutumes populaires du Liban et de Syrie*, Paris, 1935, p. 29-100; أنيس فريحة: القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال، بيروت، ١٩٥٧، ص ١٥٢-١٧٦.

١٣. كان هذا الرسم لا يزال يذكر في العام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م؛ (م إ أ) ٨٤٥ (٦). أنظر: MANTRAN et SAUVAGET: *op. cit.*, p. 87.

يسمّى **بالشوبس**، يدفعه منتجو ورق التوت[١٤]. جميع هذه الرسوم كانت جبايتها تتمّ لحساب المقاطعجيّة. وتجدر الإشارة، على سبيل المقارنة، إلى أن النظم الجبائيّة العثمانية كانت في القرن السادس عشر قد منعت المتفعين من **التيمار** في ولاية طرابلس مثلاً، من جباية عدد من الرسوم المماثلة باعتبارها ظالمة[١٥].

وكان بين مهام آل الخازن «من البيوت» الأربعة أن يحدّدوا العقوبة لجرائم الجراحات، والزنا[١٦]، أو التآمر؛ أما جريمة القتل فالأمير هو الذي كان يصدر الحكم في صددها. وكما سبق ورأينا[١٧]، كان من الممكن أن تبلغ العقوبات المقرّة من الأمير حدّ الإعدام (بالسيف، أو الحبل، أو العصى)، أو (حيث يتعلّق الأمر بأبناء عمه) التشويه (حرق العيون أو قطع اللسان). وعلاوة على مصادرة ممتلكات الخصم بعد هزيمته، كان طابع العقوبات الاقتصادي والاجتماعي يظهر بجلاء عند صدور الأمر بتدمير بيت المذنب أو بقطع مزروعاته[١٨] - رغم تأثير هذه الممارسة في القدرة الإنتاجيّة للمنطقة وبالتالي في مردود الجباية. لم يكن ينجم عن إتلاف أشجار التوت والزيتون إفلاس المحكوم عليه فحسب بحرمانه المؤقت من رأسماله ومدخوله، إنما يترتّب على ذلك تحطّم العلاقات الولائيّة أيضاً بتحريم عمل المزارعين على أراضيه؛ وهكذا كان المرء يُجَرَّد من القاعدة الاقتصاديّة لقوّته ويرجع هذا النمط من القمع الذي مارسه أيضاً المماليك في كسروان في بداية القرن

---

١٤. شبيه برسم الناطور (م إ أ) ٥٦١٧ (٦).

١٥. MANTRAN et SAUVAGET: *op. cit.*, p. 75 et 79, *passim*.

١٦. أنظر الفصل الأوّل والفصل الرابع. وحول معاقبة الزنا عند دروز حوران، أنظر:
N. BOURON: *Les Druzes,* Paris 1930, p. 312 sq.
وكذلك كتب لوسيان جولدمان (Lucien GOLDMANN) فيما يتعلّق بالمجتمع اليهودي التقليدي، أن الشهوة الجنسيّة قد تمّ «تجييرها نحو الأشكال المجتمعيّة للحبّ، وللجماعة أو للمصلحة».

١٧. أنظر الفصل الثامن.

١٨. في أيار/ مايو ١٨٣٠، أشار أوبان (Aubin)، طبيب الأمير بشير وخبر هـ. غي في بيت الدين، إلى أن الأمير قد عاقب مسؤولين عن مشاجرة وقعت في المختارة بحرق منازلهم وبقطع أشجارهم. «أجابتني شخصية رفيعة في القصر ببرود... أن هذا تقليد قديم في أسلوب المعاقبة وأنه من الحكمة اتباعه»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١-١٨٣٢، رسالة ٢٢ أيار/ مايو ١٨٣٠. وقد عاقب القائمقام أحد أفراد آل الخازن بقطع ما لديه من أشجار التوت: أ. ضاهر العقيقي: **ثورة وفتنة في لبنان**، نشره يوسف إبراهيم يزبك، بيروت، ١٩٣٨، ص ٧٣-٧٧.

الرابع عشر[19] إلى ردود فعل قديمة جداً؛ وأثناء الإضطرابات الطائفيّة والاجتماعيّة التي هزّت جبل لبنان من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٨٦٠، لجأت مجموعات الفلّاحين، بين أشياء أخرى، إلى قطع أشجار الخصم أثناء الإقتتال[20].

كان آل الخازن يحكمون أيضاً في النزاعات الواقعة بين «أقاربهم»، أي بين أعيان المنطقة ويحدّدون العقوبة حسب أهميّة الجريمة. وكانت الوظيفة القضائية للمشايخ التي تخوّلهم تحديد العقوبات وتوقيعها، تُزاوَل في إطار سيطرتهم التضامنيّة على المقاطعة حيث يستنجدون بضوابط المحيط الاجتماعي. وإذا ما تسبّب «أولاد بلادنا» بالإضطرابات ـ كما جاء أيضاً في النصّ المذكور ـ، فعلى «سيّدهم» (وهو قد يكون ربّ الأسرة) أن يعاقبهم، وإذا رفض، فعلى الجميع (أي على الأسرة كلّها) وعلى «الجمهور» أن يتّحدوا ضدّه لإجباره على الفعل. ويذكّر النصّ بمسؤولية قرى زوق مصبح، وعجلتون وجعيتا، وعرمون، وبمسؤولية من فيها من أقارب للخارجين عن العرف[21]. وكان تحكيم المشايخ، الذي ثبّته البطريرك الماروني في المناطق المارونية منذ منتصف القرن الثامن عشر[22] يقضي بتحديد مبلغ لـ«افتداء» الجرم بما في ذلك جريمة القتل، مما ساهم في تخفيف، وتوجيه العمليّات الثأريّة بين المجموعات العائليّة ولكن لم يؤدِ إلى إلغائها قط؛ وحيث أن البنية العائلية والاجتماعية قد وفّرت إمكانية لترشيد أساليب العقاب والموازنة بين الأضرار، أدّى تعزيز المسؤوليات

---

١٩. حول إتلاف الأشجار أثناء الحملة على كسروان سنة ٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م، أنظر صالح بن يحيى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣: «تثبت رسالة إبن تيميّة إلى محمّد بن قلاوون الإجراءات الظالمة المتخذة ضدّ أهالي كسروان. لقد تمّ قطع الأشجار كافة. ويقول لنا هذا الفقيه أن الطريقة المتّبعة المذكورة موافقة للقرآن وللسنّة. ويعتبر العلماء جيماً أنه يجوز عند الإقتضاء اللجوء إلى قطع الأشجار وتدمير المساكن».
H. LAOUST: «Les expéditions du Kesrawân sous les premiers Mamluks», *Bull. du Musée de Beyrouth,* IV, p. 106, n° 1.
في سنة ١٦٦٠، دمّر الصدر الأعظم أحمد كبرولو البساتين في حملات تأديبية خاضها ضدّ الدروز في وادي التيم والبقاع؛ M. CHEBLI: *op. cit.,* p. 20..

٢٠. G. DE NERVAL: *op. cit.,* p. 26; C. CHURCHILL: *The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule, from 1840 to 1862,* Londres 1862, p. 126.

٢١. أنظر الفصل السادس والهامش ٣٤.

٢٢. I. AOUAD: *op. cit.,* p. 123-124.
حول مسلك الإكليروس الماروني فيما يتعلّق بتقاليد الشرق الأدنى، أنظر الفصل الخامس عشر.

الهرمية والعلاقات الولائية إلى تحسين النظام والأمن في جبل الدروز والموارنة[٢٣].

كان المسؤول عن جباية الميري يتمتّع في الآن نفسه بإمكانيات تعبئة تخوّله فرض الأمن داخل العهدة والإستجابة خارجها لنداء الأمير أو حزب من الأحزاب على نحو شبيه بالذي كان يسلكه الباهيون المتفعون من التيمار[٢٤] تلبية لأمر السلطان أو ممثله. وكان عليه، في حال استدعائه، أن يقود فرقة من المشاة والخيّالة المسلحين بالبنادق ـ حالت ثغرة في النصّ دون معرفة عددهم ـ، والمفرزين من ثلاثة من بيوت آل الخازن، وأن يؤمّن هو نفسه، مثله مثل «أبناء عمّه»، ٢٥ رجلاً وخيالاً، علماً بأن راتب الخيال يبلغ ٤ قروش[٢٥]. كما كان يتوجّب عليه تدبير أمور هذه الفرقة والإنفاق عليها، وتدوين المصاريف بحيث يتمّ تقاسمها بعد موافقة «البيوت» الأربعة ثم توزيعها بنسب متساوية على العهدة ـ مما شكّل رسماً إضافياً ـ، إذ فرض النصّ تعويضه عما تحمّله من نفقات الحملة؛ كما حدّد غرامة قيمتها ١٠ قروش يدفعها كل من يتخلّى عن المشاركة في الحملة دون إبلاغ المسؤول.

كان على محصّل الجباية أن يجمع خلال سنة العمل مبلغ الميري المحدّد من قبل الحاكم بالإضافة إلى رسوم الخدمة، والمباركة، وأن يقدّم إليه هديّة في حال زيارته لمقرّ إقامته. وكما رأينا في الفصلين السابقين، غالباً ما كانت توجد علاقة سببية بين مطالب الحاكم والضغط المباشر لوالي صيدا عليه؛ إذ طلب الأمير يوسف من الشيخ نوفل الخازن أن يمدّه في مهلة خمسة أيام بمبلغ ٥٠٠ قرش تلبية لطلب الوالي، وإلّا أرسل إليه جنود هذا الأخير[٢٦]. وإذا ما جاء الحاكم مطالباً بالميري، كان على الجابي

٢٣. أنظر الفصل الأوّل. في عام ١٦٥٢، روى الأب اليسوعي ن. بوارسّون (N. Poiresson) أثناء عبوره منطقة كسروان ما يلي: «لكي تعلموا كم هم محتاجون إلى ثقافة، وإنهم برغم أنهم مسيحيون، ما زالوا أشبه بالهمج: لقد انتهى هذا العام بجريمة حصلت عن غير قصد وأسفرت عن مقتل أحد أسياد البلد بيد رجل أدنى مكانة منه. ولم ينته الأمر عند رفض [أهل القتيل] مسامحة هذا الرجل بل قاموا بإبادة جميع أقاربه الذكور ولم يوفّروا الرضّع، ويُعْتَقد أن واحداً فقط قد نجا من هذا الجنون الهمجي وكان قد انسحب إلى دمشق»؛
A Rabbath: *Documents inédits...*, t. I, p. 71.
وأنظر:
E.N. Haddad: «Blood revenge among the Arabs», *Journal of Palestine Oriental Society*, I, 1920, p. 103-117.

٢٤. أنظر الفصل السابع.

٢٥. حال نقص في النص دون معرفة مرتّب المشاة منهم.

٢٦. (م إ ا) ٢٥٤٣ (٣).

أن يسلّمه إياه وكان على جميع أصحاب المعيز ـ التي سبق إحصاؤها، باستثناء معيز آل الخازن ـ، أن يزوّدوه باللحوم، والجبن، واللبن الرايب. وإذا ما قدم للصيد، ـ حيث كثيراً ما كانت تنظّم رحلات للصيد بالبزاة[٢٧] ـ أو للتنزّه، كان على نفر أن يقدم له ما فرض عليه[٢٨]؛ وفي كل الأحوال لم يكن هذا البند يعني ان يتحمَّل القرويون جميع النفقات التموينية المرتبطة بتنقلات الأمير.[٢٩]

كان على ملتزم الميري أن يدفع عشرة قروش لجباة المفروض، أي الحوّاطين، في عجلتون وذوق مصبح، وأن يدفع مبلغاً ما، يقابل ما قدّمه مشايخ المكان من مساعدة. وإذا تخلّف عن تأدية مهمته وقعت عليه عقوبة مالية ووروجه بضغط عائلي هو أو القريب الذي كان السبب في تخلّفه: وفي حال لم يحترم أحد المتعاقدين بنود العقد، يفرض عليه دفع ٥٠٠ قرش للحاكم على أن تقف جميع الأطراف الأخرى ضده «كاليد الواحدة»؛ «والله يخون الخائن ويكون مصيره كمصير يهوذا الملعون».

*

كانت أراضي آل الخازن، المقسّمة بين فروع أسرة الأعيان هذه، موزّعة على كلّ نواحي مقاطعة كسروان حيث فرضت عليها الطبيعة الجغرافية للمكان مزيداً من التجزئة؛ وقد تشكّلت مزارع صغيرة توافقت مساحاتها مع الأدوات الزراعية المتوفّرة ومع العناية المترتّبة على زراعة الأشجار في المصاطب وعلى الأساليب المتّبعة في تربية دود القزّ.

كانت رعاية قطعة أو عدّة قطع من الأرض ـ ولكن نادراً ما تتعدّى القطعتين ـ توكل

---

٢٧. H. GUYS: *Beyrout...*, I, p. 299; CHURCHILL: *Mount Lebanon*, I, Chap.V et IX; E. BLONDEL: *op. cit.*, p. 42-43.

هـ. غي، مدعو للإلتحاق برحلة صيد مع الأمير بشير في منطقة جون، (م ق ع)، بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١ـ ٣٢، رسالة من أوبان، ٢٤ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٣٠؛ سعيد جنبلاط يصطاد بالبازي برفقة حاشيته في منطقة دير المخلّص، (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٣٨، ١٨٤٦، ملفّ «صيدا»؛ أنظر:
F. VIRÉ: Articles «Bayzara» et «Fahd», *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd.

٢٨. كان من الممكن للحاكم، نظراً للرسوم التي يتقاضاها ولسيطرته على المقاطعجية تحت سلطة باشا صيدا، أن يحتلّ أيضاً في نظر الإدارة العثمانية وظيفة مشابهة للميري-لوا أو للسنجق بك؛ أنظر:
MANTRAN et SAUVAGET: *op. cit.*, et GIBB et BOWEN: *op. cit.*, I, p. 138.

٢٩. (م إ أ) ٥٥٢٧ (٦): الأمير بشير يبلّغ الشيخ فرجان الخازن بأنه سيتوجّه إلى العاقورة وأن قرى المنطقة مطالبة بتزويده لتغطية تنقّله بخمسين كيلاً (حول وحدة الحجم هذه، أنظر الهامش ٧٢ في هذا الفصل) من القمح وبمائة كيل من الشعير؛ وسيخصم الثمن من المبالغ المتوجّبة على الشيخ.

من قبل صاحبها إلى فلاح على أن يصبح هذا الأخير «شريكاً» بموجب عقد مزارعة. وشروط إتفاقيات المزارعة هذه معروفة لدينا من خلال بعض المخطوطات ذات الأسلوب البسيط: كان الشيخ يدوّن بيده أو يطلب من شخص آخر تدوين الواجبات المفروضة على «الشريك» على قطعة ورق لتستخدم كسند إثباتي، أي حجّة، ثم يوقّع عليها بختمه. هذه الوثائق نادرة بدرجة أو بأخرى للأسباب المذكورة سابقاً بالإضافة الى سبب آخر إذ كان عقد الشركة يُبْرَم لمدّة سنة زراعية واحدة، وإذا استمرّ الإتفاق بين الشيخ ومزارعه حول الشروط المدوّنة كانت الورقة نفسها تصلح للفترة التالية. وهذا التجديد الضمني للعقود مسلك عام متعارف عليه في الشرق الأوسط. كان من الممكن أن تستمرّ صلاحية العقد لمدّة عامين أو ثلاثة أو حتى سبعة وعشرين عاماً[٣٠] ولا يُحَرَّر سند جديد، إلا في حال تغيّر الشريك، أو صاحب الأرض - بعد اقتسام الميراث على سبيل المثال -، أو شروط الإتفاق؛ وغالباً ما كان الشيخ يذكر في إشارته إلى قطعة الأرض إن كانت جرت حراثتها على يد الشريك نفسه أو على يد شريك آخر، وفي هذه الأخيرة الحال كان يذكر اسم السلف. وكان من الممكن أيضاً أن تنتقل الحجّة نفسها من مزارع إلى خلفه[٣١].

تتعلّق جميع عقود المزارعة الموجودة في محفوظات المديرية العامة للآثار اللبنانية، باستثناء عقد واحد، بزراعة شجر التوت وتربية دود القزّ، أي بالنشاط الذي يؤمّن العائد المالي الرئيسي في كسروان[٣٢]، وتخصّ مزارع أضفت عليها طبيعة المحاصيل والسمات الجغرافية طابعاً فردياً، واختلفت عن النظم الجماعيّة القائمة

٣٠.(م إ آ) ٤٥٧٢.

٣١.(م إ آ) ١٦٩٢ (١٢)، ٩ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٧٤؛ لا يوجد لدى «شريك» يزرع قطعة أرض منذ ٣ سنوات، أي سند يدعم به شكوى تقدّم بها سوى حجّة سلفه.

٣٢.يشار إلى سنة تحرير هذه الحجج بين قوسين معقوفتين: (م إ آ) ٦٧٢٨ (٥-٢) [١٧٤٤]، ٥٣٦٢ [١٨٠٨]، ٢٢٦٩ [١٨١٥]، ٦٦٢٣ (٥-٧) [١٨١٧]، ٥٣٤٢ [١٨١٨]، ٦٣٢ [١٨١٨]، ٥٢٨٨ [١٨٢٣]، ٤٤٩٧ [١٨٣٢]، ٥١٣٦ [١٨٢٥]، ٤٣٣٣ [١٨٢٦]، ٧٣٤٩ (٥-٧) [١٨٢٩]، ٤٧٨٧ [١٨٣٠]، ٥٩٦٧ [١٨٣٦]، ٢٢٥١ [١٨٣٨]، ٧١٤٤ (٥-٧) [١٨٣٩]، ٥٢٨٣ [١٨٤١]، ٤٥٣٧ [١٨٤٧]، ١٨٩٤ [١٨٤٧]، ٤٣١٦ [١٨٤٨]، ٨٧٣ [١٨٥١]، ٥٢٨٤ [١٨٥٥]، ٤٨٨٦ [١٨٥٦]، ٥٢٩١ [١٨٥٧]، ٤٥٧٢ [١٨٥٧]، ١٩٥٣ [١٨٥٧]، ٥٢٧٩ [١٨٥٧]، ٥٢٨٠ [١٨٥٧]، ٥٢٨٧ [١٨٥٧]، ٢٤٤٢ [١٨٦١]. إلى جانب هذه الحجج الخاصة بأراضي آل الخازن في كسروان، تجدر إضافة تلك الحجج المتعلّقة بأراضي آل شهاب في الحدث، جنوبي بيروت: (م إ آ) ٧٦٢٤ (٥-٧) [١٨٦٤] شريكان على قطعة أرض واحدة، ٧٦٢٣ (٥-٧) [١٨٦٧]، ٧٦٢١ (٥-٧) [١٨٧١].

إذذاك في سهول سوريا الزروعيّة.

وكان النجاح في إنتاج الحرير يتطلّب أولاً إجتياز المراحل التي تهدف فيها جهود المزارع للتغلّب على الظروف الطبيعية إلى تحقيق نتيجتين متكاملتين:

١) محصول الأوراق المرهون بحالة الأشجار وسنّها وبجودة الأرض ودرجة إعدادها؛

٢) تكوّن الشرانق، بعد تربية الدود المهدّد بالتقلّبات الجوّية وبالأمراض. كان عقد الشراكة يصلح لسنة زراعيّة تشمل مراحل العناية بالبساتين حتى بداية التوريق ثم إنتاج الحرير؛ وكان تجديد العقد أمراً عادياً إذ أنه يتوافق مع مصلحة الشيخ في الحفاظ على محصول مزرعته ومع مصلحة المزارع الذي يستثمرها. وهكذا كانت العقود تتضمّن وصفاً إلزامياً للأعمال التي يتطلّبها إنتاج الحرير الخام. وكذلك الأمر بالنسبة للمقاطعات اللبنانية المختصة بزراعة الزيتون حيث يذكر عقد المشاركة المراحل المختلفة للإنتاج بما فيها قطف الزيتون وعصره، وتمتدّ فترة صلاحيّته إلى ستين لتغطّي تناوب قلّة محصول الزيتون ووفرته خلال عامين متاليين. ومع ذلك، سواء تعلّق الأمر بالتوت أو بالزيتون أو بالعنب. . . ، فإن البنود الخاصة بكل صنف من المحاصيل لا تعكس سوى تنوّع في إطار الشكل الواحد للمزارعة بالإضافة إلى تشابه الأوجه الاجتماعية. لذا فإن الوثائق التي استندنا إليها لها قيمة النموذج.

في منطقة كسروان المتخصّصة بتربية دود القزّ كانت معظم الحجج تتمّ في الخريف، لكن الإستثناءات عديدة إذ كان الشركاء يلتزمون بقطعة الأرض في الشتاء أو حتى في الصيف. وفي فترة الإعداد لعقد الشراكة كان الشيخ يطلب من مخمّن مختصّ القيام بتقدير محصول الأوراق الذي ستنتجه أشجار أرضه ولم يكن يبخل عليه في الأجر[٣٣]. وقد توافق هذا النهج الواقعي للغاية مع المسلك اليومي للجبليين ومع عقليّتهم. وكان **الحمل** يشكّل وحدة القياس المعتمدة لوزن أوراق التوت ويبلغ ٣٠ رطلاً (٧٥ كيلغ تقريباً)، وكانت قيمة الأرض تقدّر بعدد **الأحمال** المنتجة. تعطي شجرة التوت محصولين في السنة إلّا أن التخمين لا يأخذ بعين الإعتبار إلّا أوراق

٣٣. (م إ آ) ١٩٠٤، ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م: الأمير حيدر أرسلان متعهّد لمكافأة أحد المخمّنين بمبلغ قيّم إذا ما قدّر بما يرضيه قطعة أرض له في الشويفات. (م إ آ) ٧٤١٨ (١٢): تخمين أحمال ورق التوت في أرض للشيخ خالد الخازن في حالات؛ المخمّنون الذين اختارهم الأمير أمين شهاب وتصريح من الأسقف سمعان. بين العامين ١٨٤٤ و١٨٦٨، كان اسم المخمّن الذي يتردّد كثيراً في أوراق آل خازن هو المعلّم سليمان البحري.

الموسم الأوّل المخصّص دون غيره لتغذية الدود، ويتكوّن الحمل من أوراق ثماني أشجار أو عشرة. كانت الأراضي الموكولة إلى «الشركاء» تنتج عن أربعة أحمال إلى مئة حمل مع التشديد على ندرة هذه الحالات القصوى إذ كان المحصول يتراوح في الواقع بين ١٠ و٤٠ حملاً بحيث لا يقلّ الحدّ الأدنى المطلوب عن ١٠ أو ١٢ حملاً، علماً بأن هذه هي كميّة الأوراق الضروريّة لتغذية الدود المتولّد من أوقية (٢١٣ غراماً تقريباً) من «البذر»[٣٤] وذلك طوال مدّة تحوّلاته. فوق هذا الحد الأدنى، كان من الممكن أن تتناسب أهميّة قطعة الأرض الموكولة إلى الشريك مع عدد أفراد أسرته الذي يساعدونه في أعماله[٣٥].

وفي بعض مناطق الشرق الأوسط، كانت الشراكة من النمط الحكريّ* المسمّاة بالمغارسة هي التي يهتمّ لها المزارع الذي يغرس الشجر إذ تترك له، على المدى البعيد، جزءاً من الأرض المتعاقد عليها؛ أما في كسروان، فلم يكن هذا النوع من انتقال الملكية موجوداً، إذ حتى عقد المشاركة المبرم مع عدّة مزارعين لغرس أشجار الصنوبر والذي تمتدّ فترة صلاحيّته إلى حين تصبح الأشجار «خشباً»، كان يحدّد أن الشركاء سيأخذون عندئذ نصف الأشجار ولكنّهم لن يتمتّعوا بأي حقّ في الأرض[٣٦]. وكان مبدأ عقد الشراكة لمدّة سنة يدعم هذا الاتجاه فيما يتعلّق بزراعة التوت. ويحتفظ المشايخ بنفوذهم على الأرض، مصدر الحرير وهو السلعة الكماليّة المخصّصة بكاملها للتسويق. وكان عنصر الزمن يحدّد نوعاً ما من مصلحة الشريك، لذا، وبغية دفعه إلى عدم الإهمال، كان العقد الذي يربط بين الشيخ صاحب الأرض وبين الشريك صاحب اليد العاملة، ينصّ على المهام المفروضة لصيانة المزرعة ولضمان خصوبتها بحيث تعود على الدوام بالأرباح لأصحابها. ويجدر التركيز بأن الشريك المزارع كانت تربطه علاقات محتومة بمجموعته العائليّة ومن ثمّ بقريته، لذا وجد نفسه ملزماً بسائر العلاقات والضغوطات الاجتماعيّة الناجمة عن هذا الوضع.

---

٣٤. (م إ آ) ٦٦٣٦ (١٢): تخمّن قطعة الأرض حسب عدد أشجارها وكميّة «البذر» التي تنتجها.

٣٥. (م إ آ) ٦٧٤٨ (٣).

* من النمط الحكري (de type emphytéotique): بينما يتمّ تجديد عقد المزارعة كل سنة، فإن عقد الشراكة الحكريّة طويل الأمد، وتبلغ مدّته من ١٨ إلى ٩٩ عاماً، علماً بأن الشريك غير صاحب الأرض يصبح له حقوق فعليّة عليها بحيث تكون الأرض قابلة للرهن (المترجم).

٣٦. (م إ آ) ٤٧٨٧، ٣٠ آذار/ مارس ١٨٣٠. أنظر: I. AOUAD: *op. cit.*, p. 257.

عند إبرام العقد، كان الشيخ يطالب الشريك الجديد بدفع مبلغ يعادل ربع ثمن الأحمال المقدّرة. هذه الضمانة كان من المفروض أن تحثّ الشريك على تكريس كل ما في وسعه للاعتناء بأشجار التوت ذات النمو المتّصل والسريع. وكان سائر منتجات الأرض، إلى جانب التوت، يقدّر تحت بند «المتفرّقات» (التين، والبصل، إلخ. . .) التي كان صاحب الأرض يحتجز ربع قيمتها مسبقاً وفي بعض الأحيان فقط لأن هذه المحاصيل لم تكن تساوي، مقارنة بورق التوت، إلا مبلغاً زهيداً. وفي حال كانت مساحة المزرعة أكبر، كان صاحبها يخصّ نفسه بربع قيمة المباني الموجودة على الأرض[٣٧]. ويدفع المبلغ المحجوز نقداً حسب سعر ربع الحمل المذكور في الحجّة. وكان هذا السعر يحدّد عند عقد الشراكة وليس عند بيع المحصول بحيث يقلّ إرتباطه بتقلّبات السوق ـ ناهيك عن تقلّبات الوضع العام ـ ويكون أكثر ارتهاناً بظروف استثمار شجر التوت أي بعمر الأشجار ونوعيّتها، وبمساحة مزرعة التوت وإنتاجيّتها، وبحالة الأرض وموقعها من القرية، إلخ. . . كان هذا السعر يتناسب إذن مع تقدير قيمة الأرض المزروعة ضمن الشروط المتوسطة لبيع الإنتاج[٣٨].

في بعض الحالات النادرة في القرن التاسع عشر، سُمِحَ للشريك بتسديد المبلغ عينياً، ربما بسبب افتقاده للنقود، ولكن الشروط لم تكن في صالحه. وتبيّن في عقد شراكة تمّ إبرامه بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس ١٨٤١، أن الشيخ حصن الخازن لم يحتجز «الربع» الذي يحقّ له ولكنه طلب بالمقابل أن يضيف الشريك محصوله الخاص من الأوراق ـ مما يدلّ على امتلاكه لبعض الأشجار ـ إلى الأوراق المقطوفة على أرض الشيخ[٣٩]. وحدّد عقد شراكة آخر أبرم بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٧، أن يدفع الشريك المزارع نصف المبلغ نقداً، والنصف الآخر عينياً بتقديم كميّة من الحرير، إذ كانت الأوقيّة وثلث الأوقيّة من الحرير تساوي ربع الحمل المقدّر بعشرة قروش[٤٠].

٣٧.(م إ أ) ٥٩٦٧.

٣٨.ثمن ربع حمل ورق التوت بالقروش، كما ورد في الوثائق المدروسة: ١٨٠٨، ١$\frac{3}{4}$؛ ١٨١٥، ١٠؛ ١٨١٧، ٥؛ ١٨١٦، ٦ و٧؛ ١٨٢٣، ٥؛ ١٨٢٤، ٧؛ ١٨٢٥، ٢٠؛ ١٨٢٦، ١٠؛ ١٨٢٩، ٢٠؛ ١٨٣٦، ١٥؛ ١٨٣٨، ٧؛ ١٨٣٩، ١٠؛ ١٨٤١، ٧$\frac{1}{2}$؛ ١٨٥٦، ٥؛ ١٨٥٧، ١٠؛ ١٨٦١، ١٠؛ ١٨٦٤، ٢٥؛ ١٨٦٧، ٢٥.

٣٩.(م إ أ) ٥٢٨٣.

٤٠.(م إ أ) ١٨٩٤.

أما فسخ العقد، فكان سببه: ١) إما رغبة الشيخ في الإنفصال عن المزارع الشريك، ويردّ له عندئذ الكفالة المدفوعة مسبقاً أي المبلغ المقدّر عن ربع أحمال ورق التوت وربع «المتفرّقات»؛ ٢) وإما رغبة المزارع في الخروج من الشراكة. وفي هذه الحالة، وحسبما جاء تكراراً في الحجج المتوفّرة، كان على الشريك المزارع أن «يبيع» حصّته إلى فلاح آخر، أي أن يعثر على بديل له يقبل بشروط الشراكة ويدفع له ثمن الكفالة المحتجزة لدى صاحب الأرض. وتنص عقود أخرى، وبوجه الخصوص بعد سنة ١٨٤٠، على أن يردّ الشيخ هذه الكفالة إلى الشريك في حال وجد الأخير بديلاً عنه، مما كان يسمح للشيخ، عند اللزوم، بتعديل بنود الإتفاق مع الشريك الجديد. ولم تتطرّق بعض الحجج سوى إلى البند الخاص بطرد الشريك بينما لم تطالب حجج أخرى بإيجاد البديل. لكن هذه النصوص، الناقصة دائماً، كانت تتضمّن الكثير من المعاني المستترة؛ لذا لجأ الأطراف إلى العرف عند وقوع الخلاف.

وفي حال وجود فائض بالنسبة للتقدير الأوّلي عند انسحاب الشريك كان صاحب الأرض يتقاسمه معه؛ وحدّدت بعض العقود قيمة هذا التعويض بما يساوي المبلغ الذي سبق ودفعه الشريك عن ربع الحمل، كما أوصى بعضها الآخر بتحديد قيمة «حسب العرف»؛ وفي عقود كثيرة، لم يرد ذكر الطريقة الواجب اتّباعها في الحالة المذكورة. أما إذا جاء الدخل أقلّ من المقدّر، كان يفرض على الشريك تعويض صاحب الأرض بالشروط نفسها، على أن يتمّ الدفع نقداً حسب قيمة الإستثمار وليس حسب أحوال السوق؛ وبالتالي، عندما كان الإنتاج يأتي بفائض القيمة في فترة ارتفاع أسعار الحرير، كان الشيخ يتمكّن من مكافأة المزارع دون تضحية كبيرة، بينما كان المزارع يجني ـ مبدئياً ـ من جهته ربحاً إضافياً ناجماً عن محصوله الخاص؛ أما في فترة انخفاض الأسعار، فلم يكن المبلغ المتوجّب على الشيخ كبيراً للغاية وكان المزارع ينتفع بشيء من التعويض المادّي. في المقابل، إذا قلّ عدد أحمال الأوراق عن المقدّر له وفي فترة تتدنّى فيها الأسعار، توجّب على المزارع أن يقدّم، في تلك الظروف الصعبة، تعويضاً فعليّاً إلى صاحب الأرض، وإن لم يبد هذا التعويض زائداً عن الحدّ. وبالنتيجة يتبيّن أن الشروط المتحكّمة بهذا التعامل مركّبة ببراعة بحيث تدفع الشريك إلى الإهتمام بالإنتاجيّة بينما تعود بمعظم الأرباح إلى صاحب الأرض وتقلّل من خسائره المحتملة.

كان المزارع محكوماً بمستلزمات الإنتاج الذي يشكّل مورد رزقه ويتطلّب من القيام بجمع أوراق التوت لتربية دود القزّ ثم حلّ الشرانق واستخلاص الحرير. لم يكن يتمّ تقاسم المحصول بين الشيخ والشريك إلّا في هذه المرحلة الأخيرة من العمل؛ كان المزارع الشريك يتحمّل إذن عبء أعمال متعبة ودقيقة يُسْنَدُ قسم منه إلى النساء وتقتضي توفّر الأماكن والأدوات الخاصة بها[٤١]. وفرضت العقود المتعلّقة بأراضي آل شهاب المبرمة في الستينات (١٨٦٠)[٤٢]، على الشريك أن يسلّم عند اقتسام المحصول بالنصف، أقّة* من الحرير (تساوي الأقّة ١٢٨٣ غراماً تقريباً) لكل ٩ أقّات من الشرانق المحصودة، وأن يدفع بدلاً، إذا كانت نوعيّة الحرير سيّئة، يقدّر حسب سعر النوعيّة الجيّدة المحدّد في بيروت؛ أخيراً، وفي حال اقتسام الشرانق، كان عليه أن يسدّد مبلغاً إضافياً مقابل «تكاليف الحلّ» قوامه قرش ونصف لكلّ أقّة من الشرانق. وبالفعل، طرأ ابتداءً من أواسط القرن التاسع عشر تحوّل على السوق وعلى شروط الإستثمار سببه إقامة حلّالات للحرير في الجبل، أوروبيّة بداية ثم «على النمط الأوروبي»، لا تشتري إلا الشرانق ـ وشيئاً فشيئاً، حلّ اقتسام الشرانق مكان اقتسام الحرير، إلّا أن هذا التجديد أدّى إلى إلزام الشريك بتقديم تعويض نقدي عن العمل الذي توقّف عن تأديته.

واعتمد توفير «بذر»** دود القزّ على صاحب مزرعة التوت وعلى مستثمرها في آن واحد، إذ، عملاً بتقاليد قرية حالات، كان الشريك المزارع يتسلّم في أوّل أيام العمل بالشراكة كميّة من البذر متناسبة مع محصول أوراق التوت الضروري لتربية الكميّة نفسها من دود القزّ. وعند نهاية العمل بالشراكة كان على المزارع أن يؤمّن لخلفه

---

٤١. Cf. M. FEGHALI: «L'élevage du ver à soie», *Mélanges de Géographie et l'orientalisme offerts à E. F. Gautier,* Tours, 1937, p. 226-233.

في حجّة محرّرة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦١ (أي انها حرّرت بعد الإضطرابات الخطيرة وفي مرحلة تحول)، إستبدل الشيخ خالد الخازن إيجاراً لمدّة ثلاثة أعوام مقابل ٦٥٠ قرشاً يتمّ دفعها سنوياً عند الحصاد بنظام القسمة بالنصف، إذ قدّر إنتاج الأرض بـ١٣ حملاً من أوراق التوت وربع الحمل بعشرة قروش؛ والفرق بين ثمن ١٣ حملاً البالغ مجموعه ٥٢٠ قرشاً وثمن الإيجار الذي لا يمثّل سوى جزء من العائد يبيّن فائض القيمة الناتج عن تربية دود القزّ وعن حلّ الشرانق؛ (م إ أ) ٢٤٤٢.

٤٢. (م إ أ) ٧٦٢٤ (٥ـ٧)، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤، و٧٦٢٣ (٥ـ٧)، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٧.

* الأقّة غير «الأوقية» أو «الوقية» المذكورة سابقاً والتي تساوي ٢١٣ غراماً تقريباً (المترجم).

** «البذر» أو البيض الذي يصير دوداً في الحين (المترجم).

مقداراً من البزر يساوي الذي تسلّمه[43]. أما على أراضي آل شهاب، فقد نصّ الإتفاق على أن يقدّم المزارع سنوياً نصف قدر كميّة البزر الموكولة إليه في البداية.

أما المحصول الثاني من أوراق التوت، فقد كان بكامله من نصيب الشريك، وهو يستخدمه كعلف للثورين اللذين يجرّان محراثه البسيط، كما يستخدمه على وجه الخصوص لتسمين الخروف ذي الإلية الذي كان يذبحه في نهاية الخريف ليستخلص منه مؤن الشتاء من السمن المذوّب واللحم المقطّع قطعاً صغيرة تُحْفَظ في الدهن[44]. كما كان يُتْرَك له وَبرُ الحرير، وقسم من الشرانق التي لحق بها تلف ما، وجذوع أشجار التوت الشائخة أو الفروع بعد تشذيب الشجرة تشذيباً تاماً؛ وكان ينجم عن إتمام تلك العمليّة منظر من الجذوع العارية خلفها جدران صغيرة من الحجر الصلد بحيث يتمايز تماماً ذلك المنظر الفاحل للمناطق المخصّصة لتربية دود القزّ عن بساتين الزيتون والأحراج الصنوبريّة.

*

إقتضت شروط الصيانة أن يقوم الشريك أوّلاً بحراثة الأرض المزروعة بشجر التوت خمس مرّات في السنة على أن يكون هذا الأمر إلزامياً في كانون الأوّل/ ديسمبر أو كانون الثاني/ يناير. كان المزارع يستخدم المحراث، تلك الآلة الخفيفة نسبياً والمتوافقة مع التربة الحجريّة الصلدة ومع مساحة الحقول الضيّقة وضرورة التنقّل من مصطبة إلى أخرى؛ ولكن الوحل كان يعطّله عن عمله إثر هطول الأمطار الغزيرة، لذا كان ينتظر أن تصفّى التربة من المياه بما فيه الكفاية ليتمكّن من استئناف العمل. وكان يستطيع، من خلال عمليّة الحراثة المتكرّرة أن ينعّم التربة إلى عمق لا بأس به. إلا أن بعض العقود اقتضت، علاوة على ذلك، أن ينكش الأرض مرّة في السنة بغية تقليبها جيّداً عند كعوب الأشجار وحدود الأرض على وجه الخصوص، وغالباً ما شدّدت على مسؤولية الشريك عن الأضرار على عدم إتمام عمليّة الحراثة.

كما كان استبدال الأشجار التالفة أو التي أصبحت غير منتجة أمراً أساسياً للحفاظ

٤٣. (م إ آ) ١٠٤٢، ٢٢ آذار/ مارس ١٨٥٣.

٤٤. H. Guys: *Beyrout*..., I, p. 288, et II, p. 94, 145.

على قيمة المزرعة وإنتاجيّتها. وقد دُوّن كتابة، في عام ١٨٢٠ نظام قديم على الأرجح يقضي بأن يؤمّن صاحب الأرض النصوب وأن يتكفّل الشريك بغرسها أو يكلّف بذلك شخصاً آخراً. وإذا ما تمّ الإتفاق مسبقاً على العمل المطلوب إنجازه، كان الشيخ يحدّد أحياناً في عقد الشراكة عدد النصوب التي سيعطيها للشريك. وكانت عمليّة الغرس تندرج أيضاً ضمن أعمال فصل الشتاء، إذ جاء في المثل الشعبي أن «نصبة كانون الأوّل خير من نصبة عملوّل»[٤٥]*.

أما شروط تسميد الأرض، فكانت أكثر تنوّعاً[٤٦]. ففي حال كانت مزرعة التوت كبيرة إلى حدّ يبلغ فيه محصول الورق ١٠٥ أحمال ـ وهذا نادر ـ، توجّب على الشريك أن يسمّدها سنوياً بكميّة من الزبل قيمتها ٥٠٠ قرش. واشترطت بعض العقود أن يزرب المزارع بقره ومعيزه في المباني الواقعة على الأرض المذكورة في اتّفاق الشراكة، كما حدّد بعضها الآخر أنه في حال قيام الشريك بنشر الزبل، يتحمّل صاحب الأرض نصف تكاليف العمليّة أو ثلاثة أرباعها، حسبما جاء في الوثائق المؤرّخة بدءاً من سنة ١٨٥٥ (إلاّ أن تلك النصوص قليلة إلى حدّ لا يسمح بإضفاء أهميّة كبيرة على هذا التاريخ، وقد يكون الأمر متعلّقاً بمجرّد إختلافات محليّة). وينبغي ربط هذا الشرط بمسلك آخر حيث كان المشايخ وكذلك الأديرة يسمحون بأن تجوب أراضيهم البور الواقعة على ارتفاع منخفض أو متوسّط قطعان من الغنم والمعيز، أثناء فصل الشتاء، على أن تكون النفقة المتوجّبة على الرعاة كميّة معيّنة من الأسمدة[٤٧].

ويتحمّل الشريك بشكل شبه دائم إعادة بناء حائط المصطبة المهدّم. حتى أن أدواته الزراعيّة تضمّنت، في تلك المنطقة التي كان يهيمن فيها الحجر على البيئة الجغرافية والبيئة البشريّة، المطرقة والإزميل «مثلما تضمّنت البلطة عند الفلاّح العامل

٤٥. M. FÉGHALI: *Proverbes et dictons syro-libanais*, p. 495, n° 2108.

* أي أنها خير من النصبة التي نكبرها بسنة (المترجم).

٤٦. (م إ آ) ٥٩٦٧، ٥٢٨٣، ٥٣٣٢، ٥٢٨٤، ٤٨٨٦، ٥٢٩١، ٤٥٧٢.

٤٧. لا زالت هذه العادة جارية في أيّامنا في القرى التي تؤجّر أراضيها المشاع؛ M. SALAMÉ: «L'élevage au Liban», *Revue de Géographie de Lyon*, XXX, 1955, p. 89; S. YOUNÈS: «Un village du Maten libanais», *Annales de Géographie;* LXX, 1961, p. 145-161.

سبب تحرير

يوم تاريخه شاركنا عند عزتلو ناصيف واخيه سمعان شقير على عودتنا
التي كانت بيده بجراجل وقررها ثمان وعشرين حمل ورق واخذنا منا الربع عن
كل حمل عشرة غروش تكون الجملة مايتين وثمانون غرشاً وعن ربع مختلف سبعون
غرش وحاشاناه من اصل ذلك عن ربع قديم عن الحمل عشرين ونصف وخمسين
غرش مختلف فاذا انوجد معنا حجة قبل تاريخه وكان لنا زيادة عن العشرين
ونصف والخمسين غرش المحرر فتحسب له وصار يحق لنا ان ناكل نصف الغلة
ونحن نقصف ونشغل التفنيخ عليه الربع ونشغل الارض عليه النصف ونعمل
العون حق عمل ونفلح حمارة اوجاه واذا اراد ان نطيله نقدر له ونعطيه عن
كل حمل عشرة غروش وربع المختلف حسب العاده وان خاست العون نختم عليه
وان زادة نعطيه بحسب العاده واذا اراد ليطلع ليدبر شريك موضعه ونقدر
له ونعطيه كما هو محرر ونصب العورات عليه ونحن نقدم النصب ويدفع الميري
المرتبة على هذه العونة مع توازيعها بنسبة شركاتنا ويدفع العيدية والكلفة
المرتبة على هذه العون ولنا عليه الامانه وعدم الخيانه وحررنا بيده هذه
الحجة للبيان في ١٥ تشرين اول [illegible]

كاتبها
والصحة
الخازن

صورة إحدى الحجج (م إ آ ٥٢٧٩)

في مناطق الأحراج»[٤٨]. وقد اتّسمت أعمال الإصلاح بأهميّة كبيرة إذ، كما سبق وأشرنا[٤٩]، كانت الصيانة الجيّدة للمصطبة ولحائطها ضرورية لضمان متانة مدرّج المصاطب الذي تكوّن حلقة منه وتأخذ موقعها في قلب نظام مترابط من العمليّات الزراعيّة المتكاملة. وفي المناطق العاملة بنظام الري، كان على المزارع الذي يريد أن يروي الأرض، التقيّد بنظم توزيع المياه التي حدّدتها القرية[٥٠]. لا توجد إشارة إلى ريّ الأراضي في أية من الحجج الخاصة بمزارع آل الخازن، ربما بسبب موقعها الجغرافي، بينما يأتي ذكره في أحد الشروط المتعلّقة بزراعة أراضي آل شهاب الواقعة في المنطقة الساحليّة حيث أقيم نظام لتوزيع المياه المتدفّقة من الجبل. وأخيراً، في حال فُرِض على الشريك إنجاز أعمال إضافية لم يسبق الإتفاق عليها فلا يتحمّل سوى ربع مستلزماتها بينما يتكفّل صاحب الأرض بالثلاثة الأرباع المتبقّية.

*

وبالإضافة إلى النفقات المترتّبة على صيانة الأرض، كانت عقود المزارعة تشير إلى المستحقّات المفروضة على الشريك بخصوص الأرض نفسها وتأتي في أحيان كثيرة على ذكر المبلغ المطلوب أن يدفعه الشريك عن رسم الميري، مما يوحي للوهلة الأولى، بأن هذا المبلغ كان مستقراً نوعاً ما بدليل إمكانية تجديد صلاحيّة سند الحجّة نفسه لبضع سنوات؛ في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر كان هذا القسط السنوي يبلغ قرشين إلى ٩ قروش للمزرعة التي يتراوح متوسط إنتاجها بين ١٠ أحمال و٤٠ حملاً من الورق، ويمكن أن يضاف إليه رسم مقداره قرشان على أوقيّة البذر. في الواقع، لا يتعلّق الأمر هنا سوى بمال جزافي مرتبط بالعقار، أي بالميري

٤٨. G. TCHALENKO: *Villages antiques de la Syrie du Nord*, t. I, p. 418;
هذه الملاحظة الواردة عن مهندس العمارة وعالم الآثار فيما يتعلّق بقرى العصور القديمة الواقعة في الكتل الجبلية الجيرية في شمال سوريا، تنطبق كذلك على جبل لبنان في الفترة التي يتناولها بحثنا؛ أنظر:
D. CHEVALLIER: «Que possédait un cheikh maronite en 1859?», *Arabica*, VII, 1960, p. 81.

٤٩. الفصل السادس.

٥٠. (م إ آ) ٧٠٥١ (١٢)، ٧١٢٥ (١٢)، ٧٣٨٦ (١٢)، ٧٣٨٧ (١٢)، ٧٤٣٠ (١٢)، ٥٧١١، ٥٥٨٣، ١٣٢٨، ٤٩٠، ٤٥١٤. أنظر الفصل السادس.
POLK: *op. cit.*, p. 60 sqq.; M. FÉGHALI: *Contes, légendes, coutumes populaires...*, p. 134-135; A. LATRON: *op. cit.*, p. 77-78.

الأصل، تمّ تحديده في زمن بعيد إلى حدّ ما؛ لذا كان الشيخ يضيف مدقّقاً وعلى سبيل الإحتياط، أن الشريك ملزم، وبالتناسب مع ما سيطلب من باقي الشركاء، بدفع جميع الرسوم الإضافية التي سيفرضها **الحاكم** والتي لم يحدّد مبلغها مسبقاً بالطبع. ويرى هنري غي أن «الميري الذي يتكوّن من اجتماع الجبايات كافة، يمكن تقدير نسبته بين ١٥ و٢٥ بالمئة، حسب البلدان والمنتجات»[٥١]؛ ويصلح هذا التقدير لفترة الثلاثينات (١٨٣٠) أيضاً.

كان المقاطعجيّة يتحرّرون كليّة من عبء الميري الواقع على مزارعهم من التوت على حساب الشركاء. وكان هذا الظلم يثير الغضب الشعبي إذ أن المشايخ لم يكونوا يتمتّعون عادة بإعفاء من دفع الميري، وهم لا يفلتون من تسديده إلّا بحكم مسؤوليتهم عن جباية الأموال المفروضة وبحكم نفوذهم الناجم عن هذه الوظيفة والذي تدعمه هيمنتهم على الأرض والمجتمع. لقد استمع الأمير بشير مرّات عدّة إلى شكاوي الفلاحين، واحتجّ لدى آل الخازن على التوزيع الجائر للميري بين «الكبار والصغار»؛ ولم يكن يفترض، في رأيه، أن يدفع الشريك سوى نصف الميري نظراً إلى أنّه يعطي الشيخ نصف المحصول[٥٢]. وكان يجيبه آل الخازن بقولهم أن **الميري** يتحمّله مَنْ تكفّل بتربية دود القزّ وبالمحصول، أي الشريك[٥٣]. كان آل الخازن يستندون على هذا المبدأ في إدارة مصالحهم، كما تبيّن من النصّ الذي عرضناه في بداية الفصل، ولم يطرأ تغيّر على موقفهم فيما يتعلّق بهذا البند حتى عام ١٨٥٩.

كما أشارت الحجج إلى الرسوم المطلوب دفعها للمشايخ دون غيرهم، والمتوجّبة على الشركاء في مزارعهم. وكثيراً ما تردّد فيها ذكر اسم العيد، المسمّى **بالعيديّة**، والمقصود هو عيد الفصح. لقد اقتصرت أقدم العقود على ذكر أنه يجب دفع **العيديّة** كما يقتضيه العرف، بينما حدّدت الوثائق المحرّرة بعد عام ١٨٣٨ قسطاً عيناً قوامه نصف رطل أو رطل واحد (٢,٦ كغ تقريباً) من الصابون. في كشوفات آل الخازن المتضمّنة حساباتهم عمّا تلقّوه تحت باب رسم العيديّة أو رسم المباركة[٥٤] ـ وهو الرسم الذي كان يدفع للشيخ عند تنصيبه مسؤولاً عن العهدة ـ، ورد ذكر الصابون،

٥١. H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 143.

٥٢. (م إ أ) ٥١٧٧، ٣٠٣٧، ٥٨٣٦.

٥٣. (م إ أ) ٥٠٢٢، ٩٨٠، ٥٦٤٩.

٥٤. (م إ أ) ٧٣١١ (٣) [١٨٤٠]، ٦٧٣٦ (٣) [١٨٤٣].

وإلى جانبه البنّ، والسكّر، وأقل منه بكثير، التبغ، واستثنائياً العسل. هل نستخلص من ذلك أن الأداء النقدي المذكور في حجّة القرن الثامن عشر التي سبق الإطّلاع عليها، قد حلّ مكانه أداء عيني في فترة قلّت فيها النقود؟ لم يكن الجبليون ينتجون لا الصابون، ولا البنّ، ولا السكّر، مما اضطرّهم بالتالي إلى شراء هذه السلع لإهدائها إلى المشايخ. ومعنى ذلك أنهم اضطرّوا إلى تسديد قسط مالي اختلفت قيمته باختلاف سعر المنتجات المطلوب شراؤها. وليس هذا مجرّد دليل على أن التبادل التجاري قد وفّر الموارد للمناطق المنتجة للحرير التي لا تستطيع الإستغناء عنها في معيشتها؛ إذ كان للصابون والبنّ، والسكّر، غرض محدّد في الحياة الاجتماعيّة، وهو تمكين المشايخ من القيام بواجب الضيافة.

وتذكر بعض الحجج ما كان من الممكن أن يفرض من واجبات خاصة على الشركاء. وعلى سبيل المثال، طُلِب من أحدهم تسليم الشيخ سنوياً حملاً من الأغصان (الشيح) التي يتسلّقها الدود لعمل شرانقه[٥٥]، وطلب من آخر أن يبوّر الأرض ولكن دون إعطائه حقّ التصرّف بأشواكها[٥٦]. بعد عام ١٨٦٠، أي في ظلّ النظام الإداري الجديد للجبل، لم يكن المزارعون العاملون على أراضي آل شهاب يدفعون سوى نصف قيمة الميري، إلّا أنه فُرِض عليهم إضافةً أن يدفعوا لصاحب بساتين التوت ربع قرش مقابل كل حمل الأوراق وأن يسلّموه حملاً من الخشب نصفه حطباً والنصف الآخر حزماً مقابل كل أوقيّتين من بزر دود القزّ[٥٧].

وكان الشركاء يساهمون أيضاً بتغطية تكاليف الحراسة، إذ ترتّب على الشريك الجديد، عملاً بالعرف القائم في ساحل بيروت، أن يدفع للناطور ١٠٪ («قرشاً لكل عشرة قروش») من القيمة المقدّرة لربع أحمال الشريك القديم[٥٨]. لم ينعم النواطير - المدبّرون بحبّ الجبليين وكثيراً ما تضرّروا أثناء العصيان الذي أعلنه الفلاحون في كسروان في العامين ١٨٥٨ و١٨٥٩[٥٩].

أخيراً، تضمّنت عقود الشراكة بنداً معنوياً يملي على الشريك الإجتهاد في العمل

٥٥. (م إ أ) ٦٣٢.
٥٦. (م إ أ) ٥٢٨٣.
٥٧. (م إ أ) ٧٦٢٤ و٧٦٢٣ (٥-٧).
٥٨. (م إ أ) ٢٨٨٩، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٤. أنظر الفصلين التاسع والعاشر.
٥٩. (م إ أ) ٦٨٩١ (١١-١).

وأن يكون وفيّاً وألا يلجأ إلى الغش. وبالطبع، كان المشايخ يتبادلون الحديث حول استحقاقات شركائهم، والمحفوظات مليئة بتلك الرسائل التي تذكر الأقساط المتأخّرة والديون المعلّقة. وتعبّر المقارنة المتضمّنة في القول المأثور: «مثل نصبة الشريك: لا بتموت ولا بتعيش»[٦٠] عن كل ما يفرّق بين صاحب الأشجار وبين الذي يستثمرها طوال السنة؛ لقد اتّهم شخص من آل الخازن فلاحاً باللصوصيّة وأوصى بألا يأخذه أحد كشريك[٦١]؛ واشتكى آخر من أن شريكه يختلس بذر دود القزّ[٦٢]؛ ثم تأتي سيرة الفلّاح الذي ترك معيزه ترعى في حقل الشريك المجاور حيث كان الشعير قد بدأ ينبت، أو الذي ذهب ليقطع العصيّ دون استئذان[٦٣]. كانت كلّ هذه المشادات والمنازعات تحرّك الحياة الريفيّة، وتحدّد المصالح، وتؤكّد التباين الاجتماعي. غير أنه في تلك الفترة المتّسمة بالضغط الديمغرافي وبنقص الأراضي، وبضعف الروابط العائليّة في المجموعات الأكثر حرماناً، لم يكن مَنْ وجد حقلاً ليزرعه هو الأكثر بؤساً، إذ حُرِمَ جبليّون كثيرون من الأرض، وسعوا الى العمل باليوميّة، أو كرعاة، وحطّابين، ومكارين، وحرفيين، وحتى كرهبان، وكانت الهجرة تستهويهم.

غير أن هذا الوضع بمجمله كان يجعل الفلّاح أكثر إلماماً بتبعيّته ويزيد من إحساسه بثقل جملة المستحقّات والأعباء المتراكمة عليه ومن حنقه على الأسلوب المتّبع لإجباره على تسديد الأموال المتأخّرة. فإذا لم يدفع الميري، تمركز **الحوالة** في القرى للمطالبة بالمبالغ المستحقّة وكان على المتأخّرين في التسديد أن يتحمّلوا نفقات إقامتهم بالإضافة إلى أمور أخرى. وكان هذا الأسلوب الذي طالما تكرّر إستخدامه[٦٤] بمثابة الشبح المتسلّط على السكّان المدنيين؛ ولم يكن الفلاحون يُعْطون

٦٠. M. FÉGHALI: *Proverbes et dictons syro-libanais*, p. 494, n° 2105.

٦١. (م إ آ) ٦٩٢٩ (١٢)، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٦.

٦٢. (م إ آ) ٦٦٣٥ (١٢)، ١٨ أيار/ مايو ١٨٥٧.

٦٣. تتناول وثائق كثيرة في (م إ آ) الملفّ ١٢، خلافات وقعت بسبب تصرّفات من هذا النوع: وعلى سبيل المثال ١٢٥٧، ٤٣٢١، ٣٠٠١، ٤٩٣٥، ٤٩٢٧، ٢٧٩٠.

٦٤. (م إ آ)، في الباب ٦-١، توجد مراسلات وفيرة ومتّصلة حول استخدام الحوالة؛ ومن بين ما راجعناه من رسائل، أنظر الوثائق التالية أرقامها: ٨١٠، ٤٥٨٠، ٥٢٤٢، ٥٨٣٦، ٤٥٥٢، ٥٠٠٦، ٣٨٥٧، ٢٨٢٧، ٤٨٧٨، ٤٣٣٧، ٥٥٦٤. «أثناء تجوالي في قرية سير، رأيت رسولين أوفدهما متسلّم طرابلس ليقوما هنا بجباية الميري؛ قال لي الضابطان أن دفع المستحقّات ليس بالعمليّة السهلة وأنهما يضطرّان أحياناً إلى الإنتظار أكثر من ثلاثة أشهر قبل أن تقوم قرية ما بتسديد الميري المتوجّب عليها؛ وبانتظار أن تنتهي قرية سير من دفع ما =

مهلة إضافية لتسديد المستحقّات إلا عندما كان الجراد يجتاح البلاد[٦٥]. وكان الأمير ـ ثم القائمقام بعد عام ١٨٤٣ ـ هو الذي يرسل **الحوالة** يستعجل تُسليم **الميري** المفروض على الجبل؛ ورغم أن **الحوالة** كانوا أيضاً أداة في يد المقاطعجيّة إلّا أنهم لم يوفّروا هؤلاء الأسياد في حال تمهّلهم في تسليم **الميري** المجبى من مقاطعاتهم للأمير أو في حال محاولتهم الإحتفاظ بقسط كبير منه. وهكذا أصبح مشايخ آل الخازن في كسروان بين نارين، دائنيهم من جهة، والحوالة من الجهة الأخرى، وتزعزع وضع بعضهم في أواسط القرن التاسع عشر.

* * *

وباستثناء ما كانت الأديرة[٦٦] قد حازت عليه، سيطرت أسرة الأعيان المذكورة على غالبية أراضي كسروان. غير أنه يجدر السؤال عن قدر الدخل الوارد منها بالنسبة إلى عدد أفراد أسرة آل الخازن الذي جاء في إحدى التقديرات أنه بلغ ما يقارب ٥٠٠ شخص سنة ١٨٥٩ [٦٧]. والحال أن المقاطعجيّة لم يكونوا يحتفظون إلا بقسط زهيد من الميري الذي يجبونه يساوي ٥٪ («بارتين من كل قرش») حسب غي[٦٨]، وأقلّ من ١٪ حسب وثيقة من محفوظات آل الخازن[٦٩] تعود إلى الفترة التي كان الأمير يحكم فيها قبضته الثقيلة. وعندما ترتّب على ارتفاع الميري إستنزاف لمدّخراتهم الشخصيّة من النقد ومن المعادن الثمينة، مما دفعهم إلى مزيد من الشراسة في مطالبتهم بالرسوم المجبيّة لحسابهم الشخصي وبإيجار مزارعهم، إلا أن هذه العائدات كان مطلوباً

= عليها، كانا يدخّنان النارجيلة في شرفة الأمير أو يعدوان بفرسيهما في الوادي ويتمرّنان على الجري»؛ MICHAUD et POUJOULAT: *op. cit.*, t. VI, p. 415.

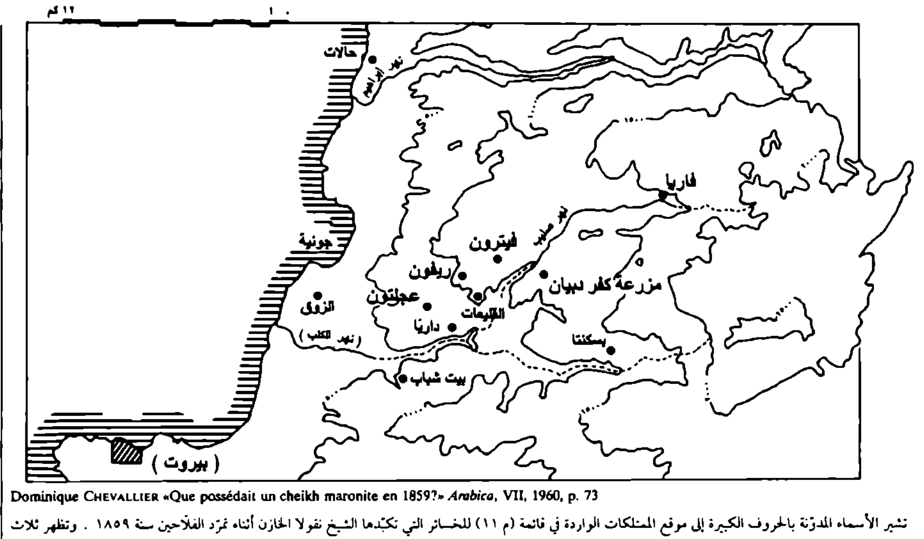
٦٥. (م إ آ) ٤٥١١؛ ب. مسعد ون. و. الخازن: **الأصول التاريخيّة**، عشقوت، الجزء الأوّل، ص ٧٢.

٦٦. أنظر الفصل الخامس عشر.

٦٧. برقية القنصل مور إلى السير هـ. بلوير (Sir H. Bulwer)، بيروت، ٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٩، في: TESTA: *op. cit.*, VI, p. 61.

٦٨. H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 142-143.

٦٩. (م إ آ) ٣٢١ (الملف ٦ ـ ١): لم يحتفظ الشيخ بشارة فرنسيس الخازن سوى بـ٢٤٧ قرشاً من مبلغ قدره ٩٣٠ ٣٤ قرشاً قام بتسليمه سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م إلى الأمير عبدالله شهاب. وكان قد سبق وطلب الأمير يوسف من فرع أبو نصر الخازن أن يسدّ العجز الواقع في الميري في إحدى السنوات نظراً لاحتفاظه سابقاً بالفائض عن المال المفروض؛ (م إ آ) ٣٨٤٩.



Dominique CHEVALLIER «Que possédait un cheikh maronite en 1859?» *Arabica*, VII, 1960, p. 73

تشير الأسماء المدوّنة بالحروف الكبيرة إلى موقع الممتلكات الواردة في قائمة (م ١١) للخسائر التي تكبّدها الشيخ نقولا الخازن أثناء تمرّد الفلاّحين سنة ١٨٥٩ . وتظهر ثلاث مجموعات : الأولى بين عجلتون ومزرعة كفرذبيان، والثانية في المنطقة السفلى لوادي نهر ابراهيم، والثالثة في ضواحي فاريّا، وتقع هذه الأراضي في أهمّ مناطق التوطّن لمشايخ آل الخازن، وهكذا يعطي موقعها صورة عامة عن القطاعات التي كانت تسيطر عليها أسرة الأعيان هذه في منتصف القرن التاسع عشر.

تقاسمها بين عدد متزايد من أفراد الأسرة.

مرّة أخرى نجد أمثلة محدّدة في أوراق آل الخازن. كان أبو نوفل الخازن المتوفى سنة ١٦٧٩، قد قسّم مقاطعة كسروان إلى ثلاثة عُهَد؛ ولما أنيط الدور الأساسي بأكبر أبنائه، نال أيضاً إخوانه الأصغر نصيبهم في قرى مختلفة[٧٠]. ومنذ ذلك الحين أدّت عمليّة التوارث إلى تقسيم جديد للعُهَد لم يستثن التي في حيازة مشايخ عدّة، كما رأينا سابقاً. وقد نال قطع الأرض الزراعيّة تجزئة أكبر إذ ان عمليّة تشابك المصالح أو تجزئتها الناجمة عن الزواج أو الوفاة، تواصلت عبر الفروع المختلفة للأسرة التي كانت تملك أراض ذات الصلاحيّة المتنوّعة بحكم امتدادها «من مرمى الثلج إلى فقش الموج». وتبيّن خريطة أملاك الشيخ نقولا الخازن العقاريّة عن سنة ١٨٥٩، السمتين العامتين لترتيبها الجغرافي: انها موزّعة في جميع أنحاء المقاطعة كما أنها، وفي آن واحد، تتركّز حول نقاط التجمّع الرئيسيّة لأسرة آل الخازن على ارتفاعات مختلفة.

وكان الشيخ كنعان الخازن لا يزال في عام ١٧٤٧ يملك في قرية بُقْعاتَه* وحدها، أراض تنتج ٣٥٠ حملاً من أوراق التوت ويمكنها استيعاب ١٤ كيلاً من البذر، وفيها ١٧٠٠ كرمة[٧١]. في القرن التالي لم يعد الشيخ خليل الخازن يملك إلاّ ١٦٢٤ شجرة توت - تنتج في أحسن الأحوال ٢٠٠ حمل من الأوراق - موزّعة على خمسة عشر موقعاً مختلفاً، وست قطع أرض صغيرة لا تستوعب أكثر من ٣١ كيلاً و٣ أمداد[٧٢] من البذر بالإضافة إلى بعض كرمات العنب[٧٣]. أما الشيخ بشارة فرنسيس الخازن فلم يكن لديه سوى ثمانية شركاء كما لم يكن لشيخ آخر من الأسرة سوى أربعة شركاء لا

---

٧٠. ب. مسعد و ن. و. الخازن: **الأصول التاريخيّة**، الجزء الثالث، ص ٤٤٠ - ٤٢٣؛ حول علاقات أبو نوفل الخازن وخلفه مع فرنسا، أنظر:
R. RISTELHUEBER: *Traditions françaises au Liban*, Paris, 1918, Chap.V.

* **قرية بُقْعاتة**: يشير جدول قرى لبنان ومزارعه إلى قريتين تحملان الاسم نفسه: بقعاتة عشقوت (قضاء كسروان، مديرية غوسطا)، وبقعاتة كنعان (قضاء كسروان، مديرية جرد كسروان)، أنظر: لبنان، مباحث علميّة واجتماعية...، مصدر سبق ذكره (المترجم).

٧١. (م إ آ) ٢٩٦٦.

٧٢. **الكيل والمدّ** هما عياران أو قياسان للسعة. يزيد المدّ بمقدار الثلث تقريباً عن صاعنا القديم (*) الصاع الفرنسي يساوي ما يقارب ١٠ لترات (المترجم)]؛ ويقدّر الكيل إجمالاً بستة أمداد. وتوجد قياسات محليّة عديدة.

٧٣. (م إ آ) ٦٦٣٦ (١٢).

غير[٧٤]. لا يشكّل كلّ هذا أملاكاً كبيرة إلّا أنه كان يتوجّب على أصحابها من المشايخ تحمّل المسؤوليات والنفقات المترتّبة على مكانتهم العائليّة والاجتماعيّة.

وقد أدّى نمو أسر الأعيان الأخرى إلى تجزئة مماثلة للأملاك. في عام ١٧١١، كانت مقاطعة المتن، مقاطعة أمراء آل أبي اللمع، تتضمّن عهدتين، ثم ١٩ عهدة في الثلاثينات من القرن التاسع عشر[٧٥]. وكذلك كان الوضع عند الأسر الدرزيّة من آل جنبلاط، وتلحوق، وعبد الملك[٧٦]. في البلدان ذات الثقافة العربيّة لا يفترض التعامل مع التجزئة الناجمة عن تضاعف أعضاء الأسرة وزيادة عدد بدناتها مع مرور الأجيال، وكأنها ظاهرة جديدة، وتكمن أهميّة نموذجنا اللبناني في أنه يبرز تأثيرات عقارية لنمط يستمدّ جذوره من تنظيم النسق العائلي في مساره نحو التعقّد في القرن التاسع عشر لتزامنه مع ظروف إقتصادية وسياسية جديدة ومع ما أدّت إليه من اختلال اجتماعي.

يمكن الإطّلاع على مراسلات وافرة حيث يتمّ التذكير، وراء صيغ المجاملة التقليديّة، بمسائل المال والديون المستعجلة. في كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٥٠، إشتكى أحد أفراد آل الخازن من قلّة الإستقرار في حياته اليوميّة، ومن معاناته من البرد، وكلّ هذا لتغطية مطالبته بتسديد مبلغ أحد الديون لأنه كان مضطراً بدوره، وعلى الفور، إلى تسديد مبلغ لأحد الأشخاص[٧٧]. إن مستوى معيشة «أمراء الزيتون والجبنة» هؤلاء، حسب اللقب الذي سجّله فولني من قبل[٧٨]، لم يتعدّ بكثير من المستوى المعيشي لباقي سكان الجبل، حتى أنهم أخذوا يبيعون أراضيهم لفلاحين ميسورين نسبياً ولكن مع التمسّك بمبدأ نفوذهم عليها. وعلى سبيل المثال، باع قانصوه الخازن، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٨٥٧، مزرعة لأحد الأشخاص الذي سدّد ثمن الأرض، وكان مطالباً بالإضافة إلى ذلك بالتعهّد لقانصوه بأنه سيقدّم له نصف رطل من الصابون في عيد الفصح كلّ سنة[٧٩] على غرار ما كان يفعل من قبله

٧٤. (م إ أ) ٦٧٤٨ (٣)، ٦٧٥١ (٣).
٧٥. HARIK: *op. cit.*, p. 67-68.
٧٦. أنظر الفصل السابع. وفيما يتعلّق بآل شهاب: GUYS: *Beyrout...*, III, p. 158 et 160.
٧٧. (م إ أ) ٤٥٥٢.
٧٨. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 466.
٧٩. (م إ أ) ٢١٩٧. أنظر الفصل الثالث عشر.

المزارع المتكفّل بمزرعة التوت هذه. وقد اشتدّ تمسّك المقاطعجيّة بعلامات التبعيّة لشخصهم لاسيما وأن الحفاظ على نفوذهم السابق أصبح من الصعوبة بمكان.

*

وبالفعل، كان يوجد زرّاع مستقلون بين تلك الأسر القرويّة الرئيسيّة التي احتلّت، في ظل المقاطعجيّة، موقعاً وسطاً في هرم المجموعات العائليّة[80]، وتمكّنت من تملّك بعض الأراضي. كانت هي التي تفرز الوجهاء زعماء البدنات المرموقة والذين سيّروا بحكم مكانتهم شؤون القرية، وراقبوا جباية الأموال فيها، أو وكّلهم المشايخ بحراسة أراضيهم. وكان الشركاء الأكثر ثباتاً ونجاحاً في عملهم في مزارع المشايخ يعدّون أيضاً من أبناء تلك الأسر ذات الركائز المتينة. وعلى غرار الأعيان، ضمنت لهم الارض التمتّع بالهيبة وبالإستقرار الاجتماعي. إلّا أن عقارات كل أسرة بينهم - مع العلم أن الوثائق المتوفّرة حالياً لا تسمح بتقدير نسبها الحقيقية -، بدت محصورة أكثر بكثير من التي تملكها أسر الأعيان وغالباً ما كانت تقع في إطار الأراضي التابعة لقرية واحدة، مما لم يؤهّلها لمنح تلك الأسرة نفوذاً مماثلاً لنفوذ المقاطعجيّة أصحاب العقارات الموزّعة في كافة أنحاء المقاطعة والذين شملت سيطرتهم الجبائية والاجتماعية الأسر والأراضي جميعاً.

غير أن الأسر القرويّة «المستقرّة» لم تَنْجُ من التنافس فيما بينها في فترة كان فيها تجزّؤ أملاك أسر الأعيان الواسعة يسهّل أيضاً اقتطاعها. وعليه، لم يكن ميراث آل الخازن وحده المهدّد، إذ واجه المقاطعجيّة الدروز في لبنان الأوسط صعوبات مماثلة تفاقمت من جرّاء التوتّر الطائفي الناجم عن ضغط سبّبه عدد المسيحيين المتزايد. وكذلك دفعت الشراكة بالمغارسة[81] إلى مزيد من التجزئة في المناطق العاملة بنظامها، حيث ان الفلاح كان يتقاضى جزءاً من الأرض ومن الأشجار مقابل أعماله ويكتسب رزقاً صغيراً له فيه حقّ التصرّف بحريّة. وعلى سبيل المثال، يشير لاترون إلى تطوّر قرية الدامور الواقعة بين بيروت وصيدا: «في بداية القرن التاسع عشر، زرعت فيها

٨٠. أنظر الفصل السادس.

٨١. A. Latron: *op. cit.*, p. 65.

«المغارسة هي عقد يقدم بموجبه المالك عن قطعة أرض بكون [المستفيد] ملزماً على غرسها بالأشجار. بعد مهلة متّفق عليها، قدرها بضع سنوات، يتمّ تقسيم العقار بين المتعاقدين».

أسرة أمراء آل شهاب أراض بشجر التوت بموجب عقود مغارسة، وقد اغتنى الفلاحون المستقرّون تماماً على قطع الأرض الممنوحة لهم كأجر عن أعمالهم، من جرّاء بيع الحرير؛ ثم استفادوا من التدهور السياسي والاقتصادي لأسرة آل شهاب فقضوا تدريجياً على أسيادهم السابقين بشراء أراضيهم»[٨٢]. غير أن الخطر الأعظم كان مصدره الذين اغتنوا من التجارة والربا وأمكنهم الاستفادة من التطوّر القانوني لحقّ الملكيّة في الإمبراطوريّة العثمانية لتحقيق الإستثمارات العقارية[٨٣].

لذا كان المقاطعجيّة يتمسّكون بالعلامات المميّزة لوضعهم الاجتماعي. ولمّا داهمهم الفقر لم يكفّوا عن مطالبة الفلاحين بتأدية فرائض الإجلال التي كانت تستدعيها مكانتهم، ولاسيما تقبيل اليد. كما تمسّكوا بأبهة الفرس الذي كانوا يمتطونه في المعارك والذي كان يحمل سلاحهم على رأس موكب التشييع في جنازاتهم[٨٤]. وأبقوا على تقاليد الضيافة كعلامة مميّزة لموقعهم الاجتماعي. إلا أن هذا الكرم التقليدي كان يندرج ضمن نظام من الواجبات المتبادلة، لذا توجّب على الفلّاحين أن يتحمّلوا نصيبهم من النفقات المترتبة عليه ويقوموا «بإهداء» البنّ والسكّر، والصابون، تماماً كما كانوا يفعلون بمناسبة ولادة أو عرس لدى القريب أو الجار حيث يقدّمون الصابون، والبنّ، والسكّر أو الأرزّ للمضيف مساعدة له في إنجاح الإحتفال. وكان المشايخ يسجّلون «الهدايا» في قوائم على غرار ما كانت تفعله الأسرة المضيفة لكي لا تنسى منح الواهبين هديّة متكافئة في ظرف مماثل[٨٥]. وهكذا كانت «الهديّة» تُسْتَبْدَل

٨٢. المصدر نفسه، ص ٢٠٧ـ ٢٠٨، لا يذكر لاترون مصادره. كان من الممكن ان تنشب خلافات من جرّاء مقاومة الأعيان لهذه التجزئة، لاسيما عند عدم احترامهم للعرف المحلّ المتّبع في هذا النوع من العقود؛ وهكذا، فعندما نصّب الأمير أمين أرسلان قائمقاماً للدروز سنة ١٨٤٥، وهبه الشيخ سعيد جنبلاط قرية زغدرايا المتواليّة (الشيعيّة) في لبنان الجنوبي؛ وسنة ١٨٤٩، إدّعى الأمير أمين أن الأرض ليست وحدها ملكه، بل وكذلك بيوت القرية؛ رفض القرويون هذا المنطق لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم ملّاكاً للبيت الذي بنوه، وللأشجار التي غرسوها، رغم عدم حقّهم في الأرض؛ وأحيلت القضيّة أمام قاضي صيدا؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٣، ١٨٤٩، ملفّ «صيدا»، رسالة من بيريتيه بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٨٤٩.

٨٣. أنظر الفصلين الثالث عشر والرابع عشر.

٨٤. B. CHÉMALI: «Mœurs et usages du Liban», *Anthropos*, 1909, p. 41.
عندما حاول الأمير بشير كبح العصيان في الجبل سنة ١٨٤٠، صادر أحصنة الأعيان وخيولهم؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٤٩٤، برقية من دي ميلواز، صيدا، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠.

٨٥. B. CHÉMALI: «Naissance et premier âge au Liban», *Anthropos*, V, 1910, p. 737;
وللمؤلّف نفسه: «Mariage et noce au Liban», *Anthropos*, X-XI, 1915-1916, p. 932 =

بخدمة أخرى، وكان القيام بالواجب يستدعي المبادلة بالمثل. وكان انتظام التبادل يصون الروابط داخل المجموعة العائليّة الواحدة والروابط بين الجماعات العائلية المختلفة.

M. Safi: «Mariage au Nord du Liban», *Anthropos* XII-XIII, 1917-1918, p. 143; =
S. Reich: *Études sur les villages araméens de l'Anti-Liban,* Damas, 1938, p. 88.

الفصل الحادي عشر

أسلوب الحياة اليوميّة

لقد تمايز مستوى معيشة المقاطعجي، من حيث الممتلكات والظروف الحياتيّة، عن مستوى معيشة الفلّاح المتواضع الذي كان عمله يبقيه في وضع التبعيّة، وإن لم يسبقه بكثير.

ما هي الواردات التي كان يجنيها الشيخ نقولا الخازن المذكور أعلاه، من أراضيه؟[1] من الساحل فصاعداً، كان يأتيه التين والتبغ من حالات، ثم الزيتون والزيت من مزارع الزيتون في زير، والقمح من فاريا والقلّيعات وجوارها، والحرير من نهر ابراهيم إلى عجلتون ونهر الصليب ومزرعة كفرذبيان، والخشب من ضواحي عجلتون، والقليعات وفيطرون، وكذلك الحجارة المستخدمة في بناء البيوت وجدران المصاطب. هذا أهمّ ما كان يجنيه شيخ كسرواني ما من أراضيه، ويفترض إضافة العنب، والشعير، والغنم، والعنز، وبعض الأبقار المستخدمة في الحراثة أساساً، والدواجن، والخضار، والفاكهة؛ مما يعني النبيذ أيضاً ـ غير أن «نبيذ» لبنان «الذهبي» كان شبه مقصور على الأعيان والأديرة ـ، والعرق هو نوع من الكحول المستخرج من الزبيب واليانسون، والعصير المسكّر الخثير المسمّى بالدِبْس والمستحضر من الزبيب

١. أنظر الخريطة في الفصل العاشر ومقالي في: *Arabica*, VII, 1960, p. 77.
رغم أن الوثيقة (م إ آ) ٦٨٩٨ لا تحمل إسم الشيخ، أمكن التعرّف عليه من الإتّهامات التي وجّهها آل الخازن إلى طانيوس شاهين سنة ١٨٥٩ والتي يوجد نصّها الأصلي باللغة العربية في (م ق ع) بيروت، المحفظة ٦٠، ١٨٦٠، وله ترجمة في: R. EDWARDS: *La Syrie, 1840-1862*, Paris, 1862, p. 127-129.

أو غالباً من الخرّوب، واللحوم، والأصواف، والجلود، والألبان، والبيض. وكما سبق وذكرنا، كان بيع الحرير بالدرجة الأولى، ثم الزيت، يمكّن الجبل من شراء الحبوب والبقول التي كان ينتجها بكميات غير كافية[٢].

كانت سذاجة عيش الإنسان الجبلي المتفقة مع موارده تعود أيضاً إلى تقاليد السواحل المتوسطيّة وإلى البيداء العربيّة. وقد أُعجِبَ فولني بأن رجال الدروز، يكتفون أثناء المعارك «كما في أي وقت آخر»، برغيف من الخبز، وبالبصل النيء، والجبنة، والفاكهة، وبقليل من النبيذ؛ «وتكاد مائدة الزعماء تكون بالبساطة نفسها. ويمكن التأكيد بأنهم أقاموا مائة يوم حيث لا يستطيع عدد مماثل من الفرنسيين والانكليز أن يقضي عشرة أيام»[٣]. وبينما كان الفيلسوف يقارن بين «العادات والتقاليد» المختلفة في بحثه عن الزهد والحريّة، إستشهد الجبليون بالمثل الشعبي للتعبير عما في غذائهم البسيط من مصدر للقوّة فقالوا: «كول خبز وزيت وناطح الحيط»؟[٤]*. وإلى جانب الزيت، كان الفلاح يتناول في طعامه اليومي، الزيتون، والفاكهة المجفّفة أو الطازجة، حسب الموسم، واللبن الرايب أو الجبنة البيضاء، والحمّص، والفول، والعدس، أو الأرزّ، المهروس أو المسلوق، أو المصفّى والمحضّر مع الزيت في غالب الأحيان، والكشك المحضّر من الدقيق المعجون مع اللبن الرايب على شكل حبيبات تجفّف ثم تُسحق، وعادة ما يحتسيه الفلاح بالشوربة؛ والبرغل، وهو القمح الذي يتمّ سلقه قليلاً قبل جرشه ليؤكل مخلوطاً بالبقدونس والنعناع والطماطم أو في مناسبات نادرة، باللحمة المدقوقة[٥]. وكان الفلاّح، إذا أراد إكرام ضيفه، يغترف من

٢. أنظر الفصل الرابع.

٣. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 458-459.

٤. M. FÉGHALI: *Proverbes...*, p. 240, n° 1066.

* وقد ورد المثل نفسه في معجم الأمثال اللبنانية الحديثة لأنيس فريحة (رقم ٣٠٤١) على الشكل التالي: «كول زيت وناطح الحيط» (المترجم).

٥. حول تجهيز الأطعمة العادية سنة ١٨٢٥ تقريباً، أنظر:

J. BERGGREN: *Guide Français-Arabe vulgaire,* Upsal, 1844, art. «Cuisine», p. 259-270, «Lait» p. 594, «Pain» p. 604, «Riz» p.691; H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 94; M. SALAMÉ: «L'élevage au Liban», «*Revue de Géographie de Lyon*», XXX, 1955, p. 98; J. GULIK: *op. cit.*, p. 39-43: T. TOUMA: *op. cit.*, p. 63-68; J. DESVILLETTES: «La Vie des femmes dans un village maronite libanais: Aïn el-Kharoubé», *IBLA,* 1960, p. 179-199; M. FÉGHALI: *Contes, Légendes, Coutumes...*, p. 120; BOURON: *op. cit.*, p. 323, 339, 342-345; B. CHÉMALI: «Mœurs et usages au Liban. L'éducation», *Anthropos,* XII-XIII, 1917-1918, p. 634.

مخزونه من الدبس، أو القَوْرَما وهي عبارة عن دهن الضأن المذوّب تحفظ فيه قطع صغيرة من اللحم المملّح* يخزنها في الجرار[6]. لكن هذا الغذاء إتّسم بعامة بنقص مزمن في اللحوم، بينما كانت عادة تناول الفاكهة قبل نضوجها التام أو الخبز غير الناضج، كثيراً ما تتسبّب بتلبّكات في المعدة والأمعاء يضاعفها وجود أنواع مختلفة من الطفيليّات. أضف إلى هذه البساطة صرامة فترات الصيام، سواء عند المسلمين أو عند المسيحيين؛ وعلى سبيل المثال، لم يكن الرهبان الموارنة يتناولون طعاماً، أيام الصوم الكبير، إلا قبل ساعتين من المغرب[7].

كان تناول الوجبة فعلاً شديد البساطة؛ ولم يرتد أهميّة عند الناس المتواضعين إلا في حال استقبالهم لأحد الضيوف أو في الأعياد على وجه الخصوص. أما عند الأعيان، ولاسيما عند الأمراء، كانت المناسبة تتّسم بمظهرية أكبر. كان الطعام يقدّم للجالسين على الأرض وفقاً للتقاليد، حيث يتربّع الحاضرون على الحُصر أو على السجّاد، حسب ثراء صاحب الدار، أمام طاولة واطئة ومرصّعة بالصدف أحياناً، فوقها أطباق مرصوصة على صوانٍ كبيرة. وكانت طريقة تحضير الطعام، المصفّى، أو المفروم، أو المقطّع قطعاً صغيرة، تسهّل تناوله بالأصابع؛ وتُحَضّر اللقمة باقتطاع جزء من الخبز المرقوق على شكل الفطيرة يُمْسَك به بين الإصبع الوسط والخنصر والإبهام والسبابة، وتستخدم للغَرْفِ من أحد الأطباق حسب الرغبة؛ ويمكن استبدال الخبز بورقة العنب أو الخسّ. وهكذا يتمّ اغتراف الطعام من أطباق مشتركة دون أن تلمسه الأصابع أو الأدوات التي تطول الفم، كما يُرْفَع الإبريق المخصّص للشرب بعيداً عن الفم لتّجه المياه من فتحته إلى الحنجرة مباشرة. وكانت ملاعق خشبيّة تستخدم أحياناً على مائدة الأعيان لاسيما عند استقبالهم الضيوف الأوروبيين، ويحضرون في المناسبات أو عند الشخصيّات الميسورة، إناءاً لغسل الأيدي قبل الأكل وبعده ـ بحيث أُدخل استخدام الصابون في طقوس الضيافة ـ، ثم يقدّمون القهوة، والغليون (أو النارجيلة)، والشربات[8].

---

* بعد تقليتها في الدهن نفسه (المترجم).

٦. أنظر الفصل العاشر، الهامش ٤٤.

٧. DANDINI: *op. cit.*, p. 116.

٨. كانت مأكولات مختلفة تقدّم لتكريم الضيوف في إهدن عام ١٦٦٠:

= *Mémoires du Chevalier d'Arvieux*.., Paris, 1735, t. II, p. 406 sqq.; H. GUYS: *Beyrout*..,

وكان لكلّ مناسبة عائليّة أو دينية أصنافها الخاصة؛ فيتمّ الاحتفال بظهور أوّل سنّ للطفل بطهي الحلويّات، وفي الأفراح، يخصّص الديك للعروس ورقبة الضأن المحشوّة للعريس لكي يرزق العروسان بذرّية وفيرة من الذكور، وتطهى الكبّة المكوّرة (بالبرغل واللحمة المدقوقة) في الأعياد الدينية[9]... وكانت الولائم التي تصون العلاقات الاجتماعيّة وتوطّدها، حدثاً يترقّبه الناس، إذ يستطيع الفلّاحون في هذه المناسبات الأكل بكثرة من تلك الأطعمة الغنيّة المهيّأة بتمهّل حسب الوصفات القديمة؛ وكانت هذه الولائم ضرورية من وقت لآخر، ليس فقط لموازنة البساطة الرتيبة للوجبات الإعتياديّة بل أيضاً لتعويض ما في الغذاء اليومي من نقص في البروتينات والوحدات الحراريّة، مع كونه صحيّاً بوجه عام[10]. لذا كان لتبادل «الهدايا» الذي يساهم في إتمام الولائم الشهيّة ضرورته الفيزيولوجيّة أيضاً.

وقد اتّسم المسكن ببساطة هذه الحياة وبالأشغال القرويّة. كان الفلّاح يعيش في بيت مكعّب الشكل، غليظ المعالم؛ وكانت حوائطه الأربعة مبنيّة من الحجر الجيري الرمادي أو الصلصالي اللون، المرصوص دون ملاط، وتحمل أسطحاً بواسطة العقود الداخليّة أو الأعمدة. كان سقفه منخفضاً وبابه الوحيد قصيراً وضيّقاً، ونوافذه قليلة «صغيرة، وواطئة، ليس لها إطار ولا زجاج، يقفلها في الشتاء مصراعان خشبيان»[11].

وغالباً ما كان البيت موجّهاً إلى الغرب للاستفادة من العصريات المشمسة في فصل

II, p. 86-90 et 171-173; C.F. M. RODINSON: «Recherches sur les documents arabes = relatifs à la cuisine», *Revue des Etudes Islamiques*, 1949, p. 95-165.

كان إستهلاك السمك قليلاً في الجبل، وعند الأعيان كان يتمّ نقعه في الخلّ ليؤكل كنوع من التوابل. وفي الهضبات الجيريّة المرتفعة، كانوا يكوّمون الثلج ويضغطونه في الحفر لحفظه حتى موسم الحرّ؛ وإذا أراد الرعيان شرب المياه كانوا يذوّبونه (SALAMÉ: *art. cit.*, p. 91)، كما كان يباع في المدن حيث الطلب عليه كثير (م إ آ، ٦٦٢٤، ١١ـ ١). أنظر:

M. GAUDEFROY-DEMOMYNES: *La Syrie à l'époque des Mamelouks*, Paris, 1923, p. 255-257; F. BRAUDEL: *op. cit.*, p. 7-8; A. RABBATH: *Documents inédits...*, t. II, p. 203.

٩. B. CHÉMALI: *art. cit.*, *Anthropos*, V, 1910, p.739 et 745; *Anthropos*, X-XI, 1915-1916, p. 928; M. FÉGHALI: *La Famille maronite au Liban*, Paris, s.d. (1937), p. 34.

١٠. Cf. E. ASTHOR: «Essai sur l'alimentation des diverses classes sociales dans l'Orient médiéval», *Annales É.S.C.*, XXIII, 1968, p. 1017-1053.

١١. H. GUYS: *Beyrout...*, II, p. 84; M. FÉGHALI: «Notes sur la maison libanaise», *Mélanges René Basset*, Paris, 1923.

أنظر اللوحة ١٨.

الشتاء، ومن نسيم البحر خلال الصيف؛ ولم يكن مكوّناً إلا من دور أرضي يضمّ غرفة واحدة عند غالبيّة الفلاّحين وقد يعدّ أربع غرف عند الأكثر يسراً والأقلّ عدداً. وكانت غرفة الفقراء الوحيدة تستخدم أيضاً كمخزن، ومشغل، وزريبة، حيث توضع فيها بعض الأدوات الزراعيّة والمخزون المحفوظ في القفف والخوابي، وعدّة حلّ الحرير. وقد اتّسمت كافة أنحاء الشرق الأوسط باستخدامها للأثاث المكوّن من الحُصر، والوسادات، والطاولات القصيرة، المتوافق مع استعمال الأرضيّة أو المصاطب القليلة الارتفاع للتمدّد أو الجلوس أو تناول الطعام، بينما كانت الأمتعة والأقمشة المختلفة توضع في صندوق مطلي باللون الأخضر أو الأحمر، أو في تجويف في الحائط؛ كما اتّخذوا في البيت رفّاً لصفّ الآنية الفخّارية وبعض الآنية النحاسيّة؛ وكانت الحوائط تزيّن أحياناً بالأشكال الهندسيّة البارزة[١٢]؛ وتُبيّض بالجير. وكان النوم على الأرض في نداوة الليل أو في رطوبة الشتاء كثيراً ما يتسبّب بداء إلتهاب الأعصاب الذي عانى منه الجبليون[١٣].

وكان الأسلوب المتّبع للتدفئة، في تلك المنطقة ذات الأحراج المتفرّقة نسبيّاً التي سرعان ما تترك مكانها للأرض الجرداء، هو إشعال الغُصَيْنات، والفحم، ونوى الزيتون في موقد حجري أو في منقل من المعدن. ولم يكن للدخان مصرف سوى الباب، والنوافذ أو الطاقات التي تعلوها والتي تتسرّب منها التيّارات الهوائيّة ومعها البرد. أما السقف فكان مؤلفاً من جذوع صلبة ثم أخشاب وفوقها أغصان متشابكة، وفوق الكل طبقة سميكة من التراب الخالي من الحجارة المرصوص والمدكوك، وكانت العناية المتقنة مطلوبة لكي لا يتهدّم تحت وطأة الزخّات الشتويّة أو حمل الثلوج[١٤]، وكثيراً ما تطلّب الأمر سدّ الثغرات الناجمة عن هطول الأمطار الشديدة

١٢. Cf. S. Reich: *op. cit.*, p. 59-60 & 113; R. Thoumin: *La maison syrienne*, Paris, 1932.

يفترض أن تستكمل هذه الأعمال.

١٣. B. Boyer: *Conditions hygiéniques actuelles de Beyrouth*, Lyon, 1897, p. 31 et p. 18-20.

١٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٣، ١٨٤٩، ملف صيدا، برقية بيريتييه بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ١٨٤٩.
في أيامنا هذه لا يزال ذلك النمط من المنازل موجوداً في لبنان، وفي باب الحوادث المتفرّقة في الجرائد يشار إلى الانهيارات الناجمة عن سوء الأحوال الجويّة في فصل الشتاء، أنظر على سبيل المثال: *L'Orient* («الوريان») ٤ آذار/ مارس ١٩٥٩ و٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣.

وإعادة تسويته بواسطة المدحلة* التي يحتفظ لها بمكان ثابت في ركن من السطح، وإلّا تسلّلت المياه إلى الداخل مسبّبة التلف السريع للجذوع. وكان تكسير المدحلة أمراً خطيراً؛ عندما قام أهل عجلتون بنهب منزل الشيخ نقولا الخازن في شتاء عام ١٨٥٩، «ألقوا بالمداحل من فوق السطوح التي لم يسمح لأحد أن يسوّيها لكي تتلف جميع السقوف»[١٥].

إلّا أن اعتدال الحرارة المتوسطيّة المقرونة بنقاوة الجوّ في المرتفعات أدّى إلى تصميم البيوت وفقاً لمتطلّبات الحياة خارجها. حيث كان العديد من الأعمال المنزليّة يتمّ في الهواء الطلق أو تحت تكعيبة من الأغصان عند أوّل انفراج في الأحوال الجويّة، بدءاً من الطهي على الموقد المبني بعدد من الحجارة الضخمة إلى حلّ الحرير. وكان الضيوف يستقبلون أمام البيت أو فوق السطح، وتطول المجالس في ليالي الصيف الجميلة تحت سماء مرصّعة بالنجوم وتتناقل فيها الحكمة الشعبيّة كلّها كما يحدث في أماكن أخرى في سهرات الشتاء الطويلة؛ وتنظّم المباريات فيطلب من كلّ زائر أن يتْلو أكبر عدد ممكن من الأمثال الشعبيّة؛ وأحياناً، كان أحد الرواة أو الشاعر الشعبي يمتّع المجتمعين بإنشاده. وكان النوم فوق السطوح أمراً اعتيادياً في فترات الحرّ الشديد بغية الاستفادة من النسيم وهرباً من الحجر الداخليّة التي كانت البراغيث تغزوها في تلك الفترة من السنة[١٦].

وقد اتُّبع المبدأ نفسه في بناء بيت الأعيان. غير أنه كان أكثر اتّساعاً وأكثر فخامة. فهو يتكوّن من رواق، وغرفتين أو ثلاث، ومطبخ بحيث يمكن لصاحبه استقبال الضيوف حسب منزلتهم. وقد احتفظ بمظهر متواضع رغم إتقان أكبر في الصنعة؛ وكانت زجاجيات البندقية أو بوهيميا، والخزف الصيني المصنّع في أوروبا، تزيد من نضارة الضيافة، ويعكس الأثاث من الأسرّة والخزانات المستوردة الأثر الغربي المتنامي في أواسط القرن التاسع عشر[١٧]. وقد اتّسمت الهندسة المعماريّة بمهابة أكبر

---

* المدحلة: حجر ضخم اسطواني الشكل يستخدم لرص السطوح وتسويتها (المترجم).

١٥. (م إ آ) ٦٨٩٨ (٦ ـ ١)، مترجم في: Arabica, VII, 1960, p. 83.

١٦. D'ARVIEUX: op. cit., t. II, p. 401-403: يروي كيف أكله البراغيث في «الأكواخ» المارونية شمالي لبنان. Cf. M. FÉGHALI: Proverbes..., n° 769, p. 160.

١٧. Arabica, VII, p. 79, 81 et 82؛ لاحظ طبيب لامرتين أن تاجراً غنيّاً من دير القمر يقتني ساعات حائط وفضّية من أوروبا، بينما لا توجد أبداً عند المشايخ: DELAROIÈRE: Voyage en Orient, Paris, 1838, p. 208.

في تشييد بيوت كبار الوجهاء، وأرباب بعض الأسر الكبرى، وأخذت أشكالها ترقّى متأثرة بالنمط المعماري لمدن البلاد الداخليّة ولمدن الساحل من حيث جاء المعلّمون المعماريون، وتطوّر فيها فنّ الزخرفة من الوحي المحلّي[18]. ومع أن أحداً لم يمكنه مضارعة ما اختصّ به قصر الأمير بشير من فخامة وعظمة، فقد شرع بعض المقاطعجيّة كآل أبي اللّمع وآل جنبلاط في بناء بيوت جميلة وواسعة، عبّرت عن نفوذهم وشكّلت نقطة التجمّع للموالين لهم[19]. وكان اختيار موقعها المشرف على قمم الجبل، والذي منه يغوص النظر في الوديان العميقة لينتقل إلى آفاق البحر الأبيض المتوسّط، يزيد من المتعة فيها، ويرفع من هيبتها، ويجعلها مراصد ممتازة.

*
* *

تكامل الاقتصاد القروي مع نشاط حرفي ضيّق النطاق تلبّي منتجاته الإحتياجات المحليّة ويتمّ تبادلها في المناطق الداخليّة للجبل وأحياناً خارجها. وتكفّل المزارع وأسرته بحلّ الحرير وتسليم الخيوط، وبعصر الزيتون لاستخلاص الزيت[20]؛ كما تكفّل بمعالجة العنب أو درس السنابل في البيدر لجني الحبوب. إلّا أن تصنيع الفحم أو قطع الحجارة كان يتطلّب تخصيصاً أكبر. وكان الخزّافون يزوّدون أهل الجبل بالقلل، والأباريق، والأطباق من المقاسات المختلفة[21]؛ وكان الدبّاغون والإسكافيون يعالجون الجلود، والنجارون والحدّادون يصنعون ويصلحون أدوات الحراثة ويعتنون بنجارة البيوت وحديدها. وحيث كانت كميّات بسيطة من الحديد

---

١٨. حول الأنماط المختلفة للمنازل اللبنانية وطرازها يوجد الكثير من المقالات الصحفيّة وبعض الملاحظات والبيانات، ولا تزال دراسة متعمّقة مطلوبة. وتقدّم المجموعة المصوّرة: H.Y. KALAYAN et J. LIGER-BELAIR: *L'habitation au Liban*, Beyrouth, 1966. من وثائق المفيدة في الدفتر الأول منه لا يملأ هذا الفراغ.

١٩. أنظر اللوحة ١٦.

٢٠. Cf. R. CRESSWELL: «Un Pressoir à olives au Liban: essai de technologie comparée», *L'Homme*, janvier-mars 1965, p. 33-63.

٢١. Cf. R. CRESSWELL: «La Poterie libanaise», *Objets et mondes*, t. IV, 1964, p. 187 - 198; J. BARCHINI: *La Production artisanale de la céramique actuelle au Liban*, thèse de 3e cycle, dactylographiée, Paris, 1965.

تستخرج من الأرض، تمتّعت بعض مصاهر الحديد بسمعة جيّدة محليّاً، كمصهر جزّين المشهور بتصنيعه الحدوة والخنجر. أما أعمال البناء، فكانت، في حال اتّساعها بعض الشيء، تتمّ تحت إشراف المعماري المسؤول عن تشييد المباني بعد توقيعه عقداً مع صاحب العقار[٢٢]؛ وكثيراً ما تمّ احتكار المعماريين والنجّارين من قبل الأمير بشير، الذي ازدادت هيبته من جرّاء ولعه بالعمارة، ومن قبل أتباعه[٢٣]. وفي الفترة نفسها كان الغير المحضّر في الجبل يباع لحساب الحاكم، ولم يحصل المقاطعجيّة على إذن لتحضيره في مقاطعاتهم إلّا مقابل دفعهم رسماً محدّداً[٢٤].

وفي جبل لبنان إشتهرت بلدات دير القمر، وبعبدا، وذوق مكايل ثلاثتها بصناعة النسيج، وكانت تنتج منسوجات من الحرير ومن القطن المخطّط[٢٥]، وذلك المعطف الصوف الذي ألفه حضر الشرق الأوسط العربي وبدوّه والمسمّى بالعباءة[٢٦]. وكان العديد من حرفيي النسيج يعتاشون من إنتاجهم لهذه المصنوعات؛ وقدّر هنري غي أنه في عام ١٨٣٤، كان ١٤٠ نولاً يعمل في دير القمر، و٤٠ في بعبدا، و١٣٥ في ذوق مكايل، وأن أرباح البلدات الثلاث من صنع المنسوجات قد بلغت على التوالي: مليون قرش، و٠٠٠ ٢٠٠ قرش، و٣٧٠ ٩٢ قرشاً[٢٧]. ولما كانت بعبدا وذوق مكايل تتمتّعان بصلات بالجبل وبالساحل تبرّر دخلهما، لذا يبدو المبلغ المقدّر لدير القمر مبالغاً فيه بعض الشيء، إلّا أن أمراء الجبل كانوا قد اختاروها مقرّاً لإقامتهم،

---

٢٢. (م إ) ٦٩٣٨ (١٠) و ٧١٧٥ (١٠)

٢٣. أنظر الفصل الثامن. (م ق ع) بيروت، المحفظ ٢٠، ١٨٣٦، سجلّ المراسلة الذي تولّاه هـ. غي، العدد ١١٤، ٨ نيسان/ ابريل ١٨٣٧.

٢٤. H. Guys: *Beyrout*. II, p. 149 - 150.

٢٥. (م ق، ش خ) B II، رقم ٢٤٣، «تقرير حول الوضع التجاري والسياسي في سوريا» كتبه مازوايه، ١٨٤٨: في هذه القرى «تنسج الأنوال قماشا حريريا وقطنيا يستخدم للملابس ويسمّى شِطّارَة، وقماشا آخر يسمّى بُرْصَلي؛ ويعتبران تقليدا لأقمشة برصة (Brause). وفي جميع القرى تقريبا، تُصَنَّع أقمشة من القطن يفصّل منها الناس ثيابهم؛ في بعض الأماكن تُصَنَّع عباءات (سترات) من الصوف ومن القطن والحرير؛ تبلغ قيمة بعض العباءات ٠٠٠ ٢ قرش. إن هذه الأقمشة متينة للغاية وتعود بأرباح قيّمة على الجبل لأنّها تستخدم في جميع أنحاء سوريا».

٢٦. R. Dozy: *Dictionnaire des noms de vêtements chez les Arabes»*, Leyde, 1845, p. 292-297.

٢٧. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، الورقة ١٩٠، تقرير هـ. غي حول تجارة بيروت سنة ١٨٣٤، ٧ آذار/ مارس ١٨٣٥.

وكانت قرية من قصر بيت الدين، مما عاد عليها بفائدة كبيرة بسبب إنفاق الأمير بشير وحاشيته[٢٨]. وكانت دير القمر بلدة مزدهرة، ذات امتياز، ومثّلت رمز التوطّن الماروني في لبنان الأوسط، وعُرِفَت بوفائها لإنجازات آل شهاب، لاسيما الأمير بشير، وقد خصّها الدروز بكراهيتهم لكلّ هذه الأسباب مجتمعة.

كان العالم الريفي اللبناني يشعر بالتغيّرات من خلال الأعباء التي تُفْرَض عليه، ومن خلال النزاعات التي يشهدها أو يشارك فيها. وإذا كان نشاط جبل لبنان يفترق عن خمود أرياف برّ الشام، فإن التشبّع الديمغرافي الذي قلّل من مدخول كلّ فرد فيه، سواء أكان من الأعيان أم من الفلاحين البسطاء، كانت آثاره تجتمع مع تلك الناجمة عن الجباية، وعن البلبلة النقديّة لتنمّي وتعمّم الضيق؛ وفي هذا الموضوع، تتضافر جميع الدلائل وجميع الإجراءات وهي جزئيّة بالضرورة. إذ كان هناك تفاوت متنام بين سلوك الوجيه المفلس الذي لا يزال يتّكل على النفوذ الإجمالي لأسرته وعلى هيبتها، وبين الواجبات المترتّبة على أسر الفلاّحين إزاء سلطة آخذة في التوزّع مع زيادة عدد أصحابها، وقد انكبّ الأمير بشير على تقييد نشاطها. ولقد ظهرت بداية تغيّر في ظروف العمل عندما أنشأ الفرنسيّون مصانع حلّ الحرير العصريّة في جبل لبنان بعد عام ١٨٤٠ [٢٩]. شكّل هذا التدخّل المباشر لرأس المال الأوروبي وتقنياته لخدمة الإحتياجات الأوروبيّة، رغم محدوديّته، إحدى الدلائل على تجدّد نشاط الغرب. وانضمّ هذا العامل إلى كلّ ما كان يساهم في توتير العلاقات بين المشايخ والفلاحين، وبين الجماعات الطائفيّة المختلفة. وقد أدّى الأثر المحلّي للتغيّرات

---

٢٨. «تعدّ دير القمر ما يقارب ألفي نسمة؛ ولا يميّز أسواقها سوى كميّة الحراير المنتجة في معامل البلاد، ونراها معروضة للبيع وهي تشكّل الفرع الأهمّ في التجارة. لقد قمت بزيارة محلّات عدة للحياكة وكانت دهشتي تزداد لقدرة الحيّاكين على تصنيع أقمشة متقنة ويمثل هذا الذوق الرفيع بواسطة أنوال بسيطة وبدائية كالتي يستخدمونها»: E. BLONDEL: *Deux ans en Syrie et en Palestine (1838-1839)*, Paris, 1840, p. 87.

وكان اليهود القليلون المستقرّون في جبل لبنان يعيشون جميعاً في دير القمر حيث يزاولون مهنة الحلّاج؛ أنظر: J. GOUDARD: *op. cit.*, p. 128.

كان يوجد أيضاً في بلدة دير القمر مصنع للصابون؛ مازوايه، التقرير المذكور. «يسكن دير القمر جماعات الأمير السابق إذ كانت البلدة تعيش من ثروته الهائلة؛ وكان قصره في بيت الدين حيث كان ينفق على عدد كبير جداً من الموظفين، يعتبر تقريباً فرعاً لدير القمر»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٣٠٢، برقية من بوريه ١ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٢.

٢٩. أنظر الفصل الرابع عشر.

العالميّة الكبرى إلى تفاقم التحرّكات المطلبيّة والصراعات التي اندلعت بمناسبة محاولة الإصلاح الإداري في جبل لبنان إثر سقوط الأمير بشير؛ إلّا أن هذه التحرّكات والصراعات، بقيت محدودة بمستوى وعي الجبليين وعبّرت عن نفسها في إطار تصرّفاتهم الاجتماعيّة وأشكال عملهم.

الفصل الثاني عشر

هرميّات المجتمع والإصلاحات* العثمانيّة

غادر الأمير بشير الثاني جبل لبنان في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤٠، بعد انسحاب جيوش ابراهيم باشا. وكان قد أقيل منذ ١٣ أيلول/سبتمبر بموجب فرمان سلطاني واستبدل بقريبه بشير قاسم ـ أي بشير الثالث الشهابي كما يسمّونه اليوم ـ، ذلك الأمير المحدود المواهب الذي أوصى به القنصل الانكليزي رتشارد وود[١]. أراد الباب العالي تأكيد سلطانه إلاّ أن النفوذ الأجنبي كان موجوداً، ودخل تعارض المصالح الجديدة عنصراً إضافياً في لعبة قوى الجبل التقليديّة. وعاد القادة الدروز المبعدون في عهد الأمير بشير الثاني إلى جبل لبنان معلنين عن تصميمهم على استعادة أملاكهم ووظائفهم، واصطدموا في «مقاطعاتهم المختلطة» بأغلبيّة السكّان المسيحيّة التي استفادت من حركة إنتقال الأراضي خلال الفترة السابقة. كان المقاطعجيّة جميعاً يناورون لضمان امتيازاتهم وتوسيع دائرة نفوذهم؛ لكن الحكومة

---

* وهي المعروفة بمصطلح «التنظيمات» (المترجم).

١. TESTA: *op. cit.*, III, p. 85-35. Cf. K. SALIBI: *The Modern History of Lebanon*, Londres, 1965, p.43 sqq.; I. SMILIANSKAÏA: *Kriéstianskoié dvijeniié v Livani v piérvoi polovinié XIX v.* (الحركة الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر), Moscou, 1965, chap. III; A. ISMAÏL: *Histoire du Liban du XIIe siècle à nos jours*, t. IV, *Redressement et déclin du féodalisme libanais*, Beyrouth 1958;

حسين ويوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرّفية، بيروت، ١٣٧١/ ١٩٥٢.

التركية دافعت عن سيادتها مستندة إلى مبادىء الإصلاح والمركزيّة التي حدّدها خطّ كلخانة الشريف قبل عام؛ وتضمّن برنامج عملها إلغاء نظام الإلتزام في جباية الأموال الأميرية والحدّ من صلاحيّات حكّام الإيالات* لصالح قرارها الخاص.

كانت انكلترا تسعى إلى تعزيز تفوّقها الناجم عن تدخّلها العسكري إلى جانب جيش السلطان، وكانت فرنسا تحاول استعادة صدقيّتها المتزعزعة بعد تحالفها مع محمّد علي؛ كانت روسيا، والنمسا[2] تبحثان عن نقاط للإرتكاز تسمح لهما بلعب دور ما. وكانت كل من هذه القوى تسوغ نشاطها الدبلوماسي، أو تسعى إلى تسويغه بتقديم حمايتها لجماعة طائفيّة يفترض أن تشكّل في آن واحد مجموعة بشرية كبيرة بالقدر الكافي على الصعيد المحلّي وقوة معنوية تتعدّى بصلاتها الآفاق الإقليميّة؛ كان تجاوز القواطع الاجتماعيّة العربيّة [بالإنتماء إلى] الدين يتّفق مع توق الفكر الغربي إلى الشموليّة كاتفاقه مع ثقافته المسيحيّة. وقد جدّد التوسّع الأوروبي حمايته القديمة لمسيحيي الشرق بينما احتفظ الإصلاحيون الأتراك من جهتهم بردود الفعل التي كانت تمليها ثقافتهم الإسلاميّة وأرادوا التمسّك بقيمها.

تفاقمت الإنفعالات الطائفية عند ملتقى التغيّرات في النظام الداخلي وفي النظام الخارجي، وتقاطع تدخّل القناصل الأوروبيين مع فعل الحكومة التركيّة، واضطربت النفوس في البلاد. وأخذت السلطة الآيلة إلى التحوّل تنحلّ، ولجأت كل مجموعة لبنانية إلى طائفتها لاسترجاع النفوذ دون التفريط في روحيّتها، واختبار قوّتها، والتعرّف على العالم الآخذ في الإتّساع. فجاء تاريخ السنوات من ١٨٤١ إلى ١٨٤٥ غارقاً في الدماء ومليئاً بأفعال النهب والسلب، تسوده الأحقاد بين المسيحيين والدروز. لقد بقيت الطوائف حيث انهار النظام الإداري القديم، إلاّ أن اختلاف البنى التنظيمية لكل منها حرّك الأزمة السياسية، كما تشكّلت عناصر الأزمة الاجتماعيّة من مختلف أنواع التفاوت القائم بين أبنائها.



تبيّن أن بشير الثالث لم يكن قادراً على السيطرة على وضع بمثل هذا التعقيد وأدّى

* إيالات: جمع «ولاية» أو «إيالة». أنظر هذه المصطلحات في الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤م، عبد العزيز محمّد عوض، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ (المترجم).

٢. كانت قوّة بحرية نساوية قد ساهمت في الحملة الانكليزية-التركيّة.

فشله إلى زوال حكم الشهابيين. وكانت هذه مرحلة أساسية في تحلّل نظام الحكم القديم.

وإذا استمرّ الباب العالي علناً في إطلاق لقب «أمير جبل الدروز» على بشير الثالث، فإنه كان قد عيّنه في الواقع كمجرّد موظّف تابع للحكومة المركزية ويتقاضى منها مرتّبه بانتظام؛ وكان يخضع لسلطة والي صيدا الذي تحدّد مكان إقامته منذ ذلك الوقت في بيروت، نظراً إلى أن أهميّة هذا المرفأ الاقتصادية والإدارية تطوّرت بشكل مستمرّ خلال العقد المنقضي. لم يتمّ التشاور مع أيّة هيئة ولو من قبيل الحفاظ على الشكليّات. وبداية تصدّى المقاطعجيّة الدروز وبخاصة نعمان وسعيد جنبلاط، وحسين تلحوق، وأمين أرسلان للأمير الجديد ذي الديانة المسيحية. كان الشيخان نعمان وسعيد جنبلاط قد لجأا إلى القسطنطينية بعد إعدام والدهما الشيخ بشير سنة ١٨٢٥، ثم إلى القاهرة حيث أحسن محمّد علي معاملتهما وسمح لهما بالتراسل مع أنصارهما، وبهذه الطريقة استخدمهما كرهينتين تضمنان له إخلاص الأمير بشير الثاني الشهابي؛ وأعادهما إلى جبل لبنان أثناء الحملة الانكليزية التركيّة لصيف ١٨٤٠ آمراً الأمير بشير بأن يعيد لهما الأملاك الكبيرة التي صودرت من أبيهما[٣]. عند وصولهما، كان الأمير بشير والجيوش المصريّة قد غادروا الجبل؛ فسعيا لاسترجاع أملاكهما بأيديهما وبموافقة الباب العالي هذه المرّة. غير أن مشايخ الدروز المبعدين وجدوا أراضيهم محتلّة؛ ولم يكن من السهل عليهم استرجاعها والعودة إلى مزاولة أعمالهم كمقاطعجيّة. بعد وقت قصير تسبّبت مسألة الأراضي المصادَرَة، التي كان الأمير بشير الثاني قد حوّل ملكيّتها، في مشاجرات، ومهاترات، وتفاقمت أعمال العنف من جرّاء البلبلة الناجمة عن واقع حيازة الأرض، من جهة، وحقّ الجباية، من الجهة الأخرى.

والحال أن الحفاظ على التماسك الماروني في وجه الدروز كان مرهوناً بالبطريرك والإكليروس وليس بالمقاطعجيّة. وكان يوسف حبيش إبن الأسرة الوجيهة المتوسّطة[٤]، يشغل المنصب البطريركي منذ عام ١٨٢٣؛ ويرتكز على إكليروس غالبيته من أبناء الفلاّحين. وأبدى اعتراضه عندما طُرِحَت مسألة استبدال الأمير بشير الثالث برجل أكثر فعّالية على أن يكون إما ابن عمّه سلمان شهاب المسلم السنّي

٣. (ش غ)، المراسلة التجارية، ٣، الورقة ٣٣٣، برقية بوريه، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤١.
٤. حول آل حبيش، أنظر الفصل السابع.

المعتدل أو الأمير حيدر أبي اللمع الماروني وربّ الأسرة ذات المكانة الأرفع بعد الشهابيين، ربّما لإعطاء الفرصة لعودة الأمير بشير الثاني المحتملة أو لأنه لاحظ على وجه الخصوص أن تضاؤل سلطة الأعيان كان يزيد من نفوذه الشخصي[5]. وفي الحقيقة، لم يكلّف البطريرك الماروني سوى بدور ثانوي وشبه رسمي كمقدّم لطائفته الصغيرة خلافاً للبطريرك الأرثوذكسي الذي شغل منصباً رسمياً في القسطنطينية منذ الفتح العثماني. لكن الأمر الجوهري والمهمّ يكمن في أن وجود التنظيم الإكليريكي حال دون افتقاد هذه الطائفة الأطر القادرة على تجميع فئاتها المختلفة. ولما جاء البطريرك، المسؤول عن الإجماع الروحي بينما كانت أسر الأعيان قد أُضْعِفَت وكان الفلاحون يبحثون عمن يوجّههم، قدّم نفسه كضامن لمصير الطائفة.

وبادر بكتابة ميثاق أبرم في ٢٩ آذار/مارس ١٨٤١[6] أعلن فيه نيّته في إبقاء الموارنة «كاليد الواحدة»، حسب الصيغة المعتادة في الإتفاقات التقليديّة. وضمّن هذا الميثاق شرطين مسبقين هما: «أولاً أن يكونوا سالكين بالمحبة والطاعة حسب مقتضى الديانة، وثانياً أن يكونوا مطيعين السلطان ومن يوليه منهم عليهم» على أن يكونوا منصفين وعادلين في إدارتهم للمصلحة العامة. ليس المقصود في البند الأوّل مجرّد تذكير المؤمنين بضرورة الحفاظ على الوحدة وبوجوب الطاعة إذ عبّر ضمنياً عن التمسّك بالمسيحية التابعة لكنيسة روما وبخلفيّة كاملة من العلاقات. أما البند الثاني فقد توافق مع الوجهة الجديدة للحكومة العثمانيّة الإصلاحيّة؛ إلاّ أنه دفع أيضاً بالبطريرك إلى موقع الشفيع لجماعته الطائفيّة لدى ممثّلي الباب العالي وبالتالي جعله يحلّ، جزئياً على الأقلّ، مكان الأمراء والمشايخ الذين كانوا هم الوسطاء بين السلطان والرعايا. وهكذا حدث إنتقال للمسؤوليات باتّجاه التجمّع الأوحد على المستوى الطائفي دون أن يكون قد طرأ تحوّل ما فيما يتعلّق بمفهوم العلاقات بين البشر.

ثم شدّد الإتفاق على ضرورة عدم الإضرار بالمصالح المشتركة للموارنة وعدم المساس بوحدتهم، وذلك من أجل ضمان إمتيازات الطائفة. وعليه طالب بأن تكون

٥. (ش خ) المراسلة التجارية، ٣، الورقة ١١٥، برقية دي ميلواز، ٨ آذار/ مارس ١٨٤١؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظ ٢٨، ١٨٤١، برقية دي ميلواز، ٢١ أيار/ مايو ١٨٤١.

٦. (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، وثيقة مرفقة بالبرقية المؤرخة ٢٥ نيسان/ إبريل ١٨٤١ (المرسلة إلى الإدارة السياسية). الشدياق: مصدر سبق ذكره، ص ٦١٧.

الأموال المجبيّة «لأجل الصالح العمومي» موزّعة بإنصاف على الجميع وأعلن بلهجة تكاد لا تخفي التهديد، أن الموارنة سيعارضون الظلم؛ بذلك وفي آن واحد، كان البطريرك يكرّر المطلب الأكبر للجبليين الذي استخدمه الأمير بشير للنيل من نفوذ المقاطعجيّة والذي انقلب عليه في النهاية، ويذكّر بعبر الثورة العامة القريبة العهد ضدّ الهيمنة المصرية. بعد هذا المطلب وهذا التهديد، تناول في بند آخر طبيعة العلاقات مع الأمراء والمشايخ، مؤكداً أن هؤلاء سينعمون بالاحترام الذي تفرضه مكانتهم ومشيراً في المقابل إلى ضرورة ردّ الإعتبار للأهلين لاسيما بحمايتهم من الظلم، ممّا تضمّن إعترافاً بتفوّق الأعيان الاجتماعي وبكفاءاتهم القياديّة وحصراً لنشاطهم بما تقتضيه واجباتهم إزاء القرويين، على أن يكونوا ملزمين كسائر أبناء الطائفة بنصّ هذا الميثاق الذي يفرض تصدّي الجميع لمن يخرج عنه «كالجسد الواحد». وقد أوصى بند أخير باختيار وكلاء أمناء من جميع المقاطعات بين الأهلين الأكثر احتراماً والمشهود لهم بالإنصاف لصيانة المصالح العامة التي هي مدار الميثاق.

وهكذا تذكّرنا صياغة هذا المنشور بتلك الإتفاقات التي كان يعقدها المقاطعجيّة بين بعضهم البعض لإدارة مقاطعاتهم والتي تمّ تحليلها في بداية الفصل العاشر. إلاّ أن الإتفاق قد شمل هذه المرّة كل المجموعات العائليّة المكوّنة للطائفة من خلال أشخاص ممثّليها المرموقين. كان رأس الكنيسة المارونية يسعى إلى استجلاب عون كل من اكتسب بعض الوجاهة في محاولة منه لاحتلال مركزه على رأس هذه المجموعات. وقد ورد في تقرير للقنصل الفرنسي[7] أن الكهنة كانوا يعطون البطريرك علماً بما يحدث في كل قرية ويهدّدون بالحرم من في نيّته الخروج عن هذا الميثاق الذي ربّما وقّعه بعض الروم الكاثوليك أيضاً. إلاّ أن الميثاق المذكور لم يتحوّل إلى شرعة للطائفة المارونيّة بل كان شبيهاً بالعرائض والإتفاقات الوقتيّة الأخرى التي انتشرت في تلك السنوات المضطربة، وكان أقرب إلى إعلان المبادىء والمطالب، أي إلى خطّة العمل إذا صحّ القول؛ وتكمن أهميّته على وجه الخصوص في تعبيره عن الطموحات الجديدة (التي كانت تستمدّ قوّتها من مسؤوليات قديمة للغاية)، وقد تمّ فهمه على هذا النحو.

أدرك المقاطعجيّة كل ما في تعيين «الوكلاء الأمناء» من تهديد لنفوذهم لاسيما وأن

٧. المصدر نفسه.

الطائفة المارونيّة ذات التفوّق الديمغرافي الواضح كانت ستقدّم معظمهم. وعارضوا من المنطلق نفسه المشروع الذي اقترحه بشير الثالث بإيعاز من السلطات العثمانيّة والقاضي بتعيين مجلس من اثني عشر عضواً يمثّلون إلى جانب الأمير الطوائف الرئيسيّة. في عام ١٨٤١، تقدّم القادة الدروز بعريضة إلى الباب العالي أكّدوا فيها الوفاء الذي تميّزوا به منذ القِدَم تجاهه وتجاه الإسلام، وذكّروا بأنهم كانوا دائماً أوفر وجاهة من المسيحيين، واشتكوا من سلوك الأمير بشير الثالث الاستبدادي واستنكروه لكونه يصبّ في مصلحة «الكفّار»؛ لذا تلخّص مطلبهم في تعيين قائد خاص بهم على أن يكون من جماعتهم وأكّدوا أنهم سيخضعون للأحكام المعلنة في خطّ كلخانة الشريف المتعلّقة بما يتوجّب عليهم من أموال للجباية؛ وأضافوا أنهم يرفضون الإذلال على يد المسيحيين وأنّهم يلتمسون عون الله وعضد الباب العالي لمواجهة هؤلاء إذ أنهم أوفر عدداً[٨].

إلّا أنهم لم يكونوا من جهتهم دون التأثّر بإغراءات أخرى، إذ أن المرسلين الأميركيين البروتستانت، الباحثين عن دعم غربي وعن قطاع طائفي لنفوذهم لاسيما قطاع التربية قد أوحوا اليهم بالتوجّه إلى انكلترا. وفي كلّ الأحوال، كان عملاء هذه الدولة قد بدأوا «معالجتهم» لتلك البيئة الطائفية التي كانت تفتقد كل رابط مع الغرب. وأبلغ أحد مشايخ حوران القنصل البريطاني العام الكولونيل هيو روز **(Hugh Rose)** بواسطة القسّ تومسون ممثّل «الهيئة الأمريكية للمفوّضين في الإرساليات الأجنبيّة» (American Board of Commissioners For Foreign Missions) في سوريا، بأمنية الدروز في الاستفادة من حماية انكلترا؛ كما أبدى الشيخ نعمان جنبلاط مشاعر إيجابية ازاء هذه الدولة. إلّا أن الدروز كانوا متمسّكين بعقيدتهم، وكانت الآمال المعقودة على تحوّلهم الفعلي إلى دين آخر صعبة التحقيق إلى حدّ كبير. وقد بيّن روز لبالمرستون (Palmerston) مصلحة انكلترا في منح الحماية للطائفة الدرزيّة على غرار ما تفعله فرنسا مع الموارنة، وروسيا مع طائفة الروم الأرثوذكس[٩]. أراد بالمرستون في إجابته التخفيف من لهفة عميله، وجاء في كتابه أن الحكومة البريطانية ستسعد

٨. TESTA: *op. cit.*, III, p. 87-88.
حول احتقار القادة الدروز بشير الثالث، أنظر الفصل الثامن.
٩. (م م ع، وخ) ١٩٥/ ١٨٧، برقية من بالمرستون، وزارة الخارجية، ١٥ تموز/ يوليو ١٨٤١.

بإقامة علاقات طيّبة مع الدروز على أن يكون الهدف الأوّل المنشود هو حماية السلطان، واقترح على سبيل المثال أن يأخذ النشاط البريطاني لمصلحة الدروز شكل الوساطات في دوائر القسطنطينية[10].

وأما الكنيسة المارونية فكانت تابعة لروما، وكان تشفّعها بفرنسا جزءاً من تراثها، واحتياجها لها أكبر من أي وقت مضى. إلّا أن «وفاءها» أزعجه في فترة من الفترات الدعم الفرنسي لمصر رغم توصيات القنصل بوريه من موقعه في بيروت باتّباع سياسة توطيد العلاقات المميّزة مع الطائفة المارونية. في عام ١٨٤٠ كان بوريه قد اقترح إقامة ولاية مسيحيّة في لبنان ولم يعترض على ثورة الموارنة المعادية للمصريين إلا بتحفّظ شديد. لذا سحبه تير (Thiers) الذي لم ترضه سياسة التسويق هذه من القنصليّة في بيروت[11]. ثم جاء غيزو وزيراً ليحيي إتصالات الثقة والإخلاص. وفي بداية عام ١٨٤١ قررت الحكومة الفرنسيّة منح ١٠ ٠٠٠ فرنك تنفق في توزيع القمح على المحتاجين في كسروان[12]، ثم ٣٠ ٠٠٠ فرنك لترميم الكنائس المتضرّرة من جرّاء المعارك[13]، وأضيف ٧٥ ٠٠٠ فرنك إلى هذه المبالغ منحتها «مؤسسة بثّ

١٠.(م م ع، وخ) ١٩٥/ ١٨٧، برقية من بالمرستون، وزارة الخارجيّة، ١٥ تموز/ يوليو ١٨٤١.

١١.في برقيّته المرسلة بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٨٤٠ (ش خ، المراسلة السياسية، بيروت، ١، ١٨٤٠؛ أنظر أيضاً: س خ، تركيا، مذكّرات ووثائق، ٤٣ (٦)، سوريا ولبنان، ١٧٥٣_١٨٤٧، الورقة ٢٢) كان بوريه يشدّد على صعوبة أن يتولّى المرء في جبل لبنان وفي آن واحد مساندة حكومة محمّد علي «الممقوتة» وحماية المسيحيين الواقعين تحت «نيرها». وأشار إلى تجاوزات السلطات المصرية وإلى ما تمارسه من اضطهاد علماً بأنها لا تحترم نظام الامتيازات الأجنبيّة، بل انها كانت، على وجه الخصوص، تدمّر نفوذ فرنسا في هذه المنطقة بقطعها أرزاق أصدقاء فرنسا من الأهلين وبإبادتهم. وبناء على هذا العرض تقدّم بوريه بالاقتراح التالي: «ألا ترون أن هذه الأخطار ستزول عندما يعلن استقلال أمير لبنان ويعترف به، وعندما تنشأ أخيراً إمارة كاثوليكية مستقلّة أو تربطها فقط بعض فروض التبعيّة المفروضة عليها.» وأضاف أنه سبق وعرض هذا المشروع على بشير الثاني بحضور الأب ريلو (Ryllo)، اليسوعي البولوني الذي اشتهر وقتذاك بنشاطه المعادي لمصر؛ ولكن الأمير لفت انتباهه إلى أن لبنان لا يمكنه أن يحقّق إستقلاله دون ميناء مفتوح على البحر ودون سهل البقاع الذي «يموّن الجبل بما يحتاجه من حبوب.» وبقي الأمير يشكّك، على وجه الخصوص، في استعداد القوى العظمى لدعم مثل هذا المشروع. أما تير، فقد تنصّل من المشروع، وأجابه بوريه بتاريخ ٢ آب/ أغسطس ١٨٤٠: «يُسْتَخْلَصُ من برقيّة معاليكم أن نفوذنا في سوريا وما نقدّمه من حماية هناك يعتبران أمراً ثانوياً بالنسبة إلى مسألة الشرق الكبرى»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٥، ١٨٤٠، برقية من بوريه، ٢ آب/ أغسطس ١٨٤٠. وكان تير قد قرّر إستدعاء هذا الأخير وسحبه من منصبه منذ ٢٩ تموز/ يوليو ١٨٤٠.

١٢.(م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية من دي ميلواز، ١٣ آذار/ مارس ١٨٤١.

١٣.(م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية من غيزو، باريس، ٢٤ شباط/ فبراير ١٨٤١.

الإيمان» (Œuvre de la propagation de la foi)* التي كان مقرّ مجلسها المركزي في مدينة ليون الفرنسية[14] وتمّ تكليف المرسلين اللعازاريين المنافسين لليسوعيين والمخلصين للسياسة الفرنسيّة بتوزيع ٤٥ ٠٠٠ فرنك من أصل الإجمالي البالغ ١١٥ ٠٠٠ فرنك[15]. وأعيد بوريه إلى وظيفته؛ وكتب إلى غيزو قائلاً: «لقد فسّر الموارنة عودتي إلى سوريا على النحو الذي كان مرغوباً»[16].

لاحظ قنصل فرنسا أمرين أساسين مفادهما:

١. إن سلطة الإكليروس قد حافظت على نوع من النظام في منطقة الجبل المارونية عوضاً عن سلطة الأمير، بينما كانت الإضطرابات تعبث في ولايات سورية أخرى؛ وإذا كان البطريرك مستفيداً من فقدان الأمراء والمشايخ نفوذهم السابق فإنّه في المقابل لم يكن قادراً على تعزيز نتائج هذا الوضع دون مساعدة خارجية.

٢. ثم أن البطريرك الماروني كان «السند الأقوى» للنفوذ الفرنسي ولكنه كان يلمّح إلى شكوكه حول نيّة فرنسا بإعطاء «البراهين الفعليّة» لهذا النفوذ[17].

وكانت ضرورة تقديم الضمانات أكثر إلحاحاً لاسيما وأن ممثل النمسا استفاد من خسوف فرنسا النسبي للتقرّب من رأس الإكليروس الماروني والروم الكاثوليك ومن الأمير بشير الثالث واستنتج بوريه قائلاً: «إنهم يناقشوننا، ويزنوننا، ويقارنوننا». وكان باستنتاجه هذا يؤكّد لوزيره ضرورة استرجاع فرنسا موقعها عند الموارنة، وبسرعة، لتدارك النشاط النمساوي ولمعادلة الجهود الانكليزية إزاء الدروز والنشاط الروسي بين الروم الأرثوذكس. وفي أيلول/ سبتمبر قدّمت فرنسا منحة جديدة قوامها ٩٠ ٠٠٠ فرنك إلى البطريرك الماروني[18]؛ وبذلك بلغت القيمة الإجمالية

* أنظر الفصل الخامس عشر، هامش المترجم حول «مجمع التبشير» (المترجم).

١٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية من دي ميلواز، ٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٤١.

١٥. المصدر نفسه؛ «لقد فكّر المندوب الرسولي باستخدام المساعدات الجديدة لإنشاء مؤسسة إقراض لقاء رهن بغية مكافحة ظاهرة الربا التي فيها خراب الشعب».

١٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية من بوريه، ٢ آب/ أغسطس ١٨٤١.

١٧. (ش خ) المراسلة التجاريّة، بيروت، ٣، الورقة ١٨٤، برقية من بوريه، ١٩ آب/ أغسطس ١٨٤١.

١٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية من بوريه. في تلك الفترة، كانت الدبلوماسية الفرنسية تتدخّل لدعم الكهنة الروم الكاثوليك في مطالبتهم الباب العالي بحقّ ارتداء القلنسوة (القلّوسة) نفسها التي يرتديها الكهنة الروم الأرثوذكس المدعومون في رفضهم من قبل روسيا؛ وقد أسفرت قضيّة القلنسوات هذه عن مراسلة دبلوماسية وافرة، وعن مساع مكثّفة بقدر ما كانت عليه حدّة الخصومة بين هاتين الطائفتين المسيحيتين. وقدّم =

للمساعدات العامة والخاصة التي تلقّتها الطائفة المارونيّة من فرنسا منذ بداية عام ١٨٤١، ٠٠٠ ٢٠٥ فرنك. ثم جاءت توجيهات غيزو إلى القنصل محدّدة: «لقد أدركتم جيّداً أنه عليكم أثناء تقديم المساعدة الجدّية والصارمة لقضيّة الأهالي الكاثوليك، تجنّب كل ما من شأنه أن يمسّ بلا داع بمشاعر الأتراك، وأنه يجب أن نكون، بقدر الإمكان، لهم كما لرعاياهم، أصدقاءً، وحماة، وموفّقين، وأن نتمسّك بهذا الموقف المزدوج بحرص أكبر رغم إزدياد صعوبته اليوم مقارنة بالفترات السابقة، لاسيما وأنه كان دائماً مبدأ نفوذنا وأساسه في الشرق[١٩]».

كانت الخصومات بين الحكومتين الانكليزية والفرنسيّة تغرف من العوامل المشتركة لِتَوَسُّع أوروبا الغربيّة؛ لذا فليس من المستغرب أن توجد أيضاً بينهما قرابة في الأفكار حول الطريق المفروض إتّباعه في الظروف الدوليّة نفسها. يقول بالمرستون: «التأثير فحسب»؛ ويقول غيزو: «حماة»، و«موفّقون». وضمن هذا المفهوم، كانت حماية الجماعة الطائفيّة توفّر ركيزة صلبة تسمح بتخطّيها لأخذ موقع المرشد والوسيط إزاء الحكومة التركية. غير أن الجبليين لم يعرفوا المبادىء الأوروبيّة إلّا من خلال الأفعال التي أوحت بها، كما أن هذه الأفعال نفسها لم حصل إدراكها إلّا من زاوية الوقائع الداخليّة وسلّم القيم الخاصة بالمجتمع. والحال أن المنحى الذي اتّبعه الغربيّون تميّز بمستويات مختلفة؛ فبينما كان الانكليز يتّصلون بالدروز عن طريق أعيانهم، كان الفرنسيون يتوجّهون أولاً إلى الإكليروس الماروني، ويصلون بواسطته وبحكم التقاليد إلى الطائفة برمّتها عبر مشاعرها الدينية. وهكذا ربطت فرنسا وانكلترا سياسياً مستقبلهما بأوضاع لبنانيّة خضعت من جانبها لآثار تلك السياستين؛ ورغم رغبة الوزراء الأوروبيين، لم تتمكّن التدخّلات الأجنبيّة إطلاقاً من تخفيف التوتّرات الداخليّة، بل حصل العكس.

*

= الملك لويس فيليب منحة قدرها ٢٠٠٠ فرنك لأسقف زحلة الروم الكاثوليك، كما اشترك مع أخته مدام آديلايد (Adélaïde) في منحة قدرها ٢٠٠٠ فرنك لدير المخلّص التابع لطائفة الروم الكاثوليك؛ المصدر نفسه، المحفظة ٣٠، ١٨٤٢، رسائل معتمد وزارة الشؤون الخارجيّة في مرسيليا، ١ نيسان/ أبريل، ٨ نيسان/ أبريل، و١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٤٢. وسعى الروم الكاثوليك إلى كسب دعم المعتمد النمساوي أيضاً؛ RABBATH: *Documents...*, t. II, p. 151.

١٩. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية من غيزو، باريس، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤١.

وقعت صدامات دمويّة منذ بداية عام ١٨٤١؛ على أثر حادث صيد بسيط، هاجم موارنة من دير القمر بعض الدروز من قرية بعقلين المجاورة، وقيل أنهم قتلوا منهم سبعة عشر نفراً. أوفد البطريرك مشايخ آل الخازن وحبيش للتفاوض مع مشايخ آل جنبلاط وأبو نكد حول معاقبة الجناة وليصبح هذا الاشتباك «نسياً منسيّاً»؛ وقد صار. إلّا أن قتلى بعقلين تركوا شعوراً أعمق من الريبة.

بينما كانت الطائفة الدرزيّة قد أعطت الجبل قادته، تنامى الإحساس لدى الدروز بأنهم باتوا ضحايا المسيحيين فيه وبأنّهم مغرقون نتيجة إكتساح هؤلاء للمنطقة. وكان مشايخ الدروز يأخذون على المسيحيين استفادتهم من مصادرة أراضيهم من قبل الأمير بشير الثاني؛ وانضمّ الفلّاحون الدروز إلى أصحاب الأراضي في تحميل المسيحيين مسؤولية افقارهم وإضعاف طائفتهم. وأصبحت الأرض رهاناً: فأمّا يسترجعونها أو يتخلّون عنها؛ وعندما شعر الفلاحون الدروز بأنهم مهدّدون إلتفّوا حول أعيانهم المقاطعجيّة. وقابل إعادة التجمّع الطائفي الماروني إعادة تجمّع طائفي درزي؛ وحيث كان الإكليروس يحرّك الأوّل، كانت الروابط العائليّة والعلاقات الولائيّة المتمحورة حول «حكم الدروز» القديم هي التي تنظّم الثاني. وفي هذه المواجهة، تركّز قلق الزعماء الدروز على الوجهة الطائفيّة للجماعة المارونيّة لأنها تطوّرت خارج نظام الحكم وخارج هرميّته الاجتماعيّة اللذين صقلا قوّتهم في الماضي، وضدّهما[٢٠]. ومثّل بشير الثالث في نظرهم الخضوع لمصالح الموارنة الطائفيّة إذ عارض نشاطهم واعتقل البعض منهم، وركّزوا في شخصه كل حقدهم على الشهابيين المتسبّبين بإنقاص مكانتهم.

تسلّح الدروز ونظّموا صفوفهم في السرّ؛ وفتح المقيمون منهم في دير القمر بيوتهم لإخوانهم في الدين. ووصلت إلى الشوف وحدات درزيّة قادمة من حوران ومن سلسلة جبل لبنان الشرقيّة (وحتى يومنا هذا، لم يُمْحَ تضامن الدروز هذا من الذاكرة ولا الدرب الذي سلكوه في مجيئهم). لقد سمعت قعقعة هذا السلاح عبر جميع المكائد التي كانت تحاك آنذاك. وبناءاً على طلب البطريرك الماروني، توجّه قنصل فرنسا إلى بتاتر في بداية تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤١ لمقابلة مشايخ آل عبد

٢٠. في ايلول/سبتمبر ١٨٤١، كان فلّاحون من المتن قد تجمّعوا بموافقة البطريرك الماروني للاعتراض على ما تضمّنه معدّل نسبة الميري الجديد كمصروفات محسوبة لإدارة الجبل؛ أنظر الفصل التاسع.

الملك، الذين انضمّ إليهم جيرانهم من آل تلحوق؛ كان هدف المناورة إحداث إنقسام في صفوف الدروز بإحياء العداوة القديمة بين الحزب اليزبكي والحزب الجنبلاطي[٢١]. فاكتفى آل عبد الملك وتلحوق بالقول أن الوحدة هي الفضيلة الأولى وأنهم لا يشاركون في التقارب بين نعمان جنبلاط والانكليز[٢٢].

دعا الأمير بشير الثالث زعماء الدروز إلى اجتماع يعقد يوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤١ في دير القمر لبحث شروط جباية الأموال الأميرية التي كانوا يرجئونها. حضر هؤلاء بمواكبة حراسة مسلّحة ضخمة؛ وعندما علم بشير الثالث بذلك حاول تأخيرهم وإبعادهم باقتراحه عقد الاجتماع في مكان آخر. وفي الحين، أعطى دروز دير القمر، بقيادة مشايخ آل أبو نكد، مقاطعجيّة المناصف حيث تقع هذه البلدة، إشارة الهجوم على المسيحيين ونهب بيوتهم وحوانيتهم[٢٣]. إعتصم بشير الثالث في السراي[٢٤] وأسفرت المعارك التي استمرّت أربعة أيّام عن بضع عشرات من القتلى من الجانبين، منهم أحد مشايخ آل أبو نكد. وتدخّل الكولونيل روز للفصل بين المتقاتلين، إلّا أن هذه الأحداث ألهبت المنطقة بأسرها. فاستنفر الموارنة في مقاطعات وسط لبنان وشماله تلبية لنداء البطريرك[٢٥]، وتجمّعوا في بعبدا على مقربة من بيروت حيث تراوح عددهم بين ٤٠٠٠ و٨٠٠٠ رجل[٢٦]. ولكن الصيحة الإجماعيّة التي بدرت من هذه الفرقة كانت تخفي عدم تجانسها. في الواقع، كان الأعيان الموارنة تشغلهم مصالحهم ويقيمون إتصالات مع الأعيان الدروز. ولم يهبّ قائدهم الأكبر، الأمير ملحم شهاب لنجدة ابن عمّه بشير الثالث الذي بقي في السراي يحاصره رجال الدروز، لأنه، أي ملحم، كان يأمل بخلافة بشير، وكان، من جهة

---

٢١. أنظر الفصل الأوّل، الهامش ٣٥.

٢٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٢٣٠ ـ ٢٣٢، برقية من بوريه، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤١. تعرض برقيتا ١٤ و٢٢ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٤١ أحداث دير القمر وتعلّقان عليها.

٢٣. أنظر الفصل الحادي عشر.

٢٤. أنظر رواية الحدث في: TESTA: *op. cit.*, III, p. 93-95

٢٥. (م إ آ) ٧٤٨٥ (٤ـ ١)، رسالة من البطريرك الماروني بتاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١.

٢٦. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٢٥١، برقية من بوريه، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١. «تراوح عدد المسيحين المجتمعين في بعبدا بين ٤ آلاف و٨ آلاف رجل، وكانوا عشرين ألفاً حسب أقوالهم. واليوم يؤكّد الدروز المتصرون أنهم واجهوا ٣٦ ألف رجل. . . بقيت هذه الجموع إثني عشر يوماً في بعبدا تنفق من الأموال التي أرسلتها النمسا مؤخراً واحتفظ بها البطريرك لاستخدامها في مثل هذه الظروف».

أخرى، يتفاوض مع مشايخ الدروز حول استرجاعه لعائدات من منطقة البقاع يعتبرها من حقّه[27]؛ أمّا الأمير حيدر أبي اللمع الذي يتلوه مباشرة من حيث المرتبة فكان يهمّه في الأساس المشروع التركي الرامي إلى تقسيم إدارة الجبل إلى قسمين وكان يناور لكي يسند إليه الجزء المسيحي. وهكذا لم يزحف هذا الجيش، الذي طغت صيحاته وتفاخره على انشغاله بالمجابهة الحقيقيّة، باتجاه دير القمر، لكنه هاجم الضيعة المجاورة للشويفات حيث يعيش الدروز والروم الأرثوذكس الذين التزموا موقف الحياد حتى ذلك الحين. وفشل الهجوم الأوّل، وتفرّق الموارنة أثناء الهجوم الثاني وفرّوا أمام الدروز قبل أن يُقتَل منهم رجل واحد.

لم يتحرّك أحد لنجدة بشير الثالث عندما احتجزه الدروز في دير القمر في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١ وعاملوه بقسوة شديدة. وتواصلت عمليّات نهب القرى المسيحيّة المعزولة والكنائس والأديرة في جنوبي لبنان. في المقابل، عندما تقدّم جمع من دروز راشيّا الواقعة في السلسلة الشرقيّة ومعهم رجال من حوران والشوف باتجاه زحلة المشرفة على مدخل لبنان المسيحي والتي تقطنها أغلبيّة من الروم الكاثوليك، صدّهم الأهالي المدعومون بتعزيزات من الخارج[28]. وفي أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر، ذهب ٥٠٠ فلاح ماروني لنجدة زحلة بقيادة أبو سمرا غانم، وهو الفلاح الذي تميّز ببسالة منذ العصيان على المصريين. وقد أبرزت هذه «التعزيزات» التي كثيراً ما جادل الأعيان فيها، الشرخ القائم في صفوف الطائفة المارونيّة، إذ أن العصيان الشعبي الماروني ضدّ جيش إبراهيم باشا، ثم التجمّع لمواجهة الدروز القادمين بقيادة مشايخهم، شكّلا تهديداً للمقاطعجيّة المسيحيين أيضاً.

وهكذا كشفت الأزمة ثم المجابهة بين الدروز والمسيحيين في نهاية ١٨٤١ عن نزعات العالم الجبلي المركّبة فوق بعضها البعض والتي فاضت بسيرتها الحوليّات المليئة بقصص المؤامرات، والردّات، والأحاديث المشبوهة، والمناورات

٢٧. حول هذه القضيّة التي كانت تتولاها محكمة دمشق والتي كانت تضعه في مواجهة مشايخ آل تلحوق فيما يتعلّق بالجباية وبأخذ محاصيل الأراضي الواقعة قرب عنجر في البقاع، أنظر: (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٩، ١٨٤١، رسالة من الأمير ملحم شهاب؛ المحفظة ٥٠، ١٨٥٤، رسالة من القنصل العام في بيروت إلى القنصل في دمشق، ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٨٥٤ (ليطلب منه التدخّل لصالحه لدى «السلطات» نظراً «لاهتمامه الشديد» به).

٢٨. أنظر الفصل الخامس.

المقاطعة، والمهام السريّة... وبقي المقاطعجيّة الذين شذّهم تحرّك فريقهم الطائفي، يتشاورون فيما بينهم لحماية مصالحهم إلى أن تظهر مجدّداً الإنقسامات الاجتماعية - العائليّة التقليديّة وبخاصّة الإنقسام بين الحزبين الجنبلاطي واليزبكي. وسعوا أكثر إلى تأكيد تفوّقهم الاجتماعي وسيطرتهم الاقتصاديّة لاسيما وأن انحطاطهم وتدهور أحوالهم تزامنا مع الحركة الشعبيّة ومع الإستقطاب الطائفي لتهديد موقعهم. ومع أن نفوذهم بقي مرتبطاً بجباية الأموال الأميريّة فلم يكن مستقبله مضموناً نظراً لما ظهر من مشاريع إصلاحية.

لقد اتّجهت القوى الأجنبيّة إلى الطوائف؛ وكذلك فعل ممثّلو الحكومة التركيّة بهدف إعادة سلطة الباب العالي من خلال الإصلاحات المطروحة، واستخدموا هذه الطوائف في ما أملته عليهم ميولهم. كانت المشاعر المشتركة بين الأتراك والدروز، وكان عداؤهم المشترك لتدخّل «الكفّار» ولدعائمهم المحلّيين أقوى من أن يمتنع سليم باشا والي صيدا المقيم في بيروت عن مراعاة مجموعة طائفيّة تقاوم المسيحيين. لم يتدخّل الجيش التركي، وفي كلّ الأحوال لم يكن جنوده مدرّبين جيّداً، وكان الراتب ضئيلاً والعدد قليلاً، كما كان من الصعب على الباشا إقحامهم في القتال دون أن يجلب على نفسه إتّهاماً بتشجيع إحدى الطوائف على الأخرى ثم يجرّ عن ذلك إشكالات جديدة على الصعيدين الداخلي والدولي تنال من مصداقيّة حكومته الهشّة. غير أن الباب العالي أرسل وزير الحربيّة السرعسكر مصطفى باشا إلى بيروت على أثر تحرّك سفراء القوى العظمى في القسطنطينيّة، وقد بلغ المدينة في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر حيث وفّرت له الإضطرابات الجارية فرصة للعب دور الحَكَم بين المسيحيين والدروز؛ وقد سعى إلى كسب مساندة بعض الأعيان للحدّ من نفوذ البطريرك الماروني والإكليروس التابع له؛ ثم هوّل بالخطر الدرزي لإفهام المسيحيين أن الجبل لن يستعيد الهدوء والأمان إلاّ في ظلّ النفوذ المباشر للسلطان. وأخيراً استفاد من أن سلطة بشير الثالث قد انتهت وانحلّت على نحو مهين.

إستدعي الأمير إلى بيروت في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٨٤٢ وأقيل من منصبه وأرسل إلى القسطنطينيّة. وبذلك تمّ اجتثاث الشهابيين من حكم الجبل. ونُصِّبَ ضابط من حاشية مصطفى باشا، هو الكرواتي عمر باشا[٢٩] حاكماً لجبل لبنان.

٢٩. ميشيل لاتاس (Michel Lattas)، المولود سنة ١٨٠٦، اتّخذ اسم عمر عندما اعتنق الإسلام؛ وفي جبل لبنان سُمّي عمر باشا النمساوي.

وقد عبّر الباب العالي بهذا الإجراء عن عزمه على فرض سلطته المباشرة على جبل لبنان. واستقرّ عمر باشا في قصر بيت الدين. وهكذا أخذت الحكومة التركية على عاتقها مهمّة توحيد الجبل التي كان الشهابيّون قد سعوا إلى تحقيقها؛ ولكنّها أرادت أيضاً السيطرة على إعادة تجمّع الطوائف بأن تعيّن بنفسها مسؤولاً عن المسيحيين وآخراً عن الدروز[٣٠] وذلك بغية الإستفادة من الخصومات الواقعة بين الطرفين لتحييد كليهما. أما الغرب الليبرالي فإنه لم يَرَ في هذه السياسة التركيّة سوى ازدواجيّة يراد بها توحيد الأرض وتقسيم الناس. والحال أن السياسة المذكورة كانت تطبّق المبدأ القديم الذي يقتضي أن تتمتّع كل طائفة بوضعيّة خاصة بها. وربّما كان الالتباس الفعلي يرتسم على صعيد آخر، أي، من جهة، في بقاء التقاليد التشريعيّة للدول الإسلاميّة على حالها لملاءمتها الواقع البشري والثقافي، ومن جهة أخرى، في التوق إلى المركزيّة والمساواة بين النظم الإداريّة المستوحاة من نموذج الدول الأوروبيّة الحديثة.

وفي حين كان البطريرك الماروني يفكّر في مشروع لإعادة الأمير بشير الثاني، ويؤيّد فكرته قنصل فرنسا[٣١]، على أمل الحدّ من الطموحات العثمانية الجديدة ومن النفوذ القديم للمقاطعجيّة الدروز، كان هدف مصطفى باشا وعمر باشا أن يمنعا عودة أي شخص من أسرة آل شهاب إلى موقع السلطة. ولكن اصطدامهما بالقيادة الطائفيّة للموارنة لم يمنعهما من السعي هما أيضاً إلى تقليص إمتيازات المقاطعجيّة القديمة لاستبدالها بسلطتهما الشخصيّة. غير أن عمر باشا استند في بادئ الأمر إلى الأعيان، في محاولته الاتّصال بالأهالي المتجمّعين وفق العلاقات الولائيّة. وكانت البنى الاجتماعيّة العائليّة تفرض نفسها دائماً على الحاكم الجديد للجبل عند اختياره المسلك الذي ينوي اتّباعه.

وقد اختار عمر باشا مستشارين من أعيان الطائفتين، آل عماد وأرسلان في الجانب الدرزي، وآل الدحداح في الجانب الماروني. وعندما دفع الحذر الأمير حيدر أبي

---

٣٠. حول سلوك الأمير حيدر أبي اللمع، أنظر الصفحات السابقة. أبلغ بوريه حكومته بالمشروع التركي في برقيّاته المؤرّخة من ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١ و٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤١ (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٢٩٢).

٣١. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٣٠١، برقية من بوريه، ١ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٢.

اللمع إلى التهرّب، إختار عمر باشا قريبه بشير أحمد إبي اللمع، الدرزي الذي كان قد إعتنق المسيحيّة قبل وقت قصير، ليكون لسان حاله بين الأهالي المسيحيين؛ وقد ضمن أيضاً عون بعض المشايخ الموارنة من آل الخازن، وحبيش، والدحداح في كسروان والفتوح. وأخذت عرائض التأييد لسياسة الباب العالي تتداول في لبنان الأوسط بفضل هؤلاء الأعيان الذين أظهروا إخلاصاً شجّعه المال والتهديدات المغلّفة بوعود مغرية[٣٢]. ومع ذلك فقد اعترض سبيل الأتراك عنصران أساسيان تمثّلا أولاً في أن البطريرك الماروني قد استنفر الإكليروس ضدّ حملة العرائض[٣٣] وأبدى استنكاره في هذا الصدد أمام القناصل الأوروبيين في بيروت، وثانياً في أن المقاطعجيّة الدروز، مثل سعيد جنبلاط[٣٤]، كانوا يسعون الى استرجاع صلاحياتهم أو الى الحفاظ عليها، والى الإبقاء على مراكزهم كوسطاء بين الحكومة والقرويين التابعين لهم.

إلّا أن هذين الإعتراضين، الماروني ذي التوجّه الطائفي، والدرزي الصادر عن المقاطعجيّة، لم يندمجا رغم بعض المحاولات التفاوضيّة التي أقلقت عمر باشا. بل إن مشكلة الأراضي زادت من التباعد بين الطائفتين في النصف الأوّل من سنة ١٨٤٢. لقد رأى الدروز في تعيين عمر باشا موافقة على مطالبهم. وفي الشوف، لم يكن المشايخ هم وحدهم الذين فرضوا ـ إقتداءاً بسعيد جنبلاط مرة أخرى ـ على المسيحيين تسليمهم الحجج التي أتاحت لهم تملّك بعض الأراضي في عهد الأمير بشير الثاني، إذ تبعهم في هذا السعي عدد من وجهاء القرى، كآل عبد الصمد من قرية

٣٢. قيل ان تسعة من مشايخ كسروان قد استلموا مبلغاً قوامه ١٠ ٠٠٠ قرش من مصطفى باشا في بداية شهر أيار/مايو؛ وكذلك قيل ان موافقة المسيحيين نتجت عن تهديد بعضهم بحرمانهم من التعويضات عن أعمال السلب التي ارتكبها الدروز وبعرقلة مساعيهم لاستعادة أراضيهم التي كان الدروز يستولون عليها؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣١، ١٨٤٢، برقيات من بوريه، ٧ أيار/ مايو ١٨٤٢ و٢٤ أيار/ مايو ١٨٤٢. كما اتهمت السلطات التركية بصنع أختام مزيّفة لمهر العرائض؛ وقد وردت عيّنة من تلك العرائض في:
TESTA: *op. cit.*, III, p. 119-121.
لقد هدّد مصطفى باشا بتنحية الأمراء أو المشايخ الذين يرفضون الإبلاغ عن منتقدي حكومة السلطان؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٧، ١٨٤٠.

٣٣. كانت شكاوى أخرى تتعرّض للإكليروس الماروني ردّاً على تلك الموجّهة ضدّ السلطات التركية والتي أوردناها في الهامش السابق: كان الكهنة ومعهم بعض الأعيان يحرّرون رسائل ضدّ عمر باشا باسم الأهالي الذين لم يكونوا ليوافقوا على مضمونها لولا جهلهم بالموضوع؛ (م إ آ) ٦٨٣٩ (٤ـ١)، إلتماس موجّه إلى السرعسكر.

٣٤. حلّ سعيد، زعيم آل جنبلاط، مكان أخيه الأكبر نعمان الذي تفرّغ للحكمة الدرزيّة؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٠، ١٨٤٢، ملفّ «صيدا»، رسالة من كونتي إلى بوريه، ١٢ شباط/ فبراير ١٨٤٢.

عماطور، رغم النصائح بالإعتدال التي كان المشايخ يوجّهونها لهم بين وقت وآخر[٣٥]. وفي الربيع، إنشغل الدروز في المقاطعات المختلطة بجمع الحرير المنتج على الأراضي التي استرجعوها من المسيحيين، أو كانوا يستولون على الغلال والمعيز بالقوّة، لاسيما في الأراضي التابعة للأديرة[٣٦].

وحيث لم يكن في الإمكان أن تندمج المعارضتان المارونية والدرزيّة، لم تسفر المناورات التركية الرامية إلى تقريب المسيحيين من الباب العالي، والدروز من المسلمين سوى عن تأجيج كلّ منهما. لذا لجأت السلطات العثمانية إلى أسلوب الخداع والضغط. في بداية نيسان/ أبريل ١٨٤٢، تذرّع عمر باشا بأنه يريد التشاور ودعا أهمّ الزعماء الدروز إلى بيت الدين حيث أمر بإلقاء القبض عليهم ثم أرسلهم إلى بيروت؛ ووجد كل من نعمان وسعيد جنبلاط، وأحمد وأمين أرسلان، وناصيف أبو نكد، وحسين تلحوق، وداوود عبد الملك، أنفسهم في السجن. وفي حزيران/ يونيو فشلت محاولة لاختطاف البطريرك الماروني. على أثر ذلك، تمكّنت المعارضتان الدرزيّة والمارونيّة، رغم ما يفرّق بينهما، من حشد القناصل ضدّ سياسة الأتراك المتّبعة في جبل لبنان. ونشأت هذه الجبهة الثالثة التي شكّلت خطراً كبيراً على الباب العالي، عندما ضمّ الكولونيل روز إحتجاجه إلى احتجاجات نظرائه ولاسيما إلى الإحتجاج الصادر عن قنصل فرنسا. لم يكفّ روز عن التفاوض المتواصل مع الأعيان، وفي بداية ١٨٤٢ وفّر له تشييد المحطّة البحريّة الفرنسيّة في بيروت لموازنة المحطّة التي كانت الحكومة البريطانية تحتفظ بها هناك، حجّة جديدة لتطوير هذه العلاقات؛ لكنّه واجه العداوة المتزايدة للموظفين والضبّاط الأتراك إزاء التدخّل الانكليزي في سوريا[٣٧]. وفي القسطنطينية، ضمّ السفير البريطاني السير

---

٣٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٠، ١٨٤٢، ملفّ «صيدا»، تفاصيل نقلها المعتمد القنصلي جوزيف كونتي بتحيّز كبير.

٣٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٠، ١٨٤٢، برقيات من بوريه، ٤ نيسان/ إبريل ١٨٤٢ و٣٠ أيار/ مايو ١٨٤٢.

٣٧. في خريف سنة ١٨٤١، وُجّهَ إلى الكولونيل تشرشل الذي اتصل بدروز حوران دون إعلام السلطات التركيّة (م م ع، و خ ـ ٧٨/ ٤٤٧، برقيّة القنصل ورّي (Werry) إلى بالمرستون، دمشق ١٩ تموز/ يوليو ١٨٤١) اتهام باغتصاب سيدة مسلمة من دمشق؛ وفي القضيّة التي رُفِعَت عليه بعد ذلك جرى التشكيك في نشاط هذا الضابط الانكليزي في سوريا؛ (م م ع، وخ ٢٢٦/ ٣٠ الجزء بكامله). في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١، لم يخف الأتراك إرتياحهم بعد أن أُمِرَ الفيلق البريطاني بالجلاء عن سوريا؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، =

ستراتفورد كانِنغ (Stratford Canning) بدوره صوته إلى أصوات نظرائه، وهو الذي كان يدعم نشاط الإصلاحيين الأتراك[٣٨] ويقيم علاقات منتظمة مع وزير الخارجيّة صارم أفندي. وأثناء المؤتمر المنعقد في نهاية أيار/مايو، واجه سفراء القوى العظمى الوزراء الأتراك بعرض معلوماتهم حول مطالب الجبليين، المتعارضة مع التي عرضها الأتراك. وقام جدل جوهره الفعلي أن بعضهم رأى في المسألة شأناً دولياً بينما اعتبرها الآخرون شأناً داخلياً محضاً[٣٩]. وفي بيروت، عقد مصطفى باشا وسليم بك، مندوب الباب العالي الجديد، اجتماعاً مع القناصل في آب/أغسطس لإعلامهم بأن العرائض المتداولة في الجبل تشهد أن حكومة عمر باشا قد أرضت جميع الأهالي، وأبديا تذمّراً من التدخّل الأجنبي في شؤون البلاد. وتواصل النشاط الدبلوماسي للعثور على حلّ مقبول لدى كلّ من الباب العالي والقوى العظمى. وفي أيلول/سبتمبر، تمّ تعيين أسعد باشا، أحد النافذين الكبار من الأتراك، في منصب والي صيدا مكلّفاً بتطبيق سياسة الحلّ الوسط في الجبل[٤٠].

وبدت الحاجة إلى العمل بهذه السياسة واضحة في نهاية تشرين الأوّل/أكتوبر بعد تفاقم الإضطرابات بشكل مفاجئ بسبب حالة الكدر التي تُرِكَتْ الأوضاع تتخبّط فيها لفترة طويلة. إذ قام شبلي العريان، الذي تميّز عام ١٨٣٨ بمقاومته إبرهيم باشا بتحريض دروز حوران ووادي التيم، واحتلّ المرتفعات المشرفة على بيت الدين. ثم تقدّم بعروض الى القادة المسيحيين وشرع بالتفاوض مع أسعد باشا. لم تسفر الإتصالات مع المسيحيين عن شيء وتباطأت المفاوضات مع والي صيدا. كان شبلي العريان يطالب بإطلاق سراح القادة الدروز المعتقلين في بيروت، وبالإعفاء من دفع

= ٣، الورقة ٢٧٤ و٢٨٠، برقيات من بوريه، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤١ و٥ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٤١. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير ١٨٤٢، قدّم الجيش التركي في القدس مسرحيّة تسخر من الانكليز وتظهر، على وجه الخصوص تفاهة، وفجور، وتطلّبات، وقسوة الجنرال الانكليزي (م م ع، وخ ١٩٤/ ١٩٥، برقيّة من روز، بيروت، ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٢). من جهته، طلب عمر باشا من مشايخ الدروز عدم السماح للانكليز بالإقامة في الجبل أو بتأسيس المدارس فيه.

٣٨. أنظر:

A. CUNNINGHAM: "Stratford Canning and the *Tanzimat*," in W. POLK & R. CHAMBERS: *Beginning of Modernization in the Middle East*, Chicago, 1968, p. 245-264.

٣٩. المحضر الرسميّ لجلسة ٢٧ أيار/ مايو ١٨٤٢. TESTA: *op. cit.*, III, p. 113-119

٤٠. المصدر نفسه، ص ١٢٣-١٢٦، تعليمات صارم أفندي إلى الترجمان الأوّل لدى الباب العالي.

الأموال الأميرية لمدّة ثلاث سنوات ومن التجنيد، وبعودة الحكومة التقليدية إلى الجبل. ولما ضمن أسعد باشا حياد المسيحيين، أرفق وعوده بعمليّة عسكريّة حتى أذعن شبلي العريان وسحب رجاله، ثم استدعى عمر باشا في بداية كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٤٢.

*

وفي السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٢، أحاط صارم أفندي السفراء الأوروبيين علماً بأن الباب العالي قد قرّر تعيين قائمقام مسيحي على رأس المسيحيين وآخر درزي على رأس الدروز، على أن يخضع كلاهما لسلطة والي صيدا المقيم في بيروت. وكان هذا المشروع قد اتّخذ أشكالاً متنوّعة منذ أن بدأت فكرته تنضج في دواوين الحكومة التركيّة قبل عام، وبدا للمتفاوضين أن الشكل الذي استقرّ عليه يصلح لأن يكون حلاّ وسطاً يوفّق بين رغبة فرنسا في حماية حقوق الطائفة المارونية من خلال أمير مسيحي وبين عزم الباب العالي على ممارسة سيادته في جبل لبنان. دافعت الحكومة النمساوية عن هذا الحلّ وأيّدتها حكومات روسيا وبريطانيا العظمى[٤١] وفرنسا بنيّة تهدئة الأجواء[٤٢]. إلاّ أن التطبيق العملي لهذا النظام، الذي بدا على قدر من السهولة للوهلة الأولى، واجه في الواقع صعوبات ضخمة لأن كلّ إجراء كان، عند تفسيره، مناسبة للتصادم على صعيد المفاهيم، والمصالح، والتجارب التاريخيّة والاجتماعية الخاصة بكلّ فريق من الغرب كان أم من المشرق. وقد احتلّت الشؤون اللبنانية، ولأكثر من ثلاثة أعوام، جزءاً كبيراً من المباحثات والمراسلات الدبلوماسيّة؛ في باريس، إستغلّت المعارضة الملكية والكاثوليكية الفرصة لانتقاد سياسة غيزو في جلسات برلمانية صاخبة. كانت فكرة الحملة الصليبية لا تزال متقدة عند تفتّح الفكر الصناعي[٤٣]؛ وقد شهدت أوروبا كتابة القصص الأكثر

٤١. أعرب ستراتفورد كانغ عن رضاه بحماس؛ المصدر نفسه، ص ١٢٦، رسالة قصيرة من ستراتفورد كانغ إلى صارم أفندي، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٢.

٤٢. طلب غيزو حفظ حقوق آل شهاب في الوقت نفسه الذي أبدى فيه موافقته؛ المصدر نفسه، ص ١٢٧، برقية من غيزو إلى البارون دو بوركني (baron de Bourquenay)، بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٣.

٤٣. اختلط الأمران عند لامرتين، مصدر سبق ذكره، باريس، ١٨٧٥، الجزء الثالث، ص ٢٢: «لا تقدم أوروبا بما فيه الكفاية أية وسيلة نفوذ تملكها في هؤلاء الأهالي المسيحيين لتحريك الشرق في اليوم الذي =

خرافة حول هذا الجبل وأهله، والتي غالباً ما اشترك فيها مسيحيون من الشرق؛ ومن حسن الحظ أنه وُجِدَت أيضاً تحقيقات جدّية بين ما تراكم من وثائق[44].

لم يَخْلُ أي قرار من الالتباس. كان من المفترض أن يكون القائمقامان موظفين يتقاضيان راتباً؛ إلّا أن اختيارهما جرى من أسر الأعيان الكبرى. لقد عيّن أسعد باشا الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على المسيحيين؛ وهذا التعيين لعميد الأسرة التالية لآل شهاب من حيث الوجاهة والتي كانت تتمتّع، بالإضافة إلى ذلك، بعلاقات جيّدة مع البطريرك الماروني، إعتبر أمراً طبيعياً رغم اعتراض قسم من الأعيان الموارنة على الشخص. وفيما يتعلّق بالطائفة الدرزيّة، كان نفوذ آل جنبلاط وصداقاتهم البريطانية مدعاة للقلق، ولم تكن أسرتهم تحتلّ الصدارة، لذا أُخرِجَ الأمير أحمد أرسلان من سجنه في بيروت ليصبح قائمقاماً للدروز، وهو الرجل ذو الشخصيّة الضعيفة لكنّه من أسرة كريمة تدهورت أحوالها. وقد أخضع أحمد أرسلان قبوله لموافقة أعيان طائفته. والحال أن هؤلاء، من سجنهم، لم يفصحوا عن مواقفهم إلّا بعد إبرام اتّفاق

= ستدير أنظارها نحوه وتحيي في هذا البلد المقبل على تحوّل ضروري ولا مفرّ منه، الحريّة والحضارة التي هو جدير بها ويستحقّها بقدر كبير. لقد حان الوقت، في نظري، للدفع بجالية أوروبيّة إلى قلب آسيا، للعودة بحضارة حديثة إلى الأماكن التي نشأت فيها الحضارة القديمة، ولتشكيل إمبراطوريّة شاسعة بتجميع تلك الأشلاء الضخمة المتبقّية من الإمبراطورية العثمانية التي انهارت، هي نفسها، من ثقل كتلتها وليس لها ورِيث سوى الصحراء ورماد الأطلال التي تراءت عليها. وليس هناك ما هو أسهل من تشييد نصب جديد فوق هذه الأراضي بعد إزالة الأنقاض عنها لإثراء الأجناس البشرية الخصبة مجدّداً بتلك الينابيع المستفيضة من الشعوب التي أنضبت المحمّديّة معينها بإدارتها الكريهة.»

أما العقليّة الصناعيّة فيؤكّدها: J.B. SAY: *Traité d'économie politique,* Paris, 1841, p. 332-333
يقترح رجل الإقتصاد هذا إنشاء «مستعمرات مستقلّة في المناطق المعتدلة الأقرب لأوروبا» بغية التوصّل إلى خفض لأسعار ما يسمّى بسلع المستعمرات التي توقّع «أن تخطو خطوة هامة في مجال التصنيع فاتحة آفاقاً جديدة للإثراء». وفيما يتعلّق بأفريقيا الشمالية، أضاف في أحد الهوامش: «إن سياسة أكثر استنارة ستفادى وضع العراقيل أمام إنشاء دول مستقلّة أوروبيّة الأصل في مناطق أفريقيا القابلة للسكن؛ لأن مثل هذه الدول ستخدم مصلحة جميع الأمم. بالفعل، ستعد هذه الأمم أن تجد على شواطئ البربر، بدلاً من شعوب متشرسة، معادية للأوروبيين وتعيش من قطع الطرق، شعوباً أخرى مسالمة وتاجرة في الأساس، على غرار الولايات المتّحدة، مع الفارق أنها أقرب لنا بكثير وأن مناخها أفضل. عندئذ لن يكون البحر الأبيض المتوسّط سوى بحيرة كبيرة يجوبها في كلّ إتجاه البشر المهرة الذين سيعمّرون شواطئها». أنظر الفصل الثالث عشر والهامش ٧٤ فيه.

٤٤. أنظر الكتاب الثاني.

مماثل لتلك الإتفاقات التي كان الأعيان يعقدونها تقليدياً عند تكليف أحدهم أو عدد منهم بوظيفة ما[٤٥]. وقد ربط الأعيان طاعتهم للباب العالي بشرط تمثيل كل أسرة من أسرهم بشخص في ديوان القائمقام، وطالبوا بعدم إعطائه صلاحيّة التصرّف دون موافقة هؤلاء الممثلين وبأن يلتزم بالدفاع عن حقوقهم ومكانتهم وفقاً للعرف، وأن يختار خيّالته من بينهم؛ وأضافوا أنه في حال حدوث أي خلاف، ستقوم الأسر بالتشاور في ما بينها بدلاً من اللجوء إلى القضاء، وتتقاسم الراتب المصروف من الحكومة بالتساوي على غرار ما يتمّ في شأن الدخل المحصّل من البلاد.

بكلمات أخرى، عزم الأعيان على تكييف نظام التوظيف الجديد الذي أراد الباب العالي فرضه مع البُنَى التي ضمنت لهم في الماضي مواقعهم النافذة. وكان لهذا الموقف وزنه، لاسيما وأن السلطات التركية ـ بالإضافة إلى أنها لم تتبيّن جيّداً مفهوم النظام الضريبي الفرنسي الذي يفترض أن الإصلاحيين كانوا يستوحون منه ـ لم يكن بإمكانها بعد الاستغناء عن المقاطعجيّة في جباية الميري مع أن خطّ كلخانة الشريف كان قد قضى على وظيفتهم نظرياً بإعلانه عن إلغاء الإلتزام في نظام الجباية.

وقد ظهر التباس آخر فيما يتعلّق بسلطة القائمقامين إذ كان من المفروض أن تخضع جميع مقاطعات لبنان الجنوبي الواقعة تحت سيطرة أسر الأعيان الدرزية لسلطة القائمقام الدرزي. وكان من المقدّر بالفعل، أن تسند إلى القائمقام الدرزي الأقاليم الواقعة جنوبي خطّ يحدّده إجمالاً الطريق الواصل بين بيروت ودمشق[٤٦]، وأن تسند الأقاليم الواقعة شمالي هذا الخطّ إلى القائمقام المسيحي. وكان هذا الترتيب يقتضي أن يتسلّم الأوّل رعاية مصالح الأهالي الدروز والثاني رعاية مصالح الأهالي المسيحيين، بينما كان المسيحيون يشكّلون في الواقع أغلبية في لبنان الجنوبي الخاضع للمقاطعجيّة الدروز، وكانت أعداد من الدروز تعيش في المتن الذي

٤٥. النّص (حسب ترجمة الترجمان في قنصلية فرنسا) في ع. اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ ـ ٢١٤.

٤٦. لم يكن هذا الطريق صالحاً للعربات، ولا كان يسلكه سوى المشاة، ودواب الركوب أو النقل، شأنه في ذلك شأن أغلبية الطرق في البلاد. لقد تمسّك المفاوضون الأوروبيون بتصوّرهم لخطّ يمثّل الحدود؛ بينما كان طنّوس الشدياق يعرّف المقاطعات دائماً، وفي المرحلة نفسها، بالقرى الواقعة تحت نفوذ إحدى أسر الأعيان. أنظر اللوحتين ٦ و٧.

يسيطر عليه آل أبي اللمع[٤٧]. وفي كلّ الأحوال، كانت المشكلة الحقيقية بعمقها الخطير تكمن في التفاوت العددي لصالح المسيحيين في المناطق الواقعة تحت هيمنة المقاطعجيّة الدروز. ولما كانت الجماعة الطائفيّة شكّلت تقليدياً مجموعة بشريّة معترف بها شرعاً، فإن المسيحيين التابعين لكنيسة روما والمقيمين في المنطقة الجنوبية طلبوا إلحاقهم إدارياً بالقائمقاميّة المسيحيّة. وجاءت وجهة الزعماء الدروز معاكسة إذ طالبوا مع أبناء طائفتهم بأن يلتزم جميع الأهلين من مقاطعاتهم بروابط العلاقات الولائية النفعيّة ضمن دائرتهم. وقد انقضت السنتان ١٨٤٣ و١٨٤٤ في مباحثات إتّسم فيها تفسير تلك العلاقات البشريّة والإداريّة بمزيد من الغموض، لاسيما وأن الغربيين لم يكونوا ليستوعبوا جيّداً سوى فكرة التجميع الإقليمي.

كانت الطائفة المارونيّة تستمدّ الدعم من قنصل فرنسا بينما يستمدّه بعض الأعيان الدروز من قنصل بريطانيا العظمى. وكان الأتراك المتأرجحون بين ماضيهم ومصيرهم يلعبون على الإنقسامات القديمة والجديدة. وقد ترافقت المفاوضات الرامية إلى تحديد نطاق مسؤوليات القائمقامين بمساومات حول المبالغ المفروض دفعها لمسيحيي لبنان الجنوبي تعويضاً عن عمليّات السلب التي ارتكبها الدروز عام ١٨٤١. وكانت المكانة الاجتماعية التي احتفظ بها الدروز في ذلك الجزء من الجبل تتعارض مع توسّع أكبر لنفوذ القائمقام المسيحي باتجاه الجنوب، لاسيما وأن التفوّق المسيحي كان قد تمّ تكريسه على المستويين الإداري والحكومي في لبنان الأوسط. دفع ذلك الموارنة والروم الكاثوليك إلى المطالبة بتعويضات باهظة - بلغت قيمتها ٠٠٠ ٩٠ كيس! - وانتهى بهم الأمر أمام التحفّظات الدرزية إلى تخفيض قيمتها لتصبح ٤٠٠ ١٣ كيس[٤٨]. عندئذ اتّخذ الباب العالي قرارين: ١) حدّد الأوّل قيمة التعويضات المذكورة بـ ٠٠٠ ١٤ كيس. ٢) وقضى الثاني بأن يخضع المسيحيون

---

٤٧. أنظر الفصلين الرابع والخامس واللوحة ٦.

٤٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، إستناداً إلى القائمتين «بلغت خسائر الإكليروس الكاثوليكي اللبناني في أحداث سنة ١٨٤١» وخسائر «المسيحيين الذين يهمّون قنصلية فرنسا» ٩١٨ ٤٩٥ قرشاً؛ أما «خسائر الأديرة الكاثوليكية» فقد بلغت ٣١١ ٣٤٠ ٤ قرشاً، أي ما يساوي مجموعه أكثر قليلاً من ٦٩٠ ٩ كيساً. لا تضمّن هذا المبلغ سوى جزء من خسائر القرويين، إلاّ أن الإحصاء نفسه مبالغ فيه دون شك مّما يسمح بتقييم إدعاءات المسيحيين. وقد ردّ عليهم الدروز بأن خسائرهم تبلغ ٠٠٠ ١٢٦ كيس. ليست الأرقام هنا سوى رموز. حول المسألة كلّها أنظر: (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٤.

مماثل لتلك الإتفاقات التي كان الأعيان يعقدونها تقليدياً عند تكليف أحدهم أو عدد منهم بوظيفة ما[45]. وقد ربط الأعيان طاعتهم للباب العالي بشرط تمثيل كل أسرة من أسرهم بشخص في ديوان القائمقام، وطالبوا بعدم إعطائه صلاحيّة التصرّف دون موافقة هؤلاء الممثلّين وبأن يلتزم بالدفاع عن حقوقهم ومكانتهم وفقاً للعرف، وأن يختار خيّالته من بينهم؛ وأضافوا أنه في حال حدوث أي خلاف، ستقوم الأسر بالتشاور في ما بينها بدلاً من اللجوء إلى القضاء، وتتقاسم الراتب المصروف من الحكومة بالتساوي على غرار ما يتمّ في شأن الدخل المحصّل من البلاد.

بكلمات أخرى، عزم الأعيان على تكييف نظام التوظيف الجديد الذي أراد الباب العالي فرضه مع البُنَى التي ضمنت لهم في الماضي مواقعهم النافذة. وكان لهذا الموقف وزنه، لاسيما وأن السلطات التركية ـ بالإضافة إلى أنها لم تتبيّن جيّداً مفهوم النظام الضريبي الفرنسي الذي يفترض أن الإصلاحيين كانوا يستوحون منه ـ لم يكن بإمكانها بعد الاستغناء عن المقاطعجيّة في جباية الميري مع أن خطّ كلخانة الشريف كان قد قضى على وظيفتهم نظرياً بإعلانه عن إلغاء الإلتزام في نظام الجباية.

وقد ظهر التباس آخر فيما يتعلّق بسلطة القائمقامين إذ كان من المفروض أن تخضع جميع مقاطعات لبنان الجنوبي الواقعة تحت سيطرة أسر الأعيان الدرزية لسلطة القائمقام الدرزي. وكان من المقدّر بالفعل، أن تسند إلى القائمقام الدرزي الأقاليم الواقعة جنوبي خطّ يحدّده إجمالاً الطريق الواصل بين بيروت ودمشق[46]، وأن تسند الأقاليم الواقعة شمالي هذا الخطّ إلى القائمقام المسيحي. وكان هذا الترتيب يقتضي أن يتسلّم الأوّل رعاية مصالح الأهالي الدروز والثاني رعاية مصالح الأهالي المسيحين، بينما كان المسيحيون يشكّلون في الواقع أغلبية في لبنان الجنوبي الخاضع للمقاطعجيّة الدروز، وكانت أعداد من الدروز تعيش في المتن الذي

---

٤٥ . النّص (حسب ترجمة الترجمان في قنصلية فرنسا) في ع. اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ ـ ٢١٤.

٤٦ . لم يكن هذا الطريق صالحاً للعربات، ولا كان يسلكه سوى المشاة، ودواب الركوب أو النقل، شأنه في ذلك شأن أغلبية الطرق في البلاد. لقد تمسّك المفاوضون الأوروبيون بتصوّرهم لخطّ يمثّل الحدود؛ بينما كان طنّوس الشدياق يعرّف المقاطعات دائماً، وفي المرحلة نفسها، بالقرى الواقعة تحت نفوذ إحدى أسر الأعيان. أنظر اللوحتين ٦ و٧.

يسيطر عليه آل أبي اللمع[٤٧]. وفي كلّ الأحوال، كانت المشكلة الحقيقية بعمقها الخطير تكمن في التفاوت العددي لصالح المسيحين في المناطق الواقعة تحت هيمنة المقاطعجيّة الدروز. ولما كانت الجماعة الطائفيّة شكّلت تقليدياً مجموعة بشريّة معترف بها شرعاً، فإن المسيحيين التابعين لكنيسة روما والمقيمين في المنطقة الجنوبية طلبوا إلحاقهم إدارياً بالقائمقاميّة المسيحيّة. وجاءت وجهة الزعماء الدروز معاكسة إذ طالبوا مع أبناء طائفتهم بأن يلتزم جميع الأهلين من مقاطعاتهم بروابط العلاقات الولائية النفعيّة ضمن دائرتهم. وقد انقضت السنتان ١٨٤٣ و١٨٤٤ في مباحثات إتّسم فيها تفسير تلك العلاقات البشريّة والإداريّة بمزيد من الغموص، لاسيما وأن الغربيين لم يكونوا ليستوعبوا جيّداً سوى فكرة التجميع الإقليمي.

كانت الطائفة المارونيّة تستمدّ الدعم من قنصل فرنسا بينما يستمدّه بعض الأعيان الدروز من قنصل بريطانيا العظمى. وكان الأتراك المتأرجحون بين ماضيهم ومصيرهم يلعبون على الإنقسامات القديمة والجديدة. وقد ترافقت المفاوضات الرامية إلى تحديد نطاق مسؤوليات القائمقامين بمساومات حول المبالغ المفروض دفعها لمسيحي لبنان الجنوبي تعويضاً عن عمليّات السلب التي ارتكبها الدروز عام ١٨٤١. وكانت المكانة الاجتماعية التي احتفظ بها الدروز في ذلك الجزء من الجبل تتعارض مع توسّع أكبر لنفوذ القائمقام المسيحي باتجاه الجنوب، لاسيما وأن التفوّق المسيحي كان قد تمّ تكريسه على المستويين الإداري والحكومي في لبنان الأوسط. دفع ذلك الموارنة والروم الكاثوليك إلى المطالبة بتعويضات باهظة - بلغت قيمتها ٩٠ ٠٠٠ كيس! - وانتهى بهم الأمر أمام التحفّظات الدرزية إلى تخفيض قيمتها لتصبح ١٣ ٤٠٠ كيس[٤٨]. عندئذ اتّخذ الباب العالي قرارين: ١) حدّد الأوّل قيمة التعويضات المذكورة بـ ١٤ ٠٠٠ كيس. ٢) وقضى الثاني بأن يخضع المسيحيون

٤٧. أنظر الفصلين الرابع والخامس واللوحة ٦.

٤٨. (م ف ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١؛ إستناداً إلى القائمتين «بلغت خسائر الإكليروس الكاثوليكي اللبناني في أحداث سنة ١٨٤١» وخسائر «المسيحين الذين يمتّون قنصلية فرنسا» ٩١٨ ٤٩٥ قرشاً؛ أما «خسائر الأديرة الكاثوليكية» فقد بلغت ٣١١ ٣٤٠ ٤ قرشاً، أي ما يساوي مجموعه أكثر قليلاً من ٦٩٠ ٩ كيساً. لا يتضمّن هذا المبلغ سوى جزء من خسائر القرويين، إلاّ أن الإحصاء نفسه مبالغ فيه دون شك مّا يسمح بتقييم إدّعاءات المسيحين. وقد ردّ عليهم الدروز بأن خسائرهم تبلغ ١٢٦ ٠٠٠ كيس. ليست الأرقام هنا سوى رموز. حول المسألة كلّها أنظر: (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٤.

المقيمون في لبنان الجنوبي لسلطة القائمقام الدرزي. وقبل المسيحيون بقيمة التعويضات المقترحة عليهم إلاّ أنهم رفضوا إلحاقهم بإدارة القائمقام الدرزي. أما الدروز الذين اعتبروا أنفسهم ضحايا منافسة المسيحيين العدوانية، فقد احتجّوا على ما وجدوا فيها بلصاً وقالوا أنهم لن يتمكّنوا من توفير سوى ٣٠٠٠ كيس كحدّ أقصى، ولمجّرد حرصهم على تهدئة الخواطر وبشرط أن يحترم المسيحيون سلطة المقاطعجيّة الدروز. أخيراً، كانت السلطات التركية تريد حسم قيمة الأموال الأميرية المستحقّة على المسيحيين من المبلغ المقدّر لتعويضهم، وفي الأساس أرادت ربط دفع تلك التعويضات بالتطبيق الفعلي لوضعيّة الجبل الجديدة أي بالحلّ الشامل.

وفي المقاطعات المسيحيّة كانت مسؤوليات القائمقام المسيحي نفسه تشكّل موضوع خلاف. وعلى غرار التحرّك الذي قام به الموارنة والروم الكاثوليك في الجنوب، طالب الروم الأرثوذكس بتنصيب قائمقام من مذهبهم لأن الأمير حيدر أبي اللمع الماروني كان من أتباع كنيسة روما، وساندهم القنصل الروسي بازيلي[٤٩] في هذا المطلب. من جهة أخرى، لم يكن نطاق سلطة القائمقام القضائيّة محدّداً بدّقة فيما يتعلّق بالمناطق الشماليّة مما أثار جدلاً. في كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤٢، كلّف أسعد باشا أحد ضبّاطه بإدارة «إقليم جبيل»[٥٠] الذي كان لا يزال يتبع قانونياً ولاية طرابلس. واحتجّ موارنة هذه المنطقة بشدّة، وكان الناطق باسمهم، الشيخ بطرس كرم من إهدن أعنفهم احتجاجاً[٥١]؛ وكان بطرس كرم هذا أحد المشايخ القرويين من شمالي لبنان، أي من المنطقة التي تخلّصت قبل قرن من وصاية مشايخ الشيعة من

٤٩. حول شخصيّة بازيلي وسياسته أنظر:
I.M. SMILIANSKAÏA: «K.M. Bazili, rossiyskiy diplomat i istorik Sirii», *Otchiérki po Istorii rouskogo vostoko-viédiéniya,* Moscou, 1959, t. IV, p. 52-78 et K.M. BAZILI: *Siriya i Palestina,* éd. I.M. Smilianskaïa, Moscou, 1962 (1ère éd., Odessa, 1862).

٥٠. التي تضمّن مقاطعات الزاوية، والكورة، والقويطع، وجبّة بشرّي، وبلاد البترون، وبلاد جبيل، وجبّة المنيطرة، والفتوح؛ أنظر الملحق ت في الفصل الخامس واللوحة ٦.

٥١. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٤، الورقة ١٥، برقية من بوريه، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٢. الشيخ بطرس كرم «معتقل بسبب نفوذه في مقاطعة بشرّي. والحكم على هذا الإجراء متوقّف على رأي معالبكم في الصراع الدائر بين الجبليين الذين يقاومون حفاظاً على إمتيازاتهم القديمة، وبين الأتراك الماضين في ضربها»؛ لكن بوريه اعتبر اعتقال بطرس كرم أمراً مؤسفاً لأنه، بعد استقباله للأمير دو جوانفيل (de Joinville) «أصبح إخلاصه لنا يضرب به المثل» عند الموارنة. (تمّت رحلة الأمير دي جوانفيل في عام ١٨٣٦).

البقاع الشمالي أثر ما فعله الشهابيون وباتت لا تخضع لأسر محليّة كبرى مثلما كان الحال في منطقتي الوسط والجنوب. وقد شاهد بطرس كرم وسائر المشايخ القرويين إرتقاء دورهم بفضل توسّع طائفتهم، ودعم فرنسا، والتغيّرات الإداريّة والاجتماعيّة الجارية آنذاك[٥٢]. في النهاية، وعلى غرار ما كان قد تمّ في الماضي مع الأمراء الشهابيين، قَبِل الباب العالي بأن يقوم الأمير حيدر بجباية الميري في «إقليم جبيل»؛ لكن المبالغ التي فرضها الأمير حيدر أثارت سخط القرويين ومشايخهم ـ ومنهم، مرّة أخرى، بطرس كرم الكثير الحركة ـ، وأخذوا عليه ما طلبه لنفسه من حصّة نسبيّة ومن تكملة للميري، أكبر مما كان يطلب في مقاطعات لبنان الأوسط[٥٣]. في نهاية ١٨٤٤، عزل الأمير حيدر عدّة مشايخ، من بينهم بطرس كرم؛ وفي مطلع سنة ١٨٤٥، دبّر بعضهم مؤامرة بهدف تسليم إدارة لبنان الشمالي إلى مدير ناحية الضنّية المسلم[٥٤]. وكان كل هذا الهيجان يؤكّد التمايز التاريخي والاجتماعي لشمال الجبل مقارناً بوسطه وجنوبه، كما أكّدته، في الفترة نفسها، روح التمرّد على البطريرك التي أبدتها زمرة من الرهبان من دير مار أنطونيوس قزحيّا، وهو أغنى دير في لبنان الشمالي[٥٥]. والحال أنه كان يوجد في إقليم جبيل فريق من الأعيان يؤيّد القائمقام مثلما كان يوجد فريق من الرهبان يؤيّد البطريرك. لقد توفي البطريرك يوسف حبيش أثناء هذه الأزمة واحتاج انتخاب خلفه إلى مداولات كثيرة قبل أن يقع الخيار على المطران يوسف الخازن ابن أسرة الأعيان المشهورة من كسروان. وقد نَسَبَ قنصل فرنسا بوجاد (Poujade) هذا النجاح لنفسه إذ كان يرى في الأسقف المذكور المرشّح

٥٢. (ش خ)، تركيا، مذكرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ١٨٦٣، الورقة ١٤١ـ١٤٣ «مذكّرة حول أسرة آل كرم»، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٠. أنظر الفصل الأوّل.

٥٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٥، ١٨٤٥، ملف «طرابلس»، رسالة من نائب القنصل بامبينو إلى أوجين بوجاد، طرابلس، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٤؛ (م إ آ) ٦٠٣٥، رسالة من البطريرك الماروني إلى الأمير حيدر، ٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٤.

٥٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملف «طرابلس»، رسالة من بيريتيه، طرابلس، ١٩ تموز/ يوليو ١٨٤٥؛ (م إ آ) ٦٠٣٣، رسالة من بشارة الخازن.

٥٥. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٢ـ ٣ و١٦، برقيات من بوجاد، ٢ و١٠ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٥. في برقية ٢ كانون الثاني يشير القنصل إلى أن الرهبان يجدون دعماً من مشايخ المقاطعة المدينين لدير مار أنطونيوس قزحيّا، «كما يجدون الدعم من أحد التجّار الأثرياء في ضواحي البترون، المدعو ميخائيل طوبيا»؛ حول ميخائيل طوبيا، أنظر الفصل الثالث عشر.

الأكثر قدرة على التوفيق بين مصالح الطائفة المارونية جمعاء[٥٦]. في الواقع، كان هذا النجاح من صنع اليسوعيين ـ الذين أقام معهم بوجاد علاقات وديّة ـ الهادفين إلى تطويع الكنائس الشرقية لنظام روما بشكل أفضل[٥٧]. وفي كلّ الأحوال، عكس هذان التدخّلان المناخ الدولي المحيط بشؤون الطائفة المارونية.

وفي صيف ١٨٤٤، أرسلت الحكومة التركيّة عمارة إلى بيروت بقيادة خليل باشا، على أمل أن يساعد هذا الاستعراض للقوى أسعد باشا على تسوية الشؤون اللبنانيّة[٥٨]. وقد أعلن الرجلان في أيلول/ستمبر ١٨٤٤، بإخطار من الباب العالي، أن مسيحيّي جنوب لبنان سيخضعون لإدارة القائمقام الدرزي، إلّا أنه سيتّم تعيين وكلاء مسيحيين من كلّ مقاطعة لرعاية مصالح إخوانهم في الدين؛ وكانت ترتيبات مشابهة قد أدّت إلى تأمين نوع من الإستقلاليّة لدير القمر عاصمة «حكومة الدروز» السابقة والتي كانت تقطنها أغلبيّة من الموارنة. وقد لاقى هذا الحلّ معارضة من الجانبين إذ رفض المسيحيون، من جهة، أن يرئسهم الأعيان الدروز حتى أن بعضهم صرّح بأنه يفضّل الهجرة على هذا الخضوع؛ ومن جهة أخرى، ثار المقاطعجيّة الدروز على نظام إستشعروا فيه مسّاً بامتيازاتهم وتشجيعاً للتجمّع الطائفي للموارنة. ورأى الكولونيل روز أن هجرة مسيحيي الجنوب قد تكون حلّاً مناسباً، ونصب نفسه

٥٦. E. Poujade: *Le Liban et la Syrie, 1845-1860*, Paris 1860, p. 175.
شغل أوجين بوجاد منصب القنصل في بيروت أثناء إجازة بوريه الذي كان غيزو قد أوفده إلى لندن في حزيران/يونيو ١٨٤٥ لشرح وجهة نظر الحكومة الفرنسية للورد أبردين (Lord Aberdeen).

٥٧. (م ش)، محفوظات الأبرشية، مخطوطة أبوجيت، تحليل الرسائل الموجّهة إلى مركز اليسوعيين في روما، الورقة ٣٤٢، رسالة من الأب بلانشيه إلى الأب المدير العام، بيروت ٨ أيلول/ستمبر ١٨٤٥؛ «لقد أوفد» الأب بلانشيه «من قبل المفوّض لضمان إنتخابات تتفق وأنظمة الكنيسة؛ وقد تمكّن من وضع حدّ للإنقسام الواقع بين الأساقفة ومن الحصول على إجماعهم لصالح المطران يوسف الخازن الذي يرغب مجمع التبشير في تنصيبه، ولإخماد التمرّد الشعبي المناهض لهذا الإختيار. الثناء تكراراً على القنصل الفرنسي العائد إلى فرنسا». أنظر الفصل الخامس عشر.

٥٨. في ١ تموز/يوليو ١٨٤٤ أعلن أسعد باشا ذلك في بلاغين مختلفين؛ كان الأوّل موجّهاً إلى «جميع الأمراء، والمشايخ، والأعيان، وكذلك إلى زعماء القرى، والفلاحين، وجميع أهالي جبل لبنان، بدءاً من مقاطعة يافا حتى أطراف المتن»، والثاني «إلى جميع مسيحيي جبل لبنان، من جبّة بشرّي حتى جونيه». وقد بدا في ذلك تمييز ذو دلالة بين المقاطعة التابعة لإيالة صيدا من جهة، وبين المنطقة التابعة لإيالة طرابلس من جهة أخرى؛ Testa: *op. cit.*, III, p. 150-151.

مدافعاً عن حقوق المقاطعجيّة سواء أكانوا من الدروز أم من الموارنة[٥٩]؛ أما القنصل الفرنسي بوجاد، فقد اقترح تعميم نظام الوكلاء بغية الحدّ من نفوذ القادة الدروز وتشجيع مبادرة الأهلين المسيحيين.

في شباط/ فبراير ١٨٤٥، إجتمع الأعيان الدروز في المختارة للتشاور، بينما احتشدت تجمّعات مارونيّة تزعّمها قادة شعبيون مثل أبو سمرا غانم ويوسف الشنتيري وبعض الأعيان من ذوي المكانة المتوسّطة. وفي مناطق التماس حيث تداخلت المناطق السكنية للطائفتين إستؤنفت عمليّات السلب والنهب في جوّ من التهوّس الجماعي غذّته بعض الإغتيالات، وفي إطار الخصومات التقليديّة للأسر[٦٠] وللحزبين اليزبكي والجنبلاطي، والمداولات السريّة بين الأعيان الدروز والموارنة[٦١]، والتآمر لإعادة أحد الشهابيين بمساعدة فرنسيّة[٦٢]، والتقارب بين الدروز والروم الأرثوذكس، ونشاط المبشّرين لدعم كفاح الموارنة[٦٣]. وقد احتجّ قنصل فرنسا على اغتيال كاهن

---

٥٩. كان روز يقول أن بوجاد يتظاهر بجهله حقوق المقاطعجية بما في ذلك المسيحيون منهم؛ (م م ع، وخ) ١٩٥/ ٢٥٠، برقية من روز إلى ستراتفورد كاننغ، بيروت ١٤ شباط/ فبراير ١٨٤٥. بهدف الإبقاء على وجود مسيحي في كافة أنحاء الجبل، أعلن غيزو في برقيته لبوركني بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو ١٨٤٥، معارضته لأي مشروع ـ يعدّ خيالياً على كل حال ـ لهجرة المسيحيين التابعين للقائمقامية الدرزيّة؛ (ش خ)، تركيا، مذكّرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ ـ ١٨٦٣، الورقة ٤٣٤؛ حول السياسة التي رسمها غيزو أنظر الهامشين ٤٢ و٧٦ في هذا الفصل؛ وحول مشروع إستخدام الموارنة في عمليّة إستعمار الجزائر أنظر الفصل الثالث، الهامش ٤٣.

٦٠. على سبيل المثال، الخصومة الدمويّة الواقعة بين آل دحداح وآل حبيش منذ سنة ١٨٤١؛ (م م ع، وخ) ١٩٥/ ١٩٥، روز إلى ستراتفورد كاننغ، بيروت، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٢؛ المراسلة الخاصة بشؤون سوريا، لندن، ١٨٤٥، ص ٦٨؛ (م إ آ) ٦٠٤١؛ أنظر الفصل السابع.

٦١. (م إ آ) ٦٠٣٨ و٦٠٥١.

٦٢. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، رسالة من الأمير أمين شهاب إلى الخوري حنّا اسطنبولي، ٢٣ شباط/ فبراير ١٨٤٥؛ كانت حجّته هي أن عودة الشهابيين ضرورية لأن الدروز لا يمكنهم حكم المسيحين. وبالفعل، فكّر بعضهم بالإستنجاد، ليس بالأمير بشير العجوز، ولكن بابنه الأمير أمين؛ غير أن اعتناق هذا الأخير الإسلام عقّد الأمر. وكان عدد كبير من المقاطعجيّة، سواء الدروز أو الموارنة من ذوي الميول الجنبلاطية، يعارض بشدّة عودة آل شهاب. من جهته، شعر القائمقام المسيحي، الأمير حيدر أبي اللمع، أن مثل هذا المشروع يهدّده مباشرة، واتجه بدوره إلى الكولونيل روز وكان سبق وتلقّى منه مساعدة سنة ١٨٤٤ عندما وجد غضب موارنة لبنان الشمالي صدى في كسروان وتجمّع المعارضون تحت قيادة الشيخ منصور الدحداح؛ (م إ آ) ٦٠٣٧، ٦٠٤٤، ٦٠٤٥، ٦٠٤٨.

٦٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملفّ «شؤون دينيّة»، رسالة من نائب مدير اللعازاريين إلى قنصل فرنسا، عينطورة، ١١ نيسان/ أبريل ١٨٤٥. «قامت المجموعات الأولى الموفدة من كسروان لمواجهة =

كبّوشيّ، هو الأب شارل، في عيه بيد الشيخ الدرزي حمّود أبو نكد، بينما كان قنصل انكلترا يتّهم المرسلين والتّجار **والحلاّلين*** الفرنسيين بالتدخّل المباشر في شؤون الجبل[٦٤].

وقد تمّ استدعاء أسعد باشا ليحلّ مكانه وجيهي باشا على رأس ولاية صيدا في نيسان/أبريل ١٨٤٥؛ وغادر خليل باشا بيروت في أيار/مايو بعد فشل مهمّته. وحصلت الحكومة التركية في ٢ حزيران/يونيو على تعهّد من المقاطعجيّة الدروز والموارنة بوقف الإشتباكات والسماح بدخول جيش الدولة إلى القرى لملاحقة المسؤولين عن السرقات والإغتيالات حسب التقاليد المتّبعة في الجبل[٦٥]. بقي التوتّر الاجتماعي والطائفي على حاله، ولجأ الوالي إلى المراوغة عندما طالبه القناصل بمعاقبة «الجناة»؛ وكتب الى قنصل فرنسا الذي عاتبه لمحاباته الدروز قائلاً: «لا يمكنني القول بأن الموارنة متمرّدون وأن الدروز مطيعون. كلاهما مخطئ ومذنب إلى حدّ كبير، وكان من الواضح أنّهما يتسابقان في إحداث القلاقل والإضطرابات»[٦٦].

= الدروز بواجبها. حتى الآن، أتمّت السيطرة على بلاد المتن برمّتها، ولم يبق فيها درزي واحد. لقد أخضعَتْ قرى قرنايل، وصاليما، وأرصون، ورأس المتن وكلّ القرى المتاخمة، ولم يترك فيها بيت واحد للأعداء. ولّما شجّعتهم إنتصارات إخوانهم، قام الناس في هذه البلاد بتشكيل فرق جديدة تريد أن تتحرّك غداً لمساعدة المجموعات الأخرى أو للحلول مكانها. إلاّ أن الذخيرة التي بحوزتهم قليلة ولن تكفيهم ليومين من المعارك؛ جاؤوا يطلبون بإلحاح أن ننقل إليكم رجاءهم بأن يتفضّل عليهم كرمكم بالخدمة نفسها التي قدّمتموها إلى فرق الأمير حيدر، أي بأن تزوّدوهم بالذخيرة من البارود والرصاص. وإذا استطعتم أن تقدّموا لهم هذه الخدمة الكبيرة، أعتقد أنّهم سيقدّرونها وأنها ستقوي بشكل بالغ تفضيلهم لحكومتنا». ويُشير أيضاً إلى أن المفوّض الرسولي يدعم هذا الطلب و«أعلن أنه شعر مساء أمس بمتعة حقيقيّة عند رؤيته لفرقة قادمة من ناحية جبيل تعدّ ما يقارب أربعمئة رجل رافعين العلم الفرنسي؛ وأضاف قائلاً أن هذا يعتبر برهاناً جديداً ضدّ الروس والانكليز الذين يدّعون أن لهم نفوذاً على هذه البلاد».

* الحلاّلين (filateurs): أي أصحاب مصانع حلّ الحرير (المترجم).

٦٤. (م م ع، وخ) ١٩٥/ ٢٥١، برقية من روز إلى ستراتفورد كانتغ، بيروت، ٢٢ حزيران/ يونيو ١٨٤٥. أنظر:

C. H. CHURCHILL: *The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule, from 1840 to 1860,* Londres, 1862.

٦٥. TESTA: *op. cit.,* III, p. 181-183.

أنظر الفصل السادس.

٦٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملف «سلطات محليّة»، مذكّرة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو =

عندئذ ونزولاً عند طلب القوى الأوروبيّة، أرسل الباب العالي إلى لبنان وزيره للشؤون الخارجيّة، شكيب أفندي، الذي وصل إلى بيروت في ١٤ أيلول/ستمبر ١٨٤٥ حيث شرع فوراً في تطبيق برنامج كان قد أَطْلَعَ عليه سفراء فرنسا، وبريطانيا العظمى، وروسيا، وبروسيا قبل سفره. وقد جمع القناصل ودعاهم للكفّ عن التدخّل في شؤون الجبل ولترحيل رعاياهم عنه واعتبر نفسه غير مسؤول عن أمنهم على الإطلاق؛ وقد أثار هذا القرار رداً من الحكومة الفرنسيّة إذ إنّه استهدف مواطنيها في الأساس[٦٧]. ثم نصّب شكيب أفندي أمين أرسلان قائمقاماً للدروز بدلاً من أخيه أحمد؛ وفي ١٥ تشرين الأوّل/أكتوبر أستدعى كبار المقاطعجيّة الموارنة والدروز إلى قصر بيت الدين وأمر باعتقالهم بمَن فيهم القائمقامين. ثم أدخل جنود الفيلق الجديد القادم من عربستان وجرّد الجبل من السلاح؛ ولم تمرّ هذه العمليّة دون أن ترتفع الأصوات المندّدة ببعض التصرّفات العنيفة وبعدم المساواة في التعامل مع المسيحيين؛ ولقد احتجّ شكيب أفندي بدوره على إرسال سفينة فرنسيّة إلى جونيه بأمر من بوجاد بغية إطلاق سراح ترجمان القنصلية الذي كان الجنود الأتراك قد اعتقلوه في غزير[٦٨]. وأكمل الباب العالي الإجراءات المذكورة بحظر استيراد الأسلحة الى سوريا[٦٩]. أخيراً قرّر شكيب أفندي توزيع ٢٠٠٠ كيس على

= ١٨٤٥. أنظر أيضاً مذكّرته بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٨٤٥ إلى قناصل النمسا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وبروسيا في بيروت؛ TESTA: *op. cit.*, III, p. 175-178.

٦٧. بيروت، المحفظة ٣٧، ١٨٤٥، إحتجاج البارون دي بوركنيه، السفير في القسطنطينية، والمرسل عن طريق القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤٥: «... يتوجّب على الموقّع أدناه أن يعلن إبتداءً من اليوم أنه في حال إرغام أحد الرهبان أو التجّار الفرنسيين المقيمين في الجبل على إخلاء مكان سكنه بالقوّة، سيعتبر الباب العالي مسؤولاً أمام حكومة الملك عن إنتهاك الإمتيازات التي أقاموا المؤسسات في ظلّها». وحول هذه القضيّة أنظر أيضاً: TESTA: *op. cit.*, III, p. 194-200.

٦٨. (م ق ع) بيروت، المحفظتان ٣٦ و٣٧، ١٨٤٥، مراسلة بين بوجاد وروز، ثم بين بوريه وشكيب أفندي في احتجاجه على شكاوى قنصل فرنسا إثر إرتكاب القوات التركيّة أعمال عنف ضدّ رهبان وراهبات غزير وعينطورة. وقد أطلق سراح الشيخ حمود أبو نكد بعد وصول شكيب أفندي إلى بيروت، في أيلول/ستمبر، وكان قد اعتقل في حزيران/يونيو ١٨٤٥.

٦٩. «مذكّرة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٨٤٦، أرسلها الباب العالي إلى رؤساء البعثات الأجنبية في القسطنطينية، وهي تتمّن حظراً على توريد الأسلحة إلى سوريا لمنع تسلّح الجبليين مما يضمن الطمأنينة للبنان»؛ *Archives du Commerce*, XXXVII, 1846, p. 210.

المسيحيين، وتعويض الآباء الفرنسيسكان في صاليما وعبيه، واليسوعيين في غزير عن الخسائر التي لحقت بهم بهدف قطع الطريق على ضغوطات الحكومة الفرنسية؛ كما اضطرّ الباب العالي إلى التراجع عن مطالبته بترحيل الأجانب عن الجبل[٧٠]. وبعد تطبيق إجراءاته الصارمة والمهدّئة الخواطر في آن، أصبح بوسع شكيب أفندي إعلان النظام الإداري الجديد للجبل.

انطلق «نظام شكيب أفندي» هذا[٧١] ـ كما كانوا يسمّونه في الدوائر الدبلوماسيّة ـ من المبادئ المقرّرة رسمياً في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٤٢ وحدّدها. فقسّمت إدارة جبل لبنان إقليمياً بين قائمقام ماروني وقائمقام درزي تابعين للوالي التركي المقيم في بيروت، ووافق ذلك تعيين الوالي الجديد. وتوزّعت مقاطعة الساحل بين القائمقامين وحظيت بلدة دير القمر بوضعيّة خاصة بموجب الترتيبات المتّفق عليها من قبل. كان كلّ قائمقام يعاونه مجلس «على مثال المجالس الموجودة في سائر أنحاء السلطنة» على أن يتمّ إختيار أعضاء هذين المجلسين والقضاة بين الأعيان الأكثر جدارة بالاحترام في كل طائفة؛ وإنطلاقاً من هذا المفهوم، لم يعد رصد الأعيان ينحصر بين أبناء أسر المقاطعجيّة بل انسحب على كل مَن اكتسب بعض الشهرة بين الأهالي. وتناسب هذا الإتّساع لمفهوم الأعيان وتزامن مع التجديد على الصعيد الاجتماعي ومع ما تمّ من تبلور طائفي. لقد تضمّنت شروط الإنتداب في المجلس «أن لا يكون [العضو المنتدب] إستخدم عند المعتدين الأجانب أو تظلّل بالحماية الأجنبيّة من جرّاء مشاركته أجنبياً، وأخيراً ألا يكون من سكّان القرى الخارجة عن دائرة الجبل»[٧٢]. وكان القائمقام، ونائبه، وأعضاء مجلسه، موظفين يتقاضون راتباً شهرياً،

غير أنه جاء في الرسائل الواردة من هناك أن بعض التجار الأجانب يدخلون البنادق إلى موانىء سوريا لبيعها إلى الجبليين».

٧٠. تسلّم الفرنسيسكانيون الذين كانوا تعرّضوا لهجمات الدروز ٧٠ ٠٠٠ قرش (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، برقيّتا ٨ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٥)، كما تسلّم اليسوعيون الذين عانوا من جيش الأتراك في غزير ٢٩ ٥٠٠ قرش (المصدر نفسه، برقية بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير). وبلغ نصيب مؤسّسة روستان (Rostand) ٩ ٥٠٠ قرش، تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بحلّالة الحرير التي كانت لها في غزير (المصدر السابق، برقية بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٨٤٦). أنظر أيضاً: *Archives du Commerce.* XXXVI, 1845, p. 541-542

٧١. نصّ النظام [باللغة الفرنسية] في: TESTA: *op. cit.*, III, p. 200-207.

٧٢. المصدر نفسه، ص ٢٠١: «لما كان أهالي جبل لبنان مقسومين إلى طوائف عديدة يجب أن تتمتّع جميعها بنعم الحضرة السلطانيّة فينتخب أعضاء المجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة. ولكلّ طائفة أن تختار

يتوجّب عليهم تكريس كلّ وقتهم للقضايا العامة. وتحدّدت الوظائف العامة للمجلسين على النحو التالي:

«البند الأوّل: إن من أهمّ وظيفة المجلسين وخصائصها الإعتناء بتوزيع ويركو الجبل كلّ سنة بكمال العدل والحقّ. أما تحصيله واستيفاؤه فموكول إلى القائمقامين وأصحاب الإقطاعات [أي المقاطعجيّة] والوكلاء (. . .).

«البند الثاني: أما مأموريّة المجلسين المذكورين في الدرجة الثانية فهي رؤية مجموع الدعاوي والخلافات التي يجب عليهما فصلها والحكم بها وفقاً للعادة القديمة المكانيّة وطبقاً للعدالة والإنصاف».

وفيما يتعلّق بالترتيبات التفصيلية، كانت روح واقعيّة واحدة توفّق بين برنامج الإصلاح العثماني وأشكال الحياة المحليّة. فتحوّل مبدأ المساواة أمام القانون الذي أعلنه خطّ كلخانة الشريف محاكاة للغرب إلى مفهوم إنصاف السلطان لكل رعاياه وإلى مشاركة الجميع «بِنِعَم الحضرة السلطانيّة»، لأن وضعيّة الطوائف والجماعات هي التي كانت تفرض نفسها في الشرق وليس حقوق الفرد. وفي ظلّ هذا الوضع المعقّد والمركّب من التقاليد المعتمدة أو المقبولة ومن النفوذ الغربي المرغوب فيه أو المرفوض، إنتهى المطاف بإدارة القائمقاميتين في الجبل إلى تسوية توفّق بين النظم القديمة والجديدة للعمل الحكومي العثماني، كما توفّق بين وظيفة الهرميّة الاجتماعيّة العائليّة في المقاطعات والمشاركة الطائفيّة في المجالس.

وهكذا خصّت الحكومة التركيّة جبل لبنان بنمط جديد من الإدارة. ورغم سعيها الى إيجاد تناسق بين هذا النمط وما كانت تحاول تحقيقه في الأجزاء الأخرى من الإمبراطوريّة، اعترفت بوضعيّة خاصة للجبل؛ وجاء هذا الدستور (أي «نظام شكيب أفندي») بحداثته المؤكّدة، ينظّم التمثيل الطائفي الذي لا يزال، وحتى يومنا هذا،

عضواً خلا القضاة المتفين من جميع هذه الطوائف فيحضرون الجلسات مع سائر الأعضاء. وقد وكّل إليهم خاصة النظر في دعاوي أبناء مذهبهم وفصلها وفقاً لعقيدتهم الدينيّة. وعليه يؤلّف كل مجلس على الصورة الآتية: من وكيل قائمقام وقاضٍ ومستشار مسلمين، وقاض ومستشار درزيين، وقاض ومستشار مارونيين، وقاض ومستشار أرثوذكسيين، وقاض ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الإسلام يقضي في الطائفتين معاً.» [نقل نصّ النظام باللغة العربيّة عن وثائق أساسيّة من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، جمعها وعلّق عليها الدكتور عبد العزيز سليمان نوّار، قسم التاريخ، جامعة عين شمس وجامعة بيروت العربيّة، مطبوعات جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٤] (المترجم).

يشكّل إحدى أسس الحياة العامة اللبنانيّة. وتوافق إدخال الطائفيّة (المنظمة) في الإدارة مع حيوية المسيحيين وصبّ بالتالي في طاحونتهم رغم أن ذلك لم يكن هدف السلطات التركيّة. والحال أن الإدارة الجديدة كانت مركّبة تركيباً فوق القديمة التي فرضت بقاءها الضرورات العمليّة لنظام الجباية ودوره السياسي والاجتماعي؛ بقي المقاطعجيّة هم جباة الميري وكان في نيّة أسر الأعيان القديمة أن تستخدم هذا الحقّ كما في الماضي. وقد دافعت عن صلاحيّاتها بشراسة إزدادت حدّة تحت وطأة الخطر؛ ولكن لقب **المأمورين** أي «موظّفي الدولة» بدأ آنذاك يتسرّب إلى اللغة الرسميّة إشارة إلى المقاطعجيّة. إذ كان المجتمع الجبلي القديم، بفعل التغيّرات الداخليّة والخارجيّة، يعيش تحوّلاً في أعرافه مع الاحتفاظ بأطر تجمّعاته البشريّة؛ وكان التقسيم الإداري الجديد لجبل لبنان خير دليل على ذلك.

على أن كل التوتّرات المجتمعة في تلك الفترة جعلت من هذه التسوية بين القوى المتعارضة تسوية هشّة.

*

في عمليّة نقل نفسي غريبة للمعطيات الأوروبيّة الى أوضاع الشرق، أظهر ممثّلو حكومة لندن ميلاً أكيداً الى «أرسطقراطيّة» الجبل، بينما أبدى مبعوثو الحكومة الفرنسيّة عداءهم لما صنّفوه ضمن «الإمتيازات الإقطاعيّة». في فرنسا نفسها، كانت النتيجة الطبيعية لمنهج غيزو و«أتباعه» واضحة في ردّ فعل المعارضة الكاثوليكيّة والملكيّة التي ارتبطت في ذهنها فكرة الحملة الصليبية بالإخلاص للملكية وكانت ترى في الأعيان الموارنة صورة للنبلاء الإقطاعيين من القرون الوسطى الغربيّة الرومانسيّة بدرجة أو بأخرى. وكانت هذه المعارضة التي أسقطت أغراضها الداخليّة على السياسة الخارجيّة ترى ضرورة محاربة التركي، والانكليزي، والمسلم، والبروتستنتي في آن واحد، لأن طبقة «النبلاء» العزيزة على قلبها يجسّدها الموارنة، بينما وجد الانكليز نموذجهم في الدروز أولاً. ولما أضاف مسيحيو لبنان إرتباكهم الخاص إلى كل هذه الإجتهادات، إنتهى بهم الأمر إلى استشعار واقعهم من خلال هذه الآراء الخرافيّة المكوّنة عنهم؛ وفي القرن التاسع عشر، إلتقت الأسطورة التي ألفّها الموارنة حول تاريخ طائفتهم في عصر الحروب الصليبيّة (تلك الأسطورة التي تكوّنت بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر) بالأوهام الأوروبيّة وليدة

التفسير «الإقطاعي» وروح الحرب الصليبية[٧٣]. وكان لكلّ هذه الإستدلالات، رغم خرافيّتها، إنعكاسات عمليّة.

غريبة تلك البرقيات الطويلة الموجّهة من طرف كل من القنصل العام لفرنسا والقنصل العام لبريطانيا إلى وزيريهما يعزوان فيها أحدهما الى الآخر تدبيركمّ من المكائد الوهميّة. بالطبع، كان فيها شيء من الحقيقة أيضاً. وبينما كان بوريه يبدي تسامحاً إزاء الشيخ الدرزي ناصيف أبو نكد، الذي ثبتت عليه تهم إرتكاب عدّة جرائم، لكونه من الحزب اليزبكي وبالتالي يمكن أن يوازن النفوذ المتنامي لسعيد جنبلاط[٧٤] حليف بريطانيا العظمى، كان الكولونيل روز يبقي على علاقات مصلحيّة مع الأمير حيدر أبي اللمع وأشخاص من آل الخازن على أمل التوصّل إلى إحلال التفاهم التام بين أبناء الأرسطقراطيّة[٧٥]. أما بعد إقامة النظام اللبناني الجديد، فإن مستقبله أصبح هو موضع إهتمامهما إذ توقّع الأوّل أن يؤدّي هذا النظام إلى ارتقاء الطائفة المارونيّة بينما وجد الثاني فيه إمكانية للحفاظ على سلطة أسر الأعيان بهدف الإرتكاز على الدروز. وقد حدّد بوريه الموقف الرسمي الفرنسي كما يلي:

«كلّما تدنّت مكانة المقاطعجيّة ارتقت المجالس ومعها كبار الإكليروس، لأن المطارنة المسيحيين هم الذين يعيّنون أغلبيّة المجالس: لقد توفّرت إذن الشروط السانحة بتتّبع مسألة الضريبة بإصرار؛ وعندما تحلّ هذه المشكلة يصبح من الممكن مواجهة المستقبل بكل ثقة»[٧٦].

---

٧٣. أنظر الفصلين الثاني والثالث.

٧٤. الشيخ ناصيف أبو نكد المتّهم بارتكاب مجزرة ضدّ الروم الأرثوذكس في حاصبيّا سنة ١٨٤٤، فرض نفسه شيئاً فشيئاً كأحد أهمّ زعماء الحزب اليزبكي؛ كانت السلطات التركية وكذلك بوريه يريدون استخدامه للجم نفوذ كل من سعيد جنبلاط والكولونيل روز؛ وقد طالب قنصلا انكلترا وروسيا بنفيه، وإضطرّ إلى الفرار في شهر آب/ أغسطس ١٨٤٧. وورد ذكره في برقيات عديدة مؤرّخة من العامين ١٨٤٦ و١٨٤٧ وموجودة لدى الجانب الفرنسي في (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، ولدى الجانب الانكليزي في (م م ع، وخ) ٧٨/ ٧١٢ و١٩٥/ ٢٧٤.

٧٥. (م إ آ) ٧٦٠٠ (٤ـ٢) و٧٦٠٣ (٤ـ٢)، رسائل الكولونيل روز إلى الأمير حيدر، ١٧ تموز/ يوليو ١٨٤٧ و١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٨؛ (م إ آ) ٦٨٦٩ (١١ـ١)، مساعدة مالية انكليزية إلى أفراد من آل الخازن.

٧٦. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٢١٦، برقيّة من بوريه، ٢٩ آب/ أغسطس ١٨٤٦. في كانون الثاني/ يناير ١٨٤٦ كان غيزو قد ذكّر من على منبر المجلس التشريعي الأعلى بأي روح إستقبلت الحكومة الفرنسية تعيين القائمقامين منذ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٤٢: «لم نقبل بهذا النظام إلاّ بصفته تجربة مؤقتة، وتمسّكنا بمفهومنا (القائل بالإدارة الوحيدة والمسيحية) مصرّين على أنه وحده المفهوم الصالح =

أثيرت «مسألة الضريبة» هذه في الجبل إثر عمليّات المسح التي كان الباب العالي ينوي إجراءها لتأمين توزيع المستحقّات السنوية من الأموال الأميرية البالغة قيمتها ٣٥٠٠ كيس بإنصاف أكبر[٧٧]. وبالطبع، كانت غاية الإصلاحيين الأتراك إستغلال المناسبة لتوجيه ضربة جديدة إلى الصلاحيات المحليّة القديمة للمقاطعجيّة. بالإضافة إلى ذلك، وبينما كانت موارد هؤلاء الأعيان قد أُضيرت بشكل بالغ، هدّد مسح الأراضي من جهته المسوّغات القانونيّة لنفوذهم الاقتصادي في فترة كان فيها مفهوم حقّ الملكيّة آخذاً في التطوّر في الإمبراطوريّة العثمانيّة، وبوجه خاص في المناطق الأكثر تأثّراً بنتائج النشاط الاقتصادي الغربي وذلك بفعل الضغط المباشر أو غير المباشر الذي مارسته أوروبا من خلال مبادىء الإصلاح العثماني فيما يتعلّق بعدالة النظام الجبائي أو بسلامة الأملاك وتمتّع أصحابها بحريّة التصرّف بها[٧٨]. وقد أضفى هذا مزيداً من الوزن على الإحتجاج المسيحي على العمليات العنيفة التي شرع بها الدروز لاسترجاع أراضيهم، وعلى التذمّر العام من تغريمات المقاطعجيّة ومن تعودهم إلزام المزارعين بدفع الميري المستحقّ عن الأراضي الخاصة بهم.

أدرك أهل الجبل والمراقبون الأجانب على وجه السرعة أن عمليات المساحة الجديدة ستؤكّد التدهور المادي والإداري لأسر الأعيان الكبرى. وبعث المشروع، الذي وضعه أسعد باشا عام ١٨٤٤ وشرع في تنفيذه شكيب أفندي قبل انصرافه عام ١٨٤٦، الآمال في نفوس القرويين المسيحيين المدعومين من طرف الإكليروس الماروني الطموح بينما تسبّب بارتياب الأعيان بمن فيهم القائمقامان. ولاقى المشروع المذكور تشجيعاً من قنصل فرنسا العام في حين حاربه قنصل انكلترا العام[٧٩]. ولم

= وأعلنا أمرين: الأوّل أننا سنستخرج كل ما يمكن إستخراجه من الصفقة المقترحة لصالح المسيحيين، والثاني أننا لن نغضّ النظر عن أي عيب فيها بل وسنشير إليه في الحين لنبيّن أن نظامنا هو وحده الذي كان يجب تبنّيه والذي لا بدّ من العودة إليه». *Le Moniteur,* 13 janvier 1846.

٧٧. أنظر الفصل التاسع.

٧٨. أنظر الكتاب الخامس.

٧٩. كتب بوريه أيضاً: «إني أعتمد... على نجاح الإصلاحات التي يقاومها المقاطعجيّة» (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، الورقة ٢٠٩، برقية ١٦ آب/ أغسطس ١٨٤٦. أما الكولونيل روز، فقد أدان الجور الناجم عن المسح القديم الذي أجراه الأمير بشير ونصح بالعدول عن إجراء مسح جديد يصبح مصدراً جديداً للتجاوزات ولا يرغب في إجرائه سوى الذين يريدون قلب النظام القائم؛ وأخيراً، شرح للسلطات العثمانية الخطر الناجم عن دمج المجلسين في مجلس واحد لأن ذلك سيؤدي إلى تجميع فئات مشاغبة من الأهالي على

يتّفق المجلسان على أن أفضل السبل للتوصّل إلى توزيع الأموال الأميريّة المستحقّة بإنصاف أكبر يكمن في إجراء المسح الجديد للأراضي إلا في شهر أيار/مايو ١٨٤٧ وبعد نقاشات حادّة[٨٠]؛ ولم يأتِ النقيب البروسي ملينوفسكي (Malinowski) الموظّف في خدمة الباب العالي للإشراف على أعمال المساحة إلّا في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤٧ [٨١]. ثمّ تطلّب الأمر أن يقوم المجلسان بتعيين لجنة تضمّ ممثّلين عن جميع الطوائف؛ وبعد أن تمّ ذلك دار جدال لمعرفة ما إذا كانت ستُعْتَمد طريقة التخمين التقليدية التي تسمح بالتوصّل السريع إلى حدّ ما إلى تقدير محصول الأراضي المزروعة بدلاً من خرائط المساحة العامة التي اقترح الضابط البروسي، عاملاً بنصيحة قنصلي انكلترا وروسيا، تنفيذها في مدّة اثني عشر عاماً[٨٢]. وفي النهاية، وصل أمين أفندي مفوّضاً من الباب العالي في أواخر شهر أيار/مايو ١٨٤٩ ليدير العمليات بنفسه؛ وقرّر مباشرة الأعمال حسب الطرق العمليّة والمختبرة والمعروفة لدى الأهلين ومصلحة الجباية العثمانية[٨٣]، على أن يبدأ التنفيذ إنطلاقاً

حساب مصالح الباب العالي؛ (م م ع، وخ) ٧٨/ ٧١٢، رسالة من روز إلى كامل باشا، بيروت ٢ نيسان/ أبريل ١٨٤٧.

٨٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣١٥، برقية بوريه ٢٦ أيار/ مايو ١٨٤٧: «قدّم لي المطران طوبيّا [طوبيّا عون، أسقف بيروت الماروني] مساعدة كبيرة للغاية، ويجب أن تعترف له روما بالجميل بقدر ما نعترف نحن له بذلك.» الورقة ٣٢٣، برقية بوريه، ١٦ حزيران/ يونيو ١٨٤٧: يحيط فيها المرسل إليهم علماً بأن المفوّض البابوي تلقّى أخيراً أمراً بالتفاهم مع البطريرك للتأكيد على تعيين المطران طوبيا عون في بيروت؛ وكان البتّ بهذه القضيّة مستمراً منذ ٣ سنوات، لاسيما بسبب معارضة اليسوعيين للمطران المذكور؛ وقد أبدى القنصل العام لفرنسا إرتياحه الكبير لهذا الحلّ.

٨١. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، الورقة ٤٠٣، برقيّة من بوريه، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٧. في رسالة ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٧ المتعلّقة بأعمال المسح، ذكّر البارون دو بوركنيه، السفير في القسطنطينية، بوريه بـ«ضرورة إعادة الشعور بالطمأنينة التامة للمسيحيين الذين أضاعوا سندات الملكية خلال الحروب الأهلية الأخيرة... وأقنعت الباب العالي بسهولة بأن العدل والسياسة الصحيحة يشيران عليه بوضع حدّ لهذه الأحوال. وبالنتيجة، سُمِحَ لمصطفى باشا [الوالي] بمنح مُلّاك هذه الجماعة المعنيّين سندات ملكيّة جديدة»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٠، ١٨٤٧، ملفّ «سفارة».

٨٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٥٠٣، برقية من بيريتيه، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٨، والورقة ٥١٠، برقية ٢٦ آذار/ مارس ١٨٤٨. (ش خ)، المراسلة السياسية، بيروت، ٩، الورقة ١٠٧، برقية بيريتيه إلى القنصل في القسطنطينية، ١٣ آذار/ مارس ١٨٤٨.

٨٣. حول طرق التخمين التقليدية أنظر الفصل العاشر. «تهدف التجربة التي قمنا بها في الحال إلى تبين جودة نظام التخمين المتّبع عند الخبراء المحليّين بالمقارنة مع نظام القياس الحسابي الذي يتّبعه المهندسون الأوروبيون. =

من المقاطعات المختلطة. وعلى الفور نشبت صراعات حول توزيع الأراضي، لأن المسيحيين بالإضافة إلى التعويضات التي أخذوها[٨٤]، حرصوا على أن يتمّ الإقرار بأملاكهم وعلى استرجاعها من الدروز.

وقد اكتسبت المعارضة المناوئة لسعيد جنبلاط، الذي كان يسيطر على أراض شاسعة، قوّة الرمز، ومن جهته كان هذا الزعيم الدرزي يمزج بين الدفاع عن مصالحه الشخصيّة والدفاع عن مصالح طائفته سواء بالضغط على المسيحيين الموالين له أو بالتأثير على القائمقام الدرزي؛ وكان يسعى أيضاً لحماية حقوقه كمقاطعجي بالتفاهم مع مشايخ آل الخازن الموارنة الذين شعروا بالخطر نفسه وطلبوا من البطريرك الماروني، قريبهم، التدخّل لتهدئة رعيّته في المقاطعات المختلطة. لم يخفّف هذا من حدّة المعارضة، لاسيما في المراكز الضخمة مثل جزّين حيث كان الكهنة يتعمّدون التكلّم باسم الأهالي[٨٥]. وفي ربيع ١٨٥٠، رفض المسيحيون في مقاطعة

= فالتجزئة المفرطة للملكيّة في لبنان تجعل من المستحيل تقريباً إجراء مسح وفقاً للأساليب الأوروبية... لدى خبراء البلد أسلوب خاص يستنتجون من خلاله قيمة الأرض»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ١٨٧ ـ ١٨٨، برقية من ياجر شميت (Jager-Schmidt)، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٩.

٨٤. (ش خ)، المراسلة التجارية، ٦، الورقة ١٣، برقية من بيريتيه، ١٦ حزيران/ يونيو ١٨٤٨. «تمّ تحديد إجمالي التعويضات بمبلغ قوامه ١٠٠٠٠ كيس (خمسة ملايين قرش)؛ قدّم شكيب أفندي ٢٠٠٠ كيس كدفعة أولى من الحساب؛ وكان مصطفى باشا، المشير الحالي لبيروت، قد أحضر معه أيضاً، في العام السابق، مبلغاً قدره ٢٠٠٠ كيس، وتمّ توزيعه. وأخيراً، أصدر السلطان للتوّ الخطّ الشريف الذي يقضي بالتسديد الفوري لما تبقّى من المبلغ المحدّد، أي ٦٠٠٠ كيس، من مدخول الولاية... ويجري الآن توزيع المبلغ الأخير بإنصاف تام على يد الأساقفة والمجلس الذي استدعي الآن لهذا الغرض». ويفترض أن يُضاف إلى هذه المبالغ، المدفوعة بفضل التدخّلات الدبلوماسية، المنح التي كانت تتلقّاها الطوائف المسيحيّة من فرنسا أو النمسا والتي كانت تسلّم أيضاً إلى الإكليروس.

٨٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٣، ١٨٤٩، ملفّ «صيدا»، والمحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «صيدا»، رسائل كثيرة حول هذا الموضوع من أومان (Aumann) المعتمد القنصلي في صيدا. في رسالته المؤرّخة ٢٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٤٩، يروي أومان زيارة قام بها القنصل الانكليزي مور إلى جزّين لحثّ مسيحيّي هذه البلدة على التفاهم مع سعيد جنبلاط؛ وجاء في روايته أن ترجمان مور، فرنسيس مسك، لجأ إلى الحجج التالية لإقناعهم: «١ـ ستكلّف عملية المسح مبالغ طائلة يتحمّل السكان أعباءها؛ ٢ـ ستكشف العمليّة عن الموارد الحقيقيّة للجبل؛ ٣ـ وستفضي عمليّة المسح على صورة الفقر التي كوّنتها أوروبا عن هذه المناطق مما سيحول دون وصول المساعدات إليها.» أنظر أيضاً (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، البرقيات المؤرّخة ٢٠ آذار/ مارس ١٨٥٠، و٥ تموز/ يوليو ١٨٥٠، و٥ آب/ أغسطس ١٨٥٠.

جزّين تسديد المستحقّات لسعيد جنبلاط بينما تفاقم حنق الدروز ممّا كان يجري من عمليّات لمسح الأراضي. وفي كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٥٠، عاد مفوّض الباب العالي إلى القسطنطينية[٨٦]، وعلى أثر ذلك عُلّقت عمليّات المساحة التي لم يمكن إنهاؤها في جنوب لبنان.

*

أدّى الضيق الاجتماعي الذي أبرزته التدخّلات الأجنبيّة، والتواجد العثماني الجديد، والفوارق في أعداد البشر، ومسألة الأراضي، إلى مواجهة شعرت فيها كلّ طائفة بأنّها مهدّدة من الطائفة الأخرى. وكان البعض يدرك أنّه «أقليّة» في عالم لا يتحرّك، وكان البعض الآخر يرى أنه منبوذ من عالم آخذ في التكوّن، ويستشعر الجميع في أواسط هذا القرن التاسع عشر، بدرجة أو بأخرى من الغموض، آثار انقطاع ناجم عن هيمنة أوروبا التقنيّة والاقتصاديّة. وأخذت أزمة المقاطعجيّة تتفاقم مع تجدّد النشاط التجاري. ولم يعد من الممكن في مجتمع كانت إصابته بالغة الى هذه الدرجة، أن تعرف الصراعات الداخليّة خاتمة ذات طبيعة مماثلة لما كانت عليه من قبل.

٨٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «سياسة»، برقية من لسباردا (Lesparda)، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٠؛ والمحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «سياسة»، برقية لسباردا، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥١.

الكتاب الخامس

تطوّر في الغرب وأزمة في الشرق

«كل بلد ذي إنتاج ضخم يكفّ من جرّاء ذلك عن أن يكون بلداً لا أهميّة له؛ وكل بلد يركد إنتاجه لفترة طويلة أو ينهار إنتاجه النسبي، مهدّد بأزمات داخلية وبتدخّلات خارجيّة تكون بدورها ضارّة بالاقتصاد. من جهة أخرى، كلّما زاد بلد ما من إنتاجه كلما كرّس، دون عسر بالغ، قسماً من ناتجه لنشاطاته «التسلّطيّة». والعكس صحيح. وأي جمع مفرط للأموال لهذا الغرض قد يمسّ وبشكل خطير إما الإستهلاك، إما الإستثمار، أو كليهما معاً»[1]. «يتأثّر مجرى العلاقات بين الوحدات السياسية وبأشكال متعدّدة، بالأحداث داخل الوحدات... وليس الإفراط في الضعف أقلّ خطراً على السلم من الإفراط في القوّة»[2].

يقاس مدى الضيق الذي حلّ بمجتمع الشرق الأوسط العربي ذي الثقافة الراقية للغاية في منتصف القرن التاسع عشر، بقدر تصدّي البُنَى قبل الصناعية لهذا المجتمع مترتّبات التحوّلات الأوروبيّة في العصر الصناعي.

لقد أدركت الحركة العامة جبل لبنان وتلاءمت ردود فعله مع ميوله الخاصة. وخلق تطوّر النشاط التجاري أوضاعاً إجتماعيّة جديدة وأخضع الأزمات لإيقاعه بينما كانت التناقضات تتبلور في الجبل والإختلالات تتفاقم بين ذلك الوجه المتوسّطي سوريا وعمق البلاد.

---

١. P. Vilar: «Croissance économique et analyse historique», *Première conférence internationale d'histoire économique,* (Stockholm, août 1960), Paris-La Haye, 1961 p. 66-67.

٢. R. Aron: *Paix et guerre entre les nations,* Paris, 1962, p. 20.

الفصل الثالث عشر

المواجهة مع مستحدثات الاقتصاد الأوروبي

ثورة النقل البحري

إنعكست آثار الثورة الصناعيّة على حقل النقل البحري بزيادة إمكانيات الإتصال وبرفع وتيرته بين أوروبا والإمبراطوريّة العثمانية.

كانت المراكب الشراعيّة وحدها تؤمّن الإتصالات لغاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وكان تجّار مرسيليا يميّزون تقليدياً بين **«الملاحة في أعالي البحار»** التي تؤمّن الصفقات المباشرة بين الموانىء الأوروبيّة وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وبين **«ملاحة القوافل»، أي الملاحة الساحليّة الكبرى*** التي تتولّاها في الأساس السفن الفرنسيّة والإيطاليّة المتنقّلة بين أساكل المشرق المختلفة والتي ينطوي جزء كبير منها على نقل السلع المحليّة. وقد ساهمت صيّادات** بحّارة ارواد*** بعض الشيء في

* لقد تعدّدت الآراء حول الملاحة البحرية: فالبعض يصنفها تبعاً لأهميّتها إلى نوعين: ملاحة رئيسيّة تندرج تحتها جميع أنواع الملاحة البحرية بحسب أغراضها كالتجارة وغيرها، ثم الملاحة المساعدة كالإرشاد وما إلى ذلك، ثم تقسّم حسب المسافة والأخطار إلى ملاحة في أعالي البحار [grande navigation] ثم ملاحة ساحليّة أو ساحلة [cabotage]، وهذه الأخيرة تنقسم إلى ساحلية صغرى أي بين ميناءين على بحر واحد [petit cabotage]، وكبرى بين ميناءين على بحرين مختلفين [grand cabotage].

** صيّادة: (goélette): زورق سريع ذو صاريين وأشرعة مربّعة يستعمل أساساً للصيد (المترجم).

*** رواد = إرواد = ارادوس: جزيرة رواد. تقع على بعد ثلاث كيلومترات جنوبي غربي مدينة طرطوس (المترجم).

هذا النشاط تمثّلا بالسفن الغربيّة، بينما كانت المراكب ذات **الشراع اللاتيني** * والبحّارة المسلمين واليونانيين، تتولّى الملاحة الساحليّة الصغرى.

لم تتغيّر مدّة الرحلة البحرية منذ العصور الرومانيّة القديمة[1]. جاء في رسالة بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٨٣٣ وجّهها تاجر فرنسي من ليفورنو (Livourne) إلى قنصل فرنسا في بيروت، ما يلي: «بعد ٣٤ يوماً من السفر من قبرص إلى هنا، أمنح نفسي متعة مراسلتك من محبسي الصحّي... ينتهي الحجر الصحي المفروض علي والمحدّد له ٢٥ يوماً في الثاني عشر من الشهر القادم؛ ولن يبقى سوى أيام قليلة أقضيها هنا قبل السفر إلى جنوة (Gênes) ومنها إلى مرسيليا لأكون يوم ٢٢، إذا أمكن، في بوكير (Beaucaire)»[2]. كانت المعاملات، والتقلّبات الجوّية، وموسم الكساد، والتعرّض للنهب في حال غرق السفينة عند الشواطئ الشرقيّة، كلّها عوامل معيقة ومصدراً للأخطار؛ وكان تعرّف حالة الأسواق وإمكانيّاتها واحتياجاتها لا يتمّ إلّا ببطء. وقد ساهمت سعة المراكب الشراعية التي لا تتجاوز حمولتها عامة ١٠٠ أو ٢٠٠ طنة** في تقليص حجم التبادل التجاري. هذه هي إذن الظروف التي كانت لا تزال تحكم الإنتاج والتجارة في القرنين السابع والثامن عشر.

وقد فرض القرن التاسع عشر الصناعي إمكانياته ومتطلّباته. كان الانكليز أوّل من

---

* **الشراع اللاتيني**: مثلّث الزوايا. كان استخدامه شائعاً في البحر الأبيض المتوسّط (المترجم).

١. Hermine DE SAUSSURE: «De la marine antique à la marine moderne», *Revue Archéologique,* juillet-septembre 1937, p. 90-105.

٢. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٥، ١٨٣٣، ملفّ «الأفراد»، رسالة أ. بوريير (A. Pourrière) إلى هـ. غي، ليفورنو، ٢٣ حزيران/يونيو ١٨٣٣.

Archivio di Stato, Livorno, Sanità 718, 721, 727, 731, 738, 739, 744, Protocollo degli arrivi 1820, 1824, 1827, 1828, 1829, 1835, 1837, 1844, 1845, 1850:

كانت الرحلة البحرية بين بيروت وليفورنو تستغرق من ٥٠ إلى ٧٥ يوماً عامة، مع توقّف مرّتين أو ثلاثة، وكانت إحدى المحطّات شبه الدائمة في قبرص؛ وفي المناخ التنافسي الذي ساد الأربعينات من القرن التاسع عشر، سُجِّلَت «أرقام قياسيّة» تراوحت بين ٢٥ وأربعين يوماً، إذ كانت تتبع بعض الرحلات خطاً مباشراً، أو تتوقّف أحياناً في محطّة واحدة لا غير في قبرص.

** الطنّة (tonneau): ٢,٨٣ متر مكعّب (المترجم).

أنشأ خطوطاً لملاحة البواخر باتجاه شرقي البحر الأبيض المتوسّط. وأصبح قطع المسافة بين بيروت والإسكندرية، حيث السفر إلى ليفربول مؤمّن، أسرع وأكثر انتظاماً. كانت البواخر الجديدة صغيرة الحجم وأجرة الشحن عليها مرتفعة جدّاً، إلاّ أنها لاقت ترحيباً فورياً لقيامها بنقل المراسلات، والبضائع القيّمة، والعملات والمعادن الثمينة. وفي فرنسا تمّ التصويت على قانون يصرّح بفتح الإعتمادات لإنشاء خطّ للنقل بالبواخر يربط بين مرسيليا والقسطنطينية وبين مرسيليا والإسكندرية؛ في الأوّل من أيار/مايو ١٨٣٧ أبحرت الباخرة سكامندر (Scamandre) باتجاه القسطنطينية[٣]. وأوضح ميشال شوفالييه (Michel Chevalier) في مجلّة «جورنال دي ديبا» *(Journal des débats)* بتاريخ ١٠ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٣٨، أنه تمّ إطلاق هذه البواخر «لخلق روابط متينة بيننا وبين الشرق، قد يكون منها روابط سياسيّة ومعنويّة، ولكنها روابط ماديّة أيضاً، أي روابط مصالح وأعمال، وهي الوحيدة التي تهمّ عصرنا المفرط في الوضعية». ويفصح التقرير الذي قرأه الكونت دو غسباران (Comte de Gasparin) أمام المجلس التشريعي الأعلى بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٨٤١ عن الرؤية نفسها: «دخل المشرق مجرّداً من سحره إلى حلبة الوضعيّة؛ ومن الآن فصاعداً لن يلهم الشعر ولن ينتج سوى الإحصاءات... وسينعكس تواتر هذه الإتصالات بشكل حاد ومفيد على التجارة... كما أن نشاط المراسلة سيضاعف العمليّات التجاريّة»[٤]. وبتاريخ ١٤ حزيران/يونيو تمّ التصويت على قانون يقرّ بفتح «إعتماد استثنائي قيمته ٥٠٠ ٩٢٣ ٥ فرنك لتغطية النفقات اللازمة لبناء ست بواخر تبلغ قوّة كل منها ٢٠٠ حصان وتخصّص لإقامة خطّ إتصال مباشر بين مرسيليا والإسكندرية»[٥]. وفي عام ١٨٤٥

٣. J. JULLIANY: *Essai sur le commerce de Marseille,* Marseille - Paris, 1842, 2e éd., t. I, p. 192 sqq.

(م ق ع) بيروت، المحفظة ١٩، ١٨٣٦، ملف «تجاري»، برقية من تيير (Thiers) باريس ١٦ نيسان/ابريل ١٨٣٦؛ المحفظة ٢١، ١٨٣٧، ملفّ «تجاري»، مذكّرة دورية من وزارة الشؤون الخارجيّة، باريس، ٢٥ نيسان/أبريل ١٨٣٧.

٤. *Archives du Commerce et de l'Industrie agricole et manufacturière,* 1841, XVIII, p. 103-104.

٥. المصدر نفسه، ص ١٠٧.

إفتتح خطّ مرسيليا - بيروت مروراً بمالطا والإسكندريّة[٦].

إبتداء من عام ١٨٣٩، صمّمت ترسانات السفن النمساويّة في تريستي (Trieste) بدورها «**البيروسكاف**»* أو السفن البخاريّة التي أمّنت الإتصال بأهم المرافىء شرقي البحر الأبيض المتوسّط ممّا أدّى إلى انخفاض مصاريف الشحن الخاصة بالأقمشة والحاجيات الثمينة بنسبة ٢٥٪. وبذلك بدأ التنافس بين انكلترا، وفرنسا، والنمسا؛ ومنذ عام ١٨٤١ كانت ٧٦ باخرة تجوب البحر الأبيض المتوسّط[٧]. ولاحظ الضابط الألماني جوخمس (Jochmus) أن النقل بواسطة البواخر «وسيلة لا مثيل لها» وأنّها سهّلت عمليّة إنزال فرق الجيش الانكليزي في **جون**** جونيه، شمالي بيروت، رغم تفوّق الجيش المصري بعدد الرجال[٨]. كان المطلوب من التقنيّة الجديدة أن تحقّق التوسّع الاقتصادي والتفوّق الاستراتيجي.

لقد حرّرت الآلة البخاريّة الملاحة من جزء من العوارض الجوّية وزادت من سرعة الإتصالات وأدّت إلى تحكم أكبر للقوى الأوروبيّة بموانئ الدولة العثمانية نظراً لما

---

٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملفّ «سلطات فرنسيّة».

* pyroscaphe: أطلق هذا المصطلح على أوّل سفينة تعمل على البخار ويعني حرفياً: «المركب الناري» (المترجم).

٧. J. JULLIANY: *op. cit.*, t. I, p. 200.

في شهر حزيران/ يونيو ١٨٤٧، كتب المعتمد القنصلي في بيروت حول نشاط السفن النمساويّة سنة ١٨٤٦ ما يلي: «يتمّ تقريباً شحن كل الأقمشة العابرة من تريستي (Trieste) على سفن بحارية؛ ورغم ارتفاع سعر الشحن عليها، يترتّب على تفضيل هذه السفن على السفن الشراعيّة ميزة إذا كانت البضائع مبيعة مسبقاً وإذا كان من المؤكّد أنها ستُباع فور وصولها، لأن فائدة الأموال المكسوبة في هذه الحالة توازن إلى حدّ كبير الزيادة في أجر السفينة. وفي كلّ الأحوال، يكون اللجوء إلى السفن البخارية شبه دائم عندما يتعلّق الأمر بشحن البضائع المرتفعة الثمن كأقمشة الحرير»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣٣٥.

** خليج صغير (المترجم).

٨. A. JOCHMUS: *The Syrian War and the decline of the Ottoman Empire, 1840-1848; in official and confidential reports, documents, and correspondences with Lord Palmerston, Lord Ponsonby and the Turkish authorities*, Berlin 1883, t. I, p. XL-XIV.

وصف سليمان باشا (الـ ـبونيل سيف Sèves سابقاً، وكان في خدمة محمّد علي) مناورة القنصل الفرنسي في بيروت كما يلي، في رسالته بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠: «لقد قامت أربع بواخر انكليزيّة، تقطر عدداً كبيراً من الزوارق وتواكبها إحدى عشر سفينة حربية انكليزية أو تركية، بعمليّة إنزال في جونيه: يمكن تقدير العدد الإجمالي للجنود الذين أنزلتهم البواخر بما يقارب ٦٠٠٠ نفر؛ (ش خ)، المراسلة السياسية، بيروت، ١، ١٨٤٠.

تطلّبه استخدام تلك السفن من مستودعات للفحم ومن إعدادات خاصة. وتمّ تزويد السفن بالمراوح منذ الخمسينات (١٨٥٠)[٩]. كانت التطويرات التقنية المختلفة التي شهدها هذا العقد والعقد التالي، والإزدياد الطفيف في سعة البواخر، وانخفاض رسوم الشحن تتبع التقدّم الاقتصادي في أوروبا؛ وشيئاً فشيئاً لم تعد السفن البخارية وسيلة نقل مكلفة مقصورة على المسافرين أو المراسلات أو المنتجات الكمالية وأصبحت تشمل مختلف أنواع السلع. وفي عام ١٨٦٦ قُدّر حجم الحمولة الذي بلغته حركة الشحن البحري في مرفأ بيروت بما يقارب ٤٠٠ ٠٠٠ طنّة كان نصيب الملاحة البخارية منه ٢٨٠ ٠٠٠ طنّة[١٠]. وأدخلت الشركات الفرنسيّة، في مقدّمتها «الميساجري الإمبراطورية الفرنسيّة» (Compagnie des Messageries Impériales) ٨٦ سفينة إلى هذا الميناء[١١]. واستمرت الخطوط المنتظمة الأخرى «شركة اللويد البحرية النمساوية» (Lloyd Austrian Co.) التي كانت تنقل السلع الألمانية في الأساس، وشركة الملاحة البخارية الروسيّة مستفيدة من الدعم المالي للحكومة الروسيّة الساعية الى تثبيت رايتها في ذلك الجزء من البحر الأبيض المتوسّط. أمّا التواجد الأكبر فكان للسفن الانكليزيّة التابعة لعدّة شركات. وأشار أحد التقارير إلى أن «جميع المنتجات الصناعيّة الانكليزيّة تنقلها إلى هنا بواخر انكليزيّة قادمة من ليفربول (Liverpool). السفن غير منتظمة وفي طريق العودة تشحن حمولتها من حيث يشار لها بوجود بضائع. وهذا مسلك مربح للغاية»[١٢].

هكذا شهدت شواطئ المشرق حلول عصر جديد في مدّة ثلاثين عاماً.



٩. أقام إي. موسى (I. Moss) وشركاه من ليفربول خطاً للسفن البخاريّة ذات المراوح يربط ليفربول ببيروت، مروراً بجبل طارق، ومالطا والإسكندريّة؛ (م م ع، وخ) ٧٨/٨٣٨، برقية من مور، بيروت، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٠.

١٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٩، الورقة ٣٥، برقية أ. روسو، ١٠ تموز/يوليو ١٨٦٨.

١١. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٨٧، ١٨٦٧، ملفّ «تجاري»، تقرير ب. ديزيسار (B. des Essards) حول التجارة والملاحة في بيروت سنة ١٨٦٦، ٢١ أيار/مايو ١٨٦٧.

١٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٩، الورقة ٢١، تقرير أ. بورطاليس حول التجارة والملاحة في بيروت سنة ١٨٦٧، شباط/فبراير ١٨٦٨.

تجدّد التبادل وتهريب المعادن الثمينة

لقد أحيت المبادرة الأوروبيّة النمط الجديد للتبادل على تلك الشواطىء، إلا أن السوق العثماني استنفذت بسرعة نظراً لما حتّمته المبادرة المذكورة من عمليات نقدية. ولم يكن إطار التقاليد التجارية الموروثة من القرون السابقة وحده المعني بتطوّر هذا التناقض إذ أن أثره قد شمل كافة قطاعات المجتمع في الإمبراطورية العثمانية التي بدت منذ ذلك الحين غير متأقلمة وضعيفة أمام التقدّم الغربي.

إنتعشت التجارة في عشرينات القرن التاسع عشر تحت راية الليبراليّة المتوافقة مع نمو الاقتصاد الغربي ومع حاجته الى تكوين أسواق له. في عام ١٨٢٥ ألغيت «شركة اللفانت» (Levant Company)[١٣]، واضطرّت الحكومة البريطانية إلى القيام مجدّداً بالخدمات القنصليّة في الإمبراطوريّة العثمانيّة. وفي فرنسا ألغى مرسوم ١٥ نيسان/ أبريل ١٨٣٥ الترخيصات والتأمينات المفروضة[١٤] حتى ذلك الحين على التجّار الفرنسيين أصحاب «المؤسسات التجاريّة في أساكل المشرق وبلاد البربر»[*]. وأعفى هذا المرسوم غرفة التجارة في مرسيليا من «النفقات الخاصة بالمؤسسات العامّة في الأساكل»، وبالتالي ألغى الرسم القنصلي القديم البالغ ٢٪ والمفروض على البضائع القادمة من المشرق والذي كان تحصيله يتمّ في مرسيليا. وشرح فكتور دو بروي (Victor de Broglie) في تعميم موجّه إلى القناصل أن هذه الإجراءات تتوافق مع «مبادئ حرية التجارة»[١٥].

وأصبحت بيروت، الواقعة بين إزمير والإسكندرية، والتي لم تكن تعدّ في بداية

---

١٣. A.C. Wood: *A History of Levant Company,* Oxford, 1935, chap. X.

١٤. تنفيذاً للمرسوم الصادر بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٨١٥، وهو تكرار للقرار الرسمي الصادر بتاريخ ٤ ميسيدور، سنة ١١ [(Messidor) وهو شهر الحصاد، الشهر العاشر في روزنامة الثورة الفرنسية - المترجم] لتحديد نظام الإعفاءات من الرسوم الجمركيّة في مرفأ مرسيليا. وجعل قانون ١٦ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨١٤ من الإسهام في تجارة المشرق حقّاً مشروعاً ومشتركاً بين جميع المرافئ (محفوظات غرفة التجارة في باريس، VI - ٢-١٢)، إلّا أن مرسيليا بقيت متفوّقة بفعل موقعها، وتقاليدها، وخبرتها، وتنظيمها، وموظّفيها، وإعفاءاتها من الرسوم الجمركيّة، وحجرها الصحّي إذ إن الرقابة الصحيّة للسفن القادمة من المشرق لم يكن من الممكن تطبيقها إلّا في بعض المحطّات.

* بلاد البربر: كان المصطلح يستخدم في الماضي للإشارة إلى بلاد شمال أفريقيا الواقعة غربي القطر المصري: المغرب، والجزائر، وتونس، ووصاية طرابلس (المترجم).

١٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٨، ١٨٣٥، ملفّ «تجاري»، مذكّرة بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو ١٨٣٥.

القرن التاسع عشر سوى ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ نسمة، «أكثر المرافئ السوريّة المطروقة من الأجانب ومستودع بضائعهم الرئيسي»[١٦]. لقد حلّ ميناء بيروت محلّ الأسكلتين والمركزين الإقليميين الصغيرين، طرابلس الواقعة عند منفذ سهل حمص والمتكئة على الجزء الشمالي من جبل لبنان، وصيدا الأقرب إلى دمشق والمدخل إلى بلاد الدروز، اللذين، بالإضافة إلى عكا، إجتذبا حركة التبادل التجاري في القرن الثامن عشر. فإن الهيمنة الأوروبيّة الجديدة والتطوّرات الداخليّة التي شهدتها البلاد قد حوّلت الميناء المذكور في ما يتعدّى ذلك دور المركز المتوسّطي اللائق بمستوى تغيّرات القرن التاسع عشر. وقد شدّ انتباه التجّار الانكليز والفرنسيين حيث كان الأوّلون يبحثون عن قواعد في المشرق بعد أن احتلّ الجيش الفرنسي إيطاليا مما حرمهم من مستودعهم في ليفورنو[١٧]، وحيث كانت مؤسسات الفرنسيين في عكا، وصيدا، وطرابلس قد خرّبتها احتكارات الباشوات وابتزازاتهم، والحملة المصرية ومترتباتها، والظروف غير الملائمة[١٨].

أصبحت بيروت، بفضل حماية الأمير بشير الثاني لأريافها وطرقها، الموقع الأنسب ليكون منفذاً للبنان - لاسيما لبنان المسيحي - وفي الوقت نفسه لدمشق ولحركة القوافل التجارية فيها[١٩]. «كانت بيروت الميناء الذي يحوي أكبر عدد من

---

١٦. في رسالة وجّهتها غرفة التجارة في مرسيليا بتاريخ ١٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨١٧ إلى الحكومة. أنظر النصّ المقتبس في: J. JULLIANY: *op. cit.*, t. II, p. 227.

١٧. (م ق، ش خ) B III، الرقم ٢٤٣، «معلومات حول تجارة المشرق» كتبها ميج (Miège)، ليفورنو، ١٣ أيار/ مايو ١٨٢٥.

١٨. (ش خ) المراسلة التجاريّة، بيروت، ١، الورقة ٩٦، برقية من هـ. غي، ٢٦ آب/ أغسطس ١٨٢٤، والورقة ٣٩٦، برقية من هـ. غي، ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٨٢٧؛ حلب، ٢٨، الورقة ٣٧، تقرير ماتيو دو ليسبس (Mathieu de Lesseps)، ٢٥ شباط/ فبراير ١٨٢٥.

١٩. رغم ما ورد من وصف سلبي بقلم فولني (مصدر سبق ذكره، ٢، ص ٧٩)، فإن الفوائد الناجمة عن هذا الوضع كان قد أشير إليها منذ بداية القرن التاسع عشر. بتاريخ ٩ فلوريال (Floréal) من العام ١٢ [تقويم الثورة الفرنسيّة]، كتب الطبيب الفرنسي ريشارد شابوسو (Richard Chaboceau) المقيم في دمشق قائلاً: «تحتل بيروت موقعها عند منتصف الساحل السوري، وهي مرفأ تجاري لكسروان ولدمشق. عبرها، نستقبل البضائع القادمة من مصر، والقسطنطينية، وإزمير، وسالونيكا، وسائر أنحاء الإمبراطوريّة؛ ومنها تعبر بضائعنا ويأتينا ما يرسل مقابلها من بغداد، وفارس، والهند. وربّما كان الذي أدّى إلى اختيارها هو كل مَن قربها، وطرقها الآمنة، وجودة مرساها الآمن دون سواه على الساحل السوري والمسمّى بالنهر. الميزات التي قد تجدها مؤسساتنا في هذا الموقع لا تحصى!»؛ ورد هذا المقطع في:
R. DUSSAUD: «Le peintre Montford en Syrie (1837-1838)», *Syria*, I, 1920, p. 64.

التجّار الأثرياء وذلك بسبب ما توافد إليها من ناس قدموا من الجبل المجاور لتفادي ابتزازات السلطة التركيّة. وتميّز بيروت عن حلب ودمشق باعتمادها البيع المحدّد الأجل. والجميع يوفي ما عليه في موسم جني الحرير»[٢٠]. لقد استفادت الملاحة وحركة الأعمال في شرقي البحر الأبيض المتوسط من توقّف السباق الذي أعقب حرب الإستقلال اليونانية، ثم من جو «الإنفتاح» والإصلاح. وكانت بيروت في وضع يتيح لها الإفادة من الإنقطاع الذي طرأ بين عصرين تجاريين؛ وبالنسبة لسوريا أصبح هذا الميناء محور الحركة الجديدة. واستفاد من التطويرات التقنيّة. وبين العامين ١٨٢٠ و١٨٣٠ نقلت الحكومات الأوروبيّة قنصلياتها إلى مدينة بيروت أو افتتحت قنصليّات جديدة فيها، وفي الأربعينات ارتقت الممثّليات التابعة للقوى العظمى إلى مستوى القنصليات العامة[٢١]. ومنذ ذلك الحين ارتبط تطوّر بيروت بمسار الاقتصاد الأوروبي وإمكانيّاته.

عندما أرادت الحكومة التركية رفع رسومها الجمركية سنة ١٨٣٤، وجدت القوى الغربيّة في هذا السعي فرصة لوضع حدّ للتجاوزات السابقة ولتطوير الأنظمة بما يخدم المتطلّبات الجديدة لتجارتهم. ومنذ عام ١٨٣٨، كانت الإتفاقيات التجارية المبرمة بين الدول الأوروبيّة الرئيسيّة والباب العالي والنافذة فوق كلّ الأراضي الخاضعة فعليّاً أو اسميّاً للسلطان، تهدف إلى تنظيم الرسم الجمركي وإلى تسهيل تداول البضائع الواردة إلى الإمبراطوريّة العثمانية أو الصادرة منها. وعلى سبيل المثال، تحدّد في الإتفاق الموقّع مع فرنسا بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٨ أن الفرنسيين

---

٢٠. (م ق ع) بيروت. سجلّ المراسلة الموجّهة إلى «وزارة الشؤون الخارجيّة، الإدارة التجاريّة، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٢ ـ ١٠ آب/ أغسطس ١٨٣٤»، برقيّة هـ. غي بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٣.

٢١. كان قنصل انكلترا أوّل مَن استقرّ في بيروت. وسنة ١٨٢١، أنشأت الحكومة الفرنسية قنصليتها في المدينة، إلاّ أن هذا المركز لم يكن بعد من ١٨٢٤ إلى ١٨٢٨ سوى نيابة قنصل تعمل تحت إدارة هنري غي؛ سنة ١٨٢٨ تمّ تعيين هذا الأخير «قنصلاً لفرنسا في عكّا وتوابعها، مقيماً في بيروت»؛ وسنة ١٨٣٣ أصبحت هذه قنصلية من الدرجة الأولى؛ في كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٣٧، نقلت قنصليّة عكا رسمياً إلى بيروت ـ في الوقت نفسه الذي تغيّر فيه القنصل ـ، وتحوّلت إلى قنصليّة عامة سنة ١٨٤٥. وسنة ١٨٣٩، أُلغيت قنصلية طرابلس التي كان لا يديرها في ذلك الوقت سوى معتمد ليحلّ مكانها مكتب قنصلي تابع لبيروت. وسنة ١٨٥٠ كان قنصل عام يمثّل كلّاً من فرنسا، وروسيا، وانكلترا، والنمسا في بيروت، بينما كان التمثيل الدبلوماسي لبروسيا، والولايات المتّحدة، وسردينيا، وتوسكانا، ونابولي، وهولاندا، واليونان، حاصلاً على مستوى قنصل (نقلاً عن المراسلة القنصلية و ـ م ق ع ـ بيروت)؛ أنظر: ([J. PILLAUT]: *Les Consulats du Levant*, Nancy, 1902).

«سيمكنهم شراء كافة السلع الزراعية أو الصناعيّة المنتجة في هذا البلد ودون استثناء، وذلك في جميع أنحاء الدولة العثمانية، سواء أرادوا المتاجرة بها داخل البلاد أو تصديرها. ويتعهّد الباب العالي قطعياً بإلغاء جميع الإحتكارات المفروضة على المنتجات الزراعيّة وغيرها على أراضيه، وبإلغاء استخدام التذاكر (**التصريحات** teskéré) التي تطلب من السلطات المحليّة لشراء هذه البضائع أو لنقلها من مكان لآخر بعد شرائها»[٢٢]. وكان هذا بمثابة الإقرار «بالإمتيازات والحصانة» الممنوحة للأجانب في الماضي. وبهذا البند ومع تكييف الأنظمة التجاريّة بما يتمشّى مع الظرف الاقتصادي الجديد، ظهرت الإتفاقات التجارية المذكورة كحلّ وسط يوفّق بين شروط نظام الامتيازات الأجنبيّة القديم وبين الاحتياجات الحديثة. إلّا أنه كان الحلّ الذي تمكّنت الدول المنخرطة في طور التصنيع وذات النزعة التوسعيّة أن تفرضه وبالشكل المناسب لمصالحها على البلدان غير الصناعيّة.

لم يعد الأمر يتعلّق بالقدرة على تحقيق أرباح مضاربة على نقليّات المسافات الطويلة كما كان في السابق، وانصبّ الإهتمام على تأمين انتظام إعادة التوزيع والتوريد حسبما يقتضيه حجم التبادل واحتياجات الإنتاج المصنعي، مما أضرّ بالطبع ببعض المصالح من «النمط القديم»؛ وقدّ ضمّ تجّار فرنسيون أو انكليز، إعتادوا على أسلوب التجارة القديم في الأساكل، أصواتهم إلى احتجاجات الجبليين على الرسم الجمركي الجديد[٢٣]. ولكن غيزو ردّ على هذه المعارضة بتعليمات صارمة وجّهها الى

---

٢٢. I. DE TESTA: *Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les puissances étrangères*, Paris, 1865, t. II, p. 407.

تمّ التذكير بهذه الشروط وأُعيد طرحها في المادة ٢ من معاهدة التجارة المبرمة بين فرنسا وتركيا بتاريخ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٨٦١. وهي الشروط نفسها التي ذكرت في المعاهدة المبرمة مع بريطانيا العظمى بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٨٣٨؛ في: Ch. ISSAWI: *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, Chicago, 1966, p. 38-40, d'après *Parliamentary Papers*, 1839, vol. 1, p. 291-295.

٢٣. أنظر الفصل التاسع. (م م ع، وخ) ١٩٥/ ١٨٧، رسالة التجار الانكليز ر. بلاك وشركاه (R. Black & Co.)، ولانكاستر واتسون ونيل (Lancaster Watson & Kinneal)، وهنري هيلد (Henry Heald)، وس. روكرب وشركاه (C. Roquerbe & Co.)، إلى القنصل نيفن مور (Niven Moore) للاحتجاج على الرسوم «الباهظة» التي فرضتها التعريفة الجديدة، بيروت، ٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٤١؛ (م م ع)، (هـ ت ٢/ ١١)، تشدّد مراسلة الهيئة التجارية حول تنفيذ المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٨ بين الباب العالي وبريطانيا العظمى، على أهميّة التعريفة الجديدة بخصوص إنتظام التجارة. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٤١٠-٤١٣، تشير برقية من بوريه بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٨٤٢ إلى صعوبة وضع التعريفة الجديدة قيد التنفيذ، وإلى [محاولات] التهرّب من تطبيقها.

قنصل فرنسا في بيروت في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر تقضي بأن يطالب بتطبيق الإتفاقية التجارية:

«ليس بوسع حكومة الملك أن تشجّع ممانعة مواطنينا أو سكّان البلاد: إن نصّ الإتفاق المبرم سنة ١٨٣٨ ينطبق على كافة أنحاء الإمبراطورية دون تمييز، وإذا كان مضمونه يضرّ ببعض المصالح فمن المفروض ألا يترتب على ذلك إعاقة تحقيق الهدف العام المقصود بالترتيبات المنصوص عليها وهو استبدال الرسوم التعسّفية التي كانت تعطّل النشاط التجاري برسم محدّد وثابت؛ وفي كلّ الأحوال، إن هذا الإتفاق قائم ولسنا نحن الذين يمكننا السماح بانتهاكه وعلينا في الوقت نفسه أن نلزم السلطات العثمانية بتطبيقه بأكمله»[٢٤].

وفي سنة ١٨٣٩ تقريباً، أبدى تاجر فرنسي قادم من مصر ومقيم في بيروت منذ عام ١٨٣٦، الملاحظة الثاقبة التالية:

«أعطت العلاقات التجاريّة مع المشرق ومنذ سنوات طويلة ميزات محقّقة للتجار الذين وظّفوا مهارتهم في المضاربة في هذا الجزء من أفريقيا [وآسيا]. غير أنه مع توسّع العلاقات، وحيث أقامت الحضارة الأوروبية وكالاتها (comptoirs) في بلد لا يزال بكراً، لم تعد الصفقات التجاريّة رغم أهميّتها تشكّل استثماراً مربحاً بالدرجة نفسها؛ تتدنّى الأرباح مع مرور الوقت ومع المنافسة لتصبح متساوية في النهاية لأن حجم الأعمال المنصبّ على هذا البلد لم يعد متناسباً مع حجم إنتاجه. وهكذا، فإن مصر، التي حقّق فيها المستثمرون الأوروبيون الأوائل نتائج هائلة، لم تعد اليوم تغذّي المضاربة بالقدر نفسه. وأصبحت الإسكندرية، وهي أهمّ موانئها، تمثّل حالياً سوقاً تجارياً ذا علاقات واسعة جدّاً مع أوروبا مما قلّل من فرص الربح»[٢٥].

---

٢٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية غيزو، باريس، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤١.

٢٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، تقرير حول تجارة بيروت، دون توقيع ولا تاريخ، غير أن بعض المقاطع تدلّ على أنه كتب أثناء السيطرة المصرية على سوريا على يد تاجر فرنسي قدم من مصر سنة ١٨٣٦ لإنشاء مؤسسة تجارية في بيروت؛ ولا يوجد من تنطبق عليه هذه المواصفات سوى نقولا وجوزيف بورطاليس، الشريكين في مؤسسة بورطاليس إخوان في الإسكندرية (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ١٥ـ١٧، برقية من هـ.غي، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٨٣٦، والورقة ٤١، برقيّة من الشخص نفسه، ٢٢ نيسان/ أبريل ١٨٣٦). عندما افتتح الشريكان بورطاليس مؤسسة في بيروت، كانا لا يزالان يأملان بأن تكون الأوضاع في سوريا صالحة لتحقيق أرباح تجارية مضاربية، غير أن إدراكهما لإتّجاه التطوّر الإقتصادي، دفعهما سنة ١٨٤٠ إلى تأسيس مصنع حديث لحلّ الحرير في لبنان؛ أنظر الفصل الرابع عشر. في مقابل هذه العقليّة المنفتحة على

لقد تعرّض إنتاج مدن الشرق الأوسط المعتمد في الأساس على تصنيع الأقمشة للمنافسة عندما وردت أوّل دفعة من القطنيات الرخيصة من المصانع الأوروبيّة. ولما كان استخدام التقنيّات الحديثة ومصادر الطاقة الجديدة لتطوير مصانع النسيج قد ساهم في إنشاء النظام الصناعي فإن الأمر لم يستدعِ إطلاقاً اكتمال الثورة الصناعيّة حتى تنعكس آثارها البالغة على بلدان الشرق ذاتَ الإنتاج والإستهلاك الكبيرين للأقمشة. غير أن التباين في الرقي الاقتصادي بين الدول الأوروبيّة، واختلاف تقاليدها دفع بكلّ دولة منها إلى العمل «بأسلوبها» التجاري الخاص في شرقي البحر الأبيض المتوسّط، وكان لكل أسلوب أثره الخاص أيضاً على الاقتصاد السوري. وهكذا كانت انكلترا وفرنسا أوّل مَن أحدث التجديد التجاري في المشرق مع إختلاف دورهما. فبشكل عام، قامت فرنسا بشراء المواد الأوليّة كمنتجات الصباغة، وألياف النسيج، والنباتات الزيتيّة، والجلود في مقابل المنتجات المصنّعة والنقود، بينما أدخلت انكلترا قطنيّاتها وخرجت بالمعادن الثمينة.

كذلك اختلف الإطار الجغرافي لنشاطهما التجاري. كان جزء من البضائع الانكليزية يعبر فقط من الشرق الأوسط متّجهاً إلى التخوم الشرقيّة للإمبراطورية العثمانيّة وإلى المناطق الفارسيّة. هذا ما يفسّر الإهتمام الذي أعاره الانكليز في تلك السنوات لسوق مدينة حلب الذي كان ملتقى الطرق التجارية، واستكشافهم نهر الفرات حيث خطّطوا لإنشاء خطّ للملاحة البخاريّة[٢٦]. وقد واجه الفرنسيّون محاولة

إنجازات العصر، نلاحظ عقليّة هـ. غي (المولود في مرسيليا عام ١٧٨٧ في أسرة قدّمت عدداً من القناصل أرسلوا إلى المشرق في القرن الثامن عشر) الذي لا تفارقه أبداً الأفكار الاقتصادية التي اتّسم بها «النظام القديم» - مما جعله عرضة للخيبات أثناء ممارسته لمهنته. في عهد انتصار الآلة كان يندّد دائماً بالآثار السلبية للملاحة البخارية التي كانت تغرق الوكالات بالبضائع ومن ثم تمنع من تحقيق المكاسب الكبيرة الناجمة عن ندرة المعروض.

H. GUYS: *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie,* Paris, 1862, p. 96.

٢٦. F.R. CHESNEY: *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris,* 4 vol., Londres 1850; F.R. CHESNEY: *Narrative of the Euphrates Expedition carried on by order of the British Government during the years 1835, 1836 and 1837,* Londres, 1868.

عبّر فكتور دو بروي (Victor de Broglie) عن ردود فعل الحكومة الفرنسيّة على المبادرات الانكليزيّة قائلاً: «لكون سوريا هي الولاية الوحيدة في الإمبراطورية العثمانية التي استقرّت فيها علاقاتنا التجاريّة على مستواها القديم تقريباً، لا يمكننا النظر بلا مبالاة إلى الجهود اليوميّة المبذولة في إطار التجارة الانكليزيّة لفتح منافذ جديدة لها، تلك الجهود التي تدعمها الحكومة البريطانية بكل ما لديها من نفوذ، كما يتبيّن من تطوير مقرّها القنصلي في سوريا واختيارها هذا البلد ليكون في منتصف الطريق التجاري الجديد الذي تنوي افتتاحه»؛ (م ق ع) بيروت، =

الانتشار الانكليزية على طريق الهند عبر درب طرقته القوافل منذ القدم[٢٧] بتوطيد مواقعهم على الساحل السوري ـ اللبناني وفي بيروت. وتركّزت التجارة الفرنسية في بعض المناطق ذات التقاليد التجارية، والإخلاقية، والسياسية التي كانت فرنسا قد استوعبتها منذ زمن بعيد وأمكنها الإعتماد عليها هنالك. للوهلة الأولى يبدو هذا النشاط المحدود ضئيلاً بالقياس الى طموحات انكلترا الكبيرة للغاية والناجمة عن تفوّقها الصناعي؛ غير أن النشاط الفرنسي من جهة، كان يندرج ضمن سلسلة متكاملة من المبادرات التي استهدفت منطقة البحر الأبيض المتوسّط وأثارت قلق بالمرستون[٢٨] في حين أن الجهود البريطانية المبذولة على الصعيد التجاري لفتح طرق جديدة من جهة أخرى، كانت ناتجة أيضاً عن عدم قدرة انكلترا على انتزاع المواقع الفرنسية مما أجبرها على الإلتفاف حولها منطلقة بدورها من تقاليدها الخاصة. وحيث لم تَرَ انكلترا سوى منفذ وجدت فرنسا سوقاً للواردات تتزوّد منه المواد الأولية (المنسوجات والنباتات الزيتية) الضرورية لصناعتها. ونجم عن هذا الوضع نتيجتان وطّدتا النفوذ الفرنسي: أوّلاً: جدّدت فرنسا، وحوّلت، وعمّقت سيطرتها على هذا السوق، ثانياً: ساعدت بمشترياتها بعض قطاعات النشاط الاقتصادي الداخلي في سوريا في فترة صعبة[٢٩].

وبالفعل، كانت وسائل الإنتاج في الإمبراطورية العثمانية، البالية بالمقارنة مع التنظيم الصناعي لبعض الدول الأوروبيّة، وما تسبّبت به من عجز متزايد في الميزان التجاري بين المشرق وأوروبا، قد أدّت إلى حدوث نزيف نقدي خطير في الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر.

في برقية بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٣، وصف هنري غي، قنصل فرنسا في

= المحفظة ١٨، ١٨٣٥، برقية من ق. دو بروي، باريس، ٣١ أيار/ مايو ١٨٣٥. كانت الحكومة البريطانية حينذاك ترعى قناصل لها في كل من دمشق، وحلب، وبيروت.

٢٧. تحتوي المراسلات القنصليّة الفرنسيّة والانكليزية لتلك الفترة معلومات عديدة بخصوص انعدام الأمن والصعوبات التي كانت تواجهها تجارة القوافل بسبب أعمال السلب ومتطلّبات البدو. أنظر:
C.P. GRANT: *The Syrian Desert; Caravans, Travel and Exploration,* Londres 1937.

٢٨. P. RENOUVIN: *Histoire des Relations Internationales,* T.V, p. 121.

٢٩. وكان يُضاف إلى ذلك المبالغ الكبيرة المكوّنة من المعونات والصدقات المرسلة للموارنة والروم الكاثوليك عن طريق الإكليروس في غالب الأحيان؛ أنظر الفصلين الثاني عشر والخامس عشر.

بيروت، خروج المعادن الثمينة على الوجه التالي: «إن منتجات سوريا، باستثناء الحرير، قليلة إلى درجة أنها لا تلبّي أكثر من ثلاث أو أربع شحنات إلى أوروبا. أما ثمن الحرير فهو مرتفع إلى حدّ لا يسمح بإدراجه ضمن سلع الاستيراد المرغوبة. لذا تُؤثّر عليه المواد الذهبيّة والفضيّة والعملات التركيّة القديمة مما يدفع بالبلاد إلى حالة من الفقر المتزايد. لا تصل القوافل القادمة من بغداد إلاّ على دفعات متباعدة، ومع ذلك فإنها لا تحمل سوى القليل من البضائع للعالم المسيحي»[٣٠]. وفي أيار/مايو ١٨٣٤، أضاف غي موضّحاً: «إن التجار الانكليز منزعجون بقدر انزعاج تجارنا والتجار عامة، من الندرة الشديدة في السلع المخرجة، لذا ينكفئون على النقود؛ وبينما هم يفقرون البلاد بتصرّفهم هذا فإنّهم يحكمون على أنفسهم بخسارة كان بإمكانهم التفادي منها لو استخدموا أموالهم في شراء البضائع التي قد ينتفعون بتصديرها من هذا البلد»[٣١].

كان التجار الانكليز بوجه الخصوص هم الذين يصدّرون النقود والمعادن الثمينة. وأشار هنري غي بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٨٣٦ إلى أن «مرور سفينة النقل القادمة من لندن» يعطي فرصاً جيّدة «للتجارة الانكليزية إذ تحمّل صرراً مختومة من النقود (groups) ومن مادتي الذهب والفضّة التي تشكّل اليوم أساس المخرجات المقدمة ممن تربطه صلة بانكلترا. وقد شحنت أيضاً آخر سفينة ما قيمته ثلاثمائة أو أربعمائة ألف فرنك من الصرر إلى مصر على أن تمرّ ثانية من الإسكندريّة»[٣٢]. وأضاف غي بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل أنه «يُشحن الكثير من السبائك ومن النقود المتداولة الذهبية والفضية إلى مصر، وانكلترا، وتوسكانة، ويمكن القول أنها شكّلت جملة السلع المخرجة من جانب الإنجليز إذ لم تبلغ قيمة البضائع التي أرسلوها هذا العام (١٨٣٥) سوى ٠٠٠ ١٣٧ فرنك بينما استوردوا مقابلها ما قيمته ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ فرنك. ومعروف

٣٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر، الورقة ٢٦٣، برقية من هـ.غي بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣.

٣١. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر (للمرّة الثالثة)، الورقة ٦٥، برقية هـ.غي، ١٩ أيار ١٨٣٤.

٣٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٣٥، برقية هـ.غي، ٦ نيسان/أبريل ١٨٣٦. «الصرر» («groups») هي «طرود من الذهب أو الفضّة من القطع النقديّة التي يرسلها الباعة والتجّار إلى بعضهم البعض عن طريق مرسال أو باستخدام أية طريقة أخرى»: J. SAVARY DES BRUSLONS: *Dictionnaire universel du commerce,* Copenhague, 1760, t. III, p. 241.

عنهم أنهم يحتكرون القروش الإسبانية والريال أبو طاقة (talari) بعد أن جمعوا كلّ ما توفّر من جنيهات في سوريا، وأن شحناتهم تتألف أيضاً من عملات ذهبيّة خرجوا بها من تركيا دون أن تبدي السلطات هناك أدنى قلق أمام تفريغهم البلاد من كلّ نقودها»[٣٣].

في تقريره الشهير، أكّد جون بورينغ (John Bowring) هذه الحركة؛ وأشار أيضاً إلى أن القطن والحرير الواردان من سوريا كان يتمّ بيعهما في فرنسا وإيطاليا، بينما لم تجد نوعيّتهما مشترين في بريطانيا[٣٤]. إلاّ أن مشتريات فرنسا لم تعوّض خروج النقود والمعادن الثمينة. وما أن سجّلت التجارة تراجعاً في سوق بيروت سنة ١٨٣٧ قياساً الى سنة ١٨٣٦ حتى أطلقت صيحة الإنذار: «لقد بدا النقص في النقود ملحوظاً الآن وهذا أحد أسباب الركود التجاري»[٣٥].

في عام ١٨٤٢، لاحظ القنصل بوريه نفاد المعادن في سوريا: «عندما كانت الطرق سالكة كان باستطاعة فارس أن تعوّضها عن الخسائر النقديّة الناجمة عن تجارتها مع أوروبا. وقد ظهر اليوم سبب أساسي آخر إذ بدأ الانكليز بنقل منتجاتهم الصناعيّة والسكّر المكرّر مباشرة إلى بغداد عن طريق الخليج الفارسي»[٣٦]. وأضاف

٣٣.(ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢٢ الورقة ٤١، تقرير من هـ.غي حول تجارة بيروت في العام ١٨٣٥، ٢٢ نيسان/أبريل ١٨٣٦. في القرون السابقة، كانت ترسل القروش، والريالات، والجنيهات بكمّيات كبيرة إلى الإمبراطورية العثمانية بهدف المضاربة؛ أنظر الفصل التاسع. «كانت انكلترا البلاد الوحيدة التي لم يزد إجمالي صادراتها من بيروت عن ٣٠٠ ٢١٨، سنة ١٨٣٦، مقابل ٨٠٠ ٢٢٤ ٣ لإجمالي الواردات واضطرّت، ككلّ سنة، إلى سحب كميّات طائلة من القروش الإسبانية، والريالات، والجنيهات من المداولة في سوريا لتغطية رصيد صادراتها. لقد تمّت العمليات بين بيروت والإسكندرية دائماً في إطار حركة هائلة من تبادل الطرود النقدية من الذهب والفضّة (groups)؛ ونتج عن الميزة المعتادة للصرف التي اتسم بها هذا السوق أنه كان يستقبل من سوريا أكثر مما يرسل إليها»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، تقرير من مجهول (من نقولا بورطاليس، أنظر الهامش ٢٥ في هذا الفصل). «يستحيل تقدير هذه العمليّات بدقّة، وفي كلّ الأحوال، فإن تصدير العملة هذا يتمّ بما يتّفق مع مصالح التجارة لأمم مختلفة. وسنة ١٨٣٨، قُدّرَت الصادرات النقديّة بما يساوي ٠٠٠ ٦٠٠ فرنك تقريباً مع كلّ باخرة انكليزية تنطلق من بيروت كل شهر»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٤١٩، تقرير من دوفال (Deval) حول تجارة بيروت سنة ١٨٣٨، ٢٠ حزيران/يونيو ١٨٣٩.

٣٤. J. BOWRING: *Report on the Commercial Statistics of Syria*, (*Parliamentary Papers*, vol. XXI), Londres, 1840, p. 90.

٣٥.(ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٣٤٣، تقرير من هـ.غي حول تجارة بيروت سنة ١٨٣٧، ٢٠ آذار/مارس ١٨٣٨.

٣٦.(م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٩، ١٨٤١، تقرير حول تجارة بيروت سنة ١٨٤١.

على وجه الخصوص أن «هذا الوضع [أي العجز في الميزان التجاري مع أوروبا وتدهور الإنتاج السوري] قد أنهك البلاد إلى حدّ يكفي لكي تنفد جميع العملات الفضيّة والذهبيّة التي تساوي قيمتها الأصلية قيمتها الاسمية تقريباً. وما تبقّى من العملات تختلف قيمته الأصليّة عن سعره المعلن، ولا يتمّ تصديره لهذا السبب. وفي كلّ الأحوال، فإن هذه النقود المتبقّية تحمل كلها أثراً راسخاً يدلّ على أصلها إذ إنها مثقوبة مما يعني أن مصدرها العقود والحلى النسائية الأخرى التي اضطرّ أصحابها إلى التخلّص منها. إنها الحلى التي حوّلها البؤس إلى نقود فأعادها بذلك إلى استعمالها الأوّل»[٣٧].

وبالطبع، كان جزء من العملات الخارجة عن طريق بيروت يستخدم لتسديد المشتريات أو للمضاربة في أسواق تجارية أخرى شرقي حوض البحر المتوسّط، وعلى رأسها الإسكندرية[٣٨]. يبقى أن هذا التسرّب للمعادن الملاحظ في بيروت، يشهد على الإفقار العام الذي لحق بسوريا؛ وعلاوة على ذلك، فإن هذا التسرّب ليس سوى الوجه المحلّي لحركة عمّت الولايات الأسيوية في الإمبراطورية العثمانية[٣٩]. وقد ترتّب عليه أن نظام الجباية أصبح بالغ الظلم بينما أخذت خطورة الوضع المالي للدولة تتفاقم؛ وكان النقص المتزايد في العملة أحد الأسباب المهمّة للتلاعب الذي لجأت إليه الحكومة العثمانية والذي أدّى إلى انخفاض أكبر في قيمة عملتها[٤٠]. وفي

٣٧. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٤٧٣ـ ٤٧٤، مذكّرة من بوريه حول تجارة بيروت، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٨٤٢. حول الادّخار بتجميع الجواهر، أنظر الفصل التاسع.

٣٨. «يتمّ تبادل النقود بين مصر وسوريا على نطاق واسع للغاية، ويمكن أن يبلغ إجمالي الطرود النقدية المتبادلة بين البلدين بضعة ملايين. . .». غير أن «النقود المرسلة أكثر من النقود الواردة لكون سعر الصرف يكون عامة مربحاً أكثر في الإسكندريّة، مما يدفع إلى إضافة النقود باستمرار بغية شراء سندات [تصلح] في أوروبا. وباتت هذه العمليّات التي تشكّل بحدّ ذاتها مضاربة مناسبة للغاية في بلد مضطرّ أن يودع دون توقّف لتلبية [حاجة] أسواقه. ويوجد في ذلك فائدة لمصر وتابعاتها لكون تلك العمليّات تدفع بجزء من العملة عبر الإسكندرية بدلاً من ذهابها مباشرة إلى أوروبا»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٢٣٦، تقرير من غي حول تجارة بيروت في عام ١٨٣٦، ٢٤ أيار/مايو ١٨٣٧.

٣٩. F.E. BAILEY: *British Policy and the Turkish Reform Movement; A Study in Anglo-Turkish Relations, 1862-1853*, Harvard Univ. Press, 1942, p. 77 et tableau II, p. 75.

٤٠. أنظر الفصل التاسع. من سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٨٤٠، عانت سوريا أيضاً من أثر تحوّل العملات المصرية وتزييفها؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر، الورقة ٢٣٤، برقية غي، ٣١ آذار/مارس ١٨٣٣؛ بيروت، ٢، الورقة ٦٧، برقية غي، ٢٧ حزيران/ يونيو ١٨٣٦؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٣، =

عام ١٨٤٤ ، أدخلت إصلاحات على النظام النقدي وتمّ سك نقود جديدة من الذهب والفضّة تقلّد العملات الأوروبيّة. إلّا أن كميّة النقود الجديدة التي وُضِعَت في التداول لم تَكْفِ لتلبية الإحتياجات؛ وأعلنت الحكومة الحظر على تداول النقود التركيّة القديمة والعملات الأوروبيّة، وكذلك على المضاربة والتهريب الناجمين عن هذا التداول، ولكن إعلانها لم يلق تجاوباً.

وهذه شهادة أخرى عن سنة ١٨٤٧ : «كانت أوّل عقبة يواجهها المرء إذا أراد سلوك الطرق النظاميّة تتمثّل في غياب العملة؛ أما العملات الجديدة المسكوكة والموضوعة في التداول من قبل الحكومة التركيّة فلم تكن تساوي في أحسن الأحوال سوى عشر العملات القديمة؛ لذا فهي غير متوفّرة بكميّة تكفي لجعلها تحلّ محلّ العملات القديمة وتمكّن من سحبها. هناك نقص في المال؛ هذا هو جوهر المشكلة، وطالما بقيت هذه العقبة لن تجدي جميع الإجراءات التي ستتخذ لمنع المضاربة بالأموال العامّة»[41].

كان الطرف الغربي يبذل جهداً تحليلياً بمستوى الخبرة والمهارة اللتين اكتسبتهما أوروبا فيما يتعلّق بالوقائع الاقتصاديّة، وهو جهد كان في خدمة الإزدهار الاقتصادي. في عام ١٨٣٧ ، لم يجد أحد التجار المسلمين ما يختم به رسالته بعد الإشارة إلى التقلّبات في أسعار البضائع في مدينة طرابلس سوى حكمة قديمة حوّرها بحيث تنطبق على نظام إقتصادي مسلوب المبادرة فقال إن «الأسعار والأعمار بيد الله»[42]. كانت

= ١٨٣٩ ، ملفّ «سلطات محليّة»، مذكّرة دوريّة من السلطات المصرية حول سحب بعض العملات، ٣ آب/ أغسطس ١٨٣٩ ، وإحتجاج مندوبي التجارة الفرنسيّة على هذا الإجراء، ١٢ آب/أغسطس ١٨٣٩ .

٤١ . (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، الورقة ٣٤٧ـ ٣٤٨، «تقرير حول التجارة في سوريا سنة ١٨٤٦» بقلم ياجر ـ شميت (Jager-Schmidt)، حزيران/ يونيو ١٨٤٧ .

٤٢ . (م إ آ) (أوراق آل بيهم) ٧٨٦٨، رسالة من عبدالله بربري إلى عبدالله وعمر بيهم، ٢١ رجب ١٢٥٣هـ/ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٣٧ . في جمادى الثاني سنة ١٢٥٢هـ/ أيلول ـ تشرين الأول/سبتمبر ـ أكتوبر ١٨٣٦ ، كان آل بيهم، التجار المسلمون الكبار في بيروت والمطّلعون دوماً على أسعار المعادن الثمينة والعملات، يلاقون صعوبة في تحصيل ثمن البضائع التي أرسلوها إلى الباعة بالمفرّق: وكانت الإجابة توجّه إليهم بأن أصحاب الدكاكين مدينون (م إ آ ـ ٩٨٢٥)، ولا يدفعون ما عليهم (م إ آ ـ ٩٨٢٨)، ولا يمكنهم إرسال الأموال لأن التجارة معطّلة في دمشق (م إ آ ـ ٩٨٥٨)، وأن اليهود عاطلون عن العمل ومحلّات الصيارفة مقفلة (م إ آ ـ ٩٨٩٩)، وقد تعرّض آل بيهم بدورهم لمطالبة لجوجة من قبل ممثّلهم في مرسيليا، السيد حمصي، بأن يدفعوا كيساً من العملات بقيمة ٥٥٠٠ فرنك (م إ آ ـ ٧٩٧٥، مرسيليا، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٧). • «الأسعار والأعمار بيد الله»: أصبح قولاً مأثوراً وقد أورده أنيس فريحة في

النقمة الشعبية موجّهة ضدّ الأموال المفروضة لكونها من أوضح أسباب الإنفاق والقهر: وإذا كان بيان **التعريفة*** لسنة ١٨٣٨ قد نبّه أكثر إلى التجارة والمنافسة الأجنبيّة فإن السخط الناجم عنه قد انصبّ في الأساس على رسم فرضه العثمانيّون. لكنّ تسرّب المدّخرات المترتّب على طبيعة التبادل وعلى العجز في الميزان التجاري جاء مكمّلاً لنزف المدّخرات بفعل الجباية وزاد من خطورة أثره الاجتماعي والاقتصادي حيث بلغ حدّاً لم يسبق له مثيل، وترافق مع تحوّلات السوق، وتمّ بما يوافق مصالح أوروبا. لقد تواصل التسرّب حتى نفدت المدّخرات المتراكمة خلال القرون السابقة. وفي مطلع الأربعينات (١٨٤٠)، كانت الإضطرابات تعبث في لبنان، وطالت وراء هذه الجبهة أنحاء متعدّدة من المناطق العربية كافة، من البحر الأبيض المتوسّط إلى الخليج الفارسي، وفي كردستان[٤٣]؛ كانت هذه الأحداث تعكس أزمة في السلطة، ولكن هذه الأزمة إرتبطت بحالة عامة من عدم الإستقرار كان الضيق الاقتصادي أحد عناصرها. وفي أواسط القرن التاسع عشر، بلغ التزيف النقدي حجماً ذا خطورة خارقة لأن تجارة أوروبا الناشئة صناعياً، إمتصّت بحكم طبيعتها، العملات والمعادن الثمينة بوتيرة متسارعة دون أن تقدّم بدلاً ذا قيمة كافية. ولقد زاد من حجم هذا التسرّب للمعادن أن الإحتياجات النقدية الأوروبيّة السابقة لعام ١٨٥٠ خلقت طلباً عليها.

وهكذا أدّى التبادل بين المشرق وأوروبا إلى حرمان التجارة من إمكانيّاتها ومن بعد، إلى استنزاف مصادرها. وظهر التفاوت بين النمط الجديد، والإيقاع الجديد، والحجم الجديد للتبادل من جهة، وبين استمرار العمل بالمناهج القديمة فيما يتعلّق بحركة الأموال وتصريف البضائع، كما يتبيّن من المفاهيم **المركنتيليّة**** القديمة الواردة في النصوص القنصليّة التي استندنا إليها.

معجم الأمثال اللبنانية الحديثة. ص ٣٩، رقم ١٨٤ (المترجم).

* التعريفة (tarif): من العربية «تعريف» أي «تبليغ» (notification)، جدول يشير إلى مبلغ الرسوم المطلوب دفعها والأسعار المحدّدة لبعض السلع أو لبعض الخدمات، بجمل هذه الأسعار (المترجم).

٤٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٩، ١٨٤١، المراسلة القنصلية القادمة من دمشق وبغداد؛ (م م ع وخ) ٧٨/ ٤٤٧، برقيّة وري (Werry) إلى بونسونبي (Ponsonby)، دمشق، ٦ أيار/مايو ١٨٤١.

** المركنتيليّة: (mercantilisme): نظريّة إقتصاديّة نشأت في القرنين السادس عشر والسابع عشر وتعتبر أن المعادن الثمينة، أي الذهب والفضّة، يكوّنان أساس ثراء الدولة ولذا يفترض السعي الى تزويدها بهما (المترجم).

وطأة الظروف الأوروبيّة وأزمة المشرق

إستدعى التغيير في أساليب التعامل التجاري في العصر الصناعي، وجود نمط جديد لتداول رأس المال مؤهّل لمواجهة اختلال التوازن الإنتاجي المتزايد بين الشرق والغرب. وفي هذا الصدد، كانت المبادرة مرّة أخرى في يد الذين كوّنوا لأنفسهم نظاماً حديثاً للائتمان والاستثمار.

لقد تأثّرت علاقات أوروبا والمشرق من جرّاء ارتفاع الأسعار الذي شهدته الخمسينات (١٨٥٠)، وورود الذهب الأميركي والأسترالي، والتوسّع الباهر للأعمال الفرنسيّة، وتحسين التنظيم المصرفي.

وهكذا، لم يعد الاندفاع في البحث عن المعادن الثمينة في الشرق الأدنى على حالته السابقة، واعتمدت التجارة الأوروبية لتدعيم بقائها في المنطقة على أدواتها النقديّة الخاصة بها. قدّمت فروع البنوك الأوروبيّة والمؤسسات المصرفية التي تمّ إنشاؤها بعد عام ١٨٥٠ في المدن الكبرى شرقي حوض البحر الأبيض المتوسّط رأس المال وإمكانيّات التبادل الضروريّة للتوسّع التجاري الأوروبي واستثماراته، ولتلبية احتياجات التجارة المحليّة وكذلك احتياجات الدولة العثمانية[٤٤]. وأصبح تداول العملات الأوروبية[٤٥] ـ غير الشرعي في بادئ الأمر ثم المتسامح فيه[٤٦] ـ علامة التبعيّة الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية أكثر من أي وقت مضى في حين كان إيقاع التبادل وحجمه يتناميان بسرعة.

يقدّم الجدول رقم ١ (أنظر الرسم البياني حول تجارة بيروت، اللوحة ٩) تقديراً لهذا التبادل إذ يبيّن الصادرات والواردات التي تمتّ في بيروت مقدّرة بالفرنك؛ وتستدعي الأرقام المبيّنة بعض الملاحظات والتحفّظات. نبدأ أولاً بملاحظة عامة: لا تزال أسعار البضائع المتبادلة والمبالغ الإجمالية لقيمتها هي نقطة الاستدلال الأساسيّة

---

٤٤. أنظر: M. LÉVY-LEBOYER: «Le rôle historique de la monnaie de banque», *Annales É.S.C.*, XXIII, 1968, p. 1-8.

٤٥. منذ أن بدأت الإصلاحات العثمانية تتطرّق الى المجال النقدي «كانت تستبدل العملات القديمة فور سحبها من التداول بعملات أوروبيّة بدلاً من العملة التركيّة التي لم تتمكّن الحكومة أبداً من توفيرها بكميّة كافية لتلبية احتياجات التجارة. وينتج عن هذا الواقع أن نصف النقود، على الأقلّ، المتداولة اليوم في سوريا يتكوّن من عملات فرنسيّة، وانكليزية، وروسيّة»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٤٠٩، برقية لساردا (Lesparda)، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٢.

٤٦. B. C. COLLAS: *La Turquie en 1864*, Paris, 1864, p. 167.

التي تسمح بالتقدير الكمّي لأثر الاقتصاد الأوروبي على اقتصاديّات أقلّ تقدّماً منه، خاصة وأن الإتصال قد تمّ عن طريق العمل التجاري قبل أن يتمّ عن طريق الإستثمارات وان الظروف الأوروبيّة في الفترة التي ندرسها قد ضغطت على الشرق الأوسط من خلاله (أي من خلال العمل التجاري). وإذ حاول القناصل تقدير الواردات والصادرات منطلقين قدر الإمكان من قيمة تكاليف النقل لكلّ باخرة ولكلّ سلعة إستهلاكيّة، فقد كان ذلك تلبية لاحتياجات الأعمال الغربيّة؛ إن المحفوظات القنصلية تقدّم لنا هذه الأرقام. يستحيل عملياً، فيما يتعلّق بنمط الاقتصاد السابق للعهد الصناعي والخالي من إحصائيات عامة حول الإنتاج، حساب الدخل الإجمالي ودخل الفرد على سبيل المثال؛ وباستثناء المعطيات المتوفرة حول التجارة الخارجية، تقتضي معرفة الوضع الاقتصادي الداخلي الإعتماد على علامات تزايد الفقر أو الثراء، وعلى المعلومات التي يمكن استخلاصها من جباية الأموال وإحصائيات السكّان، وحالة الأدوات المستخدمة، وظروف الإنتاج الزراعي والتبادل، وعدد الأنوال العاملة (والتي غالباً ما يحصيها الأجانب)، والشكاوي والإضطرابات الاجتماعيّة، وطبيعة الأزمات، ووضع مختلف الفئات الاجتماعيّة ـ من الفلاحين إلى كبار التجار ـ، أي، بشكل عام، الإعتماد على تحليل إجتماعي متكامل.

كان نموذج «وقائع التجارة والملاحة» لعامي ١٨١٤ و١٨١٩ معقّداً ومحدوداً للغاية في آن واحد بحيث يصعب جمع المعلومات من خلاله واستثمارها؛ وبعد أن تمتّ مراجعته في عام ١٨٢٧ [٤٧]، إستخدم لوضع الجداول المتعلّقة بتجارة بيروت حتى بداية الستينات (١٨٦٠). ورغم التعليمات المفصّلة حول كيفية إستخدامه، كان النموذج المفروض على القناصل يتضمّن هامشاً من عدم الدقّة فيما يتعلّق باختيار الفئات بحيث قد يحمل على النقصان أو التكرار مثلاً بالنسبة إلى البضائع التي تتولّاها

٤٧. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١١، ١٨٢٧، ملف «الوزارة»، إرسال نموذج جديد عن جدول بيانات الملاحة ومذكّرة توضيحيّة، باريس، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٧، المحفظة ١٢، ١٨٢٨ ـ ١٨٢٩، ملفّ «الوزارة»، مذكّرة تشرح كيفيّة استخدام النماذج الجديدة لبيانات التجارة (واردات وصادرات)، باريس، ٢١ حزيران/ يونيو ١٨٢٨، وبرقية من لا فرّانيه (La Ferranays) تكمّل هذه التعليمات، باريس ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٨. كان الهدف من النماذج الجديدة توفير معلومات متنوّعة حول العلاقات التجاريّة بين الأقطار الأجنبيّة المختلفة ـ بينما لم تكن النماذج القديمة تحتوي تفاصيل سوى عن تجارة فرنسا ـ وكانت تتوافق مع النظام المتّبع في الجمارك الفرنسيّة لإجراء الأبحاث الخاصة بهذا الميدان.

«الملاحة في أعالي البحار» أو المخصّصة «لتجارة القوافل». لكن الأهم أن الأرقام، كانت تحمل على الشكّ نظراً الى الظروف المحليّة المحيطة بتحصيلها، حتى أن القناصل كانوا، في كل سنة، ينبّهون وزاراتهم بعد عرضها عليهم إلى ما تتضمّنه من نقص بسبب عمليّات التهريب، والتزوير، والنفاق المختلفة سواء أكانت من فعل التجار أو من فعل ملتزمي الجمارك. وعلى سبيل المثال، نورد فيما يلي تعليقات ثلاثة كتبها القناصل بين العامين ١٨٣٠ و١٨٥٠.

كتب أحدهم عام ١٨٣٢: «يواجه البحث عن معلومات دقيقة حول حمولات تلك السفن [اليونانية والعثمانية] القدر نفسه من الصعوبات التي تعترض بحثاً مماثلاً يتعلّق بالسفن الأجنبيّة، وذلك لأن مصلحة الجمارك (مثلها مثل القنصليات المختلفة) تحيط بالسريّة كل ما له علاقة بشأنها الخاص ولا يمكن لأي شيء أن يدفعها إلى العدول عن هذا المبدأ. يدفع رجال الجمارك، وهم من تجار البلد أو من الملتزمين، مبالغ مقدّرة كما لو أنهم غير قادرين على تحقيق أي ربح كان. ويعتقدون أن هذه الخدعة تجعلهم في منجى من أيّة زيادة بينما يخشون في حال سمحوا لأحد بالنفاذ إلى أسرارهم، أن تفرض عليهم رسوم بقدر الأرباح التي يحقّقونها»[٤٨].

وجاء في رسالة أخرى من سنة ١٨٤٤: «نظراً إلى صعوبة الحصول على المعلومات في المشرق، ونظراً الى أن تلك المعلومات غير دقيقة إلى حدّ كبير، فإن وقائع الواردات والصادرات والنقل البحري التي تقدّمها القنصلية الملكية في بيروت إلى الوزارة ناقصة للغاية، هذا حتى لا نقول أنّها غير صحيحة. وبالفعل... لا تقدّم مصلحة الجمارك معلومات صحيحة أبداً، إمّا لأن الفوضى السائدة فيها لا تمكّنها من ذلك وإما لأن هناك غرضاً ما وراء امتناعها عن الإدلاء بالمعلومات»[٤٩].

وجاء في عام ١٨٥٠: «يبدو أن رجل الجمارك، إذ يحاول إخفاء أرباحه كملتزم إزاء الحكومة، يفضّل وضع أرقام أصغر من الكميّات الفعليّة التي عُرِضَت على الجمارك. لذا اضطررت إلى مقارنة أرقام مصلحة الجمارك بمعلومات وجدتها لدى

٤٨. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر، الورقة ٢٢٣، برقية بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٣، يبرّر فيها هـ. غي عدم تمكّنه من وضع بيانات التجارة والملاحة لعام ١٨٣٢ بأنه، أثناء قضاء إجازته في فرنسا، لم يتمّ تسجيل حركة «الوصول والخروج» في القنصليّة مما يصعّب عليه كثيراً الإطّلاع عليها بعد ذلك.

٤٩. (ش خ)، المراسلة القنصليّة، بيروت، ٥، الورقة ٨٤، تقرير من بوجاد حول التجارة والملاحة في بيروت سنة ١٨٤٤، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٥١.

مصالح أخرى. . . الأخطاء فيها تتعلّق بالصادرات على وجه الخصوص. وبالفعل، أميل إلى الإعتقاد أن حجم التهريب فيما يتعلّق بمادة الحرير يمكن تقديره بزيادة الربع على الرقم المدوّن في البيان»[50].

ومن الأسباب الأخرى الداعية الى الشك أن رقم الإجمالي لبعض الأعوام يتضمّن «مواد من الذهب والفضّة». ويكفينا للحكم على تلك الأرقام أن نقارن بين الرقم المذكور لصادرات سنة ١٨٣٨ في الجدول رقم (٢) وبين المعلومة المنقولة عن القنصل ومفادها أنه تمّ في السنة نفسها تصدير ما تقارب قيمته ٠٠٠ ٦٠٠ فرنك وذلك لكلّ باخرة انكليزيّة تغادر بيروت كل شهر»[51] دون أن يصرّح عن هذه الصادرات. وبالطبع، كانت الفئة الواردة في وقائع التجارة تحت باب «مواد من الذهب والفضّة» تعزّز الالتباس ما بين المعدن-السلعة والمعدن المتّخذ وسيلة للدفع. ومع ذلك، وحيث أنه تمّ إدخال هذه الأرقام الإجمالية في الحسابات الشاملة، لاسيما في

٥٠. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «تجاري»، «إرسال بيانات التجارة والملاحة لعام ١٨٥٠»، ٢٦ تموز/ يوليو ١٨٥١. كانت الآراء تختلف حول التزام الجمارك ومترتباته: قال أحدهم أن ملتزمي الجمرك كانوا يستفيدون من موقعهم كتجّار «ويعرّضون تجارتنا لمنافسة خطيرة» (ش غ، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٢٨، برقية بوجاد، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٨٤٥)؛ وأشار الآخر إلى أن المنافسة القائمة بين ملتزمي الموانئ المختلفة جعلت الملتزمين في بيروت يجرون تخفيضاً على الرسم المتكامل بنسبة ٥٪ على الواردات ولاسيما على البضائع العابرة، مما شجّع الحركة في هذا المرفأ (المصدر نفسه، تقرير ياجر-شميت حول التجارة في سوريا سنة ١٨٤٦، حزيران/يونيو ١٨٤٧). في عام ١٨٥٢، بادر الوالي الجديد فور وصوله إلى بيروت، بتوقيف مدير الجمرك لأنه لم يوف بتقرير صادق حول أداء إدارته، بل وكان مديناً بمبلغ كبير للباب العالي (المصدر نفسه، بيروت، ٦، الورقة ٤٠٩، برقية من لساردا، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٢). لقد استبدلت مكانته بمصالح أكبر. إنها: «جمارك سوريا التي التزمها منذ بضعة أعوام أناس من الأرمن بدعم من صيارفة الحكومة [من حيّ غلاطة] في القسطنطينية، أقاربهم في الغالب، أو شركائهم، أو كافليهم إزاء الخزينة الأميرية؛ ويتمتّع الملتزمون أيضاً بدعم باشاوات الولايات ويستفيدون إلى أقصى حدّ من الحماية الممنوحة لهم؛ وكثيراً ما يرتكبون تجاوزات ويوقعون الظلم بالأهالي بأفعالهم التعسّفية التي، للأسف، تغضّ السلطات، النظر عنها. وتضطرّ القنصليّة إلى التدخلّ يوميّاً تقريباً لمنع تعدّي رجال الجمارك على مصالح التجارة الفرنسية»؛ المصدر نفسه، بيروت، ٧، الورقة ٧٢، برقية دو ليسبس، ١٥ شباط/فبراير ١٨٥٥.

٥١. أنظر الهامش (٣٣) في هذا الفصل. «لم يستطع الجمرك تزويدي ببيان عن الطرود النقديّة من الذهب والفضّة المرسلة من بيروت سنة ١٨٣٣ لأنه لا يوجد لديه سجلّ بالأشياء التي لا تدفع له أي رسم»؛ (ش غ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر (للمرّة الثالثة) الورقة ٣٠، تقرير غي حول تجارة بيروت سنة ١٨٣٣، ٢٠ آذار/مارس ١٨٣٤؛ وردت الملاحظة نفسها في تقريره حول تجارة بيروت سنة ١٨٣٦، المصدر نفسه، بيروت، ٢٢ الورقة ٢٣٤، تقرير ٢٤ أيار/مايو ١٨٥٧.

الأربعينات والخمسينات (١٨٤٠ـ١٨٥٠)، فمن المهمّ أن نقارنها بالأرقام الإجمالية الواردة في الجدول رقم (١).

خلال الأربعينات، صدّر الجزء الأكبر من «مواد الذهب والفضّة» من «مصر» و«تركيا»، أي من موانئ شرقي البحر المتوسط الأخرى؛ وفي العقد التالي، كانت فرنسا والنمسا المورّدتين الرئيسيتين. وبينما احتلّت انكلترا المرتبة الأولى بفارق كبير بين البلدان التي استقدمت المعادن الثمينة من سوريا في الأربعينات (١٨٤٠)، حلّت النمسا وفرنسا محلّها في الخمسينات من القرن التاسع عشر. ويستنتج من هذه الأرقام أن نشاط البلدين قد وازن بعض الشيء ما بين خروج النقود ودخولها[٥٢]، وذلك دون حسبان الأدوات النقديّة الأخرى التي تطوّر استخدامها مع تقدّم الأعمال.

وتنطوي الأرقام المتعلّقة بتجارة بيروت، في حالتها هذه، على فائدة مؤكّدة في تمثيلها القياس الإجمالي لنمو التبادل، ووتيرته والتفاوت بين الواردات والصادرات.

وإذا كانت متابعتنا للظروف سنة بعد سنة غير ممكنة في إطار دراستنا هذه فلا بدّ أن نلاحظ الإنخفاض الذي طرأ في العامين ١٨٤٧ و١٨٤٨ (الجدول رقم (١) والرسم البياني في اللوحة رقم (٩) هل تعود «الفجوة» الملحوظة إلى نقص متزايد في الدقّة عند تدوين الأرقام أم انها ناجمة عن انخفاض كبير للغاية طرأ فعلاً على عمليّات التبادل؟ وحيث أن الافتراض الأوّل ليس مستبعداً، يجدر التنبيه إلى انعكاس الأزمات الأوروبيّة على سوق بيروت بوجه الخصوص وتزامنها مع قلّة المحصول في سوريا سنة ١٨٤٧، ومع تفشّي وباء الكوليرا ونفاد الموارد النقديّة إلى حدّ كبير فيها سنة ١٨٤٨[٥٣]. وفي كل الأحوال لم تكن آثار هذا الانخفاض كارثية على سوريا؛ وإذا

٥٢. سنة ١٨٥٥، زادت الواردات بنسبة ٧٠٪ بالمقارنة مع واردات سنة ١٨٥٤، «وكان لفرنسا الحصة الكبرى في هذه الزيادة. المنتجات القادمة من هذا البلد والتي زادت بالنسبة الأكبر كانت على وجه الخصوص، مادتي الذهب والفضّة، والحدايد، والورق، والخردوات، والسكريات»؛ إلّا أن مادتي الذهب والفضّة وردنا أيضاً بين الصادرات؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ١٤١ـ ١٤٢، تقرير حول التجارة والملاحة في بيروت في سنة ١٨٥٥، ١٧ آب/أغسطس ١٨٥٦.

٥٣. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الورقة ٧ـ ٨، برقية بيريتيه، ٢٦ نيسان/أبريل ١٨٤٨؛ الورقة ١٨، تقرير حول التجارة وملاحة بيروت سنة ١٨٤٧، ٥ تموز/يوليو ١٨٤٨؛ الورقة ١٠٣، برقية من بوريه، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٨. حول الكوليرا، أنظر الفصل الرابع.

جدول رقم (١). تجارة بيروت[٥٤]

	الصادرات	الواردات
١٨٢٥	٣ ٩٩٥ ٦٤٥ فرنك	٥ ٩٠٧ ٨٧٣ فرنك
١٨٢٦	٢ ٠٠٠ ٥٦٥	٢ ٨١٢ ٣٤٠
١٨٢٧	٣ ٧٢١ ٢١٥	٥ ٠٦٨ ١٦٢
...		
١٨٣٣	٥ ٨٦٨ ١٩٠	١١ ١٨٥ ٥٢٤
١٨٣٤	٨ ٣١٦ ٥٦٨	١١ ٩٥٥ ٧٥٠
١٨٣٥	٧ ٠٦٧ ٧٢٩	١٢ ٠٤٨ ٤٨٢
١٨٣٦	٩ ٠٤٦ ٣٨٨	١٦ ٥١٧ ٥١٢
١٨٣٧	٦٣٥٦٢١٨	١١ ٧١٢ ٤٠٥
١٨٣٨	١٠ ٠٦٩ ٠٤٧	١٥ ٤٢٩ ٨٣٤
...		
١٨٤١	١٥ ٣٦٩ ٤٨٩	١٩ ٧٤٧ ١٥٨
١٨٤٢	١٦ ٠١٣ ٠٠٠	٢٨ ٤٠١ ٠٠٠
١٨٤٣	١٦ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٢ ١٦٣ ٠٠٠
١٨٤٤	١٥ ٨٦٢ ٠٠٠	٢٤ ٤٣٠ ٠٠٠
١٨٤٥	١٦ ٠١٢ ٠٠٠	٢١ ٧٨٨ ٠٠٠
١٨٤٦	١٠ ٠٨٥ ١٨٠	١٥ ٧٦٦ ٥٦٠
١٨٤٧	٥ ٨٦٣ ٠٠٠	٩ ١٥٤ ٠٠٠
١٨٤٨	٦ ٠١٠ ٦٧٥	٩ ٥٢٨ ٢٠٦
١٨٤٩	١٧ ٩١٤ ٨٣٥	٢٢ ٨٤٥ ٦٧٥
١٨٥٠	١٧ ٩٧٨ ٨٤٢	٢٤ ٩٢٥ ٧٠٠
١٨٥١	١٥ ٧٦٧ ٥٥٠	٢٢ ٣٧٨ ٣٩٧
١٨٥٢	٢٠ ٢٦٦ ٨٦٠	٢٠ ٨٦٣ ٨٨١
١٨٥٣	٢١ ٨٤٠ ٤٠٢	٢٤ ٨٤٨ ٧٤٠
١٨٥٤	٢٦ ٤٠٣ ٤٨٠	٢٠ ٩٥٧ ٤٢٢
١٨٥٥	٣٩ ١٢٦ ٦٢٠	٣٥ ٧٥٠ ٣٤١
١٨٥٦	٤٠ ١٩٠ ٢٤٦	٣٤ ٢٤١ ٢١٤
١٨٥٧	٤٠ ٣٣٩ ٩٠٠	٤٠ ٤٥٧ ٩٩٠
...		
١٨٦٢	٣١ ٢٧٩ ٠٠٠	٤٦ ٥٢١ ٠٠٠

٥٤. تمّ اقتباس الأرقام الموافقة للسنين التالية: ١٨٢٧، و١٨٣٣ حتى ١٨٣٧، و١٨٤١ حتى ١٨٤٦، و١٨٥٢ حتى ١٨٥٥، عن هـ. غي، *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie,* Paris, 1862, p. 229 et 247. وتطابق، باستثناء القليل جداً منها مع أرقام المراسلة القنصلية؛ تمّ اقتباس الأرقام الأخرى من المراسلة القنصلية. أما بالنسبة لسنة ١٨٤٧، فقد تمّ نقلها عن: *Annales du Commerce Extérieur, Turquie, Faits commerciaux,* n° 83, p. 22.

جدول رقم (٢). صادرات وواردات المعادن الثمينة عبر بيروت[٥٥]

	الصادرات	الواردات
١٨٣٨	٥٢٦ ٠٨٣ فرنك	١٣٠ ٠٠٠ فرنك
...		
١٨٤١	٧ ٩٩٩ ٦٦٠	٣٠٨ ٧٥٠
١٨٤٢	٨ ٧١٢ ٦٦٣	٧ ٢١١ ٤٤٠
١٨٤٣	٨ ٣٣٦ ٠٠٠	٢ ٧٧٦ ٧٦٠
١٨٤٤	٧ ٨١٦ ٠٠٠	٣ ٦٥٣ ٧٢٠
١٨٤٥	١٢ ٠٧٦ ٠٠٠	٦ ٠٢٠ ٠٠٠
...		
١٨٤٧	٣ ٢٩٥ ٠٠٠	
١٨٤٨	٢ ٧٨٣ ٩٦٥	٨١ ٢٥٥
...		
١٨٥٢	٤ ٠٣٠ ١١٢	٥ ٥٥٢ ٤٤٦
١٨٥٣	٧ ٤٣٠ ٦٤٩	٣ ٨٢٢ ٨١٢
١٨٥٤	٥ ٤٩٤ ٧٨٥	٤ ١٣٥ ٥١٧
١٨٥٥	٦ ٩٥٣ ٥٦٠	٩ ٦٦٠ ٧٣٦
١٨٥٦	٧ ٦٢٥ ٤٤٠	٧ ٥٩٧ ٩٠٣
١٨٥٧	٦ ٦٦٢ ٣٥٢	٦ ٤١٤ ١١٧

كانت صادرات الحرير قد عانت من جرّائه وتدنّت الأرباح التجاريّة بشكل كبير، فلم يُشَر إلى حدوث إفلاسات في بيروت حيث استمرّت المؤسسات التجارية تعمل برأس مال صغير، أما الانخفاض في واردات الأقمشة الأوروبيّة فقد خفّف من وطأة المنافسة الخطيرة على الإنتاج الحرفي في المدن.

لقد رأى القناصل أن العجز المزمن في الميزان التجاري لبيروت في الثلاثينات وبخاصّة في الأربعينات من القرن التاسع عشر كان ناتجاً عن الانخفاض المتزايد في حركة تصدير البضائع العابرة التي توفّرها القوافل التجاريّة في دمشق، وعن أن منتجات سوريا وحدها كانت تشكّل أغلب المبيعات إلى الخارج[٥٦]. وكان تقدير بوريه أن سوريا لم تنتج أكثر مما كانت تفعله في الماضي ولكنها زادت من صادراتها

٥٥. نقلاً عن البيانات السنوية لتجارة بيروت. لقد تمكّنت، لحسن الحظّ، من الإطّلاع على تفاصيل هذه الجداول المحفوظة في (م ق ع) بيروت، لأن البيانات المرافقة للتقارير السنوية لم يحتفظ بها ضمن محفوظات الشؤون الخارجية.

٥٦. «مقابل الأجواخ، والأقمشة القطنية والحريريّة، والطاقيّات، والبنّ، والسكّر، والصبغات، والخردوات التي نأتي بها من سوريا سواء كانت هذه السلع مخصّصة للعبور أو للاستهلاك، نأخذ من بيروت، ويافا، وحيفا،

لتسديد مشترياتها الدائمة التزايد من المنتجات الأوروبيّة[٥٧]؛ وهذا ما اعتبره دلالة عن إفقار بلد كان في إمكانه أن يكون إنتاجه الزراعي أكثر ازدهاراً بكثير[٥٨] لو توفّرت له ظروف أفضل للإستثمار، ما دام غير قادر على دعم حرفة النسيج أمام المنافسة الأوروبيّة. غير أن هذا الطلب الخارجي كان بمثابة دعوة حقيقية الى النهوض ببعض القطاعات الإنتاجية، منها بداية تربية دود القزّ في جبل لبنان، رغم ما كان من أيام صعبة قبل أن يحلّ السوق الخارجي ويثبت محلّ المنفذ الداخلي الذي أخذ يتقلّص مع أزمة النول التي شهدتها مدينتي دمشق وحلب. يشير التقرير حول التجارة لسنة ١٨٥٠، المذكور سابقاً، إلى أن التهريب كان يطول الى الحرير في ذلك الحين. وإذا كان التهريب أصعب عبر ميناء بيروت المراقب إلى حدّ ما، «فإن حمولات بأكملها كانت تغادر سوريا عبر الأساكل التابعة لها دون أن تسدّد رسوماتها بفعل الصفقات المعقودة بين عميل الجمارك والمصدّر»[٥٩]. إلاّ أن الإختلال في الميزان التجاري بين سوريا وأوروبا إستمرّ نظراً الى التباين بين الصادرات المكوّنة من المواد الأولية أو المنتجات نصف المصنّعة كالحرير، وبين الواردات المكوّنة من السلع المصنّعة أو من بضائع كالفحم المخصّص للبواخر.

تبيّن أرقام الجدول رقم (١) إستثنائياً وجود زيادة في الصادرات بالنسبة إلى الواردات، من سنة ١٨٥٤ حتى سنة ١٨٥٦. وقد نتج ذلك أوّلاً عن مبيعات الحرير، وثانياً عن مبيعات «الحبوب والمنتجات الغذائية» سنة ١٨٥٥، أثناء حرب القرم[٦٠].

الحراير، والقطنيات، ومادة الصمغ العربي، والأصباغ بأنواعها، والحبوب الزيتية، وكلّها منتجات مقصورة على التراب السوري، مما يعني أن تجارة الصادرات العابرة تكاد تكون معدومة»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٣، الورقة ٤٧٠، مذكرة بوريه حول تجارة بيروت، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٨٤٢.

٥٧. المصدر نفسه، الورقة ٤٧٦ـ٤٧٧.

٥٨. كانت فكرة شائعة بين القناصل، والتجّار، والرّحالة الأوروبيين في تلك الفترة؛ وهي مرتبطة بفكرة التقدّم الحضاري بالإشراق والتعرّف على الشعوب الصناعيّة.

٥٩. أنظر الهامش (٥٠) في هذا الفصل. كان الأمر يتعلّق برشوة معتمد الجمارك لتجنّب دفع جزء من الرسوم أو دفعها بالكامل. وعلم عن الجمارك في بيروت، أن الباب العالي قد اتّهم في مذكّرة له، سنة ١٨٤٥، أصحاب معامل حلّ الحرير الفرنسيين بتهريب الحرير؛ وتكرّر هذا الاتهام في رسالة وزارية، عام ١٨٥٢، ضدّ الحلاّل فيغون (Figon)؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٤٦، ١٨٥٢، ملفّ «سفارة».

٦٠. كانت زيادة الصادرات من «حبوب ومواد غذائية» المحسوبة بقيمتها، أكبر وقعاً لاسيما وأن ارتفاعاً للأسعار كان قد طرأ بسبب نقص الحبوب في سوريا خلال العامين ١٨٥٤ و١٨٥٥، وبسبب المشتريات الخاصة بتموين «الجيوش والأساطيل الحليفة» المشتركة في القتال في القرم. وما كان يرسل إلى انكلترا (رغم الحظر المفروض على خروج الحبوب)، وبالتالي بسبب «غلاء المواد الغذائية في أوروبا»؛ (م ق ع) بيروت، =

وفي الإحصاءات القنصليّة، إحتلّ الحرير المرتبة الثانية على قائمة الصادرات بعد «مادّتي الذهب والفضّة» ثم انتقل إلى المرتبة الأولى ابتداءاً من سنة ١٨٥٤، وشكّل سنة ١٨٥٦ ربع قيمة الصادرات عبر بيروت. كان الحرير إنتاجاً قديماً في لبنان؛ وقد تحسّنت نوعيّته للغاية بفضل مصانع الحلّ الحديثة التي أقامها الفرنسيون في الجبل منذ عام ١٨٤٠[٦١]. وكانت الخيوط التي أنتجتها تناسب احتياجات الحياكة الأوروبيّة؛ وفي الخمسينات (١٨٥٠) إزدادت فجأة كميّات الحرير المصدّرة، مستتبعة زيادة في إنتاجه بفعل الطلب الكبير عليه من السوق الفرنسي والذي رافقه ارتفاع في الأسعار.

يتعلّق الأمر إذن بنمط جديد من الإستثمار: وبينما كان هذا النمط يتحقّق لصالح التجارة الخارجيّة وصناعة النسيج الفرنسيّة، ويفسح في المجال أمام توغّل رأس المال الأجنبي، دعّم في الوقت نفسه أحد قطاعات الإنتاج المحلّي. وفي تلك الفترة التي كان تشيد طرق المواصلات يستقطب فيها أصحاب المبادرات الجريئة، أنشئ الطريق المعبّد بين بيروت ودمشق ـ ونذكّر بأن الانتقال كان يعتمد حتى ذلك الحين على «الذهاب والإياب المتظمين للبغال والجمال»؛ وقد ساهم في توفير رأس المال الضروري لإنشاء هذا الطريق شركتا السكك الحديديّة باريس ـ أورليان (Compagnie des chemins de fer de Paris à Orléans)، وباريس ـ ليون ـ البحر الأبيض المتوسّط (Les chemins de fer Paris-Lyon-Méditerranée). وهكذا، فإن الشركات التي كانت في يد رجل الأعمال بولان تلابو (Paulin Talabot) هي التي كانت نقلت عن طريق السكة الحديد، والبحر (الميساجري الإمبراطورية، Les Messageries Impériales)، والبرّ، المسافرين والبضائع من باريس إلى دمشق، مروراً بمرسيليا وبيروت. وقد تمّ أيضاً الإستنجاد بموارد تجار البلد الأغنياء وبإهتمامهم لدعم المشروع: «لم يكن أملنا كبيراً، بعد الأزمة التجاريّة التي حلّت في البلاد منذ وقت قريب وبعد المتاعب الطبيعيّة التي نجمت عنها، بأننا ستتمكّن من بيع الألفي سهم المخصّصين لتركيا، إلاّ أن الثقة بنجاح المشروع وبالرجال الذين يتولّونه كانت كبيرة إلى درجة أن الأسهم إكتُتب بها على الفور دون حاجة الى الخروج من نطاق المدن

= المحفظة ٤٩، ١٨٥٤، والمحفظ ٥١، ١٨٥٥، و(ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٨٢، ٨٧، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٩، ١٢٨، ١٤٢ـ١٤٣.

٦١. أنظر الفصل الرابع عشر.

الثلاثة الرئيسية في سوريا، أي بيروت ودمشق وحلب»[٦٢]. وهكذا، كان كبار الوسطاء في سوريا قد انسجموا مع العقليّة الإبتكاريّة الحديثة التي أتاحت لهم المبادرة الأوروبيّة عامّة، وهي هنا الفرنسيّة، الإحتكاك بها.

إستفادت الحركة التجارية في بيروت، المرتبطة بما يحدث من تطوّر في أوروبا، مباشرة من هذه الإستثمارات. أما أوروبا التي كانت وطأتها كبيرة للغاية، فقد فرضت نفسها ليس فقط كنموذج بل كمصدر للدعم أيضاً. وهنا يجدر التذكير بالفقرتين ٢٤ و٢٥ من الخط الهمايوني الصادر بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٨٥٦:

[٢٤] «... وتعمل أشياء توجب الإعتبار لأمورنا الماليّة كاليانكات [أي البنوك] وتعين الرأسمال المقتضى إلى الخصوصات التي هي منبع الثروة الماديّة لممالكي المحروسة الشاهانيّة [٢٥] وتفتح الطرق والجداول المقتضية لأجل نقل محصولات ممالكي الشاهانيّة وتجرى التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة. ويلتفت إلى استفادة المعارف والعلوم ورأس المال لأجل ذلك من أوروبا»[٦٣].

✽

وقد انعكست هذه التحوّلات بشكل متفاوت على عناصر المجتمع المختلفة، وأضعفت الأطر التقليدية مما عاد بالمعاناة على الأكثرية بينما وجد البعض فائدة في ذلك. وظهرت تفسّخات إجتماعيّة جديدة دون أن تختفي القديمة.

ولما جاء الازدياد السريع في حركة التجارة الخارجيّة بعد خسارة فادحة في النقود العينية، فقد أدّى، ومعه الإستثمارات الأوروبيّة الأولى، إلى ترسيخ ارتفاع الأسعار وتعميمه في بلاد داهمها الفقر، كما أدّى إلى وضع هذه البلاد في تبعيّة أكبر لنظام إقتصادي غريب عنها مما جعلها أكثر تعرّضاً لتقلّبات ظروف ذلك النظام. وكانت

---

٦٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٢٣٢-٢٣٤، برقية من القنصل العام دي ليس، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٥٩.

Cf. R. TRESSE: «Histoire de la route de Beyrouth à Damas (1857-1892)», *La Géographie*, LXV, 1936, p. 227-252

٦٣. نصّ هذا المرسوم في:

Ed. ENGELHARDT: *La Turquie et le Tanzimat*, Paris, 1882, t. I, p. 126-127. Cf. R.H. DAVISON: *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, Princeton, 1963, chap. II.

● تمّ نقل النصّ العربي عن مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باللغة العربية تحت عنوان «الدستور» ترجمة نوفل نعمةالله نوفل، طبع بالمطبعة الأدبيّة، بيروت، سنة ١٣٠١ هـ. (المترجم).

منافسة الإنتاج الصناعي الشديدة لإنتاج المدن السورية وهيمنة رأس المال الأوروبي المؤكّدة قد انضمّتا إلى أوجه الإصلاحات العثمانيّة لإشعار المجتمع بتزعزع تنظيمه وسط ما كان يحدث من تغيّرات. وجاءت ردود فعله عنيفة وانطلقت بأشكال تتوافق مع تقاليد تجمّعاته القديمة وإمكانياتها.

تطوّرت كثيراً أعمال التجّار ممن أصبحوا عملاء التجارة الأوروبيّة؛ وأخذوا يشكّلون برجوازيّة جديدة سرعان ما استلهمت الغرب. وكانت مصالحهم تتعارض مع مصالح الحرفيين. لذا ساهموا بإفلاس هؤلاء من خلال إقامتهم شبكات تجاريّة تحرم الحرفيين من العمل ومن المال؛ أو هم جعلوهم في وضع التبعيّة إزاء الإنتاج الأوروبي بتزويدهم بالمنتجات نصف المصنّعة، كفتلات القطن على سبيل المثال. وقد أجمع المراقبون على الإقرار بأن عدداً كبيراً من الأنوال كان قد توقّف عن العمل في مدّة لا تزيد عن بضع سنوات.

وجاء في تقرير لعام ١٨٤٥ أنه: «في هذه الساعة، تستهلك هاتان المدينتان الكبيرتان (دمشق وحلب) كميّة من تلك الأقمشة (السويسرية والانكليزية) تفوق إستهلاك بيروت لها. ولم يبق من الإثني عشر ألف نول الموجودة سابقاً في هاتين المدينتين أكثر من ألف في دمشق وألف وخمسمائة في حلب. وهكذا تكون إتفاقية عام ١٨٣٨ قد أنزلت ضربة قاضية بهذه الصناعات التي تعطّلها باستمرار مضايقات الجمارك، علماً بأن تحصيل الرسوم الجمركية يتمّ في أغلب الأحيان، بأقصى درجات التعسّف»[٦٤]. وبالفعل، كانت الإتفاقيات التجارية لعام ١٨٣٨ تنصّ على أن تغرّم المنتجات المحليّة برسوم عند تداولها داخل الإمبراطورية العثمانية بينما لا تخضع بضائع التجارة الخارجيّة للرسوم إلاّ عند دخولها الأراضي العثمانية أو الخروج منها؛ ويبدو أن سوريا قد عانت بوجه خاص من تلك الشروط إذ لم تكن تخضع

٦٤. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٨٣، برقية من بوجاد، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٨٤٥. التقديرات بالأرقام تقريبية جداً بالطبع. وفي حلب مثال آخر، حيث «انخفض عدد الأنوال بشكل ملحوظ؛ وبدلاً من ١٦ ألفاً أو ٢٠ ألف نول كانت تشغلها المضاربة أصبح الموجود يقلّ عن ألفين؛ هذا علاوة عن أن الأنوال المتبقّية لا تعمل ثلاثة أرباع الوقت سوى في نسج الأقمشة القطنيّة وهي الوحيدة المسموح لها بمقاومة الصناعة الأجنبيّة»؛ H. GUYS: *Voyage en Syrie. Peinture des mœurs musulmanes, chrétiennes et israélites*, Paris, 1855, p. 78. (أدلى هـ. غي بهذه الشهادة قبل سنة ١٨٤٧، وهي السنة التي غادر بها مدينة حلب).

لنظام داخلي بمثل هذه الصرامة قبل عام ١٨٣٨ [٦٥]. وبالطبع، صبّ كل ذلك في مصلحة التجارة الخارجيّة لاسيما وأن سفراء وقناصل القوى الأوروبيّة دافعوا بشدّة عما تضمّنته الإتّفاقيات من شروط خاصة بها. وتوجد دلالة لكون استئناف العمل بشكل مؤقت على بعض الأنوال المهجورة إرتبط بانخفاض الواردات من الأقمشة الأوروبيّة بعد أزمة ١٨٤٧ [٦٦].

في لبنان، كان تحويل مسارات حلّ الحرير، وتبادله بما يتوافق مع مصلحة الحلّالين والتجار الأوروبيين والبيروتيين، قد عمّق أزمة المجتمع الجبلي التقليدي وحرم حرفيي المدن السورية من المادّة الأوليّة المحلولة على الطريقة القديمة؛ وقد أدّى الطلب على تربية دود القزّ في هذا الجبل، حيث كان الضغط الديمغرافي للموارنة كبيراً بوجه خاص، إلى تفاقم التوتّر الداخلي في الوسط الزراعي وإلى جعله أكثر تأثراً بالمواجهة القائمة بين سطوة الغرب ووقائع الشرق. وبالفعل، أجّجت هذه التحوّلات والمصاعب الاقتصاديّة التوتّر الطائفي الكامن في التناقضات الاجتماعيّة. كان كبار تجّار حلب وبيروت أو دمشق، الأشدّ ارتباطاً بالتجارة الغربيّة، من المسيحيين؛ والذين عانوا منها أو بقوا على الصيغ الاقتصادية والفنيّة القديمة كانوا في غالبيّتهم من المسلمين، لم يروا في الغرب لا السند ولا الأمل اللذين كان المسيحيون يبحثون عنهما فيه.

ومن هذا المنظور يسهل تبيّن أسباب موجتي الإضطرابات اللتين تفجّرتا بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٦٠. وقعت الأولى عند نهاية الفترة التي كان تصدير المعادن الثمينة قد بلغ فيها ذروته. وكان سببها المباشر ما أعلنته الحكومة التركية من مطالب جديدة في إطار سعيها إلى إرساء المركزية مما أحوجها إلى الرجال والمال لصيانة جيشها ولمباشرة إصلاحاتها الإدارية.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٠، تمرّد السكّان المسلمون من الضواحي الشرقية لمدينة حلب ضدّ الجنديّة ثم نهبوا منازل عديدة في الحيّ المسيحي مستهدفين على

---

٦٥. (ش غ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، الورقة ٢٧ـ ٢٨، برقية من بوجاد، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٨٤٥.

٦٦. (ش غ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ١٨، برقية من بريتيه، ٥ تموز/يوليو ١٨٤٨. *Annales du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux*, n° 15, décembre 1860, p. 26.

وجه الخصوص بيوت التجّار الأغنياء. من جهة أخرى، كان هذا العصيان قد جاء في أعقاب الإنخفاض الذي طرأ على أسعار الحبوب مما زاد من ضيق فلاحي هذه الولاية وجعلهم يرفضون دفع الميري.

وفي العامين ١٨٥٢ و ١٨٥٣، هجر دروز لبنان قراهم لاسيما بعد تسلّمهم سلفة بضمان حصادهم من الشرانق، واتّجهوا إلى حوران للإلتحاق بإخوانهم في الدين والتصدّي معهم لعمليّة التجنيد. ولقد أدّت أسباب مشابهة في تلك الفترة إلى وقوع اضطرابات أقلّ أهميّة في مناطق مختلفة من سوريا.

أما موجة الاضطرابات الثانية، فقد تمثّلت أساساً بعصيان الفلاحين الموارنة على مشايخهم في مقاطعة كسروان اللبنانية في نهاية عام ١٨٥٨، وبالمجازر التي ارتكبها الدروز والمسلمون سنة ١٨٦٠ ضدّ المسيحيين في جبل لبنان، وفي السلسلة الشرقية، ثم في دمشق. وتفجّرت هذه الموجة في نهاية العقد الذي اتّسم بازدياد شديد في حركة التجارة الخارجية.

نتجت هذه الوقائع بالطبع عن التطوّر الذاتي للمجتمع وعن طبيعته. ولكن العلاقة بين تطوّر الوضع الداخلي وبين الوطأة البالغة الشدّة للفعل الذي كان يُمَارَس من الخارج أصبحت منذ ذلك الحين أوثق من ذي قبل. وانضمّت إلى الأسباب الطويلة الأمد عوارض أكثر مباشرة. أشار القنصل العام لفرنسا في بيروت إلى أن الأزمة الاقتصادية الفرنسية لعام ١٨٥٧ـ ١٨٥٨ قد «انعكست بشكل كارثي على الأعمال في سوريا حيث أُعْلِنَ عن إفلاسات عديدة وضخمة، ووقعت البلاد في ضيق مالي غير مألوف إستمرّ حتى نهاية ١٨٥٩، وانتشرت حالة من عدم الثقة، وزاد الوضع سوءاً أن المحاصيل كانت قليلة لمدّة سنتين متتاليتين»[٦٧].

تتيح لنا هذه المعلومات إدراكاً أفضل لحدّة التأزّم الاقتصادي الذي عانت منه دمشق سنة ١٨٥٩ والذي وصفه تقرير آخر على النحو التالي: «إن صناعة أقمشة الحرير والقطن هي إحدى حرف الدمشقيين وتستوعب عدداً كبيراً جداً من العمّال؛ إلّا أنّها كمورد للثروة الوفيرة للغاية في دمشق الأمس، أخذت تتقلّص يوماً بعد يوم بفعل أسباب محدّدة: أوّلها الغلاء الذي أدّى منذ عدّة سنوات إلى ارتفاع في الأسعار

٦٧. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٧، الورقة ٢٤١، برقيّة من بنتيفوليو (Bentivoglio) ١ آب/ أغسطس ١٨٦٠.

نسبته ٥٠٪؛ وثانيها، الرسوم الجمركية الباهظة المفروضة على هذه الصناعة. في الماضي، كانت المواد الأولية ترد من لبنان أو من جواره دون أن تخضع لأي رسم. ومنذ دخول الأتراك إلى سوريا، فرض على الحرير رسم يبلغ ١٢٪ من قيمة المادة ويدفع على أبواب دمشق. وكذلك، لم تكن حركة التصدير في المقاطعات والولايات المجاورة تخضع لأية أعباء. أما اليوم، فقد تحدّد رسم يدفع عن كل قطعة قماش نسبته ٥ أو ٦٪ تقريباً. وفي مثل هذه الظروف، نفهم بسهولة لماذا يتوقّف عدد كبير من الأنوال عن العمل؛ وهذا ما يحدث يومياً». ثم يشير التقرير إلى أن المحصول كان سيّئاً في لبنان سنة ١٨٥٩، ويكرّر القول بأن ارتفاع أسعار الحرير قد شجّع تربية دود القزّ ولكنّه أضرّ بالتصنيع[٦٨].

*
* *

ازدواجيّة البرجوازية الجديدة

تمكّن جبل لبنان، من خلال إنتاجه للحرير وانفتاح مسيحيّيه على الغرب، أن يستفيد من النشاط التجاري الأوروبي بدلاً من أن يكون نصيبه مجرّد الخضوع لمنافسة أو لآثاره النقديّة السيّئة. وبذلك كان وضعه العام يتميّز عن وضع باقي المناطق السورية؛ إلاّ أن هذه الحالة الاقتصاديّة قد ساهمت في إظهار إختلال التوازنات الداخليّة بشكل أكبر لأن المناطق والمجموعات الطائفيّة تأثّرت بدرجات مختلفة ولأن التجّار كانوا المستفيدين بينما انعكست الأحوال سلباً على المقاطعجيّة الذين كان وضعهم قد تدهور من قبل إلى حدّ كبير مما دفعهم إلى استغلال إمتيازاتهم ومواقعهم كوسطاء لممارسة ظلم أكبر على الفلاحين.

كانت أسر الأعيان الكبرى في الجبل مثقلة بالديون. وفي سنة ١٨٤٠، كانت المؤسسة التجارية الفرنسيّة ألتراس وشركاه (Altaras et Cie) المستقرّة في بيروت ومرسيليا، تصفّي أعمالها وتحاول استرجاع قروضها. وكان أسوأ مدينيها أبناء الأمير

٦٨. *Annales du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux,* n° 15, décembre 1860, p. 22.

أنظر:

K. Salibi: «The 1860 Upheaval in Damascus as seen by al-Sayyid Muhammad Abu'l-Su'ud al Hasibi», in W.R. Polk & R.L. Chambers: *Beginnings of modernization in the Middle East* , Chicago, 1968, p. 185-202.

بشير الثاني وأحفاده الذين زاد تعثّرهم السياسي من مصاعبهم المادية[٦٩]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠، كانت ديونهم لهذه المؤسسة قد بلغت ٠٤٩ ١١٣ قرشاً، وكان نصيب الأمير خليل شهاب وحده من هذا الدين يبلغ ٠٠٠ ٥٨ قرش دون ذكر الفوائد. وقد اصطدمت عمليّة استرجاع القروض بمصاعب جمّة إذ رافق الأمراء المذكورون الأمير بشير الثاني إلى منفاه وتركوا إدارة أملاكهم لوكلاء بدأوا بصرف المرتّبات لأنفسهم؛ وفي عام ١٨٤١، تعهّد آل شهاب بتسليم محصولهم من الحرير، إلّا أن مشايخ آل أبو نكد الدروز كانوا، من جهة[٧٠]، قد استولوا عليه في بعض المناطق، بينما كان آل مطر التجّار الموارنة من بيروت[٧١]، من جهة أخرى، يذّون سواهم براعة فيتمكنون من حجز هذا المحصول كبدل عن سداد قروضهم المستحقّة؛ وفي حزيران/ يونيو ١٨٤٢، حصل القنصل الفرنسي، بعد التماس قام به لدى السرعسكر مصطفى باشا، على قرار لصالح مؤسسة ألتراس يقضي بحجز حصّة الأمير خليل من محصول الحرير لحساب المؤسسة المذكورة، دون أن يؤدّي إلى

---

٦٩. حول هذه القضيّة: (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٦، ١٨٤٠، رسائل بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٠؛ المحفظة ٢٩، ١٨٤١، رسائل بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو، ٨ تموز/يوليو، ١٦ تموز/يوليو ١٨٤١؛ المحفظة ٣١، ١٨٤٢، ملفّ «الأفراد»، رسائل بتاريخ ٢٨ نيسان/ أبريل، ٢٩ نيسان/أبريل، ١٧ أيار/مايو، ١٠ حزيران/ يونيو ١٨٤٢.

٧٠. حول هذه التحرّكات أنظر الفصل الثاني عشر. في رسالته المؤرّخة ٢٨ نيسان/أبريل ١٨٤٢، الموجّهة إلى القنصل بوريه، دافع سوفير (Sauvaire)، ممثّل مؤسسة ألتراس (Altaras)، عن قضيّته كاتباً ما يلي بصدد أراضي الأمير خليل شهاب: «يعلم الجميع هنا أن الأراضي المصادرة من آل شهاب لا تبلغ خمس ما يملكونه... ولما كانت أملاك الأمير خليل وأولاده شاسعة وتفوق عشرين ضعفاً ما عليهم من دين لنا، فقد تأكّدنا أنّهم يماطلون في التسديد». يُفهم من هذه المراسلة أن فرع آل شهاب المذكور يملك أراضي على الساحل وفي منطقة الدامور، وفي المناصف والجرد وأن وكلاءه المدبّرين كانوا من المسيحيين باستثناء رجل درزي من آل عبد الصمد. وكان الأمير خليل وأبناؤه يبيعون الجزء الأكبر من حرايرهم عن طريق آل دوماني، أسرة التجّار الموارنة من دير القمر.

٧١. سنة ١٨٣٣، أشارت مؤسسة د. وجـ. مَريني (D. et J. Marini) من مرسيليا إلى هؤلاء التجّار كونهم ممثّليها في بيروت؛ (م ق ع)، بيروت المحفظة ١٥، ١٨٣٣، ملفّ «الأفراد»، رسالة من مرسيليا بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ١٨٣٣. في عام ١٨٣٥، حصل آل مطر المعتمدون لدى البطريركية المارونية، والذين أوصى بهم لامرتين، على حماية القنصلية الفرنسية؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر (جـ)، الورقة ٢٠١، برقيّة من هـ. غي، ٣٠ أيار/مايو ١٨٣٥؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٠، ١٨٣٦، ملفّ «الأفراد»، رسالة لمساندة مؤسسة أوتران بيليه الإبن وبول أوتران (Autran Bellier Fils et Paul Autran) من مرسيليا، ٢٧ شباط/ فبراير ١٨٣٦.

طمأنة المديّنين فعلياً إذ أنه لم يتضمّن أي تحديد بضمان مدّة التنفيذ. وفي عام ١٨٤١، طالبت المؤسسة نفسها أمراء آل أرسلان من الشويفات بسداد دين مستحقّ عليهم بعملة الريال أبو طاقة الفضّية وبالقروش[٧٢]، وفي العقد التالي، أصبح آل بورطاليس هم دائنو القائمقام الدرزي أمين أرسلان كمشترين لحلّالتهم في بتاتر، من قرى الجرد[٧٣].

وكذلك، كان آل أبي اللمع وآل الخازن «مربوطين» من قبل تجّار طائفتهم. وبالفعل، بدا تجّار البلد أكثر كفاءة بكثير من التجار الأجانب في إتمام الوساطة على النحو الأفضل بين أسر الجبل وأوساط التجارة الكبرى، نظراً لخبرتهم بأهل البلد وبالطرق المحليّة المتّبعة في تسويق المحاصيل؛ كانوا عارفين بكيفيّة الحصول على الحرير والبضائع الأخرى بأسعار زهيدة نتيجة موافقتهم على منح السلف بفائدة ربويّة على المحاصيل القادمة، وفي الوقت نفسه بكيفيّة مراعاة القوّة الإكراهيّة لمدينيهم الأعيان بغية إحكام السيطرة على الفلاحين المدينين. من جهتهم، كان رجال الأعمال الأوروبيون يتوقّعون منهم تقديم بعض الخدمات، حدّدها بوضوح البلجيكي هوري سنة ١٨٤٢:

> «على التجّار الأوروبيين المستقرّين في موانيء سوريا أن ينكبّوا بوجه الخصوص على تزويد الأسواق بالمنتجات الأوروبيّة بشكل منظّم. إن تسويق هذه المنتجات داخل البلاد يقع على عاتق التجّار العرب لكونهم الوسطاء الطبيعيين بين الأجانب وأهل البلد، ثم ان لهم فهماً أكبر باحتياجات، ورغبات، وإمكانيات المستهلكين في سوريا. وفي المقابل، يقدّر الأوروبيون بدقّة أكبر إمكانيّات الصناعة في بلادهم وقدراتها التنفيذية. وعلى الصناعيين والتجّار، عند شروعهم في صنع المنتجات المخصّصة للأقطار الشرقية ونقلها، أن يرضخوا لأذواق الأهلين ولرغباتهم وأن يأخذوا بعين الإعتبار العوارض المختلفة التي تتخلّل حياتهم»[٧٤].

٧٢.(م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٩، ١٨٤١، رسالة من مؤسسة ألتراس، بيروت، ٢٦ حزيران/يونيو ١٨٤١.

٧٣.(م ق ع) بيروت، المحفظة ٥٠، ١٨٥٤، ملفّ «الأفراد»، رسالة مؤرّخة من بتاتر ٧ نيسان/أبريل ١٨٥٤. حول نشاط آل بورطاليس أنظر الفصل الرابع عشر.

٧٤. C.B. Houry: *De la Syrie considérée sous le rapport du commerce,* Paris, 1842, p. 52.
كان هوري، مثله مثل سائر الإقتصاديين الليبراليين في تلك الفترة، على يقين بأن «التجارة هي التي ستقرّب بين الشعوب المتباعدة، ومن خلالها سيُقضى على ما تبقّى من البربريّة الإسلاميّة، ومن خلالها سيتحقّق تقدّم الحضارة التي يبحث عنها البعض في الدين فقط، أو في السياسة، أو أخيراً في صحوة الشعوب وروح الثورة». المصدر نفسه، ص ١٤.

وفي منتصف القرن التاسع عشر جاءت التجارة أيضاً بحوائج الغرب وأنماطه. وازداد فقر الأمراء والمشايخ نظراً الى هذه الاحتياجات الجديدة ممّا صبّ بدوره في مصلحة التجار. أجاد هؤلاء التكيّف مع الوتيرة الحديثة ثم أخذوا شيئاً فشيئاً يرتدون الملابس الأوروبيّة وظهروا بمظهر برجوازية الأعمال الجديدة. ولما كانت المحاكاة وسيلتهم للتسلّق إلى مستوى قدرات أوروبا، فقد احتفظوا في الوقت نفسه بما في بيئتهم من روح العلاقات الاجتماعية ومن تذوّق لثقافتها؛ لم تكن المبادئ هي الرائدة في هذا المجال ـ خلافاً لما حدث مع الإصلاحيين في القسطنطينية ـ ولكن الواقع العملي. وبينما كانت غالبيّة الأهالي تعاني من السيطرة المصريّة وتعبّر عن عدائها لها•، استفاد التجار من هذا الانقطاع بفضل الوجهة الإصلاحيّة لنظام محمّد علي؛ وأشار إلى هذا قنصل فرنسا في بيروت عندما كتب عام ١٨٣٩ أن: «طبقة الناس الميسورين، من التجار المسيحيين والمسلمين الذين تنعم تجارتهم بالحماية والمحرّرين من السلف التي كانت تُفْرَض عليهم في الماضي والذين في إمكانهم اليوم التمتّع بحريّة وعلانية بما يملكونه دون خوف من إثارة طمع السلطات، إن هذه الطبقة ترتاح بالطبع للنظام المصري»[٧٥]. ثم جاء استرجاع السلطان لسلطته ونمو النفوذ الغربي ليؤكّدا سمات التحديث الجاري. وقد أدرك التجار الاتجاه الجديد للأوضاع الاقتصاديّة والسياسية فكانوا مرّة أخرى المستفيدين منه إذ نجحوا في لعب دور الوسطاء ثم الوكلاء في هذا الظرف.

وارتسمت في الجبل سمات لأعيان من نوع جديد. هذان تاجران مارونيان: بطرس الأصفر وميخائيل طوبيّا ـ أو بيترو أصفر وميشال طوبيّا حين تتّجه أنظارهما إلى غرب البحر الأبيض المتوسّط.

• قارن بالفقرة التالية الواردة في كتاب الخوري منصور الحتّوني: **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانية**. المعاد نشرة عن دار مارون عبّود، لبنان ١٩٨٧ (صفحة ٢٢٣) والمذكور في قائمة الكتب التي وضعها المؤلّف: «(...) لأنه لما صار زمام الحكومة اللبنانية في يد محمّد علي خديوي مصر كانت على غاية النظام وتمشية العدل والإنصاف بين الجميع سويّة دون مراعاة إختلاف مذاهب ومناصب حتى أضحى الجميع راتعين بالأمان والسلام سالمين من كلّ تعدٍ وجور يصل لكل ذي حقّ حقّه دون مشقّة وتعب. فصارى الأمر أن مظاهر الراحة كانت لائحة على وجوه أنام النصارى لاسيما سكان المدن الذين قد شعروا بالراحة بنوع خصوصي لعدالة الحكومة المصرية التي جعلت المساواة بين الأمّة المحمّدية والأمة العيساويّة» (المترجم).

٧٥. (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٢، ١٨٣٨، برقية من ألكسندر دوفال (Alexandre Deval) إلى السفير في القسطنطينية، ١٥ آذار/مارس ١٨٣٩.

كان الأوّل على علاقة مع آل الخازن، يبيع حريرهم ويزوّدهم بالبضائع، واكتملت الحلقة بأنه أصبح دائنهم الحريص على شراء المحاصيل بالسعر الذي يناسبه. كانت الخطابات التي أرسلها الى الشيخ قانصوه الخازن بين ١٨٤٦ و١٨٥٤ موجزة ومقتضبة: يطلب فيها من الشيخ أن يسلّمه حريره بسرعة ليستفيد من الأسعار المجزية أو ليدفع ديناً ما، ويتطرقّ إلى تسديد المبالغ التي اقترضها الشيخ من أشخاص من أسرتي آل تابت ولحّود المارونيتين، وكان أحياناً يبلّغه عن تمديد فترة القرض مع زيادة قيمة الفائدة، أو عن بيعه لقطعة من القماش، أو لكمية من التباك (للنرجيلة)، أو لسيف. . .[٧٦] وأغلب الظن أن بطرس الأصفر كان من أحفاد «أصفر بولس» الذي تمتّع بحماية فرنسا[٧٧] وكان قد بلغ ٨٥ عاماً سنة ١٨٢٦، وولد في القاهرة حيث قضى كل حياته تقريباً وهو ابن إحدى الأسر المسيحيّة المشرقيّة التي جذبتها التجارة المصرية في القرن الثامن عشر[٧٨]. سنة ١٨٤٠، كتب قنصل فرنسا في توسكانيا الى نظيره في بيروت ليوصيه ببطرس أصفر: «هذا الرجل الطيّب الذي بهمّني سيسلّمك بعض الرسائل الموجّهة إليّ»[٧٩]. نجده على علاقة عمل مع آل بيهم، التجّار المسلمين الكبار في بيروت الذين أصبحوا أيضاً من خلاله من دائني آل الخازن[٨٠]؛ كان يبيع حرير هؤلاء المشايخ في دمشق ولكنه أصبح أيضاً وكيل الأخوة بورطاليس

٧٦.(م إ آ) ٦٧٨٠ (١١ـ ١)، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٨٤٦؛ ٦٧٣٨ (١١ـ ١)، ٢٧ نيسان/أبريل ١٨٤٨؛ ١٨١٨ (الملفّ ٦)، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٩؛ ٦٧٦٩ (١١ـ ١)، ١٨٥٢؛ ٦٧٧٩ (١١ـ ١)، ١٤ تموز/يوليو ١٨٥٤؛ ٢٩٠١ (الملفّ ١٤)، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٤؛ ٦٧٧٢ (١١ـ ١)، إلى الشيخ منصور الخازن، ٢٥ آذار/مارس ١٨٥٩.

٧٧.(ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١، الورقة ٣١٨، «قائمة بالفرنسيين والمتمتعين بالحماية الفرنسيّة في دائرة بيروت القنصليّة حتى تاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٨٢٦».

٧٨. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 190-191; GIBB et BOWEN: *op. cit.*, I, p. 260-261; A. HOURANI: «The Fertile Crescent in the XVIIIth Century», *Studia Islamica* , VIII, 1957, p. 104;

ب. كرالي: السوريون في مصر، القاهرة، ١٩٢٨.

٧٩.(م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٦، ١٨٤٠، رسالة قنصل فرنسا العام في توسكانا إلى قنصل فرنسا في بيروت، ليفورنو، ١٣ شباط/فبراير ١٨٤٠.

٨٠.(م إ آ) ٩٩٨١ (ملفّ «بَيْهُمْ»)، أرسل بطرس أصفر إلى آل بَيْهُمْ نسخة من جوابه الموجّه إلى الشيخ قانصوه الخازن بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٨ هـ/ ٢٩ آب/أغسطس ١٨٤٢؛ ديون الشيخ المتوجّب دفعها عليه وله، وطرد من الحرير.

منذ أن أسّسوا معملهم لحلّ الحرير. وانغمس بحكم مهته في دسائس الجبل؛ إتّهمه الشيخ الدرزي يوسف عبد الملك بأنه ذهب سنة ١٨٤٣ برفقة بوجاد القنصل الفرنسي إلى معمل بورطاليس للتآمر على آل جنبلاط وأرسلان مرتكزاً على الحزب اليزبكي الدرزي، وأنه انحاز بالتالي إلى فريق البطريرك الماروني المؤيّد لعودة الشهابيين[٨١]. وفي كل الأحوال، إن إعادة التنظيم الإداري للجبل والبوادر الجديدة للنفوذ الفرنسي قدّمت لبطرس الأصفر ربط مستقبل تجارته بقضيّة الطائفة التي ينتمي إليها.

عرف ميخائيل طوبيّا المشاغل نفسها. كان قد أسس لأعماله قواعد متينة في لبنان الشمالي، «وكوّن» هذا التاجر «ثروته باحتكار منتجات أراضي دير مار أنطونيوس [قزحيّا، وهو أغنى أديرة لبنان] وبيع الحاجيّات الاستهلاكيّة العاديّة للرهبان محدّداً سعر الشراء والبيع بشكل تعسّفي. ويتمتّع هذا الرجل ذو الأصل المغمور بنفوذ كبير في المقاطعات الثلاث، جبل بشرّي والبترون وطرابلس، بفضل ضعف حكومة الأمير حيدر التي تخشاه»[٨٢]. كان يحرّك مشايخ هذه المنطقة المدينين للدير ويضغط على هذا الفريق أو ذاك من الرهبان مما زاد من تأثيره على القائمقام المسيحي، الأمير حيدر أبي اللمع، الذي كان طوبيا أيضاً وكيل أعماله. في نهاية عام ١٨٤٤ «صودرت» ممتلكات مشايخ آل صعب بعد تمنّعهم على دفع الأموال المفروضة و«تمّ بيع إيراداتها بواسطة ميشيل طوبيا لحساب الأمير [حيدر]»[٨٣]. وفي عام ١٨٥٧، إشترك ابنه مع بطرس الأصفر في إقراض القائمقام المسيحي، الأمير بشير أحمد أبي اللمع، مبلغاً ضخماً للغاية، قيمته أكثر من مليون ونصف مليون قرش على حدّ قول قنصل انكلترا[٨٤]؛ وبالطبع، تذرّع بعضهم بالعنصر الديني للتنديد بعجز القائمقام بينما برّر به آخرون تشديد مراقبته. كان ثراء ميخائيل طوبيا قد جلب له الإحترام؛ فذكر

٨١. (م م ع، و خ) ٢٥١/١٩٥، «تصريح الشيخ الدرزي يوسف عبد الملك»، بيروت، ٩ تموز/يوليو ١٨٤٥.

٨٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٢، برقيّة من بوجاد، ٢ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٥. أنظر بوجاد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣- ١٦٦. أنظر الفصل الثاني عشر.

٨٣. (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٣٥، ١٨٤٥، ملفّ «طرابلس»، برقيّة من نائب القنصل بامينو إلى بوجاد، طرابلس، ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤٤.

٨٤. (م م ع، وخ) ٥٨٧/١٩٥، رسالة ج. طوبيا وب. أصفر؛ (كانت رسالة مماثلة قد أرسلت إلى قناصل القوى العظمى الأخرى)، بيروت، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٧؛ برقيّات من مور إلى آليسون (Alison)، بيروت ٦ و٢٨ كانون الثاني/يناير ١٨٥٨؛ TESTA: *op. cit.*, VI, p. 48.

طنّوس الشدياق والكولونيل تشرشل في كتاباتهما داره في عمشيت ولم يفتهما الإشارة إلى شخصيّته النافذة. أما ارنست رينان فقد خصّ آل طوبيا بتقدير فاق كثيراً إجلاله لأية أسرة من تلك «الأسر الأرسطقراطية المزعومة في البلاد»:

«كانت إقامتنا الأولى في قرية عمشيت الواقعة على بعد ثلاثة أرباع الساعة من جبيل (بيبلوس) والتي أسسها الماروني الثري ميخائيل طوبيا منذ خمسة وعشرين أو ثلاثين عاماً. وقد سعى زخيا، وريث ميخائيل، بحيث جعل إقامتنا ممتعة إلى أقصى حدّ. وخصّنا ببيت جميل يشرف على بيبلوس وعلى البحر. وقد تأثرت [هنرييت رينان] بعمق برقّة سلوك الأهلين، وبالتفاتاتهم اليوميّة، وبالمحبّة التي خصّونا بها. كانت تحبّ العودة إلى هذه القرية، فاخترناها لتكون، نوعاً ما، مركزاً لنشاطنا في كل منطقة بيبلوس»[٨٥].

*

كان مموّلو نهضة الأدب العربي يقدّرون ثمن مثل هذا التكريس. في الخمسينات من القرن التاسع عشر، إستفاد التجّار الحديثو النعمة، الذين تكوّنت ثرواتهم إثر ازدهار بيروت، من نشاط المبشّرين الكاثوليك والبروتستانت، ومن جهود جماعات الإكليروس المختلفة والتنافس بينها، ومن اطّلاعهم على نماذج وأسرار أوروبا الليبرالية؛ و«شيئاً فشيئاً، إنتقلت الحركة التي [كانت] تهزّ أوروبا منذ ما يقارب السبعين عاماً إلى آسيا الغربيّة، والآن يبدو أن مسيحيي سوريا يريدون إستلهام ذهنيّتنا واستيحاء تقاليدنا»؛ هذا ما جاء في قول أحد المستشرقين الفرنسيين لزملائه عام ١٨٥٧ [٨٦]. وبالفعل، كان التجار المسيحيون أوّل من أدركهم هذا التيّار. ووفّر لهم ميلهم إلى اللغة العربيّة الرفيعة - التي هي عند المسلمين حاملة كلام الله - الغطاء [الضروري] للتمثيل الاجتماعي. وعلى مستوى أعمق، كانوا يحاولون دمج طائفتهم التي تشكّل أقليّة عدديّة بإظهارها مساوية للطوائف الأخرى، إن لم تكن أرقى، وأيضاً خلّاقة في إطار الحضارة العربيّة. وفي مجتمع يشرع في التجديد، كان هذا الشعور

٨٥. E. RENAN et H. RENAN: *Lettres intimes ... précédées de «Ma sœur Henriette»*, Paris, 1896, p. 54-55;

وفي ص ٥٩ من المصدر نفسه يعبّر عن الاحتقار «للأسر الأرستقراطيّة المزعومة في البلاد».

٨٦. M. REINAUD: «De l'état de la littérature chez les populations chrétiennes arabes de la Syrie», *Journal Asiatique*, n°8, 1857, p. 6:

عرض البيان المشار إليه في اجتماع الجمعيّة الآسيويّة بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو ١٨٥٧. أنظر لويس شيخو: **الآداب العربيّة في القرن التاسع عشر**، بيروت، ١٩٢٤ - ١٩٢٦.

يتوق إلى توحيد جميع أبناء الثقافة الحيّة التي يشمل نطاقها أنشطتهم التجارية. وحيث بيّن تفوّق الغرب ضرورة أن يتسلّح المرء بثقافته، عملوا من جانبهم على تحقيق «نهضة» البلاد لتصبح جديرة بانتمائهم وليكون لهم الأحقّيّة فيها. وقد أظهرت إضطرابات عام ١٨٦٠ مدى صعوبة تلك المحاولة في ظلّ كلّ هذا التفاوت في الظروف واختلاف الخيارات. وبدأت مسألة العصر الكبرى تطرح نفسها: كيف يمكن لثقافة لديها فرضيّاتها، وخبرتها، واتّزانها الذاتيان أن تتمثّل وأن توصّل قيماً وقدرات كوّنتها ثقافة أخرى حقّق منطقها التنظيمي، والخلّاق، والمبادر، تقدّماً تقنياً على صعيد العالم أجمع؟

مهّدت هذه الحركة الفكرية وحركة الأعمال للخلفيّة الأيديولوجية التي تستند إليها، على حدّ سواء، القوميّة والطائفيّة كما نعرفهما اليوم، بما تحملانه من التباس، وغموض، وتناقض[87]. أما في ذلك الوقت، فكانت المشاعر تدفع إلى التبادل وترسم آمالاً يتخلّلها القلق الناجم عن عداء الجماهير وعن الإنجازات المتعثّرة للحكومة التركيّة. وكانت بعض الجسور قد أقيمت، إذ خرج مشايخ آل الدحداح[88] من الجبل، كما رأينا سابقاً، لإنشاء مؤسسة تجارية في مرسيليا والحصول على الجنسية الفرنسية دون التوقّف عن الإهتمام بحركة ميناء بيروت وبالنشاطات الأدبيّة العربيّة. وأمامنا حالة أخرى، تختلف عن الأولى وإن كانت لا تقلّ دلالة، وتتعلّق بالتجار الروم الكاثوليك من مدينة بيروت، آل مدوّر، الذين استفادوا من الحماية الفرنسيّة فازدهرت أحوالهم؛ بدا آل مدوّر «وكأنّهم يشكّلون حكومة خاضعة لإدارة حكيمة، مقرّها البيت الذي يقطنونه. وأعضاء هذه الحكومة هم الأخوة الستة الذين يتقاسمون المسؤوليات فيما بينهم: يدير أحدهم ممتلكاتهم الريفية الشاسعة؛ ويشرف آخران على أعمالهم التجارية الضخمة وعلى المراسلات، بينما كُلّف الرابع بالماليّة والإثنان الأخيران بالعلاقات الخاصة بالمدينة وبالقضايا المتنازع فيها»[89]. في عام ١٨٥٣، ورد اسمهم بالتساوي على عريضة وقّعها تجار بيروت الفرنسيون وتطلب إحالة المنازعات الطارئة بينهم وبين أهالي الجبل إلى المحكمة التجارية الجديدة وليس إلى محاكم

٨٧. أنظر الفصل الثاني.

٨٨. أنظر الفصل السابع.

٨٩. H. GUYS: *Voyage en Syrie...*, p. 20.

القائمقامين[٩٠]؛ واستغلّوا الحماية الفرنسيّة مرّة أخرى لإقامة فرع لهم في بغداد[٩١]. وقد أمّن ميشال مدوّر ـ الذي شغل وظيفة ترجمان القنصلية الفرنسيّة وانغمس بحكم ذلك في الدفاع عن مسيحي كسروان ضدّ تحرّك الجيش التركي سنة ١٨٤٥ [٩٢] ـ نفقات طباعة أعمال ناصيف اليازجي، أحد أهمّ كتّاب النهضة المسيحيين[٩٣]. وبالإضافة إلى رعايتهم للنشاط الأدبي، سعى آل مدوّر الى ضمان مستقبلهم في إطار الحركة الإصلاحية العثمانية. وفي الخمسينات من القرن التاسع عشر أصبح نقولا مدوّر مدير مكتب حاكم بيروت التركي. وكان هذا المسلك ينمّ عن خطّ سير البرجوازية المسيحيّة الجديدة.

وقد ارتسم هذا المسار في لقاء التقاليد وتغيّرات العصر. كانت الحصانات الممنوحة في القرون السابقة من قبل السلطان والتي كرّسها العرف، تسمح للقناصل بوضع المسيحيين من رعايا الباب العالي تحت سلطتهم القضائية[٩٤]. وترتّب على حقّ الحماية هذا، للمتفعين منه، إمتيازات قضائيّة وجبائية عديدة، وبالتالي إقتصاديّة وإدارية. وكانت فرنسا قد سعت، من خلال مرسوم أصدرته عام ١٧٨١، إلى الحدّ من التجاوزات التي رافقت تطبيق هذا الحقّ، موضّحة أن الحماية ترتبط بالوظيفة وليس بالأشخاص. فأخذ بعض تجار البلد الأغنياء يبحث عن وظائف متواضعة وتطوعيّة كوظيفة الترجمان في القنصلية أو المستخدم في مؤسسة تجارية فرنسية بغية التمتّع بحقّ الحماية؛ كانت هذه الإجراءات تشكّل أيضاً، لتجار فرنسيين مقيمين في البلاد، فرصة لإنشاء جمعيّات مربحة وللحصول على غطاء اسمي للعمليات العقاريّة. وحوالي سنة ١٨٤٠، مع تطوّر التجارة، وازدياد النشاط الأوروبي، وحالة الإرتياب الداخليّة، تكاثرت طلبات الحماية مما أثار قلق كل من السلطات الفرنسية

---

٩٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٤٣٨.

٩١. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٥٠، ١٨٥٤، ملفّ «سلطات فرنسية»، رسالة توصية من القنصل العام في بيروت إلى ج. ب. نقولا، القنصل بالوكالة في بغداد، بيروت، ١ أيار/مايو ١٨٥٤.

٩٢. أنظر الفصل الثاني عشر، الهامش ٦٨.

٩٣. M. REINAUD: *art., cit.,* p. 9 sqq.

٩٤. أنظر: G. PÉLISSIÉ du RAUSAS: *Le régime des capitulations dans l'Empire Ottoman,* Paris, 1910-1911, t. I, p. 227 sqq et t. II, p. 1 sqq.

وهكذا كانت مطالب عديدة تُوَجَّه إلى القنصل ليستخدم صلاحيّاته فيتدخّل لإعادة الأموال إلى أصحابها، كما يتبيّن من ملفّات «الأفراد» في (م ق ع)، بيروت.

والحكومة التركيّة. كانت السلطات الفرنسية تنظر إلى حقّ الحماية على أنه امتياز بال ومربك في أغلب الأحيان، وحرصت على ألا يعيق إنتظام الحركة التجارية والجهود المبذولة لضمان وضعيّة المسيحيين في إطار الإصلاح الإداري للإمبراطوريّة العثمانية؛ ولما أبت أن تحرم نفسها من هذا العنصر المكوّن لنفوذها في المشرق، سعت الى التحكّم في استخدامه لكي لا تجد نفسها أمام أمر واقع لا يتوافق مع النشاط الدبلوماسي العام لفرنسا الرامي إلى دعم طائفة برمّتها وليس أفراداً منها، ولكي لا يتسنّى لقوى أخرى، مثل روسيا وانكلترا إستغلال هذا الحقّ لمصلحتهما[٩٥]. أما الأتراك فقد تمرّدوا على ذلك الأمر الذي أصبح يشكّل قيداً على سيادتهم ويتناقض مع مشروعهم الإصلاحي ومع التشريعات الأوروبيّة التي تبنّوا دروسها.[٩٦].

عندما أرسل الباب العالي سنة ١٨٥٢ أحد كبار موظّفيه سعياً لتخفيض عدد المستفيدين من حقّ الحماية وللنظر في تعديل الحظر الذي يمنع الأوروبيين من تملّك

٩٥. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٣، الورقة ٢٢٢ والورقة ٢٩٦ـ ٢٩٧، برقيّات بتاريخ ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤١ و٦ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤١. لقد دافع هـ. غي، ممثّل المدرسة القنصليّة القديمة، عن حقّ الحماية، (*Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie,* p. 139 sqq.)
بينما لم يَرَ فيه بوريه سوى داء لا يمكن تجنّبه في عالم يجهل [فلسفة] الأنوار ونظام القوانين الدستوريّة: «يصدمنا الوضع هنا إذ ننظر فيه بحسب أفكارنا الأوروبيّة السليمة حول الواجبات المتبادلة بين الحكّام والمحكومين، ويبدو لنا فاسداً، لا يتلاءم مع فعل الحكومة القويّة المصمّمة على الحكم؛ غير أن هذا الوضع الشاذ قد أصبح في الحقيقة جزءاً من التقاليد، والعادات، في ظلّ الفوضى الإداريّة السائدة في البلاد؛ وإذا رفضنا الإعتراف بوجوده وأردنا مكافحته دون حسابات جدّية للقوى التي سنواجهه بها، فقد يجرّنا ذلك إلى اضطرابات مريبة... إنّ المعتمدين الأوروبيين يتمتّعون بالضرورة هنا بصلاحيّات غير طبيعية.» لكن القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية كان يطالبه بإتّباع خطّ سير محدّد وفقاً لنظرته الشاملة إلى سياسة فرنسا المتّبعة في كافّة أنحاء الإمبراطوريّة العثمانيّة: «لنا مصلحة بيّنة وذات أولويّة في وقف الانتشار المتزايد لحقّ الحماية الاجنبيّة الممنوح لرعايا الباب العالي؛ ولن ننجح في ذلك إلّا إذا قبلنا نحن بالمبدأ ثم قبلنا بتحمّل بعض تبعاته»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٠، ١٨٤٢، برقية من البارون دو بوركنيه، بيرا، ١٧ أيار/مايو ١٨٤٢. وقد أعلن الروم الأرثوذكس أنفسهم [رعايا] في حماية المعتمدين الروس، متطلّعين إلى فاعليّة هذا الدعم السياسي، بينما في المقابل، كانت انكلترا غالباً ما تجذبهم فيما يتعلّق بعلاقات العمل؛ (م م ع، وخ) ٦١٦/٣ و٦١٦/٤، شركات بين تجّار روم أرثوذكس من بيروت وتجّار من لندن.

٩٦. TESTA: *op. cit.*, I, p. 224-228.
حاول والي بيروت رفض الاعتراف بوضعية المحميّين للرعايا العاملين كسماسرة أو صيارفة، وتراجمة، ومخزنجيّة في المؤسّسات الفرنسيّة في سوريا مما أثار احتجاج قنصل فرنسا؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٤، الأوراق ٢١٢ـ ٢١٥، برقيّة من بوريه، أيلول/سبتمبر ١٨٤٣.

العقارات في الإمبراطوريّة العثمانية إستناداً إلى الشريعة الإسلامية[٩٧]، علّق القنصل العام لفرنسا بقوله أن: «إستغلال الحماية قد تزايد بشكل سافر سواء عن طريق الأعراف السائدة التي لها قوّة القانون في الشرق، أو عن طريق الأساليب التي ينبذها الشرف واللياقة. إن الرعايا المستفيدين من الحماية معفون من الضريبة الشخصيّة [أي من الفردة] ويجدون رغم ذلك سبيلاً الى الإفلات دون سبب من دفع الأموال المفروضة على رعايا الباب العالي»[٩٨].

ترك النظام التجاري المشرقي القديم إطاراً من الإمتيازات استخدمتها المركنتيلية لتسخيرها لاحتياجات البلدان الصناعية الأوروبية ولقوّة هذه البلدان ولعمليّة التنافس فيما بينها. كانت تلك الأنظمة القديمة قد أعدّت لبيئة تتمتّع كل طائفة فيها بوضعيّتها الخاصة وتطوّرت في ظلّ الحركة التجارية التي شهدها حوض البحر الأبيض المتوسّط خلال القرون السابقة، وخلّفت آثاراً عديدة في العقليّات؛ وفي الشرق الأدنى، جرت محاولات للتوفيق بينها وبين معطيات التقدّم الاقتصادي الليبرالي للغرب. وكانت تجاوزات المتمتّعين بحق الحماية [الأجنبيّة] ترجع الى استغلالهم هذا الحق في ظرف لم يعد مماثلاً لذلك الذي حكم إقراره، ولكنّها دامت بسبب عوامل كثيرة مصدرها الواقع الاجتماعي في المشرق، وبسبب تفوّق أوروبا على الإمبراطورية العثمانية[٩٩].

٩٧. يقسم الشرع الإسلامي العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب؛ ووفقاً لهذا التصوّر، ولمفهوم الملكيّة والفلسفة بكاملها والسلوك المطبّق بين السلطان ورعاياه في البلاد الإسلامية، كان يُمْنَع الحربي، أي الكافر من دار الحرب، من امتلاك العقارات في دار الإسلام. ولم يطرأ على هذا المبدأ سوى تعديلات محدودة، ولم يعد يتوافق لا مع احتياجات الغرب الجديدة ولا مع تطوّر القانون العثماني.

٩٨. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الورقة ٤١٨، برقيّة من القنصل العام لساردا، بيروت، ٢٦ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٥٢.

٩٩. كانت التجاوزات تثير احتجاجات عنيفة كالتي وردت عن: R. EDWARDS: *La Syrie, 1840-1862,* Paris, 1862, p. 79:

«آفة أخرى تعبث في سوريا. اتّهم التراجمة. قلنا أن كلّ قنصل، سواء صُرِّحَ له بذلك أو لم يصرّح، كان لديه خمسة أو ستة أو حتى ثمانية تراجمة بلا أجر. يقف هؤلاء بشكل شبه دائم بقرب سراي الحاكم حيث يترقّبون الزبائن. وترد قضيّة دقيقة: فبغضّ النظر عن هويّة الفرقاء، يستولي عليها الترجمان، يحملها قضيّته، وتضطر الإدارة العثمانية إلى وضعه في الحسبان كأنه أحد الفرقاء. وإذا رفضت السلطة الرضوخ إلى الترجمان، يتوجّه هذا بشكاوٍ مريرة إلى قنصليّته ضدّ الظلم، وسوء تنظيم المحاكم، والقوانين، والوالي المرتشي؛ وتقوم معظم القنصليّات بتحرير تقاريرها بناء على تلك المعطيات. يوجد في سوريا ثلاث أو أربعمئة شخص يعيشون من هذه الحرفة المربحة للغاية. ولقد كوّن البعض ممّن يمكننا ذكر أسمائهم ثروات طائلة بقدر ما هي مخزية».

غير أن الآفاق العربيّة والسوريّة المتجاوزة للخصوصيات الطائفية قد تطوّرت آنذاك ـ وهل يدهشنا هذا؟ ـ في أوساط التجّار المحلّيين الأكثر «تغريباً»، وثراء، وثقافة، وإشراقاً، والمنطلقين في أعمالهم من المفاهيم الأكثر اتّساعاً، ـ باتّجاه التغيّرات التي تجلّت أيضاً في الشرع العثماني الجديد الآخذ في التكوّن. واقتداء بالتطوّر الغربي تطلّعوا الى المستقبل السياسي المستقل لبلادهم وبحثوا في تكوين سوق حديث في منجى من الغزو الغربي. يبقى القول أن البرجوازية المسيحية الجديدة إستمدّت ديناميّتها من كونها الوسيط المميّز للنشاط الاقتصادي الأوروبي، بينما لم يحظ الأعيان المسلمون في الولايات السورية، بغضّ النظر عن مثلهم وتقاليدهم الخاصّة، بدعم الدولة وبسعيها لترقيتهم، على غرار المسلك المتّبع في إسطنبول، من خلال الأجهزة الإدارية أو الجيش، إلى مستوى طبقة جديدة. وقد منحت الثروات المكتسبة نفوذاً لأصحابها بفضل المواجهة الحديثة بين الشرق والغرب ـ تلك المواجهة التي عانى منها سواد الفئات الاجتماعية الأخرى ـ لكن الإبهام بقي يلفّ حاضرهم ومستقبلهم.

أثناء الأزمات التي تخلّلت أواسط القرن التاسع عشر، تصدّى نظام بشري مميّز ـ تهدّده ظواهر إقتصاديّة لم يكن لديه إلمام لا بطبيعتها ولا بتجربتها ـ بعناصره المكوّنة له لمختلف أشكال الفعل الأوروبي؛ وكان البحث عن [ترتيبات] جديدة للتكيّف يتمّ عبر ردود الفعل المتبادلة بين الظاهرتين بل وعبر موقعهيما المختلفين المتمثّلين بـ «التخلّف» مقابل «التقدّم»، وبالتبعيّة مقابل التفوّق.

الفصل الرابع عشر

إنتاج الحرير أمام إمكانيّات أوروبا الفنّية واحتياجاتها*

إن المجرى الجديد الذي اتخذته حركة الأعمال، جعل من تجارة الحرير القديمة وسيط التحويل الذي حمله الاقتصاد الغربي. ولعب بعض المقاولين الفرنسيين دور حاسماً في هذا المجال. كيف تصرّفوا؟ وكيف استخدموا أساليب الشراء والإقراض المتّبعة منذ القدم لتوضيح الطريقة التي يستطيع من خلالها رأس المال الحديث مراقبة

* نوجز هنا ما يتعلّق بعمليّة حلّ الحرير لكي يتمكنّ القارئ من متابعة ما ورد بخصوصها في الكتاب وفي هذا الفصل بالتحديد. وقد ورد الوصف الكامل والدقيق لهذه العملية، مرفقاً برسوم لأدوات الحلّ على الطريقة القديمة و«الحديثة» في كتاب لبنان مباحث علميّة واجتماعيّة، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٤٨٧ إلى ٥٣٠:

حلّ الحرير هو مجموع الأعمال التي تحوّل الشرانق إلى خيوط يمكن استعمالها في التجارة والصناعة. غاية هذه الأعمال هي تفريغ الشرنقة أي تحويلها (بأعمال معاكسة لعمل الدودة) إلى خيط متواصل. ويفترض أن تبدأ الأعمال بخنق الجيز الموجود داخل الشرنقة (عمليّة التخنيق) قبل أن يتحوّل إلى فراشة ويثقب الشرنقة فيجعلها غير قابلة للتفريغ ويقطع الخيط في عدّة أماكن. ثم يتمّ سلق الشرانق لتليين المادة الصمغيّة التي تعطي الشرنقة صلابتها. وتتمّ هذه العملية في الخلقين وهو إناء تبلغ فيه الماء ارتفاعاً معيّناً وتصل إليه الحرارة من «ماسورة النحاس» التي تحمل إلى الماء البخار الذي يتولّد في مرجل المعمل. بعد تفريغ الشرنقة نحصل على خيط واحد. والخيط التجاري مكوّن من عدّة خيوط من الشرانق بعد أن يكون العامل قد أدخلهم في ثقب العمّالة وهي دائرة صغيرة موقعها فوق الخلقين وهي مثقوبة في وسطها. وتلتحم خيوط الشرانق ليتألف منها الخيط المعروف في التجارة. أما البرمة فغايتها جعل الخيوط المتعدّدة التي يتألّف منها الخيط التجاري شديدة الإلتحام ليكون هذا الخيط مستديراً بصورة متناسبة على كامل طوله. ثم تتّجه الخيوط نحو دولاب الحلّ «وهو يتألّف من دائرة كبيرة بشكل مضلّع سداسي منتظم يتحرّك حركة دورانيّة تختلف سرعتها بين ٤٠ إلى ١٠٠ دورة في الدقيقة وأضلاعه هي صفائح من الخشب يلتفّ عليها الخيط المتجه نحوها»... وعندما يتمّ تصدير الشرانق إلى الخارج أو عندما يراد الإحتفاظ بها لمدّة معيّنة قبل حلّها، فلا بدّ من تجفيفها بعد عمليّة التخنيق لمنعها من التلف الذي قد يلحق بها خلال السفر أو في المخازن بسبب الرطوبة (المترجم).

وتوجيه قطاع تقليدي من الإنتاج الزراعي؟

المقاولون الفرنسيون والمحيط اللبناني

في مطلع سنة ١٨٤٠، كان الأخوان بورطاليس (Portalis) أوّل من باشر العمل بحلّ الحرير صناعياً في جبل لبنان.

بالنسبة لهم، بدأ كل شيء مع التجارة. لقد أداروا مؤسسة تجارية في الإسكندرية عندما كان الجوّ المحيط بتطوّر هذا الميناء منفتحاً على إنجازات العصر. كانت مصر الثلاثينات (١٨٣٠) هي التي شهدت مشيّد القنوات لينان دو بيلفون (Linant de Bellefonds)، والأب آنفانتان (Père Enfantin) وتلاميذه، والتي تلقّن فيها نائب القنصل الشاب فردينان دو ليبس (Ferdinand de Lesseps) أصول المهنة؛ وكانت فاعليات طموحة ومخيّلات معطاءة تريد إطلاع البلاد على أسرار التقدّم من خلال علوم أوروبا وتقنيّاتها. وقد أدخل محمّد علي الذي كان عهده في ذروة المجد هذه الوسائل الفنيّة لبناء القوّة الحديثة لدولته ولكنه سعى أيضاً الى الحفاظ عليها فأخضع الابتكارات الجديدة لقيود الاحتكارات المرتكزة في نشأتها على التقاليد الشرقيّة. إلّا أن همّ التجار الأوروبيين بقي منصبّاً في الأساس على كيفيّة تحقيق الأرباح بحرّية أكبر.

وفي بيروت، بحث السادة بورطاليس عن فرص المضاربة التي انحسرت في الإسكندرية بعد تزايد حركة التجارة والمنافسة فيها، ربّما بسبب تعرّضهم الى صعوبات مالية[1]. ولكنهم وجدوا بعد وقت قليل، أنه بفضل ما تقدّمه صناعة النسيج الأوروبيّة من إمكانيات، هناك فرصة لإقامة مشروع مثمر يتولّى تحسين نوعيّة الحراير المصدّرة إذا ما أدخلت الوسائل الفنّية المستخدمة في مصانع حلّ الحرير الفرنسيّة إلى

١. تشير المراسلة التي دارت خلال السنتين ١٨٣٩ و١٨٤٠ حول المسؤوليات المالية بعد فشل مشروع لزراعة شجر النيلة تمّ إنشاؤه في قبرص سنة ١٨٣١ بمساهمة مؤسسة بورطاليس إخوان، - إلى الصعوبات الماليّة التي واجهتها المؤسسة المذكورة (وهي شركة توصية) في الإسكندريّة. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٦، ١٨٤٠، ملف «الأفراد». وتدلّ بعض الاحتجاجات التي أخضعت لاختصاص قنصل فرنسا في بيروت، على أن آل بورطاليس كانوا، بالإضافة إلى أعمالهم في الإسكندرية ومرسيليا، يعملون كوكلاء لمؤسسات في تريستا، وزيورخ، ومانشستر، ويقومون بتصريف بضائعها من خلال التجّار في بيروت ودمشق وطرابلس؛ (م ق ع) بيروت، المحافظ ٢٦، ٢٩، و٣١ للأعوام ١٨٤٠، ١٨٤١ و١٨٤٢.

جبل لبنان، وإذا ما تمّ تدريب اليد العاملة الجبليّة ذات الأجر المتدنّي للغاية بالمقارنة مع الأجر المدفوع في فرنسا، والمعتادة على شغل الحرير منذ وقت طويل.

لاحت فكرة إنشاء مثل هذه المؤسسة لأول مرة سنة ١٨٣٠؛ وإذا كان صناعيو مدينة ليون هم الذين تنبّهوا إليها في ذلك الحين[٢]، فإن مصالح مرسيليا المشرقيّة هي التي أدّت مجدّداً إلى دعم السادة بورطاليس ـ نقولا وجوزيف وأنطوان فورتونيه (Antoine-Fortuné) ـ عندما باشروا العمل. وهكذا قدّم باستريه (Pastré) «أحد أغنى تجّار الإسكندريّة» ومرسيليا رساميله لمساندة مؤسسة نقولا بورطاليس وشركاه خلال العامين ١٨٤٠ و١٨٤٧ [٣].

وقد استفادت هذه المؤسسة من شروط المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٨. إذ تعهّد الباب العالي في البندين (٢) و(٤) بإلغاء جميع الإحتكارات المفروضة على «المنتجات الزراعيّة أو على أيّة منتجات أخرى من أراضيه» وبالترخيص بالانتقال الحرّ للبضائع المخصّصة للتصدير دون شرط باستثناء دفع رسم نسبته ٣٪ بينما كانت رسوم أكبر تفرض على المنتجات المحليّة التي يتمّ نقلها والمتاجرة بها في السوق

٢. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٣، ١٨٣٠، ملفّ «الوزارة»، برقيّة من وزير الشؤون الخارجيّة، باريس، ١٦ تموز/يوليو ١٨٣٠؛ المصدر السابق، المحفظة ١٤، ١٨٣١ـ١٨٣٢، سجلّ المراسلة الموجّهة إلى الإدارة التجارية في وزارة الشؤون الخارجيّة (أيّار/مايو ١٨٣٠ ـ نيسان/أبريل ١٨٣٢)، برقيات من هـ. غي بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٨٣٠و٣٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٣٠؛ (ش خ) المراسلة التجاريّة، بيروت، ٢، الورقة ٨٦، برقيّة من هـ. غي، ٢٩ آب/أغسطس ١٨٣٦؛ E. Blondel: *op. cit.*, p. 110.
يمكن تحديد نشاط المنشآت الفرنسية من خلال المحفوظات الفرنسية بدلاً من السجلات الضائعة لتلك المنشآت.

٣. المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٤٥٨، برقية من بوريه، ٥ أيار/مايو ١٨٤٠؛ أنظر الملحق في نهاية هذا الفصل. لقد بقيت لهم مصالح مشتركة في حوض البحر الأبيض المتوسط إذ وظّف أنطوان فورتونيه بورطاليس جزءاً كبيراً من ممتلكاته في شراء أسهم الشركة العالميّة لقناة السويس البحرية (أنظر الملاحق في نهاية هذا الفصل). وحول نشاطات آل باستريه (Pastré) في مصر ومرسيليا:
P. Masson: *Encyclopédie des Bouches-du-Rhône*, t. XI, art. «Pastré»; D.S. Landes: *Bankers and Pashas*, 2[e] éd., New York, 1969, p. 195-196 *passim*; J. Bouvier: «Les intérêts financiers et la question d'Egypte (1875-1876)», *Revue Historique*, CCXXIV, 1960, p. 78; D. A. Farnie: *East and West of Suez, The Suez Canal in History, 1854-1956*, Oxford, 1969, p. 230 et 247-250.

الداخلي[4]. وحيث ان الحرير المحلول «على الطريقة العربيّة» لم يكن يناسب إلّا الأنسجة المحليّة فقد تحمّل بالتالي أعباءاً مضاعفة بالمقارنة بالحرير المحلول على الطريقة الحديثة والمخصّص للبيع في الخارج[5].

كان اقتناء قطعة الأرض الضرورية لبناء **المعمل*** لايزال أمراً صعباً للغاية على الصعيد القانوني بالنسبة لشخص غريب ومسيحي[6]. إلا أن السادة بورطاليس تجنّبوا التعامل مع السلطات الإسلاميّة المتواجدة في مدن الساحل لاسيما في بيروت؛ واستقرّوا في قلب الجبل، في بتاتر في الجرد حيث حصلوا على ضمانة مقاطعجي المنطقة الدرزي، الشيخ يوسف عبد الملك، لشراء قطعة أرض[7]. من هذا الجانب لم يستفد السادة بورطاليس من إمكانيات عقد الصفقات التي تتيحها ملكيّة وضع اليد في جبل لبنان فحسب بل وساهموا في إدخال مفهوم جديد للملكية ولاستخداماتها حسب السنن القانونية والعمليّة الأوروبيّة، باستغلالهم الإضطرابات في تلك الفترة. وباشروا باستخدام الأرض كأنها **ملك قانوني**** حيث لم تكن الحكومة العثمانية ترى بعد سوى حقّ الانتفاع، وذلك قبل أن ينضمّ التشريع العثماني إلى التقنين الغربي فيما يتعلّق بهذه النقطة بعد سنة ١٨٥٦.

لقد أحسنوا في اختيارهم موقع بتاتر إذ أن أهمّ معامل حلّ الحرير الفرنسيّة التي

---

٤. أنظر الفصل الثالث عشر.

٥. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٢١٩، برقية باجر ـ شميث، ١٢ آذار/مارس ١٨٥٠. إحتجاج حسين تاجر حرير من دمشق على ضخامة الرسوم الداخلية المفروضة على حرير لبنان وما تستتبعه من تباين؛ (م م ع، وخ) ١٩٥/٣٦٨، برقيات من وود إلى ستراتفورد كانتغ، دمشق، ٢٥ تموز/يوليو ١٨٥١، و١٣ أيلول/سبتمبر ١٨٥١.

* اعتمدنا «معمل» مقابلاً لـmanufacture (المترجم).

٦. أنظر الفصل السابع والفصل الثالث عشر: الهامش ٩٦.

٧. أنظر الملحقات في نهاية هذا الفصل. لسوء الحظّ لم يتضمّن السجلّ المُطّلع عليه الأصل العربي للعقدين المشار إليهما والذي كان سيتيح لنا فرصة الفهم الدقيق للمصطلحات المستخدمة. في برقيّته بتاريخ ١٥ أيّار/مايو ١٨٤٠، شدّد بوريه على أن آل بورطاليس «عرفوا بالإضافة إلى ذلك كيف يوجدون ضمانة النجاح بتعاقدهم مع أحد أهمّ مشايخ الدروز في لبنان».

** ملك قانوني (propriété de droit): أي الملك الذي يكون لصاحبه حق الإنتفاع والتمتّع والتصرّف فيه، وهو حقّ مقصور على صاحب الممتلكات ومطلق مع التقيّد بالقانون (المترجم).

نجحت فيما بعد لم تكن تبعد عنه كثيراً. كانت هذه القرية القريبة من الطريق الواصل بين بيروت ودمشق تقع في قلب المنطقة التابعة سابقاً لـ«حكم الدروز»، وتؤدّي إلى جميع المناطق المتخصّصة بتربية دود القز وإنتاج الحرير في المقاطعات المختلطة جنوباً، وفي المتن وكسروان شمالاً. وعلاوة على موقعها الجيّد من ناحية الإتصالات، كانت بتاتر تقع في تلك المنطقة الجبليّة المتوسطة الارتفاع والصالحة للزراعة التي تشكّل تجويفاً في الطبقات الجيريّة الضخمة[8]؛ وكانت المياه متوفّرة فيها بكميات كافية لمدّ أحواض المعمل في حين كان الوقود الضروري لتسخينها يستخرج من أحراج الصنوبر المجاورة. أما سكان مقاطعة الجرد المختلطة الخاضعة لمشايخ الدروز من الحزب اليزبكي، فكان معظمهم من المسيحيين[9] وبالتالي كان في إمكانهم أن يفيدوا هذه المنشأة الفرنسيّة بأن يقدّموا لها اليد العاملة.

أحضر نقولا بورطاليس إلى بتاتر ناظر عمّال فرنسياً وخمسة عشر عاملة حلّ من إقليم دروم (Drôme) الفرنسي[10]. لقد تحمّلت تلك النساء الغربة وقامت بعمل شاق لتشغيل معمل حلّ الحرير. ثم أوقع الطاعون ضحايا بينهنّ في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٤٠ [11]. واتُّهمت إحدى العاملات بزرع الشقاق على أثر مشاجرة بينها وبين رئيس العمّال؛ فهربت من بتاتر مع ثلاثة من رفيقاتها، فطلب نقولا بورطاليس من القنصل بوريه أن يسعى الى «سجنها» حتى موعد مغادرتها البلاد على ظهر الباخرة لتكون أمثولة للأخريات ولكي «لا تمارس الدعارة في بيروت»[12]. وقد تمّ نقل ظروف العمل القاسية للنساء العاملات في حلّ الحرير التي وصفها فيليرميه

٨. أنظر مطلع الفصل الثالث.

٩. أنظر الفصل الرابع (الصفحات الأخيرة).

١٠. في رسالة للتوصية وجّهها رئيس دائرة البحريّة في مرسيليا إلى القنصل في بيروت، تمّ تقديم رئيس العمّال دريفتون (Dréveton) على أنه «تاجر» (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٦، ١٨٤٠، رسالة بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ١٨٤٠)، وأطلق عليه بعد فترة لقب «المدير». كانت عاملات الحلّ الواردة أسماؤهن في سجلّ جوازات السفر في بيروت (م ق ع، بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١) قد ولدْن في كريست (Crest) في مقاطعة الدروم (Drôme) الفرنسية.

١١. (ش خ)، المراسلة التجارية، ٣، الورقة ٦٤، برقية دي ميلواز، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٠.

١٢. شكوى على عاملة الحلّ لويز برونيه (Louise Brunet): (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٦، ١٨٤٠، رسالة من نقولا بورطاليس، دون تاريخ.

(Villermé) في فرنسا، إلى جبل لبنان[١٣].

توضّح وثيقتان من سنة ١٨٤٥ كيف استفاد السادة بورطاليس من تجربتهم التجاريّة لدعم إنطلاقة ورشتهم. والوثيقتان عبارة عن طلبين حرّرا في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٥ لالتماس تعويض عن الأضرار التي لحقت بمؤسسة بورطاليس إثر الإضطرابات التي عاشت في ذلك العام في المقاطعات المختلطة[١٤]. في إحداهما طالب نقولا بورطاليس بمبلغ قوامه ٢٨٥ ١٥٦ قرشاً؛ كان هذا المبلغ يتضمّن أوّلا، قيمة البضائع المسروقة أو المحروقة المودعة عند أصحاب الدكاكين في القرى على أن يتمّ بيعها لحساب مؤسسة بورطاليس والمكوّنة من الحبوب ـ القمح، والشعير، والأرز ـ والصابون، أيّ من السلع التي يستقدمها الجبل من الخارج. ومن جهة أخرى، كانت بعض الأموال التي سلّمها السادة بورطاليس للسماسرة لشراء الشرانق قد سُرِقَت ـ ولما كان أحد هؤلاء السماسرة درزياً فإن سارقيه كانوا من المسيحيين بالضرورة. وكان بعض أصحاب الدكاكين يعملون أيضا في مجال السمسرة ويستخدمون النقود العائدة من بيع البضائع لشراء الشرانق، محقّقين بذلك عمليّة مزدوجة ومربحة لحساب السادة بورطاليس. وأخيراً، ذكر نقولا بورطاليس أنّه شغّل أنوالاً في قيصريّة بعبدا من سنة ١٨٤٣ حتى مطلع سنة ١٨٤٥ [١٥] وأن أدوات للنسج وعدداً من الأقمشة بقيمة ١٦٠٠٠ قرش قد سُرِقَت منها. ويقول بورطاليس أن تجربة نسج الحرير المنتج في معمله في البلاد نفسها قد توقّفت بسبب «عدم توفّر العمّال»؛ وأيضاً ربّما لم تكن هذه هي الطريقة المثلى في نظره لاستغلال الحرير.

في الطلب الثاني، قدّر بورطاليس قيمة الشرانق التي نُهِبَت وحُرِقَت في الأديرة والقرى والتي كانت مؤسسة بورطاليس قد اشترتها بدفع ثمنها مقدّماً، بمبلغ ٨٦٥ ١٣٠ قرشاً. سندرس فيما بعد شروط نظام الشراء بالدفع المقدّم ونتائجه؛ أما

١٣. VILLERMÉ: *Tableau de l'état physique et moral des ouvriers employés dans les manufactures de soie, coton et laine,* Paris, 1840, t. I, p. 345.

في بداية القرن العشرين، استند القائم بالأعمال في قنصليّة فرنسا العامة في بيروت بدوره إلى هذا المؤلّف لوصف حياة العاملة في معامل حلّ الحرير في لبنان.

G. DUCOUSSO: *L'industrie de la soie en Syrie,* Paris-Beyrouth, 1913, Chap. VI.

١٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملفّ «الأفراد»، قائمتان وضعهما نقولا بورطاليس، بيروت، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٥. حول الإضطرابات التي وقعت في ذلك العام أنظر الفصل الثاني عشر.

١٥. أنظر الصفحات الأخيرة في الفصل الحادي عشر.

نقولا بورطاليس، فقد وصفه في طلبه المكتوب على أنه الوسيلة الوحيدة التي تضمن الحصول على الشرانق كما تضمن له الملكيّة التامّة لتلك البضاعة بحكم أن ثمنها يسدّد حتى قبل تسلّمها من أيدي البائع. وكان ثلثا هذه المشتريات تقريبا من الأديرة: ٨٠٠ ٩٤ قرش، أي ما يساوي ٩٠٠ ٧ أقّة بسعر ١٢ قرشاً للأقة الواحدة، مقابل ٠٦٠ ٣٦ قرشاً لما تمّ شراؤه من القرى، أي ما يساوي ٠٠٥ ٣ أقّات بسعر ١٢ قرشاً للأقّة[16].

هذه الإشارة مهمّة للغاية. إذ نفهم أنه، في بادئ الأمر، كان الأكليروس هو المورّد الرئيسي لأوّل منشأة صناعيّة فرنسية؛ وقد حدث تضامن بين قوّة التجمّع الطائفي المسيحي وبين قوّة التحوّل الاقتصادي على حساب الأطر الإداريّة القديمة. وكانت العمليّات التجاريّة لمؤسسة بورطاليس قد بلغت في عام ١٨٤٥ حجماً على درجة من الأهميّة بحيث أن الخسائر المقدّرة بمبلغ ١٥٠ ٢٨٧ قرشاً أي بما يساوي ٥٦٧ ٦٧ فرنكاً لم تكن تشمله كلّه كما أشار نقولا بورطاليس نفسه. وقد تمّ تعويض الأخوان بورطاليس[17]. وفي كل الأحوال، لم تمنع الإضطرابات تطوّر معملهم لحلّ الحرير الذي أصبح يقتني ٨٠ دولاباً للحلّ في عام ١٨٤٦[18] بدلاً من ٤٠ دولاباً في عام ١٨٤٣[19]. في العام التالي استلفوا قرضاً بضمانة لها «قوّة وأثر الرهن» ومكوّنة من سندات «الأملاك العقارية» في بتاتر؛ وانتهوا من تسديده سنة ١٨٥٢ [20].

*

وفي مقابل نجاح الأخوان بورطاليس الناجم عن كفاءتهم المقدامة وعن عملهم

١٦. أنظر جدول المكاييل في هذا الفصل. يتبيّن من دفاتر المحاسبة في قنصلية فرنسا في بيروت أن الفرنك الواحد كان يساوي ٤ قروش و١٠ بارات، سنة ١٨٤٦.

١٧. «لم يوفّر الدروز معامل الحلّ الأوروبيّة؛ إلا أن التعويضات التي طالب بها تجّارنا تمّ انتزاعها من الباب العالي بفضل التدخّل الصارم للسيّد السفير الملكي في القسطنطينية»؛ (ش خ) المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، الورقة ٢٠١، تقرير بوريه حول تجارة بيروت سنة ١٨٤٥، ٢٦ تموز/ يوليو ١٨٤٦.

١٨. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣٤٠، «التقرير التجاري لسوريا عن سنة ١٨٤٦» بقلم باجر-شميت، حزيران/يونيو ١٨٤٧. وحول مصنع الحلّ في بتاتر كتب باجر شميت أيضاً: «لقد أدخل المالك الذكي والنشيط تحسينات هائلة فيما يتعلّق بصنع الحرير الذي ينزع عاماً بعد عام إلى مضاهاة جودة حراير فرنسا الجميلة؛ وستجعله معرفته الواسعة بالبلاد وبالعرب متفوّقاً دائماً على معامل الحلّ الأخرى؛ ويقتصر اهتمامه على منشأته التي تخطو بثبات على درب الازدهار ولا يمكن إلاّ أن تحقّق ربحاً كل سنة».

١٩. (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٤، الورقة ٣٥٧، تقرير بوريه، ٣٠ نيسان/ أبريل ١٨٤٤.

٢٠. أنظر الملحقات في نهاية هذا الفصل.

ونمط حياتهم المتواضع نسبيّاً، كانت الصعوبات تواجه المشروع الذي سعى الى إنجازه، سنة ١٨٤٠ أيضاً، إثنان من النبلاء الفرنسيين، الكونت دو لافرتيه شانبلاترو (Comte de la Ferté-Champlatreux) والفيكونت دو ليمون (Vicomte de Lémont). كان الأوّل نائباً سابقاً وأرمل بنت الكونت ماتيو موليه (Comte Mathieu Molé)، وكان الثاني إبن وكيل أملاك العرش في عهد شارل العاشر وضابطاً سابقاً في الحرس الملكي. وقد جمع بينهما، علاوة على صداقة تعود إلى أيام الطفولة، قاسم مشترك مضمونه أنّهما «إستهلكا الحياة بلا حساب» مما ألحق «الضرر بثروتهما»[٢١]. وصمّما على إعادة تكوينها في الشرق، فتوجّها إلى الإسكندرية وقرّرا تأسيس معمل لحلّ الحرير في بيروت؛ وقد تمّ تقديمهما إلى محمّد علي برسائل التوصية النافذة، ووصلا إلى بيروت في شهر نيسان/أبريل ١٨٤٠ على ظهر سفينة حربيّة مصريّة[٢٢]. إلّا أنه لذّ لهذين الشريفين أن يطوفا الجبل الثائر على ظهر الخيل ودفعتهما ميول القلب بسرعة إلى اعتناق قضيّة الموارنة الذين تمرّدوا على السيطرة المصريّة والذي كانوا من جهة أخرى سيزوّدونها بالشرانق.

واستأجرا لمدّة عشرين عاماً قطعة أرض على مقربة من بيروت لإقامة معملهما لحلّ الحرير، وكوّنا شركة توصية اسمها التجاري: «دو ليمون دو لافرتيه وشركاه» (de Lémont de la Ferté et Compagnie) بغية الحصول على رأس المال الضروري. وكان مركز الشركة التي تأسست بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٤٢ لمدّة خمسة عشر عاماً عنوانه ٥٧ شارع ليل في باريس؛ وكان رأس مالها البالغ ١٩٨٠٠٠ فرنك مقسّماً إلى ثلاثة وثلاثين حصّة تساوي كلّ منها ٦٠٠٠ فرنك[٢٣]. ويلاحظ في العقد

---

٢١. ARMAGNAC: *Nezib et Beyrout. Souvenirs d'Orient de 1933 à 1841*, Paris, 1844, p. 251-253.

٢٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٤٥٨، برقية من بوريه، ٥ أيار/ مايو ١٨٤٠.

٢٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣١، ١٨٤٢، ملفّ «الأفراد»، عقد شركة دو ليمون دو لافرتيه وشركاه (de Lémont de Laferté et Cie)، تمّ تحريره أمام الأستاذ دوكلو (Ducloux) كاتب العدل في باريس. وقد قدّم لافرتيه - شانبلاترو وليمون إلى الشركة مناصفة، مقابل ١٦ حصّة، معمل حلّ الحرير في بيروت المتضمّن: - عقد إيجار المكان القائم عليه المصنع ومدّته عشرون عاماً إبتداءً من أيار/مايو ١٨٤١، - المباني المنشأة لإقامة المعمل - «الآلات البخارية والمراجل، وجميع أنواع الأدوات التابعة للمشروع الحالي»؛ تساوي قيمة هذا الإسهام ٦٨٠٠٠ فرنك وقد أضيف إليه إسهام بمبلغ نقدي قدره ٢٨٠٠٠ فرنك. وكان أصحاب الحق الثمانية الآخرون يقيمون في باريس: برنار داستوان (Bernard d'Astoin) نقيب في الخيّالة؛ شارل

ذلك الشرط ذو الطابع الفرنسي المحض والمتعلّق بالأملاك العقاريّة التي يتمّ اقتناؤها في دار الإسلام: «إن الأملاك العقارية للشركة إذا ما اقتنتها ستعتبر بموجب المادة ٥٢٩ من القانون المدني الفرنسي، حتى بعد حلّ الشركة، أملاكاً خاصة بالشخصيّة الإعتبارية والجماعيّة وليس بأي حال من الأحوال أملاكاً شائعة للشركاء كلّ بمفرده».

وبالطبع لم يكن يتصوّر لافرتيه شانبلاترو وليمون قدر التعقيدات العمليّة، والقانونيّة، والمعنويّة المترتبة على إقامتهما بجوار بيروت. فمنذ ربيع سنة ١٨٤٢ إتُّهِمَ معملهما بأخذ المياه على حساب المدينة التي تعاني من نقص فيها. ورغم توقّف المعمل عن العمل خلال الصيف والخريف، أصدر القاضي قراراً في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر مفاده أن صاحب الأرض ليس صاحب البئر[٢٤]. وقد نبّه هذا الحكم المالك ومستأجريه إلى أنه يتوجّب عليهم عدم الحاق الضرر بالملاّك المجاورين وبسكان بيروت. وبالفعل، كان البئر المذكور في الشكوى متّصلاً على غرار الآبار الأخرى بقناة منشأة تحت الأرض تنقل المياه إلى المدينة تبعاً لطريقة قديمة جدّاً لتوزيع المياه إنتشرت من الشرق الأوسط حتى شمال أفريقيا[٢٥]. وكان تقاسم المياه بين أصحاب الحقّ يخضع لأنظمة قديمة ومحدّدة أربكتها احتياجات المعمل الجديد. وقد تمّ توجيه اللوم مجدّداً إلى صاحب الأرض في شهر تمّوز/يوليو ١٨٤٣ لإفراطه في سحب المياه من القناة المذكورة[٢٦].

دو لافيليت (Charles de Lavillette) قائد سريّة؛ الآنسة أميلي لاسيور دو كولفيل (Amélie Lasueur de Colleville) صاحبة إيراد؛ السيّدة لاغرنيه (Mme Lagrenée) صاحبة ملك؛ اوجين إيفير (Eugène Yvert) محامي؛ ماتيو بييت (Mathieu Piet) محام في محكمة التمييز؛ ستانيسلاس دوسوسوا (Stanislas Dusaussoy) محامي؛ السيدة لوبريور دو ملفيل (Le Prieur de Melville) صاحبة ملك. كان كل من ليمون ولافرتيه ـ شانبلاترو، المدبّران الوحيدان، يتلقى مرتّباً قوامه ٣٠٠ ٣ فرنك بالإضافة إلى عشر الأرباح.

٢٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة، ٣٠، ١٨٤٢، ملفّ «سلطات محليّة»، رسالة من بوريه إلى الوالي، بيروت، ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤٢.

٢٥. لقد انتشر استخدام الوسائل الفنيّة لحفر الأنفاق في إيران القديمة وعمّ كافة أنحاء الشرق الأوسط، لاسيما بعد الفتح الإسلامي (أنظر الخريطة التي تبيّن انتشارها والتي أوردها:
H. GOBLOT: «Dans l'Iran ancien, les techniques de l'eau et la grande histoire», *Annales É.S.C.*, XVIII, 1963, pp. 504-505);
وكذلك استمرّ استخدام قنوات تحويل المياه المشيّدة في العهدين الهلّيني والروماني.

٢٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٢، ١٨٣٢ـ١٨٤٣، ملفّ «سلطات فرنسيّة»، نصوص الشكاوي ورسالة من بوريه إلى السادة دو ليمون ودو لافرتيه، بيروت، ٢٠ تموز/يوليو ١٨٤٣، حيث يسأل عن عدد الجرار [جمع «جرّة»] التي تُغْرَف يومياً.

وكتب القنصل بوريه قائلاً أن «المسلمين العرب يرون» في وجود معامل الحلّ الفرنسيّة «تعدّيا، وفي الأرباح التي يجنيها المقاولون فعلاً من أفعال النهب، وكثيراً ما دافع الباشا عن هذه النظريّة معارضاً أي كما أنه أجرى التماساً في القسطنطينية لإصدار أمر يقضي بإلغاء المعامل»[27]. ومضى بوريه يشرح وجهة نظره معتبراً ان «هذه الصناعة تضاعف قيمة الحرير في لبنان». لكن تلك الحجّة لم تكن قادرة على إغراء جمهور المسلمين في بيروت أو في المدن الأخرى إذا كان يشعر بالحرمان من حقوقه نتيجة التمركز الأوروبي وبالخطر نظراً لما قدّمه هذا التمركز من دعم للجماعات المسيحيّة. وجرت أيضاً محاولات لدفع اليد العاملة المسلمة الى ترك العمل في معمل الحلّ التابع لمؤسسة «دو ليمون دو لافرتيه وشركاه» رغم أن هذه اليد العاملة كانت تستفيد من سلفات على أجرها. وتطلّب الأمر أن يقدّم سفير فرنسا إلتماساً إلى مفتي القسطنطينية الكبير لإصدار **فتوى** تقضي بأن يحترم العمّال إلتزامهم ازاء إدارة المعمل[28]. وبرّر السفير سعيه بالقول: «قدّرت أن وثيقة من هذا النوع سيكون لها وزن أكبر في نظر الباشا من أمر يصدر عن الوزير». وكأنه كشف بذلك فعّالية تدخّله من خلال الحكومة التركية الساعية الى تطبيق الإصلاح في الوظائف الدينية والقضائية بتحويلها إلى دوائر تابعة للدولة[29]، وفي آن واحد، أثبت النفوذ الأساسي الذي كانت لا تزال تتمتّع به السلطة الدينية مما كان يستدعي مراعاتها بالضرورة.

الى كون ليمون ولافيرتيه شانبلاترو لبثا يتخبّطان وسط هذه المصاعب، فهما أخفقا أيضاً في «إدارة أعمالهما بالنظام والتدبير الضروريين في حقل التجارة»[30]. في

---

٢٧. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٤، الورقة ٣٥٥، مذكّرة من بوريه حول حالة التجارة سنة ١٨٤٣، ٣٠ نيسان/أبريل ١٨٤٤.

٢٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٧، ١٨٤٥، برقية من سفير فرنسا في القسطنطينيّة إلى القنصل بوريه، بيرا (Péra)، ٧ آذار/مارس ١٨٤٥. وفيما يلي ترجمة الفتوى التي نقلها السفير: «إذا ما نكث زيد بعد تأجير خدماته لعمرو لغرض محدّد ولمهلة سنة كاملة مقابل تقاضيه مبلغاً قوامه. . .، و[أراد فسخ العقد] في حين لا يكون الأجل قد انقضى بعد قائلاً دون مبرّر قانوني: إني أفسخ الإيجارة، هل يجوز لعمرو أن يستخدم زيداً مجدّداً في الخدمة نفسها حتى حلول الأجل؟ ـ يجوز له ذلك».

٢٩. أنظر: N. Berkes: *The Development of Secularism in Turkey,* Montréal, 1964, p. 98 *passim.*

٣٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣٤١، «التقرير التجاري لسوريا عن سنة ١٨٤٦» بقلم باجر ـ شميت، حزيران/يونيو ١٨٤٧.

شهر آذار/مارس ١٨٤٤ إقترضا مبلغاً من مصنع الحرير الكبير في لندن «تيلور وكورتو» (Taylor et Courtauld) ولكنهما لم يتمكّنا من تسديد دينهما. وفي ربيع سنة ١٨٤٦ كانا لا يزالان مدينين له بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترليني أي ما يساوي ١٢٥ ٠٠٠ فرنك تقريباً، واضطرّا إلى التنازل لصالح «تيلور وكورتو» عن حقّهما في إيجار المكان الذي يقع فيه معملهما لحلّ الحرير وعن المعمل نفسه الذي كان يحوي آنذاك ٤٠ دولاباً للحلّ[٣١]. وهكذا انتهى الطموح الصناعي لشخصين مفلسين من النبلاء إلى الفشل نتيجة افتقادهما الخبرة العمليّة وجهلهما بتقاليد الشرق، ولأنهما حظيا بما يكفي من العلاقات لضمان إنطلاقهما في العمل وبما لا يكفي لضمان إستمراريته، إضافة إلى عدم تعوّدهما العيشة المقتصدة وإلى التسرّع في المطالبة أن يحاط شخصاهما بمظاهر الجلالة والإحترام[٣٢]. غير أن معمل بيروت أخذ يتطوّر حالما وكلت مسؤوليته إلى مدير انكليزي قدير، ضمن عمليّة التسويق. وأصبح المعمل المذكور يضمّ ٨٠ دولاباً للحلّ منذ بداية سنة ١٨٤٧، وكان إنتاجه للحرير مخصّصاً لسدّ احتياجات صناعة الأنسجة التابعة لصاموئيل كورتو في لندن[٣٣].

*

وبعد نجاح التجارب الأولى تأسست معامل حلّ أخرى في جبل لبنان. أقام رجل انكليزي يدعى سكوت (Scott) معملاً في شملان، في الغرب، على أراضي الأمير محمّد أرسلان وتحت حمايته[٣٤]؛ كان يحوي ٦٠ دولاباً للحلّ في سنة ١٨٤٦ وكان

٣١.(م م ع، و خ) ٣/٦١٦، الأوراق ٩٦- ١٠٢، عقد تنازل لصالح كورتو (Courtauld)، تايلور (Taylor) وكورتو، تمّ تحريره أمام الكاتب العدل في باريس بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٨٤٦؛ تعين وكيل لهذه الشركة في بيروت؛ إستلام وحيازة معمل الحلّ من قبل وليم تايلور كمالك - وهو يعمل تحت اسم صاموئيل كورتو وشركاه (Samuel Courtauld et Cie) - عن طريق المزاد الذي تمّ بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٨٤٦ وأعيد له على الفور مبلغ ١٠٠ ٥٥ فرنك كان قد سلّمه وليم تايلور إلى دو ليمون دو لافرتيه وشركاه كما يشهد على ذلك سجلّ الإيداعات في القنصلية الفرنسيّة في بيروت)؛ إستأجر وليم تايلور حديقة أحمد سعادة المجاورة لمعمل الحلّ بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٨٤٦- في أيام عظمته، إشتهر الكونت دو لافرتيه - شانبلاترو في لندن وباريس لإسرافه ولخيوله؛ هل أتته فرصة اللقاء الشخصي مع نصير الفنون الكبير صاموئيل كورتو؟

٣٢.اشتكوا للقنصل عدّة مرّات من مشادات كلامية جرت بينهم وبين بعض الحرّاس أو الموظّفين من الدرجة الثانية.

٣٣.تقرير باجر - شميت المذكور، الورقة ٣٤٢.

٣٤.(م م ع، و خ)، برقية من روز إلى بالمرستون، بيروت، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٤١.

يسلّم كل إنتاجه إلى مصنع انكليزي. إلاّ أن المبادرة في هذا المجال الصناعي وفي هذه المنطقة من سوريا بقيت في يد الفرنسيين.

يعود أوّل تقييم للتجربة إلى سنة ١٨٥١[٣٥]. كانت قد أنشئت ستّة معامل صناعية أخرى، غير متساوية من حيث الأهميّة، بالإضافة إلى معامل الحلّ الثلاثة السابق ذكرها. وكان تاجر يدعى فيغون (Figon) يستثمر معملاً للحلّ يضمّ ٤٠ دولاباً في بلدة غزير في كسروان، وآخر يضمّ ٦٤ دولاباً في بلدة القريّة الواقعة في المتن. وقد استقرّ توماس دالغ مورغ (Thomas Dalgue - Mourgue) في عين حمادة بالقرب من صاليما في المتن، وسرعان ما تحوّل لقبه إلى مورغ دالغ (Mourgue-Dalgue) ثم إلى مورغ د(و) آلغ (Mourgue d'Algue)[•] «حلّال الحرير الكريم الشمائل من جبال السيفين (Cévennes)» كما جاء في التوصية التي حملها من الماريشال بوجو (Bugeaud)[٣٦] ـ؛ لم تقتصر مؤسسته التي أصبحت تضمّ ١٥٠ دولاباً منذ سنة ١٨٥٢ والمسجّلة تحت اسم «الشركة الفرنسية للتجارة ولصناعة الحراير في سوريا» (Société française pour le commerce et l'industrie des soies en Syrie) على حلّ الحرير وإنّما تضمّنت أيضاً معملاً لتجفيف وكبس الشرانق بطريقة جديدة بغية تصديرها إلى فرنسا وحلّها هناك. لقد نتج هذا التوسّع في عمل المصنع عن الإهتمام المباشر الذي

C.W.M. VAN DE VELDE: *Narrative of a Journey through Syria and Palestine in 1851 and 1852*, Edimbourg - Londres, 1854, t. I, pp. 64, 158 et 162.

٣٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، تحقيق وزاري وأجوبة.

• تمّ تحويل الإسم إلى «مورغ د(و) آلغ» بتقسيم الإسم الثاني «دالغ» بحيث تتقدّمه الأداة الخاصة بألقاب النبلاء في فرنسا، دون أن يؤدّي ذلك إلى تغيير في نطقه باللغة الفرنسية بسبب القاعدة اللفظيّة المتعلّقة بتركية أوّل حرفين، حرف صامت يتبعه حرف مصوّت، بينما اضطررنا إلى الخروج عن القاعدة في الترجمة العربية لتمكّن من إظهار التغيير والقصد منه الإيحاء بأن الرجل ينتمي إلى طبقة النبلاء. بالفرنسيّة كان الإسم «Dalgue» أصبح «d'Algue» (المترجم).

٣٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٤، ١٨٤٤، رسالة من بوجو (Bugeaud) الحاكم العام للجزائر إلى قنصل فرنسا في إزمير، الجزائر العاصمة، ١٠ نيسان/أبريل ١٨٤٤؛ كتبت التوصية في الأصل لتمكين «مورغ دالغ» (Mourgue d'Algue) من القيام بتحقيق حول أنواع الشرانق المنتجة في سوريا، بغية تطوير محتمل لتربية دود القزّ وإنتاج الحرير الخام في الجزائر. يشير سجلّ جوازات السفر عن شهر تموز/يوليو ١٨٤٤، أن «السيد دالغ مورغ (توما)» (- Dalgue Mourgue - Thomas) قد ولد ويقيم في غانج (Ganges) في مقاطعة ابرو (Hérault) الفرنسية. بدأ مورغ دالغ بالاستقرار في عين حمادة سنة ١٨٤٧ (تقرير باجر ـ شميث المذكور، الورقة ٣٤٢).

بدأ يبديه لحراير لبنان لا التجّار[٣٧] فقط وإنما أيضاً معامل الحل في أقاليم جنوب فرنسا التي تتم فيها تربية دود القز، وأصحاب معامل الحرير في مدينة ليون (Lyon) الفرنسية. وهكذا قامت مؤسسة هنري بالوا وشركاه (Henri Palluat et Cie) من مدينتي ليون وسانت إيتيين (Saint-Etienne) بتشغيل معملين لحلّ الحرير في بلدة القريّة بإدارة جان مالبرتوي (Jean Malpertuis)، يضمّ الأوّل ٣٥ دولاباً والثاني ٨٠ دولاباً لحلّ الحرير، بالإضافة إلى معمل ثالث في بلدة حمّانا يضمّ ٤٠ دولاباً ويديره اختصّاثيان من مدينة فالانس (Valence) هما أنطوان فرييه (Antoine Ferrier) وجوزيف بيرار (Joseph Bérard). ومن جهة أخرى، أصبح فلافيان دو ميشو (Flavian de Michaux) الذي قدم إلى سوريا لحساب مؤسسة دوبنا (d'Aubenas)[٣٨] شريكاً لفورتونيه بورطاليس. وبذلك استفاد معمل بتاتر لحلّ الحرير ممّا أضيف إلى رأس المال ومن منافذ أكثر إنتظاماً وتهيّأت له الظروف المناسبة لمواجهة المنافسة المتزايدة.

لقد أنشئت أهمّ تلك المؤسسات الجديدة في العامين ١٨٤٧ و١٨٥١ على وجه الخصوص؛ ومنذ ذلك التاريخ وجدت دعماً لها في مساعي سوق الحرير الفرنسي للبحث عن مصادر خارجية للواردات وفي اتّساع حركة الأعمال. وكانت مواقعها في المتن الجنوبي غير بعيدة بعضها عن البعض.

واتُّبِعَت طرق عدّة للتحايل على حظر تمليك العقارات للأجانب. في غزير، كتفى صاحب المؤسسة بإيجاد «بيت كبير للإيجار بسعر غير مرتفع يصلح سنده لمدّة عشرة أعوام»[٣٩]. أما فرييه وبيرار العاملان لحساب بالوا وشركاه فقد أبرما عقداً مع

٣٧. بالطبع، توطّدت الصلات بالمؤسسات التجاريّة أكثر فأكثر مع نمو النشاط؛ وهكذا فقد كان مورغ دالغ، مؤسسة سزار كروزيه دو بلانشنيه (César Crozet de Blancheney) في مرسيليا، شريكاً موصياً في المؤسسة التجارية ميشال فرْجيلا دو شلوسينغ وشركاه (Michel Fargialla de Schloesing et Cie) في بيروت، (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، مذكّرة بتاريخ ٣١ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٥٠، ورسالة من مورغ دالغ بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٨٥٢).

٣٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «تجاري»، توصية لصالح فلافيان دو ميشو من وزارة الشؤون الخارجيّة، الإدارة التجارية، باريس، ١٧ أيار/ مايو ١٨٥٠. المصدر السابق، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «تجاري»، توصيات لصالح ممثّل مؤسسة بالوا وشركاه (Palluat et Cie) التجارية، باريس، ١٨ شباط/ فبراير و١٨ آذار/ مارس ١٨٥١.

٣٩. تقرير باجر ـ شميت المذكور، الورقة ٣٤١.

أحد سكان بلدة حمّانا يقضي بأن يمدّاه نظرياً بقرض يمكّنه من تشييد المبنى ـ الذي يحتاجانه ـ على أن يتمّ تسديد هذا القرض [نظرياً أيضاً] بأقساط سنويّة؛ ويحتفظان بموجب العقد المذكور لمعمل الحلّ «لمدّة خمسة وعشرين عاماً متالية على أن تعود ملكيّته إلى السيد ابراهيم نعارة عند انتهاء المدّة المذكورة»[40]. إلّا أنهما واجها الصعوبات عندما منح الباب العالي، بعد البدء بأعمال التشييد بقليل، رجلاً أرمنياً يدعى أنطون صرّاف الحقّ المقصور عليه وحده ببناء واستثمار معامل حلّ الحرير في سوريا[41]. ربما كانت الحكومة التركية تسعى بذلك الى تعطيل هذه المناورات، وكانت مضطّرة أيضاً الى الإستجابة لطلبات دائنيها في غلاطه*. من جهة رجل الأعمال الأرمني المرتبط بالأوساط المالية في القسطنطينية كان الأمر يتعلّق بالفعل، باستغلال المبادرات الأوروبية الجديدة وإجراءات المنع التي تحدّها بغية التفاوض حول تعويضات مربحة أو حول عقود للشراكة مع الحلّالين الفرنسيين؛ لكن هؤلاء لم يرضخوا، وسعت الحكومة الفرنسية، بناء على طلبهم، الى بذل الجهود الضرورية في القسطنطينية بغية التوصّل إلى إلغاء هذا الإحتكار[42]. أما مورغ دالغ، فيبدو أنه اتفق مع أمراء آل أبي اللمع للحصول على موقع في عين حمادة[43] كما سبق أن فعل بورطاليس مع الشيخ يوسف عبد الملك في بتاتر.

لقد قادت كل من الأموال الموظّفة، والتفوّق الفنّي، والتنظيم التجاري إلى نجاح المنشآت الأجنبيّة إذ كان الأمر يقتضي أن تتوفّر الرساميل الكافية لشراء التجهيزات

٤٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣٣٣، برقية من ليباردا، ٢٧ أيّار/مايو ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، رسالة من فيريه (Ferrier) وبيرار (Bérard)، حمّانة، ٧ حزيران/يونيو ١٨٥١. وقد علّق القنصل العام دو ليباردا قائلاً: «تلك هي الإجراءات الملئة للبحث في الحظر المفروض على الأوروبيين فيما يتعلّق بحيازة الممتلكات في الإمبراطورية العثمانية».

٤١. المصدر نفسه.

* غلاطه: حيّ في مدينة إسطنبول (المترجم).

٤٢. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٢، ١٨٥٢، ملفّ «سفارة»، برقيّات من القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية، بيرا، ٢٣ كانون الثاني/يناير و٦ آذار/مارس ١٨٥٢؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣٧٠، برقية من ليباردا، ١ أيّار/مايو ١٨٥٢؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، رسالة من فيريه، حمّانا، ٦ حزيران/يونيو ١٨٥٢. إستند الإحتجاج الفرنسي إلى بنود معاهدة التجارة لسنة ١٨٣٨ وإلى الخط الشريف الصادر سنة ١٨٣٩ الذي حظر الإحتكارات.

٤٣. تقرير الملازم في البحرية فيلاريه دو جوايوز (Villaret de Joyeuse) *Annales du Commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux*, n° 7, septembre 1854, p. 16.

الجيّدة ومن ثم إنتاج الخيط ذي النوعيّة الرفيعة، وأن تتوفّر إمكانية الانخراط في إحدى شبكات الأعمال في فرنسا. وقد أراد تجّار فرنسيون من بيروت، إنحسرت أعمالهم في نطاق ضيّق إلى حدّ ما، القيام بنشاط إضافي في مجال حلّ الحرير؛ فاستأجروا بعض المباني بثمن بخس مستخدمين اليد العاملة المحليّة ذات الإدارة والتأطير السيئين بالإضافة إلى المعدات غير المكتملة مما قادهم إلى الفشل[44]. إلا أنهم تركوا المكان لمقاولين محليين كانوا، بالمقارنة مع المقاولين الأجانب، يكتفون بعمل أقلّ تكلفة وأقلّ جودة.

كان من المفروض أن تبلغ الإستثمارات حجماً يسمح بإنشاء وصيانة وتطوير مجمع فنّي يتضمّن المشاغل، والمخازن، والمواسير وخزّانات المياه، وأحياناً عنابر النوم لليد العاملة المؤقتة، وأفضل الأدوات لكبّ خيوط الحرير. سنة ١٨٤٢، تكوّنت شركة «دو ليمون دو لافرتيه وشركاه» برأس مال يبلغ ٠٠٠ ١٩٨ فرنك، بينما لم يكن معمل الحلّ التابع لها يحتوي سوى ٤٠ دولاباً يتمّ تشغيلها يدوياً. ومجرّد أن انتهى السادة بورطاليس من بناء معملهم في بتاتر، جُهّزوا بأدوات العمل المكوّنة من الخلاقين، والبكرات، التي تمّ تطويرها في فرنسا على مدى أربعين عاماً منذ بداية القرن، والمراجل، والأنابيب التي تمدّ الخلاقين بالمياه بدرجة الحرارة المطلوبة[45]. واحتذى الناس بهم. وقد تمّ استخدام الطاقة المائية، حيث توفّرت الإمكانيّة، لتحريك الدواليب؛ وفي عين حماده، سنة ١٨٥٢، بدأ تشغيل آلة بخاريّة بقوّة ٤ أحصنة، ثم استُقْدِمَ مكبس مائي [من فرنسا] لمعالجة الشرانق المخنوقة والمجفّفة،

---

٤٤. في غزير، هذا ما حدث للتاجر روستان (Rostand) سنة ١٨٤٧ (ش غ، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣٤١، تقرير ياجر ـ شميت، حزيران/يونيو ١٨٤٧)، ثم، سنة ١٨٥٣، لخلفه فيغون (Figon) الذي كان قد استأجر معمل الحلّ من مدوّر إخوان (م ق ع ـ بيروت، المحفظة ٤٨، ١٨٥٣، ملفّ «الأفراد»، رسالة من مدوّر إخوان، بيروت، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٥٣؛ حول نشاط آل مدوّر أنظر الفصل الثالث عشر؛ وفيما يتعلّق [بإنتاجهم وبيعهم] لبذر دود القزّ إبتداء من سنة ١٨٦٦، أنظر: (Ducousso: *op. cit.*, p. 67-68). في العام نفسه، إضطر فيغون إلى رهن معمله لحلّ الحرير في القرية؛ المصدر نفسه، رسالة ملسون (Milsone) وبوا (Poy)، تجار في مدينة ليون، ٢٠ شباط/فبراير ١٨٥٣، وإجابة قنصل فرنسا العام في بيروت، ٦ آذار/مارس ١٨٥٣.

٤٥. أنظر الملحقات في نهاية هذا الفصل.
P. LÉON: *La naissance de la grande industrie en Dauphiné*, Paris, 1954, pp. 419-420 et 499-500; E. PARISET: *Les industries de la soie*, Lyon, 1890, Livre II.

المخصّصة للتصدير[٤٦]. كان كلّ هذا التطوّر المصنعي يستدعي وسائل جديدة في النقل؛ وقد لبّى هذه الحاجة إنشاء الطريق المعبّد بين بيروت ودمشق الذي مرّ بجوار أهمّ معامل الحلّ الفرنسيّة [في الجبل][٤٧].

كان رخص اليد العاملة يوازن هذه النفقات ويخفّف من كلفة المنشآت، كما وازنتها إمكانيّة الحصول على المواد الأولية بأسعار زهيدة. في عام ١٨٥١، كان عمّال الحلّ يتقاضون ٤ قروش (٨٩ سنتيماً)*، وأحياناً ٥ قروش كأجرة ليوم العمل الذي يبدأ مع الفجر وينتهي عند الغروب؛ أما عاملة الحلّ فكانت أجرتها قرشاً واحداً أي ما يزيد قليلاً عن ٢٢ سنتيماً[٤٨]. وكان أجر الرجال، القريب من الذي يدفع لعامل من الدرجة الأولى في المدينة، يُعْتَبَر مرتفعاً جداً في الوسط الريفي[٤٩]؛ أما أجر النساء، على قلّته، فقد تقاضته شريحة من اليد العاملة بقيت حتى ذلك الوقت مستثناة بشكل شبه تام من العمل المأجور. ورغم قلّة الأجر اليومي للفرد بالمقارنة مع الأجر المدفوع للعمال الفرنسيين (١,٩٦ فرنك للرجل و٠,٩٠ فرنك للمرأة للعمل نفسه) إلّا أن عاملاً جديداً كان قد دخل إلى الجبل فيما يتعلّق بأجر العمل وبوجهته. وقد ظهر هذا المورد الإضافي بينما كان كل من أزمة الأرياف والضغط الديمغرافي ينعكسان على دخل الجبليين المتواضع. والحال أن اختيار اليد العاملة للمعامل الجديدة اقتصر

---

٤٦. تقرير فيلاريه دو جوايوز (Villaret de Joyeuse) المذكور، ص ١٥ـ ١٧.

٤٧. حول هذا الطريق، أنظر الفصل الثالث عشر. وأشار فيلاريه دو جوايوز قبل شقّه إلى أن «تسفير الآلة البخارية بقوّة أربعة أحصنة الى عين حماده فاقت تكلفته من بيروت إلى الجبل تكلفة السفر من مرسيليا إلى بيروت».

* سنتيماً = ٠,٨٩ فرنك (المترجم).

٤٨. حسب التحقيق الوزاري لسنة ١٨٥١، (م ف ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، وتقرير فيلاريه دو جوايوز المذكور، ص ١٦. في إجابتهم على التقرير الوزاري، تكتّم أصحاب معامل الحلّ الفرنسيون على الأجور المنخفضة التي كانوا يدفعونها لعاملات الحلّ بينما هم يحقّقون أرباحاً كبيرة، علماً بأن متوسّط الأجر المتقاضى في فرنسا وفي الفترة نفسها لبرم خيوط الحرير بلغ ١,٩٦ فرنك للرجل، و٠,٩٠ فرنكاً للمرأة، و٠,٦٤ فرنكاً للطفل؛ P. LÉON: *op. cit.*, p. 709

٤٩. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣٩٤، تقرير من ليباردا بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٨٥٢، يشير إلى أن عمّال معامل الحلّ الأوروبية في جبل لبنان «جميعهم من الموارنة ويتقاضون أجراً قد يبلغ ٤، و٥ قروش يومياً (أي ٩٠ سنتيماً، وفرنكاً واحداً) مّما يشكّل أجراً هائلاً في نظر الفلاح في سوريا». وعلى سبيل المقارنة، تلقّى العمّال الذين ساهموا في إصلاح خان الفرنج في صيدا عام ١٨٥٠، أجراً يتراوح بين ٢ و٤ قروش؛ المصدر نفسه، الورقة ٣١٠. وتجدر الإشارة إلى أن الأجر، في هذه الحالة، يدفعه الأجانب أي أنه يمثّل المستوى الأعلى وليس المستوى الأدنى.

تقريباً على الطائفة المارونية[50] التي أصبحت، بفعل نشاط الشعب نفسه، أكثر انخراطاً في التحوّلات التي أفرزتها المبادرة الأوروبية.

بعد مرور عشرة أعوام على إقامة الورشة الأولى، تراوح عدد العاملين في المعامل الفرنسية بين ٦٣٠ و٦٥٠ شخصاً على وجه التقريب بينما وصل عددهم إلى ٢٠٠ شخص في معامل الحلّ الانكليزية أي ما يبلغ مجموعه بين ٨٣٠ و٨٥٠ شخصاً[51]، لم يكن عملهم [الريفي] يستغرق عاماً كاملاً بالنسبة لغالبيتهم. وكان أرباب العمل يبدأون بالإعلان عن حاجتهم الى العمال مع بدء فترة حصاد الشرانق ثم يتوقّف الطلب ولا يُسْتَأنف إلّا بقدر ما يلاحظ من نقص في المخزون المعدّ للحلّ. وقد أدّى بناء عدّة معامل لحلّ الحرير حوالي العام ١٨٥٠ إلى طلب مفاجئ على اليد العاملة في المنطقة الوسطى من لبنان، وتسابق أصحاب مصانع الحلّ، في العامين ١٨٥١ و١٨٥٢ أثناء الصيف، على تشغيل أطفال القرى الأقرب الى معاملهم[52]. ساهمت هذه المنافسة بين أرباب العمل في زيادة الأجور حتى أوصلتها إلى مستوى عال إلى حدّ ما بالنسبة للمألوف في البلاد[53]، ولكنّها دفعت أيضاً إلى شبه اقتصار على تشغيل العاملات الشابات للحدّ من آثار ذلك الارتفاع. وكان اجتهاد هذه العاملات وانضباطهنّ مضموناً «بفضل نفوذ الإكليروس وتعيين مشرفات عليهن من النساء

---

٥٠. المصدر نفسه، برقيّة من ليباردا، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٠، الورقة ٢٨٩.

٥١. حسب التحقيق الوزاري لسنة ١٨٥١.

٥٢. (م ق ع) بيروت، المحفظتان ٤٥ و٤٦، ١٨٥١ و١٨٥٢، ملفّات «الأفراد»، مراسلة غزيرة يتبادل فيها أصحاب معامل الحلّ التهم بشأن انتزاع عمّال الحلّ، ولاسيما الأطفال، من بعضهم البعض. ويبدو أنه غالباً ما كان آباء هؤلاء الفتيان يوقّعون عقوداً لتأجير أبنائهم مع عدد من أصحاب المعامل في آن واحد. ولمّا تعب قنصل فرنسا العام من كل هذه الشكاوي، أبلغ أصحاب معامل الحلّ الفرنسيين في الجبل بواسطة مذكّرة بتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٨٥٢، أن جميع النزاعات التي تجدّ بينهم ستخضع لصلاحيّة القائمقامين المسيحي والدرزي. وعلاوة على اختيار العمّال بالإنتقاء الطائفي ومن جوار المعامل القريبة من بعضها البعض، فإن أحد أسباب هذا النقص النسبي في اليد العاملة يعود إلى أن حلة العمل في حلّ الحرير كانت تبدأ في الوقت الذي لا يكاد الفلاحون ينتهون من الأشغال الخاصة بتربية دود القزّ، وإلى أن عدداً كبيراً من أسر الفلاّحين كانت لا تزال تحلّ الحرير في بيوتها. وفيما بعد، انتشر حل الحرير الصناعي ورافقته تحوّلات في العمل الريفي مّا أدّى إلى تنظيم سوق اليد العاملة تنظيماً أفضل.

٥٣. المصدر نفسه، المحفظة ٤٥، رسالة من فيغون (Figon)، القريّة، ٢٥ أيار/مايو ١٨٥١، يقول فيها أن سكوت (Scott) يخطف منه عمّال الحلّ بإعطائهم ٤ قروش في اليوم بدلاً من القروش الثلاثة التي يحصلونها عنده.

الفرنسيات»[٥٤]؛ من جهة أخرى، كان يتمّ تشغيل هذه اليد العاملة أكثر فأكثر عن طريق عقود العمل، وحيث كان يدفع لها مقدّماً جزء من الأجر عند إبرام العقد، تشكّل نظام متكامل من الغرامات والمكافآت لإجبارها على عدم التهاون في العمل[٥٥].

ولما كانت ذهنيّة الإداريين الفرنسيين الأجراء لم تزل تتأثر من وقت لآخر بالآمال التي لاحت سنة ١٨٤٨، وبالنضالات العمّالية في الغرب إلا أن ردّ أصحاب معامل الحلّ على تظاهراتهم كان سريعاً؛ لقد طرد مورغ دالغ أسرة فرنسيّة استقدمها إلى عين حماده لأن إبنيها تسبّبا «بحوادث التمرّد بل والعصيان». وكتب حول هذا الموضوع إلى قنصل فرنسا العام قائلاً: «تدركون أنه من دون انضباط، وبخاصّة في الغربة ووسط الجبال حيث يتوقّف ازدهار أية مؤسسة على القدرة على فرض النظام والطاعة، سأكون مذنباً بحقّ الأطراف المعنيّة لو تكتّمت أمامكم عن هذه الشكوى التي أخفّفها قدر الإمكان وربّما عن خطأ»[٥٦].

إلّا أن مفاهيم العمّال الفرنسيين لم تتوافق مع مفاهيم الجبليين إذ لم تتطابق عقليّة ونمط حياة الأولين مع التوتّر المتحكّم بعيشة اللبنانيين والذي كانت له أسبابه وأوجهه الخاصة. كان وضع الصناعيين الفرنسيين مختلفاً إذ ان مشترياتهم من الشرانق وإستجارهم اليد العاملة لحلّ الحرير لم تجعلهم مجرّد مصدر لتوفير العمل والرزق بل [سمحت لهم] بإدخال حلقات إنتاجيّة وتبادليّة دفعت بثبات، وبقدر ما فعلته التنظيمات العثمانية الجديدة، إلى انهيار نظم السيطرة والمزارعة التي كان يستفيد منها المقاطعجيّة[٥٧]. وقد زجّ بهم نشاطهم الاقتصادي في الصراع ضدّ علاقات التبعيّة القديمة وربطهم بالتالي بمصالح الشعب المسيحي أكثر مما أبعدهم عنها. وقد شكّل الدعم الذي تلقّاه أصحاب معامل حلّ الحرير الفرنسيون من الإكليروس ـ والذي قدّموه اليه ـ تعبيراً واعياً عن هذا الوضع وضمن لهم القبول الشعبي.

ومما أبرز ذلك الوجه الطائفي لصناعة حل الحرير أن تجار البلاد الذين تمثّلوا بالمبادرة الأوروبية كانوا من المسيحيين بل غالباً ما كانوا من المسيحيين المتمتّعين

٥٤. تقرير فيلاريه دو جوايوز المذكور، ص ١٦.

٥٥. G. Ducousso: *op. cit.*, pp. 157-159.

٥٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «الأفراد»، رسالة من مورغ دالغ، عين حماده، ٢٠ تموز/ يوليو ١٨٥٠.

٥٧. أنظر الفصل العاشر.

بالحماية الفرنسية. ومنذ سنة ١٨٤٦ «أنشأ أشخاص عرب على ساحل بيروت وعلى سفح الجبل، خمسة معامل صناعيّة أخرى لحلّ الحرير على الطراز الأوروبي يضمّ كل منها عشرين دولاباً»[٥٨]. كان مستوى تجهيزات معامل حلّ الحرير اللبنانيّة هذه، أدنى بشكل عام منه في معامل الحلّ الأوروبية، ولم يتمتّع إداريوها أو كوادرها بدرجة الكفاءة نفسها؛ وكذلك لم تكن خيوط الحرير المستخلصة فيها متساوية من حيث الجودة إلّا أن أوروبا استمرّت في شرائها نظراً إلى تكلفة إنتاجها البسيطة. ومن جهة أخرى، تمّ التعاون بين المقاولين السوريين - اللبنانيين وبين المقاولين الأجانب بسبب إحتياجهم بعضهم الى بعض. كان آل مدوّر يملكون معملاً لحلّ الحرير وأجّروه في البداية لأشخاص فرنسيين. وذهب المعمل الذي بته وجهّزته مؤسسة «هنري بالوا وشركاه» في حمانا إلى مالك من هذه المنطقة[٥٩]. كانت العلاقات التي سبق أن أقامها التجّار المسيحيون المشرقيون مع التجّار الأوروبيين قد مكّنتهم من الحصول على الدعم لمنشآتهم لحلّ الحرير من قبل أوساط العمل في مرسيليا وليون مما جعلها مجزية إلى درجة أن عددها فاق عدد المعامل الصناعية الأوروبية في حركة تعاظمت بعد عام ١٨٦٠[٦٠].



التنظيم الصناعي وتحوّلات السوق

في عام ١٨٥٤، كانت معامل حلّ الحرير الفرنسيّة [في لبنان] تضمّ «٦٢٥ خلقيناً يبلغ إنتاجها السنوي ٣٠ ٠٠٠ كلغ من الحرير يضاهي حراير فرنسا من حيث الجودة»[٦١]، مما يعني أنه كان يتمّ حلّ ٣٦٠ ٠٠٠ كلغ من الشرانق تقريباً.

٥٨. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، تقرير باجر - شميت، حزيران/يوليو ١٨٤٧، الورقة ٣٤٣.

٥٩. غير أن مؤسسة بالوا وشركاه استرجعت معمل حلّ فيفون في القريّة، واستثمرته مع المؤسسات التي كانت تملكها من قبل في هذه القرية. وفي بداية القرن العشرين، باعت كل ذلك إلى مؤسسة الأرملة غيران (Guérin) وابنها، القادمين من ليون أيضاً. (أنظر اللوحة ٢٠ - ٢)

٦٠. أنظر: D. CHEVALLIER: «Lyon et la Syrie en 1919; les bases d'une intervention», *Revue Historique*, CCXXIV, 1960, p. 292.

٦١. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٥٥، إجابة أصحاب معامل حل الحرير في لبنان على تحقيق وزارة الشؤون الخارجيّة حول التعريفة المفروضة لسنة ١٨٥٠، بيروت، تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٥٤. يجب أن يضاف إلى الثلاثين ألف كيلوغرام المذكورة ما يقارب ٤٠٠٠ كغ من الحرير المنتج في معامل حلّ الحرير الانكليزيّة.

هذه المعلومة وحدها تؤكّد حدوث تحوّل نوعي مهمّ للغاية. إذ بدأت الحراير المُنتَجة في الورش التي تحسّن فيها التصنيع والإنتاجيّة من جراء استخدام الوسائل الفنيّة الجديدة، تحتلّ مكان الحرابر المحلولة بواسطة «الدولاب العربي»، وهي لم تكن مخصّصة لا للأنسجة نفسها ولا للمستهلكين أنفسهم. لقد أثّرت الإستثمارات الأوروبيّة على وجهة حركة التبادل، وحجمها، ووتيرتها، وعلى الأسعار، وعلى تكوّن رأس مال جديد. كان لجميع هذه التغيّرات مترتّبات إجتماعيّة، وإقتصاديّة، وبالتالي طائفية، في جبل لبنان.

لذا يجب الإحتراس من وضع العناصر الكميّة ـ حيث التشابه بينها ليس إلّا أمراً شكلياً بحتاً ـ تحت عنوان واحد لأن ذلك يؤدّي فقط إلى الخلط بين أنظمة مختلفة في الواقع. الأرقام التي بحوزتنا غير دقيقة وهي ناقصة وتقريبيّة، إلّا أن الملفت للنظر فيها هو نسبيّتها التي تبيّن حدوث تحوّل غيّر دلالة هذه الأرقام. وعلى التحليل أن يتابع تلك التغيّرات لاسيما وأنها لم تمنع على الإطلاق التداخل بين النظام الاقتصادي الجديد والنظام الاقتصادي القديم باعتبار أن الأوّل قد تكيّف مع ما تبقّى أو ما ترسّخ من الثاني، وأنه منذ اللحظة التي سيطر فيها الأوروبيون على سوق الحرير، أخضعوا المنتجين في الجبل إلى [متطلّبات] الظروف الأوروبيّة.

*

يبدو من الضروري تقديم بعض الإيضاحات حول المقاييس إذا ما أردنا استخدام المعلومات الرقمية وذلك لأن الوحدات القياسية، رغم المصطلح الواحد، كانت تختلف [في المضمون] من منطقة إلى أخرى ومن منتج إلى آخر. لذا استندنا في تحديدنا المعادلات فيما يتعلّق بالحرير الذي تمّ وزنه في بيروت، على البيانات المتوفّرة في المراسلات القنصلية الفرنسية[٦٢]:

ـ ١ درهم (dragme في النصوص الفرنسية) = ٣,٢٠ غراماً؛ ١ أقّة (ocque في النصوص الفرنسية) = ١٢٨٠ غراماً؛ ١ رطل = ٢,٣٠٤ كلغ؛ ١ قنطار (quintal في

٦٢. لاسيما: (ش غ)، المراسلة التجارية، حلب، ٢٨، الورقة ٣٩، ٢٥ شباط/فبراير ١٨٢٥، (م ق ع) بيروت، المحفظة، ١٢، ١٨٢٨ـ١٨٢٩، ملف «سلطات مختلفة»، ١٥ حزيران/يونيو ١٨٣٠؛ (ش غ)، المراسلة التجاريّة، ١ مكرّر، ٣ الورقة ٢٢٤ والورقة ٢٨٦، تموز/يوليو ١٨٣٥ وكانون الأول/ديسمبر ١٨٣٤.

النصوص الفرنسية) = ٢٣٠,٤٠٠ كلغ.

ـ ١ قنطار = ١٠٠ رطل = ١٨٠ أقة = ٧٢ ٠٠٠ درهم؛ ١ رطل = ٧٢٠ درهماً، و١ أقة = ٤٠٠ درهم.

كان شحن الحرير يتمّ بالبالة التي تساوي ٥٠ أقّة أي ٩٤ كلغ تقريباً لأن الاعتماد على وحدات قياسية متغيّرة كثيراً ما كان يؤدّي إلى وجود هامش من عدم الدقّة. لذلك إعتاد الصناعيون الفرنسيون بسرعة على شحن البالات باعتبار أن البالة الواحدة تساوي ١٠٠ كلغ، وشيئاً فشيئاً أصبحوا مثلاً متّبعاً في جميع حالات الشحن إلى فرنسا.

كان إنتاج الكيلوغرام الواحد من الحرير الخام يحتاج إلى ١٥ كلغ من الشرانق[٦٣]؛ لم تعد الحلّالات الصناعية تحتاج إلا الى ١٢ كلغ من الشرانق للحصول على كيلوغرام واحد من الحرير بعيار ١١/١٢[٦٤]. وبفضل الأدوات والأساليب الجديدة زادت «حصيلة الخلقين الواحد» بنسبة يمكن تقديرها بين ١٦٪ و٢٤٪. ولكن هذه النسبة لا تكفي وحدها لتقدير التقدّم الإنتاجي أو الحصيلة الإجماليّة للعمل؛ وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى استخدام العمالة بشكل أفضل على الصعيدين الفنّي والزمني، وإلى تجميع الإنتاج وتوحيده.

وبالطبع، ليس من السهل تقدير مدى تأثير العناصر. وعلى سبيل المثال، من الصعب أن نقارن بين متوسّط إنتاجية عاملة حلّ تستخدم الدولاب العربي وبين متوسط إنتاجية عاملة في الورشة الصناعية أولاً لأنّ المعلومات، الجزئية، ليست متوفّرة إلا في ما يتعلّق بالحالة الثانية، وهي مقصورة على بداية القرن العشرين[٦٥]، ثم لأن حصر التشبيه في نطاق إنتاجية هاتين العاملتين أمر مغلوط لأن أدوات الحلّالات الصناعيّة الجديدة كانت تسمح بتسليم خيوط مبرومة جيّداً ويمكن استخدامها

---

٦٣. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣٤٥، تقرير ياجر ـ شميت، حزيران/ يونيو ١٨٤٧.

٦٤. المصدر نفسه، بيروت، ٧، الورقة ٢٨٠، برقية من بنتيفوليو (Bentivoglio)، ٦ تموز/ يوليو ١٨٦١. يشكّل هذا «المنتج من الخلقين الواحد» متوسّط الإنتاج؛ وأمكن تحسين المردود بعد انتقاء الفصائل وتربيتها في ظروف أفضل. حسب القياسات المستخدمة في ليون والتي فرضتها معامل الحلّ الفرنسيّة، يدلّ عيار خيط الحرير على سمكه المحدّد بوزن ٤٧٥ متراً من هذا الخيط وبالدونيه [denier: وحدة قياس سمك الخيوط (المترجم)] (١ دونيه من ليون = ٠,٠٥٤ غرام). أنظر: DUCOUSSO: *op. cit.*, pp. 136-139.

٦٥. DUCOUSSO: *op. cit.*, p. 134.

صناعياً، بينما كانت الخيوط المنتجة في منازل الفلاحين خشنة، وتحتاج إلى معالجات عدّة قبل استعمالها في السدى، وصباغتها، ونسجها على الأنوال المحلّية[66]. وبالمقارنة مع الخيوط المصنّعة في المعامل الحديثة، كان تصنيع الخيوط المحلولة على الطريقة العربيّة يتطلّب إذن جهداً أكبر ويداً عاملة أكثر عدداً (قد شكّل التقدّم الذي تمّ إحرازه في مصانع الحلّ أحد أوجه التنافس الذي فُرِض على اليد العاملة الحرفية في مدن سوريا على كل حال). إلّا أن نتائج التحسّن في نوعيّة الخيوط قد عكستها الأسعار وفتح منافذ تسويق جديدة.

أثناء الجولات الشرائية كان السعر المرجعي للحرير يحدّد في بيروت في «إجتماع يضمّ التجار وأكبر مربّي دود القزّ برئاسة معتمد حكومي، ويتمّ خلاله عرض مسطرة من الحرير الأبيض، المسمى بالحرير البلدي، في المزاد»[67]. كان هذا السعر هو سعر الحرير المنتج محليّاً أي الحرير «البلدي» الجيّد والمحلول على الطريقة العربية، ويدعى [السعر] «المحدّد بالميزان» لأن موقع الاجتماع كان في المكان الذي يتمّ فيه وزن الحرير علانية في خان الحرير. ويقول بوريه أن هذا السعر كان أدنى من القيمة الفعليّة لضمان «جميع الصفقات المعقودة قبل القطف»، أي لضمان الصفقات المتعلّقة بالحرير المباع مسبقاً وبسعر متدنٍ إلى حدّ ما بالضرورة[68]. في الواقع، كانت الأسعار الحقيقية تتبع التقلّبات المختلفة للسوق، وقد أبرزت ظروف تطوّر النشاط الأوروبي هذا الواقع إلى درجة أن «السعر المحدّد بالميزان» لم يطبّق على منتجات الحلّالات الصناعية الجديدة ثم أُهمِلَ تطبيقه على أنواع الحرير الأخرى. وكان التصرّف بعكس ذلك غير ممكن لأن التنوّع المتزايد في إنتاج الحراير المختلفة حال دون إمكانية تحديد متوسّط سعر موحّد. ولما كان لا يزال تطوّر الأعمال في البلاد يحتاج إلى تقدير رقمي متوسّط، فقد تمّ اللجوء منذ عام ١٨٤٥ إلى سعر الشرانق لسدّ هذه الحاجة؛ وشكّل هذا التطوّر إحدى الدلائل على كل التغيّرات التي مسّت تنظيم الإنتاج والسوق.

٦٦. D. CHEVALLIER: «Techniques et société en Syrie: Le filage de la soie et du coton à Alep et à Damas», *Bulletin d'Etudes Orientales*, XVIII, 1963 - 1964, pp. 85-93.

٦٧. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٣٩٣، مذكّرة من بوريه حول تجارة بيروت، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٨٤٢.

٦٨. المصدر نفسه.

النقص في المادة الإحصائية لا يتيح سوى تحديد بعض النقاط الإستدلالية؛ وهذا مهمّ على أية حال.

لقد وفّرت مراسلات القنصلية الفرنسية، فيما يتعلّق بالفترة التي ندرسها، الجزء الأكبر والأهمّ من المعلومات الخاصة بجبل لبنان[٦٩]. لم تكن حراير «سوريا» تمثّل، عند وصولها إلى فرنسا، سوى نسبة ضئيلة جداً من الحركة التجارية في مرفأ مرسيليا، ولم تميّزها جداول الجمارك الفرنسيّة بأي شكل من الأشكال[٧٠]. ومن جهتها، فإن الغرفة التجاريّة في ليون لم تبدأ بتدوين الواردات الأجنبيّة قبل العامين ١٨٥٨ و١٨٥٩[٧١]؛ وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن حراير الشرق الأقصى ـ ومعها تقليدياً، حراير إيطاليا ـ هي التي لفتت آنذاك انتباه الغرفة التجارية المذكورة، نظراً إلى حجمها، ولم ينتظم تسعير حراير «الأصناف السورية المميّزة» في ليون إلا منذ سنة ١٨٦٧، أي عندما أصبحت كميّتها في صفقات هذا السوق مهمّة بما فيه الكفاية ليتسنّى استخدامها كمرجع عادي[٧٢].

يتوافق مضمون هذه الوثائق إلى درجة لا بأس بها مع تطوّر تجارة الحرير في جبل لبنان. فما هي مراحل ذلك التطوّر؟

في عام ١٨٢٦، منعت الحكومة العثمانية الأوروبيين من المتاجرة بالحرير

٦٩. يوجد تحليل جزئي لهذه المراسلة في:
Archives du Commerce et de l'Industrie agricole et manufacturière, 1833-1846; *Annales du Commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux*, n° 1-14, 1844, 1860; *Annales du Commerce extérieur, Turquie, Législation commerciale*, n^{os} 1 - 16, 1845 - 1895.

٧٠. بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٨٥٩، استعلمت الإدارة العامة للجمارك عن كميّات الحرير الخام والشرانق التي استقدمتها المؤسسات التجارية في ليون من البلدان الأجنبية المختلفة في الأعوام ١٨٥٦، ١٨٥٧، و١٨٥٨؛ في إجابتها، أشارت الغرفة التجارية لمدينة ليون إلى أنها لم تبدأ في تدوين الواردات إلاّ منذ شهر تموز/ يوليو ١٨٥٨. محفوظات الغرفة التجارية في ليون، محفظة «الحراير».

٧١. بدأت رسائل مؤسسة آرليس ـ دوفور (Arlès - Dufour) ـ المحفوظة لدى مؤسسة موريل ـ جورنيل (Morel - Journel) في ليون التي تكرّمت وأطلعتنا عليها ـ تهتمّ بحراير سوريا إبتداءاً من سنة ١٨٥٤، كما بدأت تقدّم معلومات أكثر تفصيلاً عنها إبتداءاً من سنة ١٨٥٧.

٧٢. محفوظات الغرفة التجارية في ليون، السوق المالية، سجلاّت السعر الرسمي للحراير. تمّ تصنيف حرير معامل الحلّ الجديدة تحت باب «المنتجات السورية ذات الإمتياز» (١٨٦٩)، ثم «سوريا ـ مصنوعات فرنسيّة» (١٨٧٢)، و«سوريا ـ المشرق» (١٨٧٦)؛ وبالطبع، لم يكن مجهولاً في ليون قبل عام ١٨٦٧، لكن نسبته الى حجم أعمال هذا السوق بقيت قليلة؛ حول دوره في نشاطات مدينة ليون من ١٨٧٠ حتى ١٩١٤، أنظر دراستي المذكورة سابقاً: *Revue Historique*, CCXXIV, 1960, pp. 282-291.

السوري متذرّعة بأن صادراتهم تجرّد الأنوال في مدن الإمبراطورية من هذه الخامة[٧٣]. وقبل ذلك بأربع سنوات، جاء أحد الفرمانات ليذكّر المسلمين بأن فخامة الثياب حرام وذلك بصورة خاصة لمنع إستخدام الأقمشة الحريرية المستوردة والتصريح فقط بالأقمشة المنسوجة على الأراضي العثمانية[٧٤]. كان لهذه القرارات المتعلّقة بالتجارة والرامية إلى حماية الإنتاج والنقد المحليين هدف جبائي أيضاً لأن رسوم التصدير المدفوعة من قبل رعايا السلطان كانت تفوق الرسوم التي حدّدها نظام الإمتيازات الأجنبيّة للتجار الفرنسيين والانكليز. والحال أن قرار المنع المذكور أعلاه والذي أعلن سنة ١٨٢٦، أجبر الفرنسيين بوجه الخصوص على إرسال شحناتهم من الحرير «تحت اسم تجّار محلّيين»[٧٥]، وبالتالي، على دفع الرسوم نفسها المفروضة على هؤلاء والتي أضيف إليها سنة ١٨٢٢ رسم على الحرير طرأ عليه زيادتان سنة ١٨٢٦ وسنة ١٨٣١[٧٦]. كان عبدالله باشا، والي عكّا، الذي يلزّم جمرك بيروت لتجّار من هذه الأسكلة ويرفع كل سنة سعر الإلتزام، يأمل بالاستفادة الشخصيّة، وفي آن واحد بإرضاء الملتزمين[٧٧].

وقد ألغت السلطات المصرية في سوريا، إبتداء من سنة ١٨٣٢، القرار الذي يمنع

٧٣. حول الظروف القانونية لتجارة الحرابر في بيروت من ١٨٢٢ حتى ١٨٣٥: (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر٢، الورقة ٢٧٧، برقية من هـ. غي، ١٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٣٥؛ *Archives du Commerce...*, XV, 1836, pp. 271-272.

٧٤. TESTA: *op. cit.*, IV, p. 21. كثيراً ما لجأت الدول الإسلامية في الأزمات إلى التشريعات الخاصة بقمع الإسراف المبنيّة على العودة إلى الأخلاق الإسلامية؛ وقد قام الباب العالي بإصدارها عدّة مرّات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

٧٥. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٤، ١٨٣١ـ ١٨٣٢، سجلّ المراسلة مع السفارة، برقية من هـ. غي، ٥ شباط/ فبراير ١٨٣١.

٧٦. المصدر نفسه، برقية بتاريخ ١١ أيّار/مايو ١٨٣١، والمراجع هي نفسها الواردة في الهامش (١). حول مسائل الأموال المفروضة والعملة أنظر الفصل التاسع.

٧٧. سنة ١٨٢٧، لاحظ قنصل فرنسا العام، مكتفياً بإسناد الإرتفاع إلى هذا الوضع فقط في حين كان قد سجلّ المحصول انخفاضاً: «إن الشركة التجارية التي أسسها الباشا والتي تضمّنت اختصاصاتها ميزان الحرير، لم تفكّر سوى بنتاجها الخاص، بسبب الرسم الذي تتقاضاه على مبيعات الحرير التي يجب أن تمرّ على الميزان العام، دون الأخذ في عين الإعتبار أن تكثيف الأعمال التجاريّة يتطلّب على الأقلّ التفكير في منافسة المشترين بقدر التفكير في منافسة البائعين»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١، الورقة ٤٢٨، برقية من هـ. غي، ٣٠ حزيران/يونيو ١٨٢٧.

الأوروبيين من تصدير الحرير، والذي كان قد أصبح نظرياً على أية حال. إلّا أن هذه السلطات نفسها سعت في فترات متقطّعة بين العامين ١٨٣٣ و١٨٣٥، إلى احتكار هذه التجارة بغية رفع الأسعار والرسوم لحسابها ـ إضافة إلى المضاربة بفرق أسعار العملة بين الإسكندرية وبيروت ـ، وتوفير المواد الأوليّة للأنوال المصرية[٧٨]. ولكن السلطات المصرية إضطّرت إلى العدول عن ذلك المسلك ليس فقط بسبب احتجاجات التجار الأجانب المدعومين من حكوماتهم[٧٩]. بل لأن هذه المناورات كانت ستحرم السفن الأوروبية من أهمّ السلع «البديلة» المطروحة للبيع في سوق بيروت. وتبيّن أن العمليّة غير مجدية.

كيف يمكن وصف ما كانت عليه حالة تجارة الحرير؟ بعدد سنة ١٨٢٤، قدّر قنصل فرنسا في حلب أنه من أصل ٧٠٠ قنطار من محصول الحرير المسمّى بحرير بيروت وطرابلس، تمّ شحن ١٥٠ قنطاراً إلى مصر، و٢٠٠ قنطار إلى أوروبا و«بلاد البربر»، و١٥٠ قنطاراً إلى دمشق وحلب، وأن «إستهلاك صيدا وبيروت وطرابلس والجبل للأقمشة، والأحزمة، والقمصان المصنّمة» قد بلغ ٢٠٠ قنطار على وجه التقريب[٨٠]. ومهما كانت القيمة التقريبية لهذه الأرقام المتغيّرة من سنة إلى أخرى، فإنها تدلّ على أن بلدان حوض البحر اليض المتوسّط المسلم كانت تتلقّى آنذاك

---

٧٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٥، ١٨٣٣، ملفّ «سلطات محليّة»، أمر من السلطان بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٩/ ٢٦ حزيران ١٨٣٣؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرر[٢]، الورقة ٢٦، برقية من هـ. غي، ١٠ آذار/ مارس ١٨٣٤؛ المصدر نفسه، الورقة ٧٧ و٩٦، برقيات بتاريخ ٢١ حزيران/ يونيو و ١٠ تموز/ يوليو ١٨٣٤؛ المصدر نفسه، الورقة ٢٥٥، برقية بتاريخ ١٠ آب/ أغسطس ١٨٣٥.

٧٩. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٥، ١٨٣٣، ملفّ «سفارة»، برقية من نائب الأميرال روسان (Roussin)، السفير في القسطنطينية، تيرابيا، ٣٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٣٣؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر[٢]، الورقة ١٠٥، برقيّة من هـ. غي، ٢٢ تموز/ يوليو ١٨٣٤؛ *Archives de commerce*... V, 1834, p. 96؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١ مكرّر[٢]، الورقة ١٥٨، برقيّة من هـ. غي، ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٥؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٨، ١٨٣٥، ملفّ «تجاري»، برقيّة من الإدارة التجارية في الشؤون الخارجية، باريس، ٢١ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٣٥؛ المصدر نفسه، المحفظة ٢٠، ١٨٣٦، سجلّ المراسلة، برقيّة من هـ. غي إلى القنصل العام في مصر، ٥ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٣٦.

٨٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، حلب، ٢٨، الورقة ٣٩، تقرير ماتيو دو ليسبس حول تجارة سوريا عن سنة ١٨٢٤، حلب، ٢٥ شباط/ فبراير ١٨٢٥. يقول فيه: «قبل حكومة محمّد علي كان هذا الحرير المرسل إلى مصر يبلغ ٥٠٠ قنطار». ما قيمة تقديره بالنسبة لسنة ١٨٢٤؟ في كلّ الأحوال، لم يطل الوقت حتى عادت مشتريات مصر وسجّلت إرتفاعاً كبيراً.

الحصة الأكبر من هذا الحرير عبر الطرق القديمة[٨١]. كان المغاربة يقصدون بيروت لاستلامه مباشرة أو مرسيليا أيضاً التي كان تعيد تصدير جزء من الشحنات الواردة إليها[٨٢] لأن هذا الحرير المحلول بالطرق البدائية لم يلق إقبالاً كبيراً في فرنسا التي لم تستخدمه سوى في أشغال القياطين (passementerie). سنة ١٨٢٦، لم يتّجه إلى مرسيليا سوى ٦١ بالة من أصل ٣٨٧ صادرة من بيروت[٨٣]. غير أن التجّار الفرنسيين بقوا أهمّ المشترين في أوروبا لإنتاج جبل لبنان من الحرير وكان لا بدّ أن يزيد اهتمامهم بهذه السلعة إثر استئناف الحركة التجارية.

إلّا أن سعر الحرير لم يكفّ عن الارتفاع. فمن متوسّط ٧٥ قرشاً سنة ١٨٢٤، بلغ سعر الرطل ٩٠ قرشاً سنة ١٨٢٧ وسنة ١٨٣٣، و١٨٠ قرشاً سنة ١٨٣٥ «بسعر الميزان»[٨٤]. لم يكن هذا الارتفاع الذي ساعده نظام الجباية والإحتكار ـ اشترت مصر ٦٠٠ بالة سنة ١٨٣٣[٨٥] ـ ناجماً عن احتياجات أوروبا بقدر ما سبّبته الظروف

---

٨١. عام ١٦٦٠، كتب الفارس دارفيو أثناء عبوره جبال لبنان: «تكمن ثروة هذه الجبال الأساسية في الحرير، وهي تورّده ليس فقط إلى بلاد الأتراك بل وأيضاً إلى جزء من أوروبا وأفريقيا.»؛ *Mémoires du chevalier d'Arvieux*..., Paris, 1735, t. II, p. 399.

في القرن الثامن عشر، حقّق تجار مرسيليا مكسباً كبيراً من الحرابر المباعة في طرابلس، ثم من القطن المباع في صيدا. أنظر: G. RAMBERT: *Histoire du Commerce de Marseille*, t. V, par R. Paris: *De 1660 à 1789, Le Levant*, Paris, 1957.

وقد أدّى تراجع التجارة الفرنسيّة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر إلى انخفاض المنافسة على الشحنات المتّجهة إلى حلب، ودمشق، ومصر، في فترة ندرت فيها الواردات من فارس، وفي الوقت نفسه الذي تفوّقت فيه بيروت التي قدم إليها البربريّون (Barbaresques)؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤، ١٨١٠ـ١٨١٢، ملفّ «١٨١٠، وزارة ـ برقيّات»، برقيّة من غي، طرابلس، ١١ تشرين الأوّل/أكتوبر

٨٢. كان المشترون المغربيون يقدمون من فاس وطنجة، وكان الحرير يخصّص لأنوال مدينة فاس؛ (م ق ع) بيروت، المحفظتان ٢٦ و٢٨، ١٨٤٠ و١٨٤١، رسالة من القنصل العام لفرنسا في طنجة، ٦ أيار/مايو ١٨٤٠، وسجل جوازات السفر. حول العلاقات بين مسلمي بيروت ومسلمي المغرب أنظر: شفيق طبّارة: آل طبّارة، بيروت، ١٩٥٣، ص ٧٥.

٨٣. (ش غ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١، الورقة ٣٩١، تقرير هـ. غي حول تجارة بيروت عن سنة ١٨٢٦. في ذلك العام، أرسلت أغلبيّة الطرود المخصّصة لمصر عن طريق البرّ بسبب تهديد القراصنة اليونانيين للموانئ وللمواصلات البحريّة شرقي البحر الأبيض المتوسّط.

٨٤. (ش غ)، المراسلة التجاريّة، حلب، ٢٨، الورقة ٣٩؛ بيروت، ١، الورقة ٤٢٧، و١ مكرّر[٢] الورقتان ٩٦ و٢٢٤؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٢، ١٨٢٨ـ ١٨٢٩، والمحفظة ١٤، ١٨٣١ـ ١٨٣٢.

٨٥. (ش غ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١ مكرّر[٣]، الورقتان ٧٧ و٩٦، برقيّات من هـ. غي، ٢١ حزيران/يونيو و١٠ تموز/يوليو ١٨٣٤. سنة ١٨٣٤، أعلنت الحكومة المصرية أنها تشتري ١٣٠٠ بالة.

المحليّة. منذ شهر حزيران ١٨٣٠، اعتبر قنصل فرنسا في بيروت أن «سعر الحرير قد ارتفع حتى تجاوز كثيراً الحدّ الذي يسمح بإرساله إلى أوروبا»[٨٦]، وفي شهر أيلول ١٨٣٣، ربط القنصل في إنذار أخطر من الأوّل بين ارتفاع أسعار الحرير وبين تفضيل التجّار الأوروبيين للمعادن الثمينة «كسلع بديلة» مما يفقر البلاد أكثر فأكثر»[٨٧].

وهكذا أدّت بوادر غير موفّقة للمركنتيلية القديمة إلى نتيجة عكسية لما كان مرجوّاً في جوّ فقدان التوازن الاقتصادي مع الخارج والارتباك الإداري والنقدي في الداخل. ولقد شجّع الكساد النسبي في بيع الحراير إلى أوروبا على خروج المعادن الثمينة من المشرق.

غير أنه عندما كانت أسعار الحرير في بيروت لا تتجاوز أسعار السوق الفرنسي، ظهر إتّجاه لتصديره إلى فرنسا[٨٨] دعمته نوعيّة الشرانق وأسفر عن آمال بأن تتحسّن أساليب الحلّ حقّقتها الحلّالات الأوروبيّة بعد عام ١٨٤٠.

بين العامين ١٨٣٦ و١٨٥٧، تمّ تدوين القيمة السنويّة لصادرات الحرير من بيروت بالفرنك على النحو التالي[٨٩]:

السنوات	فرنك	السنوات	فرنك
١٨٣٦	٣ ٠٧٦ ٣٠٠	١٨٤٨	١ ٤٧٩ ٠٠٠
١٨٣٨	٣ ٧٧٦ ١٧٠	١٨٥٠	٢ ٤٠٦ ٢٥٠
١٨٤١	٣ ٧٢٥ ٦٠٠	١٨٥٢	٣ ٢٥٣ ١٢٠
١٨٤٢	٢ ٤٨٥ ٠٤٤	١٨٥٣	٤ ٥٨٦ ١٥٠
١٨٤٣	٣ ٨٧٩ ٠٠٠	١٨٥٤	٧ ٩٦٣ ٧١٠
١٨٤٤	٣ ٥٠٧ ٥٠٠	١٨٥٥	٧ ٩٢٩ ٦١٧
١٨٤٥	٢ ٣٩٨ ٧٢١	١٨٥٦	١٠ ١٣١ ٨٢٥
١٨٤٧	١ ١٩٢ ٠٠٠	١٨٥٧	٩ ٧٩١ ١٥٧

٨٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٢، ١٨٢٨ـ ١٨٢٩، ملفّ «سلطات مختلفة ١٨٢٩»، برقيّة من هـ. غي، ١٥ حزيران/يونيو ١٨٣٠؛ المصدر نفسه، المحفظة ١٤، ١٨٣١ـ ١٨٣٢، نسخ عن رسائل موجّهة إلى وزارة الشؤون الخارجيّة، ١٥ تموز/يوليو ١٨٣٠.

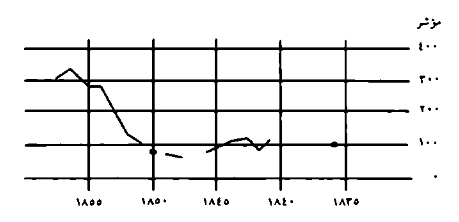
٨٧. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١ مكرّر، الورقة، ٢٦٣، برقيّة من هـ. غي، ٦ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣. حول خروج المعادن الثمينة، أنظر الفصل الثالث عشر.

٨٨. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٢، الورقة ٤١، تقرير هـ. غي حول تجارة بيروت عن سنة ١٨٣٥، ٢٢ نيسان/أبريل ١٨٣٦. في عام ١٨٣٨، لاحظ التاجر بلونديل أن «الشرانق رائعة». أنظر:
E. BLONDEL: *op. cit.*, p. 111.

٨٩. حسب تفاصيل بيانات تجارة وملاحة بيروت المحفوظة في (م ق ع) بيروت، السنوات المطابقة. =

يجب تفسير هذه المجاميع كما هي في الواقع أي كتقديرات تقريبية. وحيث أن الوزارة في فرنسا طالبت قنصليتها في بيروت بتزويدها بالأرقام، فقد وفّرت القنصلية الأرقام المطلوبة وأرفقتها بإشارات كثيرة حول النقص في الدقّة. هذا ما يثبت صحّة التحفّظات الواردة في الفصل السابق لاسيما تلك المتعلّقة بالتهريب وبما يخفيه ملتزمو الجمارك[٩٠]. نضيف إلى ذلك أن جداول التجارة لم تكن تتضمّن باباً خاصاً بصادرات الشرانق مما أدّى إلى خلطها بصادرات الحرير المحلول تحت باب «حرير»، ثم «حرير وشرانق» كدليل على تزايد حجم السلعة الأخيرة.

ثمّة واقعة أساسية تفرض نفسها ألا وهي «الإقلاع» الذي شهدته الخمسينات من القرن التاسع عشر:



قيمة صادرات الحرير من بيروت (مؤشر ١٠٠ سنة ١٨٣٦)

إذا اعتمدنا المؤشّر ١٠٠ لسنة ١٨٣٦، نجد أن سنة ١٨٥٢ كان مؤشّرها ١٠٦ بينما وصل إلى ٣٢٩ في عام ١٨٥٦. فما هي أوجه التطوّر في تجارة الحرير وإنعكاساته الداخليّة في القرن التاسع عشر، قبل سنة ١٨٥٠ وبعدها؟

إن تطبيق المعاهدات التجاريّة لعام ١٨٣٨، بعد عودة الإدارة العثمانية إلى سوريا، لم يَحْم التجّار الأوروبيين من محاولات الإحتكار فحسب، بل وشجّع التجارة

= وحسب هـ. غي، تصدير ٨١٧ بالة، يساوي مجموعها ٤٠٠ ٢١٢ ١ فرنك، عن طريق بيروت سنة ١٨٢٥، و٣٨٧ بالة، يساوي مجموعها ٦٥٠ ٧١٢ فرنكاً، سنة ١٨٢٦؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١، الورقتان ٣٣٥ و٣٩١؛ أنظر الهامش (٨٣) في هذا الفصل.

٩٠. أنظر الفصل الثالث عشر.

الخارجيّة على حساب دورات [التبادل] الداخليّة[٩١]، ويسرّ تصدير نوعيات الحرير الجيّدة على حساب المنتجات التقليدية لأن تلك النوعيّات كانت قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الأوروبية. وقد ذكر القنصل بوريه أن انخفاض حجم المشتريات وهبوط الأسعار سنة ١٨٤٢ نتجا عن قلّة الطلب الفرنسي[٩٢]، وفسّر الإنتعاش الذي شهدت سنة ١٨٤٣ ملاحظاً أن «أسباب ارتفاع وانخفاض [أسعار] حرير لبنان تكمن في تقلّبات الطلب الأوروبي عليه وليس في عوامل محلّية»[٩٣].

واستند في برهانه على تفصيل الأرقام. كانت أهمّ شحنات الحرير تتمّ آنذاك تحت الرايتين الفرنسيّة والمصرية. في عام ١٨٤٢ شُحِنَ ما قيمته ٢٠٠ ٨٩٨ فرنك تحت الراية الفرنسية، و٨٤٤ ٣٥٥ ١ تحت الراية المصرية؛ وفي عام ١٨٤٣، غطّت الأولى شحنات قيمتها ٠٠٠ ٣٤٠ ٢ فرنك، والثانية شحنات قيمتها ٠٠٠ ٤٠٣ ١ فرنك. ومع الإفتراض أن هذه الأرقام تقريبية بالفعل، يبقى أن الصادرات [المنقولة] تحت العلم الفرنسي ـ التي انخفضت سنة ١٨٤٢ وعادت إلى الارتفاع سنة ١٨٤٣ ـ، هي التي رسمت إتّجاه السوق. من جهة أخرى، يؤكّد هبوط سعر أقّة الحرير البلدي بين العامين ١٨٣٦ و١٨٤٥ ملاحظة بوريه: ١٣٠ قرشاً سنة ١٨٣٦؛ ١٢٠ قرشاً سنة ١٨٣٩، وفي بداية ١٨٤٢ كان سعرها ١٤٠ قرشاً وتدهور إلى ١١٥ قرشاً ثم إلى ٧٥ قرشاً؛ وكان متوسّط سعر الأقّة ٨٥ قرشاً سنة ١٨٤٣، و١٢٥ قرشاً سنة ١٨٤٥[٩٤]. في الوقت ذاته، استفادت بيروت ـ التي تأكّد تفوقّها على باقي الأساكل نهائياً ـ من هذه الحركة لتفرض لنفسها صفة المركز السوري للحرير؛ فجرت تجارة الحرير مع أوروبا وتصدير الحرير المنتج في الحلّالات الجديدة عبر هذا المرفأ.

لقد نجم انخفاض حجم الشحنات سنة ١٨٤٥ عن الأضرار اللاحقة بالمحاصيل

---

٩١. أنظر الفصل الثالث عشر.

٩٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٤، الورقة ١٢٧، تقرير بوريه حول تجارة بيروت عن سنة ١٨٤٢، ٢٥ نيسان/أبريل ١٨٤٣.

٩٣. المصدر نفسه، الورقة ٣٥٦، تقرير بوريه حول تجارة بيروت عن سنة ١٨٤٣، ٣٠ نيسان/أبريل ١٨٤٤. في البداية، لم تكن كلّ طرود الحرير المرسلة من معامل الحلّ الجديدة تأخذ طريقها إلى فرنسا؛ وعلى سبيل المثال، كانت مؤسسة دو ليمون دو لافرتيه ترسل بعض شحناتها إلى القسطنطينية في عام ١٨٤٥ (م ق ع ـ بيروت، المحفظة ٢٢، ١٨٣٨، سجلّ الإيداعات، الورقة ٢٠)؛ وأراد بورطاليس أن تتمّ عمليّة النسج محليّاً.

٩٤. حسب البرقيّات القنصليّة الفرنسيّة. تجدر الإشارة إلى أن البيانات، حتى سنة ١٨٣٥، كانت تخصّ سعر الرطل وليس سعر الأقّة.

إثر الإضطرابات التي عمّت المقاطعات المختلطة في الجبل[٩٥]. ولكن الإنخفاض المسجّل خلال العامين ١٨٤٧ و١٨٤٨ كان سببه الوضع الدولي[٩٦]. وترتّب عليه نتيجتان: كان أثر النتيجة الأولى قصير المدى إذ إن البطء الذي أصاب حركة إستيراد الأقمشة الأوروبية أدّى إلى توفير المادة الأوليّة لحرف النسيج في مدن سوريا[٩٧] وإلى تجديد العمل فيها ولكن بشكل مؤقت. أما أثر النتيجة الثانية فكان مداه أطول إذ إن الحرير المحلول في الحلّالات الصناعيّة أعطي الأولويّة وتمّ تصديره بالكامل تقريباً لأن نوعيّته لم تجد إستخداماً في البلاد[٩٨]. ورغم انحسار أرباحهم المؤقت على أثر انخفاض حجم الشحنات، فقد تمكّن الصناعيون الفرنسيون في النهاية من فرض منتجاتهم، وبشكل أقوى، على تجارة التصدير.

في كل الأحوال، ونظراً لجودته، كان حرير معامل الحلّ يعتبر رابحاً في الجمارك إذ أُخْضِعَ لرسم الخروج نفسه المفروض على الحرير «المحلول على الطريقة البلدية»، وبالتالي كانت نفقاته [الجمركية] أقلّ من غيره بالمقارنة [من حيث الجودة]. لذا أرادت السلطات العثمانية عند مراجعتها للتعريفة الجمركية سنة ١٨٥٠، فرض رسم أكبر على الحرير المحلول صناعياً بحيث يفوق الرسم المفروض على الثاني. فاحتجّ التجّار وأصحاب معامل الحلّ الفرنسيّون؛ وقالوا أن نشاطهم يزيد من دخل البلاد ويؤمّن معيشة أسر الفلاحين في الجبل[٩٩].

٩٥. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، المجلّد ٥، تقرير بوربه حول التجارة والملاحة في بيروت عن سنة ١٨٤٥، ٢٦ تموز/يوليو ١٨٤٦. يعتبر فيه أن ثلث المحصول قد أتلف.

٩٦. لا توجد لدينا أرقام فيما تتعلّق بسنة ١٨٤٦؛ إلاّ أن تقرير باجر ـ شميت حول التجارة في بيروت عن هذه السنة يشير إلى أن ما وقع من دمار وحرائق في عام ١٨٤٥ قد امتدّت آثاره إلى عام ١٨٤٦، ويرى أيضاً أن انخفاض البيع قد نتج عن أوضاع أوروبيّة: غلاء المؤن، وندرة النقود، واستيراد الحراير الصينيّة؛ (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣٧٧. وقد وردت حجّة أخرى في:
Annales du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux, n° 2, sept.- oct. 1847, p. 61.
وتستند الحجّة المذكورة إلى التقدّم الذي تمّ إحرازه في مجالي زراعة شجر التوت وتربية دود القزّ في مصر.

٩٧. أنظر الفصل الثالث عشر.

٩٨. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة، ١٨، تقرير بيريتيه حول التجارة والملاحة عن سنة ١٨٤٧، ٥ تموز/يوليو ١٨٤٨.

٩٩. المصدر نفسه، الورقة ٢١٦ـ ٢٢٦، برقيّة باجر ـ شميت، ١٢ آذار/مارس ١٨٥٠. كان الباب العالي ينظر إلى موارد مناطق إنتاج الحرير الأخرى في الإمبراطورية العثمانية، ولاسيما منطقة برصة (Brousse)؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «سفارة»، رسالة الجنرال أوبيك (Aupick)، السفير في

تبيّن هذه «الأزمة» كما يبيّن هذا الجدل أبعاد المجابهة ومدى خطورتها. من جهة، إشتدّت منافسة المنشآت الجديدة للحرير المحلول «على الطريقة العربيّة» وبالتالي لنمط متكامل لتنظيم الإنتاج سواء في الريف أو في المدينة حيث أصبح العمل مهدّداً (مما أدّى إلى ردّ فعل حادّ في حلب منذ سنة ١٨٥٠). ومن جهة أخرى، وجد أصحاب الحلّالات الفرنسيون مبرّراً في الدعم والتطوّر اللذين جاء بهما التدخّل الاقتصادي الأجنبي إلى حقل تربية دود القزّ وإنتاج الحرير في جبل لبنان.

لقد عمّقت الظروف الجديدة هذا التباين. فمنذ مطلع الخمسينات (١٨٥٠)، وبفضل الإستثمارات التي كانت مؤسّسات فرنسيّة قد خصّصتها لتجهيز وتشييد مباني الحلّالات الصناعيّة في جبل لبنان، تمكّنت هذه الأخيرة من تلبية طلب السوق الأوروبي، والسوق الفرنسي على وجه الخصوص. هذا ما كانت تهدف إليه العمليّة الماليّة؛ وتوافقت مع الإهتمام الذي بدأ يعيره البرّامون* والنّاجون الفرنسيّون للحرير القادم من البلدان البعيدة[١٠٠]. ومن ثمّ، لم يكن من الممكن أن يتحقّق الربح

القسطنطينية، ٢٠ أيّار/مايو ١٨٥٠. في النهاية، حَدَّدت التعريفة المقرّرة رسمياً بتاريخ ٥ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٥٠، رسمًا خاصاً بكل من نوعيّي الحرير الرفيع. وجعل ارتفاع الأسعار أصحاب معامل الحلّ يتحمّلون هذا النظام الجديد بسهولة. وسنة ١٨٦٢، فُرِضَ رسم قيمي متساو بنسبة ٨٪ على الحرير والقطن؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٣٠٦، برقيّة من ماكس أوتريه (Max Outrey)، ٢٧ شباط/فبراير ١٨٦٢.

* **البرّامون**: صانعو خيط الحرير التجاري ـ من «برمة»: إحدى أدوات الحلّالات، مهمتها جعل الخيوط المتعدّدة التي يتألّف منها الخيط التجاري شديدة الإلتحام ليكون هذا الخيط مستديراً بصورة متناسبة على كامل طوله. أنظر الهامش في بداية الفصل (المترجم).

١٠٠. في عام ١٨٥٨، كان آرليس دوفور يدافع عن التبادل التجاري الحرّ أمام الغرفة التجارية في ليون، ولم يتطرّق سوى إلى الحراير التي يتفوّق الانكليز في تجارتها على التجار الفرنسيين؛ وقد جاء في حديثه عن هذا التطوّر ما يلي: «لم يتنبّه الصناعيون في القارّة أن حراير الصين، وفارس، والبنغال تضاهي حراير فرنسا وإيطاليا إلّا منذ زمن لا يتجاوز عشر سنوات. وكان لا بدّ من الضرورة التي تكاد تكون المصدر الوحيد للتقدّم في العالم، لدفعهم إلى التجريب، والتقدير وأخيراً إلى الإقتناع. لقد فعلت خمس سنوات ما لم تستطع فعله خمس وعشرون سنة من المنافسة مع الصناعيين الانكليز الذين ترك لهم صناعيونا إحتكار هذه الحراير... منذ أقلّ من خمس سنوات، لم يكن في إمكان عمّالنا أو في نيّتهم لا حلّها ولا تصنيعها، ولم يكن الصناعيون يعرفون كيفية إستخدامها. واليوم، الجميع لا يمكنهم الإستغناء عنها؛ وإذا ما توفّرت لهم تلك الحراير بشروط متساوية، سيتفوّقون على منافسيهم في تنسيقها وفي [إكتشاف] الإستخدامات التي تصلح لها»؛ محفوظات الغرفة التجارية في ليون، محاضر ومداولات، سجلّ ١٦، جلسة ١١ شباط/فبراير ١٨٥٨، الورقة ٢٣٨.

والإزدهار لمصانع الحلّ الجديدة إلّا بالطلب الأوروبي. ولقد توفّر هذا الشرط ودعمت الحركة التي شهدتها مصانع الحرير في ليون*[١٠١] نشاط الكرخانات [في لبنان] التي استفادت أيضاً من الصعوبات الناجمة عن التلف الذي لحق بالمنشآت المختصّة بتربية دود القزّ في فرنسا من جرّاء الأمراض الفطريّة وكذلك عن قلّة المحاصيل.

في ذلك العقد، لم تسجّل حركة شحن الحرير من بيروت تحت العلم المصري تقدّماً[١٠٢]، وانتهت المساهمة البسيطة أصلاً التي كانت تذهب الى ايطاليا قبل سنة ١٨٥٠. والعلم الفرنسي هو الذي تفوّق بشكل واضح[١٠٣] غير أنه لم يكن المستفيد الوحيد من حركة [النقل التجاري] هذه، إذ احتلّ العلمان النمساوي والانكليزي مكانة قيّمة في هذا المجال[١٠٤]. ومثلما كان الحال بالنسبة للعلم الفرنسي، فإن تقدّمهما في حقل تجارة العبور يعود إلى ما أُحْرِزَ من تقدّم في مجال الملاحة البخاريّة التي سرعان

---

* في القرن التاسع عشر، شهدت مدينة ليون الفرنسية تطوّراً إقتصادياً كبيراً رافقته أزمات إجتماعية خانقة. واندلعت فيها حركة تمرّد بين عمّال الحرير في العامين ١٨٣١ و١٨٣٤ سبّبتها شروط العمل القاسية للغاية (المترجم).

١٠١. P. LÉON: «La Région lyonnaise dans l'histoire économique et sociale de la France», *Revue Historique*, CCXXXVII, 1967, pp. 46-47.

١٠٢. (م ق ع) بيروت، تفاصيل قوائم التجارة والملاحة. ١٨٥٢، ٦٧٠ ٤٦٢ فرنكاً؛ ١٨٥٣، ٥٠٠ ٣٨٦ فرنك؛ ١٨٥٤، ٠٠٠ ٧٠٠ ٣ فرنك؛ ١٨٥٥، ٤٥٧ ٥٢٥ فرنكاً؛ ١٨٥٦، ٥٠٠ ٥٦٨ ١ فرنك؛ ١٨٥٧، ٠٠٠ ٦٠١ ١ فرنك. فيما يتعلّق بالرقم الوارد سنة ١٨٥٤، أبدى القنصل العام دو ليبس الملاحظة التالية: «لقد ظهرت الحقيقة تماماً هذا العام في بند الحرير الخاص بمصر؛ أما في كشوفات السنوات السابقة، كان يتمّ تدوين جميع الحراير المصدّرة من سوريا إلى مصر في العمود الخاص بفرنسا لأنها كانت تُشْحَن بواسطة شركة المساجري الإمبراطورية («Messageries Impériales»)؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٧٨، تقرير حول تجارة ١٨٥٤، ٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٥٥. تدلّ هذه الملاحظة على مدى تقريبية الأرقام وكيف كان يتمّ التلاعب بها، إذ كانت تُدَوَّن الرايات والوجهات كلّها أو كان يتمّ المزج بين الرايات والوجهات وفي كل الأحوال، كان يغطّي العلم الفرنسي المرفوع على بواخر المساجري الإمبراطوريّة جزءاً كبيراً من الحرير المصدّر إلى مصر، ممّا كان يشكّل أحد أوجه السيطرة على هذه التجارة.

١٠٣. المصدر نفسه، ١٨٥٠، ٠٠٠ ٦٠٠ ١ فرنك؛ ١٨٥٢، ٤٠٠ ١٨٩ ١ فرنك؛ ١٨٥٣، ٩٠٠ ٠٦٤ ٣٠ فرنك؛ ١٨٥٤، ٨٠ ١٠٤ ٣١ فرنكاً؛ ١٨٥٥، ٨٦٠ ٢٤٦ ٣ فرنكاً؛ ١٨٥٦، ٠٠٠ ٩٨٠ ٥ فرنك؛ ١٨٥٧، ٨٣٢ ٤٤٥ ٥ فرنكاً.

١٠٤. المصدر نفسه، ـ النمسا: ١٨٥٢، ٧٥٠ ١٩٢ فرنكاً؛ ١٨٥٣، ٧٥٠ ٧٠٤ فرنكاً؛ ١٨٥٤، ٥٠٠ ٣٤٦ فرنك؛ ١٨٥٥، ٠٠٠ ٥٥٥ فرنك. ـ انكلترا: ١٨٥٢، ١٠٠ ٨٨٢ فرنك؛ ١٨٥٣، ٠٠٠ ٧٢٧ فرنك؛ ١٨٥٤، ٨٠٠ ٦٠٠ فرنك؛ ١٨٥٥، ٥٧٥ ٥٧٣ فرنكاً؛ ١٨٥٦، ٠٠٠ ٥٥٥ فرنك؛ ١٨٥٧، ٥٠٠ ٦٨٧ فرنك. يلاحظ التقرير القنصلي بخصوص الرقم الوارد في عمود النمسا لعام ١٨٥٥ (بيروت، ٧، الورقة ١٤٤) أن الحراير المحمّلة على سفن اللويد النمساوي لا تتّجه نحو النمسا إنّما إلى مصر أو إلى موانئ تركيّة؛

ما أصبحت الوسيلة المفضّلة لنقل الحرير، تلك السلعة الثمينة والسريعة العطب[١٠٥]. وهكذا، كانت إنجازات الغرب الصناعي يكمّل بعضها بعضاً.

لم تذكر الحسابات المتعلّقة بصادرات بيروت سوى قيمتها. وبالطبع، شدّد ارتفاع الأسعار المسجّل في تلك الفترة منحنى زيادتها المحدّدة بالفرنك. ويمكن تقدير الآثار المحلية لهذا الارتفاع حسب سعر الشرانق «كسلعة تمّ شراؤها محليّاً»، أي بمتوسّط السعر المحدّد في جبل لبنان أثناء القطف وليس بسعر المشتريات المدفوعة سلفاً الذي كان أدنى بكثير من الأوّل. غير أنه يجب ألا نرى في أرقام الجدول سوى إشارة معبّرة عن وجهة ما؛ وإن هذه الأرقام تقريبية أكثر لاسيما وأنها واردة من مصادر مختلفة، وأن تسجيلها لم يتمّ إلاّ على سبيل البيان وانها ليست منسوبة لا لنوعيّة معيّنة من الشرانق ولا لمكان شرائها.

كان الفرنك الواحد يساوي ٤ قروش سنة ١٨٣٩، و٤ قروش وربع قرش من سنة ١٨٤٥ حتى سنة ١٨٤٨، و٤ قروش ونصف قرش من سنة ١٨٥٢ حتى سنة ١٨٥٧[١٠٧]. فيتّضح عند مقارنة ارتفاع الخمسينات (١٨٥٠) مبيّناً بالفرنك بأسعار العقد السابق أن الأوّل ينخفض بنسبة ٥٪. لقد لعب أضعاف النقد التركي دوراً

وبعبارة أخرى، كان يجري التلاعب هنا على نحو معكوس مّما ذكر في الهامش ١٠٢. وينبغي أن نلاحظ ماهو أهمّ من ذلك، ألا وهو تطوّر [تجارة] العبور (transit) بما يتفق مع مصلحة القوى العظمى التي تستغلّ خطوط الملاحة البخاريّة.

١٠٥. «منذ أن أعطي التصريح لسفننا البريديّة بنقل بعض البضائع، لم يعد يُشحَن الحرير على السفن الشراعيّة إلاّ نادراً؛ وبالفعل كان أجر الشحن المرتفع على الأولى تعوّضه تماماً سرعة قطع المسافة نظراً لما تستتبعه من إقتصاد في المصاريف ـ أي الفائدة المدفوعة على المال ـ الناجمة عن الرحلات المتوسّطة التي تستغرق من ٥٠ إلى ٦٠ يوماً. بالطبع، لا تدفع أقساط التأمين عندما يتمّ شحن الحرير على السفن البخاريّة التي تؤكّد ثلاثة عشر سنة جودة بنائها ومتانتها مّما يشكّل تعويضاً آخر يشهد في صالح الملاحة البخارية»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الورقة ١٠٢، برقيّة من بوريه، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٨. أنظر الفصل الثالث عشر.

١٠٦. حسب (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٣، ١٨٣٩، ملفّ «سلطات محليّة»؛ المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملفّ «الأفراد». (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٥، الورقة ٣٤٣؛ بيروت، ٦، الأوراق ٣٣٦ و٣٤٠ و٣٧٧؛ بيروت، ٧، الورقة ٥٦. رسالة دورية من مؤسسة آرليس دوفور (م إ آ) ٦٨٩٨ (١ ـ ٤)؛ أنظر مقالي في: *Arabica*, VII, 1960, p. 84. تتطرّق المعلومات عن الفترة السابقة لسنة ١٨٤٥ إلى سعر الحرير وليس إلى سعر الشرانق، إلاّ فيما يتعلّق بسنة ١٨٣٩ حيث كان المحصول سيّء للغاية (ش خ ـ المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٢٤٠)، مّما قد يفسّر إشارة إستثنائية إلى سعر الشرانق في حالة تسديد دين ما. وبالنسبة للفترة التابعة لسنة ١٨٦١، وردت الأسعار في: Ducousso: *op. cit.*, p. 111.

١٠٧. حسب دفاتر قنصليّة فرنسا العامة في بيروت.

أسعار أقّة الشرانق الطازجة بالقرش[١٠٦] :

السنة	السعر		السنة	السعر
١٨٣٩	١٨	؟	١٨٥١	١٨
....			١٨٥٢	٢٠ إلى ٢٤
١٨٤٥	١٢		....	
١٨٤٦	١٣ إلى ١٤		١٨٥٤	١٨ إلى ٢٢
....			١٨٥٥	٢٠ إلى ٢٢
١٨٤٨	٧ إلى ٨		١٨٥٦	٣٥
١٨٤٩	١٢		١٨٥٧	٤٥
١٨٥٠	١٥		١٨٥٨	٢٢ إلى ٢٥
			١٨٥٩	٣٥

لصالح تصدير الحرير.

وكان ارتفاع الأسعار على وجه الخصوص، هو الذي أنعش ووجّه التجارة الخارجيّة. وكانت ظروف الغرب هي التي فرضت الارتفاع المذكور الذي بدت آثاره محسوسة أكثر لاسيما وأنه جذب سلعة مطلوبة في فرنسا بالتحديد. لقد ساعد ارتفاع الأسعار إذن بالتعجيل في عملية اجتذاب الإنتاج.

هذا ما تبيّنه لنا المضاربة المتعلّقة بتصدير الشرانق التي تمّت في الخمسينات من القرن التاسع عشر. تعود التجارب الأولى إلى سنة ١٨٤٥[١٠٨]. وقد نجحت بفضل استخدام الأساليب الجديدة في عمليّات التخنيق، والتجفيف، والتكييس التي سمحت بنقل الشرانق وتقليص حجمها لأن الشرانق المخنوقة والمجفّفة كانت أخفّ وزناً ولم يعد هناك خوف من أن تخرج الفراشات أثناء الرحلة؛ وكان يمكن كبسها دون تلويث خيوطها؛ وكانت ٤ كيلوغرامات من الشرانق المجفّفة [بالأساليب الجديدة] تعطي ١ كلغ من الحرير، مما يعني مكسب الثلثين في الوزن*. ولقد تباهى مورغ دالغ بأنه كان «الرائد في استيراد الشرانق في فرنسا»**[١٠٩]. وقلّده جميع الذين

١٠٨. (ش غ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ١٧١، تقرير حول سعر الشحن البحري في بيروت، أيّار/مايو ١٨٤٦؛ *Annales du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux*, n° 2, oct. 1847, p. 67.

* قارن بما جاء سابقاً في الفصل نفسه: كان ١٤ أو ١٥ كلغ من الشرانق تعطي كيلوغراماً واحداً من الحرير الخام (المترجم).

** أي أنه الرائد في تصدير الشرانق من لبنان إلى فرنسا (المترجم).

دفعهم مسار حلّالاتهم إلى شراء كميّات كبيرة من الشرانق، أي إن حلّ الحرير وتصديره، أصبحا في يد المقاولين أنفسهم الذين جمعوا بين هذين النشاطين بدلاً من جعلهما يتنافسان، ووسّعوا منافذهم وحقل عمليّاتهم[١١٠].

تعود الإنطلاقة الموفّقة [في هذا المجال] إلى عام ١٨٥٠؛ في تلك السنة، إستطاع المصدّرون تحقيق أرباح [تراوحت نسبتها] بين ٤٠ و٥٠٪ إستناداً إلى القنصل الفرنسي، بفضل المحصول الوافر والأسعار المجزية بالمقارنة بالأسعار الفرنسيّة[١١١]. وفي العام ١٨٥١، بدأ مندوبون عن مؤسسات واقعة في جنوب فرنسا بالحضور إلى بيروت للتسوّق فيها مباشرة؛ وقد أدّى تدخّلهم في السوق الذي تزامن مع قلّة المحصول إلى رفع الأسعار، رغم الإتفاق المعقود بين الصناعيين والتجّار الأوروبيين [العاملين] في البلاد بغية حصر ارتفاع أسعار الإنتاج[١١٢]. وعندئذ، بدأ استكشاف المناطق التي لم يدركها بعد ارتفاع الأسعار؛ وفي عام ١٨٥٢، تمّت مشتريات بأسعار رخيصة في سلسلة جبل لبنان الشرقية، وسهل إنطاكية، ومنطقة اللاذقية حيث كانت قيمة الشرانق لم تتعدّ بعد ١٢ قرشاً[١١٣]. وتكرّرت العملية سنة ١٨٥٣[١١٤]. وتمّ

---

١٠٩. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، رسالة من مورغ دالغ، ١٠ شباط/ فبراير ١٨٥٢.

١١٠. «ترتبط تجارة الشرانق هذه بشكل غير مباشر بنمو وازدهار معامل حلّ الحرير الأوروبيّة؛ وبالفعل، لا يمكن أن يُوَفَّق في عمليّة تصدير الشرانق إلّا أصحاب معامل الحلّ؛ يجب أن تكون الشرانق المشحونة إلى الخارج من النوع الرفيع؛ وإذ لا يمكن شراء الشرانق من الفلّاحين إلّا بالجملة، فلا بدّ أن يكون المشتري صاحب معمل لكي يستطيع بعد ذلك القيام بحلّ وبتصنيع ما يتعذّر تصديره. وعلاوة على ذلك، تطرأ بعض السنوات التي لا يمكن فيها تصدير أي كميّة من الشرانق كما حدث سنة ١٨٤٨؛ وبشكل عام، يتعطّل التصدير كلّما كان ثمن هذه المنتجات غالياً للغاية في تركيا ورخيصاً للغاية في فرنسا؛ مما يحتّم على المرء أن يمتلك معملاً لحلّ الحرير على الطريقة الأوروبيّة في البلد [المنتج] ليتمكّن من حلّ الشرانق بنفسه»؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٢٢٦، برقيّة من ياجر ـ شميت، ١٢ آذار/مارس ١٨٥٠.

١١١. المصدر نفسه، الأوراق ٢٧٠، و٢٧٣، و٣١٨، برقيّتان من ليباردا، ٥ تمّوز/يوليو و١ آب/ أغسطس ١٨٥٠.

١١٢. المصدر نفسه، الورقة ٣٣٦، برقيّة من ليباردا، ١ تمّوز/يوليو ١٨٥١؛ الورقتان ٣٧٧ و٣٨٤، برقيّتان من ليباردا، ١٦ أيّار/مايو و١٤ حزيران/يونيو ١٨٥٢.

١١٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٦، ١٨٥٢، ملفّ «الأفراد»، رسالة من نقولا بورطاليس، ٣٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٥٢.

١١٤. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الأوراق ٣٤١، و٤٥٠، و٤٦٧، برقيّات من ليباردا، =

شحن المقتنيات من الشرانق غير المحلولة في موقع شرائها إلى مرسيليا[115]. إنطلاقاً من القاعدة التي شكّلتها معامل الحلّ المنشأة في جبل لبنان، تأثرت جميع المناطق السورية المنتجة للحرير بتوسّع الأعمال الأوروبية. أما ارتفاع الأسعار، فقد امتدّ نطاقه الجغرافي، وتواصل تحت ضغط الطلب الفرنسي[116].

هل انعكس التحوّل الذي طرأ على السوق على مساحة الأرض المخصّصة لتربية دود القزّ وإنتاج الحرير؟ لا يوجد أي قياس ولو تقديري للأراضي المذكورة في المرحلة التي تعنينا. ويبدو أن متوسّط الإنتاج قد شهد استقراراً نسبياً خلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، علماً بأن تقيمنا يعتمد على الشهادات المرافقة لتقديرات مشكوك فيها إلى حدّ كبير[117]. جذبت مصانع الحلّ الأولى إليها قسماً من

= ٢٤ شباط/فبراير ٢٤ أيار/مايو، و١ آب/أغسطس ١٨٥٣. قال القنصل أن «إحدى هذه المؤسسات» قامت، بهدف السيطرة على الإنتاج بشكل أفضل والنجاح في المضاربة، باستقدام بذر من الدرجة الأولى من إيطاليا ووزّعتها مجاناً على المربّين في منطقة انطاكية مقابل أن يسلّموها المحصول بكامله وبالسعر الذي تحدّده هي؛ إلّا أنها لم تحقّق الربح المتوقّع لأن البذور المستوردة كانت ملوّثة رأدخلت داء دودة الحرير إلى المزارع السوريّة مّما خفّض المحصول المنشود إلى الربع.

١١٥. *Annales de commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux*, n° 6, décembre 1852, p. 20.

أدّى خروج الشرانق المجفّفة والمكبوسة ـ وهي سلعة لم يدرج اسمها ضمن السلع الخاضعة للتعريفة الجمركيّة ـ إلى مداولات لا نهاية لها بين التجار وملتزم جمرك بيروت، في تلك الفترة التي كان كل فرد يريد فيها أن ينتفع من ارتفاع الأسعار ومن المضاربة؛ وقد شجّع اتّساع مناطق الشراء، النقل عبر الوكالات التي أمكن التوصّل معها إلى «ترتيبات» معيّنة. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «تجاري»، تقرير من ليباردا، ٢٦ تموز/ يوليو ١٨٥١؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الورقتان ٢٨٨ و٤٠٦؛ بيروت، ٧، الأوراق ٤٧ إلى ٥٦، إجابة التجّار الفرنسيين وأصحاب مصانع الحل الفرنسيين في بيروت ولبنان على تحقيق أجرته وزارة الخارجيّة حول تعريفة ٥ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٥٠، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٤.

١١٦. مذكّرات من مؤسسة آرليس ـ دوفور، ليون، ١ حزيران/يونيو و١٤ حزيران/يونيو ١٨٥٦.

١١٧. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، حلب، ٢٨، الورقة ٣٩؛ بيروت، ١، الورقة ٣٣٥؛ بيروت، ٣، الورقة ٤٩٥.

H. GUYS: *Beyrout...*, I, p. 55 - 56.

Archives du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux, n° 5 mars 1852, p. 5.

لم يذكر أحد حينذاك أن إختلافاً ملموساً قد طرأ على الإنتاج؛ وبعكس ذلك، شدّد بعضهم، مثال بوريه، على استقراره. وغطّت التقديرات أراض لم يتمّ تحديدها جيّداً، واستخدم فيها «القنطار» دون تعريف ما يعادله أبداً، مّما يمكن أن يترتّب عليه أرقام قد تبلغ ١٦٠ ٠٠٠ أو ٣٠٠ ٠٠٠ كغ من الحرير الخام للسنة الواحدة؛ وفيما يتعلّق بالمنطقة اللبنانية، يبدو من الحكمة إعتماد معدل سنوي يتراوح بين ١٦٠ ٠٠٠ و٢٠٠ ٠٠٠ كغ من الحرير الخام. في برقيته المؤرّخة ٦ تموز/يوليو ١٨٦١، أورد القنصل العام بنتيفوليو التفاصيل التالية:

محصول الشرانق فقط ولكن دون أن يكون قد حدث دفع حقيقي إلى الزيادة في الإنتاج. تغيّرت الظروف بعد سنة ١٨٥٠. ولا يبدو أنها أدّت على الفور إلى زيادة ملحوظة في مساحات الأرض المخصّصة لتربية دود القزّ؛ لقد بُذِلت الجهود من أجل تحسين البذور لكن عدد المزارع الجديدة كان قليلاً على ما يبدو؛ ولم يُلْحَظ فعلياً توسّع كبير في تربية دود القزّ وإنتاج الحرير إلاّ خلال الفترة التالية وعلى وجه الخصوص في السبعينات، والثمانينات، والتسعينات من القرن التاسع عشر.

أمّا الخمسينات، فقد اتّسمت باحتكار محصول الشرانق لحساب التصدير باتجاه أوروبا، وفي الأساس، باتجاه فرنسا، مما شكّل حدثاً رئيسياً بالنسبة لاقتصاد جبل لبنان الذي كان أوّل وأكثر المتأثّرين بتلك الحركة.

ويعود ازدياد قيمة الصادرات خلال هذا العقد: ١) إلى ارتفاع الأسعار، ٢) إلى ازدياد نصيب الصادرات من المحصول، علماً بأن السبب الأوّل ساعد في تحقيق الثاني. واستناداً إلى تقدير تمّ سنة ١٨٦١، كان أكثر من ثلثي مبيعات حرير لبنان يتّجه إلى فرنسا، أما في صورة الحرير المحلول «على الطريقة الفرنسية» أو في صورة شرانق مكبوسة[١١٨]. وهكذا أصبحت عمليّة إنتاج الحرير في الجبل في وضع التبعيّة الوثيقة **للأعمال**• الفرنسيّة. واشتدّ ضغط الظروف الاقتصادية لاسيما وأنه إذا كان الحرير قد مثّل الناتج الأوّل من ناحية المكسب للجبليين وأهمّ سلعة تصدير من بيروت، فإنه لم يشكّل سوى جزء من الحرير المصدّر إلى أوروبا من البلدان البعيدة

«عندما يكون محصول الشرانق جيّداً في لبنان وعلى الساحل الممتدّ من صيدا إلى طرابلس، يعطي بالمعدّل ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ أو ٠٠٠ ٢٢٠٠ ٢ كغ من الشرانق الطازجة، يُسْتَخْلَص من كلّ ١٢ كغ منها كيلوغرام واحد من الحرير المحلول من عيار ١٢/ ١١»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٧، الورقة ٢٨٠. كما جاء في: *Annales du commerce extérieur, Turquie, Faits commerciaux*, n° 18, février 1864, p. 29, إن هذا المحصول اللبناني يساوي ٥/ ٤ من إجمالي إنتاج سوريا.

١١٨. المصدر نفسه، «يُرْسَل ما يقارب ثلث هذا المحصول عيناً إلى فرنسا؛ ويتمّ حلّ أكثر من ثلثه بقليل محليّاً على الطريقة الفرنسية، ثم يُصَدّر الحرير المحلول إلى مرسيليا. ويتم حلّ ما تبقّى من المحصول على الطريقة العربية ويستخدم الحرير المنتج لتموين معامل الأقمشة في دمشق، وحلب، أو يُصَدَّر إلى مصر بعد أن يكون قد أعيد حل البكرات الكبيرة على ملفاف صغير يسهّل إستخدامه على الصناعيين في القاهرة». منذ منتصف القرن، لم يعد المغاربة يقصدون بيروت أو مرسيليا للتزوّد بحراير لبنان؛ كان التجّار الأوروبيّون ينقلون لهم الحرير الصيني.

• النشاط التجاري أو الصناعي أو المالي أو الثلاثة معاً (المترجم).

حيث خضع لمنافسة الحرائر القادمة من الصين والهند.

* * *

الشراء بالدفع المقدّم والسيطرة على الإنتاج

لم يستغرق الأمر عقدين حتى فرضت وجهات العصر الجديد نفسها على حرفة إنتاج الحرير القديمة في لبنان. وقد أدخلت المؤسسة الصناعية والرأسمالية تغيّرات حاسمة على الوسائل الفنيّة والقدرة الإنتاجية، وبالتالي على معالجة المواد الأوّلية واستخدام اليد العاملة؛ وفرضت سيطرتها على السوق من خلال شكل استثماراتها وضخامتها النسبيّة.

لقد تمّ اختراع أدوات الاقتصاد الجديد في الخارج؛ وتمّ فرضها من الخارج. واجهت تلك الأدوات التماسك الثقافي والإطار الزراعي اللذين نظّم أهل الجبل فيهما وجودهم ووعيهم[119]، مما إضطرّها إلى التكيّف معهما. وبالطبع، سهّل نجاحها، الاستقبال الذي لقيته في الجبل المعتاد على العيش من التبادل وعلى الحماية الفرنسيّة ذات الطابع الطائفي. من جهة أخرى، فإن النشأة الصناعيّة، رغم حدوثها المباغت بل والعنيف، قد احتفظت بطابع «بدائي» لكونها نابعة من مجتمع ريفي، وحرفي، يعمل بالتجارة؛ وبطبيعة الحال، سلك مستوردو النظام الصناعي طرق التجارة القديمة لتأسيس العلاقة مع أهل الجبل. وكوّن أسلوب الشراء بالدفع المقدّم الذي كان يتمّ بواسطة سماسرة من البلاد، هذا المفصل الذي سمح لنشاط «متقدّم» أن يطبق شكله على أشكال البيئة الزراعية القديمة. وتبيّن تلقائياً أن رأس المال الغريب سيوجّه الإنتاج التقليدي من خلال الإقراض والمقرضين.

في سوريا، كان الفلّاح إذا احتاج إلى سلفة لتسديد مستحقّاته أو «لصيانة أرزاقه» على سبيل المثال، لا يستطيع الحصول على نقود إلّا مقابل بيع محصوله القادم دون قيمته الحقيقية[120]. ورغم ما كان قد وصل إليه التفسير القرآني من منع للإقراض الربوي ـ وكان هذا التحريم في الإسلام يشبه ما ساد سابقاً في المسيحيّة ـ وجد التجّار المسلمون منذ زمن بعيد طرق عديدة، ملتوية بدرجة أو بأخرى، لممارسة الربا[121]؛

---

١١٩. أنظر الفصلين السادس والعاشر.

١٢٠. VOLNEY: *op. cit.*, II, p. 265; H. GUYS: *Beyrout...*, I, p. 208.

١٢١. أنظر: M. RODINSON: *Islam et capitalisme*, Paris, 1966, pp. 47 - 73.

وكان الشراء بالدفع المقدّم إحدى هذه الطرق. كان هذا الأسلوب في الحصول على المنتجات الزراعيّة قد عمّ جميع التجار السوريين سواء المسلمين أو المسيحيين؛ ولم يتردّدوا عند الحاجة، في بيع البضائع المخزّنة لديهم بالخسارة أو في الاقتراض من التجار الأوروبيين بفائدة قليلة (٦٪) - وهذا ما شاع أكثر فأكثر - لرصد المبالغ الضروريّة لإتمام تلك «المشتريات» التي كانت نسب فائدتها الربويّة (من ٢٠ إلى ١٠٠٪) تعود عليهم بأرباح ضخمة[١٢٢]. وقد عمّقت تلك العمليّات من خراب الأرياف عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، كما ساهمت مديونية الفلاحين أو الأعيان المزمنة في دوام نظام التعامل هذا أو في نشره.

وهكذا انتقلت نسبة كبيرة من حرير جبل لبنان إلى أيدي التجار المحلّيين في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وكان أحد السادة بورطاليس الذي عمل في التجارة قبل حلّ الحرير، قد لاحظ هذه الآليّة[١٢٣]. وقال أن كلًّا من المشترين والباعة كانوا يتّفقون على خصم ١٠٪ من «السعر المحدّد بالميزان»؛ والحال أن «أكبر التجار المشرقيين» في بيروت وفي الجبل، أي المشترين، هم الذين كانوا يجتمعون لتحديد هذا السعر «بحيث يكون أدنى ما يمكن». بالنتيجة، لم يكن يَرْضى الفلاحون غير المقترضين بالتخلّي عن حريرهم بسعر الميزان، وبذلك كانوا يساهمون في رفع السعر المذكور بنسبة تتراوح بين ٨ و١٠٪ «مما كان يعود على الدائنين بربح فعليّ يتراوح بين ١٥ و٢٠٪ في فترة لا تتعدّى الشهرين أو الثلاثة من بدء القرض». رفع هنري غي هذه النسبة إلى ٢٠ أو ٣٠٪[١٢٤]؛ وربّما زادت عن هذا الحدّ في مدة ارتفاع ثمن

---

١٢٢. H. Guys: *Beyrout...*, I, pp. 209-210.

١٢٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١؛ أنظر الفصل الثالث عشر، الهامش ٢٥. بالطبع، أن نسبة الحرير الذي كان يشتري بهذه الطريقة، غير معروفة بالدقة. إلّا أن جميع الشهادات تتفق في أنها كانت تمثّل أكثر من نصف الإنتاج بكثير. وكذلك لجأت بعض المؤسسات الأجنبية مباشرة إلى الشراء بالدفع المسبق دون أن تحقق نجاحاً كبيراً إذ كانت تفتقد الإنتاج في البيئة المحلية الذي كان سيمكّنها من معرفتها تماماً ومن اكتشاف أفضل السبل لإستغلالها (م ق ع - بيروت، المحفظة ٢٣، ١٨٣٩، ملفّ «سلطات محلية»، رسالة من مؤسسة آلتراس وأومان (Aumann)، ٢٥ حزيران/يونيو ١٨٣٩)؛ لذا بقي التجّار المحليّون الملتزمون بكيفيّة إتمام مثل هذه الصفقات، وسطاء متميّزين.

١٢٤. H. Guys: *Beyrout...*, II, p. 148؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ١ مكرّر[٣]، الورقة ٢٦، برقيّة من غي، ١٠ آذار/مارس ١٨٣٤. أشار بورطاليس إلى أن الشراء بالدفع المسبق كان يعود في فلسطين بأرباح قد تبلغ نسبتها ١٠٠٪.

الحرير، وكانت بالطبع تخضع لتقلّبات الأسعار.

سنة ١٨٣٤، كانت السلطات المصرية تطمح إلى منع الشراء بالدفع المقدّم مدّعية حماية الفلّاحين؛ لكنّها في الواقع تذرّعت بذلك لمحاولة رفع السعر «المحدّد بالميزان» وإقامة احتكار لحسابها[١٢٥]. إستمرّ تجّار من أمثال أولئك الموارنة الذين سبق ودرسنا صعودهم وتكوين ثرواتهم[١٢٦] «بتكبيل» الفلاحين، والأعيان، والأديرة من خلال مدّهم بالسلفات النقديّة أو من خلال تلبية مطالبهم من بعض السلع والحاجيّات المختلفة؛ وأصبحوا بفضل كل هذه الشبكة من المصالح المتداخلة التي كوّنوها، وكلاء للمؤسسات التجارية الأوروبية، ثم للمنشآت الفرنسية الجديدة. فور إقامة معملهم لحلّ الحرير، أمّن السادة بورطاليس الشرانق عن طريق شرائها بالدفع المقدّم، لا للحصول عليها بثمن زهيد فحسب، بل أيضاً لحجز كل المادة الأولية الضرورية لتشغيل مصنعهم طوال السنة ليكونوا في مأمن من المنافسة. وقد ضمنوا عون السماسرة في القرى بمدّهم بالأموال أو بالبضائع التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود لكي يتمكّن هؤلاء السماسرة من إقراض المنتجين ثم الإستيلاء على محصولهم[١٢٧]؛ كان اللجوء إلى السماسرة ضرورياً بسبب معرفتهم بلهجة الجبل وتقاليده معرفة طبيعيّة ولإلمامهم بمدى قدرة المستلفين على وفاء ديونهم. وقد اتّبع جميع أصحاب معامل الحلّ الآخرين الطريقة نفسها.

بالنتيجة، وحتى في الضِّياع*، تكوّنت فئة من الوسطاء ذوي الأحوال المتواضعة نسبياً، مارسوا تجارتهم المحدودة في نطاق القرى، وكالعادة، أمّنوا القروض بالفائدة الربويّة للجبليين؛ ولكن هذه العمليّة أصبحت تصبّ في خدمة قطاعات جديدة من النشاط الاقتصادي التي ربط هؤلاء الوسطاء مصالحهم بها. ورغم وضاعة دور الفرد

١٢٥. (ش خ) المراسلة التجاريّة، ١ مكرّر[٢]، الورقة ٢٦، ٧٧، ٩٦، ١٠٥، برقيّات من غي، ١٠ آذار/مارس، ٢١ حزيران/يونيو، ١٠ تموز/يوليو، و٢٢ تموز/يوليو ١٨٣٤؛ *Archives du commerce extérieur*, 1834, V, p. 96.

١٢٦. أنظر الفصل الثالث عشر.

١٢٧. أنظر الصفحات الأولى في هذا الفصل. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٣٣٤، تقرير من باجر ـ شمبت، حزيران/يونيو ١٨٤٧.

* ضِياع: جمع ضَيْعَة، وهي أصغر من القرية (المترجم).

منهم، إلّا أنهم في المحصّلة قد ساهموا في تعميق التأزّم الاجتماعي لكونهم أصبحوا عملاء ذلك التحوّل الحاسم الممثّل بالإتّجاه إلى شراء الشرانق بدلاً من شراء الحرير الخام فأخضعوا الفلاحين لأولويّات معامل الحلّ والتجارة ولكن بما يضرّ بمصلحة المقاطعجيّة[١٢٨]، وأوصلوا الطلب الأوروبي ولكن معالجتهم للأرباح تمّت على حساب الفلاحين والأعيان المدينين، وعلى صعيد آخر، سهّلوا عمليّة خَرْف دورة التبادل بما يتمشّى ومصلحة التجارة الأوروبيّة ولكن بما يلحق الضرر بالعمل الحرفي في المدن السوريّة[١٢٩].

إبتداء من سنة ١٨٥٠، ساعدت الظروف السائدة على ظهور حركة معارضة. وكانت معارضة القائمقام الدرزي، الأمير أمين أرسلان، ذات دلالة، لأنها عبّرت عن تسلّل شعور القلق إلى المقاطعجيّة، من جهة، وإلى الطائفة الدرزية بمجملها، من جهة أخرى، أمام التحوّل الحاصل في الآليّة الاقتصادية. كان الأمير أمين أرسلان قد أصبح بدوره بائعاً للشرانق ومديناً[١٣٠]، وعلاوة على ذلك، بدت سلطته متزعزعة بسبب تدخّل التجّار وأصحاب معامل الحلّ الأوروبيين في عمل الأهلين وبسبب ما وجده المسيحيون في ذلك من دعم إضافي على حساب الدروز. وإذا كان آل أرسلان قد تمنّوا قبل بضع سنوات أن يستقرّ رجل الصناعة الانكليزي في نفس مقاطعتهم في الغرب[١٣١]، فقد أدرك الأمير أمين بعد ذلك كلّ ما ترتّب على وجود معمل حلّ الحرير لصاحبه سكوت (Scott) من تدمير للعلاقات الاقتصاديّة بين الأعيان والفلّاحين، وإلى أي مدى كانت آثار هذا الإختلال للنظام القديم تتداخل مع الآثار الناجمة عن الإصلاح الإداري. ومن ثم اتّهم الأمير أمين الانكليزي سكوت بزرع البلبلة في البلاد بواسطة معمله، وباستنزاف الأهالي بفرضه الفوائد الربويّة على القروض، وبجلب المتاعب عليه من جرّاء ما تسبّب به عمليات شراء الشرانق بالدفع

١٢٨. أنظر الصفحات السابقة في هذا الفصل.

١٢٩. أنظر نهاية الفصل الثالث عشر.

١٣٠. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، رسالة مورغ دالغ، عين حادة، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٥١؛ المصدر نفسه، المحفظة ٥٠، ١٨٥٤، ملف «الأفراد»، رسالة من الوكيل المفوّض لبورطاليس وميشو (Micheaux)، بتاتر، ٧ نيسان/أبريل ١٨٥٤.

١٣١. أنظر ما سبق في هذا الفصل.

المقدّم[132]. وهكذا، فعندما طالبه أصحاب معامل الحلّ الفرنسيون بإحضار الحوالة لحمل المقترضين المتأخّرين عن الدفع على تسديد مستحقّاتهم، حاول التملّص من تلبية طلبهم[133].

وتزايدت تظلّمات الفلاحين حول المسألة الأخيرة. في عام ١٨٥١، تمّ شراء أقّة الشرانق بالدفع المقدّم بسعر تراوح بين ٩ و ١٢ قرشاً بينما تراوح سعرها عند جمع المحصول بين ١٧ قرشاً ونصف و١٨ قرشاً؛ ولما كان المحصول المذكور قليلاً، فإن فلّاحين كثيرين لم يجدوا في حوزتهم كميّة الشرانق التي التزموا بتسليمها. وفي معظم الأحوال لم يتمكّنوا من تسديد ديونهم إذ كان عليهم شراء أقّة الشرانق الناقصة عندهم بـ ١٨ قرشاً، فاضطرّوا إلى التعاقد مجدّداً مع دائنيهم على تسليم كميّة معيّنة من الشرانق في العام التالي بسعر تقلّ نسبته بقدر ٦٠٪ عمّا كان عليه سنة ١٨٥١. لقد تأثّر الباشا أمام تكاثر الشكاوي؛ ودافع التجّار وأصحاب مصانع الحلّ الفرنسيّون والانكليز بالإجماع عن ضرورة احترام «التعهّدات الطوعيّة»، وتمّ التفاوض على الصفقة التالية: على المدينين تسديد حسابهم حتى آخر شرنقة متوفّرة لديهم، وإذا ما ثبت أن الكميّات الضرورية لتسديد الدين غير موجودة في حوزتهم، يمكنهم عندئذ اللجوء إلى المحكمة التجارية التي تمّ تأسيسها في بيروت منذ ربيع سنة ١٨٥٠ إمّا لردّ المال المدفوع مسبقاً وإما لتوقيع عقد جديد يقضي بأن يبيعوا محصولهم القادم بالدفع المقدّم، على أن يكتفي الفرقاء في الحالتين «بفائدة معتدلة»[134].

وقد حدّد الباب العالي قيمة الفائدة بنفسه بحيث تبلغ ٨٪ في السنة، وجاء ذلك في

١٣٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقتان ٢٣٨ـ ٢٣٩، برقيّة من ياجر ـ شميت، ١٥ نيسان/أبريل ١٨٥٠. إن السلطات الانكليزية المهتمّة في الأساس بمداراة القادة الدروز بهدف الحدّ من نمو النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة من المشرق، لم تساند سكوت الذي أجرى بنفسه الاتصال بالحكومة التركية وأبلغ القنصلية العامة الفرنسية بما يواجهه من مصاعب.

١٣٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملف «الأفراد»، رسالة من فيغون، القرية، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٠؛ المصدر نفسه، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، رسالة من ميشو، بتاتر ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥١.

١٣٤. المصدر نفسه، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «سلطات محلية»، تعليمات الوالي إلى القائمقامين، ٢٥ شعبان ١٢٦٧ـ ٢٥ حزيران/يونيو ١٨٥١. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣٣٩، برقيّة من ليباردا، ١ تموز/يوليو ١٨٥١. بأمر من الباب العالي، تمّ إنشاء المحكمة التجارية الجديدة رسمياً في شهر نيسان/أبريل ١٨٥٠؛ المصدر نفسه، الورقة ٢٢٤، برقية من ياجر ـ شميت، ٢٥ نيسان/أبريل ١٨٥٠.

فرمان شهر محرّم ١٢٦٨/تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥١ وكانت بغيته التصدّي للربا المتفشّي في أنحاء الإمبراطورية العثمانية؛ ومن أجل ضمان فعاليّة الفرمان حدّد في نصّه أن عقود الشراء بالدفع المقدّم يجب أن تبرم مجّاناً أمام المحكمة[١٣٥]. كان في استحداث مثل هذا المرسوم الذي جعل من الإقراض بالفائدة أمراً شرعياً ما يسبّب سخط المسلمين المتديّنين المتمسّكين بالامتثال الحرفي للمحرّمات والذين أحبطتهم الإصلاحات والتوسّع الأجنبي. واستقال أربعة أعضاء مسلمون من محكمة بيروت التجاريّة الجديدة تعبيراً عن احتجاجهم[١٣٦]، علماً بأن هذه المحكمة كانت تمثّل بحدّ ذاتها استحداثاً غير مسلّم به للأسباب نفسها[١٣٧].

وقد حثّ القنصل العام لفرنسا رجال الأعمال على عدم اللجوء لفضّ الخلافات المتعلّقة بالمشتريات إلّا إلى المحكمة التجاريّة، بينما أكّد القائمقام الدرزي أن سلطته القضائية وحدها المختصة بالحكم في الخلافات التي تطرأ في دائرته وذلك بموجب نظام شكيب أفندي[١٣٨]. وتركّزت المنازعة حول حالة محدّدة لملاحقة قضائية رفعتها مؤسسة تجارية فرنسية سنة ١٨٥٢ ضدّ أحد السماسرة الدروز وكانت قد أتمّت

١٣٥. النصّ في (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «سلطات محليّة». (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣٦٢، برقيّة من ليساردا، ١ آذار/مارس ١٨٥٢. الإجراءات الإقتصادية والقضائية هذه تتعلّق كافة بالتنظيمات التي كان الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا يحاول تطبيقها، رغم المعارضة الداخلية الشديدة.

١٣٦. المصدر نفسه، الورقة ٣٧٦، برقية من ليساردا، ١٦ أيار/مايو ١٨٥٢، غير أن الفائدة بنسبة ٨٪ كانت أدنى من أسعارها المعتادة في الإمبراطورية العثمانية إلى درجة أنّها بقيت غير نافذة وقد صدر فرمان رسمي آخر، بعد أقل من بضعة شهور من فرمان محرّم ١٢٦٨، رفعها إلى ١٢٪ وحتى ١٥٪، «كما في الماضي» فيما يتعلّق بالسلف الممنوحة على مبالغ الأوقاف، أي على الأملاك الموقوفة لصالح المؤسسات الخيرية؛
G. ARISTARCHI BEY: *Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations ou autres documents officiels de l'Empire Ottoman*, Constantinople, 1873, t. I, pp. 45 - 48; cf. M. RODINSON: *op. cit.*, pp. 154-155.

١٣٧. جاء في تعليق فرنسي ما يلي: «تبعاً لخيار الرعايا الذين كانوا جميعاً تقريباً من المحميين المتشرّبين للعادات الأوروبيّة، تبيّن أن الأغلبيّة في المحكمة موالية للأفكار الأوروبيّة بخصوص القضاء التجاري وترفض عبثيّات شريعة المسلمين»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الورقة ٢٤٥، برقيّة من باجر - شميت، ٢٥ نيسان/أبريل ١٨٥٠. كان ثلث المحكمة مكوّناً بالفعل من التجار المسلمين، والثلث الثاني من التجار المسيحيين («الرعايا») المرتبطين بالمصالح الأوروبية، والثلث الأخير من التجار الأوروبيين.

١٣٨. أنظر الفصل الثاني عشر.

بواسطته بعض المشتريات بالدفع المقدّم[١٣٩]. أما المضاربات فلم يحدث قط أنها تعطّلت. وفي ذلك العام، ظهرت إعتراضات شديدة لكون سعر الشرانق تراوح عند الشراء بالدفع المقدّم بين ١٣ و١٥ قرشاً، بينما تراوح سعرها عند جمع المحصول بين ٢٠ و٢٤ قرشاً. واتّهم التجار وأصحاب معامل الحلّ السماسرة والمتجين بإخفاء كميّة من الشرانق كانوا قد اشتروها هم (أي التجار وأصحاب المعامل)، لبيعها للغير والاحتفاظ لأنفسهم بالربح الناجم عن ارتفاع السعر [عند جمع المحصول][١٤٠].

أشار أصحاب مصانع الحلّ، منذ ربيع سنة ١٨٥٢، إلى الاضطرابات التي عمّت المناطق المجاورة لمنشآتهم بعد أن رفض الدروز الامتثال لقرار التجنيد الإجباري العثماني؛ وقُتِل عامل ماروني من مصنع مورغ دالغ. وانضمّت أعداد كبيرة من رجال الدروز إلى إخوانهم في الدين الذين كانوا يقاومون [القرار] في حوران بقوّة السلاح. وقد غادر بعضهم [الجبل] حاملين معهم نقود التسليفات ممّا شكّل تعبيراً آخراً عن السخط لا يقلّ دلالة عن غيره. عندئذٍ، امتنع أصحاب مصانع الحلّ عن تقديم التسليفات وبخاصة للدروز إلّا فيما نُدِر، خوفاً من السرقات ومن عدم احترام التعهّدات[١٤١]، وكرّروا هذا التصرّف في عام ١٨٥٣ [١٤٢]، ممّا ساهم في زيادة التمايز

١٣٩. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٦، ١٨٥٢، ملفّ «سفارة»، برقية من ليباردا إلى سفير فرنسا في القسطنطينية، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٢؛ رسالة من الصدر الأعظم إلى وميق باشا والي صيدا، ٥ محرّم ١٢٦٩ـ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٢. شدّد القنصل الفرنسي على الأهمّية العامّة لمصالح مؤسسة بيشيوتو وبرتران (Picciotto et Bertrand) التي كانت قد اشترت ما قيمته مليونا قرش من الشرانق. وقد أوصت الحكومة التركية مجلس الولاية الأعلى في بيروت بأن ينظر في الأمر. ولمّا تباطأت الأمور، ألحّ ليباردا لكي تحال أمام المحكمة التجارية، إلّا أن القنصل الانكليزي مور دعم وجهة نظر القائمقام الدرزي؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٤٣٢، برقية من ليباردا، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣. وضمن فئة الاهتمامات نفسها، وتبعاً لشكوى الأمير حيدر أبي اللمع، القائمقام المسيحي، عاتب ليباردا بورطاليس لإرساله الحوالة للمدينين دون العودة «إلى السلطة» ليطلب منها القيام بذلك، وأضاف أن البتّ في مثل هذه الشكاوى كان من صلاحيّة المحكمة التجاريّة (م ق ع - بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، رسالة بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٢)؛ وبعكس هذا السلوك، طلب قنصل انكلترا من الأمير حيدر وضع رجلين من الحوالة تحت تصرّف مصنع كورتو لحلّ الحرير بغية قبض المستحقّات العائدة له، أثناء جمع المحاصيل في عام ١٨٥٣ (م ١١ـ٢ـ٧٦٠٢، ٦ـ٢، ٢٨ أيار/مايو ١٨٥٣).

١٤٠. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الورقة ٣٠٤ـ٣٠٥، برقيّة من ليباردا، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٢.

١٤١. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٥، ١٨٥١، ملفّ «الأفراد»، رسالة من بورطاليس وميشو، بتاتر ٢٩ نيسان/أبريل ١٨٥٢؛ رسالة من مورغ دالغ، عين حمادة، ٣ أيار/مايو ١٨٥٢.

بين الطوائف.

غير أن النظام القديم للشراء بالدفع المقدّم بدا قابلاً للبقاء[١٤٣] لأنه أصبح جسر الإتصال الذي لا غنى عنه بين الرأسمالية الصناعية والليبرالية، من جهة، وبين الزراعة المتوسطيّة والحياة الاجتماعية العربية، من جهة أخرى، أي بين قطاعين شديدي الاختلاف من حيث المنشأ، والتنظيم، والإيقاع[١٤٤].

*
* *

لقد أدّت إمكانية الحصول على مواد أوّليّة جيّدة النوعية بشروط مجزية، وقلّة الأجر المدفوع لليد العاملة التي شكّل تجانسها الطائفي نوعا من الضمانة، إلى جلب الإستثمارات الفرنسيّة على وجه الخصوص إلى منطقة بات طريقها مفتوحاً أمام المستثمرين بفضل ما كان لديهم من علاقات قديمة فيها وحيث وجد التجّار والصناعيون فرصة لتحقيق أرباح ضخمة. في الوقت نفسه، أسفر تحسّن الإنتاجيّة والنوعيّة في معاملهم عن إضفاء قيمة أكبر على حرير لبنان، وبالتالي، على عمليّة إنتاج الحرير برمّتها.

إذن، أحضرت الثورة الصناعية معها فعليّاً ديناميّتها الخاصة، ولكن ما تسرّب منها إلى الداخل كان جزئياً للغاية. ولما تمّ استيرادها تلبية لاحتياجات أوروبا بقيت محكومة بها ماليّاً وفنّياً؛ ولم تشرك من الشرق الأدنى سوى حيّز جغرافي وبشري محدود، وحصرت عملها في نطاق الناتج عن تربية دود القزّ، ولم تقدّم سوى سلعة نصف مصنّعة ومخصّصة للتصدير.

١٤٢. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقتان ٤٢٨ و٤٣٣، برقيّتان من ليباردا، ٢٥ كانون الثاني/ يناير و٢٤ شباط/فبراير ١٨٥٣.

١٤٣. Cf. Ducousso: *op. cit.*, p. 106.

١٤٤. سنة ١٨٥٥، كرّر مجلس التنظيمات الجديد الإجراءات [المفروض تطبيقها] ضدّ التجاوزات الناجمة عن [المبالغ] المدفوعة مقدّماً على المحاصيل، وأمر على وجه الخصوص بتحديد «سعر المنتج حسب السعر المعمول به بتاريخه» في الحجج المعقودة بين الأجانب وبين رعايا السلطان. وقد جعل تقلّب الأسعار هذه الإجراءات عديمة التأثير وغير قابلة للتنفيذ، لاسيما وأن الأجانب فضّلوا اللجوء إلى خدمات الوسطاء بدلاً من التفاهم مباشرة مع المنتجين. وكما لاحظ القنصل الفرنسي العام في بيروت، لم يكن سيؤدّي إدخال هذه الإجراءات إلى إزالة أساس الداء؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٥١، ١٨٥٥، ملفّ «سفارة»، مذكّرة من سفارة فرنسا في القسطنطينية، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٥؛ (ش خ) المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ١٠٢، برقية من دو ليبس، ٥ كانون الثاني/يناير ١٨٥٦.

كانت الظروف الأوروبية هي التي أعطت دفعاً لصناعة الحلّ الحديثة؛ وقدّمت هذه الصناعة منفذاً جديداً وخلقت طلباً على العمل. وقد وجد الفلّاح وأسرته فيها مكاناً يستخدمهم بغضّ النظر عن بقاء أهمّ الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار بين أيدي أصحاب معامل الحلّ والوسطاء.

كان المقاطعجيّة يفرضون على مزارعيهم تسليمهم الحرير الخام بينما كان أصحاب معامل الحلّ يشترون الشرانق. ولم يعد حلّ الحرير يتمّ في منزل الجبلي بل في المعمل ومقابل أجر رفعته المنافسة غير أنه بقي محسوباً بدقّة متناهية. وتحققت في ذلك مصلحة المتجين المسيحيين، وهم الأكثر عدداً، على حساب الدروز. وارتقت مكانة الإكليروس الماروني بشكل مضاعف، لكونه جامع الطائفة وبائع الشرانق لمعامل الحلّ. وتمكّن السماسرة من تكوين الثروات بينما اضطرّ الأعيان الذين داهمهم الفقر إلى بيع أراضيهم[١٤٥]. كانت العلاقات الاجتماعيّة ـ الاقتصادية تتحوّل مع تحوّل [أنماط] العمل مما أدّى أيضا إلى تعميق الإختلاف في مصائر الطوائف.

وقد عمّقت مثل هذه الإنقطاعات النزاعات القائمة وأضفت عليها بعداً جديداً. في عام ١٨٦٠، كانت التغيرات التي جاءت بها المبادرة الأجنبية لا تزال بعيدة عن تحقيق أثرها الكامل؛ ولكنّها حدثت فجأة ومسّت الجوهر، وقد شكّل عدم اكتمالها عامل تأزّم أكثر فتكاً في تلك الفترة التي كانت تتنازعها المقاومة والتغيير. وفي مواجهة المقاطعجيّة الدروز كان في إمكان الجبليين المسيحيين أن يرتكزوا سواء بسواء على نشاط معامل الحلّ الجديدة وعلى مبادرات الدبلوماسيّة الفرنسية[١٤٦].

١٤٥. أنظر الفصل العاشر.

١٤٦. أنظر الفصل الثاني عشر.

ملحقات

معمل حلّ الحرير لأصحابه السادة بورطاليس
في بتاتر في مقاطعة الجرد

١. مستندات شراء الأراضي واستخدامها كضمانة شبه رهن عقاري.

(محفوظات قنصلية فرنسا العامة في بيروت، المحفظة ٢٢، سجلّ الإيداعات، الورقة ٢٥ و٢٦).

«٢١ - وارد. إيداع الحجج الخاصة بمعمل حلّ الحرير لأصحابه السادة بورطاليس إخوان».

بتاريخ ٣١ مارس ١٨٤٧ «... أودِع في خزنة إيداعات القنصلية العامة على يد السيد نقولا بورطاليس ممثّل مؤسسة بورطاليس اخوان في بيروت وبمقتضى المادة ٤ من العقد المبرم في الإسكندرية في الأوّل من شباط/فبراير ألف وثمانمئة وسبعة وأربعين بين السادة باستري (Pastré) إخوان والسيد فورتونيه بورطاليس الذي تصرّف باسمه وباسم السادة بورطاليس إخوان في بيروت: الحجج الخاصة بالأملاك العقاريّة التي يملكها السادة بورطاليس إخوان في بتاتر؛ الحجج المذكورة مكوّنة من مستدين باللغة العربيّة، يحمل أحدهما عنوانا بالفرنسيّة **«عقد بيع من عبدالله نيّم لأرض معمل حلّ الحرير طبقاً للحجّة المحرّرة من قبل الشيخ يوسف عبد الملك باسم عبدالله»**، بينما يحمل الآخر العنوان التالي **«حجّة أرض حلّالة الحرير في بتاتر»**؛ ويتمّ هذا الإيداع طبقا لما جاء في العقد المذكور آنفا ليكون ضمانة لسداد مبلغ ثلاثة عشر ألف وتسعمئة وخمسة وأربعين ريال أبو طاقة (thaler) وخمسين سنتيماً في المواعيد المحدّدة في العقد مع التنازل عن جميع القوانين وأحكام القوانين التي قد تكون

مخالفة لصحّة هذه الضمانة التي يجب أن يكون لها قوّة وأثر الرهن العقاري الخالي من الشرط والأجل لصالح السادة الأخوة باستري حتى انقضاء دَيْنِ السيد فورتونيه بورطاليس لهم».

تمّ سحب هذين السندين من خزنة إيداعات القنصليّة العامة بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو ١٨٥٢: «... وقد سلّمنا السندين المذكورين الى السيد أنطوان فورتونيه بورطاليس، المكلّف بسحبهما من قبل السادة الإخوة باستري، كما يتبيّن في مكتوب هؤلاء السادة الذي قدّمه لنا والذي سُجِّل في القنصليّة العامة في الإسكندرية بتاريخ ١٦ آذار / مارس من العام الجاري».

*

٢ . المباني في عام ١٨٤٧

(محفوظات قنصليّة فرنسا العامة في بيروت، المحفظة»، سجلّ الإيداعات، سند مرفق بالسجّل، وارد ٢١).

«بتاريخ اليوم التاسع عشر من آذار ألف وثمانمئة وسبعة وأربعين، نحن شارل ياجر - شميت (Charles Jager-Schmidt) حامل أختام قنصلية فرنسا العامة في بيروت، إنتقلنا بأمر من السيد قنصل فرنسا العام إلى معمل حلّ الحرير في بتاتر لأصحابه السادة بورطاليس أخوان بغية القيام بمعاينة حالة معمل الحلّ المذكور، وأثناء حضورنا فيه قمنا بوصف حالة الأعيان كما يلي:

«يشكّل المتن الرئيسي للمؤسّسة مستطيلا طوله ٤٤ متراً ونصف وعرضه ٣٢ متراً (القياسات مأخوذة من الخارج). يفتح باب المدخل الكبير الواقع ناحية الشمال على فناء داخلي كبير طوله ٢٤م. وعرضه ١٨م. يُدْخَل منه إلى متون المبنى الأربعة المبنيّة بالحَجَر A، B، C، D، والكلّ طبقاً للخريطة المرفقة المحرّرة في المكان [اللوحة ٢٠-١]

«الجهة الشمالية، (A). - يقع باب المدخل وسط الواجهة الداخلية للمبنى الشمالي. وهذا المبنى المكوّن فقط من دور أرضي، يتضمّن الآتي: على يمين باب المدخل: غرفة صغيرة تستخدم كسكن للبوّاب ومدخلها جنب الباب الكبير؛ وتتبع هذه الغرفة حجرة صغيرة أخرى (b)، بالمقاسات نفسها، فيها نافذة تطلّ على الفناء وتفتح على مخزن كبير (c) يستخدم كعنبر منامة للعمال؛ والمخزن المذكور فيه أربع نوافذ مطلّة على الساحة الخارجية لمعمل الحلّ، وباب ونافذة يطلّان على الفناء

الداخلي (t)، وباب يفتح على مخزن آخر (f) هو جزء من متن المبنى (B). على يسار الباب الكبير، عند الدخول: غرفة (d) تستخدم كسكن للموظّفين، مدخلها بجنب الباب الكبير، وفيها نافذة مطلّة على الساحة الخارجيّة ونافذة أخرى مطلّة على الفناء (t)؛ تتبع هذه الغرفة حجرة أخرى (e) تستخدم كمصهر للحديد وتفتح على الفناء (t) وفيها ثلاث نوافذ، تطل إثنتان منهما على الساحة الخارجية وتطل الثالثة على الفناء (t)، وباب يفتح على الفناء الصغير (r).

«الجهة الغربيّة (B). ـ مخزن كبير (f) يستخدم كمستودع، متّصل بالفناء (t)، وبالمخزن (c) وحجرة أخرى (g)، وفيه ثلاث نوافذ مطلّة على الفناء.

«الجهة الجنوبيّة (c). ـ بيت للمونة (g) يفتح على المخزن (f)، وفيه نافذة مطلّة على خارج مصنع الحلّ؛ يتبعه المطبخ (h) الذي تطلّ نافذته على الخارج، ويفتح بابه الأوّل على الفناء (t)، وبابه الثاني على الممرّ (i)؛ غرفتان للنوم (k) و (l)، في كل غرفة نافذتان وباب يفتح على الممرّ (i)؛ ممرّ (i) فيه بابان يفتحان على الفناء (t) ويؤدّي إلى المطبخ (h)، وإلى الغرفتين (k) و (l)، وإلى حجرة الطعام (m)؛ حجرة الطعام هذه (m) تتلقّى النور من نافذة مطلّة على الفناء ومن نافذة أخرى مطلّة على الخارج؛ ردهة (p)، تفتح على الفناء (t) وفيها مدخل يؤدي إلى حجرة الطعام (m)، وإلى حجرة صغيرة (n) وإلى غرفة ثالثة للنوم (o)؛ الحجرة الصغيرة فيها نافذة مطلّة على الخارج وباب يصلها بالغرفة (o)؛ هذه الأخيرة فيها نافذة مطلّة على الخارج، ونافذة أخرى مطلّة على الفناء (t)، وباب يفتح على الفناء (r).

«الجهة الشرقية (D). ـ يؤدّي الفناء (t) من خلال سلّم (s) إلى فناء صغير منخفض (r) طوله ٣٠ متراً وعرضه ٥ أمتار ونصف ويؤدّي إلى متن المبنى الرابع (D). يتكوّن المبنى (D) هذا من صالة كبيرة (q)، طولها ٣٠ متراً وعرضها ٦ أمتار تستخدم لحلّ الحرير وتفتح على الفناء (r) من خلال ثلاثة أبواب، وفيها ١١ نافذة تطلّ على الخارج و٤ نوافذ تطلّ على الفناء الداخلي (r). من جهة أخرى، يؤدّي الفناء المنخفض (r) من خلال باب صغير واقع شمالاً إلى مراحيض خارجيّة (v)، ومن خلال باب آخر واقع جنوباً إلى حديقة.

«يعلو كلا المبنيين (B) و (C) دور علوي من الحجر؛ يتضمّن هذا الدور صالة واسعة بزاوية قائمة تستخدم كمستودع للشرانق، وتبدأ من الجدار الفاصل بين المخزنين (f) و (c) الواقعين في الدور الأرضي، وتنتهي عند الجدار الخارجي للغرفة

(o) المطلّة على الفناء المنخفض (r)؛ هذا المخزن العلوي، يساوي عرضه عرض مباني الدور الأرضي وفيه ١٢ نافذة مطلّة على الفناء (t)، و١٦ نافذة مطلّة على الخارج، ونافذة مطلّة على الفناء (r)، ونافذة أخرى مطلّة على سطح المخزن (c)، وهو متّصل بواسطة السلّم (u) بالفناء (t).

«خارج المستطيل الذي يشكّله المتن الرئيسي للمؤسسة يوجد إصطبل (x) من الحجر، طوله ٨ أمتار وعرضه ٥ أمتار ونصف، ويقع على المستوى نفسه من الفناء المنخفض (r) وله باب يفتح على البرّية؛ يعلو هذا الإصطبل دور علوي من الحجر، تساوي قياساته قياسات الإصطبل، ويتّكئ على جدار المبنى الرئيسي ويستخدم كمكتب؛ والحجرة المذكورة فيها باب يفتح على الساحة خارج معمل الحلّ، و٤ نوافذ.

«يفتح باب المدخل الرئيسي على ساحة خارجية يتوسّطها حوض كبير من الحجر؛ على الطرف الآخر لهذه الساحة المقابل لباب المدخل يوجد مبنى كبير يُسْتَخْدَم كمستودع للشرانق وهو مبني من الخشب والطين، كلاهما مطلي بالجير، ويبلغ طوله ٢٢ متراً وعرضه ١٣ متراً و٧٠ سم.

«بالإضافة إلى المباني المذكورة أعلاه، يتكوّن مصنع الحلّ من:

٤٠ دولاباً للحلّ من مادة الحديد، مركبّة وجاهزة للعمل، مع الخلاقين، والسنانير، وبعامة، مع جميع الأدوات الضروريّة لحلّ الحرير؛

٤٠ دولاباً للحلّ من مادّة الحديد كقطع غيار؛

٤ مراجل بخارية يمكنها تزويد ٨٠ خلقيناً، مع المواسير، والحنفيّات والأنابيب الحلزونية لأربعين دولاباً؛

١ مرجل بخاري لتخنيق الشرانق؛

١ مخنق كبير من مادة الخشب؛

أنابيب وحنفيات للمياه الباردة لتزويد ٤٠ دولاباً؛

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأدوار العلوية في المبنيين (B) و (C) والمخزن الخشبي خارج مبنى المؤسسة الرئيسي والمستخدم كمستودع للشرانق، مفروشة كلياً بالحصر لاستقبال الشرانق».

❁

٣ . تركة أنطوان فورتونيه بورطاليس، المتوفى في بتاتر بتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٨٨٢ .

(محفوظات قنصليّة فرنسا العامّة في بيروت، إرث بورطاليس. حول إنتاج الحرير في تلك الفترة: D. CHEVALLIER, «Lyon et la Syrie en 1919. Les bases d'une intervention», *Revue Historique*, CCXXIV, 1960, p. 276-305).

«إثبات مال تركة المرحوم أ.ف. بورطاليس.

«بموافقة جميع الأطراف تمّ التعرّف على حقوق الأصول المنقولة والأموال الثابتة للتركة وتحدّدت كالآتي:

«المادة الأولى ـ في الخزنة عند السيد ب. بورطاليس: مئتان وأربعة وسبعون ألفاً وتسعمئة واثنان فرنكاً، أي ٢٧٤ ٩٠٢

«المادة الثانية ـ حساب جبّور طيب وشركاه [في بيروت]، ستة وثلاثون ألفاً وثمانمئة واثنان وتسعون فرنكا، أي ٣٦ ٨٩٢

«المادة الثالثة ـ حساب أ. بيريانتز، دو ميشو وشركاه، (A. Pirjantz, de Michaux et Cie)، ألف ومئة وثلاثة وستون فرنكا، أي ١ ١٦٣

«المادة الرابعة ـ عند السيد دو ميشو في ليون، خمسة وسبعون سهماً من الشركة العالميّة لقناة السويس البحرية، مقدّر كل سهم بألفين وثلاثمئة وخمسة وعشرين فرنكاً، أي ما مجموعه مئة وأربعة وسبعون ألفاً وثلاثمئة وخمسة وسبعون فرنكاً ١٧٤ ٣٧٥

«المادة الخامسة ـ في الخزنة عند السيد ب. بورطاليس، أربعة أسهم من قناة السويس البحريّة، مقدّر كل سهم بألفين وثلاثمئة وخمسة وعشرين فرنكاً، أي ما يبلغ مجموعه تسعة آلاف وثلاثمئة فرنك، أي ٩ ٣٠٠

«المادة السادسة ـ أملاك وسندات ديون مقدّرة بمئة ألف فرنك، أي ١٠٠ ٠٠٠

توجد سنداتها في يد السيد بروسبير بورطاليس الذي يتعهّد بتسليمها لمن يهمّه الأمر بعد التوقيع على هذا العقد.

«المادة السابعة ـ معمل الحلّ، ملحقات ومحروقات، مقدّر بمئة ألف فرنك، أي ١٠٠ ٠٠٠

«المادة الثامنة ـ صفقة بذر دود القزّ بحساب مشترك بالنصف مع السيد ارنست بتاي، تسعة آلاف وستمئة وخمسة وسبعون فرنكاً، أي ٩ ٦٧٥

«المادة التاسعة ـ حساب مشترك بالثلث بين بيريانتز ـ دو ميشو وشركاه، أنطوان فورتونيه بورطاليس وإرنست بتاي، حلّ غير مصفّى .... بيان حساب

«أي ما يبلغ مجموعه سبعمئة وستة آلاف وثلاثمئة وسبعة فرنكات، أي ... ٧٠٦ ٣٠٧

«يعلن الحاضرون والحاضرات أن جميع حقوق الخصوم سواء المنقولة أو الثابتة في تركة المرحوم أ.ف. بورطاليس، قد تمّت تسويتها من قبل السيد بروسبير بورطاليس، على نفقة الجماعة قبل أي اقتسام للتركة».

كان الورثة: ماري تيريز بورطاليس (Marie-Thérèse Portalis) زوجة بول تاييه (Paul Taillet) حامل أختام قنصليّة فرنسا في القاهرة، ووكيل والدته الأمّية ماري كليبسو دو موروني (Marie Calypso de Moroni)، أرملة أنطوان فورتونيه بورطاليس، «صاحبة إيراد، ومقيمة في الرملة، بالقرب من الإسكندرية (مصر)» [كان الزوجان قد انفصلا]؛ وزويه بورطاليس (Zoé Portalis) التي ترهّبت وأخذت اسم الأخت ماري تيريز (sœur Marie-Thérèse)، المقيمة في روما [نجدها بعد سنوات قليلة متزوّجة من المدعو فيتالي زلاجا (Vitali-Zelaja) ومقيمة في نابولي]؛ إرنست بتاي، «صناعي»، مقيم في عين مشرع (لبنان)، وهو وكيل زوجته أونورين بورطاليس (Honorine Portalis)؛ وإيمّا بورطاليس (Emma Portalis)، المقيمة في بتاتر، وزوجة فكتور بوبوشيه (Victor Beauboucher)، أميركي، غائب؛ أندريه كاتسوف (André Katzow)، القنصل العام لروسيا في باريس، وكيل أورتانس بورطاليس (Hortense Portalis) زوجته؛ وبروسبير بورطاليس، «صناعي»، مقيم في بتاتر.

في رسالة موجّهة إلى قنصليّة فرنسا العامة في بيروت إدّعت ماري تيريز بورطاليس أن الجردات الحسابيّة التي تمّت في ليون بعد وفاة أبيها تبيّن أن الأصول قد بلغت ٠٠٠ ٨٥٠ فرنك وليس ٣٠٧ ٧٠٦ فرنكا كما جاء في بيان التركة؛ واحتجّت، من جهة أخرى، على ادّعاءات أخيها بروسبير بورطاليس الذي رفض تسليم والدتها سندات ملكيّة الأراضي المحيطة بمصنع الحلّ في بتاتر بحجّة أن هذه السندات قد حُرِّرَت باسمه.

وباعت كل من ماري تيريز تاييه، وزويه فيتالي زلاجا، وأورتانس كاتسوف، وإيمّا بوبوشيه، وكليبسو دو موروني أرملة فورتونيه بورطاليس، إلى نقولا دوماني وأبنائه وإلى اسكندر دوماني، التجّار المقيمين في بيروت، بموجب عقد أبرم في بيروت بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٨٤، «جميع الأملاك، من أراضي وعقارات، الواقعة في جبل لبنان، مع مياهها، وجداولها، والأحواض وملحقات أخرى، وجميع سندات الديون الرهنيّة أو الديون الأخرى التي يملكنها؛ هذه الممتلكات

وسندات الديون التي آلت إليهنّ في القسمة كميرات، بعد وفاة فورتونيه بورطاليس. وتمّ بيع هذه الممتلكات مقابل مبلغ مجموعه إثنان وتسعون ألف فرنك ذهبي. وكانت تقع جنوبي بتاتر، وفي الشمال، في المتن. وقد تحدّد في العقد أن معمل الحلّ في بتاتر والأراضي المتاخمة والتابعة له تكوّن ملكاً مستقلاً لصاحبته كليـو دو موروني أرملة فورتونيه بورطاليس، وهي بالتالي مستبعدة تماماً من هذه البيعة.

الكتاب السادس

النفوس المضطربة

في هذه الخمسينات من القرن التاسع عشر كانت جميع الفئات الاجتماعيّة والطائفيّة في جبل لبنان قد أدركتها ضخامة المواجهة مع الغرب الصناعي وتنوّع أشكالها. وكانت روح حضارة بتمامها تتلقّى الصدمة لأن الأوروبيين كانوا يتّبعون الطرق التي تؤكّد تفوّقهم وهي نابعة من مفهومهم الخاص الشمولي لترتيب الأشياء.

غير أن مفعول الإصلاحات العثمانية والاقتصاد الأوروبي لم يبدّل وقتذاك من السمات الأساسية للثقافة الاجتماعية في الولايات السورية. ومن أجل مواجهة التجديد ذي المصدر الخارجي، لم يكن في حيلة البشر سوى التجمّع تبعاً للأنماط التقليدية، العائليّة والطائفيّة، التي لا يعرفون غيرها، في حين كانت قد اختلفت الظروف التي حكمت اللجوء إليها.

لم تتوقف الروابط العائلية وروابط الجوار عن لعب دور جوهري في العلاقات بين القرويين. إلا أن نفوذ أسر المقاطعجيّة القائم على التجمّع التضامني الممثّل بالعصبيّة[1]، بات ضعيفاً، وفقد اعتباره، وأصبح مُحَارَباً، بينما كانت الجماعات الطائفيّة تحتفظ بقدرتها التامة على تجميع البشر متجاوزة القواطع الاجتماعيّة، في ذلك الوقت الذي كان يشهد انتقالاً عسيراً [للمركز] السلطة.

ولما كان «التشريع» العثماني الجديد يرمي نظرياً إلى توحيد الوضعيّة القانونيّة لرعايا السلطان، فإن الرعايا المعنين لم يفهموا هذا التطوّر إلاّ في حدود ما قد ينجم

١ . أنظر الفصل السادس.

عنه من حقوق يتمتّعون بها كأبناء جماعة ما[2]. وكان السعي إلى تسوية الوضعيّات في ظلّ الظروف غير المتساوية، والذي أكّدته تدخّلات القوى الأوروبيّة، يؤدّي هو نفسه إلى تدعيم الواقع الطائفي بدلاً من حصره. وفي إطار هذه البنية الاجتماعية التي لم يكن الفرد يدرك كيانه فيها إلاّ ضمن مجموعة تتميّز دائماً عن مجموعة أخرى وتتعارض معها[3]، حرّكت الحداثة بعض الخصوصيات من منطلق ديني ـ وليست هذه أدنى المفارقات الظاهريّة التي حملتها ـ ، إذ إن الجماعات المختلفة كانت تفتقد القدرة على تقبّل [هذه الحداثة] وعلى التعامل معها بطرق مماثلة.

وكانت المراجع الطائفيّة للجماعات المذكورة تتخطّى بالطبع حدود المنطقة لا بل وحدود الإمبراطورية العثمانية ولكن باتجاهات متعاكسة. وكان ما يعزّز الإحساس بهذا الأمر أن الجماعات قد باشرت انخراطها في الدولة الحديثة دون الكفّ عن تصوّر ذاتها على شكل الجماعة الروحانية والبشرية والمؤسّسية التي اعترفت بها الشريعة الإسلاميّة منذ الفتح. وكانت الفترة [التي تهمّنا] حاسمة لحاضر ومستقبل هذه الجماعات الطائفيّة في عالم كان أبناؤها يعون تحوّلاته بشكل أو بآخر؛ لذا فإن تقييم المرحلة يمكن أن يتمّ انطلاقاً من إمكانيّات الجماعات المذكورة ومن مناهج العمل التي اعتمدتها.

لم يتّسم التجمّع الطائفي بالخصائص نفسها عند الدروز والموارنة، إذ إن الدروز لم يكن في وسعهم سوى مواصلة التكتّل تحت قيادة أسر الأعيان القديمة التي تآكل نفوذها إلى حدّ كبير بينما تميّز الموارنة بقوّة البنية التي كوّنها الإكليروس ووجدوا دعماً في تقدّمهم على الصعيد الديمغرافي وفي التوجّه الاقتصادي الذي فرضته أوروبا، وفرنسا على وجه التحديد. ورغم مشاركتهم القلق الحضاري الثقافي العام، فقد وقف المسيحيون إلى جانب المبادرة الأوروبيّة، وتعاملوا مع التغيّرات التي اكتفى أبناء الجماعات الأخرى بالخضوع لها والتي كانت تضعفهم. ولكن الدروز وقفوا يقاومون إلى جانب الأكثرية المسلمة.

٢. أنظر الفصل الثاني عشر.

٣. أنظر الفصل السادس.

الفصل الخامس عشر

القوى الطائفيّة في ظروف جديدة

مواقف مسيحيّة من الشرق ومن الغرب

في منتصف القرن التاسع عشر، برز التطوّر الذي شهدته الكنيسة المارونية من خلال قدرتها على لعب دور الصدارة وعلى استخدام النفوذ الفرنسي. في ذلك الوقت، وكما رأينا في الفصول السابقة، كان الإكليروس يثبّت نفسه في موقع القائد للطائفة المارونية والمشرف على تعبئتها وتوجيه وعيها؛ وقد نجم هذا الوضع عن تأصّل الإكليروس في البيئة الجبليّة التي عبّر عنها تعبيراً نموذجيّاً من جهة، ومن جهة أخرى، عن بنيته التنظيمية التي تمّ إصلاحها كما أملته عليه الطاعة لكنيسة روما.

بوشر الإصلاح في الكنيسة المارونية منذ القرن السادس عشر. كان اليسوعيون قد بعثوا أوائل إرساليّاتهم إلى المشرق بعد انعقاد المجمع المسكوني في تريتي (Concile de Trente)* بعقدين، وتولّوا إدارة المَضْيَفَة** التي تمّ تأسيسها في روما

* المجمع المسكوني في تريتي (Concile de Trente): المجمع الذي دعى إليه البابا بولس الثالث في منتصف القرن السادس عشر نزولاً عند طلب إمبراطور ألمانيا وملك اسبانيا شارل الخامس (Charles-Quint) رأس «الإمبراطوريّة الجرمانية المقدّسة» لكبح تقدّم الإصلاحيين البروتستانت. إنعقد هذا المجمع على ثلاث مراحل (١٥٤٥ـ١٥٤٩، ١٥٥١ـ١٥٥٢، ١٥٦٢ـ١٥٦٣) حيث تمّ البتّ بجميع المبادئ الأساسيّة في العقيدة الكاثوليكيّة وأقرّت التعديلات المتعلّقة بنظم غالبية المؤسسات الكنسيّة. وكان هذا المجمع بمثابة حجر الزاوية الذي انطلقت منه حركة الإصلاح الكاثوليكية أو «الإصلاح المضاد» (contre-réforme) باعتباره ردّاً على «الإصلاح الديني» (réforme) الذي بادر به البروتستانت بعد الإنقسام الذي شهدته الكنيسة في القرن السادس عشر. أنظر أيضاً «اللوثرية» و«الكلفانية» والمذاهب الإصلاحيّة (المترجم).

** المَضْيَفَة: دار للضيافة أعدّها الرهبان لإستقبال الحجّاج والرحّالة (المترجم).

سنة ١٥٨٤ لتعليم عدد من شباب الموارنة[١]. إلّا أن أهمّ الثمار تمّ جنيها في النصف الثاني من القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر[٢]. ولما أراد **مجمع التبشير** (Congrégation de la Propagande)[*] أن يعمل على تثبيت هيمنة الكرسي الرسولي وترسيخها دون منازعة، إهتمّ بتحسين تعليم الإكليريكيّين وبتعريف مهام وسلطة البطريرك والأساقفة، وبتجميع الرهبان في رهبانيات وتحديد أنظمتها، وبالإشراف على الشعائر الدينية بهدف صيانة العقيدة مع مراعاة خصوصيّات المذهب الماروني.

من جهته، وفي المرحلة ذاتها، إضطرّ الإكليروس الماروني، كمسؤول روحي عن طائفته، إلى مواجهة المشاكل المترتّبة على نموّها الديمغرافي وعلى انتشارها الجغرافي. وإذا كان تدخّل روما قد تزامن مع الحاجة إلى إعادة التنظيم الداخلي فإن الأطر التي اقترحها مجمع التبشير كانت أطر الهرميّة الغربيّة ولم يستطع الإكليروس المحكوم بقواعد التجمّع الخاصّة بالبيئة التي نشأ فيها، أن يتبنّاها دون أن تقوده فطنته إلى إجراء تعديلات عليها[٣].

*

قبل الموارنة توطيد الروابط مع الكرسي الرسولي وسعوا اليه؛ واكتسبوا بذلك حيويّة جديدة ولكن دون أن تزول خاصّية مسيرتهم. كانوا أوّل من اضطربت نفوسهم من جرّاء الخضوع لنظام أوروبي. وكانت حكاية هنديّة نوعاً من المثل يرمز إلى

---

١. P. Raphaël: *Le rôle du Collège maronite romain dans l'orientalisme aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles*, Beyrouth, 1950.

٢. I.F. Harik: *op. cit.*, ch. IV et V؛ وقد خصّص المؤلف في هذا الكتاب فصلين مهمّين لتطوّر الكنيسة المارونية المذكور.

P. Dib: art. «Maronite (Eglise)», *Dictionnaire de théologie catholique*, t. X, Paris 1928, col. 60 sqq.

* مجمع التبشير: أو «المجمع المقدّس لنشر الإيمان»، وهو مجمع كاثوليكي أسّسه البابا غريغوريوس الخامس عشر سنة ١٦٢٢. مقرّه في روما وكلّف بإرسال المبشّرين إلى كافة أنحاء العالم. وهو الهيئة الإدارية التي تخضع لها جميع الإرساليات الكاثوليكية في العالم. لا يزال هذا المجمع قائماً إلى اليوم وتحوّل إسمه سنة ١٩٦٧ إلى «تبشير الشعوب بالإنجيل» *(Congrégation pour l'évangélisation des peuples)* (المترجم).

٣. أنظر الفصل السادس.

الكنيسة التي استمدّت قوة من الغرب فيما بقيت هي من الشرق[٤].

كانت هنديّة راهبة في الثلاثين من عمرها. حين أسّست سنة ١٧٥٠ في بكركي في كسروان، رهبانية قلب يسوع. وكانت هذه العبادة جديدة في المشرق، وكشف تبنّيها عن تأثير اليسوعيين، لاسيما الأب فنتوري (Venturi) الذي كان مرشد مُؤسِّسَة الرهبانية. كانت هنديّة ابنة أسرة مارونيّة من مدينة حلب، ونشأت في جوّ طائفي خاضع لتأثير المرسلين اللاتين. وكان تعليمهم يغذّي ميولها الروحانية التي ظهرت في طبعها منذ الصغر. لبّت دعوتها وأتمّتها بصعودها إلى الجبل الذي هو مأوى الأديرة المسيحية، حيث ذهبت إلى حدّ قطع صلاتها مع اليسوعيين المقيمين في عينطورة[٥] وتأسيس رهبانيّتها الخاصة، ومنحتها نظاماً خاصاً مكتوباً يتوافق مع الذهنيّة التي حكمت إصلاح الرهبنة المارونيّة تحت إشراف مجمع التبشير. ولكنّها، بالتشديد على إماتة الجسد، والتقشّف، والتواضع والاعتكاف، في بيئة أسرع إلى إدراك الوحي والنبوءات منها إلى فهم أصول اللاهوت الروماني*، إستطاعت أن تعيد الإرتباط بتوجّهات التصوّف الشرقي بما يتضمّنه من حماس متّقد. أعلنت هنديّة أن المسيح قد ظهر لها في الحلم وأنّها شعرت به يتقمّصها. ولم يشكّ أحد في محيطها بأن كلماتها عبّرت عن الإلهام الرّباني وسرعان ما تبنّت فرقة من الإكليروس سمعة القداسة التي شاعت حول هنديّة والتي كرّسها الورع الشعبي.

واشتكى المرسلون اليسوعيون في البلاد السوريّة إلى روما من هذه الممارسات التي لم يملكوا حيلة في أمرها واعتبروها مخزية وتحمل سمات التعصّب والسيمونيّة**. وقد ردّ البطريرك الماروني بإعلان حرمانهم، وواجههم آل الخازن

---

٤. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 420-425؛ ب. مسعد و ن.و. الخازن: **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأوّل والثاني؛
R. RITSTELHUEBER: *Traditions françaises au Liban*, Paris, 1918, p. 257-261; P. DIB: art. cit., col. 88-96.

٥. كان الشيخ نوفل الخازن قد رتّب إقامتهم هنا في عام ١٦٥٦؛
A. RABBATH: *Documents inédits...*, t. I, p. 70 et t. II, p. 297-299; DE LA ROQUE: *Voyage de la Syrie et du Mont-Liban*, Paris 1722, t. I, p. 223-225.

* **الروماني**: نسبة إلى روما (المترجم).

** **السيمونيّة**: نسبة إلى «سيمون الحاوي» الذي عاش في القرن الأوّل الميلادي في السامرة في فلسطين. وهو صاحب هرطقة وادّعى معرفة طريقة سريّة تؤدي إلى الخلاص. وقد أحاطت الخرافات سيرته الذاتية (المترجم).

بالتهديدات، ممّا أدّى إلى عزلهم عن الأهلين. ولم تسفر مهمّة المبعوث الرسولي سنة ١٧٥٣ سوى عن حلّ وسط مكّن، بإقراره بفضائل هنديّة، الإكليروس الماروني من التمسّك باستقلاليّته مقابل الانصياع بدقّة أكبر إلى نظام روما. غير أن فرقة ثانية من الإكليروس، كانت تضمّ خصوم البطريرك، صبّت انتقاداتها اللاذعة والانفعاليّة على «الفظاعات» الصادرة عن «القدّيسة»؛ وقد روى فولني هذه الواقعة فيما بعد «لإعطاء فكرة عن عقليّة الموارنة». وفي النهاية، إنتصرت سلطة روما ـ إذ كان الأمر يتعلّق بها في الواقع. ولم يمض وقت طويل على حلّ رهبانية اليسوعيين التي قدّمت لهنديّة مواضيع تأمّلاتها قبل أن تتصدّى لإنحرافاتها بضراوة، حتى جاء دور هنديّة في تلقّي الضربة من مجمع التبشير. وبعد عدّة أعوام من التحقيقات المحفوفة بالمكائد، تمّ حلّ رهبانيّتها سنة ١٧٧٤، ولما حاولت تأجيل تنفيذ الحكم تمّ عزلها في أحد الأديرة، وتوفيت سنة ١٧٩٨.

ولا زال موارنة كثيرون من الرهبان أو الدنيويين يقدّمونها كأحد الوجوه الروحانية البارزة في طائفتهم ولو أنهم يبرّئون أنفسهم بإشهار طاعتهم لروما.

❁

ربّما لم يتم الإصلاح في الكنيسة المارونية دون احتكاكات كان من الصعب وضع حدّ لها، ولا دون تبنّي حلول سطحية فيما يتعلّق بأوجه أساسية للحياة الفكرية مما أدّى إلى عسر في التفاهم لا يزال قائماً حتى يومنا والى تغليب براعة الأسلوب على عمق التحليل[٦]. إلاّ أن الكنيسة تمكّنت في النتيجة من أن تصبح جسماً ذا بنية متينة، قادراً في آن واحد على التعبير عن طموحات الجزء الأكبر من أهل الجبل وعلى توجيهها، وعلى استيعاب دعم خارجي قوي. ويتلخّص نجاح الكنيسة المارونية في أنها استطاعت أن تحقّق الإصلاح في صفوفها بتكييف مبادئ روما بما يلائم احتياجاتها الخاصّة، مما هيّأها لمواجهة تحوّلات القرن التاسع عشر. وفي تلك الفترة، كان التحسّن المستمرّ في أداء المبشّرين اللاتين، الذين استفادوا بدورهم من تطوّر العلاقات المتوسّطية، يصبّ في مصلحتها أيضاً.

٦. لقد عكس هذا الالتباس أيضاً، ازدواجيّة سلوك الذين كانوا يدعمون النهضة الأدبية العربية؛ أنظر الفصل الثالث عشر. ولم يكن مقصوراً على المسيحيين واتّبعه جميع الذين أدركتهم «الحداثة» منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كانت الطائفة مدينة بوجودها، ثم بديمومتها للرهبان[7]. وقد أثرت حركة إعادة التنظيم ذاتها في المؤسسات الرهبانية وفي الهرمية ذات الإرتباط الوثيق بعضها البعض. عندما كان الموارنة لا يتعدّون بعد مستوى الجماعة القليلة العدد والمحصورة في محيط وادي قاديشا، كان انتخاب البطريرك يتمّ نظرياً من قبل الأهالي والإكليروس بمجمله. وفي القرن السابع عشر، أدّت كل من الهجرات باتّجاه أواسط الجبل وجنوبه، والهيمنة التي حقّقتها بعض المجموعات العائلية في إطار «حكم الدروز»، والتطوّر الذي بوشر في الكنيسة، إلى حصر عملية انتخابه في الأعيان والأساقفة؛ وكان يساعده الأساقفة على القضاء ما بين رعاياه وعلى رعاية أرزاقه[8]. وكان اختيار أركان الإكليروس ومنهم البطريرك المنتخب يتمّ من بين الرهبان الذين استمرّ رؤساؤهم في مشاركتهم الحياة الشديدة البساطة، وفي الغالب من بين أبناء أسر الأعيان منهم؛ ولم يؤدّ تعدّد الأديرة في كسروان، لاسيما بتشجيع من آل الخازن مقاطعجيّة هذه المنطقة، سوى إلى تعميق هذه الصيغة التضامنية.

تبيّن خريطة أديرة جبل لبنان (اللوحة ٨) مناطق توزّعها في منتصف القرن التاسع عشر وتعطي صورة عن التطوّر التاريخي لمؤسسات الرهبانية اللبنانية.

كانت كلمة «الدير» تشير إلى مؤسسات مختلفة للغاية من حيث الحجم والنوع؛ وقد شهد بعضها مراحل متتالية من الازدهار ثم الإهمال. وحتى نهاية القرن السابع عشر كان كل دير يشكّل وحدة متكاملة تخضع لسلطة رئيس الدير ويأتمر فيها الرهبان بالتقاليد القديمة غير المكتوبة التي يصونها الأكبر سناً[9]. وإذا كانت أشكالها المعمارية تذكّر بروائع العمارة التي أضفت جمالها على سوريا، فإن المباني قد شيّدت بتجميع غير متقن للحجارة الصلدة (اللوحة ٢١، ١) عبّر فيه الإنسان الجبلي عن خشونته دون

٧. أنظر الفصل الأوّل.

٨. في نهاية القرن السادس عشر، وصف دانديني (مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣) وضعه كالآتي: «إنه الوحيد [أي البطريرك الماروني] الذي يملك صلاحيّة السلطة القضائية الخاصة بكلّ جبل لبنان [الجزء الشمالي من الجبل] باستثناء بعض الأماكن البعيدة التي يعيّن لها أسقف يقوم بهذا الغرض. وبما أنه لا يستطيع دائماً أن يتفقّد بنفسه مساحات شاسعة من البلاد من مشقّة الوصول إليها، فهو يبقي معه أسقفين أو ثلاثة، يهتمّ أحدهم بإدارة قنّوبين، على وجه الخصوص، حيث يقيم البطريرك، وبجمع الأعشار وعائدات الريف التي قد تبلغ ثلاثة أو أربعة آلاف قطعة فضّية (écus)».

٩. P. Dib: *art. cit.*, col 133.

أن يخلو تعبيره من الرقيّ[١٠]. وأحياناً لم تكن تلك الأديرة تتكوّن إلّا من بضع صوامع مكعّبة يسكنها نسّاك بشكل مؤقت بدرجة أو بأخرى، وموزّعة حول كنيسة صغيرة وبسيطة، ذات جدران ضخمة وأسطح خارجيّة مستطيلة. ولم يكن يمرّ وقت طويل قبل أن تتحوّل هذه [المآوي] التي أسّسها النسّاك إلى مزارات للقرى المجاورة، وربّما أصبحت قاعدة لمؤسسة أكبر منها؛ وبذلك لم يكن هناك فاصل عضوي بين الحياة في هذه الأماكن النائية وبين حياة التقشّف التي كان يعيشها الرهبان الفلّاحون في قاديشا.

لم تختف تلك النماذج القديمة تماماً أمام المؤسسات الحديثة التي بدأت تنمو إبتداء من القرن الثامن عشر، وطبعت الحياة الرهبانية لزمن طويل بإيقاع الصلوات والصيام وبتقاليدها في العمل الزراعي أيضاً؛ وبالإضافة إلى ذلك، وحتى بعد تطوّر الأديرة الكبيرة، جرى الانتقال من مجرّد البيت المشترك أو الدار الصغيرة ـ اللذين بقيت تسمّيتها «الدير» ـ إلى الدير الجديد بهذا الاسم بالتدرّج عبر أشكال كثيرة[١١]. وفي أماكن أخرى، تمّ تشييد أديرة عدّة، ورغم عدم انتمائها إلى مذهب واحد، فقد تجاور بعضها إلى حدّ أن المباني أصبحت تشكّل مجمعاً واحداً مثلماً هو الحال في مار الياس الشوير، فوق بكفيا. ونظراً لهذا التداخل، يصعب إحصاؤها بالكامل حسب التسلسل الزمني والترتيب الفئوي؛ ولا زالت البيانات المطروحة تقريبيّة[١٢]، ولا توجد حتى الآن دراسة جامعة حول هذا الموضوع. رغم تلك الصعوبات، استخدمت المعلومات المتوفّرة حول الأديرة الحقيقية في جميع الوثائق التي راجعتها وقمت بالتحقّق على الأرض بهدف إقامة خريطة دقيقة قدر الإمكان وكانت الغاية الأولى منها تحديد المواقع الجغرافية الصحيحة.

---

١٠. لا تزال عمارة الرهبان في لبنان بحاجة إلى الدراسة. أنظر الفصل الحادي عشر، الهامش ١٨.

١١. أنظر ب. سعد ون. و. الخازن، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٥٨٤ـ ٥٨٦.

١٢. J. BERGGREN: *Guide Français-Arabe vulgaire*, Upsal, 1844, art. «couvent», p. 244 - 248: أحصى ٨٥ ديراً ومدرسة ثانوية مارونية (رحلة أتمّها سنة ١٨٢٠).
H. GUYS: *Esquisse*..., tableau n° 7:
أحصى غي ٧١ ديراً للرجال و١٥ للنساء في عام ١٨٤٦. (وفي عام ١٧٨٠ تقريباً ادّعى فولني، مصدر سبق ذكره، ١ ص ٤٢٥، أن لدى الموارنة أكثر من «مائتي دير للرجال والنساء»). وحدّدت خرائط هيئات الأركان التي تمّ رسمها بين الحربين العالميتين بمقياس ١/ ٠٠٠ ٥٠، المناطق على نحو أدقّ بكثير ممّا جاء في خريطة الأديرة التي وضعها أ. ن. طعمه. ورغم فائدتها، فهي ناقصة.

وبالنتيجة، تجلّت عدّة وقائع بارزة تبيّن منها أوّلاً، أن عدد الأديرة المارونية، من شمال الجبل إلى جنوبه، يفوق بكثير عدد أديرة المذاهب الأخرى، وبين ١١٢ مؤسسة محدّدة على الخريطة تجد ٨٢ منها مارونيّة، بالإضافة إلى المنطقة التي «تتناثر [فيها] الرهبانيّات»، المارونية كلها، وهي تقع شمالي لبنان حيث توجد تلك الكنائس المحاطة بحجرات صغيرة. ويتوافق هذا الوضع مع أقدمية الطائفة وتفوّقها الديمغرافي.

ثم إن المناطق التاريخية الثلاث في لبنان تتمايز بوضوح عبر التطوّر التاريخي للمؤسسات الرهبانية الذي يسجّل مراحل التوّطن المسيحي في الجبل، كما رأينا سابقاً[١٣]. وتتميّز البلاد المارونية القديمة شمالي نهر ابراهيم بانتشار واسع إلى حدّ ما للحياة الرهبانية وبتكوّن بعض المراكز المهمّة، هذا بينما استقرّ الروم الأرثوذكس في الكورة والبَلَمَنْد حيث يقع دير البلمند السيسترسي القديم. في المنطقة الوسطى، تميّزت مقاطعتا كسروان والمتن، بشكل خاص، لحشدهما ٦٣ ديراً غنيّاً بالرهبان والراهبات، والممتلكات والنفوذ؛ وكان الصدى نفسه فيهما مسيحياً بمعنى أن الكنائس كانت بها أجراس، وهذا ما لم يحدث في الإمبراطورية العثمانية إلّا نادراً[١٤]. وفي القرن السابع عشر، أصبحت المنطقة المذكورة مركز النشاط المكثّف للطائفة المارونية، إذ نقل البطريرك مكان إقامته إليها، رغم إبقائه رسمياً على مقرّ البطريركية في قنّوبين، هذا المقرّ الذي كثيراً ما جرى هجره ولفترات طويلة. وبذلك أصبحت مشاركة رأس الكنيسة المارونية في «حكم الدروز» أكثر صراحة وأكّدت الحركة التي كان يتقرّر فيها مستقبل وحدة الجبل. وفي المقاطعات المختلطة، كانت المؤسسات أكثر تشتّتاً وتوافقت مواقعها مع مناطق التوطّن المسيحي الأكثر كثافة، واستفاد بعضها من سخاء مشايخ الدروز الذين اعتبروا وجودها فرصة لتطوير استثمار الأراضي في مقاطعتهم؛ هكذا، وبفضل كرم آل جنبلاط، وسّع دير المخلّص الكبير للروم الكاثوليك دائرة نفوذه.

*

١٣. أنظر الفصل الخامس. لقد دوّنت في الخريطة دير مار مارون القديم، الواقع في كهف بالقرب من الهرمل شمال-شرق لبنان، رغم أنه شبه مهجور، لما يمثّله من شهادة حول مسار الموارنة.

١٤. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 418. «Fonderie de cloches à Bayt Chabâb», GOUDARD: *op. cit.*, p. 153.

كانت أديرة عديدة قد ازدهرت، خاصة في كسروان، بسبب الأوقاف الموقوفة عليها من بعض الأسر المارونية المالكة، وارتبطت مصالحها بشكل وثيق بمصالح تلك الأسر. وكما هو الحال في الشريعة الإسلاميّة، كان الوقف عند المسيحيّين عبارة عن حبس ملك ما على أن يصرف ريعه إلى جهة من جهات البرّ، ويجوز أن تكون ذريّة الواقف هي المستفيدة[15]. وهكذا، كانت هذه الصدقة تشكّل أيضاً الطريقة التي تضمن للأسرة أملاكاً لا يجوز التصرّف فيها، وقد أجاد آل الخازن استخدامها استخداماً واسعاً[16]. في القرن الثامن عشر اعتبروا أنفسهم أسياد الأديرة التي نشأت بالطريقة المذكورة واحتجّوا على تدخّل المرسلين اللاتين في شؤونهم. وفي النزاع الذي نشب بينهم وبين اليسوعيين بسبب هنديّة، أرسلوا خطاباً إلى مجمع التبشير سنة ١٧٥٢ جاء فيه ما يلي: «الأديرة أديرتنا، أسّسها آباؤنا وأجدادنا ونقبل فيها من نشاء، ونحن على الطاعة للكرسي الرسولي فيما يتعلّق بالعقيدة»[17].

بداية أراد آل الخازن جعل مقاطعتهم آهلة بالسكّان فأسندوا إلى رهبان من الزرّاع والحرفيين مهمّة استصلاح أراض كثيرة الأحجار ثم احتواء الفلاّحين في أطر معنويّة. كوّنت الأديرة مراكز للإنتاج المتنوّع قادرة على الاكتفاء ذاتياً، وكما في الشمال، فإنها كثيراً ما شكّلت أساساً للتجمّعات السكّانيّة؛ وقد أدّى ارتفاع تعداد البشر وتثبّتهم في الأرض إلى ازدياد مردود الجباية ودخل المقاطعجيّة.

كانت هناك التزامات عديدة تربط هذه الأديرة بالمشايخ. في ريفون، كان يقدّم

---

١٥. H. LAOUST: *Le précis de droit d'Ibn Qudâma*, Beyrouth, 1950, p. 123-125.
حول التفسيرات القانونية المختلفة: HEFFENING: art. «Wakf», *Encyclopédie de l'Islam*, 1ère éd., IV, p. 1154-1162;
تدلّ كلمة الوقف أوّلاً على العقد القانوني، وكذلك «يفهم من مصطلح الوقف شيء يحفظ بمادته وفي الوقت نفسه يعطي منفعة والذي تنازل مالكه عن حقّه في التصرّف مع التوصية بأن تستخدم منفعته لأهداف جيدة مشروعة». I. AOUAD: *Le Droit privé des Maronites*, Paris, 1933, p. 261-263.

١٦. ب. سعد ون. و. الخازن: مصدر سبق ذكره، ١، ص ٦٢٧، ٢، ص ٥٧٤.
HARIK: *op. cit.*, p. 113-114.
حسب الختوني، مصدر سبق ذكره: ص ٢٦٣ـ ٢٦٤، وشامين الخازن: **أوقاف العائلة الخازنية في المشرق**: ٤، ١٩٠١، ص ٩٧٣ـ ٩٧٨، و٥، ١٩٠٢، ص ١١٥ـ١٢٢.

١٧. ب. سعد ون.و. الخازن: مصدر سبق ذكره، ١، ص ٤١٣.

رطل من البنّ سنوياً عن كل راهب وراهبة لخلف أبو قانصوه الخازن الذي أسس دير القرية سنة ١٦٧٤[١٨] . وكان شيوخ الأسرة المعوزون يجدون مأوى لهم في بعض هذه المؤسسات[١٩] . وكان الرهبان يتولّون تعليم أبناء المشايخ، لاسيما أولئك المنذورين للكهنوت. والشيء الأهمّ بالفعل، كان يكمن في أن أبناء آل الخازن هم الذين كانوا يُنصَّبون رؤساء على الأديرة التي أسّستها أسرتهم ويتمكّنون بالتالي من بلوغ الرتبة الأسقفية، وحتى البطريركية. وعلى سبيل المثال، في عام ١٨٣٦، تقدّمت السيّدتان بدوانية وزيارة الخازن، وهما على التوالي أرملة وشقيقة الشيخ بشارة جفّال الخازن الذي أوقفتا أملاكه وقفاً خيرياً، بطلب إلى مجمع التبشير بإبقاء قريبهم المطران يوسف الخازن (الذي شغل منصب البطريركية من سنة ١٨٤٥ حتى سنة ١٨٥٤) رئيساً للرهبانية التي أسّساها على أن يستخدم الدير كمركز للكرسي الأسقفي[٢٠] .

وبفعل تبادل المصالح في نطاق الطائفة، وقد اكتسبت الكنيسة من جرّائه قوّة مادّية كبيرة، اعتبر المقاطعجيّة أن نفوذهم يشمل الإكليروس وأن سيطرتهم على أرفع المناصب فيه هي أمر مشروع؛ وكانوا يرون في كلّ تغيير يتمّ في المؤسسات الكنسيّة خارج إرادتهم تهديداً لسلطتهم الخاصة وكان ردّ فعلهم حاداً في هذا الشأن. وقد عبّر الشيخ شيبان الخازن (١٧٥٠ حتى ١٨٢٠ تقريباً) عن هذا الرأي مرّات عدّة في كتاباته التاريخيّة[٢١]؛ حيث اعتبر على وجه التحديد، أن الاستقلال الذي كسبه المطارنة بإقامتهم بعيداً عن الكرسي البطريركي يشكّل مساساً بتماسك الطائفة.

لم يكن هذا رأي الإصلاحيّين. فبفعل نشاطهم كانت مسؤوليات الأساقفة تتعاظم على حساب امتيازات البطريرك التقليدية بينما أدّت الهيبة والنفوذ اللذان اكتسبهما هذا

---

١٨. المصدر نفسه، ٢، ص ٥٩١ و٥٩٧. بالنسبة لموقع ريفون أنظر الخريطة في الفصل العاشر. كانت أسرتا آل مبارك وآل الخازن قد أنشأتا مؤسسات خيرية في ريفون وكان أبناؤها تناوبوا على رئاسة الدير في القرنين السابع والثامن عشر، ثم فرّقت بينهما خصومة طويلة في مطلع القرن التاسع عشر حول تبعيّة هذا الدير لم تهدأ تماماً مع الحكم القضائي الذي صدر عام ١٨٣٦ لصالح آل مبارك (المصدر نفسه، ٣، ص ٢٣٨).

١٩. المصدر نفسه، ٢، ص ٥٧٥.

٢٠. المصدر نفسه، ٢، ص ٤١٣ ـ ٤١٤.

٢١. نشرت تحت عنوان تاريخ الشيخ شيبان الخازن في ب. مسعد ون. و. الخازن، مصدر سبق ذكره، ٣، ص ٢٤٣ ـ ٥٥٤؛ أنظر: HARIK: *op. cit.*, p. 109 et 143-145.

الأخير بالطاعة لروما إلى إقلاق بعض السلطات المحلّية وأثناء انعقاد المجمع الكنسي المهمّ في دير اللويزة سنة ١٧٣٦ الذي تحدّدت فيه السمات الرئيسية لتنظيم الكنيسة المارونية تحت إشراف المندوب الرسولي[٢٢]، تقرّر أن انتخاب البطريرك سيكون مقصوراً على الأساقفة. في ذلك الوقت، لم يكن هذا القرار قد وضع حدًّا لتدخّل الأعيان الذين كانوا يسيطرون بشكل واسع على الأسقفيّة. مع أن المجامع الكنسيّة اللاحقة أكدت أن الرتب الكنسيّة ليست رهن روابط الدم بل يستحقّها أصحاب الجدارة المكتسبة في خدمة الإيمان، فذلك لم يمنع أن ستة بطاركة من أصل ثمانية، وخمسة عشر رئيس أساقفة من أصل عشرين، كانوا من أبناء أسر الأعيان في القرن الثامن عشر[٢٣].

غير أن وحدهم الموارنة المتأصّلون كانوا يتطلّعون إلى تلك المناصب الرفيعة. أما الأسر ذات المكانة الأعلى، مثل أمراء آل شهاب من الأصل السنّي، وأمراء آل أبي اللمع من الأصل الدرزي، فإنها لم تقدّم إكليريكيين للكنيسة رغم علاقاتها الوثيقة بها ورغم وقفها لمنشآت غنيّة. كان آل شهاب، وبدرجة أقلّ آل أبي اللمع، يتميّزون عن الكنيسة كجسم عائلي يستمدّ سلطته من بنية المجتمع العربي ومن تنظيم الإدارة العثمانية؛ ولقد أبقوا على هذا الفاصل بحرص أكبر لاسيما وأنه كان يتوجّب عليهم أيضاً إدارة مقاطعات مأهولة بالدروز حيث توجد القاعدة التاريخية لنفوذهم والتي أحكموا سيطرتهم عليها بحكم انتمائهم للأسرة ذات المكانة الأرفع على رأس الهرميّة الاجتماعيّة ـ العائليّة «الحكومة الدروز»[٢٤]. كان تدخّل الحاكم مطلوباً للفصل في نزاعات الكنيسة المارونية المتسمة بالحدّة في أحيان كثيرة؛ وكان الحاكم يتبادل الخطابات مع البطريرك حول القضايا المتعلّقة بأفراد من طائفته أو من الإكليروس، وكان ذلك إقراراً منه بالمسؤولية الخاصة للبطريرك التي يخوّله إياها موقعه على رأس كنيسة المجموعة الطائفية الأكثر انتشاراً في الجبل[٢٥]. وبالطبع فقد ساهم هذا الإقرار

٢٢. أنظر الفصل الأوّل، الصفحة ٧٩. لقد عكّرت صفو هذا المجمع مكائد عديدة: ب. مسعد ون. و. الخازن، مصدر سبق ذكره، ٢، ص ٤٥٣ ـ ٥٣٥.

٢٣. HARIK: *op. cit.*, p. 83 et 110، (قرار المجمع المنعقد في غوسطا سنة ١٧٦٨).

٢٤. أنظر الكتاب الثالث.

٢٥. أنظر: HARIK: *op. cit.*, p. 123-124.

بتوطيد مكانة كل من الطائفة المارونية ومرشدها الروحي اللذين لم يكفّ الأمير يوسف شهاب والأمير بشير الثاني شهاب عن مراعاتهما نظراً لأهميّتهما؛ ونشأت مصالح مشتركة. إلّا أن سلطة آل شهاب كان مصدرها وسبب وجودها في موقع آخر.

وبعكس ذلك، كان إسهام الأسر المارونية العتيقة ذات المكانة الأدنى كثيراً ـ بمن فيها آل الخازن ـ في الوظائف الكنسيّة هو الطريق المؤدّي إلى رفع مستوى وجاهتها، وإلى حمايتها، وإلى التمثّل على نحو أفضل بتلك الطائفة الكبيرة بهدف قيادتها. واحتفظت الأسر المذكورة بنفوذها خلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٨٤٥، بعد وفاة البطريرك يوسف حبيش، إنتخب مكانه المطران يوسف الخازن بدلاً من المطران بولس مسعد الأكثر ثقافة وجدارة على أنه كان من أصل فلاحي[٢٦]. وكان هؤلاء البطاركة يواصلون إهتمامهم بشؤون عائلاتهم. وهكذا التمس البطريرك يوسف الخازن سنة ١٨٤٩، مساعدة القنصل العام لفرنسا في فض خصام نشب بين فريقين من آل الخازن بخصوص اختيار مقاطعجيّة كسروان من بينهم، وطلب من بوريه أن يكون «وسيطنا القوي لدى وميق باشا (الوالي التركي) لكي لا يقدم على أي تغيير في التقاليد القديمة لأسرتنا الخازنية ولكي لا يصغى الى الشكاوي التي قد ترفع أمام المجلس (أي المجلس المساعد للقائمقام المسيحي، الأمير حيدر أبي اللمع) والتي قد تؤدّي إلى إثارة إضطرابات جديدة»[٢٧]. كان هذا صدى عداوة أسر الأعيان الكبرى للإصلاحات الإداريّة الجاري تطبيقها آنذاك والذي ردّده البطريرك الخازن.

*

رغم نفوذ أسر الأعيان داخلها، برهنت الكنيسة المارونية عن ديناميّة خاصة تطوّرت على نحو مستمرّ مع إثرائها، وازدياد عدد الإكليريكيين، والأنظمة التي فرضها الكرسي الرسولي عليها. لقد تأسست أكبر ثلاث رهبانيات مارونية تبعاً للنموذج الغربي، بين العامين ١٦٩٨ و١٧٠٦، وهي الرهبانية اللبنانية أو البلديّة، والرهبانية اللبنانية الحلبية، والرهبانية الأنطونية التي يدعى رهبانها برهبان مار أشعيا؛

٢٦. أنظر الفصل الثاني عشر.

٢٧. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٣، ١٨٤٩، ملفّ «الرهبان»، رسالة من البطريرك الماروني إلى بوريه، ١٢ تموز/ يوليو ١٨٤٩؛ (م إ آ) ٦٠٣٢، محضر الاجتماع بين مشايخ من آل الخازن؛ أنظر الفصل الثاني عشر. حول التقاليد الإدارية لآل الخازن، أنظر الفصل العاشر؛ وحول المجلس الجديد، أنظر الفصل الثاني عشر.

وكان لكلّ من تلك الرهبانيات هرميّتها وعدّة أديرة تخضع لرئيس واحد[٢٨]. وقد وجد فيها الرهبان إطاراً جمعوا فيه بين مشاركتهم في المجتمع الجبلي وبين تعاليم روما وتمكّنوا أيضاً من التعمّق في دراستهم، وزيادة إشراقهم الروحاني، وإدارة أرزاقهم على نحو أفضل.

حتى ذلك الحين، كثيراً ما كان الرهبان والراهبات يتجمّعون في مبان متلاصقة تحت اسم قدّيس واحد، لتوحيد صلواتهم وأعمالهم المكمّلة بعضها لبعض[٢٩]. إلا أن مجمع التبشير كان قد هاجم بشدّة هذا المسلك طوال القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر، وحرّمه السينودس الذي انعقد سنة ١٧٣٦ لكنّه استمرّ بحكم الأعراف، واضطرّ السينودس الثاني المنعقد في اللويزة سنة ١٨١٨ إلى إصدار مراسيم جديدة تقضي بإلغاء الأديرة المختلطة[٣٠]. وقد تمّ إلغاؤها في أواسط القرن التاسع عشر عندما عزّز تأثير المبشّرين اللاتين العوامل الأخرى؛ غير أن أديرة الراهبات لم تبعد كثيراً عن أديرة الرهبان في تلك الأراضي الكسروانية الضيّقة التي كانت تتجمّع فيها الأديرة. وفي عام ١٨٤٦، بلغ عدد الرهبان الموارنة، حسب أرقام غي، ١٥١٥ راهباً، وعدد الراهبات ٤٩٨ راهبة. وأحصى غي ٢٩٢ راهباً و ١٣٤ راهبة من الروم الكاثوليك، ثم ٩٥ راهباً من الأرمن الكاثوليك و ٥ رهبان من السريان الكاثوليك، أي ما يساوي مجموعة ١٩٠٧ راهباً و٦٣٦ راهبة من أتباع روما، بالإضافة إلى ٩٨٧ كاهناً بينهم ٨٠٩ موارنة [٣١]. وهكذا يكون شخص واحد من كل ٤٥ أو ٥٠ مسيحياً متّحداً بروما، على وجه التقريب، قد نذر نذوره. وبالطبع يجب تناول هذه التقديرات بالحذر المطلوب كما سبق وأشرنا في الكتاب الثاني.

وبينما هيمن الأعيان على مستوى الهرميّة، كان الرهبان في غالبيّتهم من

---

٢٨. P. DIB: *art. cit.*, col. 134-138.

٢٩. يرى فولني (مصدر سبق ذكره، ١، ص ٤٢٥-٤٢٦) في هذه المشاركة نموذجاً للفضائل البسيطة والمجدّة والتي بفضلها «لم تلحق هذه الأديرة أذيّة بالناس بل، على عكس ذلك، يمكن القول أنها ساهمت [في خدمتهم] إذ زادت انتاج المواد الغذائية بزراعتها هذه المواد بنسبة تفوق استهلاكها».

٣٠. ب. مسعد ون. و. الخازن: مصدر سبق ذكره، ٢، ص ٥١١، ٥٢٦، ٥٦٩-٥٧٠، ٥٧٢.

٣١. H. GUYS: *Esquisse...*, tableau n° 7.

علاوة على ٨٠٩ كهنة من الموارنة، هناك «٦٧ من الروم الموحّدين، و٦٢ من الروم، و٣ من السريان، و٤٦ من اللاتين منهم ١٧ يسوعياً و٦ كبوشيّين و١٥ من الأرض المقدّسة و٦ لعازاريين و٢ كرمليين». وحسب: A. LAURENT: *op. cit.*, p. 467, يوجد ٦٠٠٠ «كاهن» و٣٧٠ «راهبة» من جميع المذاهب.

الفلاحين، وكوّنوا بشكل طبيعي اليد العاملة، من زرّاع وحرفيين، التي أجادت استثمار وصيانة أملاك الأديرة. ولكنهم تعلّموا أيضاً هناك القراءة والكتابة، وبوجه الخصوص في الرهبانيات الجديدة حيث وفّق الرهبان بين رسالتهم والمهمّة التعليميّة. وقد عاد الذين حصّلوا العلم في الكلّية المارونية في روما فضلاً عن العادات الجديدة، والثياب الجديدة، بالميل الى هذا العمل. كانت المدارس تخضع لإدارة الرهبان، وكانت أفضلها مدرسة عين ورقة الواقعة في منطقة كسروان حيث تكثّف وجود الأديرة والتي أفرزت في القرن التاسع عشر أعلام المؤرّخين والكتّاب الموارنة. هكذا، ومنذ القرن الثامن عشر، تحوّلت أديرة عديدة، بفضل تأثير المسيحيّة اللاتينية واقتداءاً بها، إلى مؤسسات تعليميّة تُدرَّسُ فيها اللغة العربية أساساً، إلى جانب السريانية الطقسيّة، بهدف تثقيف المؤمنين وإطلاعهم على النصوص المقدّسة في صورة أوفى. كان دعم الغرب اللاتيني يحرّك وعيهم للشرق العربي. وكانت الأديرة هي التي أدخلت المطبعة في ذلك الوقت[٣٢] وقدّمت إلى «الأمير الكبير» وإلى المشايخ، الكتّاب الأكثر كفاءة، ومكّنت المسيحيين من فرض أنفسهم من خلال المعرفة. كثيراً ما يشدّد مؤلفون مسيحيون في لبنان اليوم على هذا الدور الطليعي الذي لعبته الأديرة، لاسيما في الإعداد للنهضة الأدبية العربية التي شهدها القرن التاسع عشر. إنهم على حقّ طالما تجنّبوا تشبيه هذه المراكز التربوية الشديدة التواضع في النهاية بالبؤر الثقافية الكبرى في أوروبا الغربية التي بدا الرهبان اللبنانيون أجلافاً للغاية للرّحالة القادمين منها.

يعبّر لابورد (Laborde) فيما يلي عن خيبته بعد زيارة قام بها إلى دير مار يوحنا للروم الكاثوليك بالقرب من الشوير في عام ١٨٢٧: «يحقّ للراهب الذي استقبلنا أن يعتبر نفسه مطراناً، وبالتالي متفوّقاً على إخوانه، لأنه رافق أسقفاً مارونياً إلى باريس، ومدريد، وإيطاليا. وقد يكون هذا الراهب أتعس الرهبان الذين التقياهم في كسروان، ذلك الجزء من لبنان الذي تجد فيه منحلاً حقيقياً من الرهبان الكاثوليك كما كنت ترى لجبل أثوس فرقته من السدنة الإغريق: لقد شرب الراهب من كأس الأفكار الجديدة والمتع المرهفة؛ ولم يبق له من ذلك سوى توق يبلغ درجة اليأس

٣٢. VOLNEY: *op. cit.*, II, p. 84-91; J. NASRALLAH: *L'Imprimerie au Liban*, Harissa, 1949.

والاكتئاب. وبدا لنا إخوانه هادئين وغير مكترثين، يحميهم الجهل العميق من الجحود كما أن إقامة الشعائر اليومية تمنعهم من الإنحراف الذي قد ينجم عن الفراغ. وحده الملل يمكنه أن يولّد الشرّ بين هذه الجماعات. والحال أن هؤلاء الرهبان الذين ليس لديهم معرفة أو ذكرى عن أي واقع آخر للأمور، يعيشون من غير شعور بالحسرة. ولو وجد الفساد بينهم لأفشوا عنه بحكم الإلفة التي جمعتنا، وفي الثرثرة الحقودة أو الخصومات الخسيسة التي أخذوا يطلعوننا عليها على كره منّا»[٣٣]. في هذا المجال، يجب أن نتنبّه بالطبع للأفكار المسبقة التي يحملها المراقبون الأوروبيّون. كان الرهبان يبقون عزّاباً، ويتبعون نظاماً محدّداً، ويتلقّون تعليماً مستواه أرقى من الذي يتلقّاه الكهنة* الذين يتزوّجون ويتعلّمون الحدّ الأدنى الكافي بالكاد لخدمة إحدى الكنائس. أما اختيار الأحبار الذين عليهم أن يظهروا مستوى معيّناً من العلم وأن يكونوا عزّاباً، فلم يكن يتمّ إلاّ من بين الرهبان. وبقيت هيكلية الكنيسة المارونية وكنائس سائر المذاهب على حدّ سواء تعتمد في تشكيل هرميّتها على الرهبان.

وقد وطّدوا نفوذهم المادي بشكل بالغ من أجل التمكّن من تثبيت دورهم. وانعكس ذلك في تطوّر العمارة الكنسيّة إذ إن الأديرة المشيّدة بالحجارة المقطّعة والمقصّبة بانتظام قد أعقبت بساطة المباني الريفية القديمة؛ وسمحت زيادة المساحات المخصّصة لها بإحداث تطوير في العمارة المحلّية اتّسم بالأناقة والوقار (اللوحة ٢١، ٢). كما أن الكؤوس والأطباق الذهبية والفضية، والأثواب الكهنوتية الثمينة، واللوحات القادمة من إيطاليا قد زيّنت كنائسهم ورفعت من جلالة المراسيم الدينية[٣٤].

٣٣. L. De Laborde: *Voyage de la Syrie*, Paris, 1837, p. 37.

وكان تعليق فولني، مصدر سبق ذكره، ١، ص ٤٢٧: «بتبنّيها الموارنة، منحتهم كنيسة روما ملتجأً في روما حيث بمكنهم إرسال عدد من الشباب تتمّ تربيتهم فيه مجاناً. كان المتوقّع أن يتعلّموا من خلال ذلك فنون أوروبا وأفكارها؛ إلاّ أن أتباع هذه المدرسة الذين اقتصرت تربيتهم على حياة الدير، لا يحمّلون معهم عند العودة إلى بلادهم سوى اللغة الإيطالية التي تصبح عديمة الجدوى، ومعرفة لاهوتية لا تقودهم إلى شيء؛ ولذا لا يمرّ وقت طويل حتى يعودوا إلى الصف العام».

* الكاهن: (ج) الكهنة = الخوري = القسيس. ولكن كلمة قسيس في لبنان مرتبطة بالمذهب البروتستانتي (المترجم).

٣٤. كذلك تمّ محلياً رسم لوحات ذات الطابع البسيط، مثال لوحة «يوم الحساب»، الموجودة في كنيسة طاميش (هي الآن في حالة سيّئة ومرمّمة بطريقة بدائية)، والتي قد يعود تاريخ رسمها لسنة ١٧٨٣؛ أنظر: G. Goudard: *op. cit.*, p. 162 sqq. وفي عام ١٨٤٠، في مناطق العمليّات العسكرية، قام الجنود

كانت الأرض أساس ثرائهم، وتحت تأثير مجمع التبشير، إتّجهوا إلى استثمارها باستقلالية أكبر إزاء الأعيان؛ وقد سعى المندوب الرسولي في السينودس المنعقد عام ١٨١٨ لدعم نقل التصرّف رغم احتجاجات آل الخازن أصحاب الأوقاف، ورغم الانقسامات الخطيرة التي حلّت في الإكليروس حول هذا الموضوع[٣٥]. ومن جهة أخرى، لم يكن أعيان كسروان وحدهم هم من أوقف المؤسسات الخيرية، إذ أدّى تنوّع الإسهامات من شمالي الجبل إلى جنوبه، إلى إعطاء نوع من استقلالية الحركة للرهبانيات ذات البنية القوية المستفيدة منها. وتأكيداً لذلك كان مثال دير مار أنطونيوس قزحيا الماروني بالقرب من قاديشا، الذي تفاخر بحماية لويس الخامس عشر له واشتهر لكونه أغنى دير عرفه الجبل في القرن التاسع عشر[٣٦]. كان رهبانه يبدون استعداداً للانتقاد الساخر، ولم تخلُ دسائسهم أبداً من المصالح المادية المتراهن عليها، إلى جانب الخصوصيات المحلّية[٣٧]. وكان ذلك الدير يتمتّع بهيبة كبيرة، وهو المزار الذي كان يقصده المسكونون من الأرواح الشرّيرة لطردها[٣٨] (إذ جاء في القول المأثور: لست من قزحيّا لأعيد للمجانين عقولهم)، مما جلب إليه هبات كثيرة، وكان

المسلمون من المعسكرين بنهب الأدوات الشعائرية والأثواب الكهنوتية؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٥، ١٨٤٥، «إلتماس الرئيس العام للأديرة المارونية بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٨٤٠» يعتبر أن الخسائر، مع المزارع المحروقة أو المبوّرة، وأدوات حلّ الحرير المدمّرة، وما تمّ حرقه من أثاث ومخزون الحبوب، قد بلغت ما يساوي ٧٧٤ ٢٦٩ قرشاً؛ يوجد العديد من التظلّمات الأخرى في المحفظة نفسها، وفي المحفظة ٢٧، و(م م ع، وخ) ١٩٥/ ١٨٧، التماس رئيس دير مار ضومط في البوار، إحتجاجاً على ما ارتكبه الخيّالة الأتراك من تجاوزات أثناء عبورهم المنطقة، كانون الثاني/يناير ١٨٤١.

٣٥. ب. سعد ون. و. الخازن: مصدر سبق ذكره، ١، ص ٥٩٩، و٢، ٥٦٩. غالباً ما كان يتفاقم الإلتباس وسوء التفاهم المتبادل بسبب أن الاكليريكيين اللاتين لم يروا في الأوقاف سوى ما يعتبره القانون الغربي أموالاً مرصودة.

٣٦. R. RISTELHUEBER: *op. cit.*, p. 293; (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٢٤٨، برقية من بيريتيه، طرابلس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٨٤٠.

٣٧. أنظر الفصلين الثاني عشر والثالث عشر؛ H. GUYS: *Esquisses...*, p. 292-293.

٣٨. VOLNEY: *op. cit.*, I, p. 426; LABORDE: *op. cit.*, p. 30-31; F.J. BLISS: «The Maronites», *Palestine Exploration Fund*, 1892, p. 143-144. وانظر مشاهد من دير قزحيا في: GOUDARD: *op. cit.*, et J. LEROY: *Moines et monastères du Proche-Orient*, Paris 1958, fig. 30.

في إمكانه استيعاب نصف أهالي القرية أو ثلثهم دفعة واحدة[٣٩]. وفي عام ١٨٦٨ قدّر القنصل العام لفرنسا «مدخول» هذا الدير بأنه «يتعدّى المليون قرش»[٤٠].

وقد اشتهرت أديرة أخرى، مثل دير مار شلّيطا في كسروان الذي كان رهبانه يرعون البقر بينما كان هو يشفيها من الأمراض مستدرجاً الفلاّحين أصحاب البهايم المصابة[٤١]. وكانت الأمثال الشعبية المحلّية سبباً للشهرة كالمثل الشعبي في منطقة المتن الذي يقول بأن «خيرات الله بطاميش». وكان الرهبان يعرفون كيف يوسّعون أملاكهم فيدخلون في أي مشروع يتقدّم به صاحب أرض ما يريد أن يزرعها بالمغارسة ويترك نصفها للشريك الذي نصب الأشجار[٤٢]. بل إن التهريب نفسه لم يكن أمراً مجهولاً لديهم، فنجد أحد الأساقفة يتحرّى عن الأرباح التي يمكن جنيها من زراعة التمباك ثم بيعه بواسطة آل بيهم رغم حظر المتاجرة به مع المدن[٤٣]. كما كان التعليم، سواء في الدير أم في القرية، يشكّل جزءاً من وارداتهم الآخذة في النمو عامة بفضل حسن الإدارة؛ وقد أجادوا أيضاً الاستفادة من حركة التجارة في البحر الأبيض المتوسط بحكم أنّهم كانوا من كبار منتجي الحرير والزيت والنبيذ. وربطوا مصالحهم بعد عام ١٨٤٠ بالتحوّلات الاقتصادية بعدما أصبحوا مورّدي أصحاب معامل الحلّ الفرنسيين الذين قدموا إلى جبل لبنان واستقرّوا فيه[٤٤]. وهكذا برهنت الكنيسة

٣٩. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٢، الورقة ٢٤٢، برقية من هـ. غي، ١٢ حزيران/ يونيو ١٨٣٧، «هبة بمقابل» نصف قرية عشاش القريبة من زغرتا، التي كانت «السيّدة جرمان» (Germain) من طرابلس قد اشترتها بمبلغ ٥٠٠ ٧ قرش سنة ١٨٠٥؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤١، ١٨٤٨، ملفّ «سلطات محليّة»، رسالة من الصدر الأعظم بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٦٤هـ ـ ٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٤٨، حول إشكال يتعلّق بثلث إحدى القرى.

٤٠. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٨، الورقة ١٧٣، برقية من ج. برنار ديزيسّار، ٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٦. كان القنصل العام يتّهم إذاً رهبان قزحيّا بدعم يوسف كرم في موقفه المناهض للسلطات الشرعيّة؛ أنظر الهامش (٥٧) في الخاتمة.

٤١. FÉGHALI: *Proverbes*..., p. 617, n° 2598...

«مار شليطا بلاّ يقّبع بقراتو». كان هذا المثل الشعبي يردّد عندما تنفق البهيمة رغم توسّل الفلاحين إلى القدّيس المذكور.

٤٢. ل. بليبل: تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، القاهرة، ١٩٢٤، الجزء الأوّل، ص ٤٠٠، الوارد ذكره في: I. AOUAD: *op. cit.*, p. 259.

٤٣. (م إ آ) ٧٣٨٥؛ ١٢.

٤٤. أنظر الفصل الرابع عشر.

المارونية عن ديناميتها. لقد أصبحت أغنى مؤسسة في جبل لبنان وأكثرها تنظيماً رغم ما شهدته من خصومات داخلية وكان شأنها هذا ذلك كان شأن سائر التشكيلات الاجتماعية.

لم تنل المعطيات المشتّتة سوى اهتمام قليل للغاية بحيث لا يمكننا تقدير مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرة الأديرة بدقّة نسبية. هل بلغت ثلث مساحة الجبل؟ هذا ما قدّره أحد المراقبين في عام ١٨٤١[٤٥]. لم تكن الأديرة المختلفة على الدرجة نفسها من الثراء، وكما سبق ورأينا، كانت الحقوق متداخلة، والخصوصيات متعدّدة وراسخة بالقدر نفسه. ولكن الملاحَظ أساساً هو أن الأرض المزروعة لم تشكّل سوى جزء من المساحة الكلية، إذ إن الأديرة، نظراً لمهمّة الإستصلاح التي تولّاها الرهبان ونظراً الى حرصهم على العزلة أيضاً، كانت من كبار ملاك الأراضي الصخرية المكوّنة من المراعي الفقيرة المحاطة بالأحراج وبالتالي القليلة الإنتاج، وكان الرهبان يستثمرون ما فيها من شجر الصنوبر ويرعون الغنم. وباتت هذه الأراضي البور متمّمة لمصاطبهم العديدة المزروعة بأشجار التوت والزيتون والعنب، والتي حصّلوا منها الشعير، والقمح، والخضار أيضاً[٤٦].

لقد أدّى اتّساع رقعة الأرض والنشاط الرهباني المتّجه أكثر فأكثر نحو التبشير والتعليم إلى ازدياد قطع الأرض الموكولة إلى مزارعين. وكان الإكليروس قد اكتسب إزاء هؤلاء نفوذاً أكبر من الذي نجح المشايخ بالاحتفاظ به على مزارعيهم في القرن التاسع عشر؛ فهو الذي أصبح الأكثر ثراء، وتنظيماً، وتعليماً، ولم يتولّ مسؤولية الجباية بل على العكس بدا كأنه مصدر الحماية. وفي نظر الفلاحين جميعاً كانت قوّته

٤٥. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ١٢٩، برقية دي ميلواز، ٢٤ نيسان/ ابريل ١٨٤١: «تشمل الآن» أملاك الإكليروس «أكثر من ثلث الجبل... وتمتدّ يوماً بعد يوم».

٤٦. تطلعنا أيضاً كثافة الأديرة كما وردت على الخريطة (اللوحة رقم ٨) على تركّز أراضيها؛ ولكن فروقات كثيرة تجدر الإشارة إليها فيما يتعلّق ببعض هذه الأديرة التي كانت من كبار جامعي الأراضي مثال دير قزحيّا في الشمال، ودير المخلّص في الجنوب. يملك دير طاميش اليوم مليوني متر مربّع - ويقول رهبانه أن هذا أقلّ مما كان يملكه في الماضي (؟)؛ إنها مساحة كبيرة في منطقة مزروعة بالأشجار على المصاطب، وإن كان جزء منها مغطّى بالأحراج. وتميل بعض الإحصاءات المعاصرة إلى تبيين أن أملاك «المشاع» (القرى، والإكليروس...) تشمل الأراضي الحرجيّة أو الموات (ويمكن أن تزيد قيمتها فجأة في حال إجراء مضاربة عقارية أو سياحية) أكثر من الأراضي المزروعة؛ غير أنه يجب الانتباه كثيراً هنا إلى ما يتعلّق بتطوّر العقارات وإلى نقص المعلومات الوافية. وحدها الدراسات المحليّة [والميدانية] ستعطي فكرة أدقّ عن توزّع أملاك الإكليروس وعن مساحتها عبر التاريخ.

تكمن في أنه يمثّل الكنيسة التي توجّه الحميّة الدينيّة، وتعبّر عن إجماع الطائفة. كان مرشداً غامر الحضور ومحترماً حتى في الشكليّات إذ كانت أيدي الكهنة تقبّل كأيدي الأعيان، وهيبة الأديرة تشرق على محيطها. والحال أن الإكليروس كان بيئة منفتحة على الفلاحين، فكان يغترف أسسه من بينهم ويقدّم لهم فرصاً للصعود الاجتماعي. ولكونه جزءاً من هذا الشعب الجبلي الصلب، اعتبر نفسه مسؤولاً عنه.

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت الكنيسة المارونية، وهي القوّة العقارية الرئيسية في الجبل، لا تزال تلتقي مع الفلاحين في معارضتهم للمقاطعجيّة. وفي عين الكنيسة، كان إضعاف سلطة أسر الأعيان الكبرى، المسيحية والدرزية، يعني إلغاء تبعيّة الأديرة إزاء هذه الأسر، وضمان تفوّقها من خلال الإستقلال المادي وفقاً لما كانت تمليه عليها تعاليم روما منذ أكثر من قرنين. وبذلك، باتت الكنيسة ترسّخ دورها الخاص على رأس أكبر طائفة في لبنان ومن ثم تجعل من نفسها كفيل الموارنة إزاء الطوائف الأخرى والحكومات. وقد دعمها في هذا الجهد السياسي الجديد بداية فرنسا التي وجدت في الطائفة المارونية قاعدة الارتكاز الصلبة لنشاطها، نظراً لما يربط بينهما من ودّ تقليدي ومن تقاطع متجدّد في المصالح[47]. لقد تنامى كل من نفوذ البطريرك الماروني ودوره مع تنامي قوّة الكنيسة وحجم الطائفة، حتى أصبح المتحدّث المعتبر لدى السلطات الرسميّة، وكانت هيئة القناصل تراعي جانبه[48].

ومن علامات الزمن، أنه في سنة ١٨٥٤، تمّ انتخاب المطران بولس مسعد لمنصب البطريركيّة الذي كان قد استُبْعِدَ منه سنة ١٨٤٥.



المبادرات المسيحيّة. رفض من الدروز والمسلمين.

في عام ١٨٢٧، تنبّهت الحكومة الفرنسية إلى أن الكبّوشيين ورهبان الأراضي المقدّسة التابعين للإرساليات الكاثوليكية الواقعة تحت حمايتها، لم يكونوا يختارون

٤٧. حول كل هذه المواضيع، أنظر الفصول الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، والجزء الثاني من هذا الفصل.

٤٨. حول تطوّر سلطة البطريرك أنظر: P. Rondot: *Les Institutions politiques du Liban*, Paris, 1947, p. 101-109.

إلا من بين «حثالة الأديرة» الإيطالية؛ ومن أجل معالجة هذا الوضع العائد الى المدة التي انشغلت فيها أوروبا بأمور أخرى، رغبت الحكومة الفرنسية في إعادة تنظيم تسمح بإرسال رهبان ذوي كفاءة إلى المشرق على أن تكون الأفضلية للفرنسيين منهم[٤٩]. وثمة سابقة وعنصر منافسة أقلقا حكومة فرنسا يتمثّلان بالتقدّم الذي أحرزه «البليشيون»[٥٠].

للوهلة الأولى، يبدو من المفارقة أن يكون النشاط التبشيري قد تمّ إحياؤه على يد القسس البروتستانت الأميركيين في عقد العشرينات (١٨٢٠).

هل كانوا يعتقدون أن للولايات المتحدة وجوداً إقتصادياً أو سياسياً في هذه المنطقة من العالم؟ أن السؤال غير مجدي. كانت أنظار الأميركيين تتجه إلى آفاقهم الخاصة. وكانوا يرون أن متابعة العمل تتطلّب التحلّي بفضائل التحمّل والإجتهاد التي مجّدها الطموح الديني البالغ الشدّة في بداية القرن التاسع عشر[٥١]. كان استكشاف بلاد التوراة يبرّر روح المبادرة في انكلترا الجديدة (Nouvelle-Angleterre) والزحف باتّجاه الغرب ويجد مسوّغة منهما. وقد أصبح أرز لبنان، وهو رمز قوّة سليمان، من المكتسبات الفكرية للأميركيين بفضل كل من كنائس المذاهب الإصلاحية، والماسونية؛ وأطلق على بعض المدن الصغيرة والقرى اسم «أرز لبنان». ولما قدم مرسلون بروتستانت إلى بيروت في عام ١٨٢٣ كان ذلك من أجل الخلاص الروحي للشعب الأميركي.

---

٤٩. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢، ١٨٢٧، ملفّ «وزارة»، برقية من البارون دو داماس (Baron de Damas) إلى هـ. غي، باريس، ٣ تموز/يوليو ١٨٢٧؛ أضاف أيضاً «أن الرهبان الإيطاليين من رهبانية الأرض المقدّسة اشتهروا بعدم الكفاءة والجدارة في مزاولة مهامهم الكهنوتية إما بسبب جهلهم أو بسبب سلوكهم المعيب الفاضح». لا تتعلّق الفضائح الاخلاقية التي أُخِذَت على المرسلين والتي دوّنتها المحفوظات القنصليّة، سوى هذه الرهبانيات؛ (ش خ) المراسلة التجاريّة، حلب، ٢٨، ١٨٤٣، رسالتان من بامينو وبريتيه، طرابلس، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤٧.

٥٠. المصدر نفسه، المحفظة ٢، ١٨٢٧، ملفّ «وزارة»، برقية من البارون دو دماس إلى غي، باريس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٢٧. * أنظر مصطلح «بيلشيون (biblistes)» «أي انجيليون، في «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، لمؤلّفه الخوري منصور الحتوني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧ (المترجم).

٥١. A.L. TIBAWI: *American Interests in Syria, 1800-1901,* Oxford, 1966, p. 7-10; J.A. FIELD: *America and the Mediterranean World, 1776-1882,* Princeton, 1969, p. 74 sqq. A. SIEGFRIED: *Les Etats-Unis d'aujourd'hui,* Paris, 1941, p. 35-36.

لقد أرسلتهم الهيئة الأميركية للمبعوثين في الإرساليات الأجنبية (American Board of Commissioners For Foreign Missions) ومركزها في بوسطن، والتي كانت الأغلبية فيها للبرسبيتيريين*. ولم يتميّز هؤلاء الرجال المعتزّون بقدرهم عن الكبوشيين بمجرّد المسلك ونمط الحياة بل كانوا مثقّفين. وفي البداية كان عددهم قليلاً إذ تراوح بين ثلاثة وستة أشخاص، حسب المراحل، وعاونتهم زوجاتهم في مهامهم التربويّة، وعزموا على تدريب مبشّرين محلّيين[٥٢].

ولكن ما هو الصدى الذي كان يمكن أن يلاقيه نشاطهم في المشرق؟ لقد بحثوا عن المتجع وعن المسيحيّة في جبل لبنان بدلاً من الاحتفاظ بمركزهم في القدس حيث لم يكن أمنهم مضموناً. وفي عام ١٨٢٣، حاولوا الاستقرار في بلاد الموارنة، في عينطورة، لدراسة اللغة العربية وطبع الكتب الدينية، والتبشير والتعليم. وأجبرتهم العداوة المتزايدة على الإنسحاب إلى بيروت، إذ انّهم اصطدموا، في آن واحد، بشدّة وسرعة ردّ فعل السلطات الكنسيّة في الجبل وبالتضامن الطائفي بين أهاليه. وقد حرم البطريرك كل الذين أختلطوا بهم؛ وأمر مجمع التبشير بحرق نسخ التوراة التي طبعوها؛ وفي عام ١٨٢٤، دان الحبر الأعظم لاون الثاني عشر كلمة الضلال التي نشرتها الإرساليات «البليشية». وتابع القناصل الفرنسيّون، بكتمان ولكن باهتمام، تحرّكات تلك الإرساليات بغية عرقلة سيرها[٥٣]. وشعر القسس الأميركيون مجدّداً

* البرسبيتيريون: Presbytériens: أبناء الكنائس الكلفانية الناطقة بالإنجليزية (المترجم).

٥٢. حول نشاطهم: A.L. TIBAWI: *op. cit.*, et J.M. HORNUS: «Le Protestantisme au Proche-Orient», *Proche-Orient chrétien*, 1958-1960, p. 1-69.

ونذكر من بين الروّاد: P. FISK, J. KING, I. BIRD, LL W. GOODER, G. WHITING, W. THOMSON, A. DODGE, E. SMITH, C. VANDYCK, S. WOLCOTT.

وقد وصل دانيال بليسّ (Daniel Bliss) سنة ١٨٥٦، (١٨٢٣-١٩١٦)؛ واشتهر بترؤسه للكلية البروتستنية السورية التي تمّ تأسيسها في بيروت سنة ١٨٦٦.

٥٣. بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٨٢٤، أعطى ماتيو دو ليسبس، القنصل العام في حلب، هـ. غي، معتمد قنصلية بيروت آنذاك، التعليمات التالية: «أدعوكم لمراقبة هؤلاء العملاء حاملي التوراة وأصحاب الحكم الزائفة، بعناية وبقدر ما يمكنكم من السريّة ومن المسايرة. لا يمكن أن يكون هؤلاء المرسلون مضرّين للغاية بمصالح ديننا وتجارتنا القوميّة، ويتوجّب علينا استخدام كافة الوسائل المتوفّرة لدينا لحماية هذه المصالح برمّتها على أن نحتفظ دائماً بحيادية ظاهرة.»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٨، ١٨٢٤، ملفّ «سلطات مختلفة». ومن صيدا، بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٨٢٧؛ وقد كتب له أيضاً في رسالة مرموزة: «يتوجّب على قناصل فرنسا أن يمتنعوا

بوجود الدسائس الكاثوليكية وراء الفرمان العثماني الذي منع تداول كتب التوراة المطبوعة في الخارج في الإمبراطورية. وضرب أصحاب النفوذ العبرة بالماروني أسعد الشدياق، شقيق المؤرّخ طنّوس الشدياق، وكان أوّل من تحوّل إلى البروتستانتية، فهدّده أعمامه ثم حبسوه في زنزانة في البطريركيّة حيث لقي حتفه سنة ١٨٢٩ عن ٣١ عاماً. وتصدّى الموارنة مجتمعين «للبيليشيين»، بالصياح والعنف في غالب الأحيان، ليس لمجرّد أنّهم أمروا بذلك ولكن لأن تعاليم المبشّرين البروتستانت كانت تتحدّاهم في تماسكهم الطائفي، وبالتالي، في وجودهم كجماعة. وكان ذلك بمثابة ردّ الفعل الدفاعي العميق لدى الطائفة برمّتها الذي عبّرت عنه الكنيسة بوعي.

وقد اضطرّت الإرسالية الأميركيّة إلى الانعزال في مالطا من سنة ١٨٢٨ إلى سنة ١٨٣٠، ثم عادت واستأنفت مهمّتها بعناد. فاتّجهت إلى المجموعات الصغيرة من الروم الأورثوذكس في جبل لبنان وفي السلسلة الشرقيّة وإستطاعت أن تشكّل بينهم طائفة بروتستانتية صغيرة وإنما مفعمة بالحيويّة، وأن تحتفظ بنفوذ ما بفضل مهمّتها التعليميّة. غير أن بطريرك القسطنطينية دان منذ عام ١٨٣٦ وبحدّة بالغة الهرطقة التي ينطوي عليها هذا التعليم، ودعا أبناء طائفته إلى تدريس أطفالهم بأنفسهم بينما عاود القيصر صرف نفقته إلى بطريرك الروم الأورثوذكس في دمشق[٥٤]. وابتداء من سنة ١٨٤٠، بذل قنصل روسيا في بيروت، بازيلي، جهوداً واسعة النطاق بغية إسترجاع السيطرة على الروم الأرثوذكس في سوريا، واحتجّ لدى نظيره البريطاني، الكولونيل روز، على تصرّفات المبشّرين الأميركيين الذين قال أنّهم استغلّوا موقعهم «لزرع البلبلة في كنيستنا، وهي لا تطالب سوى بقليل من الهدوء وسط كل المضايقات التي

جدّياً عن القيام بأي مسعى مباشر لدى السلطات المحليّة؛ ولكنهم سيعملون بشكل أن تكون السلطات المحليّة دائماً محاطة بالمعلومات حول كل ما يقوم به التوراتيون»؛ المصدر السابق، المحفظة ٢، ١٨٢٧، ملفّ «صيدا». كانت الحكومة الفرنسية ترسل المعلومات الواردة عن قناصلها في المشرق إلى سفيرها في روما لكي ينقلها إلى لكرسي الرسولي؛ وكانت تأمل بذلك بالتوصّل إلى [أن يرسل] لمواجهة التوراتيين وأتباعهم خصوم أكثر جدارة بالاحترام وبخاصة أكثر مهارة من الرهبان الإيطاليين» (برقية من البارون دو دماس، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٧).

٥٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٠، ١٨٣٦، سجلّ المراسلة (تموز/ يوليو ١٨٣٦ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٨)، برقيتان من هـ. غي إلى القنصل في الإسكندرية، ٢٨ تموز/ يوليو ١٨٣٦ و٢١ آب/ أغسطس ١٨٣٧.

تعرّض لها في هذه البلاد»[٥٥]. كان المسعى الروسي يرتكز على واقع فعلي ألا وهو المساعدة التي حاول القسس الأميركيون الحصول عليها من انكلترا بجعل قضيّتهم تتطابق ومصالح هذه القوّة.

وبالفعل، ورغم افتتاح الولايات المتّحدة مفوّضيّة في القسطنطينية سنة ١٨٣٠ على أثر توقيع إتفاق تجاري مع الباب العالي، وتعيينها قناصل في بيروت، بقي نشاطها ونفوذها على السواحل السورية ـ الفلسطينية محدودين للغاية. وهكذا ظلّ المبشّرون الأميركيون يعتمدون على انكلترا البروتستانتية، التي اقترنت بها شخصيّتهم على الدوام في الشرق الأدنى، من أجل أن يصبح البروتستانت طائفة معترف بها وتنعم بالحماية في الأمبراطورية العثمانية. من جهة أخرى، كانوا يعلّقون آمالهم على انكلترا للعثور على قاعدة للإرتكاز التي تنبّهوا أنهم يفتقدونها تماماً بين الطوائف المحلية. ومن هذا المنطلق، حاولوا الاقتراب من بعض القادة الدروز، ولكن هؤلاء لم يروا في هذا المسعى سوى فرصة للحصول على دعم خارجي، لا للالتحاق بالمسيرة الروحية[٥٦]. إلّا أنه أمكن إنشاء مدارس بروتستانتية خارج بيروت في «المقاطعات المختلطة» حيث كانت انكلترا قادرة على التدخّل بدرجة أكبر من الفعّالية وحيث كان التنوّع الطائفي يتيح للقسس إمكانية التسلّل بسهولة أكبر. وكان الجزء الأهمّ من التعليم باللغة العربية موكولاً إلى مدرّسين من أهل البلد مدرّبين على أيدي المبشّرين. في سنة ١٨٤٦ـ١٨٤٧ كانت توجد ٩ صفوف تضم ٢٦٤ تلميذاً ـ ١٨٦ صبياً و٧٨ فتاة ـ في منطقة عبيه، و٢٦ تلميذاً في مدرسة في بحمدون حيث لم يكن قد ترسّخ تماماً بعد وجود البروتستانت؛ وبالإضافة إلى هؤلاء الطلّاب كان هناك ١٨٨ آخرون ـ ١١٨ صبيًّا و٧٠ فتاة ـ في مدارس بيروت، و٣٥ في صفّ واحد في

---

٥٥. (م م ع ـ وخ) ١٩٥/ ٢٣٥، رسالة من بازيلي إلى روز، مار الياس الشوير (الدير الذي كان يقضي فيه فصل الصيف)، ٧ تموز/ يوليو ـ ٨ آب/ أغسطس ١٨٤٤. كان بعض الروم الأرثوذكس من حاصبيا وقتذاك قد طلب اعتناق المذهب البروتستنتي للتهرّب من الأموال المفروضة بفضل الحماية الانكليزية؛ C. M. BAZILI: *Siriya i Paliéstina*, éd. I. Smilianskaïa, Moscou, 1962, p. 261 et 286 sq.; TIBAWI: *op. cit.*, p. 108 sqq, et HORNUS: *art. cit.*, p. 27-31.

يقال أن البطريرك الماروني وبطريرك الروم الأرثوذكس قد تشاورا سنة ١٨٤٥ لمطالبة السلطة العثمانية بحظر إقامة المرسلين الأميركيين في سوريا؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٤٦ـ ٤٧، برقية من بوجاد، ١٣ شباط/ فبراير ١٨٤٥.

٥٦. أنظر الفصل الثاني عشر.

حاصبيا، القرية الواقعة في سلسلة جبال لبنان الشرقية[٥٧]. إنها أرقام لا يستهان بها رغم دقّتها النسبيّة، إذ كانت الأوساط المعنيّة أمّية إلى حدّ كبير بينما كان التعليم التقليدي فيها مختصراً وشبه مغلق أمام التحوّلات الجارية في العالم.

لم يتمكّن نشاط القسس الأميركيين الذين عانوا من افتقادهم جماعة طائفيّة يرتكزون عليها، من الوصول مباشرة إلى كتلة السكّان. ولكنّهم وجدوا بالمقابل أذناً صاغية عند العقول الراقية في جميع الطوائف المسيحية تقريباً بفضل المثال الكلفاني القاضي بالزهد الإخلاقي وبالبساطة في إقامة الشعائر الدينية، وبفضل مناهجهم التربويّة المفيدة والواضحة. من جهة أخرى، قرّر المبشّرون تقديم تعليم عام من وحي غربي، وكان من أسباب ذلك أنهم غاصوا في مجادلات لاهوتية جعلتهم يشعرون بصعوبة بالغة في إقامة حيّز من التفاهم مع محاورهم الشرقي[٥٨]. ولم يفصل نشاطهم بين الإنجيلية والتبشير، وبين الجهد الدنيوي؛ ولكونهم قادمين من العالم الجديد، عرفوا كيف ينقلون حبّ المبادرة والفضول العملي لتلك النخبة التي تجمّعت حولهم. ولقّنوها العلم لتتمكّن بدورها من نقل مناهجهم، وكانت هذه الوسيلة المؤكّدة التي تضمن مستقبل عملهم. ومع أنهم لم يهملوا اللغة الانكليزية التي درّسوها على وجه التحديد للذين اختاروهم كمعاونين، فقد علّموا أو دفعوا إلى تعليم مواد عدّة باللغة العربية مثل التاريخ المقدّس بالطبع، ولكن أيضاً مادة الحساب، والجغرافيا، وعلم الفلك[٥٩]. واستوردوا مطابع لنشر كتبهم المقدّسة والدراسية؛ أما

---

٥٧. TIBAWI: *op. cit.*, p. 116.
أعطى طيباوي هذه الأرقام نقلاً عن التقرير السنوي لفريق المفوّضين الأمريكي للإرساليات في الخارج؛ وقد وردت لتبرير الإعانات المالية الواصلة والمطلوبة. في تلك الفترة، لم تكن المؤسسات البروتستنية مستقرّة تماماً بعد، والمحاولات لم تستتبع كلّها إقامة طويلة الأمد. في طرابلس، ذُكِرَت مدرسة تعدّ ١٥ تلميذاً إلى جانب مدرسة بحمدون على القائمة نفسها، وكان وضعها مماثلاً لوضع الأخيرة.

٥٨. واجهتهم صعوبات جمّة في إقناع أمين سر فريق المفوّضين الأمريكي بوجهة النظر المذكورة. كان يصرّ على التبشير فقط وكأن مجتمع الشرق الأدنى لا يملك قيمه الخاصة يقابل بها [الرسالة التبشيرية]. أنظر:
HORNUS: *art. cit.*, p. 10

٥٩. بعد سنوات كثيرة، كان لا يزال أحد اليسوعيين يصف (ويفضح) مبادرتهم الروحية والدنيوية مستخدماً الصور واللهجة والحجج التي تشكّل بحدّ ذاتها شهادات تلقي الضوء على معاني الجدل الذي أثير في تلك الفترة المليئة بالمواجهات والتحوّلات، وقد كتب قائلاً: «بدأ جبليّونا يرون على دروبهم الحجرية رجالاً يتكلّمون الانكليزيّة ويبتهلون بإسم الله، ويوزّعون الكتب وبخاصّة الذهب الذي يشكّل سحراً حقيقياً في الشرق. كان هؤلاء الرجال ينادون الأطفال ويعلّمونهم قراءة اللغة العربيّة وكتابتها وضبط حساباتهم الصغيرة بالقروش. =

الدور الكبير الذي لعبته الطباعة في مشروعهم فقد شكّل نموذجاً ودافعاً لنشر المعارف.

وليس من قبيل الصدفة أن محيطهم قد ضمّ مؤلّفين من أصل روم كاثوليك، وموارنة، تركوا بصماتهم على النهضة الأدبية العربية، أمثال ناصيف اليازجي (١٨٠٠ـ١٨٧١)، وفارس الشدياق (١٨٠١ـ١٨٨٧) شقيق طنّوس وأسعد، وبطرس البستاني (١٨١٩ـ١٨٨٣). وكان الأخير تلميذ المدرسة المارونية في عين ورقة مثل أبناء الشدياق، ثم قدم إلى بيروت سنة ١٨٤٠ وعمل مع المبشّرين الأميركيين الذين حوّلوه إلى البروتستانتية؛ وبات في آن واحد، تلميذهم، ومرشدهم في اللغة العربية، ورفيق تجاربهم، وتميّز بكفاءته التربويّة وبمقدرته كمؤلف مثابر ولاسيما أنه شرع بعد عام ١٨٦٠ في إصدار مجلّات دوريّة وموسوعة «دائرة المعارف» باللغة العربية[٦٠]. عند هؤلاء الموّجهين كانت النهضة تعني أن الجامع الثقافي يجب أن يتفوّق على الاختلافات الطائفيّة؛ وكذلك اقترن التقاؤهم أوساط الأعمال المسيحية الجديدة المعبّرة عن النسق العام لطموحاتهم التحديثية[٦١] بمثل الإرساليات الرامية إلى إخصاب الشرق العربي بقيم الغرب.

في كلّ الأحوال وفي أوّل الأمر، استفادت الجماعات المسيحية بمجملها من تكوّن هذه النخبة المسيحيّة الذي أدّى، في سياق التطوّر البادئ، إلى تدعيم موقعها جميعاً في وجه الأكثرية المسلمة، وعنائها واضطرابها. وقد اشتدّت هذه الحركة أكثر لاسيما وأن نشاط الإرسالية الأميركيّة التي تمتّعت منذ سنة ١٨٥٠ بالإقرار بالوضعيّ

= وكانوا يوعدون بأن الأكثر مهارة سيكسبون أموالاً وفيرة في بيروت وغيرها في المتاجر التي كانت تنشأ حينذاك، كما بمكنهم كسب المزيد إذا عملوا كتراجمة مع الرحّالة الفرنجة. كان هؤلاء الرجال من دعاة البروتستانتية الأميركيّة. وفتحوا مدارس لم تكن تكلّف شيئاً لا بل أنها قدّمت كل شيء، الكتب، والورق، وحتى الملابس. ثم شيئاً فشيئاً أخذوا يتكلّمون عن خرافات البابويين الباطلة، وعن عبادة العذراء وأيضاً الصور المقدّسة وسخروا من ذلك، وعن القربان المقدّس على أنه وهم، والخ... إلخ... ومنذ ذلك اليوم أصبح الجيل المتأصّل في المسيحيّة كحظيرة دخلتها الذئاب مرتدية جلد النعاج»؛ M. JULLIEN: *La nouvelle mission de la Compagnie de Jésus en Syrie (1831-1895)*, Tours, 1898, t. I, p. 194-195.

٦٠. A. HOURANI: *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*, Oxford, 1962, p. 97-100; G. ANTONIUS: *The Arab Awakening*, Londres, 1938, chap. III.

وكذلك كان بروتستانتي من أصل روم أرثوذكس، خليل الخوري، هو الذي أسّس أوّل جريدة يومية سوريا «حديقة الأخبار»، في بيروت، سنة ١٨٥٧.

٦١. أنظر الجزء الأخير من الفصل الثالث عشر.

الطائفيّة للبروتستانت في الإمبراطورية العثمانية[٦٢]، الى تنشيط روح المنافسة لدى الإرساليّات الكاثوليكيّة.

*

في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣١، وصل إلى بيروت كل من الأب ريكادونا (Riccadonna) الإيطالي، والأب بلانشيه (Planchet) الفرنسي، والراهب هنز (Henze) الهانوفري، وكان الثلاثة من اليسوعيين[٦٣].

كان الحبر الأعظم بيّوس الثامن (Pie VIII) قد أعاد رهبانيتهم الى الوجود في عام ١٨١٤، ومنذ سنة ١٨١٦، اقترح بعض رجال الكنيسة الشرقيين الموجودين في روما، بعد أن دانوا بعنف تجاوزات المرسلين اللاتين، عودة اليسوعيين إلى المشرق لإصلاح الوضع[٦٤]، في ذلك الوقت لم يكن من الممكن الاستجابة إلى هذا الطلب. وبعد سنوات، أيقظ الخطر البروتستانتي القادم من الخارج رغبة البطاركة الشرقيين في تلقّي مزيد من الدعم الخارجي. وفي ما يتعلّق بالبعثة الرسولية الدائمة التي أنشأها الكرسي الرسولي في لبنان، كانت رئاستها لا توكل سوى الى أحبار من الدرجة الثانية يفتقدون السلطة الحقيقية. وفي الواقع، لم يتسنَّ البتّ بقضيّة الإرساليات الكاثوليكية بمعزل عن مصالح فرنسا إذ إنها كانت المسؤولة عن حماية المسيحيين إزاء الباب العالي، وتعتبر أن هذه المسؤوليّة هي إحدى المكوّنات الجوهريّة لنفوذها في الشرق. ولم يكن من الممكن أن يستغني الرهبان الذين أرسلتهم روما عن هذه الضمانة الفعّالة على الصعيدين القانوني والعملي. والحال أن الحكومة الفرنسيّة ـ منذ عودة النظام الملكي (Restauration)، وبالأخصّ في المرحلة الأخيرة من هذه الحقبة المسمّاة بملكيّة تمّوز (Monarchie de Juillet)* ـ تمنّت أن يكون اللعازاريون المصرّح

٦٢. TIBAWI: *op. cit.*, p. 109; R.H. DAVISON: *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, Princeton, 1963, p. 122-123.

إلاّ أن الطائفة البروتستانتية ظلّت هامشية في الأراضي السورية-اللبنانية إلى درجة أن المهتدين إليها ممن أصبحوا من المشاهير، كثيراً ما تطالب بهم اليوم طوائفهم الأصلية.

٦٣. (م ش) مخطوطة أبوجي:

«Les nouvelles missions de la Compagnie de Jésus en Syrie», F.7.

٦٤. ب. سعد ون. و. الخازن: مصدر سبق ذكره، ١، ص ٦١٧-٦٢٧. أخذا، على وجه الخصوص، على المبشّرين محاولتهم فرض الطقوس اللاتينية على حساب الطقوس الشرقية.

* أنظر الفصل الثالث، هامش المترجم.

لرهبانيتهم في فرنسا والتابعون لمدير فرنسي، هم وحدهم المكلّفون بتقديم الأطر المناسبة لإحياء نشاط الإرساليات. لم يؤخذ بهذا الرأي في روما، إذ إن غريغوريوس السادس عشر (Grégoire XVI)، الحبر الأعظم المنتخب في ٢ شباط/فبراير ١٨٣١، والذي كان قد اهتمّ بالإرساليات بحكم منصبه كمدبّر رسولي لدى مجمع التبشير، بدا منشغلاً بالدفاع عن الكنيسة أكثر من انشغاله بشروق دولة ليبرالية؛ فوجد في مساعي مطران الروم الكاثوليك مكسيموس مظلوم ـ المناور من الدرجة الأولى والمتعدّد الصلات بأوساط الكنيسة في روما والذي طلب رهباناً من اليسوعيين لإدارة مدرسة إكليريكية تابعة لطائفته ـ، فرصة وذريعة لإرسال ثلاثة رهبان يسوعيين إلى جبل لبنان[٦٥]. وقد وصلوا على غفلة ولقوا استقبالاً بارداً في قنصليّة فرنسا في بيروت[٦٦].

إقتادهم مكسيموس مظلوم إلى قرية عين تراز المنزوية غير البعيدة عن دير مار الياس للروم الكاثوليك في رشميّا، في المقاطعات المختلطة (اللوحة ١٩، ٢). وقد تبيّن بسرعة للرهبان أن المطران الذي أثار شكوكهم حتى قبل مغادرتهم ليفورنو، كان يبغي عزلهم عن المسيحيين الآخرين، واستخدامهم فقط لتحقيق طموحاته الشخصيّة فقط في طائفة كانت الخصومات الداخلية فيها حادة للغاية[٦٧]. لم يكن هذا هدفهم؛ وها هم يُسْتَقبلون بحفاوة من قبل البطريرك الماروني في كسروان، ويلبّون الدعوة لزيارة معسكر ابراهيم باشا أمام عكّا المحاصرة، ويذهبون إلى بعلبك، ويطوفون سلسلة الجبال الشرقية، ويزورون دمشق ويُعْتَقَلون فيها وتنهال عليهم الشتائم وتُبْتَزّ أموالهم[٦٨]. خلال هذه الرحلات، قدّروا [حجم] «الخطر» الدرزي في المقاطعات

---

٦٥. (م ش) مخطوطة أبوجي:
«Les nouvelles missions de la Compagnie de Jésus en Syrie», F. 8.

٦٦. (م ش) مخطوطة أبوجي: من الأب ريكادونا إلى الأب الرئيس.
Sommaire des Archives du Gesù, P. RICCADONNA au P. Général. عين تراز، ٢٥ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٣١، الورقة ٣١٢. وفي المقابل لقوا إستقبالاً حسناً من قبل قنصل سردينيا.

٦٧. المصدر نفسه، من الأب ريكادونا إلى الأب الرئيس، ليفورنو، أيلول/سبتمبر ١٨٣١، الورقة ٣١٨؛ عين تراز، ١٥ آب/أغسطس و٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٣٢، الورقة ٣٢٠؛ ١٠ كانون الثاني/يناير و٢٢، ٢٤ و٢٦ آذار/مارس، و١١ نيسان/أبريل ١٨٣٣، الورقة ٣٢١، إلخ. كانت الشكاوي على مكسيموس مظلوم واستنكار أفعاله تشكّل لازمة تقريباً في كلّ الرسائل المؤرخة من تلك الفترة.

٦٨. من الأب ريكادونا إلى الأب الرئيس، عين تراز، ١١ أيار/مايو ١٨٣٢، الورقة ٣١٣؛ وإلى السيد فيليتشي (Filicchi) في ليفورنو، ٢٠ آب/أغسطس ١٨٣٢؛ إلى الأب المدير العام، ١٥ آب/أغسطس، ١٨٣٢، الورقة ٣٢٠.

المختلطة و[مدى] «عنف» المسلمين في المدن؛ وأدركوا تبعاً لذلك ضرورة اعتمادهم على المحاور المسيحيّة وعلى الطائفة المارونية ـ وفيها بالتحديد لم يتمكّن القس البروتستانت من ترسيخ وجودهم. وغادروا عين تراز بعد انتخاب مكسيموس مظلوم على رأس البطريركية الملكيّة في نيسان/ابريل ١٨٣٣ الذي أثار جدلاً كبيراً، وقصدوا بكفيّا الواقعة شمالي المتن، للإقامة فيها حيث قدّم لهم الأمير حيدر مقرّاً، ثم ذهبوا إلى المعلّقة الواقعة في ضواحي زحلة وبنوا فيها داراً كلّفهم ٣٠٠٠ قرش وهو المبلغ الذي كان الأمير بشير الثاني شهاب قد وهبهم إياه لهذا الغرض[٦٩].

كان الأعيان المرموقون يقصدونهم ليس لمجرّد أنهم من كبار الموفدين من الكرسي الرسولي ولكن أيضاً بسبب المعلومات الطبية التي تميّز بها الراهب هنز الذي سبق أن مارس مهنة التمريض. كان الجبل، كسائر بلاد الشرق، يفتقد الأطبّاء الأكفّاء. وكان المبشّرون الأميركيون قد أبدوا أسفاً لهذا الوضع منذ وصولهم، وأشاروا إلى أن بعض الأوروبيين الذين استغلّوا هذا النقص بتقديم أنفسهم كأطبّاء لم يكونوا سوى «متشرّدين بلا مبدأ»؛ ووصفهم اليسوعيون بـ«الدجّالين الماسونيين»[٧٠]... إنتشرت سمعة الراهب هنز تدريجياً بعد أن نجح في علاج

٦٩. المصدر نفسه، من الأب ريكادونا إلى الأب الرئيس، عين تراز، ٢٦ أيار/مايو، ١ آب/أغسطس ١٨٣٣، الورقة ٣٢٢؛ آب/أغسطس ١٨٣٣، الورقة ٣٢٣؛ زحلة، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣، الورقة ٣٢٤؛ عين تراز، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٨٣٤، الورقة ٣٢٥.

٧٠. لكلّ أسلوبه الخاص: هناك أسلوب البروتستانت، رسالة القس فيسك (Fisk)، وكينغ (King)، وبيرد (Bird)، وغوديل (Goodel)، بتاريخ ٢٤ أيار/مايو: TIBAWI: *op. cit.*, p. 34
وأسلوب اليسوعيين، رسالة الأب ريكادونا، زحلة ٣ أيلول/سبتمبر ١٨٣٤. هذه صورة عن إثنين من المغامرين. الأوّل (أحد الذين يقصدهم الأب ريكادونا) يدعى أوغست أوبان (Auguste Aubin)، وهو من مواليد طولون عام ١٧٨٧، وصل إلى الأساكل سنة ١٨١٦، وقام بمضاربات خاسرة سنة ١٨٢٤ تقريباً، وأصبح في وقت لاحق طبيب الأمير بشير الثاني، وعمل، وهو في هذه الوظيفة، مخبراً لصالح هـ. غي (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر، الورقة ٤٧، لائحة الفرنسيين المقيمين في دائرة عكا بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٨٣١؛ أنظر الفصل العاشر، الهامش ١٨). ويدعى الثاني جوزيف بريمون (Joseph Brémond)؛ أوقف بتهمة القتل في بيروت وفرّ من السجن القنصلي سنة ١٨٤٣، وحكمت عليه محكمة إيكس (Aix) بالإعدام غيابياً عام ١٨٤٦؛ مارس الطبّ في سوريا وبلاد ما بين النهرين؛ شغّلته الحكومة التركية بإعتباره طبيباً، وتمّ توقيفه في الإسكندرون عام ١٨٥٤ بينما كان في طريقه إلى القسطنطينية؛ ثم نُقِلَ إلى إيكس حيث حكم عليه بالأشغال الشاقة وتمّ نفيه إلى كايين (Cayenne). حصل على تخفيف للعقوبة؛ ومرّ بمدينة سالم في الولايات المتحدة، ثم عاد ليقيم في بيروت كبائع للخردوات عام ١٨٦٣ (م ق ع، بيروت، المحفظة ٥٠، ١٨٥٤، ملفّ «سلطات فرنسية»؛ ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٤٢٣ و٤٣١).

الأمير بشير الثاني وابنه، وأعطي مقابل معروفه «صدقة كبيرة»، وجلب التقدير لليسوعيين، وقدم الناس من جميع الأنحاء لاستشارته. لقد كشف هذا الشغف عن احتياجات البشر وأوحى بالنهج المفروض اتباعه. وقد شدّد الأب ريكادونا وبإلحاح، في خطاب موجّه إلى رئيسه، على [استخدام] الطبّ كوسيلة للوصول إلى الجماهير. فأرسلوا له الأدوية، وفي عام ١٨٣٤، ألحقوا به مبشّراً يسوعياً آخراً هو الأب استيف (Estève) الذي باشر العمل على الفور «بصفته طبيباً»[٧١].

واصل اليسوعيون نشاطهم لمدّة عشرين عاماً بدعم من مجمع التبشير، رغم عداء السلطات الفرنسية التي كانت من جهتها تساعد اللعازاريين. وتبيّن منذ البداية أن الصراع الداخلي الفرنسي والجدال بين باريس وروما قد انتقلا إلى أرض غريبة كانت الغالبية العظمى من المسيحيّين فيها تخضع في آن واحد لسلطة روما ولحماية فرنسا. وكثيراً ما اتّسمت هذه الخصومات بأقصى درجات الدناءة التي شكّلت البيئة المشرقية على الدوام مُسْتَنْبَتاً لها. غير أن حجم المراسلات التي خصّصت للمسألة كان ضخماً ودلّ على الأهميّة التي أحيطت بها آنذاك. وبالفعل، كانت عمليّة ترسيخ الأسس البشريّة والمعنويّة للنفوذ الفرنسي مهدّدة في الوقت الذي كان فيه شرقي حوض البحر الأبيض المتوسّط يعود إلى صدارة الأحداث الدولية ويصبح أرضيّة التسابق الجديد بين الدول الأوروبية. أما الكرسي الرسولي فكان عليه أن يواجه بدوره التحوّلات الجارية، فأوكل، وفقاً لأهدافه العامة، للرهبانية الأكثر ثقافة وأمانة مهمّة ضمان إخلاص طوائف الشرق الكاثوليكية لروما. ولما استجاب اليسوعيون لهذه المهمّة، شرعوا في تدعيم البنية الكنسية للطوائف المذكورة وفي تعميق معرفتها بغية تمكينها

٧١. م ش، مخطوطة أبوجي: Sommaire des Archives du Gesù؛ من الأب ريكادونا إلى الأب الرئيس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣١، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣١، ٢٨ شباط/فبراير ١٨٣٢، ١٠ شباط/فبراير ١٨٣٢، ٢٢ حزيران/يونيو ١٨٣٢، ١٥ آب/أغسطس ١٨٣٢، ٢٦ أيار/مايو ١٨٣٣، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣، ٣٠ حزيران/يونيو ١٨٣٤. (حتى أن الأب ريكادونا كان يخطّط لإرسال بعثة إرسالية إلى «جزيرة العرب» لجذب «الكفّار» من خلال تقديم الخدمات الطبيّة). وبالإضافة إلى ذلك، كانت تسود حالة دائمة من الخوف من الأمراض الوبائية، لاسيما في مناطق الساحل وفي المدن والسهول الداخلية؛ عند وصول اليسوعيين، كان يعلن عن مناطق تفشّى فيها مرض الكوليرا في سوريا بعد مرور قافلة [الحجاج] إلى مكّة، كما أن الطاعون كان قد ظهر في بيروت في العامين ١٨٣١ و١٨٣٢. وفي عام ١٨٣٤، بدأ ترتيب التنظيم الصحّي لمرفأ بيروت (ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر[٣]، الورقتان ١٢٤ و١٥٤، برقيتا هنري غي، ١٥ أيلول/سبتمبر و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣٤). أنظر الفصل الرابع.

من إثبات وجودها وتوسيع رقعته في إمبراطوريّة إسلاميّة داهمتها المصاعب من جهة، ومن جهة أخرى، من حماية نفسها ضدّ الأفكار التي تدينها الكنيسة (والمنتشرة في] أوروبا «المصابة» بالحريّة.

لقد تأكّد الفرق بين هذين المسلكين السياسيين والفكريين بفعل الخلاف الظاهر منذ البداية، وبفعل تدخّل الرأي العام والرأي البرلماني الفرنسيين في شؤون الشرق[٧٢]؛ ولكنه لم ينه القواسم المشتركة بين المصالح الفرنسية والمصالح الكاثوليكية في هذه الأقطار. وبالتالي فقد تغلّب التعقّل عامة، عند الطرفين، على إرادة تفغير الموقف رغم تفاقم مشاعر السخط أحياناً. تناولت النقاشات الأولى المراكز التي شغلها اليسوعيون في الماضي في عينطورة، وزغرتا، وإهدن؛ كان حقّ الإنتفاع بها قد آل إلى اللعازاريين، إلا أن اليسوعيين الجدد أبدوا أيضاً إهتمامهم بهذه الممتلكات ثم تركوا البطريرك الماروني يطالب بتخصيصها له مما عرقل مساعي خصومهم[٧٣]. دافعت الحكومة الفرنسية بشدّة عن موقف اللعازاريين[٧٤]. ثم ظهرت خلافات أعمق أثر أزمة سنة ١٨٤٠. فبينما كان اللعازاريون، ولاسيما الأب لوروا (P. Leroy)، يخدمون السياسة الفرنسية بإخلاص بمحاولتهم تهدئة الجبليين المتمرّدين على السيطرة المصريّة، قام الأب ريلو (P. Ryllo) اليسوعي، وهو من أصل بولوني، بتشجيع عصيانهم مستنداً في ذلك على خصوم فرنسا[٧٥]. منذ تعيينه

٧٢. أنظر الفصل الثاني عشر.

٧٣. م ش، مخطوطة أبوجي: Sommaire des Archives du Gesù؛ رسائل بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ١٨٣٢، آذار/مارس ١٨٣٣، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٨٣٤، ١٠ شباط/فبراير ١٨٣٥. وكذلك المراسلة لعدّة سنوات في (م ق ع) بيروت.

٧٤. كتب تير (Thiers): «لقد قلنا للحكومة البابويّة نفسها... ان مؤسسات عينطورة وزغرتا وإهدن، لكونها في عداد المؤسسات التي انتقل حقّ التمتّع بها إلى اللعازاريين بدلاً من اليسوعيين بموجب ترتيب شكلي تمّ الإتفاق عليه بين فرنسا والكرسي الرسولي الذي أقرّه بإصدار مرسوم بابوي صريح؛ وتمّ البتّ في هذا الموضوع منذ زمن طويل ولا عودة عنه. أمّا أنت يا سيّدي، فعليك أن تشرح ذلك في كلّ مناسبة للموارنة واللعازاريين نفسهم الذين لا يحقّ لهم التصرّف في أي جزء من ممتلكات الإرسالية دون موافقة حكومة الملك»؛ (ش خ) المراسلة السياسية، بيروت، ١، برقية تير إلى جوانان (Jouannin)، مدير قنصليّة فرنسا في بيروت، باريس، ١ آذار/مارس ١٨٤٠. هذا لم يمنع وكيل البطريرك الماروني الأب مراد من متابعة مساعيه في روما؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظة ٢٩، ١٨٤١، برقية لاتور-موبور (Latour-Maubourg) سفير في روما إلى القنصل دي ميلواز، روما، ٢ آذار/مارس ١٨٤١.

٧٥. أنظر الفصل الثاني عشر، الهامش ١١ ـ وكان إندفاع الأب ريلّو المبالغ فيه، والذي اشتكت منه بشدّة =

على رأس وزارة الشؤون الخارجيّة، جدّد غيزو أوامره القاضية بالتعامل بصرامة وحكمة مع اليسوعيين[٧٦]. في ذلك الوقت، كان هؤلاء يسعون للإفادة من الظرف الملائم لبناء مدرسة ثانوية في بيروت؛ ولكنهم لم يحصلوا على أي إذن رسمي في هذا الصدد مما وضعهم بعد حين في مواجهة عداء المسلمين، وتوسّلوا إلى القسطنطينية دون جدوى، مطالبين بإصدار فرمان يمنحهم المسوّغ القانوني[٧٧] لمشروعهم الذي تباطأ؛ ولما كانوا محرومين من دعم فرنسا، أولوا أذناً صاغية لعروض ممثّل النمسا الذي كان يحاول كسب النفوذ وسط الجماعات الكاثوليكيّة[٧٨]. أدرك الجانب الفرنسي هذا الخطر، وإذ تبيّن للقنصل بوريه أن اللعازاريين لا يمكنهم القيام وحدهم «بالمهمّة الحضاريّة»، إستخلص من مبادرات اليسوعيين العبرة التالية التي شرحها في رسالة رسميّة موجّهة إلى غيزو: «إن مصالحنا هنا مرتبطة إلى هذه الدرجة البالغة بكلّ من يمكنه الإتيان ببذور حضاريّة، وطالما لا تُظهِر اليد التي ستنثرها عداوة مباشرة، سيكون حجم الإيجابيات دائماً أكبر من حجم السلبيّات... **ليس السؤال هو ما إذا كان اليسوعيون سيبقون، وإنما أين سيبقون وكيف**[٧٩]. لقد

= السلطات الفرنسية في عام ١٨٤٠ ثم ١٨٤١، قد أحرج اليسوعيين الآخرين؛ م ش، مخطوطة أبوجي، الورقتان ٣٣١ و٣٣٧. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقية دي ميلواز، ٦ تموز/يوليو ١٨٤١.

٧٦. المصدر نفسه، برقية غيزو إلى دي ميلواز، باريس، ٢٤ شباط/فبراير ١٨٤١.

٧٧. م ش، مخطوطة أبوجي: Sommaire des Archives du Gesù؛ رسائل من الأب بلانشيه (Planchet) إلى الأب الرئيس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٨٤١، ١٥ كانون الثاني/يناير، ٨ نيسان/أبريل، ٢٧ نيسان/أبريل، ٥ و٢٧ أيار/مايو، ٨ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٨٤٢، ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٤٣، رسائل الأب ريكادونا إلى الأب الرئيس، ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤٢، ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٤٣. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٣٨٣، برقية بوريه، ١١ أيار/مايو ١٨٤٢.

٧٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٨، ١٨٤١، برقيات بوريه، ١٩ آب/أغسطس و٨ أيلول/سبتمبر ١٨٤١؛ وبرقية ١١ أيار/مايو ١٨٤٢ المشار إليها في الهامش السابق؛ م ش، مخطوطة أبو جيت رسالة الأب بلانشيه إلى الأب الرئيس، ١٠ تموز/يوليو ١٨٤٣.
RABBATH: *Documents...*, II, p. 131.

٧٩. ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٣، الورقة ٤٣٨، برقية بوريه، ١٢ تموز/يوليو ١٨٤٢.
تجدر هنا مقارنة وجهة نظر بوريه الكاثوليكي من أسرة برلمانية وغاليكانية قديمة بوجهة النظر التي عرضها لويس فيليب على السفير البابوي حول الشؤون الفرنسيّة: «لا تخطئ التقدير، لن أخاطر بتاجي من أجل اليسوعيين؛ انه يمثّل مصالح أكبر من مصالحهم. وديوانكم لا يفهم قطّ في شؤون هذه البلاد ولا يعرف الطرق الحقيقيّة لخدمة الدين»؛ إقتباس من:
S. CHARLÉTY dans E. LAVISSE: *Histoire de la France contemporaine*, t. V, p. 344.

أحسن اليسوعيون أيضاً بإبداء تسامح تكتيكي مماثل، غير أن ذلك لم يلغ الشك المتبادل؛ وقد تمّ إلحاق إرسالية اليسوعيين في سوريا بإقليمهم في ليون سنة ١٨٤٣، في جوّ مبهم[٨٠].

كانت النتائج تبرهن عن صحّة تقديرات بوريه. فحتى الثلاثينات من القرن التّاسع عشر، لم تنعم سوى ثلاث مدارس ذات المستوى الرديء للغاية ويديرها الكبّوشيّون، بحماية فرنسا، في لبنان وبيروت[٨١]. في ذلك الوقت، كانت اللغة الإيطالية هي الأكثر انتشاراً في الأساكل بين سائر اللغات الأوروبية. ومنذ سنة ١٨٤٤، أصبح اللعازاريون يشرفون على ما يقارب ستّين تلميذاً في مدرستهم في عينطورة، بينما تتراوح عدد تلاميذ اليسوعيين بين ٢٩٠ و٣٠٠، موزّعين على مدرسهم في بكفيا وزحلة وبيروت، ومدرستهم الإكليريكية الجديدة في غزير[٨٢]. وفي تلك المؤسسات، كانت اللغة الفرنسيّة تدرّس إلى جانب اللغة العربية، والإيطالية أيضاً. وتجدّدت المنافسة بين اللعازاريين واليسوعيين في المنجزات وسجلّ اليسوعيون تقدّماً واضحاً في هذا المجال.

كان اللعازاريون قد حدّدوا هدفاً عملياً للمدرسة التي افتتحوها سنة ١٨٣٤ في عينطورة، ألا وهو تعليم الأحداث الفرنسيين المقيمين في سوريا و«أبناء الموارنة الذين يعدّون أنفسهم لمهنة الصيرفة والسمسرة، وأمانة المخازن ووظائف التجارة،

٨٠. م ش، مخطوطة أبوجي، الورقتان ٣٣٨-٣٣٩، رسائل الأب بلانشيه إلى الأب الرئيس؛ بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٨٤٢، كان يشرح له على وجه التحديد، دواعي الإبقاء على الحماية الفرنسية. في تلك الفترة كان اليسوعيون يتباحثون أيضاً مع اللعازاريين. إلّا أن الأب بلانشيه كتب بتاريخ ٢ أيار/مايو ١٨٤٤، أنه على استعداد لوضع نفسه تحت حماية النمسا، وبتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٤٤، أنه لا داعي لأخذ بعين الإعتبار شروط الحكومة الفرنسية الخاصة بمؤسساتهم إذ إن تلك الحكومة لا تدعم المؤسسات المذكورة رغم التعاطف الشخصي الذي كان يبديه معها آنذاك القنصل بوجاد (المصدر نفسه، الورقة ٣٤١)؛ وقد روى بوريه من جهته، في كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٦، أن الأب بلانشيه أجابه قائلاً أن «لديه ثلاث جنسيات: انه يسوعي في المقام الأوّل، ثم كاهن، ثم من الرعايا الفرنسيين»، وأضاف بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٨٤٧ أن «الآباء المحترمين يريدون إيجاد نفوذ خاص بهم هنا... نفوذ سياسي وديني»، وأنه من الأسهل مواجهة الكولونيل روز من مواجهة اليسوعيين؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، ٥، الورقتان ٢٥٢ و٢٦١.

٨١. كان الكبّوشيون يملكون مدارس في بيروت، وصاليما، وعبيه.

٨٢. (م م ع، و خ) ١٩٥/ ٢٥٠، «لائحة بالأديرة اللاتينية، والثانويّات والمدارس الموضوعة تحت الحماية الفرنسيّة في جبل لبنان وبيروت»، مرفقة ببرقيّة مور، بيروت، ٤ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٤٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٤، ١٨٤٤، برقيّة بوجاد، ٢٧ حزيران/يونيو ١٨٤٤.

ومهنة الترجمان»[83]. وابتداء من سنة ١٨٤١، أصبحوا قادرين على التفاخر باتّساع الرقعة الجغرافيّة لدعوتهم وبتشغيل عدد من تلاميذهم السابقين في الدوائر الدبلوماسية والقنصليّات في بيروت[84]. وقد سعت الحكومة الفرنسية الى تعزيز قوّتهم في وجه اليسوعيين، وقرّرت تجديد مساعدتها[85] لهم على شكل معونة سنويّة تتضمّن ١٢ منحة تبلغ قيمة كلّ منها ٤٠٠ فرنك. وقد حدّد غيزو هدفاً أكبر [للمبادرة] واعتبرها «من أنجح السبل لتثبيت نفوذنا المشروع في لبنان إذ إننا نعمّق الشعور بحماية فرنسا من خلال هذا المعروف الإضافي الذي يضع التعليم في متناول أسر الجبل الكبرى. وهو معروف حقيقي ومثمر لأن منفعته ستعود بشكل طبيعي على الأهالي أجمعين. فالغرض منه هو المساعدة على منحهم قادة إنسانيين ومتنوّرين[86]. وأوضح غيزو أن المنح مخصّصة في المقام الأوّل لأبناء المشايخ والأمراء الموارنة. وتأتي أسماء آل شهاب، والخازن، وحبيش، والدحداح، والخوري، وتابت، على رأس المتفعين منها[87]... وهنا أيضاً، بدت مفاهيم غيزو كإسقاط للتجربة الفرنسيّة الجارية آنذاك

٨٣. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ١ مكرّر[3]، الورقتان ١٣٠ـ ١٣١، برقيّة هـ. غي، ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٣٤. «يوجد فرنسيون كثيرون في سوريا يكادون لا يعرفون لغتهم، وذلك بسبب غياب الرهبان القادمين من الوطن الذين كانوا وحدهم يديرون المدارس في الأساكل ويعفون أرباب الأسر من نفقة لم يسعهم تحمّلها فيما لو أرسلوا أطفالهم إلى فرنسا... ومركزهم في باريس، هو الذي يوفّر الأساتذة لمدرسة عينطورة الثانوية، وسيدرّسون فيها المواد العلميّة نفسها التي تدرّس في غلاطة».

٨٤. المصدر نفسه، بيروت، ٣، الورقة ١٠٣، برقية دي ميلواز، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٨٤١. كان عشرة من بين تلاميذ ثانوية عينطورة قادمين من بيروت، و٧ من الإسكندرية، و٤ من بغداد، و٥ من دمشق، و٣ من قبرص، و٣ من حلب، والباقون من المناطق المجاورة. وعلاوة على ذلك، أشار القنصل إلى أن «إرسالية اللعازاريين صرفت حتى الآن ١٥٠٠٠٠ قرش على هذه المؤسسة، علماً بأن القسط السنوي للطلاب الداخليين كان يبلغ ١٥٠٠ قرش». وكانت جمعية نشر الإيمان في ليون قد ساعدتها بمبلغ ٥٠٠٠ فرنك في عام ١٨٤٩ حسبما جاء في: *Annales de la Propagation de la Foi*.

٨٥. في عام ١٨٣٥ تمّت الموافقة على منحة قدرها ألف فرنك؛ (م ق ع)، بيروت، المحفظة ١٨، ١٨٣٥، ملفّ «تجاري»، برقيّة وزير الشؤون الخارجيّة، باريس ٢٧ شباط/فبراير ١٨٣٥. كانت الحكومة الفرنسيّة آنذاك تحلّ محلّ غرفة تجارة مرسيليا فيما يتعلّق بالمساعدة المالية الخاصة بالمؤسسة الدينية في بلاد «المشرق والبربر»؛ المصدر نفسه، المحفظة ٢٣، ١٨٣٩، والمحفظة ٣٠، ١٨٤٢، رسائل غرفة التجارة في مرسيليا، ٢٨ شباط/فبراير ١٨٣٨ و٥ تموز/يوليو ١٨٤٢؛ أنظر الفصل الثالث عشر.

٨٦. المصدر نفسه، المحفظة ٣٠، ١٨٤٢، ملفّ «سياسة».

٨٧. المصدر نفسه، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملفّ «رهبان»، «حائز منحة حكومة الملك في معهد عينطورة للعام ١٨٤٥ـ ١٨٤٦».

على واقع الشرق. كان الأمر يتعلّق بإعداد «قادة إنسانيين ومتنوّرين» عن طريق التعليم المستحدث بين أبناء أسر الأعيان المارونية التي كانت فرنسا على علاقة قديمة بها، أي بإعداد نخبة قادرة على فهم السياسة الجديدة ثم على تنفيذها وفقاً للمصالح المسيحيّة والفرنسيّة. لقد أعطى هذا النهج فرصة لأعيان الموارنة للتكيّف مع النظام الجديد مستوحين النموذج الفرنسي. وهو بالتالي لم يتعارض مع السياسة التي اتّبعها ممثّلو فرنسا في السنوات اللاحقة والتي استهدفت المقاطعجيّة مبتغية تدمير سلطة الأسر الدرزية الكبرى، ومن ثم سلطة الأسر المارونيّة الكبرى ذات المكانة المرتبطة بالنظام القديم[٨٨].

غير أن اليسوعيين قد أظهروا في جميع المجالات قدرة خارقة على التدّخل لدى الجماعات المسيحية وعلى تحديد أهدافهم بالتتابع على ضوء مبادراتهم[٨٩]. وضمنوا لأنفسهم دعم الشخصيّات والأسر النافذة، واستفادوا من تعيين الأمير حيدر أبي اللمع، ولي نعمتهم في بكفيا، لمنصب القائمقاميّة المسيحيّة[٩٠]. وتدخّلوا في شؤون الكنيسة المارونيّة[٩١]، ولاقوا من الأهالي علامات الإحترام نفسها، لاسيما تقبيل اليد، المخصّصة للإكليروس الشرقي[٩٢]، وأطلقوا لحاهم مثله، وفي بعض الأحيان، لبسوا العمّة. واختلفوا مجدّداً مع اللعازاريين حول إقامة مقرّ للراهبات الأوروبيات في بيروت والجبل؛ ومرّة أخرى أدّى هذا التنافس إلى ازدياد عدد المؤسسات المختصّة

---

٨٨. أنظر الفصل الثاني عشر.

٨٩. تحدّدت خطوط السير انطلاقاً من تجارب رهبانيّة اليسوعيين ومبادئها العامة. في عام ١٨٣٣، كتب الأب ريكادونا أن راهب الإرسالية لا يحتاج إلاّ القليل من العلم، إلاّ أن عليه أن يكون ذو ملكات عريقة وأن يعرف اللغة العربية (م ش، مخطوطة أبوجي، الورقة ٣١٤). ولقد تفوّق بسرعة مفهوم أكثر تربويّة، دافع عنه على وجه الخصوص الأبّان بلانشيه وإستيف (Estève). وقد أبدى اليسوعيّون بعض السذاجة في عام ١٨٣٨ عندما باشروا بتعميد الدروز الذين لم يروا في ذلك سوى وسيلة للتهرّب من التجنيد الإجباري؛ إلاّ أن إبراهيم باشا سيطر على الموقف بتجنيد «المهتدين» الجدد (المصدر نفسه، الورقة ٣١٦).

٩٠. المصدر نفسه، الورقة ٣٣٩. بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٨٤٣. كتب الأب بلانشيه إلى الأب الرئيس قائلاً أنه يهدف إلى كسب الوالي التركي ولذلك سيعطي دروساً في اللغة الفرنسية لإبنه. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «سياسة»، برقيّة القنصل العام دو لساردا، ٤ كانون الثاني/يناير ١٨٥١، الذي أخذ عليهم التسلّل «إلى داخل أسر الأمراء والمشايخ من خلال تلامذتهم».

٩١. أنظر الفصل الثاني عشر.

٩٢. م ش، مخطوطة أبوجي، الورقة ٣٢٠.

بعلاج المرضى وتعليم الفتيات[٩٣]. واشتكوا من عدم تلقّيهم مساعدة مالية كافية من طرف جمعيّة نشر الإيمان (Société pour la propagation de la foi) القائمة في ليون، غير أنّها توفّرت لهم عن طريق الموفد الرسولي المخلص لهم كلّ الإخلاص[٩٤]. وأثاروا حسد المبشّرين اللاتين الآخرين «بسبب ما يتمتّعون به من ثقافة ونفوذ»[٩٥]؛ وواجهتهم كل من العقليّة العشائريّة للرهبان الموارنة وتدخّل أسر الأعيان في شؤون الأديرة[٩٦]؛ إلّا أن وضعهم كان قد أصبح مهمّاً إلى حدّ عاد لا يسمح بالاستغناء

٩٣. راهبات القديس فنسان دو بول من جهة اللعازاريين، وراهبات القديس يوسف من جهة اليسوعيين. م ش، مخطوطة أبوجي، الورقة ٣٤٣، رسائل الأب بلانشيه إلى الأب الرئيس، ١٦ نيسان/أبريل و٢٦ أيلول/سبتمبر ١٨٤٦، و٧ كانون الثاني/يناير، و٦ نيسان/أبريل، و٦ حزيران/يونيو ١٨٤٧. ش خ، المراسلة التجارية، بيروت، ٥، الورقة ٢٥٢ و٣٥٣، برقيات بوريه، كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٦، و٢٦ تموز/يوليو و١١ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤٧. كان قنصل فرنسا العام يساند اللعازاريين، وسمح مجمع التبشير لراهبات القدّيس فنسان دو بول بالاستقرار في بيروت بدلاً من راهبات القديس يوسف.

٩٤. م ش، مخطوطة أبوجي، الورقة ٣٣٩. في رسالته المؤرّخة ٢٩ آذار/مارس ١٨٤٤، أشار الأب بلانشيه إلى أن مجلس ليون لم يحسم الأمر بعد فيما يتعلّق بتقديم مساعدة إستثائيّة لإقامة المدرسة الإكليريكيّة في غزير، وكان يعزو هذا المسلك للمعارضة الخفيّة من قِبَل الحكومة الفرنسيّة. وفي المقابل، قدّمت الرهبانيّة إعانة لهذه المؤسسة (من الأموال التي كانت تمنحها إيّاها جمعيّة ليون)، كما قدّم سيادة الموفد البابوي فيلارديل (Villardel) ٥٠٠ ٥ فرنك؛ المصدر نفسه، الورقة ٣٤١. وفيما يلي نعرض رأي قنصل فرنسا العام حول الموفد البابوي: «كان دائماً يتمّ اختيار موفد الكرسي الرسولي في سوريا من بين القوى الثانويّة، لغاية يسهل فهمها. إن سيادة موفد الكرسي الرسولي في سوريا، فيلارديل، الإسباني المولد والتابع للرهبانية الفرنسيسكانيّة، كاهن ممتاز، يوزّع كلّ ما يملكه على الفقراء. إلّا أنه محدود العقل، ودرجة ثقافته متدنيّة، ويشكّك بنفسه إلى حدّ جعله يعيش في أتمّ عزلة. يملك اليسوعيّون نفوذاً كبيراً عليه، وتدفعه نصائحهم إلى مبادرات كثيرة... وعرف عن سيادته فيلارديل عدم تقبّله للفرنسيين وعداته لحكومتنا»؛ (م ق ع) بيروت، الحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «سياسة»، برقيّة ليساردا، ٥ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٥٠.

٩٥. المصدر نفسه، برقيّة بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٨٥١.

٩٦. المصدر نفسه، برقيّات ليساردا، ٥ تشرين الأوّل/أكتوبر، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٠، و٤ كانون الثاني/يناير ١٨٥١. رفض الرهبان الموارنة المندوبون إلى المجمع الكنسي بغية إنتخاب المسؤولين عن أديرتهم، الإعتراف إلى الأب استيف (Estève) المكلّف بتثقيفهم. «لم يخفِ سيادة برنابو (Barnabo)» سكرتير مجمع التبشير «انزعاجه من عقليّة الرهبان [الموارنة] المضطربة ومن روحهم المشاغبة. وقد بلغ هياجهم هذه المرّة أيضاً حدّاً أدّى إلى تعليق [الأعمال] كافة». (رسالة سفير فرنسا في روما إلى السفير في القسطنطينيّة، روما، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٠). وبقرار من الكرسي الرسولي قام الموفد البابوي، دون استشارة أحد بتعيين راهب شاب شقيقه بقّال رئيساً للدير، بمقتضى خيار ربّما أملاه عليه اليسوعيّون، ممّا أثار سخطاً شديداً بين أسر الأعيان القديمة. أنظر بداية هذا الفصل.

عنهم. عند قدومهم إلى البلاد، وجدوا الشعب المسيحي غارقاً في «جهل مطبق»[97]. وأدركوا أكثر من غيرهم أن المرسلين الأوروبيين القليلي العدد بالضرورة لن يتمكّنوا من التأثير عليه إلّا من خلال تدريب الكوادر المحليّة لتصبح هي الإطار المطلوب له.

هكذا أنشأوا معهداً في بكفيّا لتأهيل المدرّسين اللبنانيين الذين حملوا اسم الرهبان الكسفاريين (Frères Xavériens)* وانطلقوا للتعليم تحت إشراف اليسوعيين في العديد من مدارس الجبل[98]. وبعد أن واجهوا المصاعب في مؤسّستهم في بيروت، باعهم الأمير عبدالله شهاب، سنة ١٨٤٤، داراً في غزير في كسروان بثمن زهيد وأقاموا فيه مدرسة إكليريكية لتخريج كهنة الإكليروس الشرقي[99].

وفي عام ١٨٦٠، استخلص الأب دو دماس (P. de Damas) العبرة من هذه التجربة، وكتب قائلاً:

«دون مدرسة إكليريكية لا وجود لإكليروس محلّي، ودون إكليروس محلّي لا مستقبل لإرساليات المشرق. لا شك أن إرسال المبشّرين الأوروبيين مفيد، وهو ضروري في وسط هذه الأمم الجاهلة والكسولة. إلّا أن المؤسسة ليست صلبة بما فيه الكفاية لأنها تفتقد جذوراً من ذات البلاد... والحجّة نفسها التي تشهد لصالح الإكليروس المحلّي تفرض أيضاً تأهيل المدرّسين من أهل البلد... يذهب المدرّس والمدرّسة العربيّان إلى القرية بمفردهما. إنهما عليمان باللغة ومتعوّدان المناخ، والتقاليد، والطعام، وبؤس البلد. ويكتفيان بمبلغ ١٠٠ فرنك لنفقتهما[100]... إذا كان الشرق سينتظر دائماً أن يرسل له الغرب مدرّسيه ومدرّساته، فسيفقد في ذاته عنصر الحياة الفكرية»[101].

---

٩٧. م ش، مخطوطة أبوجي، الورقة ٣١٤، رسالة الأب ريكادونا، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣.

* أنظر: لبنان، مباحث علميّة وإجتماعية... ص ٥٧٢ (المترجم).

٩٨. C. DE ROCHEMONTEIX: *Le Liban et l'expédition française en Syrie (1860-1861)*, Paris, 1921, p. 85-86.

٩٩. م ش، مخطوطة أبوجي، الورقة ٣٣٤، ٣٣٩ـ ٣٤١، واهتمّوا أيضاً منذ وقت مبكّر بأن يكون لهم مطبعة فيها حروف عربيّة؛ المصدر نفسه، الورقة ٣٣٨.

١٠٠. وعلى سبيل المقارنة، كان الراهب الكبّوشي الإيطالي راعي الأبرشية الفرنسيّة في بيروت يتلقّى راتباً قيمته ٦٠٠ فرنك في عام ١٨٤٧، وكان يطالب بزيادة راتبه مبرّراً مطلبه بتكاثر عدد الفرنسيين وبارتفاع ثمن ضرورات المعيشة؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٠، ١٨٤٧، ملفّ «رهبان»، رسالة بتاريخ ١١ أيار/ مايو ١٨٤٧. في عام ١٨٥٠، كان راهب الإرسالية الأميركي يتلقّى راتباً قيمته ١٠٠٠ دولار سنوياً؛ طيباوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

١٠١. (ش خ) تركيا، مذكّرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ ١٨٦٣، الورقة ٣٦٤، رسالة الأب دو دماس، وكيل إرسالية جبل لبنان، باريس ٨ آذار/مارس ١٨٦٠؛ الورقة ٣٦٥: «تستقبل المدرستان =

كما أشار إلى أن الأسر الأوروبية ترسل أطفالها إلى مدرسة غزير الإكليريكية لتلقى التربية فيها، وأن «الأمراء، والمشايخ، **والخواجات** [«سادة» (messieurs) البرجوازية المسيحية] طالبوا بدورهم بمثل هذا الامتياز لأبنائهم».



أعلن أحد المراقبين الانكليز، الكولونيل تشرشل (Churchill) الذي أقام في الجبل وكان منحازاً في الصراعات الداخليّة التي شهدها (زوّج بناته لشبّان من آل شهاب)، استنكاره للمؤامرة الإكليريكيّة الموجّهة ضدّ الدروز والمقاطعجيّة وللتواطؤ الفرنسي معها[١٠٢]. كان الإكليروس، من مركزه على رأس الطائفة المارونية، يتآمر على نظام إداري واجتماعي ينعم هو أيضاً بدعم من جماعة طائفيّة؛ هذه هي شهادة الكولونيل تشرشل التي بيّنت، بتحيّزها بالذات، توجّهات كبيرة سادت تلك الفترة.

وقد استمرّت الكنيسة المارونية التي كانت مهيّأة لذلك من قبل، في اكتساب الوسائل [التي مكّنتها من] تمثّل ما يأتي به الغرب؛ وكانت تفرزه، وتطبّعه وفقاً لعقليّة الطائفة ولاحتياجاتها. وبحكم [وجود] الكنيسة، لم يقتصر أثر النشاط الغربي على التجّار الذين باتوا يقفون عند مفصل نظامين اقتصاديين والذين كانوا يتّجهون في ذلك الوقت إلى تكوين طبقة، كما لم يتوقّف على إنتاج الشرانق أو على بعض قطاعات اليد العاملة الريفيّة، بل إنه دخل إلى صميم حياة طائفة بأكملها عبر المجال الروحاني، وكان في الوقت نفسه يشكّل ضماناتها السياسيّة والمادّية.

= الإكليريكتان، الصغيرة والكبيرة الشرقيّة، لتأهيل الاكليروس المحلّي والواقعتان في غزير. . . ، تلاميذ من جميع المذاهب ومن جميع القوميات. يستدعى إليهما شباب سوريا، ومصر، وفلسطين، وآسيا الصغرى، وأرمينيا الكبرى، وشمالي الإمبراطورية العثمانية ليصبحوا رهباناً جديرين بخدمة الدين. لا يفرض عليهم تغيير مذهبهم بل على العكس من ذلك يفرض عليهم التمسّك به لكي تأتي خدماتهم بمنفعة أكبر على مواطنيهم. وتدرّس فيهما مناهج المدارس الإكليريكيّة الصغيرة والكبيرة في فرنسا. يتمّ التعليم باللغة الفرنسية، إلاّ أنه تعطى فيهما دروس خاصة باللغات اليونانية والعربية والتركية والعبرية والسريانية، الضرورية للغاية في أقطار المشرق. وتُبْذَل الجهود أكثر من أي وقت مضى لتعليم الكهنة الشبّان تعليماً متيناً بغية تمكينهم من مكافحة الإنفصال اليوناني والنفوذ الموسكوبي، والبروتستانتية الانكليزية».

١٠٢. Ch. H. CHURCHILL: *The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule From 1840*, to 1860, Londres 1862.

أما المسلمون الذين بات وضعهم بعكس وضع الموارنة، فقد اتّسم ردّ فعلهم إزاء هذا الوضع بخصائص طائفتهم. سنة ١٨٤٥، في مدينة طرابلس التي أخذ نجمها يتوارى بسبب ما شهدته بيروت من نمو تجاري والمحاطة بمناطق مسيحيّة[١٠٣]، كان الرأي العام الإسلامي يميل لصالح الدروز؛ وكذلك، كان الدروز، الذين أضعفوا في جبل لبنان ذي الأغلبية المسيحيّة، يشعرون بقرابة روحية ومصلحيّة الى الأغلبية المسلمة في جميع أنحاء سوريا رغم تصنيفهم ضمن الهراطقة المشبوهين للغاية من وجهة نظر المسلمين السنّة. وسنة ١٨٤٩، وفي طرابلس أيضاً، حكم على رجل مسلم بالإعدام، تحت الضغط الشعبي، بعد اتّهامه بشتم النبي، وقطع رأسه أمام الجمهور؛ وبعد أسابيع، هاجم أشخاص مسلمون موكبين جنائزيّين للروم الأرثوذكس لأن الجثمان كان محمولاً على الأكتاف على طريقة الجنازات الإسلامية، بدلاً من حمله على ظهر الحمار؛ وقد أرسل الوالي وميق باشا فرقاً من المشاة ومدفعيّة الميدان إلى تلك المدينة لتلافي انتشار القلاقل الطائفيّة التي كانت تلحق الضرر بسلطة الدولة الماضية في طريق الإصلاحات وتدفع القوى الأوروبية إلى التدخّل[١٠٤]. وكانت رسائل الدوائر القنصلية تشير إلى ازدياد «التعصّب» لدى المسلمين وإلى الأخطار المحدّقة بالمسيحيين في حلب ودمشق وحماه واللاذقية وأضنه[١٠٥].

غير أن الإصلاحات العثمانيّة كانت ترمي أيضاً إلى التأقلم مع نظم ومناهج أوروبا وذلك بهدف صيانة الإمبراطورية المسلمة وجعلها تسترجع قوّتها. والحال أن هذه

---

١٠٣. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٣٦، ١٨٤٥، ملفّ «طرابلس»، برقيّة بامبينو، طرابلس، ٢٨ أيار/مايو ١٨٤٥. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٦، الورقة ٣٩٨، برقية ليساردا، ١١ آب/أغسطس ١٨٥٢: «لقد فقدت طرابلس أهميّتها، على غرار سائر الأساكل في سوريا، منذ أن احتكرت بيروت تجارة الساحل برّمته، فَوُجِدَتْ مدينة غارقة في بقايا نعيم الماضي التجاري ولكنّها ميتة ولا تجري فيها عمليّات التبادل التجاري إلاّ في حدود ما تحتاجه لاستهلاكها. وتوجد فيها بعض معامل الأقمشة التي تتمتّع بسمعة جيّدة والتي تُنقَل منتجاتها إلى الداخل وتباع في حماه وحمص. وتتكوّن صادراتها من الزيت والصوف والفاكهة».

١٠٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٣، ١٨٤٩، ملفّ «طرابلس الشام»، برقيات بتاريخ ٣١ آذار/مارس، و١٢ تموز/يوليو، و٢ آب/أغسطس، و٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٤٩.

١٠٥. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الأوراق ١٧٢-١٧٣، برقيّة بوريه، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٤٩. المصدر نفسه، حلب ٣١، الأوراق ١٨٧-١٩٠، برقية إي - دو ليسبس ٢٩ آب/أغسطس ١٨٤٩.

الإصلاحات كانت تمسّ التجمّعات التقليديّة والسادات المحليّة باسم مبادئ غربية تماماً عن عقليّات الأهالي المسلمين وعن تجربتهم الاجتماعية، ولم ينالوا منها سوى عبء التدخّل المباشر للحكم المركزي، والجباية، والتجنيد الإجباري، في حين وعدت المسيحيين بوضعيّة متساوية مما كان يجافي بشدّة الفقه والمشاعر الإسلامية؛ وقد استجمع الإسلام الضمائر والوجدان، دفاعاً عن مفهومه للكينونة، لمواجهة أخطار الحاضر والمستقبل غير المأمون[١٠٦].

وبالفعل، فقد حلّت الإصلاحات في وقت أصبح فيه واقع الحياة اليوميّة هشّاً للغاية من جرّاء التحوّلات الاقتصاديّة[١٠٧]، وتزامنت مع تعدّد الدعم الأوروبي للمسيحيين الذي بات واضحاً أكثر فأكثر، وبلورت أشكال المعارضة. والحال أن الدولة العثمانية كانت ضعيفة رغم استبداديّتها؛ وقد تركت الإبتكارات الجديدة، بتطبيقاتها الخاطئة، إمتيازات مكتسبة؛ وكانت مهمّة كبح مظاهر السخط، يصعب تنفيذها على جنود غير مدرّبين بما فيه الكفاية، وبأعداد قليلة للغاية، ومطالبين أيضاً بمواجهة البدو. وبدا الموظفون الأتراك أنفسهم أكثر تمسّكاً بالتقاليد الإسلاميّة من أن يكونوا مهيّئين لفهم نظريّة وآليّة الإصلاحات المستوحاة من الأنظمة الغربيّة؛ وقد حاولوا الاستفادة من **التنظيمات** للحدّ من تطاول القناصل الأوروبيين، وتوافق حرصهم على حماية سلامة الإمبراطوريّة إلى حدّ كبير مع كلّ من تحفّظات أوساط المحافظين في القسطنطينية والعداء الشعبي «للكفّار». وحيث كانوا يفتقدون في الغالب إمكانيّات التصرّف والكفاءة، فإنهم ظلّوا يحكمون وفقاً لقوانين اللعبة القديمة، مستندين بالتعاقب على الأطراف المتناقضة. هذا وقد استدعت حركات العصيان المتواصلة اتّخاذ إجراءات أكثر عنفاً.

سنة ١٨٥٠، أمرت الحكومة العثمانية ببدء التجنيد بالقرعة في سوريا ـ رجل سليم من بين أحد عشر رجلاً ـ للمسلمين، من السنّة ومن المذاهب الأخرى، الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٥ سنة[١٠٨]. وفي شهر أيلول/سبتمبر، عقد دروز لبنان الذين

١٠٦. وقد سبق أن شكّلت الوهابيّة التطهّرية التي خضعت سوريا لضغطها في بداية القرن التاسع عشر نموذجاً لذلك؛ أنظر: H. LAOUST: *Les Schismes...*, p. 321-332.

١٠٧. أنظر الفصل الثالث عشر.

١٠٨. M. MA'OZ: *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861*, Oxford, 1968, p. 82؛ وبالإضافة إلى ذلك كان يرتكز التجنيد الإجباري على إحصاءات موجزة وغير كاملة.

سبق وعارضوا عمليّات المساحة مما فرض توقّفها[١٠٩]، اجتماعات سريّة مع الشيعة استعداداً لمقاومة هذا الإجراء، وتسلّحوا سرّاً[١١٠]. في تشرين الأول/أكتوبر احتشد جمهور العامة في مدينة حلب حول رؤسائها التقليديين - الذين سرعان ما فقدوا السيطرة على موجة العنف - معلنين العصيان على التجنيد الإجباري وعلى دفع الفردة، أي المال المفروض على الفرد، ثم احتلّوا الحيّ المسيحي، وأضرموا النيران في الكنائس الحديثة البناء، ونهبوا منازل الأثرياء، واغتصبوا، وقتلوا؛ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، استعاد الجيش سيطرته على المدينة إثر معارك ضارية، وفي كانون الأوّل/ديسمبر ضرب الوالي الجديد الجناة بقسوة وفرض تطبيق الإصلاحات[١١١]. وفي المدة نفسها، كان آل حرفوش، أمراء بعلبك الشيعة، يسعون للحدّ من التدخّل المباشر للإدارة العثمانية، لاسيما فيما يتعلّق بالجباية، وتقدّموا جموع أنصارهم المعادين للتجنيد الإجباري متّجهين إلى دمشق؛ ولاقوا الهزيمة على يد الجيش التركي ووقعوا في أسره بينما كانت المعارك الدائرة تتيح للمتقاتلين الفرصة لنهب القرويين المسيحيين وقتلهم في سلسلة الجبال الشرقية[١١٢]. ومن خلال هاتين العمليتين، تمكّن الباب العالي من تحجيم بعض السلطات المحليّة جزئياً ومؤقّتاً، ولكنّه لم يقض على أسباب الفتنة.

لقد جدّد وجهاء الدروز في جبل لبنان ولاءهم للسلطان، غير أن القائمقام

---

١٠٩. أنظر الفصل الثاني عشر.

١١٠. ش خ، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، الورقة ٢٨٣، برقية لساردا، ٥ أيلول/سبتمبر ١٨٥٠؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٤، ١٨٥٠، ملفّ «صيدا»، برقية المعتمد القنصلي أومان (Aumann)، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٨٥٠. حول موقف الدروز من التجنيد الإجباري، أنظر الفصل التاسع.

١١١. قبل العصيان بعدّة أسابيع، كان بطريرك الروم الكاثوليك قد دخل حلب على رأس موكب مما أثار غضباً شديداً عند المسلمين. أنظر: M. MA'OZ: *op. cit.*, p. 101-107.

وحول الخصومة القديمة بين «الإنكشاريين» والأشراف أنظر:

H. L. BODMAN: *Political Factions in Aleppo, 1760-1826*, Chapel Hill, Univ. of North Carolina Press, 1963.

وقد أدّى قمع الحركة الشعبيّة إلى تحسين موقع أسر الأعيان القديمة التي شكّلت حزب الأشراف داخل مجلس المدينة.

١١٢. (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٦، ورقة ٢٩٣، برقية لساردا، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٠. كان آل حرفوش مدينون أيضاً بأموال كثيرة للتجار: (م م ع، و خ) ١٩٥/٣٦٨، برقية ر. وود إلى ستراتفورد كانغ، دمشق ٢ تموز/يوليو ١٨٥١.

الدرزي، الأمير أمين أرسلان، كان يهمّه في الأساس حماية سلطة المقاطعجيّة وإدارة الجبل من التدخّل المباشر للوالي التركي[113]. وفي ربيع سنة ١٨٥٢، هرب الشبّان الدروز المطلوبون للجنديّة واحتموا بإخوانهم في الدين في حوران حيث كان يتمّ الإعداد للمقاومة المسلّحة[114]. وأكّدت حالة فقدان الأمن التي أخذت تعمّ المقاطعات المختلطة حينذاك، وجود الأزمة الاقتصاديّة[115]، وعرقلت الإتّصالات بين بيروت ودمشق، وزادت من التوتّر الطائفي؛ في تشرين الثاني/نوفمبر، في زحلة أسفرت مشاجرة بين بعض المسيحيين والدروز عن سقوط قتيلين. وكان جيش عربستان الذي أرسل لضرب المتمرّدين في حوران قد مُنِيَ بهزيمة مخزية[116]؛ وقد أبدى السرعسكر قائد هذا الجيش حسن المشاعر إزاء مسيحيي لبنان لدفعهم إلى مواجهة الدروز ـ وقد تدارك قنصل فرنسا العام هذه المناورة ـ، ثم قبل بوساطة كل من القنصل الانكليزي في دمشق، رتشارد وود، وسعيد جنبلاط [تسوية الوضع] بينه وبين قادة حوران[117]. كل هذه المؤامرات، لم ترفع مكانة الحكومة التركيّة؛ وفي عام ١٨٥٣ إضطرّ الباب العالي إلى التسويف لأن حدّة التوتّر المتزايدة مع روسيا أجبرته على تجميع جيوشه. وأعفي دروز حوران من التجنيد الإجباري على أن يدفعوا بالمقابل أموال الجباية التي امتنعوا عن تسديدها طوال فترة العصيان؛ كما إتُّفِق

١١٣. (م م ع، و خ) ٧٨/ ٩١٠، برقية ر. وود إلى ستراتفورد كاننغ، دمشق ٢٠ نيسان/أبريل ١٨٥٢؛ تقرير عن حديث جرى مع الأمير أمين أرسلان.

١١٤. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٦، ١٨٥٢، ملفّ «سياسة»، برقيات لساردا، ١٤ آذار/مارس، و٥ نيسان/أبريل، و١ حزيران/يونيو ١٨٥٢. (م م ع، و خ) ٧٨/ ٩١٠، برقية ر. وود إلى ستراتفورد كاننغ، دمشق، ١٧ آذار/مارس ١٨٥٢.

١١٥. أنظر نهاية الفصل الرابع عشر.

١١٦. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٦، ١٨٥٢، ملفّ «سياسة»، برقية لساردا، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٢. وبعد ذلك، بقي الجيش التركي يُلاحَقْ حتى جبل لبنان: «في لبنان وعلى بعد عشر ساعات من المدينة، قام الدروز بتجريد سبعين جندياً للنظام (من الجيش النظامي) قادمين من دمشق إلى بيروت من أسلحتهم، وسلبوهم، وجرحوهم». (المصدر نفسه، برقية بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٢). «لقد قام قائد متوالي بمرافقة الجنود السبعين الذين جرّدهم المتمرّدون من السلاح إلى بيروت، حيث أنه لم يكن لديهم وسيلة أخرى لعبور جبل لبنان. وقد عمّق هذا الحادث المخزي الإهانة التي لحقت بجيوش جلالته في سوريا». (المصدر نفسه، برقية ٦ كانون الأوّل/ديسمبر ١٨٥٢).

١١٧. MA'OZ: *op. cit.*, p. 125-128.

(م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٨، ١٨٥٣، ملفّ «سياسة»، برقيّة لساردا، ٢ كانون الثاني/يناير ١٨٥٣.

على أن يسلّموا الأسلحة التي استولوا عليها من الأتراك مقابل العفو عن قادتهم. أما دروز لبنان، فقد وعدوا بتقديم ٣٠٠ متطوّع لم يلتحقوا أبداً بالجيش التركي[١١٨].

وقد ظلّت الطائفة الدرزيّة برمّتها، تجد في حوران ملاذاً، ومنطقة ذات استقلاليّة، ومرتكزاً للمقاومة.

*

عند شيوع أوّل نبأ عن حرب [محتملة] ضدّ روسيا، عمّت الأوساط المسيحية في المقاطعات المختلطة شائعة مفادها أن ثمة هجوماً وشيكاً ينوي الدروز والمسلمون شنّه على دير القمر وزحلة[١١٩]. إلا أن الإمبراطورية العثمانية كان لديها أيضاً حلفاء مسيحيون أقوياء. وأثناء حرب القرم، أوصى ممثّلو فرنسا وانكلترا في سوريا بالتزام الهدوء وباحترام النظم القائمة في جبل لبنان، علماً بأنّهم لم يضمّنوا كلمة «الاحترام» هذه المعنى نفسه[١٢٠].

لقد دفع مناخ التنافس الدولي فرنسا إلى تدعيم موقعها بين مسيحيي الشرق[١٢١].

١١٨. (م ق ع) بيروت، المحفظة ٢٩، ١٨٥٤، ملفّ «صيدا»، برقيّة المعتمد القنصلي دوريغلّو (Durighello)، ٤ شباط/فبراير ١٨٥٤.

١١٩. المصدر نفسه، المحفظة ٤٧، ١٨٥٢-٥٣، ملفّ «صيدا»، برقيّة المعتمد القنصلي بلانش (Blanche)، ٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٥٣. أشير عدّة مرّات إلى هيجان المسلمين وإلى قلق المسيحيين؛ المصدر نفسه، المحفظة ٤٨، ١٨٥٣، ملفّ «سياسة»، برقيّة لسباردا، ٢٦ حزيران/يونيو ١٨٥٣؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٢٦، برقيّة إ. دو ليسبس، ٣١ أيار/مايو ١٨٥٤.

١٢٠. كان توكفيل (Tocqueville) قد أوصى منذ سنة ١٨٤٩ باتّباع هذا المسلك الحذر، بخلاف بوريه الذي اقترح محاربة النفوذ الانكليزي وسلطة المشايخ الدروز في المقاطعات المختلطة وذلك بإحلال سيطرة الباشا محلّ سيطرة هؤلاء وبتوزيع السلاح على المسيحيين؛ ولقد لاحظ وزير الخارجيّة على وجه التحديد أنه إذا ما أحرز الباب العالي سيطرة فعليّة أكبر على المقاطعات المختلطة سيطمع عندئذ إلى بسط سلطانه على المقاطعات المارونية مما سيجرّ أثراً سياسياً على الرأي العام الفرنسي. (م ق ع - بيروت، المحفظة ٤٣، ١٨٤٩، ملفّ «سياسة»، برقيّة توكفيل، باريس تموز/يوليو ١٨٤٩). وفي مارس ١٨٥٣، تطرّق دروان دو لوي (Drouyn de Lhuys) إلى «الأهميّة التي نعلّقها على الحفاظ على الوضع الراهن لمؤسسات لبنان»، للتأكّد من أن مناورة انكليزيّة محتملة لن تسفر عن تعيين سعيد جنبلاط قائمقاماً درزياً مكان الأمير أرسلان؛ المصدر نفسه، المحفظة ٤٨، ١٨٥٣، ملفّ «سياسة»، برقيّة دروان دو لوي، باريس ١٧ آذار/مارس ١٨٥٣؛ وأيضاً برقيّات لسباردا، بيروت، ٤، ١٥ و٢٨ شباط/فبراير ١٨٥٣؛ برقية السفير لفاليت (Lavalette). بيرا، ١٧ شباط/ فبراير ١٨٥٣.

١٢١. وعلى سبيل المثال: في أيلول/سبتمبر ١٨٥٣، كانت ثلاث سفن من الأسطول النمساوي تجول البحر أمام ساحل سوريا. وقام ضبّاطها بزيارة البطريرك الماروني وبعض الأمراء وأبلغوهم أن النمسا كقوّة كاثوليكيّة، مطلوب منها هي أيضاً السعي لدعم المصالح الكاثوليكيّة في المشرق. وصرّح القنصل العام للنمسا في بيروت =

وتبعاً لنهج الإمبراطوريّة الثانية، لم يعد يعتبر نشاط اليسوعيين منافساً بل اعتبر مكّملاً. وكانت معارضة الكنيسة المارونية للمقاطعجيّة والدروز تتطابق مع وجهات النظر الفرنسيّة فيما يتعلّق بتنفيذ الإصلاحات في جبل لبنان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٤، لاقت ترقية الأسقف بولس مسعد إلى المنصب البطريركي ارتياحاً كبيراً لدى قنصل فرنسا في بيروت[١٢٢].

وقد تزامن هذا الانتخاب لرجل أصله من بيئة فلّاحية، كما كان الحال بالنسبة لمعظم الإكليروس الماروني، مع أزمة السلطة التي أربكت المقاطعات المسيحيّة بعد وفاة قائمقامها الأمير حيدر أبي اللمع. وتصارع أقرباؤه على خلافته، بشير عسّاف أبي اللمع من جهة، الذي تمّ تعيينه في البداية في منصب القائمقاميّة في شهر أيار/مايو ١٨٥٤، ومن جهة أخرى، بشير أحمد أبي اللمع الذي حلّ مكانه في شهر آب/أغسطس. وقد رفض الأوّل الاعتراف بتعيين الثاني، وتمتّع أحدهما بدعم القنصل الانكليزي، والآخر بدعم القنصل الفرنسي؛ ومرّة أخرى، ارتدت الخصومات المحلّية طابعاً دولياً من خلال التنافس بين الأسر المارونية الكبرى، لاسيما بين آل الخازن وبين آل حبيش، وقد عمّق هذا الانقسام الجديد إلى حزبين بين الأعيان ضعف المقاطعجيّة، وأفقدهم مصداقيتهم، وأطاح بمصداقية القائمقام ووظيفته، كما

= بنفسه لنظيره الفرنسي بما يلي: «هل تريد فرنسا أن تواصل وحدها الدفاع عن المصالح الكاثوليكيّة على حساب التيّارات الكاثوليكيّة الأخرى؟ وماذا ينتج عن ذلك؟ أن تجدوا أنفسكم منعزلون في القضايا الكبرى وليس بإمكانكم عمل أي شيء وحدكم»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ٤٨، ١٨٥٣، ملفّ «سياسة»، برقيّة لسباردا، ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٥٣. في الفترة نفسها، كان على فرنسا أن تعمل للحفاظ على حقّ التصدّر لقناصلها في الكنائس. حول السياق الدولي أنظر: P. RENOUVIN: *Histoire des Relations Internationales*, t. V ch. XIV.

١٢٢. لما توفي البطريرك يوسف الخازن يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٤، إجتمع المطارنة في بكركي يوم ١٢ من الشهر نفسه لانتخاب بطريرك جديد. «بعد مداولات استمرّت بضع ساعات، حصل سيادة بولس مسعد، النائب البطريركي السابق، على جميع الأصوات وأُعْلِن بطريركاً لأنطاكية وسائر المشرق. وهذا أفضل الخيارات. والحال أن غبطته الذي نشأ في روما، أظهر دائماً براعة نادرة أثناء شغله لمناصب سابقة وهو يتفوّق بفضائله وبمعرفته على معظم مطارنة المشرق»؛ (م ق ع) بيروت، المحفظة ١٣٨، ملفّ «سياسة»، برقيّة إ. دو ليبس، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٤. يوجد رأي أقلّ مديحاً في:
R. EDWARDS: *La Syrie, 1840-1862,* Paris 1862, p. 129-130.
حيث الإشارة إلى أنه في عام ١٨٦٠ «كان يوجد بين ١١ مطراناً مارونياً واحد فقط ينحدر من أسرة أعيان بينما كان الآخرون من عامة الشعب».

أحيا الخصومات والخصوصيّات في القرى المارونية في لبنان الشمالي[١٢٣]. لقد لام الروم الأرثوذكس في الكورة القائمقام على تفضيله الموارنة عليهم وعلى مطالبتهم بدفع المستحقّات الجبائية الباهظة وغير المبرّرة، وعلى سماحه للكهنة الموارنة بالتبشير بين رعاياهم وحتى بكسب أسرة مشايخ آل عازار إلى مذهبهم[١٢٤]. وقد أدّى تطبيق النظام الإداري الجديد الذي لم يتمّ استيعابه جيّداً والذي تمّ تركيبه فوق النظام القديم، إلى تلك القلاقل إذ إنه هيّج النفوس وأظهر انهيار السلطة.

كان الجبل يهتزّ من شماله إلى جنوبه. وكان لدى الطائفة المارونيّة هيكلية إكليريكية تربطها بالمبادرة الغربيّة، وتدير الجدل الاجتماعي في داخلها وتتّخذه سلاحاً في معركتها على صعيد العلاقات بين الجماعات الطائفيّة ولكن دون أن تجسّده سياسياً، إذ كانت لا تزال منخرطة في الثقافة الاجتماعيّة للشرق الأدنى العربي في قواعد حكمه. وما كان الالتباس في وضعها الا ليزيد ضرورة المعونة التي كانت تتلقّاها من أوروبا ويضاعف أهميّتها. وقد أخذ لبنان المسيحي جدّاً ينخرط مذذاك في تضادّ متزايد الحدّة في نطاق سوريا المسلمة جدّاً. وفي طول البلاد وعرضها، باتت الجماعة الطائفية هي المرجع الأخير سواء عند المسيحيين أم عند المسلمين. وكان يفصل بينهم تصوّر إجتماعي واحد، وعقليّة واحدة، عن طريق إشارات التعرّف الدينية المختلفة؛ ثم إن الأوضاع الحديثة حوّلت العلاقات بينهم على نحو مأساوي، حيث كانت «الأقلّية»، القلقة على الدوام لكونها «أقلّية»، تكسب عون القوى الجديدة ووضعيّة متساوية، وكانت «الأكثريّة» تعاني من عدم تساوي القوى ومن زوال مؤسساتها التي تمثّل هي أيضاً ضمانة طائفية. في عمق البلاد السوريّة، كان للخط الهمايوني المعلن بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٨٥٦ وقع الاستفزاز. وقام العلماء بتحريض الشعب على الحقوق الممنوحة للمسيحيين؛ واتّهموا السلطان بانتهاك الشريعة الإسلامية وبيع نفسه لفرنسا وانكلترا[١٢٥].

---

١٢٣. (م إ أ) ٥٦٣٥.

١٢٤. (م م ع، و خ) ١٩٥/٦٤٨، «عرض موجز عما يعانيه الأورثوذكسيون في سوريا على يد الأمير بشير أحمد والي لبنان وموظّفيه».

١٢٥. (ش خ)، المراسلة السياسية، حلب، ٢، ١٨٤٨ـ١٨٥٦، برقية بتيفوليو، ٢٢ نيسان/أبريل ١٨٥٦.

الخاتمة

غرب لا مفرّ منه وشرق يقاوم

لاحت أزمة ١٨٦٠ وراء تمرّد الفلاحين الذي اندلع في منطقة كسروان المارونية[1].

في بداية العام ١٨٥٨، كان مشايخ آل الخازن المعارضون للقائمقام أو المناصرون له، منشغلين في كسب الناس لقضيّتهم، بينما أخذ بعض القرويين يتجمعون لا لتأييد تلك الجماعة أو الأخرى من الأعيان ولكن لاستنكار أوجه الظلم التي تتضمّنها امتيازات هؤلاء ونهج إدارتهم. إشتدّت حركة تمرّد الفلّاحين ابتداء من شهر تشرين الأوّل/أكتوبر. وبهدف مواجهة مشايخ آل الخازن، عيّنت كل قرية من قرى جنوب كسروان[2] ممثّلين عنها، أطلق عليهم في البداية لقب «شيخ الشباب»، ثم لقب «الوكيل». وفي الأيام الأخيرة من عام ١٨٥٨ أو في الأيام الأولى من عام ١٨٥٩،

---

١. توجد دراسة جيّدة حول تمرّد الفلاحين كتبها:

Y. PORATH: «The Peasant Revolt of 1858-61 in Kisrawân», *Asian and African Studies*, II 1966, p. 77-157.

أنظر أيضاً: أنطون ضاهر العقيقي: ثورة وفتنة في لبنان؛ نشره يوسف إبراهيم يزبك (مع ٥٠ وثيقة من محفوظات البطريركيّة المارونيّة)، بيروت، ١٩٣٨؛ ترجمة: M. KERR: *Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840-1868*, Beyrouth, 1959.

منصور طنّوس الحتّوني: نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانية، بيروت ١٨٤٤، الطبعة الثانية من يوسف إبراهيم يزبك، بيروت ١٩٥٦؛

I. SMILIANSKAIA: *Kriestians Koié dvijiéniié v Livanié v piervoï polovinié XIX v*, Moscou, 1965, p. 161-193;

أنظر مقالي في: *Arabica*, VII, 1960, p. 72-84.

٢. وعلى وجه التحديد: عجلتون، ريفون، عشقوت، القليعات، مزرعة كفرذبيان؛ أنظر الخريطة في الفصل العاشر.

انتخب الوكلاء البيطار طانيوس شاهين، من قرية ريفون، «وكيلاً عاماً»[٣].

أخذ تنظيم الحركة يتبلور، وبقيادة هذا الرجل أصبحت الحركة نفسها أكثر تصلّباً. وقد أرسل المتمرّدون وفداً إلى بيروت لينقل مآخذهم على آل الخازن إلى الوالي التركي خورشيد باشا، وأخذوا يطردون آل الخازن من كسروان. حتى أن الأديرة نفسها لم تتمكّن من إيواء هؤلاء وحمايتهم من غضب الفلاّحين[٤]. واضطرّ جميع أفراد تلك الأسرة - خمسمئة تقريباً - إلى اللجوء إلى المناطق المتاخمة لمقاطعتهم، لاسيما إلى جبيل، وبكفيا، وبيت شباب، وبيروت، حيث دافع القنصل الانكليزي مور عن قضيّتهم. وحاول بعضهم العودة إلى دياره في موسم الحصاد، إلا أنهم اضطرّوا إلى الفرار ثانية أمام الفلاّحين من جميع المناطق التي عادوا إليها. ثم ارتدى الصراع طابعاً دموياً في تموز/يوليو في عجلتون غيث قُتِلَت زوجة الشيخ دياب الخازن وإحدى بناته بينما جرحت ابنة أخرى وحيث اضطرّ الشيخ نقولا الخازن بعد تعرّضه للإهانة إلى تسليم بيته لأيدي السلب والتخريب[٥]. وعملاً بالتقليد السائد منذ القدم، جُرّدَ آل الخازن من عائدات أراضيهم وأُضيرت القدرة الإنتاجية لأراضيهم[٦]، إذ كان طانيوس شاهين، ومعه وكلاء، وقرويون، قد استولوا على المحاصيل ومنعوا حراثة بساتين التوت واستخدام الأوراق لتربية دود القزّ[٧]؛ قد احتفظ بعض المزارعين

---

٣. لم تكن ثورة كسروان تشكّل في حياة طانيوس شاهين الوضيعة (١٨١٥- ١٨٩٥) ومضة برق خبت بسرعة. كان هذا الرجل الجلف الذي اتّسم بقوّته الجسديّة قد عمل بغّالاً قبل أن يصبح بيطاراً؛ ثم أدار كوراً صغيراً جداً للحدادة، ويرجّح أنه كان من فئة الفلاحين الذين لا أرض لهم، وله صلات باللعازاريين في عينطورة. يعزو بوجولا كراهيته لآل الخازن إلى استيلاء أحد مشايخهم على مبلغ من المال كان من حقّه.
B. POUJOULAT: *La Vérité sur la Syrie et l'expédition Française*, Paris, 1861, p. 60-61.

٤. (م إ آ)، ٦٨٨١ (١- ٦).

٥. أنظر الفصل الحادي عشر.

٦. أنظر الفصل العاشر.

٧. «في سنة ٥٩، قام وكلاء عن عجلتون، يوسف الزغبي، ومخلوف بريدي، ومارون البحري، وداوود محبوب، وطنّوس أبو زيد وغيرهم، بطرد مَن كان عندنا من الخدم. ومنعوا الفلاّحين من حراثة بساتين التوت ومن تربية دود القزّ؛ [كان بالإمكان] تربية نصف رطل من البذر. وهكذا ضاع علينا محصول عشرين رطلاً من الحرير ولم نستفد بشيء من أوراق التوت»؛ (م إ آ) ٦٨٩٨ (١- ٤).
Arabica, VII, 1960, p. 83.
أنظر العقيقي: مصدر سبق ذكره، ص ٨٧؛ (م إ آ) ٦٨٢٦، عريضة من خمسة أفراد من آل الخازن، ٢٥ تموز/يوليو ١٨٥٩. وبذلك، لم يصب آل الخازن بالإفلاس فقط بل وانقطعت عملياً العلاقات بينهم وبين مزارعيهم.

بكامل منتوج عملهم*؛ وتمّ قطع الأشجار وتركت أراض مرعى للمعيز.

وكما أن أساليب الإحتجاج كانت وليدة عادات الحياة الزراعيّة كذلك تنظّم القرويون وفقاً لما أتاحته لهم أنماط التجّمع التقليدية، ولم يخرج تعيين **«مشايخ الشباب»** عن العرف. وبدورها قامت بعض القرى المسيحية في وسط لبنان وجنوبه بانتخاب مشايخ لها الذين عيّنوا مسؤولاً عن كلّ مقاطعة لُقِّبَ بـ«شيخ مشايخ الشباب»[8]. لقد شدّد حريق على تشابه الأشكال التنظيمية التي تبنّاها القرويون الموارنة سنة ١٨٢٠ عندما تمّردوا ضدّ الرسوم التي فرضها الأمير بشير الثاني، وسنة ١٨٤٠ أثناء حركة العصيان، ثم في ما جدّ من صراعات في السنين التالية[9]؛ ويمكننا إضافة أن التشابه عمّ حركة التمرّد التي اندلعت في عام ١٨٥٨. وفي كل هذه الحالات، انتخب الفلاحون **«وكلاء»** أو «مشايخ شباب» عيّنوا بدورهم مسؤولاً أكبر على مجموعة من القرى وشكّلوا مجلساً أو **«ديواناً»** ليعاونه. ولكن البحث عن أوجه المقارنة يجب ان يرجع إلى ما قبل سنة ١٨٢٠ بكثير وأن يتخطّى تخوم لبنان إلى ما هو أبعد كثيراً وصولاً إلى تنظيم الحركات الشعبيّة في آسيا المسلمة منذ القرون الوسطى. لقد لاحظ جان سوفاجيه منذ ما يقارب الثلاثين عاما أن كلمة **«أحداث»** المستخدمة في المدن السورية في القرون الوسطى كانت مرادفة لكلمة **«شباب»** وأن كلتي الكلمتين تشيران إلى «فتية في عزّ شبابهم» (يظهرون عادةً في التجارب الصعبة) ولا تستخدمان إلاّ بصيغة الجمع ولا تنطبقان إلاّ على مجموعة من الأشخاص ينتمون بالضرورة إلى الطبقات الكادحة (لا تزال تستخدم كلمة «شباب» باللغة العاميّة اللبنانية بمعنى الكلمة الفرنسية «Les gars»)[10]**. ومرّة أخرى يدلّ هذا المثل على أنه لا يمكن فهم مجتمع جبل لبنان إلاّ في إطار العالم العربي، وهو ينتمي إليه ويشاركه

---

* هذا المنتوج الذي كان من المفروض أن يتقاسموه مع صاحب الأرض وفقاً لعقد المغارسة (المترجم).

٨. أبو شقرا: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ـ ١٠٤.

٩. HARIK: *op. cit.*, p. 245 sqq.

١٠. J. SAUVAGET: *Alep*, Paris, 1941, p. 96, n. 283.

فيما يتعلّق بمدن القرون الوسطى، عرض كلود كاهين المعطيات المقارنة:

Claude CAHEN: *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age*, Leyde, 1959.

** Les gars: مجموعة من الفتية المتضامنين تربط بينهم علاقات صداقة قويّة ويتميّزون بالجرأة والشجاعة. ويقال «Les gars» بالعامية الفرنسية كما يقال «يا جدعان!» بالعامية العربية (المترجم).

سماته الأساسية؛ وإذا كان هذا المجتمع يجمع تلك السمات بحيث تشكّل فيه وفقاً لخصوصيته، فهو لا ينفصل بذلك عن الإطار الكلّي.

من كان ممثّلو القرى أولئك في كسروان؟ لقد جاء معظمهم من أسر قرويّة مرموقة. والذين خشوا أن يبدو أصلهم وضيعاً للغاية، دفعتهم الفطنة إلى لصق عبارة «وعائلته» باسمهم المدوّن في الوثائق. وهكذا بقيت الحياة في القرى محكومة بنظام الروابط الداخليّة للبدنات وبعلاقات التجاور التي كانت تقيمها بين بعضها البعض. غير أن التجمّع التضامني أي «العصبيّة» لم يعد يتشكّل بالولاء لأسرة الأعيان (أو لأحد فروعها) بل بالتكتّل ضدّها.

لم يطرأ إذن تحوّل في البنية إنما الذي حدث كان انقلاباً على أسرة الأعيان المتزعّمة مجموعات عائليّة من قرى عدّة في المقاطعة الواحدة التي التزمت الأسرة المذكورة الجباية فيها إزاء الخزينة الأميرية؛ وقد تجمّعت القرى تبعاً للتجانس الناجم عن الروابط الولائية ـ النفعيّة المشتركة ضمن «عصبية» واحدة، وعن علاقات التجاور التي تدّعمت بالتالي على الصعيد الإقليمي. وثمة سمة أخرى ميّزت الواقع الاجتماعي التقليدي وهي أن القرى التي كانت سابقاً في «عهدة»[11] آل الخازن، إنقسمت إلى مجموعتين رئيستين كثيراً ما وقعت احتكاكات بينهما، وبالطبع، باتت كل مجموعة منهما رهينة الخصومات الداخلية. وكانت القرى الجنوبية والجنوبية ـ الشرقية تمثّل المجموعة الأكثر تصلّباً التي انطلق منها العصيان بقيادة طانيوس شاهين؛ أما مجموعة القرى الأكثر اعتدالاً، المكوّنة من القرى الشمالية والشمالية ـ الغربية، فلم تقبل بسلطة هذا القائد قبل أواسط العام ١٨٥٩. وتمثّل التغير في أن مشايخ شباب القرى بدلاً من أن يكونوا وكلاء مجموعتهم إزاء آل الخازن تولّوا هذه المسؤولية إزاء مجلس يضمّ أعضاء متساوين ويرأسه «وكيل عام» معيّن من الأعضاء. وفي كل الأحوال، أُطلق على طانيوس شاهين لقب «البك» وخُصّص بالتكريم الذي كان قاصراً في السابق على آل الخازن، كإطلاق النار تحيّةً له عند دخوله القرى.

غير أن الذي ميّز هذا التمرّد الفلاّحي كان حدوثه في فترة تحوّلات كوّنت أحد أسبابه الجوهرية[12]. وهكذا اكتسبت المصطلحات التي استخدمها الفلاحون مفهوماً

١١. العهدة جزء من المقاطعة؛ أنظر الفصل العاشر؛ وحول التشكيلات الإقليميّة، أنظر الفصل السادس.

١٢. هذا لا يعني أن القناصل قد تدخّلوا لإشعال هذا العصيان؛ بل بالعكس تماماً، كان التمرّد من صنع الجبليين وحدهم.

جديداً في ضوء الإصلاحات الإدارية العثمانية التي كانت ترمي هي أيضاً إلى إلغاء سلطة المقاطعجيّة القديمة. لقد تمّ التخلّي عن مصطلح «شيخ الشباب» منذ بداية العام ١٨٥٩ وأبقي فقط على مصطلح «الوكيل» الذي لم يكن مضمونه بمعنى «المفوّض» جديداً على الإطلاق، والذي كان يستخدم أيضاً للإشارة إلى المندوبين في «المجلس» المساعد للقائمقام والمكوّن بموجب نظام شكيب أفندي[١٣]. وعلاوةً على ذلك، وحسبما جاء في رواية العقيقي، لقد استولى طانيوس شاهين في صيف سنة ١٨٥٩ على محاصيل وأملاك آل الخازن «بقوّة الجمهور»، وأصدر أوامره لحماية الحقوق ومعاقبة المذنبين «بقوّة الحكومة الجمهورية»[١٤]. ولكن الأوساط الحكومية التركية استخدمت أيضاً كلمة **«الجمهور»** منذ مطلع القرن لترجمة كلمة république؛ وفي محاولة للتوصّل إلى فهم أفضل لهذه المؤسسة الغربيّة، ابْتُكِرَ مصطلح جديد، أكثر تجريداً: **«الجمهوريّة»**[١٥]. وحتى إذا كان سكان كسروان، كما يلمح بورات[١٦]، قد تعرّفوا هذا المعنى الحديث من خلال تعليم اللعازاريين، فمن المؤكّد أن القرويين بمجملهم ضمّنوا كلمة **«الجمهور»** معناها التقليدي للتشديد على الطابع «الشعبي» لحركتهم. إلّا أن استخدام مصطلحي **«الوكيل»** و **«الجمهور»** قد اكتسب صدى سياسياً جديداً مع الاستمرار في التعبير عن الوقائع البشرية الجارية في إطار بنية لم يمسّها التغير.

---

١٣. أنظر الفصل الثاني عشر.

١٤. العقيقي: **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧ـ٨٨ (اسْتُخْدِم أيضاً مفهوم «الحكومة الشعبية» أو «الديمقراطية» في رسالة بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٨٦١ لتبين أن المشايخ لم يعد بإمكانهم الضغط على السكان؛ م إ آ ـ ٧١١٣). وجاء في رواية فرنسية للأحداث أن محاصيل آل الخازن «تمّت مصادرتها على يد طانيوس شاهين قائد المتمرّدين، **لأجل المنفعة العامة»**؛ (ش خ)، تركيا، مذكّرات ووثائق، ٦٢، الورقة ٦٠، «مذكّرة حول أسباب وجذور أحداث ١٨٦٠» بقلم أ. بورسيه سان ـ شافري (A. Bourcier Saint-Chaffray)، تموز/يوليو ١٨٦٠. في ١٨٢٠ـ١٨٢١ استخدم مصطلح **الجمهور** للإشارة إلى العامة ممّن ساهموا في التحرّك ضدّ المال المفروض (أنظر الفصلين الثامن والتاسع)؛ في ذلك الوقت، أطلق على تنظيم هذه الحركة المارونيّة اسم «العامية»، ويميل حريق إلى تشبيهها بـ«عاميّة» («commune») أوروبا الإقطاعية؛ لا يمكن الأخذ بمثل هذا التفسير الذي لا يعير اعتباراً لفرادة البنية الإجتماعيّة في الشرق الأدنى العربي وأحد أوجهها في جبل لبنان. وبعكس ذلك، ترجم بارتيلمي (BARTHÉLÉMY: *Dictionnaire...*) كلمة «عامية» بكلمة «إئتلاف» شعبي، مما يوافق واقع تنظيم الحركات اللبنانية في الجبل.

١٥. B. LEWIS: Art. «Djumhûriyya», *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., t. II, p. 608-610.

١٦. PORATH: *art. cit.*, p. 115.

يدلّ هذا على التباس الإصلاحات العثمانية إذ كانت الكلمات المستخدمة لترجمة أسماء المؤسسات الأوروبيّة التي يُسْتَوْحى منها، تنطبق في الأصل على وقائع اجتماعيّة لها في الشرق الأدنى تاريخ عريق؛ وقد تبنّت الحداثة المستوردة لغة الثقافة التي كانت ركائزها البشرية تتمتّع بمستوى تنظيمي راقٍ للغاية وبثراء في دلائلها. فهل كان في ذلك كشف للذات أم تنكّر أمام الآخر؟ لقد اتّسمت المصطلحات بالازدواجيّة. وغطّت معانيها الحديثة البنى المدينة ببقائها لاستخدامها على مستوى تصوّري آخر.

بعد انهيار الهرميّة المرتكزة على سلطة أسر الأعيان كأداة إداريّة، بقيت أشكال التكتّل الناجمة عن نظام العلاقات العائليّة في القرى، من جهة، وعن التجمّع الطائفي، من جهةٍ أخرى. وهكذا كان الذي بقي على قيد الحياة هو شكل اجتماعي أكثر «مساواة» وهو الذي أمكن تكيفه مع بعض الصيغ القانونية، والإداريّة، والسياسية المقتبسة من النماذج الأوروبية دون أن يتمّ التخلّي عن أي من السمات الأساسية لبنية المجتمعات في البلدان ذات الثقافة العربية.

إنحصر تمرّد الفلاّحين في كسروان أساساً داخل نطاق الجماعة الطائفيّة الواحدة؛ صنعه الموارنة ولم يماشهم فيه سوى بعض الروم الكاثوليك مماشاة ثانوية، لاسيما في ذوق مكايل. وكان بعض الكهنة في عداد وكلاء القرى المعتدلة؛ ولم يمثّل اشتراكهم في حركة شعبيّة شيئاً جديداً على الإطلاق[17] إذ كان الإكليروس ذو الأصول الشعبيّة قريباً من القرويين في مواجهة المقاطعجيّة. لقد ساهم انسجامهم وتكامل مصالحهم في ظلّ الوضع الجديد، في تعزيز الموقع الخاص بالكنيسة المارونيّة كوسيط وكمرجع أخير يصون التماسك الطائفي ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى المزج بينهما وبين حركة العصيان. حتى أن الصراع الاجتماعي أبرز هذا الموقع الخاص بالكنيسة لأن البديل عن الحواجز والخصومات بين البشر بقي متمثّلاً بتلك الرغبة في التوصّل إلى إجماع يتجلّى في الوحدة الطائفيّة. وقد عبّر توزيع الأدوار الذي تمّ آنذاك إلى حدّ كبير عن ردود الفعل العميقة للمجتمع: فبينما وقع على عاتق القرويين تغيير

١٧. في سنة ١٨٢٠ كان المطران يوسف اسطفان أحد الناشطين في الحركة الناهضة للأموال المفروضة؛ وانتقم منه الأمير بشير الثاني بأن دفع بشخص ليسمّمه سنة ١٨٢٣. وفي عام ١٨٤٠، ساهم مجدّداً أفراد من الإكليروس في العصيان.

التركيبة الهرمية التي تحكم المجموعات وصولاً إلى إدارة بكوّنها «الجمهور»، كان على الكنيسة أن تتولّى تعزيز التجمّع التضامني للطائفة[18] وبالتالي أن ترجّح الموقف المشترك من خلال وساطتها.

سعى البطريرك بولس مسعد الى تجميع رعيّته المتمرّدة لكنّه لم يتولَّ قيادة التمرّد نفسه، وقَبِلَ، هو والإكليروس، بسلطة طانيوس شاهين «والوكلاء» التي فرضت نفسها بقوّة العصيان، ممّا أضفى عليها نوعاً من الشرعية الطائفيّة؛ إلا أن البطريرك تمسّك بدوره التقليدي كحكم وتوافد إليه كل من القرويين وأفراد أسرة آل الخازن ليعرضوا شكاويهم المتبادلة. خلال النصف الأوّل من سنة ١٨٥٩، جرت محاولات غير مجدية لمصالحة الطرفين؛ إذ رفض الأوّلون الإقرار بأية امتيازات أو أن يشغل أي فرد من آل الخازن منصب «المأمور» ويصبح مديراً لهم، بينما رفض الآخرون الإقرار بانهيار مكانتهم. لقد توافقت الحركة الفلاّحيّة مع تغيرات بالغة الأهميّة جعلتها غير قابلة للتراجع. وتوسّط البطريرك للحدّ من التدخّل العثماني المباشر في شؤون كسروان، وأبقى على اتّصاله بقنصل فرنسا العام، وإذ أدّى كلا المسعيين إلى إضعاف موقف آل الخازن وإلى تقديم ضمانة جديدة للقرويين فإنّهما وضعا في المقابل الحركة الفلاّحيّة على طريق التسوية في الإطار الإصلاحي. ولتحقيق هذه التسوية، استند البطريرك على مجموعة القرى المعتدلة. وربّما كان أحد كتبة الكنيسة هو الذي صاغ برنامج المصالحة مع المشايخ، ثم رفعه ممثّلو القرى المذكورة إلى البطريرك شخصياً في كانون الأول/ ديسمبر١٨٥٩[19].

عبّرت بنود هذا البيان عن التجربة المعاشة، لاسيما من خلال التغيرات المطروحة على صعيد توزيع المال المفروض وجبايته، وبالتالي على صعيد إدارة مقاطعة كسروان، بما يتّفق مع خطّة الإصلاحات العثمانية المشار إليها بوضوح. كان المطلب الأول يقضي بأن يسدّد «الكبار» و «الصغار» على حدّ سواء الرسم العقاري بموجب قرارات شكيب أفندي بحيث لا يتاح للمشايخ التنصّل من دفع شيء ولو «بارة» واحدة

١٨. في رسالة كتبها الأمير أمين شهاب إلى البطريرك سنة ١٨٣٨، أشار إلى مفهوم التجمّع التضامني للطائفة المارونيّة بمصطلح «تعصّب»؛ HARIK: *op. cit.*, p. 237.

١٩. العقيقي: مصدر سبق ذكره، ص ١٦١ـ ١٦٣. القرى التي وقّعت هي الجديدة، وشننعير، ودلبتا، وعرمون، وغسطا، وبطحة.

على حساب غيرهم[20]. كما طالبوا بتشكيل «مجلس» مكلّف إصدار أحكامه بصدد المظالم والتجاوزات المرتكبة من قبل الأعيان أثناء تنقلاتهم ومن قبل الحوالة، ثم بصدد مخالفات المشايخ عامة لقرارات الدولة، ليتمّ رفعها والتعويض عنها بالكامل. وكذلك طالبوا بإزالة الرسوم المفروض دفعها للمشايخ بمناسبة الأعياد، والأفراح، وبيع الممتلكات.

وشدّد البيان على أهمية منصب «المأمور» الذي يفرض على صاحبه إتمام عمله الإداري بما يتوافق مع العدل والنظم للتفادي من وقوع النزاعات بين الأهالي وبين المشايخ أو لحلّها؛ وافترض أن يكون المرشّح لهذا المنصب قد أثبت جدارته في تسلّم زمام السلطة لكي يستحّق طاعة الأهالي واحترامهم. وكان على كل قرية أن تعيّن «وكيلاً» أو اثنين، حسب أهمّيتها، للسهر على تنفيذ أوامر «المأمور» ولمساعدته في إتمام مهامه. وحدّد البيان أنه نظراً لما أتاحته الدولة من «المساواة العامة والحرّية التامة»، يفترض إزالة الفوارق بين الناس وتغيير المبادئ القديمة، بحيث يصبح في الإمكان جباية الرسوم الجديدة من الجميع. على أن تشمل سلطة المأمور الكلّ دون استثناء، وطبقاً للإجراءات الجديدة لا يُمَيَّز أي فرد عن الجماعة. وفي حال أن ارتكب المشايخ إساءات في حقّ الأهالي فيجب أن يعاقبوا كغيرهم طبقاً للقانون وبعد مصادقة المجلس.

وقد ترتّب على هذا البرنامج أن آل الخازن باتوا لا يمثّلون سوى أسرة بين أسر أخرى، وأن لقب «المشايخ» الشاهد على ماضيهم لم يعد يبرّر التمسّك بنفوذ

---

٢٠. أنظر المادة ١٩ من **خط التنظيمات الخيرية** الصادر بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٨٥٦: «أمّا الويركو والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية فيما أنّها تؤخذ بصورة واحدة منظورة فيها إلى الصنف والمذهب ينبجي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الإستعمالات المتوقّعة في أخذ واستيفاء هذه التكاليف والأعشار خاصة وتجري أصول أخذ الويركو شيئاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة إذا كانت قابلة للأخذ عوض أصول إلزام إيرادات دولتي العليّة وما دامت الأصول الحالية جارية ينبجي أن يمتنع مأمور دولتي العليّة وأعضاء المجالس عن التعهّد بإحدى الإلتزامات التي تجري مزايدتها علناً وأخذ حصّة منها ويشدّد في المجازاة على ذلك ثم توضع وتتعينّ التكاليف المحليّة أيضاً في صورة لا توجب الخلل في المحصولات ولا تمنع التجارة الداخليّة مهما أمكن». (* **«محيط الشرائع»**، د. أنطون صفير: تعريب الفرمان العالي الموشّح بالخطّ الهيمايوني الذي جرى شرف صدوره، خطاباً للوكالة المطلقة بخصوص الإصلاحات» ـ أوائل شهر جمادي الآخر سنة ١٢٧٢ـ فبراير سنة ١٨٥٦ـ المجلّد الثالث ص ٢٨٥٢ـ ٢٨٥٧، المطابع الأميرية ـ القاهرة ١٩٥٣ (المترجم). وبالفرنسية: TESTA: *op. cit.*, V, p. 136.

وامتيازات أصبحت تقتصر على أشكال من الظلم ولّى عليها الزمن. ولم يعد مقبولاً أن «أقلّ واحد من بين الخازن كان يهين أكبر واحد من الأهالي»[21] .

تقاطعت تلك المطالب مع إرادة جميع الفئات الاجتماعيّة التي تأثّر مصيرها إيجاباً من جرّاء التحوّلات الاقتصادية والإدارية. وكان طابعها الطائفي الظاهر في الوساطة المطلوبة من البطريرك، يتوافق مع روح ونصّ الإصلاحات التي سنّتها الحكومة التركيّة؛ فقد أقرّت هذه التنظيمات المساواة بين جميع الرعايا أمام السلطان ولكنّها أكّدت الامتيازات التي خُصّت بها الطوائف المسيحية في الماضي في تلك الإمبراطوريّة المسلمة[22] . ولم يكن ذلك مجرّد نزول عند طلب انكلترا وفرنسا، اللتان أوحتا بالخط الهيمايوني لسنة ١٨٥٦، إعطاء الأقليات حقوقاً متساوية مع حقوق المسلمين بالمفهوم الطائفي لشخصيّة كل الأطراف، بل لأن التكتّل على نحو الجماعات الطائفية ظل يشكّل أكثر من أي وقت آخر واقعاً أساسياً، كما رأينا في الفصل السابق. لم يكن من الممكن أن يستفيد المسيحيون من الإصلاحات إلّا اذا ضُمِنَت سلامتهم «كأقليّة» ضمن الإطار الطائفي إزاء كتلة الأكثرية. وبهذا فقط باتت الأشكال المتعدّدة للدعم الغربي تمثّل في جهتهم «التفوّق» الذي فقدوه من حيث العدد أمام سكان الإمبراطورية المسلمين. ولما أصبح الموارنة أكثريّة في الجبل وتمتّعوا باستقلالية أكبر، طغى هذا المطلب لجماعتهم على مشاعرهم لأن مركزية الحكم ومضاعفة حركة التبادل أدّيا إلى فتح ثغرات أكبر في قلعتهم، وإلى إبراز ما يميّزها عن داخل البلاد السوريّة في آنٍ واحد.

أما الموقف الحرج الذي وضع فيه والي بيروت، خورشيد باشا منذ بداية مسألة كسروان، فقد بيّن تماماً تعارض الأهداف المستتر بإعلان المبادئ المشتركة. فبينما توافقت إزالة سلطة المقاطعجيّة مع مرامي الحكومة التركيّة، إختلف الأمر في ما يتعلّق بالعصيان وخصوصيّة الموارنة. في الشهور الأولى لسنة ١٨٥٩، أرسل خورشيد باشا مرّتين فرقة صغيرة من الخيّالة إلى أكبر القرى المتمرّدة للضغط عليها؛ وفي الوقت نفسه كان مندوبوه يتشاورون سرّاً مع طانيوس شاهين لمحاولة إدخال نظام الأقاليم العثمانية المشترك إلى لبنان مقابل عزل المشايخ والأمراء نهائياً. تجنّب القائد

٢١. العقيقي: مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

٢٢. TESTA: *op. cit.*, V, p. 132 sqq.

الفلّاح الدخول في تلك الصفقة الرديئة. وكانت السلطات التركية تشلّها الضغوط الأجنبية والنقص في الإمكانيات العسكرية. ولعبت كالمعتاد على الخصومات المحلّية لمحاولة فرض نفسها في وقت شهدت فيه المقاطعات المختلطة ازدياد التوتّر الطائفي. بعد أن تمّ عزل آل الخازن بالطرق العنيفة في تموز/يوليو ١٨٥٩، أبدى الوالي نيّته شنّ حملة تأديبية وأيّده في ذلك القنصل البريطاني؛ وتصدّى البطريرك بولس مسعد لهذا المشروع يسنده قنصل فرنسا العام الذي بذل جهوده لإعادة السلام وإطار شرعي إلى كسروان بغية تجنيب البلاد المارونية القمع العسكري التركي.

وفي نهاية العام ١٨٥٩، توافقت الأهداف التي عرضها الفلّاحون المعتدلون على البطريرك مع مسلك الأتراك المراوغ لما تضمّنته من إشارة الى الإصلاحات الجديدة؛ كما حثّت الموارنة على التوحّد وتأمين الدعم الضروري لمواجهة الأخطار الناجمة عن تفاقم الصراع بين الطوائف.



ظهر ردّ الفعل الدرزي في المتن والجرد، شمالي المقاطعات المختلطة، منذ آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٨٥٩. وأذكت أعمال العنف والسرقات التي طاولت المسيحيين مخاوف وأحقاد الجانبين.

كانت حركة الفلّاحين الموارنة في كسروان قد خلقت نموذجاً يهدّد المقاطعجيّة الدروز مباشرة. وساعد انحلال النظام المقرّر سنة ١٨٤٥ على نفاد صبر الأكثرية المسيحيّة في المقاطعات الواقعة تحت سيطرتهم[٢٣]؛ وتركت وفاة القائمقام الدرزي الأمير أمين أرسلان ثم تعيين ابنه محمّد مؤقّتاً خلفاً له، شعوراً بين هذه الأكثرية بعدم الإستقرار وبعدم التوافق مماثلاً للشعور السائد في الشمال. ولقد أدّى مسلك الإكليروس الماروني، ولاسيما مسلك المطران طوبيا عون الذي كان يهمّه في الأساس محو «أثر الدروز»[٢٤]، إلى منع التقارب بين آل الخازن وأعيان الدروز لغرض الدفاع عن مصالحهم المشتركة.

٢٣. حول تدنّي عدد الدروز بالنسبة لعدد المسيحين في المقاطعات المختلطة، أنظر الفصلين الرابع والخامس.

٢٤. إستناداً إلى رسالة الأب يوسف راجح آل الخازن، ٢ حزيران/يونيو ١٨٥٩؛ م إ آ- ٧٠٢٩ (١-٤) (في قلب الإكليروس، بقي هذا الراهب ناقلاً للأخبار متنبّهاً، يعمل لحساب أسرته). طلب بطرس حنّا الضاهر في رسالتيه الموجّهتين إلى خورشيد باشا بتاريخ ١٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٥٩ و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر =

وإذا كان الوعي بوحدة الطائفة عند الدروز يصونه «العقّال» فإن دور هذه الجماعة الصغيرة جداً من الملّمين بأسرار الدين والمنكفئة إرادياً في باطنيّتها[٢٥]، لا يمكن تشبيهه على الإطلاق بالوساطة التي كان الإكليروس اللبناني قادراً على ممارستها بفضل المشاركة الفعليّة للرعيّة برمّتها في الحياة الروحيّة وبفضل نسيج من العلاقات الداخلية والخارجية. لذا، كانت الطائفة الدرزية برمّتها أكثر شعوراً بالخطر المحدق بالأسر المسيطرة التي كان نفوذها لا يزال يعوّضها عن ضعفها العددي، لاسيما وأن الجمع الطائفي كان يتحقّق في ظلّها عن طريق العلاقات النفعيّة ـ الولائية[٢٦]. وكانت الطائفة الدرزية، على غرار هذه الأسر، تشعر بضرر الإصلاحات عليها، ووجدت نفسها تتخبّط مثلها مثل الكتلة المسلمة في سوريا، في وضع هشّ. وكانت منبوذة من عمليّة تجدّد النشاط الأوروبي التي قدّمت بالمقابل دعماً ومنفذاً للمسيحيين.

بعد إهدار المدّخرات بسبب التأثيرات المشتركة لزيادة الأموال المفروضة، وخفض قيمة العملة[٢٧]، وبعد ما طرأ من نزيف للمعادن الثمينة بين العامين ١٨٣٥ و١٨٥٠ نتيجة استئناف التبادل مع أوروبا الماضية في إنشاء نظامها الصناعي[٢٨]، كان ارتفاع الأسعار الذي فرضته معطيات الوضع الأوروبي والذي عمّ البلاد خلال الخمسينات (١٨٥٠) يضرب سكاناً أصابهم الحرمان.

ولم تكن الاستثمارات الأجنبية في مجال حلّ الحرير، أو، بشكل عام، المبادرات التي أتاح تحسّن نظام الإئتمان الأوروبي واتّساع نطاقه فرصة القيام بها، تساعد سوى بعض قطاعات الإنتاج وبعض عناصر المجتمع[٢٩]. وتولّى الوسطاء المسيحيون الذين باتوا أوّل المستفيدين من حركة رؤوس الأموال هذه، شراء الشرانق في الجبل لحساب الصناعيين الأوروبيين ومن حذا حذوهم من اللبنانيين. وحتى ذلك

= ١٨٥٩ بألا يدخل جندي واحد إلى كسروان لأن في ذلك خطر على المؤسسات الدينية العديدة القائمة هناك؛ في المقابل، طالب بمعاقبة الدروز الذين هاجموا المسيحيين ـ لاسيما الشيخ يوسف عبد الملك؛ (م إ آ ـ ٧٧٩٨، ١ إلى ٤ و٧٨٠٠، ١ إلى ٤).

٢٥. أنظر الفصل السابع.

٢٦. حول التضامن بين المقاطعجية الدروز والفلاحين الدروز، أنظر الفصل الثاني عشر.

٢٧. أنظر الفصل التاسع.

٢٨. أنظر الفصل الثالث عشر.

٢٩. أنظر الفصل الرابع عشر.

الوقت، كان المزارعون يسلّمون المشايخ الحرير المحلول بواسطة «الدولاب العربي»؛ ثم أخذت العلاقات الاقتصادية التقليدية تتفكّك، وفي الوقت نفسه، تغيّرت اتّجاهات العمل ووتيرته مما أدّى إلى تحوّل العلاقات النفعيّة ـ الولائية. وبالمقابل، استفادت الأديرة من المنافذ التي أوجدها إدخال الوسائل الفنيّة الفرنسيّة، لكونها من كبار باعة الشرانق. وتمّ اختيار الأغلبيّة الساحقة من اليد العاملة الضرورية لمعامل الحلّ، لاسيما اليد العاملة النسائية، من بين الجماعات المسيحيّة، بينما كان الجانب الدرزي يفتقد الحافز الطائفي والإطار الديني اللذين يبرّران خروج النساء من النطاق المنزلي ويلغيان التحفّظ إزاء العمل في الحلّالات التي يديرها الأوروبيون، بل أن البيئة البشريّة وحالها الحلقية تصرفهن عن الانخراط في هذا المجال.

وإذا كانت الفئات الاجتماعيّة المرتبطة بتنظيم «حكم الدروز» القديم وبنظام الجباية العثماني قد جرّدت من مسؤولياتها، فإن المسيحيين جميعاً، أي الطائفة برمّتها، ظلّوا يتمتّعون بالدعم بينما استثني منه الدروز جملة[30]. ولم يكن الدروز وحدهم، إذ خضع سكان سوريا المسلمون للظروف العامة نفسها؛ وقد رأى هؤلاء في المساعي المسيحيّة كافة، بدءاً من المطالبة «بالمساواة» التي وعدت بها الإصلاحات، وتدعيم وضع الطائفة بمساندة فرنسا وكنيسة روما، حتى الاستفادة من التوسّع الأوروبي الذي نافس الاقتصاد التقليدي وسيطر عليه في الشرق الأدنى، إضراراً بسمو مكانتهم السابقة وبكيانهم الحاضر، يتحمّل مسؤوليّته أناس كانوا غرضاً لاحتقار المسلمين المستمرّ[31]. لقد توطّد وضع الأقلّية في سياق الحركة التي سبّبت معاناة جماهير المسلمين؛ وتفاقم سخط هؤلاء في ظلّ الظروف السائدة خلال العامين ١٨٥٨ و١٨٥٩ حتى انفجر عنفاً[32]. وكان الهجوم الذي تعرّضت له مدينة زحلة في حزيران/

٣٠. بالطبع، لا يستثني هذا وجود علاقات مصلحيّة ومن ثم علاقات حسن جوار بين أصحاب معامل الحلّ والدروز؛ وهكذا التمس صاحب المعمل مورغ دالغ وسام جوقة الشرف بعد أحداث عام ١٨٦٠ لأنه «تمكّن من إفادة الجنرال بوفور في علاقاته السرّية مع الدروز في فترة إقامة هذا الأخير في سوريا»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٧، الورقة ٣٨٢، برقية أوتريه (Outrey)، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٠.

٣١. إنها المشاعر التي عبّر عنها أحد أعيان دمشق في روايته لأحداث سنة ١٨٦٠؛ K.S. SALIBI: «The 1860 Upheaval in Damascus as seen by Al Sayyid Muhammad Abu'l - Sucû-d al-Hasibi», in: W.R. Polk and R.L. CHAMBERS: *Beginnings of Modernization in the Middle East*, Chicago, 1968, p. 190.

٣٢. حول الأوضاع السائدة في العامين ١٨٥٨ و١٨٥٩ أنظر الفصل الثالث عشر. وحول الحساسيّة المفرطة

يونيو ١٨٦٠ بمثابة الرمز لأن صعود هذه المدينة ـ الواقعة بين بيروت ودمشق ـ بات يمثّل في نظر الكثيرين طموح وغطرسة «طبقة وسطى» جديدة من المسيحيين أخذت، بفضل رؤوس الأموال الأوروبيّة، تتاجر وتخزّن لمصلحتها ومصلحة أوروبا ولكن على حساب الأغلبيّة في البلاد[٣٣].

وكان وقوع حادث دام بين بعض المسيحيين والدروز في شهر أيار/مايو ١٨٦٠ كافياً لكي يندلع القتال بين الطوائف. ارتكبت المجازر في المقاطعات المختلطة في جبل لبنان، وفي السلسلة الشرقية، ثم في دمشق. وقد انضمّ إلى المقاتلين الدروز من أرباب الأسر الكبرى والفلاحين في الجبل إخوانهم في الدين من جبال السلسلة الشرقية ومن حوران، بينما إتّخذ المسيحيون موقفاً دفاعياً وظلّوا في حدود مناطقهم عملاً بغريزة قديمة لدى الأقليات. ولم تتجاوز مساعدة طانيوس شاهين التي وعد بها مسيحيي المقاطعات المختلطة، حدّ المناوشات، ولكنّها كانت كافية لإشعار الدروز بالخطر وقد تصّرف هؤلاء بما يقتضيه الأمر؛ أما مغامرة يوسف كرم[٣٤]، فقد اقتصرت على ترقّب محاولات التسلّل الدرزية المحتملة إلى المناطق المسيحية في لبنان الأوسط. والواقع، أن المسيحيين لم يعانوا إلاّ في المناطق التي كانوا فيها على صلة مباشرة ـ وفي تنافس ـ مع الدروز والمسلمين. وكذلك اتّسمت هجمات الدروز بالطابع الدفاعي إذ انّها لم تخترق الأراضي الآهلة بالسكّان المسيحين وحدهم.

وفي نهاية حزيران/يونيو، كانت المحصّلة من جهة مسيحين المقاطعات المختلطة، ومنطقة زحلة، وسلسلة الجبال الشرقيّة، بضعة آلاف من القتلى وعشرات الآلاف من المشرّدين الذين لقي العديد منهم حتفه بسبب العوز التام[٣٥]. وأخذت

للجماهير تجاه الأقليّات في ظلّ الظروف الصعبة أنظر: P. CHAUNU: «Minorités et conjoncture, l'expulsion des Morisques en 1609», *Revue Historique*, CCXXV, 1961, p. 94.

٣٣. K.S. SALIBI: «The 1860 Upheaval... », p. 191-192.

٤. المعلوف: تاريخ مدينة زحلة، زحلة ١٩١٢؛ أنظر A. HOURANI: «Historians of Lebanon», in B. LEWIS et P.M. HOLT: *Historians of the Middle East*, Londres 1962, p. 235.

في أيلول/سبتمبر ١٨٥٩، سعت السلطات العثمانية إلى فصل زحلة عن السلطة القضائية للقائمقامية المسيحيّة لضمّها إلى إيالة دمشق؛ أنظر الفصل الخامس.

٣٤. حول آل كرم، أنظر الفصل الثاني عشر، وحول يوسف، أنظر الخاتمة.

٣٥. أشار القنصل العام لفرنسا إلى أن العديد من المنازل وجزءاً من محصول الشرانق قد أحرقت في المتن وفي المقاطعات المختلطة. «في المناطق التي يشكّل فيها الدروز أكثريّة كانوا ينتظرون، بعد ذبح أو طرد المسيحين، =

السفن الحربيّة الفرنسيّة والانكليزية تجوب البحر على مقربة من الساحل؛ وكان وجودها كفيلاً بإيقاف تقدّم الدروز في عدّة مواقع وبحماية اللاجئين. هل كان الدروز، رغم خسائرهم وقلّة عددهم، سيواصلون تقدّمهم وصولاً إلى المقاطعات المسيحية البحتة بحيث يصبح التدّخل الأجنبي لا مفرّ منه؟ في النهاية وصلت التعزيزات التركيّة ـ وقد أحدث وصولها ذعراً بين المسيحيين في أوّل الأمر ـ ثم بادر خورشيد باشا في أوائل شهر تمّوز/يوليو الى جمع أعيان من الدروز والمسيحيين لغرض التفاوض حول سلام يرتكز على مبدأ مضى ما مضى[٣٦]. إلا أنه، يوم ٩ تموز/يوليو، ذُبِحَ ربما أكثر من ٥٠٠٠ مسيحي في دمشق[٣٧]. وبعد أيام قليلة، قررت الحكومة الفرنسية إرسال فيلق من جيشها ودخلت في مباحثات مع النمسا، وبريطانيا، وبروسيا، وروسيا[٣٨]؛ واضطرّت الحكومة التركية إلى العمل بسرعة للحدّ من التطاول الأوروبي على سيادتها.

كانت كل جماعة تشعر بأنها «ضحيّة» مساندي الأخرى. وقد شمل الحماس الديني، أي «التعصّب»، في تعبيره عن هذا القلق وعن هذا الصراع، المشاعر بكافة مستوياتها. فإذا كان الدروز قد أمكنهم الاعتماد على تواطؤ الجيوش التركية وعلى المشاركة الفعّالة للشعب المسلم، فقد تلقّى المسيحيّون من ناحيتهم عوناً يفوق التقدير، تمثّل بالحملة العسكرية الفرنسيّة. وإتّخذ الحدث الداخلي، أي المذابح المرتكبة ضدّ المسيحيين، بعداً دولياً بالضرورة إذ كان تطوّر الاضطرابات الاجتماعية والطائفيّة يمسّ المصالح المختلفة للقوى العظمى الأوروبيّة، وبالتالي، علاقاتها

= أن تنضج محاصيلهم ثم يضرمون النار في المنازل بعد نهبها». وفي البقاع «حيث لم يتمكّن الدروز أو أنصارهم من سرقة حزم القمح أتلفوها بالنار... كما تمّ الاستيلاء على قطعان أو ذبحها؛ وأُتْلِفَتْ كميّات هائلة من الأغذية في فترة تتراوح بين خمسة عشر وعشرين يوماً. والآن، تطوف عصب من الدروز والمتاولة وغيرهم في هذه السهول الجميلة لنهب القليل الذي تبقّى فيها». وأدّى نقص الحبوب إلى رفع ثمنها بينما لم تُبَع السلع المستوردة ودفعت الضائقة في الموارد التي عانى منها السكان [التجار] إلى التضحية بسلع التصدير بأسعار متدنية؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الأوراق ٢٤٣ـ ٢٤٥، ٢٤٩، برقيّة بتيفوليو، ١ آب/أغسطس ١٨٦٠.

٣٦. TESTA: *op. cit.*, VI, p. 85-86.
(م إ أ) ٧٧٩٣ (١ ـ ٤).

٣٧. حول شكاوى مسلمي دمشق من المسيحيين أنظر: MA'OZ: *op. cit.*, p. 231 sqq.

٣٨. TESTA: *op. cit.*, VI, p. 43-45.

المتبادلة، وعلاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية التي اعتادت القوى المذكورة أن تتدخّل في شؤونها. وكانت النتيجة أن الدروز، والمسلمين في سوريا، والباب العالي، قد اصطدموا بنشاطها، بينما اكتسب مسيحيّو جبل لبنان في هذه المحنة مساندين جدداً وحججاً جديدة للتوصّل إلى تحسين وضعيّتهم داخل الإمبراطورية العثمانية التي كانت حكومتها تسعى لإنهاضها بالتكيّف مع التحوّلات المفروضة من أوروبا.

في ١٧ تموز/يوليو، وصل إلى بيروت فؤاد باشا، وزير الخارجيّة التركي، وكان الرجل العازم على الإصلاح. وبعد أن أشرف على توزيع المعونات على اللاجئين، ذهب إلى دمشق لمعاقبة الجناة بسرعة قبل نزول الجيش الفرنسي وحرمانه بالتالي من ذريعة للانتشار في العمق السوري. ولما كان إظهار السلطة من خلال قسوة العقاب يعدّ أيضاً من العادات العثمانية القديمة، فقد تمّ إعدام ١٦٧ شخصاً يوم ٢٠ آب/أغسطس علناً، على المشنقة أو رمياً بالرصاص[٣٩]. كما صدرت أحكام عديدة بالسجن؛ وطُبِّق قانون التجنيد على السكّان المسلمين بصرامة. وكان بين المحكوم عليهم رجال من الأعيان، نفوا اشتراكهم في أعمال العنف وأكدوا، على غرار أرباب الأسر الدرزية الكبرى، أنهم فقدوا السيطرة على الجموع الغاضبة. غير أن فؤاد باشا كان يسعى لإسقاط «الرؤوس» أكثر منه لضرب الجناة الحقيقيين، لاسيما تلك «الرؤوس» التي تمتّعت تقليدياً بنفوذ ضخم على جمع واسع من الأتباع. وبعمله هذا، أضعف فؤاد باشا طبقة كانت تقاوم السياسة الإصلاحية للدولة.

وفي لبنان، اعتمد فؤاد باشا أسلوب المراوغة، سعياً منه الى المحافظة قدر الإمكان على حقوق حكومته الواقعة تحت الضغوطات الخارجيّة والداخليّة، والى فرض النظام سواء في المقاطعات المسيحيّة أو في المقاطعات المختلطة. وقبل قدوم فؤاد باشا، كانت السلطات التركيّة في بيروت قد منعت نقل الحبوب والمواد الغذائية إلى كسروان بهدف إنهاء عصيان الفلاحين[٤٠]. تدخّلت الكنيسة عارضة وساطتها، ووفقاً للتسوية التي اقترحتها، أعلن ممثلو الفلّاحين في نهاية تمّوز/يوليو ١٨٦٠ قبولهم بالتوصيات الحكوميّة وبعودة آل الخازن إلى ديارهم. غير أن وصول الفيلق الفرنسي المكوّن من ٧٠٠٠ رجل في أواسط شهر آب/أغسطس دعّم موقف

٣٩. المصدر نفسه، ص ١٠٣، برقية فؤاد باشا إلى علي باشا.

٤٠. حول تبعيّة الجبل فيما يتعلّق بمؤنه من الحبوب، راجع الفصل الرابع. أنظر: PORATH: *art. cit.*, p. 148.

المسيحيين إلى حدّ بالغ وأصبح الاهتمام بالمشكلة الدرزية أمراً ملّحاً في نظر فؤاد باشا. هكذا تمّ اعتقال المقاطعجيّة الدروز الذين استجابوا لدعوته. وجمع فؤاد باشا لجنة مهمّتها التعرّف على الجناة من بين الدروز؛ غير أن أحداً من المسيحيين لم يقبل بأن يشهد عليهم علناً أو أن يدلّ عليهم بالاسم. وهكذا، تعطّلت مساعي العدالة الجديدة للدولة بفعل الخوف من تعاقب أعمال الثأر الاعتياديّة، كان هذا الخوف بالغاً طبعاً عند مسيحيّ المقاطعات المختلطة غداة المجابهة الدمويّة بين الطائفتين. في النهاية، حكم على احد عشر قائداً درزياً بالإعدام. وما لبث أن خُفِفَ هذا الحكم بحكم آخر بالسجن مدى الحياة، ثم تمّ الإفراج عنهم بعد حين؛ وحده سعيد جنبلاط توفّي في السجن متأثراً بمرض السلّ. وبالإضافة إلى ذلك، نفي ٢٤٥ درزياً مؤقتاً إلى طرابلس الغرب.

وهكذا خُفِّفَت الإجراءات المعلنة في البداية تخفيفاً بيناً؛ وبدا الدروز وكأنهم أفلتوا من عقاب مبالغ في قسوته، مما دلّ على واقعيّة الأتراك وبراعتهم[٤١]. إلاّ أن الغرب كان يضغط عليهم. وقد أدّى انقلاب الوضع لصالح المسيحيين بفضل التدخّل الفرنسي إلى زيادة الضعف الحقيقي للطائفة الدرزيّة. وكان ضعفها الديمغرافي، ونفوذ أعيانها المتهاوي، وما فرض عليها من عزل اقتصادي، وكل هذا التطوّر الذي أدّى إلى تفاقم التوتّر الطائفي، يؤثّر على مصيرها في الفترة التي كان يتّم فيها البتّ لإعادة التنظيم الإداري لجبل لبنان. وقد تمّت هجرة جديدة إلى حوران على غرار ما حدث سنة ١٨٣٨ ثم سنة ١٨٥٢ و ١٨٥٣، هروباً من التجنيد؛ واختارت الطائفة الدرزيّة التحرّك شرقاً إلى عمق البلاد حفاظاً على سلامتها بينما نظّم المسيحيّون خَطْوَهم على إيقاع أوروبا.

*

اجتمع ممثّلو فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا لأوّل مرّة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ في بيروت برئاسة فؤاد باشا لتسوية القضايا المتعلّقة

---

٤١. وكذلك، استحال عملياً حثّ الدروز على دفع التعويضات التي وُعِدَ بها المسيحيون عمّا تكبّدوه من خسائر مادية. إلاّ أن داوود باشا، أوّل متصرّف لولاية لبنان الجديدة «قام بشراء أراض درزيّة في الشوف في العامين ١٨٦٣-١٨٦٤ ثم وزّعها على المسيحيين على دفعات صغيرة في مقابل حقّهم في التعويضات التي كان من المفروض أن تُصْرَف لهم بعد مجازر عام ١٨٦٠»؛ وساهم هذا في زيادة القوّة العقاريّة للمسيحيين على حساب الدروز. A. LATRON: *op. cit*, p. 212.

بسوريا، وبجبل لبنان على وجه الخصوص. واستمرّت أعمال هذه اللجنة الدولية مدّة ثمانية شهور. كان صوت فرنسا مدعوماً بتواجدها العسكري. ويمكن التساؤل عما إذا كان تعيين الجنرال دو بوفور دوبول (de Beaufort d'Hautpoul) الذي أدّى خدمته سابقاً في سوريا تحت إمرة إبراهيم باشا يمثّل ردّاً على ما حدث عام ١٨٤٠؟ أما الدلالة الحقيقيّة فكانت في ذلك النفوذ الذي استعادته فرنسا.

عندما قرّرت الحكومة الفرنسية التدخّل عسكرياً لحماية مسيحيّي الشرق مشدِّدةً على هدفها الإنساني، كان الرأي العام الكاثوليكي الداخلي لا يزال متأثراً بالقضايا الإيطالية ولا يفكّر سوى في مساعدة الكرسي الرسولي، لم يرَ في ذلك في بادئ الأمر سوى عمليّة تضليلية. أما نابليون الثالث، فكانت آفاقه أوسع، إذ كان هدفه استكمال برنامجه المتوسّطي بتأسيس دولة ذات استقلالية في سوريا تفصل بين مصر والأناضول، وتخضع للهيمنة الفرنسية[٤٢]. وكان الإمبراطور ينوي توكيل إدارتها للأمير عبد القادر الذي كان قد علا نجمُه قبل ذلك مباشرة في دمشق لحمايته قسماً من المسيحيين، ومن ثم أن يوسّع إطار سياسته العربية والإسلاميّة المقرّرة للجزائر بحيث يمثّل تطبيقها في آسيا وأفريقيا أحد أوجه سياسته الخاصة بالقوميّات[٤٣]. وقد استمدّت هذه الخطة منطقها من هشاشة الإمبراطورية العثمانية ومن التحرّكات الداخلية في سوريا، إلّا أن مفهومها المستوحى من تجربة الثورات الأوروبية، لم يلق عملياً أي صدى في الشرق الأدنى، وخضع لواقع الجماعات الطائفية.

---

٤٢. Cf. M. EMERIT: «La crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», *Revue Historique*, CCVII, 1952, p. 213-221.

من جهة الانكليز، تمّ النظر أيضاً، على نحو شبه رسمي وافتراضي جداً، بموضوع الحكم الذاتي لسوريا؛ (ش خ)، تركيا، مذكّرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ ١٨٦٣، الورقتان ١٦٧ـ ١٦٨، ترجمة تقرير اللورد دفّرين (Dufferin) المرسل إلى هـ. بلور (H. Bulwer)، ٣ أيار/مايو ١٨٦٠؛ إعتراض علي باشا: TESTA: *op. cit.*, VI, p. 248-350.

Cf. Pierre RENOUVIN: *Histoire des Relations Internationales*, t. V, ch. XVI.

٤٣. نظراً لعدد الطوائف والشعوب كان هذا المبدأ في الشرق الأدنى يقبل تفسيرات جمّة تبيح للدبلوماسيّة الفرنسيّة حرّية التصرّف إلى حدّ ما. ويعطينا التعريف التالي فكرة عن ذلك: «كانت الحكومة الفرنسيّة تريد بعث الإمبراطوريّة العثمانيّة وتقويتها بجرّ الشعوب المختلفة العروق والمذاهب التي تقطنها إلى المشاركة تدريجياً في الحياة السياسيّة، هذه الشعوب التي كانت تبدو، بنظر فرنسا، الوريثة المؤهّلة، في موطنها نفسه، لتحتلّ شيئاً فشيئاً المكان الذي سيتركه إنهيار الأتراك شاغراً في يوم من الأيام». (ش خ)، تركيا، مذكّرات ووثائق، ٢١٢٢ سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ١٨٦٣، الورقة ١٥٨: «مذكّرة حول أسباب جلاء فرنسا عن سوريا، ١٨٦٠ـ١٨٦١».

من وجهة نظر الفرنسيين أوّلاً، كان المسوّغ الدائم للحملة العسكرية هو الشعار التقليدي القاضي بحماية مسيحيّي الشرق. وعندما وطّد الجنود الفرنسيون أقدامهم في بيروت، ذكّرت بعض الأوساط الكاثوليكية بمشروعها القاضي بجعل لبنان دولة مسيحيّة مستقلّة[44] ونظّمت حملة تضامن مع ضحايا «التعصّب الإسلامي». والحال أن أهداف نابليون الثالث العظمى، التي لم تُعْرف جيّداً على أي حال، لم تتوافق لا مع أفكار الضبّاط والدبلوماسيين الموفدين إلى المشرق ولا مع إمكانياتهم العمليّة، إذ وقع بعضهم في أسر الرؤيا المسيحيّة الأسطورية التي سعى الموارنة الى تغذيتها ميدانياً، بينما ركّز الآخرون اهتمامهم على لبنان انطلاقاً من الخبرة المكتسبة في الثلاثين سنة السابقة ومن التجانس الذي أحياه التدخّل الفرنسي. وباتت هذه الوجهات تتكيّف مع مناورات الأتراك الذين نجحوا في حصر تحرّكات الفرق الفرنسيّة في الهامش الساحلي وفي بعض قطاعات الجبل، وعملوا على «عدم قبول تدّخل اللجنة الأوروبيّة إلا فيما يتعلّق بتنظيم جبل لبنان»[45]. وكان على التوجّهات المذكورة أن تتكيّف أيضاً مع إرادة الحكومة الانكليزية القاضية بمنع تفكّك الإمبراطورية العثمانية الذي قد يتسبّب به المثال المعدي لأية حركة إستقلالية، ومع عدائها لاتّساع نطاق النفوذ الفرنسي في سوريا، لاسيما وأن مشروع السويس قد أشعرها بالخطر.

وتجاوزت الخلافات بين فرنسا وبريطانيا حدّ التنافس العادي وعبّرت عن اختلاف في أسلوب التعامل. فعندما انتعشت التجارة في سوريا في الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، أحضرت بريطانيا منتوجاتها الصناعيّة وبخاصة منسوجاتها إلى المنطقة وخرجت منها بالعملات والمعادن الثمينة؛ وساهمت حركة المدّ والجزر هذه في شلّ الإنتاج الحرفي المحلّي وضربه. أما فرنسا، فلم تكتف ببيع البضائع ولكنّها اشترت المشاريع الإستثماريّة وأقامتها أيضاً موجّهة إمكانياتها إلى بيروت وعمق

٤٤. كانت وزارة الشؤون الخارجية قد احتفظت في ملفّاتها بمقال يحمل توقيع جيمس غوردن (James Gordon) نشرته مجلّة *Revue Orientale* في كانون الثاني/يناير ١٨٥٣ تحت عنوان «نظرة إلى الماضي فيما يتعلّق بشؤون الشرق وبخاصة بأحوال سوريا في عام ١٨٤٠»، وكان يدافع عن واقعيّة وجهة النظر هذه؛ (ش خ)، تركيا، مذكّرات ووثائق، ٤٣ (٦)، سوريا ولبنان، ١٧٥٣_١٨٤٧.

٤٥. برقيّة علي باشا، ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦١، في: TESTA: *op. cit.*, VI, p. 346.

البلاد[٤٦]. وإذا كانت التحوّلات الاقتصاديّة والتقنيّة لتلك الفترة هي التي حدّدت طبيعة نشاط كل من البلدين، فإن فرنسا قد وفّقت بشكل أفضل احتياجاتها الخاصة مع إمكانيات هذا السوق المشرقي، ربّما بسبب أنها كانت أقلّ تقدّماً في المجال الصناعي وبسبب تقاليد تجارتها المتوسطيّة؛ فتمكّنت من التحكّم بالمراحل الانتقاليّة أثناء تجدّد هذا السوق، واحتلّت مواقع فيه وضمنت لنفسها، ليس فقط زبائن من المستهلكين، بل أيضاً من المنتجين[٤٧].

وقد وجدت فرنسا قاعدة صالحة لتوسّعها بين المسيحيين الذين كانت الإرساليات الكاثوليكية الجديدة، من جهتها، تغذّي توقّعاتهم وتعاطفهم وتنميهما؛ وأدّى هذا إلى تحديد المجال الجغرافي لنشاط التجار والصناعيين [الفرنسيين]. وهكذا تدعّمت قاعدة فرنسا الطائفيّة سواء على الصعيد السياسي، والمعنوي، والثقافي، أو على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والإقليمي. وتوقّع المسيحيون أن تكون مساندة فرنسا لهم أكثر حَزماً من غيرها من البلدان الغربيّة، وجاءت حملة عام ١٨٦٠ فكانت فرنسا عند حسن الظنّ بها، وقد تسبّبت الحملة أيضاً بتغيير المناخ الاقتصادي الذي كان مشحوناً إلى حدّ بالغ من جرّاء ردود الفعل الدرزيّة والإسلاميّة. فبينما كانت تدور المعارك في أيار/مايو، وحزيران/يونيو، وتموز/يوليو ١٨٦٠، وترتكب المجازر، وتنهب المحاصيل والمحلاّت، إرتفعت نسبة الفائدة في سوق بيروت من ١٠ أو ١٢٪ إلى ٣٦٪؛ وركب «التجار وأصحاب المحلات الميسورون» السفن من هذا المرفأ واتّجهوا إلى الإسكندرية وإزمير وأثينا؛ واما البضائع فقد تمّ تحويلها إلى مالطا ومرسيليا؛ وشُلّت حركة الأعمال[٤٨]. على أنها استؤنفت ابتداءاً من شهر أيلول/سبتمبر، وأخذ وجود الجيش الفرنسي يجذب جموعاً من الوسطاء الصغار إلى

٤٦. أنظر الفصل الثالث عشر.

٤٧. أنظر الفصل الرابع عشر.

٤٨. (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورقة ٢٤٧ـ ٢٤٨، برقيّة بنتيفوليو، ١ آب/أغسطس ١٨٦٠. ومع ذلك أشار القنصل العام إلى ما ترتّب من فائدة على أحد جوانب الأزمة لأعمال المضاربة التي كان يقوم بها أصحاب معامل الحلّ الفرنسيون: «تمكّن حلاّلونا في الجبل من الحصول على شروط مجزية إلى حدّ ما لمشترياتهم. فبينما كانت الحرب مشتعلة، أخذ الفلاّحون يبيعون محاصيلهم التي باتت مهدّدة بأسعار زهيدة، كما كان اللصوص يتخلّون بسهولة عن بضائع لم تكلّفهم من الجهد سوى جلبها؛ لذا، منذ شهر حزيران/يونيو، تراوح متوسّط الأسعار المتعامل بها للشرانق، بين ٣,٧٥ و٤ فرنكات للكيلو الواحد بدلاً من ٦ و٦,٥٠ فرنكات التي كانت تدفع في بداية الموسم». المصدر نفسه، الورقة ٢٤٦، أنظر الهامش (٣٥) في هذه الخاتمة.

بيروت[٤٩].

وأما بريطانيا، التي كانت قد خلقت لنفسها موقعاً اقتصادياً هاماً في سوريا، فلم تحظ، في المقابل، بمثل هذه الركيزة الطائفية. والدعم الذي قدّمه عملاؤها للأعيان الدروز كان مردوده ضعيفاً لأنه جاء بعكس تيّار التطوّر الإداري - الذي شجّعته الدبلوماسية الانكليزية في القسطنطينية -، ولأنه لم يكن هناك أبداً وجود لـ «تواصل» حقيقي بين الطائفة الدرزية والانكليز. واضطرّت بريطانيا إلى القيام بعمليّة إلتفاف، إذا صحّ التعبير، على «السدّ» الفرنسي والمسيحي، بتوسيع نطاق تحرّكها التجاري، لاسيما في شمال سوريا، نواحي حلب والفرات، حيث سعت لاستثمار ومراقبة المعبر إلى بلاد فارس وإلى الهند. كذلك دفعها قلقها كإمبراطورية إلى حماية سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية في آسيا، ومن ثم إلى وضع صيغة لسياستها ترجّح الإهتمام بالإسلام وبقدرته على احتضان شعوب وأقاليم [مختلفة] بين البحر الأبيض المتوسّط والمحيط الهندي.

هل يمكن تبيّن السلوك المستقبلي للقوّتين المذكورتين في الشرق الأوسط من هاتين الوجهتين؟ لقد ظلّت فرنسا هي «حامية مسيحيّي الشرق»، وفي كل الأحوال كانت هذه حجّة دبلوماسيّة وعاطفيّة مربحة بالقدر نفسه على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الداخلي. ولقد أمّن لها هذا الوضع انغراساً، محدوداً ربّما، في تلك المنطقة المتميّزة شرقي البحر الأبيض المتوسط، إلاّ أنه حظي بضمانة شعبية من جانب المسيحيّين، والموارنة بالتحديد، الذين وفّق وفاؤهم لفرنسا بين مشاعرهم وبين مصالحهم. وقد دفع الرهان على الاستقرار العثماني بريطانيا إلى انتهاج مسلك إسلامي، لاحت فيه تباشير مسلكها العربي، وبدا متبايناً للوهلة الأولى في شموليّته مع النهج الفرنسي الذي أعطى الأولويّة للإنقسامات الطائفيّة. إلا أن بريطانيا لم تتمتّع أبداً بركيزة شعبيّة، أي مبنيّة على واقع متأصل، كالتي تمتّعت بها فرنسا. وبدا الإلتباس منذ البداية إذ إن الحكومات الانكليزية، لكونها اهتمّت باكتساب فعّالية تمكّنها من الهيمنة أكثر من اهتمامها بوحدة الحال المتعذّرة، لم تكوّن مفهوماً عن العالم الإسلامي أو العربي يستطيع الإنسان الشرقي أن يقبله. يجب بالطبع تجنّب الإفراط في تبسيط نوايا وأفعال كانت مركّبة للغاية وغير ثابتة على الإطلاق، كما

٤٩. المصدر نفسه، الورقة ٢٥١، برقية بتيفوليو، ٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٦٠.

يتّضح على سبيل المثال، في نظرية نابليون الثالث؛ ثم أن فرنسا قد أدرجت حالة لبنان الخاصة في إطار سياستها الشاملة، علاوة على موقعه بالنسبة للكاثوليكية، بينما غالباً ما أعار الانكليز اهتماماً للفئات الاجتماعيّة أكبر من اهتمامهم بالمجموع، كما يتّضح من دعمهم لأعيان الطائفة الدرزية.

جوهر الأمر هو أن نشاط هاتين الأمّتين الغربيّتين العظمين، سواءً كان مقبولاً أو مرفوضاً، قد أدخل سلوكاً ومبادئ جديدة إلى الشرق الأوسط ما لبث أن تمازجت بتيّارات الثقافات المحليّة وتسبّبت في ظهور قوى جديدة عاشت مصيرها الخاص.

رغم المظاهر، كانت النمسا وروسيا تقفان بعيداً عن هذه المواقع الفعّالة. وكانت هاتان الإمبراطوريّتان ذات التركيبة البشريّة المتنوعة التي تذكّر بعض سماتها بإمبراطورية السلاطين العثمانيين، قد تصدّتا لهذه الأخيرة وعلى مدى قرون حول مسألة الحدود المشتركة، وكان إهتمامهما منصبّاً باستمرار على الأقاليم الأوروبية الخاضعة للأتراك. وقد افتقدتا الإمكانيات التي تتيح لهما فرض وجودهما واحداث تجديد في منطقة الشرق الأدنى العربي على غرار دول أوروبا الغربية الكبرى الصناعية والليبرالية. غير أن كلّاً من النمسا وروسيا لجأت الى التعاطف الطائفي وحاولت إحتلال موقع في السوق عن طريق الملاحة البخاريّة التي غيّرت شروط النقل والتبادل التجاري المتاحة للجميع. وفي هذا المجال، كان «اللويد» النمساوي قد شهد انطلاقة سريعة ولكنّه كثيراً ما عمل كوسيط عبور للمنتجات السويسرية والألمانية بغية تطوير أعماله التجارية وهكذا مهّد الطريق لحركة الأعمال الألمانية التي شهدت توسعاً كبيراً في نهاية القرن التاسع عشر مدعومة بمطامع حكومة برلين. من جهة أخرى، حاولت النمسا في فترة الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر التأثير في الطوائف المسيحية التي توحّدت مع روما، لاسيما طائفة الروم الكاثوليك، إلّا أنها لم تتمكّن من التفوّق على فرنسا. وإذا كانت روسيا قد شاركت متأخرة في تطوّر الملاحة البخارية، فإنها بالمقابل قد وطّدت روابطها بطائفة الروم الأرثوذكس بعد عام ١٨٤٠.

لم تسفر تلك الجهود عن ارتقاء نفوذ ملكيّة الدانوب وإمبراطوريّة القياصرة إلى مستوى نفوذ فرنسا وبريطانيا. وكانت طموحاتهما في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية واشتراكهما في «الجوقة» الدبلوماسية الأوروربية هي التي أعطت وزناً لقوّتي

أوروبا الوسطى والشرقية[٥٠].

*

غادرت الجيوش الفرنسية الشواطئ السوريّة يوم ٥ حزيران/يونيو ١٨٦١ بموجب الاتفاقية المبرمة في باريس في التاسع من آذار/مارس من السنة نفسها بين الحكومات المعنيّة[٥١]. وتمّ توقيع القرارات المتعلّقة بإعادة تنظيم جبل لبنان في بيرا (Péra) في التاسع من حزيران/يونيو من قبل الصدر الأعظم وسفراء بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا[٥٢].

وعملاً بهذا الدستور، حُدِّدت وحدة جبل لبنان قانونياً، مع الإقرار بتغلّب العنصر المسيحي فيها، في إطار جغرافي استثنى بيروت وصيدا وطرابلس والبقاع. «يتولّى إدارة جبل لبنان متصرّف مسيحي ينصّبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً». ومنذ أن وردت هذه العبارة في مقدّمة نظام داخلي في وثيقة دوليّة، بات التأكيد على السيادة العثمانيّة ينطوي أولاً على ارتقاء لبنان، لا لبنان المنقسم بل الموحّد، لا لبنان التابع لباشوات مسلمين بل الذي يديره والٍ مسيحي مسؤول إزاء الباب العالي مباشرة. وهكذا كان التدخّل الأوروبي يكرّس تطوّراً عمره عدّة قرون، وهدّده في الماضي

---

٥٠. في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أثبت كلّ من [الإمبراطورية] النمساوية ـ المجرية، بمساهمتها في تطوّر حلب وجوارها، وروسيا، بتعزيز سياستها الثقافية والدينية في سوريا وفلسطين ـ، وجودهما في حركة التوسّع العامة التي شهدت نشاطاً أكبر للقوى العظمى الأخرى.

٥١. TESTA: *op. cit.*, VI, p. 288-290.

في فرنسا، كان أنصار الاحتلال العسكري، المكلف والهامشي، قليلين، لاسيما وأن المصالح المسيحية والأوروبية وبخاصة المصالح الفرنسيّة وجدت ضمانتها في الوضعيّة الجديدة للبنان؛ على الصعيد الدولي، أبدت الحكومة الانكليزية، المدعومة من الباب العالي والداعمة له، أشدّ المعارضة لهذه الوضعيّة. وبالإضافة إلى الأسباب المذكورة أشارت «مذكّرة [استعراضيّة] حول أسباب جلاء فرنسا عن سوريا» إلى أن إهتمام الحكومة الفرنسيّة والرأي العام كان منصباً على أمور أخرى في ذلك الوقت [وشغله]: «شؤون بولندا (مقابلة وارسو)، وتطبيق مرسوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ (تسليم الإمبراطور بالحريّات الدستوريّة والبرلمانيّة)، وشؤون غايت (Gaëte)، وروما (أنظر المجادلات العنيفة في مجلس الأعيان، نيسان/أبريل ١٨٦١)، وبداية مسألة الدوقيّات (المفاوضات الأولى)، وحملة جنوبي فيتنام (Cochinchine)، والتجهيز لحملة المكسيك. كانت هذه الشؤون المختلفة تستغرق كلّ اهتمام الحكومة الإمبراطوريّة والرأي العام، وتدفع بمسألة سوريا إلى أدنى درجات السلّم». (ش خ)، تركيا، مذكّرات ووثائق، ١٢٢، سوريا ولبنان، ١٨٤٠ـ ١٨٦٣، الورقة ١٦٢.

٥٢. (النصّ الفرنسي) TESTA: *op. cit.*, VI, p. 338-343.

إشترط البروتوكول الملحق الذي تمّ توقيعه في الوقت نفسه، أن يصدر السلطان هذا النظام بصيغة الفرمان. وقد تمّت صيغته النهائيّة سنة ١٨٦٤ وسمّي «نظام أساسي».

القريب صراع طائفي حجب الجدل الجديد الشامل بين إبداع غربي لا مفرّ منه وبين مقاومة الحضارة الشرقية له.

ومع أنه قد فرض على الحكومة التركيّة أن تعيّن والياً مسيحياً، فقد حصلت دون صعوبة كبيرة على ألا يكون هذا الوالي لبنانياً وإن كان من رعايا السلطان. أما الشيء الأساسي، أي أن يكون مسيحياً، فقد أصبح أمراً مقرّاً. وتمّ تمثيل كل طائفة أمامه بوكيل. من جهة أخرى، أنشئ مجلس إداري مركزي «للجبل كله؛ يؤلّف من إثني عشر عضواً: إثنين مارونيان، وإثنين درزيّان، وإثنين من الروم الكاثوليك، وإثنين من الروم الأرثوذكس، وإثنين من المتاولة، وإثنين من المسلمين، ويكلّف هذا المجلس بتوزيع [الجباية] والبحث في إدارة موارد الجبل ونفقاته، وبيان آرائه الشوريّة في المسائل التي يعرضها عليه المتصرّف كلّها» (المادة الثانية).

وتمّ تعيين الوكلاء وتحديد مسؤوليات الطوائف على صعيد الوحدات الإداريّة والقرى[٥٣]، وفي التنظيم القضائي[٥٤]. وهكذا تأكّد وتحدّد مبدأ التمثيل الطائفي الذي سبق وأشار إليه نظام سنة ١٨٤٥ ـ والذي لا تزال أهمّيته كبيرة إلى اليوم ـ، لاسيما فيما يتعلّق بتساوي عدد الممثّلين، المفترض نظرياً، لكلّ من المسيحيّين والمسلمين، والذي يشكلّ مسوّغ «التوازن اللبناني». وقد تمّ هذا [التطوّر] أيضاً عن مراعاة نهج الحكم والمسلك الفكري ذي الجذور القديمة للغاية إذ إن مفهوم الحقوق المقرّة لكلّ جماعة طائفيّة وجد إمتداده في تساوي الوضعيّات وفي النظام التمثيلي الحديث. وكان فهم عودة التعايش السلمي بين الطوائف يتمّ من خلال هذه السمات اللصيقة بالثقافة.

ورافق الإعلان عن إزالة النظام القديم وأساليه الإجراءات الجديدة: «المادة ٦: الجميع متساوون أمام القانون تلغى كل كل امتيازات الأعيان* ولاسيما المقاطعجيّة». «ولما كان قد تقرّر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة والإستعاضة عنها بطرق أخرى

---

٥٣. المادتان ٤ و٥. كان لبنان مقسّماً إلى ستة أقضية (جمع قضاء) وكلّ قضاء مقسّماً إلى نواح (جمع ناحية) التي من المفروض أن تتطابق أراضيها قدر الإمكان مع المقاطعات السابقة وكان ينصّب شيخ على رأس كلّ قرية «يختاره الأهالي ويعيّنه الحاكم»؛ وفي القرى المختلطة «سيكون لكل عنصر من عناصر السكّان شيخه الخاص الذي لن يمارس سلطته إلاّ على إخوانه في الدين». في النصّ الفرنسي للنظام وردت إسقاطات مفهوميّة خدّاعة حيث إن التقسيمات الإداريّة سمّيت «دوائر» (arrondissements) و«كانتونات» (cantons) و«كوميونات» (communes).

٥٤. المادة ٧ وما يليها.

* كذا في النص العربي وجاءت في النص الفرنسي «الامتيازات الإقطاعية» (المترجم).

إكراهية كإلقاء القبض أو الحبس، فيحرّم على مأموري [البوليس] تحت طائلة أشدّ العقوبات أن يختصوا من الأهالي أية أجرة كانت سواء مالاً أو عيناً» (المادة ١٥).

وظلّت عبارة «الجميع متساوون أمام القانون» تُفهم وتُطبّق بمعنى تساوي الطوائف الإسلاميّة والمسيحيّة أمام القانون وبمعنى أن ينصف السلطان رعاياه جميعاً. «تلغى كلّ الإمتيازات الإقطاعيّة»: كانت أوروبا وهي تفرض مقاييسها على المستقبل، تفسّر الماضي الشرقي من خلال ماضيها هي، وأدخلت بالتالي معاني مغلوطة لم يكن من السهل القضاء عليها، وتمّ تصديرها سواء عن طريق الفكر الليبرالي أو عن طريق النظريات الإشتراكية؛ ولا تزال كلمة «féodalité» المترجمة بكلمة «الإقطاعيّة» إلى اليوم تفتك على الصعيد الفكري في البلدان العربيّة. ويبقى في الأساس أن هذه المعاني المغلوطة قد أثّرت بالدرجة نفسها على الممارسة العمليّة. فهي التي أملت على الدبلوماسيين الفرنسيين أفعالهم واهتمامهم بتحقيق الإرتقاء المسيحي والبرجوازي؛ ثم إنها تطابقت مع رغبة الحكومة التركيّة في إلغاء نظام التزام الجباية حتى انتهى الأمر بإلغاء وظيفة وامتيازات هؤلاء الأعيان. وقد كرّس هذه القانون تطوّراً إجتماعياً وإدارياً مهمّاً.

غير أن تطبيق القرارات المذكورة توافق بالضرورة مع السلوك الأكثر أصالة وديمومة، إذ إن المجتمع كان يملك بناه الخاصة ولم يكن ليتمكّن من إقرار الأنظمة الجديدة إلاّ بإدماجها في تلك البنى. وكانت أوروبا تقترح من خلال النماذج التي تصدّرها، مفهومًا «للروح المدنيّة» أساسه حريّة الفرد واحترام الفرد حريّة الآخرين في ممارسته حقوق المواطن؛ والحال أن هذا المفهوم كان غريباً عن مجتمع لم يكن الفرد يتصوّر فيه مسؤولياته وفعله إلا بالنسبة إلى المجموعات التي تتعرّف على هويّته من خلال علاقاته العائليّة في حين كانت هذه المجموعات دائماً متجاورة وتعارض بعضها البعض[٥٥]. وفي تلك البيئة التي كان فيها التعبير الفرداني يرجّح المواجهة مع الآخر بدلاً من مشاركته، خضعت النظم المستوحاة من أوروبا لتحوّلٍ بات وحده القادر على جعلها مقبولة بحيث تتلاءم معانيها مع المصلحة العامة. ولما أُقِرّ بوضوح بحقوق الطوائف لكونها شكّلت الإطار المعترف به من جميع الأطراف المفاوضة، ظلّ تنظيم المجموعات العائلية يلعب دوراً حاسماً فيما يتعلّق بالتعريف الحقيقي

٥٥. راجع الفصل السادس.

للسلطة، وبالتالي، فيما يتعلّق بعمليّة توكيلها داخل القرى وبالتعيينات في المجالس المختلفة.

وهذه الروح هي التي أملت الحلّ الوسط الذي جرى تطبيقه في كسروان. كان «النظام الأساسي» للبنان يلبّي أهمّ مطالب الإكليروس والفلاحين الموارنة[٥٦]. وكان يوسف كرم[٥٧] والقرى المعتدلة قد هزموا طانيوس شاهين وأنصاره في آذار/مارس ١٨٦١؛ ورغم تدّخل قنصل فرنسا لرأب الصدع بين الموارنة، عُزِل قائد عصيان الفلاحين وبات ضعيفاً. وقد عيّنه الوالي داوود باشا الذي شغل منصبه الجديد في شهر حزيران/يونيو «عاملاً» عن مرتفعات الجرد الواقعة جنوبي شرقي كسروان. وعاد طانيوس شاهين إلى حياته المنزوية. وتمكّن آل الخازن من العودة إلى ديارهم، مجرّدين من امتيازاتهم، ومحرومين من حقوقهم العقاريّة ومن السيطرة على الأراضي التي كانت تخوّلهم إياها في السابق وظيفتهم الجبائية. ورغم أنّهم عاشوا في غالب الأحيان عيشة شديدة التواضع فقد ظلّوا يتمتّعون بالاعتبار المكنون لأبناء الأسر الكبرى. وتمّ تعيين عدد منهم في مصالح الإدارة الجديدة[٥٨]. كما وردت أسماء

٥٦. راجع الصفحات الأولى من الخاتمة.

٥٧. كان يوسف كرم قد عيّن قائمقاماً مسيحياً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ بدلاً من الأمير بشير أحمد أبي اللمع وبفضل مساندة بيكلار (Béclard) المفوّض الفرنسي في اللجنة الأوروبية الخاصة بسوريا؛ وكان هذا الوجيه الماروني الصغير من شمالي لبنان (راجع الفصل الثاني عشر) الطموح للغاية والمتبجّح، قد وضع آماله في أن يصبح حاكماً لكلّ الجبل بمناسبة إعادة تنظيمه، وقاتل طانيوس شاهين ليثبت سلطانه ـ مثيراً بعض التعاطف من قبل البريطانيين ـ، ولكن دون أن يسلّم بمطالب آل الخازن. وتخلّى عن منصبه في أيّار/مايو ١٨٦١ (م إ آ ـ ٦٨٣٠، ١ ـ ٤)، أي قبل وقت قصير من توقيع «النظام الأساسي» الخاص بلبنان، ذلك النظام الذي قضى على أي أمل عنده في الوصول إلى حكم الولاية الجديدة. وعندما عُيِّنَ الأرمني الكاثوليكي داوود باشا، المدير السابق للبرق والبريد في القسطنطينية، حاكماً للجبل، عرض على يوسف كرم شغل عدّة مناصب، دون جدوى. وقد عاد هذا الأخير إلى قريته إهدن ليعلن بعد قليل معارضته المفتوحة. تمّ نفيه إلى مصر من سنة ١٨٦١ حتى ١٨٦٤، ولم يعد إلى لبنان إلا ليدبّر عصياناً مسلّحاً شدّ الإنتباه إلى مطالب أهالي شمال لبنان في الوقت الذي كانت تجري فيه عمليّة مسح جديدة لوضع أساس الميري، غير أن حركة التمرّد لم تتسع كثيراً نظراً لضعف نفوذه العائلي ولقلّة الموالين له؛ وبالإضافة إلى ذلك، ووجه العصيان بمعارضة البطريرك الماروني والسياسة الفرنسية المؤيدة لاستقرار لبنان تحت سلطة حاكمه (العقيقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠ـ١٥٣؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٨، الورقة ١٥٧). ولمّا تمّ نفيه مجدّداً سنة ١٨٦٧، وجّه يوسف كرم عدّة نداءات إلى الحكومات الأوروبيّة وسعى في السرّ من أجل العودة إلى بلاده. ثم توفي عام ١٨٨٩ في إيطاليا. وأعيدت رفاته إلى إهدن حيث أفادت ذكراه الأسطوريّة منطقة كانت تبحث عن بطل.

٥٨. وجب بالطبع تذكير الأمراء والمشايخ بأنه لم يعد مقبولاً أن يتباهوا بامتيازاتهم السابقة وإلاّ لحق بهم =

أخرى لأبناء أسر الأعيان بين موظفي الإدارة المذكورة[٥٩] إلى جانب أسماء الأسر التي كانت تثبّت صعودها فيها.

إن هذا الصعود للفئات الاجتماعيّة الجديدة الموافق، بالطبع، لمصلحة المسيحيين الأكبر عدداً والأكثر إهتماماً بنمو الاقتصاد الغربي، كان يحميه شرطان بضمان الإستقلالية اللبنانية. يضع الشرط الأوّل فرقة نظامية من «الجندرمة»، المتطوّعين والمختارين حسب قاعدة طائفية، بإمرة الوالي بغية «الحفاظ على الأمن وتطبيق القوانين»؛ ويقضي بعدم تمركز الجيش العثماني في الجبل «في الظروف العادية»، أما «في الظروف الاستثنائية وعند الضرورة» فلا يجوز للحاكم اللجوء إليه إلّا بعد إستشارة المجلس الإداري المركزي[٦٠]. وفرض الشرط الثاني على الجبل دفع رسم مقطوع حددت قيمته بـ ٧٠٠٠ كيس على أن يخصّص هذا المبلغ لتسديد نفقاته الإدارية والمصروفات ذات المنفعة العامة؛ وحده الفائض، إن وجد، يمكن إرساله إلى خزينة الدولة بينما توجّب على الدولة تغطية «الزيادة في المصاريف»[٦١].

= عقاب شديد؛ (م إ أ) ٧٥٥٧ (١ـ٤)، ١٨٧٢. حول إشتراك آل الخازن في أعمال الإدارة الجديدة: (م إ أ) ٧٠٧١، ٧٢٠٠ (٦ـ٦). وقد لحّ بعض الأفراد من آل الخازن على قنصلية فرنسا العامة والوزارة الفرنسية للشؤون الخارجيّة بغية الحصول على منح لأبنائهم وعلى أوسمة فرنسيّة؛ (م إ أ) ٧١٣٩، ٧١٣٨، ٧١٤٠، ٧١٤١ (٦ـ٢)، رسائل نوفل الخازن إلى حصن الخازن، ٢ و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٨٨٩، و٨ كانون الثاني/يناير و ١٩ شباط/فبراير ١٨٩٠. في نهاية القرن، كان حصن الخازن كونتاً في البلاط البابوي؛ (م إ أ) ٦٦٢٢، ٧٥٠١، ٧٥٠٢ (٦ـ٢).

٥٩. H. LEVANTIN (pseudonyme de LAMMENS): «Quarante ans d'autonomie au Liban», *Etudes*, n° 92, 1902, p. 46.

وفي ص ١٦٦ [من المصدر المذكور أعلاه]، يضيف الكاتب قائلاً أن العنصر المسيحي بدا «محافظاً بحكمة» في المجلس الإداري. وتمّ تعيين الأمير مجيد شهاب، الذي كان الجنرال بوفور دوتبول قد قدّمه بأمل إعادة سلطة الشهابيين، مديراً لقضاءي كسروان والبترون؛ **أوراق لبنانية**، كانون الأوّل، ١٩٥٧، ص ٥٦٩.

٦٠. المادة ١٥ من النظام. تمّ تنظيم الضبطية (الجندرمة) اللبنانية على يد ضابط وضابط صفّ فرنسيين. ومن قسمات العقليّة [المتعامل بها]، إنه ورد في كلمة ألقاها قنصل فرنسا العام في حزيران/يونيو ١٨٦٥ أن «هذا الجيش الصغير قد يحتوي في داخله على العناصر التي ستنطلق منها، في يوم من الأيام، [حركة] تحرير مسيحيّي الشرق»؛ (ش خ)، المراسلة التجاريّة، بيروت، ٨، الورقة ٧١، برقية ج. برنار ديزيسّار، ١٢ حزيران/يونيو ١٨٦٥. إلّا أن فرقة الضبطيّة هذه كانت تتكوّن من المسيحيّين بنسبة ٣/ ٥ ومن الدروز بنسبة ٢/ ٥، وكانت تعدّ ٢٠٠ رجل في حزيران/يونيو ١٨٦٥، و٧٥٠ رجلاً في آذار/مارس ١٨٦٧، وحاول داوود باشا جاهداً أن يرفع هذا العدد إلى ١٠٠٠ رجل؛ **المصدر نفسه**، بيروت، ٨، الورقة ٤٢٩، وبيروت، ٩، الورقة ١٠٦.

٦١. المادة ١٦. أنظر الفصل التاسع.

ومع أن جبل لبنان انفرد بهذه الامتيازات، فإن «نظامه الأساسي» بمجمله لم يشكّل على الإطلاق أمراً فريداً في الإمبراطورية العثمانية لأن إعادة التنظيم الإداري للولايات الأخرى كانت متطابقة من حيث المبادئ والأطر العامة مع النظام المذكور. وبموجب قانون الولايات الذي أصدره عام ١٨٦٤ فؤاد باشا، الذي كان يشغل منصب الصدر الأعظم في ذلك الحين، حلّت مكان الولايات القديمة ولايات جديدة أكبر مساحة بشكل ملحوظ، ويحكمها «ولاة»، وينقسم كل منها إلى «سناجق» [أي متصرّفيات]، و«أقضية»، و«نواح»، و«قرى»؛ ويتولّى إدارة هذه الفروع، بالتعاقب، «المتصرّف»، و«القائمقام»، و«المدير»، و«المختار». وأخيراً، كان لكل ولاية وسنجق وقضاء مجلس إداري يرأسه المتصرّف او القائمقام، وتمثّل فيه الجماعات الطائفية المختلفة[٦٢]. ورغم أن هذا التنظيم كان مستوحى إجمالاً من نظام المحافظات الفرنسي، فقد بقيت الإمبراطورية العثمانية تعتمد في الأساس اللامركزية نظراً لحجمها ولتنوّعها البشري، وأسندت سلطات واسعة للولاة، وعلاوة على ذلك، كانت العودة إلى المصطلحات القديمة ومراعاة الفئات الطائفيّة تعبّر عن استمراريّة الكثير من السمات الفكرية والاجتماعيّة.

لقد احتلّ جبل لبنان بفروعه، ومجالسه، ومسؤوليه مكانه المضبوط في قائمة التصنيفات هذه. ألم يكن من الممكن لتلك الترتيبات الخاصة المتعلّقة بوضعيّته أن تتوافق بذاتها مع أماني بعض الإصلاحيين الأتراك الذين أدركوا ضرورة أن تؤخذ بعين الإعتبار الخصوصيات البشرية والتاريخية لكلّ منطقة من المناطق؟ جمع الجبل، كما في الماضي، بين حيويّة ثقافته الاجتماعية وبين الخضوع للأنظمة العامة للحكومة العثمانية. غير أن استقلاليّته كانت هذه المرّة منظّمة مما أدّى إلى الاعتراف بها في إطار التحديث الإداري للإمبراطوريّة العثمانية، وكانت، في آن واحد، تحظى بضمانة القوى العظمى الأوروبية الخمس، لاسيما فرنسا، التي وقّعت «النظام الأساسي» للجبل. ورغم أن لبنان لم يكن يمثّل في التقسيمة الإدارية سوى سنجق (أي متصرّفية)[٦٣] يحكمه «متصرّف»، فقد شكّل إقليماً على حدة، يتمّ تعيين حاكمه، المفروض أن يكون مسيحياً وأن يحمل لقب الباشا، من قبل الباب العالي بعد

٦٢. أنظر: Bernard Lewis: *The Emergence of Modern Turkey*, 2e éd., p. 388

٦٣. أنظر الهامش ٢٨ في الفصل العاشر.

استشارة القوى العظمى، ويتبع هو مباشرة للباب العالي وليس لأي من الولاة. وأنيطت مهمّة حفظ الأمن فيها بمليشيا خاصة به كما كان له نظامه الجبائي الخاص. وكانت أغلبية سكانه من المسيحيين.

شكّلت هذه الشروط استثناء في آسيا الإسلامية، خاصة وأن الإمبراطورية العثمانية التصقت أكثر حينذاك بأقاليمها الآسيوية حيث وجدت مسوّغ وحدتها وحضارتها المتمثّلتين بوحدة الإسلام وحضارته، في مواجهة الهيمنة الغربية والطعن في سيطرتها على أراضيها الأوروبية. لكن الاستقلالية اللبنانية لم تشكّل عنصر إنحلال شبيهاً بالحركات التي انطلقت في البلقان، لأن الجبل كان ينتمي بكلّ ثقافته وتاريخه إلى الشرق العربي، وإذ وجّه مسيحيوه أنظارهم إلى الغرب بحكم ميولهم الطائفيّة بينما وجّهها الدروز إلى الشرق، فقد كان الجميع يتعارفون بفعل علامات اجتماعيّة متطابقة وفكر صهرته لغة واحدة؛ وكان هذا هو المسوّغ الفعلي للتسوية الطائفية التي تمّت في إطار «لبنان الصغير».

ربّما جعل المسيحيون من أنفسهم عملاء السيطرة الغربية المستفيدين منها؛ وتمثّلوا به بشخصيّتهم اللبنانية التي هي شخصيّة عربية. وإذ يواجه الكثيرون صعوبة في تعريف الازدواجيّة اللبنانية فإن ذلك يعود لكونها مثّلت في الوقت نفسه شكلاً من الوحدة وسبباً للتجمّع بقدر ما مثّلت سبباً للتصادم، وأنها كانت جسراً بقدر ما كانت حاجزاً. والواقع، إن هذه العناصر المتجاورة، الموحّدة أحياناً والمتعارضة أحياناً أخرى، تفرض صورة الأسرة العربيّة بعينها، صورة بنيتها الأصيلة.



لقد استبعدت من متصرّفية لبنان الجديدة كل من بيروت وطرابلس وصيدا، والبقاع. وكان الباب العالي يراعي هنا سلطته وماليته باحترامه التقاليد وبإنصاته الى الرأي العام الإسلامي. ولكن هل كانت هذه طريقة جديدة لمحاصرة الجبل أثناء حدوث التحوّلات في شروط الحكم، والتبادل، والسوق؟

أصبحت بيروت المركز الإداري، والتجاري، والمالي لولاية ساحليّة مديدة. وكوّن مرفأها منفذاً لدمشق ومنطقتها. ولم يتأثّر الجبل سلبياً بذلك، بل شارك محمياً بوضعيّته، في ازدهار بيروت التي استفادت بدورها، فيما يتعلّق بحركة رساميلها وتجارتها، من الإمتيازات الجبائية الممنوحة للجبل، ومن تطوّر إنتاج الحرير

والصناعة فيه[٦٤]. الاحتياطي البشري من الجبل أغنى المدينة، وعندما تغيّرت تركيبتها الطائفيّة وجدت فيه دعامة لأهاليها المسيحيين. وكانت المدينة وكان الجبل، كلّ بطريقه، منفتحين أمام الإسهامات الغربيّة بينما كانت جذورهما شرقيّة.

كانت نهضة أسكلة بيروت القديمة تعقب تحوّلات الاقتصاد الأوروبي؛ ودلّ نموّها على شاطئ البحر الأبيض المتوسّط على تغيّر مهمّ في منطقة كانت المدن الكبيرة فيها، ومنذ الفتح الإسلامي، هي الموانئ التي تستقبل القوافل، وتقع على أطراف البادية[٦٥]. في مطلع القرن التاسع عشر، كانت بيروت تعدّ ٦٠٠٠ نسمة[٦٦]، وفي عام ١٨٦٠ أصبحت تؤوي أكثر من ٤٥٠٠٠ نسمة[٦٧]، ثم دفعت إليها أحداث تلك السنة آلاف المشرّدين واستقرّ فيها عدد كبير منهم. هذا ما تبيّنه التقديرات التالية التي تقدّم قياساً لاستمرار النمو الديمغرافي السريع لمدينة بيروت، رغم عدم دقّتها الحقيقية واختلاف مصادرها اللذين ربّما ترتّبت عليهما الفروق الواردة في أرقام بعض السنوات المتقاربة[٦٨]:

٦٤. أنظر مقالي في: *Revue Historique*, CCXXIV, 1960, p. 283-303.

٦٥. سأكرّس عملاً قادماً للتطوّر المقارن لكل بيروت ودمشق وحلب في القرن التاسع عشر.

٦٦. أنظر الفصل الخامس والفصل الثالث عشر.

٦٧. ٤٦٢٠٠، حسب إحصائية حققتها هيئة أركان الجيش الفرنسي في سوريا، بينهم ١٠٠٠٠ ماروني، و١٣٥٠٠ روم أرثوذكس، و٣٥٠٠ روم كاثوليك، و٢٠٠ درزي، و١٨٠٠٠ مسلم، و١٠٠٠ يهودي. أنظر:
G. SAMNÉ: *La Syrie*, Paris, 1920, p. 252;
A. JOANNE et E. ISAMBERT: *Itinéraire descriptif, historique et archéologique de l'Orient*, Paris, 1861, p. 631.

٦٨. المراجع هي التالية: ـ ١٨٦٣؛ (ش خ)، المراسلة التجارية، بيروت، ٧، الورق ٤٠١ (أوتري Outrey). ـ ١٨٦٥؛ المصدر نفسه، بيروت، ٨، الورقة ٨٦ (برنار ديزسّار). ـ ١٨٧٠؛ المصدر نفسه، بيروت، ٩، الورقة ١٥٧ (روسو). ـ ١٨٧٥؛
LORTET: *La Syrie d'aujourd'hui*, Paris 1884, p. 74.
«تضاعف عدد سكان بيروت أربع مرّات في فترة ٢٥ عاماً؛ وتعدّ المدينة اليوم ٨٠٠٠٠ نسمة تقريباً، نصفهم على وجه التقريب من المسلمين، والباقي من المسيحيين الموارنة والروم، ومن الدروز، والإيطاليين، إلخ...». ـ ١٨٩٥: *Moniteur officiel du commerce. Rapports commerciaux*, n° 290, 1895, p. 6-7,
منهم ٧٠٠٠٠ مسيحي: «باتت بيروت أكثر فأكثر مركزاً مسيحياً؛ يبدو أن العنصر المسلم يتراجع فيها، ومن جهة أخرى يميل طابع المدينة إلى اكتساب السمات الغربية».
V. CUINET: *Syrie, Liban et Palestine*, Paris, 1896, p. 53:
٣٦٠٠٠ سنّياً، و٨٠ شيعياً، و٣٩٤٠٠ كاثوليكياً (١٤٠٠ من اللاتين، و٢٨٠٠٠ من الموارنة، و٩٠٠٠ من الروم المتحدين، و٦٠٠ من السريان المتحدين، و٥٠٠ من الأرمن المتحدين) ٣٧٣٠٠ من المسيحيين غير =

١٨٦٠	٤٦٢٠٠	١٨٧٥	٨٠٠٠٠
١٨٦٣	٦٠٠٠٠	١٨٩٥	١٢٠٠٠٠
١٨٦٥	٨٠٠٠٠	١٩٠٨	١٣٦٠٠٠
١٨٧٠	٧٠٠٠٠	١٩١٤	١٣٠٠٠٠

وقد استمرّ النمو على هذه الوتيرة بفعل التوسّع الاقتصادي السريع. وقد شهدت بيروت عبور أعداد كبيرة من اللبنانيين في طريقهم إلى المهجر. وبعد عام ١٨٨٠ على وجه الخصوص، لفظ الجبل فائض سكّانه باتّجاه العالم الجديد حيث عرفت بعض المغامرات نجاحاً ذاع صيته إلى جانب كثير من البؤس. لقد وسّع هذا التيّار الجديد علاقات الجبل الغربيّة، وزاد من روح المبادرة فيه، وأنعشه مادياً وفكرياً، وساهم في تغيير بيئته[69] *.

بقيت بيروت حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، تلك المحطّة الرديئة التي عرفها الماضي والتي كانت البواخر تضطر أن ترسو في ملكتها** المكشوف، بينما كان الركّاب والبضائع ينقلون إلى مراكب تؤمّن وصولهم إلى رصيفها. وفي ذلك الوقت، بوشرت الأعمال لتجهيز الميناء بما يمكّنه من استقبال السفن التي أدّى التطوّر الفنّي إلى زيادة حجم حمولتها. وبينما كان قرار محمّد علي هو الذي دفع إلى تشييد

= المتحدين (منهم ٣٥٠٠ من السريان الأرثوذكس، و٢٠٠ من الأرمن الغريغوريين، و٢١٠٠ من البروتستانت)، و٢٥٠٠ يهودي، و٤٠٠ درزي، و٤٣٢٠ من الغرباء. ـ سنة ١٩٠٨ تقريباً:
K. Baedeker: *Palestine et Syrie*, Leipzig - Paris, 1912, p. 277-278:
منهم ٤٠٠٠٠ من المسلمين، و٤٤٠٠٠ من الروم الأرثوذكس، و٣٠٠٠٠ من الموارنة، و٩٠٠٠ من الروم الكاثوليك، و٣٥٠٠ من اليهود، و١٨٠٠ من اللاتين، و٢١٠٠ من البروتستانت، و٥٠٠ من السريان الكاثوليك، و٢٠٠ من الأرمن الكاثوليك، و١٠٠٠ من الدروز، و٤٣٠٠ من الأوروبيين. ـ ١٩١٤:
Samné: *op. cit.*, p. 278:
منهم ٣٩٠٠٠ من السنّة، و٣٨٠٠٠ من الروم الأرثوذكس، و٣١٠٠٠ من الموارنة، و١٠٠٠٠ من الروم الكاثوليك، و١٢٠٠٠ من البروتستانت، واليهود، واللاتين، والسريان الكاثوليك، والأرمن، والدروز، وغيرهم.

٦٩. من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٩١٤، قُدّر عدد المهاجرين حسب مصادر سوريا ولبنان بـ ٣٣٠٠٠٠ نسمة؛ Issawi: *op. cit.*, p. 269.

* بيئته (écologie): تعني بالدّقة: البيئة والمعيشة فيها (المترجم).

** ملكاً (rade foraine): وهو حوض غير محصّن تضربه الرياح وأمواج البحر العالية (المترجم).

ميناء الإسكندريّة الجديد وساعد بالتالي على ازدهار حركته التجارية، فإن الأمر كان على العكس من ذلك في حالة بيروت إذ إن ازدياد الحركة التجارية فيها هو الذي لفت إلى ضرورة القيام بأعمال ضخمة لتجهيزها. وتكفّلت شركة فرنسيّة بإتمام المنشآت من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٤، وخصّت هذا المرفأ بالتخطيط والتنظيم الحديثين. إن هذا الإهتمام بالمردود الذي تفرضه حركة رأس المال، كشف عن أحد مظاهر التبعيّة إزاء الأموال الأوروبيّة التي سهّل قانون حقّ الملكية الجديد في الإمبراطورية العثمانية عمليّاتها الاستثماريّة. وكان نموذج الليبراليّة الاقتصاديّة هو الذي يتصدّر تطوّر حركة الأعمال في تلك المنطقة من الشرق الأدنى. بين الإسكندرية وإزمير، كانت بيروت البؤرة الرئيسيّة للمبادرة الرأسمالية، لا الأجنبية فحسب، وإنما «المشرقيّة» أيضاً.

لقد أحدث الطلب في سوق مدينة ليون نموّاً كبيراً في إنتاج الحرير وحلّه في الجبل بعد عام ١٨٧٥؛ في تلك الفترة، كانت أعمال باستور (Pasteur) قد سمحت بإعادة إنشاء مزارع دود القزّ مجدّداً في فرنسا، ولم يعد تصدير الشرانق هو الذي يشكّل العملية المربحة إنما فقط بيع الحرير المحلول بالطرق الصناعيّة. وحدها، بعض معامل حلّ الحرير الفرنسيّة الكبيرة استطاعت البقاء في لبنان باستخدامها الوسائل الفنيّة الأكثر تقدّماً وباحتفاظها بدور نموذجي؛ وشهد عدد المعامل التي أسسها لبنانيون للمضاربة على طلب سوق مدينة ليون، إزدياداً مستمرّاً حتى سنة ١٩٠٥. وأعطى هذا دفعة لتطوّر العلاقات الاجتماعية الذي بدأ في الجبل قبل عام ١٨٦٠ [٧٠].

كان رجال الأعمال الفرنسيون هم مقاولو عمليّة إنتاج الحرير الذين يوفّرون رؤوس الأموال والبذر ليأخذوا مقابلها الحرير المحلول. وقد اشترط «النظام الأساسي» للبنان عرض جميع الخلافات على المحكمة التجارية في بيروت لتفادي تجدّد المشاكل القانونية والعمليّة التي طرأت حوالي سنة ١٨٥٠ [٧١]. وبينما لم يحتلّ حرير المشرق سوى مكانة ثانوية في سوق ليون، كان هذا السوق في المقابل هو منفذه الأساسي. وفرض تجّار ليون أسعارهم في لبنان وفي الأنحاء السورية المنتجة

٧٠. أنظر الفصل الرابع عشر.

٧١. المادة ١٠. «ينظر مجلس تجارة بيروت في كل الدعاوي التجارية حتى أن الدعاوي العادية الواقعة بين واحد من ذوي التابعيّة الأجنبية أو أحد الداخلين في حماية أجنبية وبين أخر من أهل الجبل ترى في المجلس المذكور»... أنظر الفصل الرابع عشر.

كافة للحرير لكونهم كانوا أسياد هذا الإنتاج، ويتمتّعون بمصادر تموين أخرى. ومن خلال ليون، خضع لبنان للظروف الدولية المتحكّمة بسوق الحرير، وللتقلّبات العامة التي ارتبطت بها تلك الظروف. إن أهميّة هذا النموذج تكمن في أنه يوضّح وضعاً شاملاً، سواء بإظهاره للآثار الإجماليّة المنعشة والقاهرة في آن والناجمة عن الابتكار والمبادرة الأوروبيين، أم بإظهاره الحدود المفروضة والمقيّدة لإستكمال الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضه الابتكار والمبادرة المذكوران أو وجداه قائماً في الشرق الأدنى.

*

من سنة ١٨٦١ حتى سنة ١٩١٤، ساد هدوء نسبي مختلف الولايات السورية، تباين مع التوتّر البالغ الذي شهدته الفترة السابقة. ويجدر التشديد على هذه الظاهرة التي كثيراً ما حجبتها عن رؤية المراقبين الأجانب ذكرى مجازر عام ١٨٦٠، والشؤون المصرية، والاضطرابات في البلقان، والمجازر المرتكبة ضدّ الأرمن، والمصاعب التي واجهتها الحكومة التركيّة، وتعزيز الرقابة البوليسية أيام عبد الحميد، وثورة ١٩٠٨. خلال نصف القرن هذا، وبخاصة بعد عام ١٨٧٠، انتعش الاقتصاد السوري من جرّاء الاستثمارات الأوروبية في حقل إنتاج الحرير، وتشييد مرفأ بيروت وإنشاء السكك الحديدية، والأعمال التجارية والمصرفية...، بينما باتت الإدارة العثمانية، رغم عيوبها الثابتة، أكثر إنتظاماً وأكثر فعّالية؛ وإذا كانت سوريا قد وجدت نفسها بالنتيجة في موقع التبعيّة لرأس المال الغربي - مثلها مثل سائر العالم - فإن نشاطها العام استفاد من الزيادة البالغة في وسائل الإتصال ومن زيادة حركة التبادل.

لقد نجم عن استئناف الدورة التجارية داخل منطقة الحضارة الإسلامية، وعن النمو الديمغرافي اللذين يسّرتهما حركة التحديث وعودة الأمن تدريجياً على يد السلطات التركية، استمرار الطلب على الإنتاج الحرفي الحضري وعلى الإنتاج الزراعي لا بل ودفعه إلى التصاعد. وبالفعل، تعرّض مجتمع الشرق الأدنى للتأثيرات الخارجيّة [وهو محتفظ] ببناه الذاتية وبتجربته الذاتية ومدافع عن جوهر وجوده الثقافي. وإذ بلغته الثورة الصناعيّة من الخارج، بقيت خارجه. أما الاقتصاد الأجنبي، الذي ظهر على شكل ناقص بالضرورة، مسيطراً ومستلباً، فقد اصطدم بنظام إنتاجي سابق للعصر الصناعي يوفّر سبل الحياة اليوميّة لجسم إجتماعي برمّته دافع عن تلك الحياة بشراسة أكبر لاسيما وأنه وجد فيها التعبير عن ذوقه وعن نظام عاداته، وعن

القيم الإخلاقية المسوّغة لشخصيته، وأنه شعر بقلّة حيلته أمام قوّة الغرب وثرائه. ولما لم تتمكّن الشبكات الحديثة من تدمير إرث أساسي للغاية في الحاضر، فقد تكيّفت مع هذا الإطار ليمكنها على الأقلّ السيطرة عليه عبر حركة التبادل ودورة رؤوس الأموال[٧٢].

وظهر اتّجاهان رئيسيّان. يتعلّق أوّلهما الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، بغالبية السكّان العظمى، لاسيما بالفقراء منهم الذين اعتادوا العيش من الإنتاج الحرفي والزراعي دون أن يسعهم منع قطاعات اقتصادية أكثر تطوّراً من التحكّم بوجهته أكثر فأكثر.

وتجلّى الاتّجاه الثاني في نموّ رأسمال محلي من النمط الحديث. وأراد تجّار وصيارفة بيروت وحلب توسيع نطاق أعمالهم لتشمل البلاد كلّها، علماً بأن الحصّة الأكبر فيها كانت للمسيحيين. إلّا أن رأس المال المذكور بقي هامشياً رغم طموحاته، وإذ استمدّ حيويّته من الهيمنة الأوروبيّة، فقد بقي في الأساس «وسيطاً» لها. ولما كان يتّم توظيفه في حقل النشاط التجاري أكثر من حقل الإنتاج، فإنه لم يهتدِ للوصول إلى النموّ المستقل. ولكن أصواتاً قد علت منذ ذلك الحين تطالب بإنشاء صناعات لصالح رأس المال المحلي، لاسيما بتوفير حماية حقيقيّة للسوق، مما كان يشترط على الأقل تغيير بنية هذا السوق إن لم يكن إنشاؤه.

وبدا الرهان كبيراً إذ كان يفترض تأمين الانتقال من الداخل إلى اقتصاد معتمد على النمو، وبقدر ما يمكن من الاستقلالية، أي بعبارة أخرى، التحوّل الى شريك خلّاق في العالم الحديث بدلاً من مجرّد الخضوع له كما كان الحال. لم يكن المشاركون في هذه الحركة قد أدركوا مداها الشاسع بعد وكانوا سريعين الى الاعتقاد أن حيازة بعض الوصفات تضع في أيديهم مفتاح السيطرة على كل ما يحتاجون اليه من وسائل. وكان

٧٢. حول تنظيم إنتاج ما قبل العصر الصناعي والمقاومة التي أبداها لاسيما في ميدان النسيج، أنظر دراساتي السابقة:

«Un exemple de résistance technique de l'artisanat syrien aux XIX[e] et XX[e] siècles, les tissus ikatés d'Alep et de Damas», *Syria*, XXX, 1962, p. 300-324; «A Syrian Craft», *Middle East Forum*, Juin 1963; «A Damas, production et société à la fin du XIX[e] siècle», *Annales Economies - Sociétés - Civilisations*, XIX, 1964, p. 966-972; «Techniques et Société en Syrie», *Bulletin d'Etudes Orientales*, XVIII, 1963-1964, p. 179-190; «De la production lente à l'économie dynamique en Syrie», *Annales É.S.C.*, XXI, 1966, p. 59-70.

ضعفهم يكمن في موقعهم المحصور بين التفوّق الغربي الذي أسّسوا عليه صعودهم الهامشي، وبين «مكبح» المجتمع قبل الصناعي ومصدر الحضارة التي ادّعوا السعي باسمها.

دار الجدل على مستوى المؤسسات حيث أتيح أيضاً لأخلاقيّة العرب، ولتأملاتهم وفصاحتهم الخطابيّة، مواصلة التعبير عن ذاتها. وعلى الصعيد الداخلي، استعانت برجوازية الأعمال الجديدة بمقاييس الليبرالية الغربية. هل كانت الإمبراطورية العثمانية ستصبح دولة حديثة، رأسمالية وليبرالية؟ لقد أدخلت الإصلاحات إليها على يد حكومة استبدادية معنيّة بإعادة تكوين ماليّتها وجيشها، وبإبقاء سيطرتها على أقاليم وشعوب متنوّعة، ويهمّها، باختصار، وقف تدهور نفوذها ومقاومة قوّة أوروبا، بمحاولة استخدام سلاح هذه القوة نفسه. لقد سلكت الأمة الانكليزية أو الفرنسية دروباً أخرى للوصول إلى الفكر الليبرالي، والنظام النيابي، والتنظيم الصناعي. والحال أن البحث في مسألة النظام كان يتطلّب [من طارحها] تصوّر إحتمالات أخرى مستشفّة من ماضيه الخاص، واللجوء إلى ما في هذا الماضي من عناصر تمكّنه من مواجهة الحاضر، مع كل ما يتضمّنه هذا النهج من مشقّة نظراً لما قد يقدّمه من حلول متعارضة، بدءاً من حماية الاستقلاليّات ووصولاً إلى بعث الحضارة المشتركة.

لقد عاش جيل جديد من الكتّاب «السوريين» هذا الجدل في قرارة نفوسهم، هم الذين تطبّعوا بالتعليم الغربي وبالفكر الغربي. وقد وسّعوا دائرة الجدل باستخدام الصحافة، فكيّفوا اللغة العربيّة الفصحى بأساليب النشر الحديث دون التخلّي عن الإطناب القادر أكثر من المنطق التحليلي على نقل الانفعالات والارتعاشات، وجاءت هذه الحركة الفكرية والأدبية نتيجة التحوّلات التي عاشها الشرق الأدنى، وعبّرت عن الحاجة إلى فهم تلك التحوّلات، وعن الرغبة في جلاء الحاضر والمستقبل، وعن السؤال حول كيفيّة الحفاظ على الذات في كلا الزمنين.

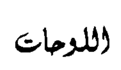
وكان التوق إلى الوحدة قد عبّر عن نفسه بشدّة أكبر عند العرب، لاسيما وأنها واجهت دائماً حاجز بنيتهم الخاصة بما هم مجموعات منفصلة ومتجاورة، وأن تكوين التجمعات التضامنيّة (العصبيّات) لم يكن يؤدّي سوى إلى تحقيق حشد مؤقت؛ ولم يتمّ تصوّر الوحدة على أرقى أشكالها إلّا عبر الإجماع الطائفي الذي كان التجاوز الوحيد الفعلي للقواطع بين المجموعات، ولكن هذا المقترح الضخم لم يكن يفرز بعد سوى ممارسات محدودة للغاية، ومحصورة في منطقة واحدة بالذات.

من جهة أخرى، كان في القبول المسيحي للحداثة الغربية نوع من الإحياء للعادات والتقاليد الطائفية، وكان في الرفض الإسلامي لها إرادة الإستقلال الذي وضعته النخبة المسلمة المتطلّعة إلى الحداثة هدفاً للمستقبل. هل كان يجب الالتقاء حول بلاد قدّم لبنان المستقلّ ذاتيّاً ومعه بيروت نموذجاً عنها في سورية، ديناميّاً على محدوديّته؟ أم كان لمحور اللقاء أن يكون تلك الحضارة العربية التي جعل الكتّاب المسيحيّون يسعون الى بعثها وظلّت، مع رغبتهم في علمنتها، تنقل في ركابها جميع قيم الإسلام؟ لقد وضع المسلمون مثالهم في **أمّة المؤمنين** (Communauté des croyants) التي ربط بعض رجال الدولة الأتراك ديمومتها بديمومة الإمبراطورية العثمانية. وقد أظهرت الكنيسة المارونية الصغيرة كفاءتها لتجميع الطاقات إن لم يكن لحكمها. أين السبيل لتجاوز الانتماء العائلي والطائفي؟ لقد اقترح الغرب فكرة الأمّة (nation) وتضمّنت إسهاماته الأخرى نمطاً جديداً للصراع بين الطبقات، وصورة جديدة عن الفرد. وقد استُقْبِلَت فكرة الأمة لتأخذ مكانها عند مفترقات الاتجاهات الدينية والثقافية[٧٣].

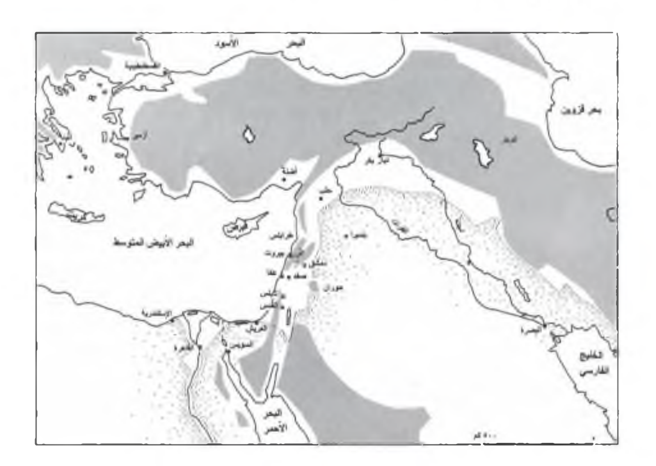
كان الشرق مرتبكاً بفعل الابتكار الغربي، أو ربما، كما يقول الشاعر، بفعل «بريق خلجات الحرّية المكتوم»[٧٤].

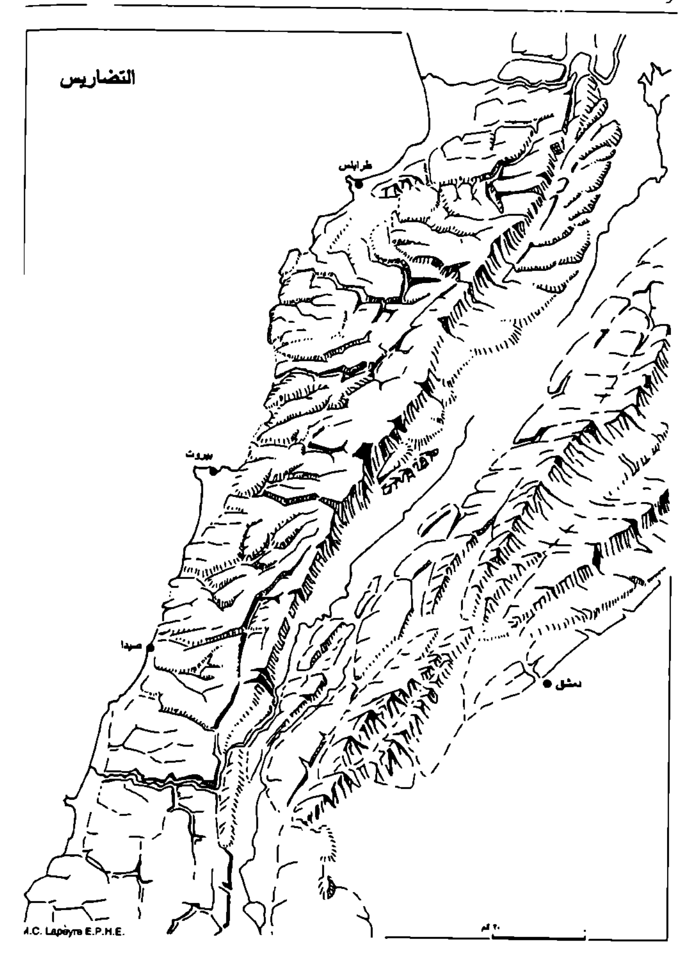
٧٣. أنظر الفصل الثاني.

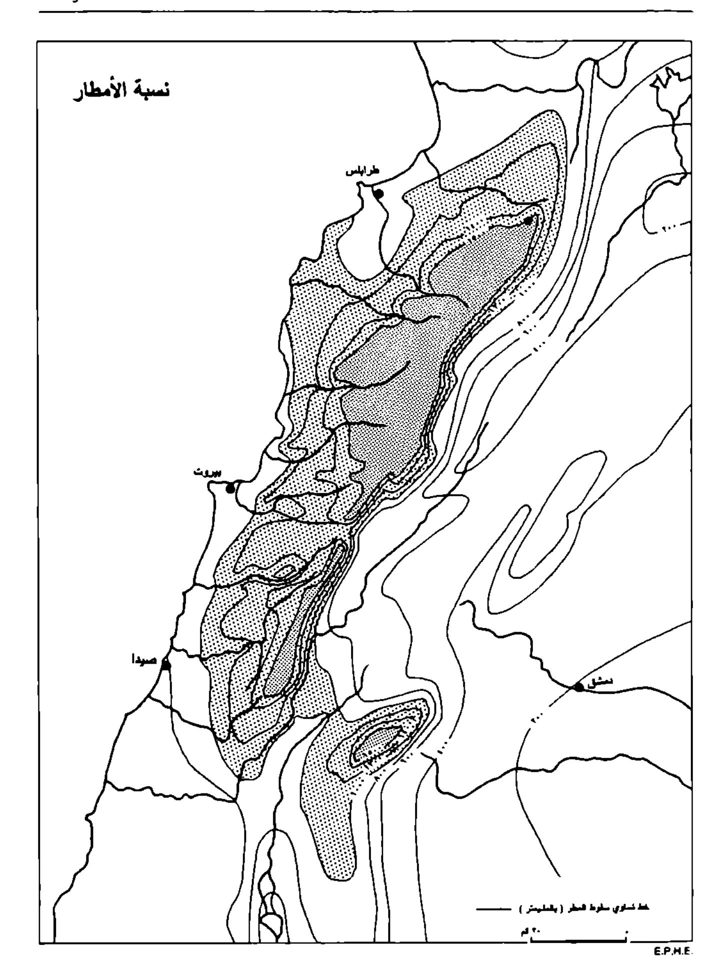
٧٤. «في ما أخمّن أنه قُبّتي الزرقاء، إلى اليسار قليلاً، ألمح ـ أو أنه ليس إلّا بخار قتل ودماء ـ بريق خلجات الحريّة المكتوم».
Louis ARAGON, cité par André BRETON in: *Le Manifeste du surréalisme*, Paris, 1924.

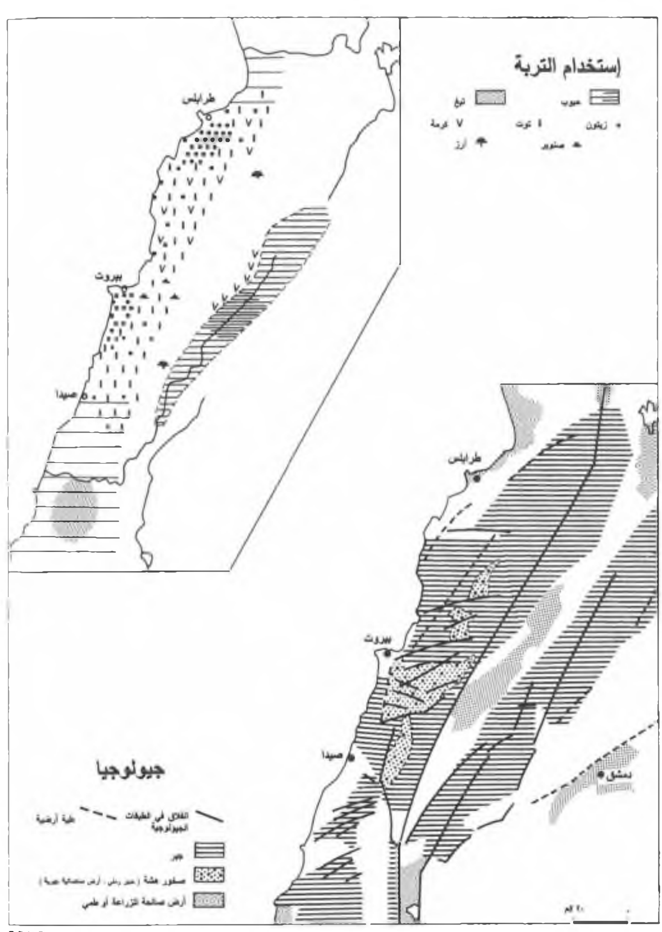

اللوحات

لبنان والشرق الأوسط



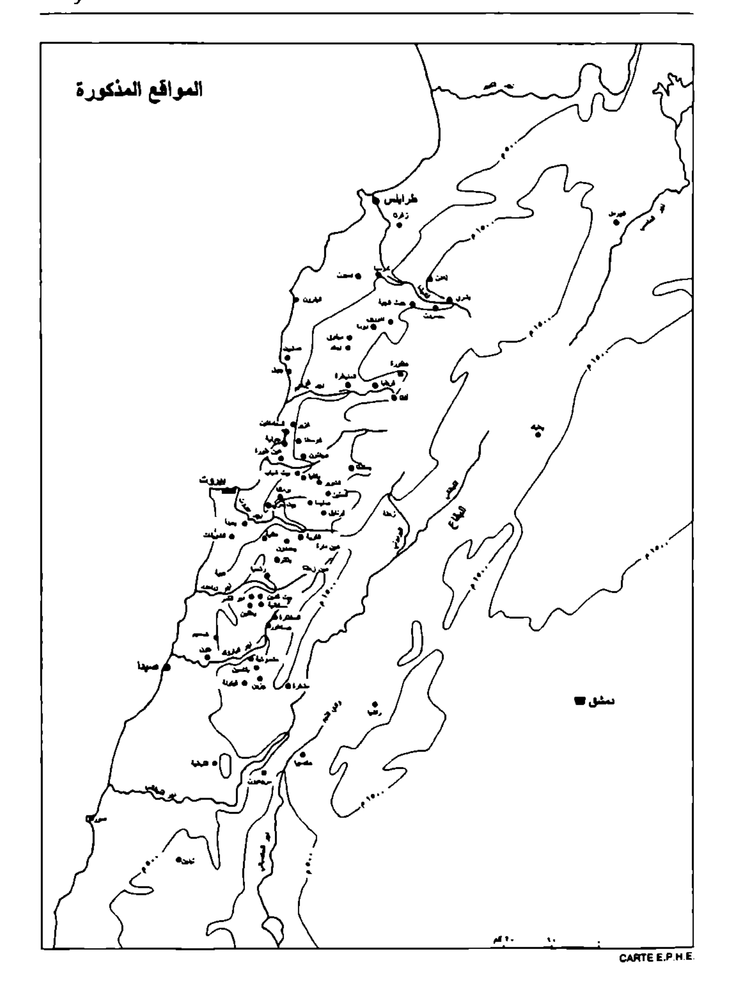

التضاريس
طرابلس
بيروت
صيدا
دمشق
٢٠ كم
.C. Lapeyre E.P.H.E.

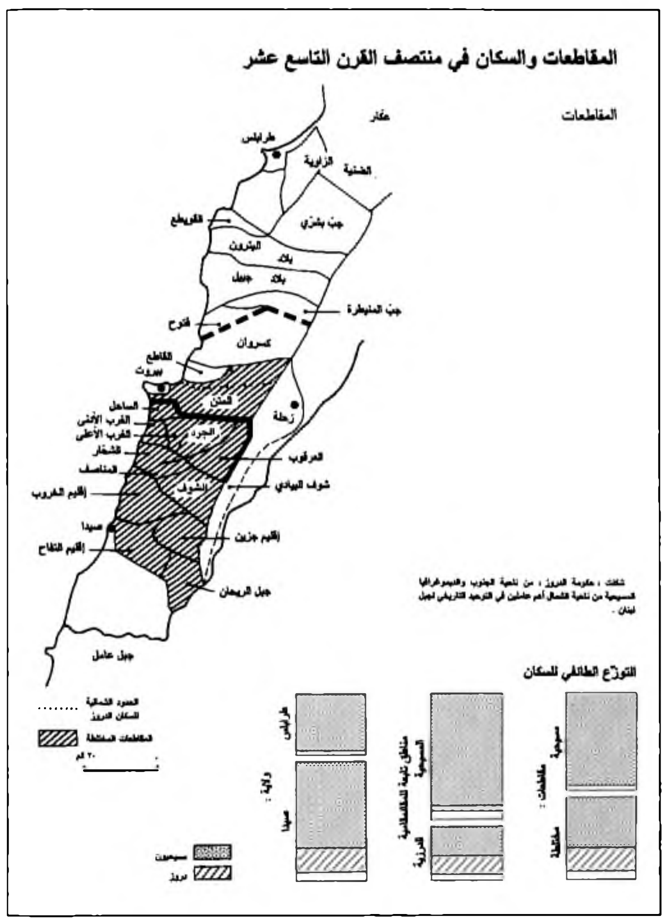

نسبة الأمطار
طرابلس
بيروت
صيدا
دمشق
خط تساوي سقوط المطر (بالمليمتر)
٢٠ كم
E.P.H.E.



إستخدام التربة
حبوب
تبغ
زيتون
توت
كرمة
صنوبر
أرز
طرابلس
بيروت
صيدا
دمشق
جيولوجيا
طية أرضية
الجيولوجية
جير
أرض صالحة للزراعة أو طمي

E.P.H.E

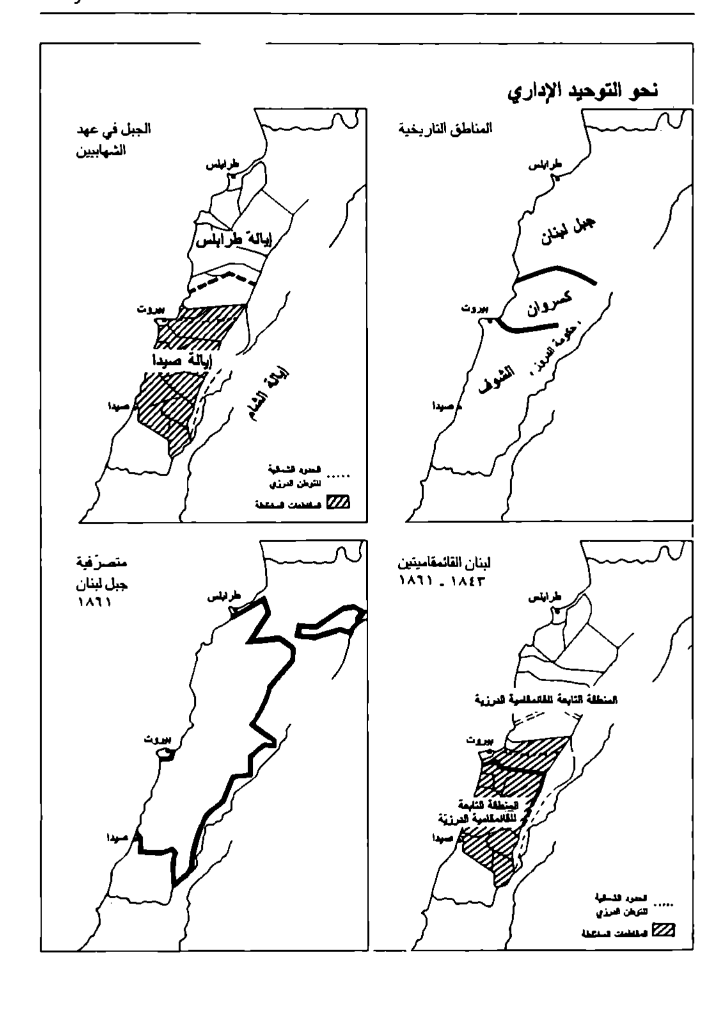

المواقع المذكورة
طرابلس
بيروت
صيدا
دمشق
CARTE E.P.H.E.

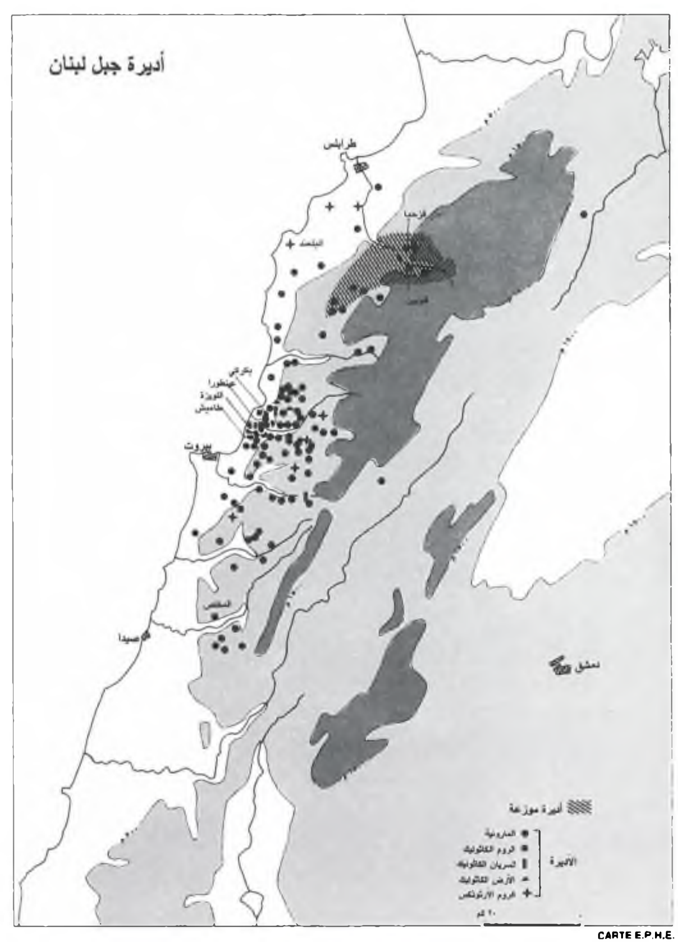


المقاطعات والسكان في منتصف القرن التاسع عشر
المقاطعات
عكار
طرابلس
الزاوية
الضنية
القويطع
جبّ بشرّي
البترون
بلاد
بلاد جبيل
جبّ المنيطرة
فتوح
كسروان
القاطع
بيروت
المتن
زحلة
الساحل
الغرب الأدنى
الغرب الأعلى
الجرد
الشحّار
العرقوب
المناصف
الشوف
شوف البيادي
إقليم الخروب
صيدا
إقليم جزين
إقليم التفاح
جبل الريحان
جبل عامل
الحدود الشمالية للسكان الدروز
المقاطعات المختلطة
٢٠ كلم
شكلت « حكومة الدروز » من ناحية الجنوب والديموغرافيا المسيحية من ناحية الشمال أهم عاملين في التوحيد التاريخي لجبل لبنان .
التوزّع الطائفي للسكان
مقاطعات :
مسيحية
مختلطة
مناطق تابعة للقائمقامية المسيحية
الدرزية
ولاية :
طرابلس
صيدا
مسيحيون
دروز

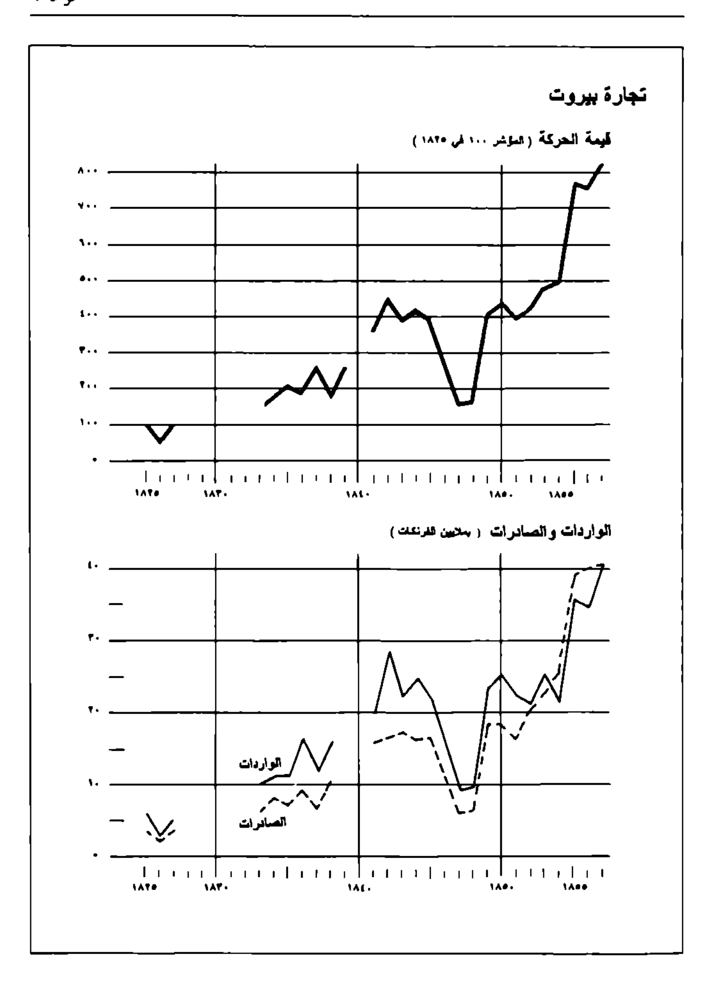
E.P.H.E.

نحو التوحيد الإداري




أديرة جبل لبنان
طرابلس
قزحيا
البلمند
بكركي
عينطورا
اللويزة
طاميش
بيروت
المخلص
صيدا
دمشق
أديرة موزعة
الأديرة
المارونية
الروم الكاثوليك
السريان الكاثوليك
الأرمن الكاثوليك
الروم الأرثوذكس
٢٠ كم

CARTE E.P.H.E.


تجارة بيروت
قيمة الحركة (المؤشر ١٠٠ في ١٨٢٥)
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
٠
١٨٢٥
١٨٣٠
١٨٤٠
١٨٥٠
١٨٥٥
الواردات والصادرات (بملايين الفرنكات)
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٠
الواردات
الصادرات
١٨٢٥
١٨٣٠
١٨٤٠
١٨٥٠
١٨٥٥



قبر درزي في بتاتر



١ . الإنفتاح باتجاه الغرب (ميناء بيروت حوالي ١٨٩٠).



٢ . الإنفتاح باتجاه الشرق (من جبل لبنان: منظر لزحلة والبقاع وسلسلة الجبال الشرقية).



مدرجات زراعية في منطقة ماوية



العاقورة (إرتفاع ١٥٠٠ متر): قرية مارونية اسفل الهضبة الجيرية المرتفعة.



جبل صنين: معيز في مرعى صيفي مرتفع



في البقاع: بدو على أرض زروعية



شاهد: مقبرة الأنصار الدروز الذين قتلوا سنة ١٩٥٨ (راجع الفصل الثاني)



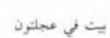
تجمع في المختارة لدفن نسيب باشا جنبلاط (١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٢)



المخطوطة (م إ آ) ٦٦٦٨ (الفصل العاشر)



بيت في حدث الجبّة



بيت في عجلتون





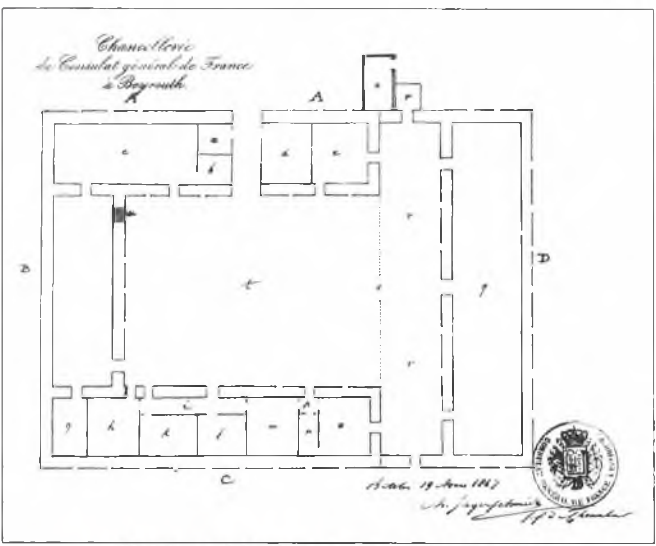
كنيسة في عين كسور
بالقرب من عبيه



شجر الزيتون في منطقة رشميا



شجرة التوت



معمل حل الحرير للسادة بورطاليس في بتاتر (تمّ خط التصميم سنة ١٨٤٨)



معمل لحلّ الحرير في القرية (تمّ تصويره بتاريخ ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٢٢)





ميفوق: المقرّ البطريركي القديم. . .



. . . والدير الجديد

الفهارس

١ . فهرس المصطلحات: مفاهيم مقارنة

٢. فهرس الأشخاص والأماكن والمجموعات

ت

ث

ج

ح

خ

ن

هـ

و

لا

ي

٣. فهرس لمصطلحات الكتاب مع الشرح الإضافي للمترجم

لائحة الجداول

لائحة الرسوم

الصور

المحتويات

المطابع التعاونية الصحفية ش. م. ل.، بيروت، لبنان
شباط ٢٠٠١

«يتكوّن تاريخ حضاراتنا باستمرار من المبادلات التي تأتي تارة لهذه وتارة لتلك بأكثر ممّا تأتي به للأخرى. وكان نصيب لبنان أنّه كوّن نقطة إلتقاء، أي مكاناً للإخصاب، وإن كان مكاناً للصدمات أيضاً، في حقبة كان الابتكار الأوروبي قد نال فيها من النظام الذي سبق أن أتاح الدوام، لا بل والعظمة، للإمبراطوريّة العثمانية. هذه المواجهة شكّلت مادة تفكيري. وقد أكّدت المآسي الرهيبة التي عاناها اللبنانيّون، للأسف، منذ السبعينات، الإتّجاه الذي رسمته لمسعاي. لا يزال هذا الكتاب الذي حرّرته منذ ما يقارب الربع قرن أكثر حضوراً من أي وقت مضى لفهم تاريخ ماض منفتح على الحاضر.»

دومينيك شوفالييه

(من مقدمة الطبعة العربية)



ISBN 2-84289-325-5